خلافات المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل

مواقف الصحافة العبرية

أحمد فؤاد أنور



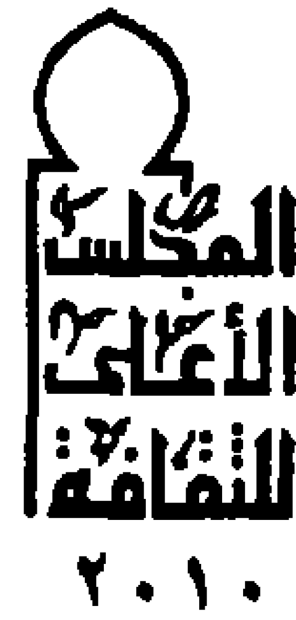
إهـــــــداء ٢٠١١
دار الكتب و الوثائق القومية
جمهورية مصر العربية

المجلس الأعلى للثقافة

خلافات المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل

مواقف الصحافة العبرية

أحمد فؤاد أنور



٢٠١٠

المجلس الأعلى للثقافة

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

أنور، أحمد فؤاد.

خلافات المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل: مواقف الصحافة العبرية/ أحمد فؤاد أنور

القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ، ط ١، ٢٠١٠

٤٨٨ ص، ٢٤ سم

١ ــ الصحافة الإسرائيلية.

٢ ــ المجتمع الإسرائيلى.

(أ) العنوان ٧١,٩٥٦٩

رقم الإيداع ٧٦٥٢/ ٢٠١٠

الترقيم الدولى : I.S.B.N- 978 - 977- 407 - 025 - 9

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

الأفكار التي تتضمنها إصدارات المجلس الأعلى للثقافة هي اجتهادات أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلس.

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٢٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٢٧٣٥٨٠٨٤

EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo

Tel.: 27352396 **Fax:** 27358084

www.scc.gov.eg

فهرس

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ
أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً
مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (١٢٧-١٢٨)

إهداء

إلى من رسخا فى أجيال من المتخصصين فى دراسات الصراع العربى الإسرائيلي

قيم العمل والإخلاص والإجادة دعمًا للثقافة الوطنية والمعرفة والعلم

أستاذى الكبير/ أ.د رشاد الشامى رحمة الله عليه

وأستاذى الكبير/ أ. د إبراهيم البحراوى متعه الله بالصحة والعافية

مقدمة

تشكل العلاقة بين الدين والدولة إحدى الإشكاليات المعقدة التى تمنع إسرائيل من الشعور بقدر من التوازن، يؤهلها لكى تكون دولة مستقرة، فإشكالية تلك العلاقة وبالتالى ماهية الدولة ومقوماتها محل جدل يصاحب الجميع فى إسرائيل، مما يجعل العلاقة بين العلمانيين والمتدينين تتوتر حتى على صعيد الحياة اليومية، لدرجة تعوقهم فى حالات كثيرة عن أبسط مظاهر التعايش الطبيعى مثل التريض أو إقامة تجارة أو إنجاز مشروع معًا.

ولا يقتصر الصراع فى إسرائيل، حسبما تكشف عنه المادة المنشورة فى الصحافة الإسرائيلية، على الصراع بين المتدينين والعلمانيين، إنما يمتد إلى العلاقات الداخلية بين القوى الدينية نفسها. ومن مظاهر هذا الصراع رفض حزب "أجودات يسرائيل" الدينى الرافض للصهيونية الاعتراف بـ"الحاخامية الرئيسية" وهى المرجعية الأولى لأتباع الصهيونية الدينية، واعتبارها – حتى وقت قريب من الانتهاء من إعداد الدراسة – مؤسسة صهيونية علمانية، تشكل كارثة على الديانة اليهودية (تضم الحاخامية الرئيسية التى يتم انتخابها حاخام أكبر للشرقيين وآخر للغربيين وأربعة حاخامات للمدن الكبرى فى إسرائيل وعشرة حاخامات آخرين) وظهور الصراع على مناهج التعليم وأساليبه.

وقد انقسم المجتمع الإسرائيلي فى هذا الصدد إلى تيارين متعارضين رئيسيين، لكل منهما جذوره وثوابته ومصالحه.. يسعى التيار الأول لتحجيم نفوذ المتدينين داخل المعابد، ويشترط لقبولهم فى المجتمع أن يتأقلموا مع متغيرات العصر، وأن يؤدوا واجباتهم كاملة تجاه المجتمع، ويسعى هذا التيار بكل قوة لإقرار إطار مشترك – غير دينى – يحوى بين جنباته كل قوى المجتمع، على أن

يكون واضحًا إنه عند حدوث تعارض بين الشريعة والقوانين الوضعية تكون الأولوية للقوانين الوضعية.

فى حين يسعى التيار الثانى لإجبار العلمانيين على التراجع عن توجهاتهم والالتزام بالدين، وأن يعلنوا توبتهم والتزامهم الكامل بالطقوس والواجبات الدينية فى كل مناحى الحياة، مستغلاً فى ذلك التلويح بالعقاب الإلهى، وأدوات دنيوية مثل المشاركة فى الائتلافات الحكومية، والسيطرة على ميزانيات مبالغ فيها تتيح له مزيدًا من التأثير فى المجتمع، بخاصة بين الشرائح الفقيرة، وبالتالى تحويل الدولة فى النهاية إلى دولة شريعة يهودية.

وقد لوحظ فى هذا الإطار أن من بين اتهامات العلمانيين لقادة الدينيين فى إسرائيل أن سلوكهم لا يتماشى فى الغالب مع توصيات الدين، من حيث ارتكاب أعداد منهم جرائم تمس الشرف، ومع ذلك يبدو للجميع حرصهم على أداء الطقوس الدينية اليهودية، وفى المقابل يصر المتدينون على الانصياع الكامل للتشريعات اليهودية بتفسيراتها الجامدة والحرفية، فيما يتعلق بالموقف من المرأة، مما يثير غضبًا شديدًا فى قطاعات عديدة من الرأى العام العلمانى، ويدفع بالتالى نحو زيادة الهوة بين المعسكر العلمانى والمعسكر الدينى، كما أن الحصول على تمويل للمؤسسات الدينية، لا يتم بمعايير ثابتة أو نزيهة فى جميع الأحوال، وفى الوقت نفسه فإن مجتمعات المجموعات الدينية ربما تبدو متحدة ظاهرًا فقط، لكن الخلافات الداخلية والبرجماتية للحصول على أقصى حد من المكاسب الوقتية تكشف واقعًا مختلفًا، وقد أدت التعقيدات التى أضفاها رجال الدين على النصوص المقدسة إلى تحول الدين فى إسرائيل إلى قائمة طويلة من المهن، فالدين يعد مصدر الدخل الوحيد بالنسبة لعدد كبير من الناس، مثل الحاخامات، وقضاة المحاكم الدينية، ومنظمى حفلات الأعراس، والمشرفين على مراقبة مدى مطابقة الأطعمة والصناعات النسيجية لنصوص الشريعة اليهودية، والعاملين فى مهنة الختان، والعاملين فى الحمامات الدينية، والعاملين فى المذابح الدينية، والسدنة، وأعضاء

جمعية المدافن والعديد غيرهم، بجانب نفوذ وتأثير رجال الدين وسط الأثرياء والمشاهير. والدين على هذا يراه معسكر المتدينين طريقًا للحياة، وضرورة للأمن الاجتماعى، ومصدرًا للرزق أيضا، وهو ما يرفضه معسكر العلمانيين بشدة، فأنصار المعسكر العلمانى يرون أن كثيرًا من رجال الدين يعتبرونه مجرد وظيفة أو وسيلة لفرض وصاية على الآخرين أو ابتزازهم، وفى المقابل يتشدد قطاع كبير من العلمانيين فى إنكارهم لوجود رب لليهود، وفى عدائهم للمتدينين ومعتقداتهم مما يعقد العلاقة بين المعسكرين ويجعلها تصل كثيرًا إلى حد الاحتقان الخطير.

ونستطيع أن ندرك قدر خطورة الخلافات بين المعسكرين العلمانى والدينى فى إسرائيل، إذا وضعنا فى الاعتبار أن مؤسسى الفكرة الصهيونية والدعاة لإعلان دولة إسرائيل هم من العلمانيين، وأن غالبية الإسرائيليين حاليًا من العلمانيين، وفى المقابل تتزايد أعداد مواليد المتدينين، وبالتالى أعداد ممثليهم فى الكنيست، وكذلك ملاحظة أن إمكانية تشكيل حكومة ائتلافية بأغلبية مريحة أو مناسبة دون مشاركة القوى الحزبية الدينية الممثلة فى الكنيست يعد احتمالاً ضعيفًا ومحفوفًا بمخاطر سحب الثقة من الائتلاف عند حدوث أية أزمة سياسية.

ومن أسباب اختيارى دراسة رؤية الصحف الإسرائيلية للخلافات تناولها دومًا باهتمام الخلافات بين المتدينين والعلمانيين، ونشرها عنها العديد من المقالات والأخبار التحليلية، والانتقادية، أو التى تحاول تبصير الرأى العام (أو إثارته وتوجيهه) بحجم الخلافات وأبعادها وتطوراتها، هذا بجانب سعى تلك الصحف لرصد المستجدات داخل الدوائر الحاخامية، وفتاوى الحاخامات، كما أن تلك الصحف كثيرًا ما تتبنى أو تروج لفكرة جديدة أو لحل من شأنه أن يأتى بنتائج، قد يكون بعضها إيجابيًا، وقد يكون بعضها الآخر سلبيًا، مما يزيد من تفاقم الخلافات، ويعبر فى النهاية ويعكس رؤية الصحافة المستقلة فى إسرائيل للخلافات وموقفها منها وهو ما يسعى البحث لرصده.

وفيما يتعلق بالدراسات السابقة عن الصحافة العبرية - وهى محدودة العدد - أعد الأستاذ الدكتور "أحمد عفيفي"، رسالة دكتوراه رائدة فى المجال، تحت عنوان "اللغة العبرية الحديثة فى الفكر والصحافة - بحث فى إحياء اللغة العبرية الحديثة ونشأة الصحافة العبرية" (دكتوراه - كلية الآداب جامعة عين شمس عام ١٩٧٩) وقد استهدفت تلك الدراسة البحث فى التركيبات اللغوية وأساليب العبرنة، وأسلوب عبرية الصحف بشكل عام، لمعرفة تطور لغة الصحافة، محددة لنفسها رصد الفترة الزمنية بين بدايات القرن الماضى حتى تاريخ إعداد الرسالة. كما أعد د. أحمد عبد الرحمن بحثًا نال به درجة الدكتوراه تحت عنوان: "أدوات الربط فى لغة المقال فى الصحافة العبرية"، (دكتوراه - كلية الآداب جامعة عين شمس، ٢٠٠٣) درس فيه نطاق تركيب الجملة ونطاق علم النص، كما عنىّ ببحث تأثيرات اللغات الأجنبية بالإضافة لعبرية العهد القديم والوسيط وأعدت علا عبد الوهاب بحثًا بعنوان: "حرب أكتوبر١٩٧٣ فى لغة الخطاب العسكرية فى الصحافة العبرية و"الإنترنت" - دراسة لغوية"، (ماجستير- كلية الآداب جامعة عين شمس، ٢٠٠٦)، بحثت فيها تناول الصحافة الصادرة من ٧- ٢٤ أكتوبر عام ١٩٧٣ وتناول شبكة "الإنترنت" فى الوقت الحالى لحرب أكتوبر من حيث الكلمة والجملة، مع مقارنة المقال عام ٧٣ بما صدر عن الحرب على شبكة "الإنترنت". كما أعد محمد عبود دراسة بعنوان: "المقال العبرى المعاصر فى أدب (شولاميت هرايفين) دراسة فى المضمون الفكرى والسمات الفنية"، (ماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس، ٢٠٠٧) ركز فيها على البحث فى المقال السياسى والاجتماعى لكاتبة بعينها (تعبر عن أفكار حركة السلام الآن)، خلص فيها لنتائج هامة من بينها أن الكاتبة علمانية تعارض ممارسات الاحتلال، لكنها فى نفس الوقت تنبرى مدافعة عن التجربة الإسرائيلية وترفض اتهام منظمات حقوق الإنسان لإسرائيل بأنها عنصرية.

ونظرًا لأن معظم تلك الدراسات القيمة أولت جهدها صوب الناحية اللغوية، فقد كان الاختيار ليكون حلقة فى سلسلة الدراسات التى تعنى بالصحافة لكن من

رؤية مختلفة، فى محاولة نأمل أن تسهم فى فهم طبيعة الخلافات بين المتدينين والعلمانيين، وفقا لرؤية الصحافة العبرية المستقلة العامة[١]، أو لدرجات ارتباط تلك الخلافات بظواهر أخرى فى المجتمع الإسرائيلي، من خلال فترة زمنية مختلفة عن تلك التى تناولتها الدراسات السابقة.

يضاف إلى ما سبق جهدى المتواضع عند تقدمى لنيل درجة الماجستير بأطروحة تحت عنوان "الاتجاهات الإيديولوجية فى الصحافة الدينية الإسرائيلية خلال التسعينيات"، وهى دراسة اعتمدت على المادة المنشورة فى الصحافة الدينية مصدرًا لدراسة منهجية ذات أبعاد إيديولوجية سعيًا نحو رصد الأفكار والتوجهات السائدة فى صحافة القطاع الدينى فى إسرائيل، موجهة جل اهتمامها للتعريف بالصحف الدينية وموقفها من قضايا مختلفة مثل السلام مع مصر، ومع الفلسطينيين وموقف تلك الصحف من القدس.. وغيرها من موضوعات تناولتها الدراسة وذلك فى أثناء الفترة الزمنية محل الدراسة[٢].

ونظرًا لأن الجهد العلمى يقوم على الحلقات المتصلة واستكمال ما سبق من جهد، وإيمانًا بحاجة مجتمعنا للمزيد من تلك الدراسات، فقد رأيت أن أحاول بدورى – فى دراستى الحالية– التركيز على القضايا الخلافية بين العلمانيين والمتدينين فى إسرائيل، من خلال المادة المنشورة فى الصحف المستقلة العامة، التى تسيطر على سياساتها إلى حد بعيد التوجهات العلمانية، للتوصل لاستنتاجات محددة، تحدد طبيعة العلاقات بين العلمانيين والمتدينين، من وجهة نظر الصحافة محل الدراسة، مع توضيح تباين مواقف الصحافة المستقلة تجاه التيارات الدينية المختلفة، وصور

(١) أقصد بالصحف "العامة" الصحف غير المتخصصة مثل الصحف الرياضية أو الاقتصادية أو الدينية إلخ.

(٢) لمزيد من التفصيل راجع، أحمد فؤاد أنور(د)، الصحافة الدينية فى إسرائيل، عالم الكتب، ٢٠٠٥.

التعـــامل مع القضايا التى تم حسمها بين المعسكرين العلمانى والدينى، وتلك التى لا تزال معلقة تنتظر الحسم، على الصعيد الاجتماعى، والقانونى، والثقافى، ومرجعيات كل معسكر، مع الوضع فى الاعتبار أن بعض القضايا الخلافية لها مظهر معقد، فقد يدور الخلاف حولها من زاوية اقتصادية وثقافية وتشريعية فى نفس الوقت، مثل: الخلافات التى رصدتها الصحافة محل الدراسة فى مجال التعليم.

تم إعداد دراستى الحالية وفق المنهج التحليلى الوصفى لا تمكن من عرض وتحليل المواد الصحفية ذات الصلة للاعتماد عليها للوصول إلى الأحكام والرؤى التى يتبناها البحث، بعد التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، فتم تناول مادة صحفية نُشرت فى الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧ وهى مادة صحفية (أخبار وتقارير وقصص إخبارية وتحقيقات ورسوم كاريكاتيرية)، مع ملاحظة إننى من خلال كتابتى للصحف واقترابى بالتالى من المؤسسات الصحفية فى مصر، ومتابعتى للصحف الإسرائيلية عن كثب لأكثر من عشرين عامًا، تأكد لى أن الصحف ليست مجرد أداة لنقل الخبر أو توصيله، فهى جميعًا وبلا استثناء تضع لنفسها أهدافًا تريد أن تحققها من خلال نشر أخبار وتجاهل أخبار أخرى، أو تناولها من زاوية قد تبدو محايدة إلا أنها فى الواقع منحازة بدرجات متفاوتة لرؤى ومواقف بعينها، وتضع الصحف لنفسها فى مصر وخارجها خطوطًا حمراء فى هذا الإطار، حتى ولو كانت مسكوت عنها لا تظهر إلا عند التطبيق العملى، وعلى هذا يعدل رئيس القسم فى الخبر – إذا تقرر نشره – ويعدل فيه الديسك المركزى ثم سكرتير التحرير ومدير التحرير ورئيس التحرير إذا أرادوا، حسب موقف الصحيفة ثم يقرروا مع المدير الفنى صفحة النشر وموقعه داخل الصفحة، ومساحته، وهل سيتم لفت الانتباه له من خلال تدعيمه بصورة أو بمانشيت كبير؟ وهل سيتم وضع خبر مجاور يؤكد عدم صحة رأى أو موقف جاء فى الخبر أو يعضده؟ وكل ما سبق ينطبق على الصحف الإسرائيلية حيث بدأت يديعوت أحرونوت منذ عام ١٩٤٨ فى توحيد طريقة الكتابة من خلال ديسك مركزى مكون من أربعة محررين، وقلدتها

بقية الصحف الإسرائيلية التى تكاد لا تغير سياساتها حتى لو تغيرت هيئة التحرير بها، وعلى هذا يمكن من دراسة الأخبار أن تبين مواقف الصحف وتوجهاتها من القضايا المختلفة وينطبق نفس الأمر على بقية المواد المنشورة فى الصحف بداية من الرسوم الكاريكاتيرية والصور حتى بريد القراء.

تتعرض للقضايا الخلافية كما صورتها الصحافة المستقلة (العامة) فى إسرائيل، وقد وقع اختيارى على الصحف الإسرائيلية الثلاث الأكثر توزيعًا (**ידיעות אחרונות** يديعوت أحرونوت- **מעריב** معاريف- **הארץ** هاآرتس)، وجميعها صحف مستقلة عامة ذات توجه يغلب عليه الطابع العلمانى، وهى المادة الصحفية التى تم اختيارها بعد فحص مئات الأعداد من الصحف محل الدراسة (تم الاستعانة بـــ١٦٦ اقتباس منها) من أعداد بعينها وليس بشكل عشوائى، لكى تكون ممثلة بشكل أكبر للقضايا الخلافية التى تتناولها الدراسة، وقد اضطررت لاختصار الاقتباسات نظرًا لطول بعضها إلى حد يُفقد قارئ الدراسة تركيزه فى النقاط المحددة التى أود أن ألفت النظر إليها، وحتى لا يزيد عدد صفحات الدراسة بشكل غير مقبول.

وقد رأيت ألا تلتفت الدراسة للصحف المستقلة ذات التوجهات الدينية لأنها محدودة التأثير، فى ظل توزيعها المحدود للغاية من ناحية، وعدم تعبيرها عن حزب له تمثيل نيابى من ناحية أخرى، وبالتالى خرجت عن مجال الدراسة، مع ملاحظة أنه تم التطرق لها فى دراستى لنيل درجة الماجستير.

وقد تم اختيار الفترة الزمنية بدءًا من عام ٢٠٠٠ لكونه العام الذى وصلت فيه العملية السلمية إلى طريق مسدود، بعد فشل مفاوضات "كامب ديفيد -٢"، وهو أيضًا العام الذى كان له عظيم الأثر فى مجمل أحداث المنطقة فى الأعوام التالية له، حيث دنس زعيم المعارضة الإسرائيلية - آنذاك - "أريئيل شارون" الحرم القدسى، مما فجر الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)، وقد شهدت الفترة الزمنية نفسها أحداثًا مؤثرة على المجتمع الإسرائيلي، وعلى المنطقة بأسرها أيضًا، مثل

تولى "أريئيل شارون" (وهو يعبر عن تيار سياسى متشدد تجاه العرب ومتحالف مع المتدينين فى كثير من القضايا لفترات طويلة من الوقت) رئاسة الوزراء، وتشكيله لحكومتين متعاقبتين، وقراره بإخلاء قطاع غزة - من جانب واحد - من المستوطنات، مع البدء فى تشييد الجدار العازل (جدار الفصل العنصري)، وحصار رئيس السلطة الفلسطينية "ياسر عرفات"، ثم وفاته، واختفاء "أريئيل شارون" من الساحة السياسية فجأة، بعد دخوله فى غيبوبة عميقة، واندلاع حرب لبنان الثانية، فضلاً عن أن تلك الفترة الزمنية اتسمت كذلك بارتفاع أسهم التيار الأكثر تطرفًا وتشددًا داخل المعسكر الدينى (الحريديم وعلى رأسهم حزب شاس) على حساب التيار الأكثر اعتدالاً (أنصار الصهيونية الدينية وعلى رأسهم حزب المفدال)، وقد بدأت فترة البحث بعد فترة وجيزة من إعلان نتائج انتخابات عام ١٩٩٩، التى فاز فيها حزب شاس بعدد غير مسبوق فى تاريخ الحزب من مقاعد الكنيست، وتشكيل الائتلاف الحكومي، وبدء السعى لتحقيق مكاسب إضافية من المشاركة فى الائتلاف، كما شهدت فترة البحث انضمام الحريديم لسنوات للمعارضة، الأمر الذى يتيح رصد الخلافات فى الحالتين، حتى نهاية عام ٢٠٠٧ وهو العام الأقرب لتسجيل موضوع الأطروحة.

ويضع البحث هدفًا له أيضًا رصد الطرق التى تعمل إسرائيل عن طريقها لتجميد الخلافات بين المعسكرين المتنافرين داخلها حتى لا تنفجر حرب أهلية، ومن الأهداف التى سعى البحث إلى تحقيقها كذلك السعى لتقديم صورة لما يجرى داخل المجتمع الإسرائيلي للقارئ العربى، للكشف عن كيفية تعامل الإسرائيليين مع قضاياهم اليومية والمعاصرة، وبيان موقف المعسكر العلمانى والمعسكر الدينى، وكيف يحاول كل جانب منهما الاستفادة أو كسب أرض جديدة، ومدى صحة فرضية أنهمـــا يســعــيان معًا لتقديم تنازلات للتقارب، من خلال عرض وتحليل ما ورد فى الصحافة محل الدراسة فى هذا الشأن.

أهمية البحث:

أهمية البحث – والتى فى ضوئها اخترت هذه الأطروحة– تكمن فى النقاط التالية:

– يحلل البحث رؤية الصحافة محل الدراسة لتوجهات كلا المعسكرين الرئيسيين داخل المجتمع الإسرائيلي، إزاء المعسكر الآخر، كما يتم طرحها فى الصحافة المستقلة العامة العبرية الصادرة فى إسرائيل يديعوت أحرونوت، ومعاريف، وهاآرتس وهى الصحف الأكثر توزيعًا وتأثيرًا فى إسرائيل فى الفترة الزمنية محل الدراسة وما قبلها أيضًا.

– يستخلص البحث جوهر قضايا خلافية متعمقة فـــى المـــجتمع، وبعضها بلا حل منذ فترة ما قبل قيام الدولة الصهيونية، مما يعنى أنها قضايا معضلة.. مستعصية على الحل، وتمثل خطورة وقد تنفجر فى أى وقت.

– أصبحت الصحافة – مع بقية وسائل الإعلام – من الوسائل الأساسية التى يكتسب من خلالها الفرد مجموعة القيم والمعارف التى تسهم فى تكوين شخصيته، وآرائه، وبالتالى تحديد اتجاهات المجتمع ومواقفه، وسلوكه، فبالإضافة لكونها مرآة تعكس واقع المجتمع الإسرائيلي ومشكلاته أصبحت الصحافة أيضًا شريك أساسى يتمتع بتأثير، ودور محورى فى صنع الأحداث وتوجيه دفتها، مما أكسب البحث أهمية خاصة.

– استشعرت أهمية البحث كذلك لسعيه لاستشراف مستقبل الخلافات بين العلمانيين والمتدينين فى إسرائيل– من خلال رؤية الصحف محل الدراسة، كما استشعرت ضرورة دراسة قرب نشوب مواجهة شاملة بين القوى العلمانية والدينية فى إسرائيل من عدمه، وكذلك تأثير تلك الخلافات بين المعسكر العلمانى والمعسكر الدينى، على خلافات قد تنفجر فى صفوف الدوائر الدينية ذاتها، واحتمالات التقارب بين المعسكرين، وتأثير العوامل الخارجية عليه، مع ملاحظة أن رصد

الواقع المعاصر للخلافات سعيًا للتنبؤ السليم للمستقبل، يتيح للباحث العربى وصانع القرار أيضًا التخطيط على أسس علمية لإدارة الصراع والمواجهة أو التنافس والحوار.

وعلى ضوء ما تقدم، تم تقسيم البحث لثلاثة أبواب وتم تذييل البحث بملاحق تقدم عرضًا مختصرًا لأهم المؤسسات الصحفية والتعليمية والقوى الدينية والعلمانية فى إسرائيل، وخلفية مختصرة لتاريخ حركتى الهسكالاه والصهيونية.

وفى النهاية أقول لقد بذلت فى هذا البحث كل جهدى وأرجو من الله سبحانه وتعالى التوفيق، فما أصبت فبتوفيق من الله وفضل، وما أخطأت فمن نفسى، وأكرر خلف الأصفهانى قوله:

إنى رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا فى يومه إلا قال فى غده: لو غُير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن.. ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل.

الباب الأول

جذور الخلافات بين المتدينين والعلمانيين منذ "الهسكالاه"

تمهيد:

إن للخلافات المعاصرة بين العلمانيين والمتدينين فى إسرائيل جذور وإرهاصات، تظهر فى محطات تاريخية مهمة تأثرت بها التجمعات اليهودية فى أوربا تأثرًا كبيرًا. فقد أثر ظهور "الهسكالاه"(١) (حركة التنوير اليهودية)، ثم الحركة الصهيونية على مفاهيم قطاع عريض من اليهود قبل إعلان قيام الدولة، الأمر الذى يمكن رصد تداعياته داخل المجتمع الإسرائيلي حتى الآن، بمتابعة تطور علاقة القوى الفاعلة فى المجتمع بعضها ببعض.

لم تكن حياة اليهود فى الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر – وهو القرن الذى ظهرت فيه ركائز حركة "الهسكالاه" ثم الحركة الصهيونية– مزدهرة بأية حال من الأحوال، والثابت أن "قطاعًا عريضًا من اليهود فى أوربا، بخاصة فى البلاد الواقعة شرق القارة، وعلى رأسها روسيا، كان يعيش داخل كيانات منغلقة. وكثيرًا ما كانت تندلع حروب طائفية دينية(٢) بين أتباع الحركة

---

(١) **"الهسكالاه"**: הַהַשׂכָּלָה اسم عبرى على صيغة الاسم المشتق يعنى "التنوير" و"التثقيف"، وهو من الجذر الثلاثى שׂכל ويعنى "عقل" ومنه מַשׂכִּיל أى مستنير، والمصطلح يطلق على حركة اقتصادية، واجتماعية، ثقافية وسياسية، تهدف لإبعاد اليهود عن ذلك العالم التقليدى الذى عاشوا فيه كجماعة شاذة بين الشعوب، وتنسحب اللفظة على جزء من الأدب العبرى الحديث الذى ازدهر فى فترة تمتد من الربع الأخير من القرن الثامن عشر إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر، وهناك بعض المؤرخين يرون أن تاريخ نشأة "الهسكالاه" يرجع لعام ١٧٨٣.

(٢) لم تكن **الحروب الطائفية الدينية** بين اليهود مستغربة، ففى العصور القديمة ظهرت فرقة الصدوقيين التى تقربت من السلطة الحاكمة، وكان لها نفوذًا دينيًا نظرًا لإشرافها على خدمة الهيكل، وقد قامت هذه الفرقة على أساس قبول اليهودية كمعتقد دينى فقط، والعيش كأفراد عاديين مندمجين مع المجتمع البشرى، وقد أنكرت العهد القديم ما عدا الأسفار الخمسة، كما أنكروا الشريعة الشفوية، وانتهت هذه الفرقة بدمار الهيكل الثانى عام ٧٠م، وقد ظهرت فرقة=

الحسيدية[١]، وأتباع الشريعة التلمودية (الربانيين)، وكان يطلق عليهم فى ذلك الحين המתנגדים "المتنجديم" أى "المعارضون" لمعارضتهم للحسيدية، أما اليهود العلمانيون من أتباع "الهسكالاه" فقد اتهموا الحسيديم بالرجعية والتخلف، وإرجاع اليهود إلى الوراء، وحينما شعروا بمعارضة شديدة من القيادات الدينية اليهودية – حتى فى أتفه الأمور– شعروا بأن تغيير اليهود لن يأتى من الداخل، لذلك توجه دعاة التنوير للسلطات والحكومات، فى البلاد الأوربية، بخاصة فى بولندا، طالبين تدخلهم لفرض التغيير على اليهود"[٢]. وعلى خلفية اتخاذ حركة "الهسكالاه" مسارًا آخرًا فى شرق أوربا، ومبالغات أصوات يهودية عن تعرض أعداد من يهود أوربا لتضييق أو تمييز، باتت التربة مهيئة لانتشار أفكار ومبادئ الصهيونية العلمانية، على حساب دعاة الانغلاق، واستمرار سيطرة رجال الدين على كل مناحى الحياة فى التجمعات اليهودية.

وواقع الحال يبين لنا أن سيطرة وتأثير رجال الدين على التجمعات اليهودية فى أوربا كانت كبيرة، لذا رفضت الأغلبية ارتباط دعاة التنوير بالسلطات ومحاولاتهم "فرض تدريس كتب بعينها على المدارس اليهودية، وفرض رقابة على الكتب، بخاصة فى جاليسيا فى القرن الثامن عشر، وروسيا بعد ذلك"[٣] حيث تنامى شعور بالمعاناة من ديكتاتورية رجال الدين بين أعداد من اليهود، وتزايدت تلك الأعداد بشكل ملموس بعد انتشار أفكار "الهسكالاه" والحركة الصهيونية بعد ذلك،

=مناوئة للصدوقيين سُمى أتباعها بالفريسيين عام ٢٠٠ ق.م سيطروا على الحياة اليهودية حتى عام ٢٠٠م، وكانوا يتفننون فى تأويل النص بما يناسب أهواءهم، وتمثل اليهودية الأورثوذكسية فى الوقت الحاضر الفكر الفريسى أصدق تمثيل. (صلاح الزرو، المتدينون فى المجتمع الإسرائيلي، رابطة الجامعيين، الخليل، ١٩٩٠، الطبعة الأولى، ص ٨١، ٨٢).

(١) **الحسيدية**: جماعة تصوف دينى يهودى تأسست فى القرن الثامن عشر، ولها مراكز فى عدد من أنحاء العالم، ودار الخلاف بينها وبين معارضيها حول مكانة الصديق عند الحسيديم، حيث أصبح هو الوسيط بينهم وبين الرب، وليس مجرد مرشد أو موجه، مع تركيز على العبادة والشعائر، وسيتم التطرق للحسيدية بشكل أكثر تفصيلاً فى ملحق الدراسة، ص ٣٠٩.

(٢) שמואל אטינגר، תולדות ישראל בעת החדשה، הוצאת דביר תל אביב، הדפסה חמישית 1977، כרך 3، עמ' 70.

(٣) שמואל אטינגר، שם، עמ' 73.

"فقد كان قطاع عريض من عامة اليهود ناقمين على الحاخامات وعلماء الدين بصورة عامة، إذ إن هؤلاء كانوا يعيشون حياة خاصة بهم.. ولما كان الحاخامات موظفين فقد كان الكثير منهم يحصلون على وظائفهم بإعطاء الرشوة لأصحاب النفوذ والمسئولين... وكان هؤلاء الحاخامات مستعدين لإصدار قرارات بالطرد من اليهودية لكل من ينحرف عن التفسير المتشدد للشريعة اليهودية، الذى ارتضاه الحاخامات وفرضوه على اليهود"، هذا مع ملاحظة أن المعسكر الدينى لم يستسلم بسهولة لهذه الدعوات الساعية لتقليص نفوذهم، واصطدم بها بقوة.. محاولاً التشكيك فى نجاعة أهدافها، وإفراغها من مضمونها.

شهدت المراحل التاريخية السابقة لظهور "الهسكالاه" خلافات، بل وصراعات دامية بين الطوائف اليهودية، ولكننا رأينا أن تلك التفاصيل تخرج عن نطاق البحث، ولذا نبدأ بحثنا بظهور "الهسكالاه" لأثرها الواضح على المجتمعات اليهودية المنغلقة، – وليس ما قبلها من مراحل خلاف وصراع بين الطوائف اليهودية، وفى ضوء تأثير الهسكالاه المباشر على الحركة الصهيونية، ونظرًا لأن الأفكار التى أثارتها تلك الحركتان لا تزال محورًا للخلاف حتى اليوم فى المجتمع الإسرائيلي وتم التعبير عنها فى الصحف موضوع الدراسة وكذلك دورها فى تمهيد الطريق أمام الفكرة الصهيونية بين اليهود، بخاصة وأن أفكار الصهيونية لا تزال تطبق ميدانيًا فى إسرائيل من قبل الحكومات المتعاقبة (الاستيطان والسعى للتضييق على الفلسطينيين لإجبارهم على ترك أراضيهم)، وعلى هذا فقد خصصت هذا الباب لبحث دور "الهسكالاه" فى انتشار العلمانية بين يهود أوربا وعلاقة الصهيونية، كحركة علمانية، بالقوى والمفاهيم الدينية اليهودية فى فترة ما قبل الدولة، ثم مواقف القوى الدينية فى إسرائيل من الخلافات مع العلمانيين، وتطور القوى العلمانية فى إسرائيل، وهو ما يأتى فى فصلين ينقسم كلاهما لمبحثين، وقد رأيت كى لا أطيل أن أعد ملحقًا فى نهاية الدراسة يقدم تعريفًا مختصرًا لهذه القوى ومواقفها بالإضافة لنبذة مختصرة عن نشأة "الهسكالاه" والصحافة المستقلة فى إسرائيل، والمؤسسات التعليمية الدينية فى إسرائيل.

الفصل الأول

أثر "الهسكالاه" والحركة الصهيونية فى واقع يهود أوربا

المبحث الأول

"الهسكالاه" ودورها فى انتشار العلمانية بين يهود أوربا

نشأة "الهسكالاه" وتحدى سلطة رجال الدين:

بتأثير حركة التنوير الأوربية[١]، سعت حركة "الهسكالاه "بقيادة "موشيه مندلسون"[٢] – إلى حث اليهود فى القرن الثامن عشر، على تعلم لغة البلاد التى يعيشون فيها، والتحدث بها، وتحطيم أسوار الجيتو، والاندماج فى المجتمعات الأوربية، وقد حققت هذه الدعوة نجاحًا واسعًا فى دول غرب أوربا، لكنها نحت منحًى مختلفًا عندما اتجهت لشرق أوربا، واتخذت من العبرية وسيلة للتثقيف"[٣] مما ينم عن غياب الأفكار النهائية والمقبولة على الجميع عن أذهان قادة وأنصار حركة الهسكالاه، وقبولهم للتجريب، ويجدر بنا أن نلاحظ أن "الهسكالاه" قامت حينما وصلت حركة التنوير الأوربية إلى ذروتها (فى السبعينيات من القرن ١٨)، وانتهت بظهور الحركة الصهيونية (فى بداية الثمانينيات من القرن ١٩).

---

(١) **التنوير**: (التوعية) Enlightenment اتجاه اجتماعى سياسى ظهر فى القرن الثامن عشر فى أوربا يحاول معتنقوه إصلاح نواحى النقص فى المجتمع بتغيير سلوكه وسياساته وأسلوب حياته بنشر مبادئ الخير والعدل والمعرفة. (إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي(د)، معجم مصطلحات عصر العولمة، الدار الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٦٢).

(٢) **"موشيه مندلسون"**: من مواليد ألمانيا عام ١٧٢٩، درس التلمود حتى سن الرابعة عشرة، وهو من رواد التنوير، وقد ترجم التوراة للألمانية. توفى عام ١٧٨٦. (صلاح الزرو، المرجع السابق، ص ١١٦-١١٩).

(٣) رشاد عبد الله الشامي(د)، بدايات الأدب العبرى الحديث، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٥٣، ٥٤.

أما عن الأجواء التى ظهرت وسطها حركة "الهسكالاه"، وتأثرت بها وأثرت فيها، فيمكن القول بأن التجمعات والطوائف اليهودية فى أوربا، قبل قيام دولة إسرائيل كانت "عالمًا شديد التزمت والتعنت من الناحية الفكرية"[١]، وقد أدى توحيد الدين فقط للعرقيات المختلفة إلى أن "الحاخام أصبح بمثابة الزعيم الدينى والعلمانى فى نفس الوقت، ولذلك كان المسئول الدينى الذى يتمتع بالسلطة، والثراء أيضًا فى أغلب الأحيان، الأمر الذى دفع غالبية الشباب اليهود للاعتقاد بأن مهنة الحاخام هى المهنة التى يجب السعى لشغلها، وكانت دراسة التلمود هى الدراسة التقليدية بين أوساط اليهود للحصول على هذا المنصب"[٢]، وقد ساعدت تلك العزلة- الاختيارية فى معظم الأحيان- على أن يصبح الدين اليهودى هو العامل الرئيسى فى توجيه الحياة اليهودية، فـــ"الهسكالاه" ظهرت فى وقت كانت اليهودية الأورثوذكسية[٣] (المتشددة المتزمتة التى يتمسك اتباعها بحرفية النصوص الدينية) تعتبر أن الاهتمام بالعلم فى حد ذاته يعتبر موضوعًا يشغل عن الاهتمام بدراسة التوارة(!!) وأن العبرية لغة مقدسة لا يجوز استخدامها فى الأغراض العلمانية، ويمكن القول إن الصهيونية استفادت بعد ذلك - مرحليًا - من الدين لكى يوحد العرقيات المختلفة، فقد كان قادة الحركة الصهيونية يفضلون ألا تتنامى قوة ونفوذ رجال الدين فى الدولة التى ينادون ويخططون لتأسيسها، لكنهم رأوا فى الوقت نفسه أن الدين سيسهل عليهم جذب أعداد أكبر من المهاجرين الذين يكنون للقدس مكانة تدفعهم للعودة إليها واستيطانها.

---

(١) Isidor Singer; The Jewish Encyclopedia, funke and wagnalls, New York and London, 1903, Vol. 6 p.256.

(٢) The Jewish Encyclopedia ;op. cit. Vol. 6 p.256.

(٣) استعملت كلمة أورثوذكسية لأول مرة فى تاريخ الدين اليهودى سنة ١٨٠٨، وكان أول من استعملها الإصلاحيون ناعتين بها المحافظين الذين كانوا يعارضونهم فى دعوتهم للإصلاح، وهى تعبير مسيحى، تقبله معارضو الإصلاح. وأشهر منظريه الحاخام موشيه سوفير الملقب بـــ החת"ם סופר نسبة لأشهر مؤلفاته، وعلى هذا فالكلمة تشير لاتباع الصهيونية الدينية وللحريديم الرافضين لها أيضا، (اسماعيل راجى الفاروقي(د)، الملل المعاصرة فى الدين اليهودى، مكتبة وهبه، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٨، ص٦٢)

استفادة "الهسكالاه" من التسامح الأوربى:

كانت بداية الاتجاه للـ"هسكالاه" مواكبة لاصدار إمبراطور النمسا والمجر "جوزيف الثاني" (توفى عام ١٧٩٠) براءة التسامح[١] عام ١٧٨٢ ليهود فيينا، ويبدو أن دعاة "الهسكالاه" استفادوا من هذا الحاكم، الذى سعى لتحقيق مصلحة بلاده ومصلحة رعاياها فى نفس الوقت بدمجهم فيها، حيث تبنى دمج اليهود بعد إصلاح سلوكياتهم وتنويرهم، فبعد أن كانت "المجامع الكنسية، بدءًا من القرن الحادى عشر، تندد بالأكل أو الشرب مع اليهود أو السكنى معهم فى نفس المبنى... لأنهم جديرون بالتجنب والازدراء"[٢]، تم إلغاء الضرائب على الرؤوس، وإتاحة الفرص للسكنى، والتنقل بحرية – فى الثمانينيات من القرن الثامن عشر– حيث "تضمنت براءة التسامح لـ"جوزيف الثاني" التأكيد على عدم التفرقة بين الرعايا على أساس الدين، والسماح لليهود بناء على ذلك بتلقى التعليم، وحرية العمل، مع إلغاء الحظر الذى كان مفروضًا على خروج اليهود من منازلهم فى الأعياد المسيحية"[٣]، وهو ما يعد تحولاً جذريًا أتاح للفكر اليهودى أن ينزع عن نفسه الجمود وسيطرة رجال الدين اليهودى الكاملة عليه لأول مرة.

أدى كل هذا، فى مرحلة مبكرة، إلى تكريس الانفصال بين ما هو علمانى وما هو دينى، وبخاصة فى ظل اقتناع شريحة كبيرة من دعاة التنوير بأن الدين اليهودى، وشروح الحاخامات للنصوص الدينية، أصبحت تتعارض فى كثير من الأحيان مع مستجدات العصر.

---

(١) **التسامح –العتق– التحرير لليهود:** بالعبرية האמנציפציה ליהודיים فى إشارة لمساواة اليهود بمجتمعاتهم فى الحقوق.

(٢) Mark R.Cohen، Under Crescent& Cross- The Jews in the Middle Ages، Princeton University Press: Princeton، New Jersey، 1994 p. 129.

(٣) שמואל אטינגר، שם،כרך 3، עמ' 43، 44.

استهداف ركائز حركة التنوير لسلطة رجال الدين:

سعت حركة التنوير منذ بدايتها لخلق توازن فى العلاقة بين الدين والدولة، ترسيخًا لحياة اجتماعية سليمة، وفى هذا الصدد يقول "موشيه مندلسون": "يجب إرساء علاقة متوازنة بين الدين والدولة، بين القانون المدنى والقانون الكهنوتى، أى بين السلطة العلمانية والسلطة الكنسية، لأنها أعمدة ارتكاز الحياة الاجتماعية، حتى لا يزيد الضغط على قواعد الحياة الاجتماعية فتنهار"(١)، ويبدو أنه كان يقصد بهذا طمأنة السلطات المحلية إلى أن الحركة ليست سياسية، ولا تهدف إلى تحدى سلطة الدولة، لكنه فى نفس الوقت سعى لتحذير رجال الدين اليهودى من انهيار اجتماعى كامل فى حالة استمرار الجمود الحالى، مطالبًا بضرورة الفصل بين الدين والدولة، ومحذرًا من مغبة تداخل الاختصاصات وتنازعها، وتنافس السلطتين على مجالات وقضايا لم يتم بشكل نهائى حسم تبعيتها للدولة من عدمه.

فى المقابل يرى الناقد والمؤرخ لحركة "الهسكالاه" "تسفى جريتس" أن الدين والدولة هما وجهان لعملة واحدة، وأنه لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض قائلاً: "فى الديانة اليهودية هناك أصل واحد للدولة وللدين"(٢)، وهى مقولة يتفق فيها معه غالبية المتدينين مع اختلاف فى التطبيق.

ويمكننا القول بأن ركائز حركة "الهسكالاه" كانت موجهة فى الأساس للحد من سطوة الدين ورجاله، وحجب كل ما يعوق السعى نحو الاندماج، وكان من تلك الركائز:

١-الدعوة للاندماج:

حثت حركة التنوير اليهود على "تعلم لغة البلاد التى يعيشون فيها، والتحدث بها، وتحطيم أسوار الجيتو، وهذا يؤدى بالضرورة للاندماج فى المجتمعات

---

(١) משה מנדלסזון, ירושלים- כתבים על היהדות, הוצאת לגבולם, תל אביב , 1947, עמ 35.

(٢) ש. אטינגר, "יהדות ותולדות היהודים בתפיסתו של צבי גרץ", בתוך: צבי גרץ, דרכי ההיסטוריה היהודית, תרגם ירוחם טולקס, ההדיר והקדים מבוא: ש. אטינגר, מוסד ביליק, ירושלים, 1969, עמ' 7-36.

الأوربية، وقد حققت هذه الدعوة نجاحًا واسعًا فى دول غرب أوربا"[١]، فقد "دعت "الهسكالاه" للاهتمام باللغة وقواعد النحو والصرف، وارتكزت فى البداية على لغة العهد القديم وفى مرحلة مبكرة دعت لتعلم اليهود لغة البلاد التى يعيشون فيها"[٢]، وحتى فى الوقت الذى دعت فيه لاستخدام اللغة العبرية دعت فيه أيضًا لعدم ارتداء الملابس المميزة لليهود أو أية "مظاهر خارجية من شأنها تمييز اليهودى عن غيره، وهو ما يسرى أيضًا على العادات اليهودية القديمة، الأمر الذى أدى فى حالات كثيرة لاندماج كامل وذوبان لليهود الاندماجيين فى الشعوب التى يعيشون فيها"[٣]، بل "وتغيير ديانتهم"[٤]، وهو ما أثار ثائرة المتدينين، بخاصة أن انتقادات حركة "الهسكالاه" للدين تحولت بالتدريج إلى حالة عداء - خلقت تيارين متنافرين انعكس سلوكهما فيما نراه الآن فى المجتمع الإسرائيلي- على الرغم من أنها روجت كثيرًا لشعار "كن يهوديًا داخل بيتك إنسانًا خارج بيتك"[٥]، وهى العبارة التى صاغها "يهودا ليف جوردون"[٦]، فى قصيدة له تحمل عنوان **הקיצה עמי** (استيقظ يا شعبي) والتى يدعو فيها للتصدى لجمود المتشددين دينيًا والدعوة لاندماج اليهود

---

(١) رشاد عبد الله الشامي(د)، تفكيك الصهيونية فى الأدب الإسرائيلي، مرجع سابق، ص١٦.

(٢) שמואל אטינגר، תולדות ישראל בעת החדשה، שם، כרך 3، עמ' 72.

(٣) هدى عبد السميع حجازي(د)، بعض كلاسيكيات الرفض اليهودى للصهيونية، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد ١٤ العدد الأول أبريل- مايو - يونيو ١٩٨٣، ص ١٥١.

(٤) رشاد عبد الله الشامي(د)، بدايات الأدب العبرى الحديث، مرجع سابق، ص ٨.

(٥) Howard M. Sachar، A History of Israel from the Rise of Zionism to Our Time، Alfred A. Knopf، New York، third edition، 2007.p. 8.

(٦) **يهودا ليف جوردون:** יהודה ליב גורדון(יל"ג) (١٨٣٠-١٨٨٢) شاعر وقاص وناقد كتب بالعبرية، وهو من مواليد ليتوانيا، ويُعد من أهم دعاة حركة التنوير اليهودية ومن أهم المعبرين عنها، ولكن فكره وتمرده ضد التراث الدينى اليهودى يشيان بما فى داخله من بذور الصهيونية. تلقى "جوردون" تعليـمًا تقليديًا فى طفولته، وفى سن السابعة عشرة، تلقى تعليمًا غربيًا حديثًا، ودَرَس عدة لغات، انضم جوردون إلى جماعة من دعاة حركة التنوير، وشن هجومًا شرسًا على التقاليد الدينية، واتهم اليهودية بأنها دين متحجر، وطالب بإدخال القيم المادية العلمانية فى حياة اليهود. إسهامه الأدبى الأساسى هو أشعاره، وهو من دعاة الإصلاح الدينى، وكانت قصائده فى هذه المرحلة هجومًا مباشرًا، فى شكل قصص ساخرة، على الخرافات الدينية وانحلال الحياة الدينية اليهودية. (عبد الوهاب المسيري (د)، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، المجلد ٣، ص ٣٠٨. שמואל אטינגר، שם، כרך 3، עמ' 125).

وسط المجتمعات التى يقيمون فيها، ولم تنم تلك الدعوة عن مواجهة شاملة للدين اليهودى أو رفض كامل له، وإنما تأكيد فقط على اندماج اليهود وسط الشعوب التى يعيشون بينها، وعلى ذلك لم يكن مستغربًا اتجاه دعاة "الهسكالاه" نحو قادة السلطة الأوربية المستنيرة مطالبين تدخلهم فى شئون اليهود"(١)، أى أن دعاة "الهسكالاه" اعتبروا أن الاندماج الكامل فى المجتمعات الأوربية هو الطريقة المثلى لتغيير وإصلاح أوضاع اليهود الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية.

٢- التعاون مع الإصلاحيين للتشكيك فى صحة المعتقدات الدينية:

نظرًا لتشكيك دعاة حركة التنوير فى صحة المعتقدات الدينية اليهودية فقد مثلت أفكارهم الإرهاصات الأولى للحركة اليهودية الإصلاحية(٢)، بخاصة أن "دافيد فريدلندر"(٣) يعد أبرز المنظرين لها. فقد انبثقت حركة الإصلاحيين من داخل "الهسكالاه"، و"كان من أشد الإصلاحيين اقتناعًا بـ "الهسكالاه" "اسحق شموئيل ريجيو"، وهو يهودى إيطالى كان ينادى بضرورة التخلى عن العنصرية التعصبية

---

(١) שמואל אטינגר، שם، כרך 3، עמ' 70.

(٢) **الحركة اليهودية الإصلاحية**: قامت فى ألمانيا فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر، وانتشرت منها إلى وسط وغرب أوربا وفى بعض أرجاء شرق أوربا، ثم تنامت فى الولايات المتحدة منذ منتصف القرن التاسع عشر حيث جعلت منها مركزًا لها، وكانت الحركة الإصلاحية ترى أن الولايات المتحدة هى "صهيون العصر الحديث"، وقد خفت حدة المعارضة للصهيونية بالتدريج، حيث تأسست مقرات للحركة فى إسرائيل كان أولها فى القدس فى عام ١٩٥٨، وتتميز الحركة بأن أتباعها يصلون بدون فصل النساء عن الرجال وبمصاحبة آلات موسيقية، والحركة تقر تسهيلات كبيرة فى قضايا التهويد والزواج والطلاق. (האנציקלופדיה העברית، חברה להוצאת אנציקלופדיות בע"מ، ירושלים תשמ"א، כרך 32 עמ' 187، 188)

(٣) **دافيد فريدلندر**: (١٧٥٠- ١٨٣٤) من رواد حركة "الهسكالاه" وأحد قادة اليهود فى برلين ومن دعاة حركة الإصلاح الأوائل، جاء من عائلة ثرية ونادى باندماج اليهود فى مجتمعاتهم، واهتم بالتعليم، حيث أسس مدرسة لترسيخ أفكاره فى عقول الأطفال اليهود فى برلين، وله ترجمات للألمانية. (ש. אטינגר، שם، כרך 3، עמ' 70)

القديمة عند المطالبة بالحقوق المدنية، ولأن فرقة الإصلاحيين قامت كرد فعل طبيعى لقرون التزمت والظلمات، والدروشة، فإن أصحابها كرهوا المشنا والتلمود، وكانوا يأخذون أحكام الكتاب المقدس فى أبسط إمكانيات التفسير، وأقلها قسوة على الناس عند التطبيق"(١). وخطورة تلك الفرق الإصلاحية بالنسبة للمتشددين أنها لا تنكر الدين ولا تعاديه، لكنها تتبنى تفسيرات جديدة لها أكثر تحللاً من التزمت.

وعلى هذا فقد نجحت حركة "الهسكالاه" بتقاطع مصالحها مع مصالح الإصلاحيين، بالفعل فى إثارة الشكوك فى نفوس كثير من اليهود المتدينين حول صحة المعتقدات الدينية، لكنها فى الوقت نفسه أثارت اعتراضات وخلافات مع غلاة المتدينين الذين اعتبروا أن "فكرة اختفاء الدين الموحى به، واستبدالهم به وجهات نظر علمية عالمية، ستقوم بوظيفتها كدين عقلانى، فكرة ساذجة، لأن الدين أوفى بالاحتياجات الأساسية"(٢) وهو ما يوضح أن حركة التنوير دعت لإعلاء قيمة العقل للخروج من الجمود الذى سيطر على التفسيرات المتشددة للنصوص المقدسة بشكل لم يعد يتوافق مع تطور العلم الحديث.

وكان من أهم العناصر التى أسهمت فى فك قبضة الأفكار الدينية التقليدية يهود "المارانوس(٣) الذين كانوا منتشرين خارج أسبانيا فى مراكز اقتصادية متميّزة فى أوربا، بعد خروجهم من شبه جزيرة أيبريا"(٤). كما خدم "الهسكالاه" ما تردد عن معاناة اليهود فى العالم المسيحى، بخاصة بعد القرن الثانى عشر، حيث تردد أن

---

(١) حسن ظاظا(د)، الفكر الدينى الإسرائيلي – أطواره ومذاهبه، قسم البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥، ص٣١٤.

(٢) יהושפט הרכבי, הכרעות גורליות, עם עובד,תל אביב, 1986, עמ' 243.

(٣) "مارانوس" بالأسبانية تعنى الخنازير.. واللفظة تشير ليهود أسبانيا ومنهم عائلات كبيرة وثرية الذين أظهروا اعتناقهم للمسيحية بضغط من الكنيسة –خلال نهاية الألفية الأولى وبداية الثانية– لكنهم أبطنوا اليهودية، وكان يطلق عليهم أيضًا المسيحيون الجدد، ويتم التعامل معهم بريبة. وهو ما أسفر فى النهاية عن تصعيد وملاحقة بلغت ذروتها فى القرن الخامس عشر. (ש. אטינגר, שם, כרך 2, עמ' 192).

(٤) عبد الوهاب المسيري(د)، اليهودي واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، المجلد الثالث، ص ٤٩.

الكثيرين أجبروا على التحول عن عقيدتهم اليهودية[1]، وهى الأحداث التى صاحبها كثير من المبالغات والتهويل لأغراض سياسية بحتة، لكنها ساعدت حركة "الهسكالاه" كثيرًا على التشكيك فى المعتقدات الدينية اليهودية.

٣- محاولة اختراق المتدينين:

توغلت أفكار دعاة "الهسكالاه، وزاد تأثيرها على الحاخامات أيضًا، ومن النماذج على ذلك موقف المؤرخ والفيلسوف الروسى اليهودى "نحمان كروخمال" (١٨١٧ - ١٨٨٨) الذى استقطبته حركة التنوير اليهودية، فكتب "كروخمال" عن جماعة المتنورين اليهود من معاصريه - نهاية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين - بشكل إيجابى فوصفهم بأنهم: "أولئك الذين رأوا أن قوام اليهودية فى السير فى طريق وسط، وهم - فى رأيه - يمثلون النموذج الشائع لجماعة المتنورين الذين يرون أن ذلك المنهج الوسط يتمثل فى التمسك بالدين، ولكن مع الابتعاد عن كل ما يؤدى إلى المغالاة فى ورع أو تقوى واهية"[2]، الأمر الذى يشير إلى أن الربانى "نحمان كروخمال" لا يرى فى أفكار التنوير اليهودى أى خروج عن الدين أو سعى لذلك، بل يرى أن التيار الأساسى للتنوير يتبنى فكرًا وسطيًا يتمسك بالدين، وعلى هذا رأى الناقد "باروخ كورتسفيل" أن "الهسكالاه" لم تصطدم منذ البداية بالدين، بل "حاولت خلال الفترة من ١٧٨١- ١٨٣٠ أن تمزج

---

(١) ردد مؤرخون يهود متخصصون فى فترة العصور الوسطى، ومنهم "مارك كوهين"، أن اليهود المتهمين بقتل الأطفال المسيحيين تعرضوا للتعذيب، أما غيرهم فقد اضطهدوا بادعاء تسميمهم للآبار أو بسبب السرقة، كما أُحرِق التلمود فى بعض الحالات وأُجْبِر اليهود على التصريح بكلمة التراجع عن عقيدتهم - وهى إجراءات لا يمكن قبول أنها كانت سائدة بهذا الشكل طوال الوقت ضد اليهود. (Mark R.Cohen، op. cit. p 163.)

(٢) منى ناظم(د)، فلسفة التاريخ الإسرائيلي فى مفهوم الربانى نحمان كروخمال- دراسة نقدية، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٥، ١٦.

بين التحديث والدين"[١]، وهو رصد منطقى لرغبة دعاة "الهسكالاه" فى المرحلة الأولى فى الإصلاح من الداخل قبل الصدام الشامل والعداء الواضح.

وقد شهدت تلك الفترة ظهور "عدد من المتنورين اليهود الذين أخضعوا ما يتضمنه كتاب "العهد القديم" من فقرات تتضمن سردًا تاريخيًا، للترويج لأفكارهم ومبادئهم فى تلك الفترة... ومن أشهر من حاولوا وضع أسس علمية لتاريخ "جماعة بنى إسرائيل" اعتمادًا على كتاب العهد القديم "شلوموه يهودا رابوبورت" الملقب بـ"شير"[٢](١٧٩٠- ١٨٦٧)، و"شموئيل دافيد لوتساتو" الملقب بـ"شدل"[٣](١٨٠٠ - ١٨٦٥)"[٤].

ونظرًا لأن "الهسكالاه" حركة علمانية فى أفكارها، وقد تزامن ظهورها مع ظهور الحركة الحسيدية، فقد حارب أنصار الهسكالاه الحسيدية بكل قوة، حيث اعتبروا الحسيدية حركة متخلفة رجعية، "واستعر الخلاف حول مكانة ودور الدين بين الجمهور اليهودى عندما حاولت عناصر حريدية تبرير تعاونها وعلمها المشترك مع المتنورين، وخشي أتباع الهسكالاه من جانبهم أن يؤدى تعاونهم مع اليهودية الحريدية لدمج الإيمان الدينى المسيحانى مع الحلول العملية التى اقترحوها، فعلى الرغم من الاعتراضات والخلافات فى الرؤى الإيديولوجية والنفعية بين أتباع الهسكالاه والحريديم مع بداية التسعينيات من القرن التاسع عشر، بدأ الجدل يأخذ

---

(١) رشاد عبد الله الشامي(د)، تفكيك الصهيونية، مرجع سابق، ص ١٧.
(٢) **شلوموه يهودا رابوبورت**: من دعاة الهسكالاه فى جاليسيا وشغل قبل وفاته منصب حاخام براغ.
(٣) **شموئيل لوتساتو**: مفكر إيطالى يهودى نشأ فى أسرة متدينة، وتلقى تعليمًا دينيًا، كما درس فى إحدى المدارس التى تأسست بناء على براءة التسامح التى أصدرها جوزيف الثانى، وكانت ثمة مقررات مُختلَطة، دينية ودنيوية، تدرس فى هذه المدارس، وعُيِّن أستاذًا فى أول كلية حاخامية حديثة فى العالم فى بادوا. كتب أول تعليق نقدى على الكتاب المقدَّس وترجم أسفار موسى الخمسة والصلوات العبرية إلى الإيطالية. (عبد الوهاب المسيري(د)، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، المجلد الثالث، ص٦٦).
(٤) منى ناظم (د)، المرجع السابق، ص ٧.

أبعادًا لا يمكن معها التوصل لحلول وسط، وأخذ كل معسكر فى التشدد"[١] أى أن التطلع للتعاون بين العسكرين فى بداية الثمانينيات من القرن التاسع عشر ثبت فشله، وهو ما يعنى استعار حرب ضارية بين المعسكرين، ومن الوسائل التى اتبعها "المتنورون" ضد الحسيديم فى هذه المواجهات "إرسال بعض أتباعهم ممن تثقفوا بالثقافة الدينية، وأصبحوا ضالعين فيها إلى مراكز الحسيديم، يعيشون بينهم، ويدرسون أبناءهم، ويتجسسون عليهم... وكان المتدينون، حين يكتشفون أحد هؤلاء الجواسيس والمحرضين على الارتداد للعلمانية، يقومون بإحالته للمحكمة الدينية التى تثبت عليه الارتداد، ويتم تعذيبه لثلاثة أيام، ويتم إركابه على دابة تطوف به شوارع مدينته"[٢]. وهى عقوبة بشعة تنم عن حالة عداء وصلت لحد تصفية الجاسوس العلمانى نفسيًا ومعنويًا بتعذيبه، والتنكيل به، ثم التشهير به وفضحه.

وقد زعزعت أفكار "الهسكالاه" بالفعل كيان السلطة الدينية التى كانت تتحكم فى اليهود، "الأمر الذى جعل هذه السلطة تقاوم التيارات التنويرية وتحاول إفشالها، مما كان يضطر دعاة "الهسكالاه" إلى اللجوء أحيانًا إلى السلطات الحكومية لتساعدهم فى فرض القيم العصرية على اليهود"[٣] الأمر الذى يمكن رصد تأثيره على سبيل المثال "فى إرسال سكان بلده "شاول" فى ليتا[٤] التى يقطنها اليهود شكوى يطالبون حاكم المقاطعة بعزل حاخام البلدة وقادة التجمع اليهودى بها، نظرًا لأن سكان اليهود لا يريدون حاخامًا ولا قياديًا فى ظل مصاهرة هؤلاء لهؤلاء، ومعاناة عامة اليهود من استغلالهم وفسادهم"[٥]، وهذا يوضح لنا أن الحرب كانت مستعرة بين المعسكرين لدرجة استعانة كل طرف بغير اليهود لتحقيق مصلحته، وأن أفكار حركة "الهسكالاه" كانت تستهدف بالفعل اختراق المتدينين بكل السبل المتاحة.

---

(١) ישראל גוטמן(עורך)، יהדות זמננו، האוניברסיטה העברית، ירושלים، תשמ"ד،כרך2 עמ' 237، 238.
(٢) جعفر هادى حسن(د)، اليهود الحسيديم، دار القلم، دمشق، دار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤، ص ٤٧- ٤٩.
(٣) عبد الوهاب المسيري(د)، المرجع السابق، المجلد الثالث، ص ٥٣.
(٤) إحدى الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتى السابق.
(٥) שמואל אטינגר، שם، כרך 3، עמ'53.

٤- فصل الدين عن السلطة الرسمية:

يمكن القول إن سعى قسم من أنصار حركة التنوير، ومن تأثروا بها فى المعسكر العلمانى اليهودى - تركز على فصل الدين عن الدولة (أى عن السلطة التنفيذية للدول التى كان اليهود يعيشون فيها)، وحجب النفوذ والصلاحيات عن المؤسسات والقيادات الدينية، لكى لا تتدخل فى مؤسسات الدولة، بخاصة الأمنية، والقضائية، والتعليمية بما يخدم مصالح المؤسسة الدينية، وبالفعل "كان "مندلسون" مخلصًا وداعيًا بقوة لمبدأ نادى به المتنورون الأوربيون وهو مبدأ فصل الدين عن الدولة"[١]، وهو ما يعكس مدى تأثر أفكار "مندلسون" بأفكار ومبادئ حركة التنوير الأوربية، التى أدى تبنيها بالضرورة لصراعات، وخلافات محورية حول قضايا أساسية مع معسكر اليهود المتشددين دينيًا، بأشكال وأدوات كثيرة، مع الأخذ فى الاعتبار أن مندلسون كان يدرك أن ترديد أفكاره ستدعم مركزه بين غير اليهود وستفتح أمامه الطريق للثراء وللحصول على جوائز ومكانة وسط المجتمع.

أثر "الهسكالاه" على الخلافات بين العلمانيين والمتدينين:

فى ضوء ما سبق يمكننا القول إن "الهسكالاه" مهدت الطريق للعلمانية بين اليهود، وساعدت فى الوقت نفسه على إزكاء نيران الخلافات والمواجهات مع المتدينين، فقد مهدت حركة التنوير اليهودية السبيل أمام الحركة الصهيونية بزعزعتها ثقة قطاع عريض من اليهود فى صلاحية السلطة الكهنوتية لمواجهة تطور الزمن، كما أعادت طرح قضايا حياتية عديدة للنقاش، فقد كانت "الهسكالاه" هى البداية الحقيقية لمحاولات الحد من سيطرة الدين والدعوة إلى علمنة الجماعات اليهودية، وقد أدى هذا إلى رفض من جانب المتدينين، تطور لمقاومة، أوجدت تيارين خلقت مواقفهما المتباينة الخلافات التى يشهدها المجتمع الإسرائيلي حاليًا.

---

(١) שמואל אטינגר، שם، כרך 3، עמ' 69.

ومن النتائج المباشرة للهسكالاه:

١- تم إحداث ثورة فى طابع الحياة اليهودية فى أوربا، بعد التركيز على قضية التعليم وممارسة المهن اليدوية.

٢- زعزع هذا التطور كيان السلطة الدينية، التى كانت تتحكم فى اليهود مبقية إياهم رازحين تحت نير الظلمات والغيبيات، مما جعل هذه السلطة تقاوم التيارات التنويرية وتحاول إجهاضها.

٣- كان دعاة التنوير يؤمنون بالعقل ووجهوا سهامهم إلى التراث الدينى اليهودى فهاجموا فكرة المسيح المُخَلِّص وأسطورة العودة، وأصبح الخلاص هو انتشار العقل والعدالة بين الشعوب وليس مرهونًا بالعودة إلى أرض الميعاد.

٤- مهاجمة حركات التصوف مثل القبالاه[١] والحسيدية، ومحاولة إدخال النزعة العقلانية على حياة اليهود.

٥- كان لهذه الحركة فضل كبير فى ظهور دعوة اليهودية الإصلاحية، ودعاة الاندماج الليبراليين الثوريين اليهود، الذين طالبوا بحل مشكلات اليهود عن طريق الثورة الديمقراطية البرجوازية أو الثورة الاجتماعية الاشتراكية.

٦- كانت "الهسكالاه" هى المسئولة بشكل ما عن ظهور الصهيونية، لأنها كانت فى الأصل حركة أكدت أهمية العمل اليدوى، وكذلك اختيارها اللغة العبرية

---

(١) **القبالاة:** علم التصوف اليهودى، وعلم المعرفة بالتأويلات البطانية التى يعمل بها (همقوباليم) أو "القابليون" أى العارفون بالفيض الإلهى، وهم أفراد من المتصوفة يسعون لمعرفة جذور الوجود الكونى عن طريق السمو بالنفس إلى المرتبة العليا، وفلسفتها الرئيسية دونت فى كتاب الزوهر الضياء المؤلـف فى القرن الثالث عشر، وهى الرؤى التى أعاد صياغتها فى القرن السادس عشر الرابى يتسحاق لوريا (ها آري) الذى تنسب إليه القبالاة اللوريانية التى يؤمن أتباعها بإمكانية التعجيل بمجيء المسيح عن طريق عمليات التعذيب الجسمانية، والصوم، واتباع الملائكة وطرد الأرواح الشريرة من الأجساد والتعويذات. (رشاد عبد الله الشامي(د)، بدايات الأدب العبرى الحديث، مرجع سابق، ص ١١٨-١٢٢).

وسيلة من أجل التنوير"[١]. أى أن النتيجة الأكثر فعالية "للهسكالاه" تمثلت فى دفع أفكار الصهيونية للأمام واختصار الوقت أمامها، وترسيخ أفكارها فى عقول أعداد من اليهود، وكانت أحد العوامل التى ساعدت على ظهور الفكر القومى الاستعمارى بين اليهود، بجانب تراكمات داخلية، وعوامل خارجية عديدة.

(١) رشاد عبد الله الشامي(د)، شاعر القومية اليهودية، مرجع سابق، ص ٣٦، ٣٧.

المبحث الثاني

الصهيونية وعلاقتها بالقوى والمفاهيم الدينية اليهودية في فترة ما قبل الدولة

الأصول الفكرية للحركة الصهيونية:

مثلما استفادت الصهيونية من "الهسكالاه" استفادت كثيرًا من أحداث روسيا، فقد روجت الصهيونية إلى أن الحل لما يُسمى بـ"المسألة اليهودية" يتمثل فى تأسيس دولة فى الأرض التى عاش فيها الأجداد لفترة[١]، وكان لهم فيها إمارة مستقلة لفترة من الوقت، وعلى هذا استغلت الحركة الصهيونية، منذ البداية، معاداة السامية[٢]، وضخّمت من مظاهرها لدعم توجهاتها القومية، فبعد مقتل "ألكسندر الأول" قيصر روسيا فى ١٨٨١ واتهام اليهود بقتله، "قامت الثورة بين أعداد من اليهود ضد الهسكالاه، ومهدت الطريق أمام الصهيونية الاضطرابات التى وقعت فى روسيا عام ١٨٨١، وظهور قوانين مايو التى أفقدت اليهود الأمل فى الاندماج والذوبان فى الشعب الروسي"[٣]، ويمكننا القول فى هذا الإطار إن تلك الأحداث شهدت تسليط الضوء عليها، ومبالغات كثيرة، من خلال كتابات ودعاية مجندة أسهمت بقدر ما فى ترسيخ مفاهيم الصهيونية، وحث اليهود على الهجرة، وهو

---

(١) وإن كانت الحركة الصهيونية ترددت كثيرًا فى اختيار مقر الدولة اليهودية وفكرت كما سنشير لاحقًا فى استيطان أوغندا وعدد آخر من الدول.

(٢) **معاداة السامية**: مفهوم ثقافى غربى يتعلق باضطهاد الجماعات اليهودية فى أوربا لكونها يهودية، والمصطلح لا يسرى على العرب رغم أنهم من أصول سامية – نسبة لسام بن نوح. وقد استخدمت الدعاية الإسرائيلية المصطلح حاليًا ضد كل من يعارض الاحتلال والانتهاكات الإسرائيلية.

(٣) أحمد حماد (د)، الأدب العبرى الحديث الضال فى دروب الحياة، دار الزهراء، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٥.

الدور الذى اضطلع به ما يعرف باسم "أدب الإحياء" أو "الأدب القومي اليهودي"، وكان من أبرز كتّاب أدب الإحياء أو الأدب القومى اليهودى يهودا ليف جوردون، وإفرهام مابو، وبيرتس سمولنسكين، ومندلى موخير سفاريم، وحاييم نحمان بياليك وشاؤول تشرنحوفسكى، وآحاد هاعام، وناتان الترمان، وقد روجوا فى أعمالهم إلى رفض الشتات والاتجاه إلى فلسطين بوصفها من وجهة نظرهم أرض الأجداد"(١). وفى هذا الإطار نشطت جمعية أحباء صهيون بشكل بين يهود روسيا وبولندا.

ويمكن القول بأن الأدب القومى أو الإحياء لم يجتز فترة واحدة، وكان متعدد التيارات التى ولدت فى ظروف تختلف كل منها عن الأخرى مما أدى إلى خلق تنوع وعدم تجانس، وللأدب القومى اليهودى توجهات "منها الخلط بين القومية والعناصر الإنسانية العامة، والتمرد على التقاليد اليهودية والتدين"(٢).

"وكانت قد تأسست عام ١٨٨٢ أول رابطة صهيونية فى أرض إسرائيل والتى حملت اسم إحياء إسرائيل (תחיית ישראל) وذلك فى القدس على يد اليعازر بن يهودا، وتمثلت أهداف الرابطة فى تحقيق الآتي: أغلبية يهودية فى أرض إسرائيل، سيطرة اليهود على غالبية الأراضى، دعم الثقافة الإسرائيلية واللغة العبرية"(٣). وهى الأهداف التى استفادت منها الحركة الصهيونية بشكل مباشر وفعال لتحقيق خططها الاستعمارية.

ولأن السواد الأعظم من اليهود، عند ظهور الصهيونية، كان متدينا(٤)، فقد عرّفت الصهيونية نفسها على أنها حركة تستهدف إيجاد إطار مشترك للجماعة اليهودية، وتمكين كل اليهود من المشاركة فى الإطار الجديد، سواء أكانوا متدينين أم علمانيين، وفى المقابل سعت الأورثوذكسية اليهودية المتشددة إلى أن تسير الحياة

---

(١) אליעזר שביד، זהות יהודית ציונית، מאזניים، גליון 6، אפריל 1997، עמ' 18

(٢) رشاد عبد الله الشامي(د)، شاعر القومية اليهودية ص ٤٥.

(٣) אמנון ומנחם תלמי، שם، עמ' 358

(٤) יעקב מלכין، יהדות ללא אל، כתר، הוצאת יהדות חופשית، ירושלים، 2003،עמ' 22.

كما كانت سائرة قبل ظهور أفكار الحركة الصهيونية، التى رأى أتباعها من المتشددين دينيًا أنها تعنى الفساد، والدمار للحقيقة الأبدية التى تبلورت واكتملت فى اليهودية.

دور الصهيونية فى تأجيج الخلاف حول مكانة الدين اليهودى فى التجمعات اليهودية:

كان مؤتمر بازل هو نقطة الانطلاق العملية للدعوة الصهيونية، وقد انعقد بناءً على دعوة "تيودور هرتسل"، وتحت رئاسته، فى مدينة بازل(١) فى سويسرا فى أغسطس ١٨٩٧، "وكان مزمعًا عقده فى ميونيخ، لكن المعارضة الشديدة من قِبَل التجمّع اليهودى هناك حالت دون ذلك"(٢). أى أن المعارضة للأفكار الصهيونية كانت شديدة، وصاحبت الصهيونية منذ نشأتها، وكان قسم كبير من المعارضين من معسكر اليهود المتدينين، وأعلن "هرتسل" فى هذا المؤتمر أنه لا يمكن حل المشكلة اليهودية حلاً جذريًا، من خلال التوطن البطيء غير المنظم، أو من خلال التسلل إلى الوطن القومى المختار دون مفاوضات سياسية، وضمانات دولية، واعتراف

---

(١) منذ الجلسات الأولى للمؤتمر تميزت داخله ثلاثة اتجاهات رئيسية:

١- "الاتجاه الأساسي: تزعم هذا الاتجاه "هرتسل" نفسه، وكان يدعو إلى اعتبار المهمة الأولى والأساسية للحركة الصهيونية الحصول على براءة (موافقة) إحدى الدول الإمبريالية الكبرى لهجرة اليهود إلى فلسطين، واستيطانها، وتأسيس الدولة اليهودية.

٢- الاتجاه العملي: تزعَّم هذا الاتجاه قادة حركات "أحباء صهيون". ورأى أنصار هذا الاتجاه أن المهمة الأساسية للصهيونية هى المباشرة فى تحويل الاستعمار الاستيطانى إلى أمر واقع يمكن فرضه مستقبلاً.

٣- الاتجاه الثقافى الروحي: قاد هذا الاتجاه "أحد هعام"، الذى ظل مُصرًا على اعتبار الدولة اليهودية غير ضرورية إلا كعامل أخلاقى، يهدف إلى تنمية الوعى الثقافى، والتلاحم النفسى والمعنوى بين اليهود، والحفاظ على الأخلاق والتعاليم اليهودية. (מנחם קדם(ד"ר)، תולדות הציונות עד 1914، הוצאת אור עם، מהדורה שנייה، 1987، עמ' 97 -99. ו אפרים ומנחם תלמי، לקסיקון ציוני، שם، עמ' 313، 314).

(٢) Howard M. Sachar، ibid، op. cit. P.44

قانونى بالمشروع الاستيطانى من قبل الدول الكبرى"(١). فبعد فترة من التخبط بين أوغندا والعريش وليبيا وأماكن أخرى فى العالم وضعت الصهيونية لأنفسها الأهداف التالية "١- توطين اليهود فى فلسطين ٢- نشر اللغة العبرية. ٣- الدعوة لتحديث المجتمع بتبنى معظم أفكار الهسكالاه. ٤- بلورة هوية قومية لليهود، ونبذ الاندماج فى الشعوب"(٢). كما اعتمد التخطيط الصهيونى منذ البداية على صهيونية الأغيار(٣) ودعم القوى الكبرى، دون المخاطرة باتخاذ خطوات أحادية الجانب يتم النكوص عنها أو دحرها سريعًا.

ومن النماذج البارزة على الخلافات المبكرة بين المتدينين – بما فيهم أولئك المنتمون للصهيونية الدينية – ما حدث فى مؤتمر فيينا، وفى الاجتماع الذى عقد بعد ذلك فى مينسك فى ١٩٠٢ حيث ساد الصدام بين الصهيونيين العلمانيين، من ناحية والصهيونيين الدينيين، من ناحية أخرى، حول توجيه الأعمال الثقافية والأهداف الروحانية للصهيونية، وتم الاتفاق على تشكيل لجنتين للثقافة والتعليم

---

(١) قدرى حفني(د)، الصهيونية، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة "مفاهيم"، مايو ٢٠٠٦، ص ١١.

(٢) מנחם קדם(ד"ר)، תולדות הציונות עד 1914، שם، עמ' 99.

(٣) **صهيونية الأغيار**: ويطلق عليها أيضًا "الصهيونية المسيحية" لأنها قامت على دعم جماعات مسيحية، وبخاصة فئة المطهرين (بيوريتان) من البروتستانت، للأفكار الصهيونية وخرافة "عودة اليهود إلى أرض الميعاد"، بدأت أول إرهاصاتها فى بريطانيا فى مطلع القرن السادس عشر. ووجدت تلك الأفكار أصداء واسعة سواء لدى الكتاب والمفكرين البريطانيين، أو على الصعيد الإيديولوجى، أو على صعيد الحركات السياسية، ويعد صدور وعد بلفور أحد نتائج ضغوط تلك الجماعات، ويبرز هذا التيار فى السنوات الأخيرة فى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أكبر، وقد أكد قداسة البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية، أن ما يطلق عليه "المسيحية الصهيونية" هو بدعة أمريكية، لا وجود لها فى العالم العربى، وقد استمدت هذه الدعوة مبرراتها العلنية من عقيدة الإيمان بظهور "المسيح المنقذ"، وقيادته لبنى "إسرائيل"، وإعادتهم إلى فلسطين تحقيقًا لنبوءة التوراة، والإعداد لمجيء المسيح ثانية إلى العالم، وانتشرت فى داخل وسائل الإعلام وبعض الكنائس (أديب نجيب، موقف اليمين المسيحى والكنائس الأمريكية من قضايا الشرق الأوسط، سلسلة كراسات إستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣، العدد ١٢٢، ص٦-٢٤ و إكرام لمعى، الاختراق الصهيونى للمسيحية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩١، ص ١٦).

إحداهما علمانية والثانية دينية، ولم يتم الاتفاق بين أولئك الذين قالوا: إن المزراحي[١] يجب أن يعمل كلبَ حراسة داخل الحركة الصهيونية، أى يحول دون سقوطها فى يد الملحدين، وبين أولئك الذين قالوا بأن التعامل السلبى الصرف لن يكون له تأثير على المدى البعيد، وأن المزراحى يجب أن يقوم بعمل بناء، مثل التعليم والاستيطان"[٢]. أى أن الخلاف كان مستعرًا بين المعسكرين، بل وداخل المعسكر الدينى نفسه، وإن كان الجميع اتفق على مسكنات تؤجل طرح المشكلة رأى فيها المتدينون فرصة لفرض توجهاتهم بشكل تدريجى، حتى يصبحوا هم الأغلبية فى المجتمع، ويسيطرون عليه.

ويمكن القول بأن "تيودور هرتسل" تربى على روح الثقافة اليهودية - الألمانية التى سادت النصف الثانى من القرن التاسع عشر، مما جعله يبتعد عن الفكر الدينى اليهودى المنغلق، الأمر الذى بدا واضحًا فى كتابه "دولة اليهود"[٣] حيث لم يتضمن الكتاب تحديدًا لمكان الدولة المقترحة تاركًا لليهود المفاضلة بين الأرجنتين وفلسطين، (قبل "هرتسل" بعد ذلك أيضًا الخيار الأوغندي)[٤]، كما أن "هرتسل" لم يستشهد فى هذا الكتاب بأية نصوص توراتية.

---

(١) **مزراحى מזרחי**: اللفظة اختصار מרכז רוחני (مركز روحي). تأسس هذا التكتل عام ١٩٠٢ - إثر انشقاق بعض المتدينين عن المنظمة الصهيونية العالمية - على يد مجموعة من الحاخامات يتقدمهم الحاخام إسحق يعقوف راينس، وقد اندمج معه حزب "هبوعيل همزراحي" (العامل المزراحي) عام ١٩٥٦. والحزب مع هبوعيل همزراحى يشكلان جناحى الحركة الصهيونية الدينية. (אפרים ומנחם תלמי، לקסיקון ציוני، שם، עמ' 110).

(٢) رشاد عبد الله الشامي(د)، القوى الدينية، مرجع سابق، ص ٨٠.

(٣) **دولة اليهود**: كتيب نشره "هرتسل" فى فيينا فى الرابع عشر من فبراير عام ١٨٩٦، بالألمانية وسرعان ما تم ترجمته للإنجليزية والفرنسية، تنبأ فيه "هرتسل" بتأسيس دولة لليهود وحدد ملامحها حسب تصوره.(Howard، M. Sachar، ibid، p.38- 41)

(٤) هرتسل كان يقبل وطنًا فى أوغندا، إلى أن أطلق أحد اليهود المتعصبين النار على نائبه ماكس نوردو، صائحًا يسقط الأفارقة. بعدها قال "هرتسل" فى افتتاح المؤتمر الثانى للصهيونية: أنا متمسك بصهيون والقدس". (مع الدكتور حسن ظاظا، مجلة الفيصل، الرياض، مارس ١٩٩٧، ص ٢٣).

نظر معظم الصهيونيين إلى الدين على أنه شيء عفا عليه الزمن، وكان التحرر من الدين، من وجهة نظرهم، جزءًا من التطور الذى يضمن دخول المجتمع اليهودى إلى القرن العشرين، وشرطًا ضروريًا لخلق مجتمع عبرى بفلسطين، ومع هذا، ونظرًا لأن السواد الأعظم من اليهود، عند ظهور الصهيونية، كان متدينًا، فقد عرّفت الصهيونية نفسها على أنها حركة تستهدف إيجاد إطار مشترك للجماعة اليهودية، وتمكين كل اليهود من المشاركة فى الإطار الجديد، سواء أكانوا متدينين أم علمانيين، لكنها على أرض الواقع لم تطبق هذا النهج بشكل يرضى كل المتشددين دينيًا الأمر الذى خلق بوادر خلافات أساسية مبكرة مع قطاعات عريضة من اليهود المتدينين، فقد تحدثت الصهيونية الاشتراكية، وهى التيار الرئيسى الذى فرض طابعه على "الاستيطان اليهودي"، ثم على دولة إسرائيل، بصراحة عن الانعزال عن التقاليد اليهودية، على أساس أن اليهود يجددون استقلالهم – المزعوم – عن طريق العودة إلى التاريخ القديم، مع تجاوز كل ما انتجه الجيتو اليهودى فى العالم، وقد كان هذا هو التناقض الأساسى لـــ "الصهيونية الاشتراكية"، والذى تجلى فى تبنى فكرة "العودة إلى صهيون" التى رأت فيها "أرض اليهود" استنادًا إلى "الوعد الإلهي"[(١)] وهو العهد ذو المغزى الدينى الواضح، وقد انحصر رد الصهيونيين العلمانيين على هذه القضية فى السعى نحو إعطاء تفسير جديد للتاريخ اليهودى وجعله ذا مغزى قومي"[(٢)]. أى أن الحركة الصهيونية لم تدخر وسعًا لاستغلال الدين، فقد قررت فى المؤتمر العشرين لها الذى انعقد فى زيوريخ فى أغسطس ١٩٣٧، تحت رئاسة "وايزمان" فى خضم الثورة العربية الكبرى فى فلسطين (١٩٣٦ ــ ١٩٣٩)، وفى ظل تقرير اللجنة الملكية لفلسطين (لجنة بيل)، الذى طرح مشروع التقسيم لسنة ١٩٣٧ رفض المشروع باعتباره "خسارة للجزء الأعظم من فلسطين كما وردت بالتوراة"، وأن الشعب اليهودى لا يملك

---

(١) "**الوعد**": أو "العهد الإلهي" يعنى تجلى الرب بعد انتهاء حرب إبراهيم مع جيوش ممالك تواجدت فى المنطقة، وقد تلقى وعد بخلاص بنى إسرائيل وبتدمير الرب للممالك.

(٢) رشاد عبد الله الشامي(د)، القوى الدينية فى إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٩.

أن يتنازل عـــن "حقـــه فى أى جزء من وطنه التاريخى، ولذا فإن الدولة اليهودية لا بد أن تشمل فلسطين كلها"(١)، وفيما سبق محاولة لتطويع الدين، وتفسيره لخدمة الأهداف الصهيونية، وجعله رابطًا مؤقتًا أو ظاهريًا للتجمعات اليهودية فى الشتات.

معارضو الصهيونية:

لم ينجح دعاة الصهيونية فى حشد شريحة كبيرة من يهود غرب وشرق أوربا حولها بسهولة، ويمكن القول بأن الاستجابة لم تكن أبدًا تلقائيًا أو موحدة، فقد اختلفت استجابات اليهود للفكرة الصهيونية وفقًا لخلفياتهم الطبقية والحضارية.. ففى حين رأى البعض أن الحركة تخدم مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية فقد عارضتها قطاعات عريضة من اليهود، وكان من بينهم "أحاد هاعام الذى تشكك فى البداية فى إمكانية تأسيس دولة لليهود، وشكك أيضًا فى جدوى الجهود السياسية الرامية لتحقيق هذا الهدف"(٢). ومن الناحية الدينية رأى اليهود المتشددون أن إقامة الدولة الصهيونية لم يكن إلا خطوة رئيسية فى عملية تدميرية تدور رحاها داخل الشعب اليهودى، كما نظرت اليهودية المتشددة إلى الصهيونية، بخاصة الدولة، على أنها "تمرد على السماء وأنها بمثابة إقحام أسس أجنبية على اليهودية، وأنها محاولة كاذبة للمسيحانية، وقد ارتكز الأدمور(٣) من ساطمر "يوئيل تيتلبويم"(٤) فى مأخذه على الصهيونية فى كتابه

---

(١) قدرى حفني(د)، الصهيونية، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) שמואל אטינגר، שם، עמ' 186.

(٣) אדמו"ר(سيدنا معلمنا حاخامنا)، وهو لقب مخصص لكل حاخام حسيدى من أعضاء مجلس عظماء التوراة.

(٤) **ساطمر**: تنسب هذه المجموعة الحسيدية لمدينة ساطمر التى كانت جزءًا من المجر، لكنها اليوم ضمن حدود رومانيا ومؤسس هذه الجماعة هو الحاخام "موشيه تيتلبويم". وتعد هذه المجموعة من أكبر الجماعات الحسيدية – التى تتألف منها الطائفة الحريدية – فى العالم، وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد مركزها الرئيسى، وأتباع هذه الجماعة قليلون فى إسرائيل بسبب معاداتها للفكرة والحركة والدولة الصهيونية، ولهذه الجماعة عداء=

"ויאל משה" (فارتضى موسى)[١]، الذى يعد حتى الآن برنامجًا فكريًا للرافضين للصهيونية فى المعسكر الحريدي[٢]، على مطالبة اليهودى باتخاذ موقف سلبى من أى مبادرة مباشرة لتقريب الخلاص"[٣]، حيث يعتبر معارضو الصهيونية من منطلق دينى، أن هذه المساعى الصهيونية لتأسيس الدولة، واستعجال الخلاص דחיקת הקץ، والتمهيد له، تعد تشكيكًا فى مشيئة الرب وقدرته.

ويجدر بنا هنا التأكيد على أن "الأورثوذكسية اليهودية نظرت منذ البداية إلى الحركة الصهيونية على أساس أنها حركة تضم فى صفوفها مجموعة من الأشخاص والأفكار، التى يمكن أن تُعَرِّض وجود الأورثوذكسية للخطر، سواء من الناحية الفكرية أو من الناحية الرسمية والسياسية أيضًا"[٤]، أى أن اليهودى المتشدد دينيًا رفض المشروع الصهيونى منذ بدايته و"اعتبر أن إقامة دولة لليهود فى فلسطين – وفق المشروع الصهيونى الهرتسلى – هى بمثابة استعجال للخلاص أى إقامة الدولة بدون توافر الظروف التى وردت فى العهد القديم، وقبل أن يظهر المسيح المخلص"[٥]، وكأنه بمثابة كفر مبين بالنص الدينى الأكثر قداسة لدى اليهود.

= شديد لجماعة حباد التى يكثر أتباعها فى إسرائيل. (جعفر هادى حسن(د)، مرجع سابق، ص ٢٤٥. صلاح الزرو، المرجع السابق، ص١٠٦، ١٠٧).

(١) وردت العبارة فى سفر الخروج الإصحاح ٢ الفقرة ٢١.

(٢) يطلق عليهم "ultraorthodox" أى المتطرفون فى الأورثونكسية، والجذر חרד بالعبرية يعنى الورع والخوف فى إشارة لما ورد فى العهد القديم "اسمعوا كلام الرب أيها المرتعدون من كلامه"(اشعيا ٦٦:٥)، ويغلب عليهم رفض الصهيونية وعدم الاندماج مع المجتمع، وعلى هذا فهم المتطرفون المتشددون والمتمسكون بحرفية النصوص الدينية والرافضون لتغيير الطقوس الدينية.

(٣) יוסף שלמון، דת וציונות – עימותים ראשונים، הספריה הציונית، ירושלים، 1990، עמ' 314.

(٤) انيتا شابيرا، الصهيونية الدينية، مدخل تاريخى، ترجمة محمد أبو غدير(د)، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، مارس ١٩٩٨، ص٢١.

(٥) يشعياهو ليفمان، العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل، ترجمة محمد محمود أبو غدير(د)، مراجعة وتقديم إبراهيم البحراوي(د)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠ ص٤.

وعلى نفس النهج يهاجم الحاخام "موشيه أ. عميئيل"(١) فيقول: "لقد رضعت القومية الصهيونية العلمانية كراهية غير اليهود للشعب اليهودى، لم تستمد الصهيونية ركائزها من الشرائع السماوية، بل من الشيطان المفسد للبشر"(٢).

وقد خلص "أ. ى سلوتسكي"(٣) فى سعيه لإسكات المترددين فى المعسكر التقليدى إلى أنه على رأس أسباب رفض الصهيونية – حتى عام ١٨٩٢ – هو أن غالبية المروجين للمشروع الصهيونى جاءوا من بين "المثقفين، المستنيرين من أبناء "الشعب اليهودي"، ومن تلاميذ المدارس العليا والمتوسطة الذين لا يلتزمون بالفرائض اليهودية، فى حين أن غالبية من يعيشون فى الاستيطان اليهودى فى فلسطين يعتبرون هذه الحركة استعجالاً للخلاص"(٤) مما يشير إلى أن الاستقطاب داخل التجمعات اليهودية فى أوربا وخارجها بدأ مبكرًا، رغم جهود الصهيونية الدينية لبلورة حل وسط يقنع المعارضين لقيام الدولة بتأييدها.

وفى المقابل طرأ تطور لافت للانتباه فى موقف الحركة الدينية الإصلاحية تجاه الحركة الصهيونية، فبعد ظهور الحركة الإصلاحية فى أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر، عمد أربابها إلى "رفض استخدام لفظة شعب بمعنى الأمة فى حديثه عن اليهود، بل وكانوا يعتبرون تطلعات اليهود القومية تطلعات غير عملية ورجعية، موجهين هجومًا شديدًا لكل من يعرب عن أمله فى عودة قسم من اليهود إلى فلسطين"(٥)، فقد أدت الضغوط الصهيونية على الحركة الإصلاحية إلى تراجعها بشكل تدريجى عن مواقفها الأساسية بخصوص فلسطين، وأخذت هذه

---

(١) **موشيه أ. عميئيل**: الحاخام الأكبر لتل أبيب قبل إعلان قيام الدولة، وهو فى نفس الوقت من قيادات حركة المزراحى. (אמנון רובנשטיין، מהרצל עד גוש אמונים ובחזרה، הוצאת שוקן، תל אביב ירושלים، 1980، עמ'53.)

(٢) שם، עמ' 53.

(٣) **افراهام يعقوف سلوتسكى** אברהם יעקב סלוצקי: (1881-1918) من مؤسسى همزراحى.

(٤) יוסף שלמון، דת וציונות – עימותים ראשונים، הספריה הציונית، ירושלים، 1990، עמ' 315.

(٥) أسعد رزوق(د)، الدولة والدين فى إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث بيروت، ١٩٦٨، ص٢٧٥.

الحركة فى "تعديل بنائها الفوقى بما يتلاءم مع رؤية الصهيونية السياسية، فعمد المجلس المركزى للحاخامين الأمريكيين إلى التقرب من الاتجاهات اليهودية الأخرى، ودخل "نشيد هتقفاه"(١) الصهيونى الرسمى إلى كتاب الترانيم الدينية للحركات الإصلاحية. وفى عام ١٩٣٥ تنصل المؤتمر المركزى للإصلاحيين من مواقفه السابقة المعادية للصهيونية"(٢)، واللافت للنظر وجود تيارات سياسية حريدية رافضة للصهيونية تقيم فى دولة إسرائيل وتشارك فى الحكومة (حسبما سنشير فى ملحق الدراسة).

أثر التوجهات العلمانية للصهيونية على التجمعات اليهودية:

إن "الصهيونية فى أساسها حركة متمردة على التقاليد الدينية اليهودية وعلى الأورثوذكسية اليهودية بشكل عام، حيث اعتبرت التشدد الدينى عدوًا وخصمًا للصهيونية، وقد نظر اليهود الأورثوذكس (المتزمتين المتمسكين بحرفية النصوص الدينية) أيضًا إلى الصهيونية باعتبارها خطرًا مهددًا لليهود واليهودية، ويعلل ذلك بأن غالبية المفكرين الصهاينة الأوائل كانوا من الدوائر الثقافية المندمجة، وأن "هرتسل" نفسه كان يرى أن المعابد هى المكان المناسب للحاخامات، مثلما أن الكنائس والأديرة هى أماكن الرهبان ورجال الدين، فالزعماء الصهاينة الأوائل كانوا من العلمانيين المعادين للدين، وأصحاب المواقف المتحفظة تجاه الأورثوذكسية والدين والمتشككة فى قدرة الدين ورجاله على إدارة شئون اليهود"(٣).

---

(١) **هتقفا התקוה**: النشيد القومى الإسرائيلي، واللفظة بالعبرية تعنى "الأمل".
(٢) صلاح الزرو، المرجع السابق، ص١٢٨.
(٣) انيتا شابيرا، مرجع سابق، ص٣.

وعلى أية حال، فقد "كان مؤسسو الصهيونية السياسية[١] أساسًا من اليهود العلمانيين، ولم يكن حلهم المطروح هو إحياء لنظام قديم، بل تأسيسًا لدولة عصرية لها سمات مفهوم القومية السائدة. وقد تأثرت الصهيونية بالتغيرات الكبيرة التى حدثت فى أوربا، مع تقلص دور الدين، وازدياد المفاهيم العلمانية"[٢].

وعلى الجانب الآخر إعتبر زعماء اليهود المتشددين دينيًا الصهاينة مجموعة من الأشرار الذين يهدفون إلى اقتلاع اليهودية من جذورها، ولأنها تدفع اليهود إلى الفناء باستعجالها للخلاص فالشتات وضع غير عادى له بُعد لاهوتى لأنه مرتبط بحكم إلهى عادل وعقوبة سماوية"[٣].

هكذا نرى أن أنصار اليهودية المتزمتة كانوا يروجون للبقاء فى الشتات اليهودى، ويرفضون بشدة أى استعجال مسيحانى، بالإضافة إلى أنهم كانوا يعتبرون الشتات ظاهرة إيجابية من اليهود – من وجهة نظرهم – رسل هداية للآخرين الأشرار، وبالتالى يرفضون فكرة العودة لأرض فلسطين التى تبنتها الصهيونية ومثلت أهم ركائزها مما خلق حالة من الصدام العنيف والمستمر بين قادة هذين الاتجاهين، بخاصة بعد أن بلور اليهود المتشددون أفكارهم وصاغوها فى حركة أجودات يسرائيل، كما سنشير إلى ذلك بقدر أكبر من التفصيل فى الفصل الثانى من هذا الباب.

وهكذا يتبين لنا أن الصهيونية السياسية التى تصوغ أهداف الدولة القومية اليهودية تأثرت بانتقال اليهود فكريًا من الانغلاق تحت سيطرة رجال الدين إلى الفكر الليبرالى، مع ملاحظة أن أفكار حركة أحباء صهيون (تأسست فى القرن التاسع عشر فى روسيا ورومانيا) جابهتها معارضة شديدة بين المتدينين منذ البداية.

---

(١) تم التطرق لتيارات الصهيونية بشكل موجز ص ١٥ فى الدراسة كما سيتم الإشارة إليها أيضًا فى ملحق الدراسة.

(٢) رشاد عبد الله الشامي(د)، القوى الدينية فى إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٣) انيتا شابيرا، المرجع السابق، ص ٣– ٥.

ونخلص مما سبق إلى أنه نظرًا لأن الصهيونية كانت ثمرة اتجاه العلمنة الذى ساد العالم الذى يعيش فيه اليهود، وساد قطاعًا كبيرًا من اليهود، ونظرًا لأنها قامت بتأثير عميق من الحركات القومية الحديثة فى أوربا وأفكار القومية العلمانية الحديثة، فإن "معادلة العلاقة بين الدين والقومية بمفهومها اليهودى واجهت الكثير من التعقيدات، ولم تكن واضحة بما فيه الكفاية، مما أدى إلى عدم توصل الصهيونية لحل لها، وبعد ذلك أيضًا فى دولة إسرائيل"(١)، وهذا يعد نتيجة طبيعية لعلاقة بين المعسكرين – الدينى والعلمانى – ارتكزت على الاستغلال المتبادل، ففى الوقت الذى اعتمدت فيه الصهيونية – علمانية التوجه – على الأساطير الدينية بشأن حقوق تاريخية لليهود فى فلسطين، يعد اعتماد اليهود المتدينين على الدعم الخارجى القادم من غير المتدينين (حتى ولو كانوا لا يستحقونه) "عادة قديمة ورثوها عن أجدادهم، فقد ثبت أن الصدقات التى كان يتم جمعها فى السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر من يهود العالم لصالح اليشوف القديم، حيث كان يستفيد منها الأثرياء أيضًا مما جعل عدد المستفيدين من الصدقات الخارجية ثلثى يهود اليشوف القديم"(٢).

ومن هنا يتبين لنا أن "اليهودية ليست صهيونية، كما أن اليهود عبر الأجيال لم يكونوا صهاينة، وقد استمر السواد الأعظم من اليهود فى العيش فى الشتات، ومع أن عددًا قليلاً من اليهود قد هاجروا إلى أرض فلسطين، إلا أن غرضهم فى أغلب الحالات كان هو الموت هناك، ولم يكن تحقيق الدولة اليهودية المستقلة"(٣). وتبرز هنا حقيقة المعضلة التى واجهت – الدولة الصهيونية والتى تتمثل فى سعيها للخلط بين القومية والديانة. فقد كان هناك "توجه صهيونى قوى لرفض الدين اليهودى، وقاد هذا التيار "تيودور هرتسل"، الذى رأى أن كتابه "الدولة اليهودية"

---

(١) رشاد عبد الله الشامي(د)، إشكالية الهوية فى إسرائيل، مرجع سابق، ص ١٢.
(٢) מנחם קדם(ד"ר)، תולדות הציונות עד 1914، שם، עמ' 8، 9.
(٣) יהושפט הרכבי، שם، עמ' 197.

سوف يحتل مكانة تساوى التوراة. وعلى الجانب الآخر كان هناك تصور يرى ضرورة التعايش مع الدين والاستفادة منه باستغلال الصهيونية للدين اليهودى، ومحاولتها امتداذا لليهودية، وليست نقيضًا لها"(١)، ويبدو لنا أن الصهيونية قد أرادت استغلال الدين لفترة لتحقيق أهدافها، ثم سرعان ما تدير ظهرها له ولأنصاره، لكننا نلاحظ فى السنوات الأخيرة أن ما يحدث هو العكس، حيث تسعى القوى الدينية للحصول على أقصى مكاسب مرحلية من المعسكر العلمانى، حتى تتمكن فى النهاية من إسقاطه، من خلال الحصول على دعم مالى سخي لمؤسساتها عند انضمامها للائتلافات الحكومية فى إسرائيل.

وعلى هذا لا نغالى إذا قلنا إن الصهيونية فشلت فى وضع حدًا للجدل القديم بين اليهود بعضهم البعض والذى تصاعد مؤخرًا فبعد مرور أكثر من قرن على تأسيس الحركة الصهيونية، لا يزال التباين فى المواقف والتوجهات سمة واضحة فى إسرائيل وبهذا تكون الصهيونية عمقت الخلافات، ولم توفر لها حلولاً حقيقية.

ولذا لم يكن مستغربًا أن يعلن مؤرخون إسرائيليون(٢) فشل تجربة الصهيونية وكفرهم النهائى بها مفرزين مصطلح ما بعد الصهيونية الذى يشير إلى مطالبتهم بدولة طبيعية لا ترتكز على المفاهيم الصهيونية، أو على الأقل دخول الصهيونية فى مرحلة تالية لها لتطويرها وليس لنفيها، وهو ما أكده المفكر والصحفى بوعز عفرون حين وصل لنتيجة مؤداها "أن الصهيونية لفظت أنفاسها وقبرت منذ نهاية

---

(١) عبد الغفار الدويك(د)، الحالة الدينية فى إسرائيل، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٥.

(٢) مثل "بنى موريس" صاحب كتاب ضحايا، و"تانيا رينهارت" صاحبة كتاب أكاذيب عن السلام، و"إيلان بابيه" المؤرخ المنتمى لحزب حداش (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) والذى كشف عددًا من جرائم الحرب التى ارتكبتها إسرائيل ضد المدنيين وساند المقاطعة الأكاديمية البريطانية لإسرائيل (كنموذج على كتاباته ومواقفه يمكن مراجعة مقاله فى صحيفة الجارديان البريطانية بتاريخ ٢٠ -٤- ٢٠٠٥ تحت عنوان To boldly go).

الحرب العالمية الثانية والإعلان عن إقامة إسرائيل"[١]، وقد عبر عن هذا "إيلان بابيه" (أحد المؤرخين الجدد فى إسرائيل) بقوله: "عندما تقر حركة مثل الحركة الصهيونية بشكل صريح لأقصى حد أنها تريد دولة تقتصر فقط على مجموعة إثنية واحدة فى مكان تعيش فيه مجموعتان اثنيتان، وفى مراحل معينة من التاريخ، وبخاصة فى ١٩٤٨ قررت استخدام القوة لتنظيف الأرض من الجماعة الإثنية الأخرى، فإن المصطلح المقبول فى القانون الدولى لوصف تلك السياسات وتلك الإيديولوجية هو "تطهير عرقي"[٢]، وفى واقع الأمر فقد تمحورت كتابات الرافضين للصهيونية والمعترفين بفشل تجربتها فى جزئيتين الأولى هى أن إسرائيل ليست مكانا آمنًا لليهود، والثانية أن الفكر الصهيونى قاد لارتكاب جرائم حرب تم التغطية عليها إعلاميًا، وتجاهلها من قبل الباحثين.

مع ملاحظة أننا إذا تفحصنا أيضًا مواقف غالبية القوى الدينية المعارضة للصهيونية سنجدها لم ترفض أو تتحفظ على جريمة احتلال أرض شعب آخر أو طرد نصف الشعب الفلسطينى عام ١٩٤٨- "البالغ تعداده آنذاك مليونًا وثلاثمائة وثمانين ألف نسمة"[٣] – من أراضيه على يد العصابات الصهيونية.

---

(١) بوعز عفرون، الحساب القومى، ترجمة محمد محمود أبو غدير(د)، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص ٩.

(٢) איתמר ענברי، מעריב، 9- 10- 2006.

(٣) טניה רינהרט، שקרים על שלום، ספרי תל אביב، 2005، עמ' 7.

الفصل الثاني

تطور الخلافات بين القوى الدينية والعلمانية فى إسرائيل

المبحث الأول

نشأة وتطور القوى الدينية فى إسرائيل

نشأة الأحزاب والقوى الدينية:

يمثل المعسكر الدينى فى إسرائيل، مجموعة من الأحزاب، والقوى غير الحزبية، والجماعات الدينية المتشددة، والتى تشكلت من اليهود المتدينين الذين هاجروا إلى فلسطين بشكل فردى كرد فعل على اضطهاد اليهود فى أوربا بدءًا من القرن الثانى عشر، حيث أقاموا فى فلسطين لأسباب دينية بحتة، مشكلين ما عُرف باسم "اليشوف القديم"[1] والذى ضم أعداد قليلة من اليهود توافدت على فلسطينى بشكل فردى مع نهاية القرن الثامن عشر ولم تتجاوز العشرة آلاف فرد حتى منتصف القرن التاسع عشر، وقد استمر هذا الوضع حتى الهجرة الأولى، فبالإضافة إلى هؤلاء، هاجرت على فترات مختلفة منذ بداية القرن العشرين، عناصر كثيرة من اليهود المتدينين إلى فلسطين، ليس دعمًا للصهيونية، ولكن لأسباب تتصل بالأمل فى تحسين ظروفهم الاقتصادية التى كانوا يعيشون فى ظلها فى بلدانهم، وبخاصة إبان الحرب العالمية الثانية، ونظرًا لأن للأحزاب دورًا

---

(١) تواجد فى فلسطين عام ١٨٥٥ نحو ١٠ آلاف يهودى كان نحو ٧ آلاف منهم يقيمون فى القدس، ومع تأسيس أحباء صهيون هاجرت لفلسطين أعدادًا من اليهود ليصل إجماليهم فى فلسطين عام ١٨٩٧ إلى ٥٠ ألف نسمة، ثم قفز العدد عام ١٩٠٧ إلى ٧٥ ألف، وبعد الحرب العالمية الأولى انخفض العدد إلى ٦٥ ألف فرد. (גרשון שקד، הסיפורת העברית 1880-1980، הקיבוץ המאוחד، תל אביב ، 1982، כרך ב'، עמ' 19).

اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا مؤثرًا، فقد سعى المعسكر المتدين منذ البداية لحماية مصالحه، من خلال تشكيل أحزاب تعبر عنه وعن مواقفه، وقد رأيت كى لا أطيل أن أعد ملحقًا فى نهاية الدراسة يقدم تعريفًا مختصرًا لهذه القوى(١).

الدور الاجتماعى للدين اليهودى كما تبنته القوى المتشددة:

توظف القوى الدينية اليهودية دائمًا النصوص الدينية لخدمة أهدافها، وعلى رأس تلك الأهداف فرض ضبط اجتماعى للتجمعات اليهودية بشكل لا يقبل الجدل، مستغلة فى ذلك تفسيراتها الخاصة للنصوص المقدسة.. لأن أى معتقد دينى "يتكون فى جوهره من نص وتفاسير وشروح وتعليقات على هذا النص، والنص ثابت لا يتغير، لأنه يمثل التعبير الفعلى عن الإرادة العليا، وطالما أن هذا النص المدون بلغة البشر تعبير عن الإرادة العليا فإن لغته ليست كسائر اللغات إذ أن هذه اللغة تعبير عن إرادة الإله، أما التفسير فهو ما يثيره الوحى من رد فعل فى العقل الإنسانى الذى يحاول بدوره فك شفرات هذا النص والوقوف على أدق أسرارها"(٢)، ومن هنا فإن من الجائز أن يوجه البعض النقد للتفسير، كما يفعل بعض العلمانيين فى العادة، أما النص الدينى نفسه ففى كثير من الأحوال يبتعد أتباع الديانة عن توجيه النقد له، وفى نفس الوقت فإن قطاعًا كبيرًا من المتدينين يرفضون الاتجاه الذى يفرق بين "الدين" و"الفكر الديني" الذى لا يكتسب من الدين قداسته ولا إطلاقه، بل هو الاجتهادات البشرية لفهم النصوص الدينية وتأويلها"(٣).

و"إذا كان الدين وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى فى كل الأديان والمجتمعات فإنه كان عند اليهود ليس وسيلة فقط، ولكنه هو الضابط الاجتماعى

---

(١) ملحق الدراسة، ص ٣٠٦-٣١٨.

(٢) لويس جنزبرج، قصص اليهود، ترجمة وتصدير جمال الرفاعي(د)، مراجعة محمد خليفة حسن(د)، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، ص ١٢.

(٣) نصر حامد أبو زيد (د)، نقد الخطاب الدينى، سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٤، ص ١٢.

شبه الوحيد، لأن اليهود عندما تفرقوا فى أرجاء المعمورة لم يعد شيء يربط بينهم إلا دينهم وضوابطه، ومن ثم فإن للدين اليهودى وضعًا خاصًا بين الأديان جميعًا، إذ أنه قام بدور اجتماعى وسياسى وتاريخى، وبأدوار متعددة عن طريق ربط وارتباط اليهود الدينى، مما جعلهم فى نهاية الأمر يشكلون دولةً ومجتمعًا على أساس دينى لا يربط أفراده رابط إلا الدين، ولهذا كان الدين اليهودى المعاصر (الذى خرج فى بعض مواضعه عن تعاليم وشرائع موسى عليه السلام)، بكـل مـا يسانده من أجهزة مالية، وفكرية، وثقافية معاونة فى كل أنحاء العالم، أداة ضبط وأداة توحيد اجتماعى ليس لها مثيل فى العصر الحديث، هناك من يحاول أن يستبـدل بالدين كوسيلة من أهم وسـائل الضبط الاجتماعى ضوابط أخرى حزبية أو إيديولوجية، أو قانونية"[١]، ويرى من يرفضون هـذا الفـكـر، وهـذا التوجه أنه لا يجب إقحام الدين فى قضايا خلافية تثير الجدل، بخاصة المتعلقة بتدابير الحياة السياسية، أو تلك التى قدم لنا العلم فيها مستجدات تكنولوجية لم تكن موجودة عند نزول النص الدينى المقدس، وهو الاتجاه الذى يلقى صعوبات بين اليهود، لأنهم يحاولون منذ البداية من خلال الفكر الصهيونى تحويل الديانة إلى قومية.

الحدود الفاصلة بين اليهود المتدينين والعلمانيين :

للقوى الدينية اليهودية تقسيمات داخلية كثيرة وفقًا لمعدلات الالتزام بتعاليم الشريعة اليهودية، وتفسيرها لها، ومنح الأولوية لشريعة دينية على شريعة أخرى، لذا "تتعارض تلك التيارات وتتصادم مع بعضها البعض، مثل تيارات الغالبية المحافظة والإصلاحية، وتيارات الأقلية الأورثوذكسية"[٢]. وتكمن أهمية المتدينين الحقيقية فى "أنهم يمثلون فى النهاية الشخصية اليهودية على حقيقتها أكثر من أى فئة أخرى، ولولا تخلفهم عن الإسهام الفاعل فى إنشاء دولة إسرائيل، لأتيحت لهم

---

(١) سلوى على سليم(د)، المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٢) יעקב מלכין, יהדות ללא אל, שם, עמ' 25.

حرية أوسع فى السيطرة على المجتمع الإسرائيلي، ولكان نصيبهم من (الغنيمة) أكبر، لكن عدم ولائهم المضمون والصريح للحركة الصهيونية، وضعهم فى دائرة الشك والحذر، وعلى هذا يتحفظ على مواقفهم العلمانيون، ومن يصنفون أنفسهم على أنهم تقليديون أيضًا.

ويشير "اشر كوهين" الباحث فى دراسات المجتمع اليهودى الدينى المعاصر إلى أن المواطن اليهودى فى إسرائيل يصنف نفسه، ويصنفه المجتمع الإسرائيلي، على أنه "متدين" طالما حرص على ارتداء قلنسوة الصلاة اليهودية(١) على رأسه، والتزم بتعاليم السبت والأطعمة الشرعية، حتى ولو قام فى مقابل هذا بانتهاك تعاليم دينية أخرى مثل سفك الدماء، وانتهاك الأعراض، والاحتيال والنصب، وتلقى الرشوة، والسرقة، وعدم أداء الصلوات، وبالنسبة للمرأة المتدينة تطبق نفس القواعد مع الأخذ فى الاعتبار أن المرأة المتزوجة ملزمة بتغطية رأسها – حسب الشريعة اليهودية– وتعتبر نفسها ويعتبرها المجتمع متدينة لحفظها السبت، وحرصها على تناول الأطعمة المطابقة للشريعة"(٢). ووفقًا للتعريف السابق يتضح لنا أن المظهر الخارجى، والتشدد فى الحفاظ على حرمة يوم السبت، والالتزام بتناول الأطعمة الكاشير، بجانب ارتداء قلنسوة الصلاة أهم من أداء الصلوات، والالتزام بالوصايا الأخلاقية عند التصنيف كمتدين أو غير متدين فى المجتمع الإسرائيلي، وأن المتدينين فى إسرائيل يطلق عليهم هذا الوصف مع قدر كبير من التجاوز، وعلى سبيل الخطأ الشائع، فهم يعتبرون أنفسهم، ويعتبرهم المجتمع الإسرائيلي متدينين، حتى ولو انتهكوا أبسط تعاليم الديانات السماوية.

---

(١) قبعة صغيرة يضعها المتدينون، بخاصة داخل المعابد وفى الجنازات والمناسبات الهامة، ويرتديها المتشددون طوال الوقت، ويميز شكلها انتماء المتدين للمعسكر الحريدى أو الدينى القومى، فالأخير يرتدى قبعة مغزولة، بينما يضع الجناح الشرقى فى المعسكر الحريدى على رأسه قبعة ذات لون أسود، ويضع أنصار المعسكر الحريدى من الأصول الغربية قبعة أوربية كبيرة على رؤوسهم.

(٢) אשר כהן، הכיפה הסרוגה ומה שמאחוריה، אקדמות، כתב עת ، גליון 15، מרחשון תשס"ה 2005، עמ' 13– 14.

ويرى عالم الدراسات اليهودية الأورثوذكسية "لويس جنزبرج" أن الفكر الدينى اليهودى بعد تدوين العهد القديم سيطر عليه الانغلاق والجمود، حيث يرى "إن الأمة اليهودية لم يعد لها وجود فى ذات اللحظة التى فقدت فيها استقلالها السياسي[1]، وأن الفكر اليهودى فى هذه المرحلة أصبح أكثر ارتباطًا بالمعابد التى كان ينطق بلسانها مفكرو اليهود وحاخاماتهم، واكتسبت الحكايات الخرافية قدرًا من القداسة وأصبحت جزءًا من تفسير الحاخامات لنصوص العهد القديم"[2]. أى أن الفلكلور تم منحه قداسة ودمجه فى الدين اليهودى وفقًا لأهواء المفسرين ورجال الدين اليهودى، مع تحفظنا على استخدام عبارة "الاستقلال السياسي" لتوصيف أوضاع اليهود فى فترة تاريخية قصيرة نسبيًا.

أظهر استطلاع للرأى أجراه عام ٢٠٠٤ معهد ديالوج – المؤيد للمعسكر الدينى ويترأسه حاخام– أن العلمانيين مذنبون فى حق الحريديم الأبرياء، وأنه فى حين أن ٨٠% من الحريديم يشعرون بأنهم لا يزدرون العلمانيين، فإن ٦٨% من العلمانيين مقتنعون بأن الحريديم يكرهونهم ويزدرونهم ويتعالون عليهم، وأظهر الاستطلاع – الذى أُجري بمناسبة ذكرى اغتيال رابين – أن "٣٨% من الجمهور العلمانى يعتقدون أن احتمال وقوع اغتيال سياسى آخر يزيد هذا العام عن الأعوام الماضية، وفى مقابل ذلك، يرى ٢٣% فقط من الجمهور الدينى أن احتمال وقوع

---

(١) لا بد هنا من التحفظ على توصيف "لويس جنزبرج" لهذه المرحلة على أنها: مرحلة ما بعد فقدان "الاستقلال السياسي"، نظرًا لأن الجماعة اليهودية فى المنطقة لم تكن لها دولة، سوى لفترة قصيرة نسبيًا، إذا قارنناها بتاريخ الإمبراطوريات والممالك القديمة، فقد شهدت فترة وجود مملكة سليمان حتى فى ذروة وجودها وذروة قوتها وجود إمبراطوريات أعظم بكثير، فى حين كانت الجماعة اليهودية فى تلك الفترة، مجرد إمارة صغيرة كانت مداسًا للإمبراطوريات العظمى من حولها، ولم تقم لها قائمة بعد ذلك، بالتالى لا يمكن توصيف وجودها القصير على أنه استقلال سياسى.

(٢) لويس جنزبرج، المرجع السابق، ص ٤٥.

اغتيال سياسي هذا العام أكبر"(١). ونرى في هذا الإطار أن استطلاعات الرأى تعد مؤشرًا، لكنها لا تعد عنصر جزم، ويجب التعامل مع نتائجها بقدر من الحذر(٢).

هذا وقد عبر عن استمرار الخلافات بين المتدينين والعلمانيين، بعد إبرام اتفاق الوضع الراهن(٣)، بدرجة حدة ملموسة أن "اليهودى واليهودية لا يستطيعان الزواج إذا كان أحد الطرفين يعتبر نفسه ملتزمًا بأحكـــام الطهارة العـــائلية، بينما لا يستطيع الطرف الآخر الموافقة على ذلك، كما أن اليهودى المتدين واليهودى العلمانى لا يستطيعان عقد تجارة أو إنجاز مشروع، أو فتح مكتب، أو حتى إجراء بحث علمى تجريبى معًا. وبسبب يوم السبت لا يستطيعان الترفية أو التنزه سويًا، بجانب أنهما لن يتمكنا من الجلوس سويًا على طاولة الطعام بسبب أحكام الكشيروت، وبالتالى لا يمكن خلق حياة أسرية سعيدة أو معاملات تجارية بين الجانبين، أى أن الانفصال بين الجمهورين جعل كل طرف غريب عن الآخر بشكل مطرد"(٤)، الأمر الذى من شأنه تعقيد الخلافات على مستوى الحياة اليومية بشكل موازٍ للخلافات السياسية.

والواقع أن التهديد باستخدام العنف، والتحريض على استخدامه تجاه المعارضين لأفكار القوى الدينية ومطالبها، والذى يصل إلى تحريض جنود الجيش الإسرائيلي على عدم تنفيذ أوامر الحكومة، وكذلك دعوات المتشددين دينيًا لطرد العرب من فلسطين، وعدم الاعتراف بأى حقوق لهم فيها ورفض التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلي، مظاهر تدل على ما يحمله تصاعد تأثير هذه القوى

---

(١) "סקר: הילונים חוששים מרצח פוליטי, דתיים פחות", ידיעות אחרונות، 19- 10- 2004.

(٢) يؤثر توقيت إجراء الاستطلاع، وتوقيت توجيه أسئلته، وترتيب الأسئلة، وخيارات الأجوبة بشكل مباشر على نتائج الاستطلاع، ناهيك عن إجرائه على شريحة معينة، وليس عينة عشوائية، بهدف إخراج نتيجة معينة للاستطلاع.

(٣) الوضع الراهن: خطاب أرسله فى يونيو ١٩٤٧ابن جوريون – رئيس الوكالة اليهودية – إلى "أجودات يسرائيل" (المعارضة للاعتراف بالدولة)، تحول بعد ذلك لتسوية تضبط العلاقة بين العلمانيين والمتدينين فى إسرائيل. لمزيد من التفصيل يمكن مطالعة ملحق الدراسة، ص ١٧.

(٤) ישעיהו ליבוביץ, שם, עמ' 268.

الدينية المتطرفة من مخاطر وتهديدات للمنطقة ولدولة إسرائيل، وعلى هذا الأساس نرى أن أخطر ما يواجه مستقبل إسرائيل، وسيكون له تداعيات على المستوى الداخلى والإقليمى هو وصول الخلافات بين المعسكرين المتنافرين فى إسرائيل إلى حد المواجهة الشاملة، بعد أن وصلا لقناعة مفادها أن اتفاق "الوضع الراهن" استنفذ أغراضه، ولم يعد مقنعًا لقطاعات عريضة داخل المعسكرين الدينى والعلمانى.

المبحث الثاني

نشأة وتطور القوى العلمانية فى إسرائيل

مفهوم العلمانية:

يعد مصطلح العلمانية من أكثر المفاهيم الملتبسة بين الفكر الدينى والفكر السياسى من جانب، وبين التيارات السياسية المتباينة فى مجمله من جانب آخر، وينطبق نفس اللبس على هدفها فهى تنشد ترسيخ مفهوم المجتمع المدنى، لأن هناك قطاع عريض فى كل مجتمع "يرى أن المجتمع المدنى ليس مجتمعًا ينكر الله أو يجحد الدين أو يرفض الإيمان، ولكنه مجتمع يقوم أساسًا على الشهادة بوجود الله، وعلى احترام الأديان، وعلى تبجيل الإيمان، وفى نفس الوقت عدم استغلال الدين لأغراض دنيوية، وعدم استخدام الشرع لأهداف سياسية"(1)، وهى الصيغة التى لا تقبل بها شرائح من العلمانيين مفضلين مزيد من التطرف فى المواقف العلمانية.

و"يعد الكاتب "جون هوليوك" (١٨١٧ ــ ١٩٠٦) أول من نحت المصطلح بمعناه الحديث وعرَّف العلمانية بأنها "الإيمان بإمكانية إصلاح حال الإنسان من خلال الطرق المادية دون التصدى لقضية الإيمان سواء بالقبول أو الرفض"، وقد تم تبسيط تعريف "هوليوك" للعلمانية فأصبح المصطلح يعنى "فصل الدين عن الدولة"، أى فصل العقائد الدينية عن رقعة الحياة العامة"(2). وتعبير علمانى بالعبرية חִלּוֹנִי، مشتق من كلمة חֹל، التى تعنى "غير مقدس"، ويشار بها، على سبيل المثال، لبقية أيام الأسبوع من غير يوم السبت، وقد انتشرت الكلمة للدلالة على

---

(1) هانى لبيب، المواطنة والعولمة، دار الشروق القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص١٤٣.

(2) عبد الوهاب المسيرى، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ٨٩.

العلمانية، وهى على كل حال تشير لطابع حياة غير متدين، ونخلص من كل ما سبق إلى أن تعريف العلمانية مختلف بشأنه فى الموسوعات، ولدى المتخصصين، مما يعنى أن مفهوم العلمانية ليس له مصطلح مستقر، لذا يمكن القول بأن العلمانية تقوم على اجتهاد فكرى يميل لإهمال الدينى والمقدس، وبالتالى يعتمد مبدأ فصل الدين عن الدولة بدرجات متفاوتة، قد تصل لحد الإلحاد والإيمان فقط بهيمنة القيم المادية.

الحركة العلمانية الكنعانية فى فلسطين تحت الانتداب :

"انتشرت العلمانية بين اليهود بإيقاع سريع فى القرن العشرين، حين كانت غالبية اليهود تعيش فى أوربا وأمريكا، حيث تحولت ثقافة الدول الغربية للعلمنة بشكل متطرف، وهو ما تأثر به غالبية اليهود وأسفر عن أعمال فكرية غير دينية"(١)، وإن كانت بدايات العلمنة بين اليهود قد سبقت القرن العشرين، حيث شهدت نهاية القرن الثامن عشر فى ألمانيا تمرد عدد من الألمان أبناء الطبقة الوسطى على سلطة الكنيسة "وقبولهم لأول مرة انضمام أعداد من اليهود لتوجهاتهم العلمانية على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والثقافى. وقد ساهم أيضًا فى نشر العلمانية بين اليهود رفع الثورة الفرنسية – عام ١٧٨٩ – لشعار الحرية المساواة الإخوة، وتبنيها الدعوة لمجتمع مدني"(٢).

إذا انتقلنا للحركات العلمانية اليهودية فى فلسطين تحت الانتداب، سنجد أن أبرزها الحركة الكنعانية التى جمعت عناصر علمانية كانت تتحرك بشكل فردى، من حيث انتهاجها نهج الأتراك حين اتخذوا – بزعامة "كمال أتاتورك" – العلمانية طريقًا وحيدًا لهم، وبدأوا فى إدارة ظهورهم للدين، حيث أطلق مؤسسوها عليها اسم "حركة العبريين الشبان"، وقد جاء "أول ظهور لهذه الحركة عبر كتيب نُشر عام

(١) יעקב מלכין, יהדות ללא אל, שם, עמ' 22.

(٢) נרי הורוביץ(עורך), דת ולאומיות בישראל ובמזרח התיכון, הוצאת עם עובד, מרכז יצחק רבין לחקר ישראל, 2005, עמ' 205 -206.

١٩٤٣ تحت عنوان "رسالة إلى المقاتلين من أجل حرية إسرائيل" كتبه الشاعر "يوناتان راتوش"، وقد تمكن "راتوش" من أن يجمع حوله بعض الشباب كان معظمهم طلابًا وصحفيين وأدباء، وكان معظمهم فى الماضى أعضاء فى الحركات الصهيونية السرية: "لحي" (المحاربون من أجل حرية إسرائيل) و"ايتسل" (المنظمة العسكرية القومية)"(١)، أى أن الحركة كانت أدبية فى أساسها، لكن تكمن أهميتها بالنسبة لنا فى أنها عـادت التشـدد الدينى اليهودى بشكل صـريح ومبكر، وأنها لا تزال تؤثر فى أفكار عدد من الكتّاب الإسرائيليين.

وقد أعلنت قيادات الحركة الكنعانية توجهاتها بشكل مباشر وصريح حين أوضحت "أنهم حقًا من الناحية البيولوجية هم أبناء وأحفاد الطوائف المختلفة التى تشتت رغمًا عنها أو بإرادتها فى كل أرجاء المعمورة ويطلق عليهم اسم اليهود، ولكنهم أبعد ما يكونون عن أن يشعروا بأنهم يهود، إن الدين اليهودى بكل تقاليده، ليس غريبًا عنهم فحسب، بل إن الجيل السابق جعله مكروهًا لديهم، إن شرائعه وطقوسه وأعياده لا تتماشى مع مشاعرهم الأخلاقية ولا مع إيقاع حياتهم"(٢)، أى أن الكنعانية سعت بشكل مباشر لإلغاء الدين كأساس يمكن الارتكاز عليه عند تأسيس الدولة وهو ما تجنبت الصهيونية الإعلان عنه بمثل هذه الصراحة مفضلة التوصل لحلول وسط مع القوى الدينية لدمجها فى المجتمع، وعلى هذا الأساس كان أتباع "حركة الكنعانيين" يعتبرون أنفسهم عبريين، وليسوا يهودًا أو صهيونيين متدينين، عندما رفضوا ربط الشعب اليهودى بالدين اليهودى، وروجوا للميراث الثقافى السامي"(٣)، وقد طور دعاة هذا الفكر شعاراتهم وتبنوا فى نهاية القرن العشرين الربط بين الإقليم السياسى والشعب حسب المفاهيم الغربية، وهذا لا يمنع أتباع الحركة الكنعانية من التحالف مع الصهاينة عندما يتعرض المجتمع

---

(١) رشاد عبد الله الشامي(د)، إشكالية الهوية فى إسرائيل ص٣٣.
(٢) نفس المرجع، ص ٣٤.
(٣) יוסף גורני، שם، עמ' 279.

للخطر"[١]. وقد عانت الحركة الكنعانية منذ البداية من "فشلها فى تفسير كيفية الفصل الحاد بين اليهودى والعبرى، أو كيف ستحول اليهودى إلى عبرى، وإلى متى ستظل تعتمد على يهود الشتات كمصدر بشرى لخلق العبريين فى فلسطين"[٢]. ووفقا لتقييم الأديب "أ. ب يهوشواع" للطرح الكنعاني: لقد نجحت العملية، ولكن المريض مات"[٣]، وكل ما سبق يوضح لنا أن الكنعانية سعت لهز أركان المعسكر المتدين وكذلك هز الفكر الصهيونى التقليدى، لكنها فى النهاية فشلت فى الاستمرار كحركة مستقلة نجحت فى بلورة أفكارها بشكل عملى.

العلمانية فى إسرائيل :

الأحزاب العلمانية فى إسرائيل :

تم بعد قيام الدولة تأسيس حركات علمانية نشطة منها: رابطة "منع الإكراه الديني" عام ١٩٥١، ثم حركة "الإسرائيليون الأحرار" عام ١٩٧٣، فـ"الحركة الإسرائيلية الدنيوية" عام ١٩٧٦، بجانب منظمة "حوفيش" عام ١٩٨٨، كما لعبت الأحزاب العلمانية دورًا محوريًا فى مساعى فرض التوجه العلمانى على إيقاع الحياة فى المجتمع الإسرائيلي، وإن كانت تتعرض فى أحيان كثيرة لنقد وضغط من جمهور ناخبيها، الذى يرى أن جهودها غير كافية، بل وأن أقصى ما تقوم به الأحزاب العلمانية، فى ردها على استفزازات المتدينين، هو التقدم للكنيست بمشروع قانون لفصل الدين عن الدولة، فلم يكن هذا الاتفاق هو فصل الختام فى الصراع بين الطرفين، إذ تواصلت المعارك والصدامات الخلافية بينهما منذ قيام

---

(١) שם, עמ' 280.

(٢)رشاد عبد الله الشامي(د)، إشكالية الهوية فى إسرائيل، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٣) א. ב. יהושע, שיבה למקורות הציונות, הוצאת שוקן, תל אביב ירושלים, 1977, עמ' 25.

الدولة وحتى الآن، حول العديد من القضايا، التى كانت تكشف عن التناقض بين التوجهين: العلمانى العصرى والدينى الجامد.

تعد الأحزاب العلمانية اليسارية فى إسرائيل هى العنوان الذى يحتشد حوله العلمانيون، بتصديها للإكراه الدينى، وبقدرتها على التواصل مع الإعلام، وتوصيل مطالبهم من خلال الكنيست، والسعى الدءوب لحماية مصالح المعسكر العلمانى فى إسرائيل من خلال سَن تشريعات، وإقرار موازنات بشكل يحقق فى النهاية هدف تلك الأحزاب المحورى المتمثل فى ترسيخ مفهوم الدولة العلمانية.

الاتجاهات الفكرية للعلمانيين المتعلقة بمكانة الدين فى المجتمع :

ترى القوى العلمانية بشكل عام أن "الصيغة الصهيونية الأساسية صيغة لا دينية نفعية مادية تمامًا، رغم كل ما قد يحيط بها من ديباجات دينية، وهى تدعو اليهود إلى إنهاء السلبية الدينية، والعودة المادية العلمانية إلى فلسطين، دون انتظار أى أمر إلهى، وهو ما يتنافى مع العقيدة اليهودية الأورثوذكسية"[1]. الأمر الذى يوضح لنا أن التعارض بين العلمانيين من مؤسسى الدولة وبين القوى الدينية كان واضحًا عند طرح فكرة تأسيس دولة، حيث رأت القوى اليهودية المتشددة أن ذلك يتنافى مع الأوامر الإلهية فى هذا الصدد.

وقد سعت القوى العلمانية فى إسرائيل، للتشبه ببدايات العلمانية حين ظهرت فى أوربا الغربية لمواجهة سلطة الكهنوت الدينى على مقدرات المجتمع، فقامت لتؤسس المجتمع المدنى، الذى ليس للكهنوت سلطان عليه، بعد أن لاحظت القوى العلمانية أن "قوة التيار الأورثوذكسى بشكل عام، والجناح الحريدى منه بشكل خاص تنامت فى إسرائيل سياسيًا. وهو ما يمكن رصده أيضًا فى تفاصيل الحياة

---

(١) عبد الوهاب المسيري(د)، الصهيونية والحضارة الغربية، كتاب الهلال، أغسطس ٢٠٠٣، ص ٢١٦، ٢١٧.

اليومية والفروض التى تفرضها الأورثوذكسية اليهودية على بقية الحركات الدينية فى الشعب الإسرائيلي، والآراء التى تسعى لفرضها أيضًا على اليهودية القومية. وهو ما يصفه التيار العلمانى بـ"الإكراه الديني"(١). ويعد "دافيد بن جوريون"(٢)، مهندس العلاقة بين العلمانيين والمتدينين، التى قامت على أسس وثيقة (الوضع الراهن). ومع هذا كان علمانيًا قحًا. يتطلع إلى بناء دولة عصرية، حتى ولو خالف ذلك ما ورد فى التوراة.

ويميز أنصار معسكر العلمانيين أنهم يرون: "أن سلوك القادة الدينين فى إسرائيل لا يتماشى فى الغالب مع توصيات الدين، وأن الصحف تمتلئ بالمقالات الانتقادية لما يدور فى القاعات الحاخامية، وفتاواهم التى تنحاز ضد المرأة، والتى تثير غضبًا شديدًا فى مختلف قطاعات الرأى العام، كما أن مدفوعات رؤس الأموال للمؤسسات الدينية، دون معيار ثابت أصبحت ذات سمعة سيئة"(٣)، أى أن القوى العلمانية تصور القوى الدينية على أنها استغلالية، تتناقض فى أفعالها مع أقوالها حتى تحصل على أكبر قدر من المكاسب غير المستحقة.

يرى عدد من المفكرين العلمانيين فى إسرائيليين – مثل المؤرخ "يوسف جوراني"– أن الديانة اليهودية كانت ذات تأثير محدود للغاية فى العصر الحديث، وأن اليهودية كانت شيئًا كبيرًا فى الماضى البعيد، وهى شيء صغير جدًا فى

---

(١) אליעזר שביד، שם، עמ' 5 ، 6.

(٢) **دافيد بن جوريون:** ولد عام ١٨٨٦ فى بولندا، تطوع عام ١٩١٧ للكتيبة العبرية فى الجيش البريطانى، انتخب بن جوريون عام ١٩٣٠ زعيمًا لمباى؛ وتحت زعامته هرّبت عصابة الهجاناه لفلسطين ماكينات لتصنيع الأسلحة، وتم شراء طائرات، وفى مايو ١٩٤٨ أعلن قيام دولة إسرائيل، وفى عهده كأول رئيس للوزراء وأول وزير دفاع لإسرائيل شيدت تل أبيب مفاعل ديمونة، وشاركت فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦. وقد أعلن اعتزاله للحياة السياسية عام ١٩٧٠ وتوفي فى ديسمبر عام ١٩٧٣. (בני מוריס، קורבנות، תולדות הסכסוך הציוני– הערבי 1881– 2001 עם עובד، תל אביב، 2006، עמ' 182. אפרים ומנחם תלמי، שם، עמ' 54، 55 Encyclopedia Judaica..Vol.4.Keter Publishing House، Jerusalem 1972.P.505)

(٣) יהושפט הרכבי، שם ، עמ' 243.

التاريخ المعاصر"[١]، أى أن العلمانيين فى إسرائيل يرون أن الديانة اليهودية لم تعد تستحق أن تتحكم فى عادات وقوانين إسرائيل المعاصرة، وبالتالى يجب مقاومة أى إكراه ديني ومحاولات فرض القوى الدينية للشريعة على الجميع.

ومما زاد الموقف تفاقمًا وجنوحًا للتشدد فى تسعينيات القرن العشرين وما تلاها "قناعة قسم من العلمانيين بأن شبح النموذج "الخميني" الإيرانى (الحكم الدينى المتشدد المنغلق) يرفرف فوق إسرائيل المستنيرة، بل ويكاد يحتلها ويبتلعها بالكامل. وتبارى حزبا "ميرتس" و"شينوي" مَن الذى يسقط ائتلاف "باراك" الذى كان من المنتظر أن يحقق السلام، من أجل القضاء على الفيروس الحريدى، وهو نفس معسكر اليسار الذى تأسس فقط من أجل تحقيق السلام الذى أرسل ممثلين له ووسطاء، وحشد كُتّابًا ومثقفين لتشكيل تحالف مع الليكود ضد "الفيضان الحريدي" بشكل عام، وحركة شاس بشكل خاص"[٢]، مما يتيح لنا إدراك أن أصواتًا علمانية مؤثرة تحذر المجتمع الإسرائيلي من سيطرة التشدد الدينى على البلاد حتى لا تتكرر تجارب سابقة يعتبرها الإسرائيليون سلبية للغاية، وتمثل خطرًا على السلام أيضًا.

ويجدر بنا فى هذا الإطار ملاحظة أن هناك شريحة من المعسكر الإسرائيلي العلمانى، لا سيما مفكرى اليسار، ترى أنها تنطق باسم "جميع أولئك الذين يتوقون إلى أن يتنفسوا، إلى أن يهجروا التاريخ المقدس، إلى أن يستمتعوا بالإجازات.. أولئك الذين تعبوا من الشعارات الصهيونية، ومن البطولة،.. أولئك الذين سئموا من رجال الدين، وتعاليم الطعام الدينية، والشوارع المغلقة أيام السبت، ومعجزات الحاخامات الذين يجودون ببركتهم"[٣]. وكل هذا يعنى الاتجاه نحو مزيد من الاحتقان، وربما الانفجار الشامل بين معسكرين متنافرين فى التوجهات، حيث

---

(١) יוסף גורני، החיפוש אחר הזהות הלאומית، עם עובד، ספרית אפקים، תל אביב، 1990، עמ' 148.

(٢) סמי מיכאל، ההוויה הישראלית، ספרית מעריב، 2001، עמ' 7-6.

(٣) عبد الله عبد الدائم(د)، صراع اليهودية مع القومية الصهيونية، مرجع سابق، ص ٥٣.

أسس قادة الفكرة الصهيونية دعوتهم الجديدة على ركائز علمانية وفقًا لتوجهاتهم الشخصية، وحاولوا فى نفس الوقت استمالة المتدينين بوعدهم بالحصول على بعض المميزات والاختصاصات - عند تأسيس الدولة - حتى يجتذبوا شريحة أكبر من اليهود المتدينين أو على الأقل يتجنبوا ويقللوا من حدة رفض قطاع عريض منهم لقيام دولة إسرائيل، "مما يقف حجر عثرة أمام السعى لتأسيس دولة ليبرالية علمانية"(١). مع ملاحظة أن اليهود المتدينين الأثرياء ضغطوا على هرتسل لإقامة الدولة فى فلسطين وليس فى أى مكان آخر وهم الذين كانوا من أكبر الممولين لنشاطه الصهيونى بعد الاتفاق على اختيار فلسطين لإقامة الدولة، مما يعنى بوضوح أن ما كان "مقبولاً على مضض" منذ عشرات السنوات، أصبح مصدر خطر حقيقى اليوم وفقًا لرؤية المعسكر العلمانى.

ترتكز القوى العلمانية فى إسرائيل وعلى رأسها الأحزاب فى أفكارها وأهدافها على رؤية تعتبر "أن الهدف الأصلى للصهيونية العلمانية لم يكن امتلاك القوة، بل تحول الشعب اليهودى من طائفة دينية إلى طائفة قومية، أى الانفصال عن الشعب اليهودى فى أماكن شتاته... لأن الأمة الإسرائيلية، ومن خلال انفصالها عن وضع الطائفة اليهودية، فصلت نفسها أيضًا عن صفة اليهودى، وتحول الانتماء إلى نتيجة بسيطة تتمثل فى الحصول على الجنسية الإسرائيلية، دون أى تفرقة من حيث الأصل العرقى أو الطائفى أو الدينى أو الجنسي"(٢) مما يعنى محاولة تقليص قدر العنصرية المشتركة بين الفكر الصهيونى الصريح والتوجهات الدينية المتطرفة، وتحويل إسرائيل إلى دولة لكل مواطنيها.

وقد تبين لنا أن القوى العلمانية حريصة على التحذير من أن الهيمنة الدينية قد تؤدى لتحولات داخل المجتمع الإسرائيلي منها جذب أعداد أكبر من المتدينين إلى إسرائيل، وتقلص معدلات هجرة اليهود العلمانيين الذين يشكلون الأغلبية حاليًا.

---

(١) סמי מיכאל, שם, עמ' 6.

(٢) رشاد عبد الله الشامي(د)، إشكالية الهوية فى إسرائيل، مرجع سابق، ص١٢٢.

أى أن المعسكر العلمانى يحاول حث المترددين على مواجهة المتدينين، بتخويف المجتمع من مغبة المواقف السلبية تجاه تمدد القوى الدينية، ويمكن القول أيضًا بأن أوضاع المعسكر العلمانى تسوء بالفعل "وأن جدول أعمال الشعب الإسرائيلي شهد ظاهرة عودة الدين فى مظهره الأورثونكسى من الهامش، أو من الجبهة الداخلية، واحتلاله محور الحياة العامة بشكل صريح وملموس"(١)، وهو الاتجاه الذى لم يتم بعد بشكل تام وكامل، ولا يزال يتعرض لمواجهة شرسة من القوى العلمانية التى تسعى بدورها للتحالف مع رجال الصناعة وكبار الفنانين والصحفيين والمثقفين لضمان النجاح فى المواجهة مع المتدينين، وهى المواجهة والتعاطى اللذان يراهما المعسكر الدينى تطرفًا من جانب المعسكر العلمانى، وهو ما يفسره لنا الكاتب الصحفى المتدين "يئير شيلج" بقوله: "على مدار سنوات طويلة تحدث الكثيرون عن تطرف دينى، لكن يبدو لى أن هناك اتجاهًا نحو التطرف العلمانى من الجدير الالتفات له.

فحقيقة طرح فكرة فصل الدين عن الدولة مرارًا وتكرارًا (..) هى أنموذج على عملية الزحف العلمانى نحو التطرف"(٢)، وفى المقابل يقول الناشط العلمانى "ارنن يكوتيئيل": "أريد أن أشير إلى أن العنف البدنى جاء كله من الجانب الحريدى تجاه الجانب العلمانى، ومن الأمثلة على ذلك تهديد الحريديم لقضاة المحكمة العليا الإسرائيلية بالقتل"(٣)، مما يوضح لنا أن الخلافات فى المواقف والرؤى بين معسكر المتدينين والعلمانيين أساسية، ولا يمكن تجاوزها على المدى المنظور، وأن قادة الرأى فى المعسكرين يتبادلان الاتهامات بالتطرف واتباع وسائل غير مشروعة لفرض الرأى، مع ملاحظة أن القوى الحزبية غير الدينية وغير العلمانية وعلى رأسها أحزاب العمل، والليكود، وكاديما تعد أقرب لمواقف الأحزاب العلمانية عند

---

(١) אליעזר שביד، שם، עמ' 5.

(٢) תמר הרמן ואפרים יער- יוכטמן، יחסי דתיים- חילונים בישראל השלכות חברתיות ופוליטיות، מרכז תמי שטינמץ למחקרי שלום אוניברסיטת תל אביב، 1997، עמ' 38.

(٣) תמר הרמן ואפרים יער- יוכמן، שם، עמ' 40.

التصويت على القضايا الخلافية وسَن القوانين بشأنها، فهى لا تعلن أنها علمانية التوجه، وتفضل أن يعاملها الجميع على أنها محافظة على التقاليد اليهودية وغير منتمية صراحة للمتدينين ولا العلمانيين.

جمود القوى الدينية اليهودية كمحور للخلاف مع العلمانيين :

يدور الصراع بين العلمانيين والمتدينين حول رفض كلا الطرفين، لأى أسلوب حياة أو وجهة نظر مخالفة لآرائهم، ويميز العلمانيين رفضهم الإيمان بما هو فوق الحواس والطبيعة (الغيبيات الميتافيزيقية)، ورغم أن "الديانة اليهودية بشكل خاص ترتكز على "الهالاخاه" (الشريعة)"(١) فإن "٨٠% من الإسرائيليين تقريبًا هم من العلمانيين، بينما ٢٠% فقط متدينون"(٢)، على اعتبار أن من يصفون أنفسهم بأنهم تقليديون هم أقرب للتوجهات العلمانية، ويشير استطلاع أحدث إلى أن المتدينين يشكلون أقلية فى إسرائيل فأوضح أن "٥١% من سكان دولة إسرائيل علمانيون، ٣٠% منهم تقليديون، و١٩% دينيون"(٣) مما يشير إلى استمرار الخلافات وترسخها بين المعسكرين، ويمكن القول بأن الأغلبية فى إسرائيل لا تزال علمانية، لكن الأقلية المتدينة تسعى بكل قوة لسن قوانين تؤكد أن السيادة العليا للشريعة اليهودية، وهو ما يعنى بالتالى، إكراهًا دينيًا للقطاعات العلمانية فى المجتمع.

تبين من الممارسة أن أصحاب الأفكار اليهودية المتشددة يرغبون فى أن تسير الحياة كما كانت سائرة قبل سيطرة الحداثة على هذه الحياة، ويأتى هذا فى ضوء الرؤية التى تفيد بأن الحداثة تعنى الفساد والدمار للحقيقة الأبدية التى

---

(١) ידידה יצחקי, בראש גלוי, אוניברסיטת חיפה, זמורה ביתן, 2000, עמ' 14: 20.

(٢) محمد محمود أبو غدير(د)، الصراع الدينى العلمانى داخل الجيش الإسرائيلي، مركز الدراسات الشرقية جامعة القاهرة، العدد ١٤، ٢٠٠٠، ص٦٥.

(٣) קובי נחשוני, "יש 51% חילונים", ידיעות אחרונות, 2- 3 – 2008.

تبلورت، واكتملت فى اليهودية المتشددة. والخلاصة أن التجديد يعنى فى نظرها كل شيء سيىء فى حد ذاته، فاليهودية المتشددة تعتبر أن الحرية والرفاهية والانفتاح قيم سلبية، مما جعل الصدام حتميًا بين دعاة الهسكالاه وأنصار الحركات اليهودية الدينية المتشددة.

"فالصراعات بين التيارات العلمانية والتيارات الدينية تعد من أخطر الصراعات التى تعانى منها إسرائيل اليوم – ويقصد عام ٢٠٠٠ – ولا سيما وأن التيارات الدينية قد اشتد ساعدها يومًا بعد يوم، وبوجه خاص بعد يونيو ١٩٦٧ (التى اعتبرها الكثيرون من المتدينين وغيرهم نصرًا من عند الرب)، ويكفى أن ننظر إلى نتائج انتخابات الكنيست عام ١٩٨٨، ثم عام ١٩٩٢ وأخيرًا ١٩٩٦ وعام ١٩٩٩، كى ندرك أن الأرقام التى حصلت عليها الأحزاب الدينية فى انتخابات ١٩٩٦ تنبئ بحدوث مد دينى، وبتغير عميق فى الواقع الدينى فى إسرائيل، فلقد حصلت الأحزاب الدينية مجتمعة فى انتخابات مايو ١٩٩٦ على ٢٣ مقعدًا، مما أدى إلى حصول الأحزاب الدينية لأول مرة على وزارات (الداخلية – المواصلات – التعليم –الأديان)"(١)، مع ملاحظة أن وصول التيار الدينى لوزارات عديدة كترجمة لعدد المقاعد التى حصلوا عليها فى الكنيست عادة ما يستتبعه حشد للتيار العلمانى لتقليص عدد المقاعد وبالتالى النفوذ فى الانتخابات التالية أو على الأقل السعى لتجميد العدد وهو ما حدث بالفعل فى الانتخابات التالية، حيث ارتفع العدد إلى "٢٧ فى انتخابات ١٩٩٩ وفى انتخابات ٢٠٠٣ انخفض العدد إلى ٢٢، وفى ٢٠٠٦ حصل المتدينون على ٢٧ مقعدًا مرة أخرى ثم انخفض عدد المقاعد فى انتخابات فبراير ٢٠٠٩ إلى ٢٦ مقعدًا"(٢).

---

(١) عبد الله عبد الدائم (د)، صراع اليهودية مع القومية الصهيونية – الصهيونية ومستقبل إسرائيل، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٣٢.

(٢) http://www.knesset.gov.il/elections17/heb/results/Main_Results.asp7-4-2009.

وقد عبرت عن وجهة نظر المعسكر العلمانى وأسباب عدم رضاها عن تحركات المعسكر الدينى داخل المجتمع الإسرائيلي "شولاميت ألوني" الزعيمة السابقة لحزب ميرتس، حيث أرجعت الخلافات الحالية لجذور تمتد للقرن السادس عشر وتقول: لأننا شعب تكوَّن من تجمع للشتات، تشكل من مهاجرين يهود قدموا من ١٠٢ دولة، معظمهم من شرق أوربا وحوض البحر المتوسط، بدون ثقافة ديمقراطية أو خبرة سياسية، بقينا إلى حد ما مغروسين داخل القرن السادس عشر، فى عصر حروب الثلاثين عامًا(١) ومساعى رجال الدين لتعظيم نفوذهم داخل الدولة، وقبل عصر التنوير أو النضال من أجله"(٢) الأمر الذى يبين لنا أن قيادات المعسكر العلمانى تخوف المجتمع الإسرائيلي من مغبة الإنصات إلى شعارات المعسكر الدينى حتى لا تتدهور الأوضاع لعصور مظلمة امتدت فيها ألسنة نيران الحروب الدينية لعقود طويلة.

ويؤكد كل ما سبق أن المنتمين لمعسكر العلمانيين يصرون على أنهم وحدهم رافعو لواء الليبرالية، والإبداع، وحماية الحريات الفردية، ومقاومة فرض الشريعة بالقوة، وكذلك رفض الوصاية الفكرية، وترسيخ الحقوق المدنية، وأن القوى العلمانية تهدف لخلق منظومة من التدابير تضمن بشكل قانونى فصل السلطتين الدينية والمدنية لمنع الاستبداد، وإسباغ القداسة على القوى الدينية وممثليهم وأفكارهم، وأنهم فى سبيل هذا يخوفون الرأى العام فى إسرائيل من نتائج وخيمة فى حالة تمكين المعسكر الدينى من تحقيق أهدافه.

---

(١) حروب اجتاحت وشمال ووسط أوربا فى الفترة من ١٦١٨ - ١٦٤٨ وكان سببها الأول هو الصراع الدينى بين البروتستانت والكاثوليك.

(٢) תמר הרמן ואפרים יער- יוכטמן، יחסי דתיים-חילונים בישראל השלכות חברתיות ופוליטיות، מרכז תמי שטינמץ למחקרי שלום אוניברסיטת תל אביב، 1997، עמ' 37.

وتكمن المشكلة بين العلمانيين والمتدينين فى جوهرها العملى فى أنه فى "مقابل التشدد الدينى الأصولى اليهودى تبلورت أصولية علمانية ضيقة الأفق، تجاهلت الفروق الاجتماعية...وقد اعتبرت هذه الأصولية التيار الحريدى "العدو الرئيسي"، وشنت ضده حربًا شعواء دون كيشوتية"(١). وتبدو أهمية الرأى السابق الذى يقر بوجود أصولية علمانية ضيقة الأفق، مضاعفة نظرًا لصدوره من كاتب علمانى أى أنه يقر بحقيقة وجود قطاعات متشددة بين العلمانيين.

ويرى عدد من الكتاب العلمانيين، ومنهم "يهوشفاط هركابي"، أن محور الخلاف مع المعسكر الدينى فى إسرائيل يكمن فى أن "الحركات الدينية اليهودية بجانب تفشى الفساد فيها قد اغتصب قادتها دور الرب، وقرروا صياغة الموقف الذى يجب أن يتخذه، وادعوا بأنهم يعرفون الأسرار الخفية، فقد أكد الحاخامات بكل ثقة بأن كارثة لبنان (يقصد الخسائر الفادحة التى تكبدتها إسرائيل على يد المقاومة اللبنانية) نتجت عن التصرف اللاأخلاقى للمجندات الإسرائيليات، وأن التصادم المميت الذى وقع بين قطار وأتوبيس مدرسة كان عقابًا على عدم مراعاة عطلة السبت فى "بتاح تقفا" "(٢)، وهى التفسيرات التى لا يوجد عليها دليل وتعمق الخلافات لأنها تثبت لكلا المعسكرين بأن الحوار غير مجدٍ.

ويمكننا القول إن بؤرة الخلاف بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل، تتمثل فى أن العلمانيين يتهمون معسكر المتدينين بأنه يصر على أن كل قديم "مقدس"، ويرفض ويقاوم بصلف الانفتاح على الجديد ويشكك فيه بكل ما أوتى من قوة، متشبثًا بالانغلاق الفكرى والثقافى والمادى، لو لزم الأمر، كما يتهمونه بأنه "يعتبر أية مراجعة فكرية من قبيل التجديف والكفر المبين، فى المقابل يتهم المتدينون العلمانيين – بشكل عام – بالجهل فى كل ما يتعلق بالديانة اليهودية. وتتبدى مظاهر الخلافات فى رفض قطاع عريض من معسكر المتدينين للتحديث، والتجديد، فى

(١) סמי מיכאל, שם, עמ' 6.
(٢) יהושפט הרכבי, שם, עמ' 250.

ظل حقيقة كون مصطلح التحديث مرتبطًا بتوفيق الأوضاع فى الملبس، والسلوك الشخصى، والرؤى مع المتبع فى العصر الجديد"[١]، فالغالب على المعسكر المتدين فى إسرائيل رفضه ربط الثابت أى (الدين) بالمتغير أى (التحديث)، والغالب على المعسكر العلمانى رفض ما يعتقدون أنه جمود المتدينين وربطهم بالتخلف والتأخر فى العادات والتقاليد، مما يجعل الخلافات بين المعسكرين مستمرة ومتجددة.

فعدد من الكتاب العلمانيين – مثل يهوشفاط هركابي – يرون أن الدين فى إسرائيل تحول إلى صناعة وتجارة، بشكل مستفز تجاوز الحدود، حيث "أصبح الدين فى إسرائيل مهنة كبيرة، فقد أصبح عدد كبير من الناس يعدون الدين مصدر دخلهم مثل الحاخامات، وقضاة المحاكم الدينية، ومنظمى حفلات الأعراس، ومشرفى الكشيروت، والعاملين فى مهنة الختان، والعاملين فى الحمامات الدينية، والعاملين فى المذابح الدينية، والسدنة، وأعضاء جمعية المدافن والعديد غيرهم"[٢]. وهو ما يوضح لنا أن الصدام الشامل بين المعسكرين المتنافرين فى إسرائيل متوقع بشدة وفى أى وقت نظرًا لأن العلمانيين يرون أن المتربحين من القيام بطقوس دينية أو الإشراف عليها ومراقبتها لا يخدمون الاقتصاد الإسرائيلي.

وفى هذا السياق نجد أن من الجوانب التى جعلت خلافات أساسية ومنهجية تترسخ فى فكر معسكر العلمانيين "اتهام المتدينين للعلمانيين بالجهل بقواعد الديانة اليهودية وبالأمية الدينية، فهم يرون أن هذا الجهل يحول دون قيام حوار بين الجانبين، مما يؤدى إلى تصاعد موجات الحقد والكراهية بين الفريقين. بينما ينصب هجوم العلمانيين على المتدينين على وصمهم بالتشدد الدينى، والتعصب"[٣]. هذا مع ملاحظة أنه بعد حرب ١٩٦٧ أصبح هناك "استخدام للميثولوجيا (الأساطير الدينية) اليهودية من أجل تبرير المواقف السياسية البراجماتية، وبدأ الزعماء العلمانيون فى

---

(١) א.ין שושן، המלון העברי המרכז،קרית ספר، ירושלים، 1988، עמ' 349.
(٢) יהושפט הרכבי، שם، עמ' 250.
(٣) محمد خليفة حسن(د)، المرجع السابق، ص٦٠.

استخدام الرموز الدينية والأفكار الدينية الغيبية، على اعتبار أن الفرد الذى يستخدم التبريرات الدينية ينظر إلى نفسه كيهودى أكثر، كما أنه يستطيع أن يلفت أنظار الآخرين إليه على اعتبار أنه – وعلى الرغم من علمانيته – يوقر الدين ويحترمه ويستخدمه فى تبرير مواقفه"(١). وهذا الأسلوب يتبعه بشكل خاص قادة اليمين الإسرائيلي المتطرف، حيث يسهل عليهم إقناع الناخبين المتدينين، وقطاعات من العلمانيين بتأييدهم فى الانتخابات.

والمثير أن الخلافات بين المعسكر المتدين والمعسكر العلمانى فى إسرائيل تنعكس حتى على الإحصائيات التى تسعى للتنبؤ بمستقبل المجتمع وتوجهات الأغلبية فيه، وهو ما عبرت عنه صحيفة يديعوت أحرونوت ذات مرة بقولها: "نشرت الصحف خلال العام الماضى تحقيقات صحفية واستطلاعات رأى كثيرة تشير إلى موجة من العودة للتدين تتوغل فى كل مكان إلا أن استطلاعًا شاملاً للرأى أُجري لصالح يديعوت أحرونوت أعادنا للنسبة الصحيحة: بالمقارنة بما كان عليه الآباء والأمهات، ابتعد الإسرائيليون عن الدين، واتضح أن الاختلاف الأساسى بين موجة العودة للعلمانية وموجة العودة للتدين هو عمليات الترويج الإعلامى، وقد كشف الاستطلاع أن ١٧,٧ % من خريجى التعليم الحكومى الدينى يصفون أنفسهم بأنهم "علمانيون"، بجانب انخفاض قدره ١١% فى الالتزام بالفرائض الدينية، مقارنة بما كانوا يؤدونه منها فى منزل والديهم"(٢). مع ملاحظة أنه بجانب محاولات الاستقطاب الدائمة قامت دومًا، على استحياء، محاولات لرأب الصدع وتقليل هوة الخلاف.

وفى ضوء ما سبق يتبين لنا أن بعض القضايا تعد بعينها قضايا خلافية بين القوى الدينية والقوى العلمانية فى إسرائيل، وقد أثارت سجالاً واسعًا فى السنوات

---

(١) رشاد عبد الله الشامي(د)، إشكالية الهوية فى إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(٢) יעל גבירץ, יותר חילונים, יותר חוזרים בשאלה, ידיעות אחרונות, 22- 10 -1997، מוסף שמחת תורה ، עמ' 8- 9.

الأخيرة، أكثر من أى فترة مضت، ليس لكونها تتعلق بالدين فقط، بل أيضًا لأنها تضع دعاة المساواة فى الحقوق والواجبات وترسيخ مبدأ المواطنة، فى مأزق شديد الخطورة فى ظل اتجاه المجتمع الدولى للعولمة من ناحية، وفشل المجتمع الإسرائيلي فى التوصل لصيغة أو دستور يجمع المعسكرات المتباينة المواقف والمصالح فى بوتقة واحدة من ناحية أخرى، وأن العلمانيين يستشعرون خطر تنامى قوة معسكر المتدينين وسعيهم للإكراه الدينى، واتهام المعسكر الدينى فى المقابل للعلمانيين بالكفر أو على الأقل بالجهل.

الباب الثاني

رؤية الصحافة العبرية للخلافات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية

تمهيد:

تتجسد الخلافات بين العلمانيين والمتدينين بشكل قوي عند التطرق للقضايا الاجتماعية، التى تمس حياة الفرد بشكل مباشر، والعلاقات الإنسانية، والعادات المكتسبة، وعن هذا يقول الكاتب والروائى عاموس عوز بشكل مباشر: "فى الوقت الحالى يوجد بين المتدينين من هم غير قادرين على بلع الكنيست والمحكمة العليا، وهم فى نفس الوقت غير قادرين على قذفهما خارج حلوقهم.. ويوجد أيضًا أكثر من مليون إسرائيلى يعتبرون أن الديانة اليهودية كلها بمثابة فرعًا من فروع اليمين المتطرف العدوانى القمعى أو بمثابة مكبس قوى يندفع صوبهم، ويهدد حياتهم الشخصية، وهذا الشعور يجعل الكثيرين فى إسرائيل يقولون بينهم وبين أنفسهم: فليأخذ أتباع المعسكر الدينى المتشدد الديانة اليهودية معهم وليرحلوا خارج إسرائيل"(١). وهذا يعنى أن التشدد فى المواقف لدى المعسكر العلمانى بلغ درجات من الحدة تنعكس على رفض تام لكل ما ينتمى للديانة اليهودية، وهذا يُنذر بمواجهات شاملة مع معسكر المتدينين، وعلى هذا يمكن أن تحتدم الخلافات مستقبلاً حول التعليم ومؤسساته، والدستور، وال[illegible] والخدمة العسكرية، والأطعمة، والزواج، والاختلاط وكذلك عام التبوير والقضايا الأمنية، وكل ما سبق يشير إلى توتر حقيقى وحالة استنفار وتحفز، ويمكن للمراقب ملاحظة أن الجدل هنا يدور

---

(١) נא לעיין: עמוס עוז، התפתחות ההגות ביהדות החילונית והאומנות הרווחות בה، בתוך: יעקב מלכין، תרבות היהדות החילונית، כתר، ירושלים، 2006، עמ' 25-27.

حول مكانة الدين اليهودى وسلطته، داخل المجتمع وما إذا كان يعد مصدرًا أساسيًا للمعاملات اليومية، وهل يستطيع النص اليهودى المقدس تحقيق المصلحة الفردية والعامة فى إسرائيل فى الوقت الحالى، فى ظل جمود التفسير؟ أم أن العكس هو الصحيح، وأن الدين اليهودى ومفسريه أصبحوا عائقًا أمام مجتمعات تتغير وعلم يتطور؟ الصحافة الإسرائيلية تعرضت لتلك الخلافات، وتلك الإشكاليات المعضلة، وسعت لتصوير أبعادها المختلفة، ومحاولة البحث عن حلول لها، ومن النماذج على ذلك ما سوف نبحثه فى هذا الباب من خلال فصل يتناول رؤية الصحافة للقضايا الخلافية فى المجالات الاجتماعية (من خلال محاور على غرار الزواج والطلاق، وفرض منع الاختلاط بين الجنسين - وفق تفسير المتشددين اليهود لها - على الجميع، العمل يوم السبت، الدفن.. إلخ)، وفصل ثانٍ يتناول رؤية الصحافة للقضايا الخلافية فى المجالات الاقتصادية (من خلال موقفها من توزيع ميزانية الدولة، واستخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية لفرض الرأى، والخلاف حول التوقيت الصيفى وتبوير الأرض..إلخ)، وفصل ثالث يتناول رؤية الصحافة للقضايا الخلافية فى المجالات الأمنية (من خلال موقفها من الانسحاب أحادى الجانب من غزة، والتهرب من التجنيد، وانتقاد المتدينين للجيش، ولجوء المتدينين للعنف.. إلخ).

الفصل الأول

رؤية الصحافة للقضايا الخلافية فى المجالات الاجتماعية

ـ أولاً الزواج والطلاق :

كان الزواج נשואים والطلاق גיטין [١] ولا يزالان يمثلان محـور خـلاف بين العلمانيين والمتدينين، فالخلاف محتدم منذ قيام دولة إسرائيل، ولم يخفف مـن حدته صياغة القانون الخاص بالزواج والطلاق[٢] وهو القانون الذى قطع الطريـق على محاولات مراعاة التنوع القائم فى المجتمع الإسرائيلي، والسعى نحو تطـوير المجتمع، وفقًا لما يؤمن بـه العلمـانيون، كمـا أدى تطبيـق أحكـام "الهالاخـاه" (التشريعات اليهودية) فى شئون الزواج على مجمل السكان اليهـود إلـى "غليـان بسبب تحريم زواج الكاهن والمطلقة، وتحريم الزواج المختلط، وبـسبب تعقيداتـه وصعوبة الحصول على الطلاق أيضًا أصبح قسم من العلمانيين يفـضل الـزواج المدني"[٣]. وفى الوقت نفسه دفعت التعقيدات المصاحبة للزواج والطلاق المعـسكر

---

(١) الطلاق: يتم حسب الشريعة اليهودية فى محكمة حاخامية، وتنتهى الإجراءات بأن يعطى الرجل زوجته قسيمة طلاق تسمَّى فى التلمود "جيط"، ويكون فى حضور شهود أو أمام محكمة حاخامية (בית דין). وتتلخص وظيفة المحكمة فى التأكد من أن الإجراءات تتفق مع القانون الدينى، ولا تتنافى معه، وحصول المرأة على قسيمة الطلاق أمر أساسى، أما المطلقة التى هجرها زوجها، أو حتى طلقها أمام المحاكم المدنية دون أن يسلمها وثيقة الطلاق (جيط) فتبقى "عجوناه"، أى "مهجورة ومربوطة فى آن واحد"، وهو ما يسرى على المرأة التى طلقت مدنيًا. ولصحة الطلاق شروط أهمها: أن يكون برغبة الزوج، وأن يتم كتابة وليس شفاهة، وبحضور شـاهـدين عـلى الأقـل. Ahava (laura) Zarembski، OP.CIT، P. 59-60، 1-1-2007.www.daat.ac.il)

(٢) أقره الكنيست فى ٢٦ أغسطس عام ١٩٥٣، بعد مضى أقل من أسبوع على إقراره لقانون القضاء القائم على مبدأ الفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية، لضمان استقلال القضاء، بينما جاء قانون الزواج والطلاق ليوسع صلاحيات المحاكم الحاخامية فى إسرائيل(أسعد رزوق(د)، المرجع السابق، ص ٦٥، ٦٦)

(٣) Ahava (laura) Zarembski، Refracted Vision An Analysis of Religious- Secular Tensions in Israel، The Floersheimer Institute for Policy Studies، 2005، P.59. ورشاد عبد الله الشامي(د)، القوى الدينية فى إسرائيل، مرجع سابق، ص ٥٠.

العلمانى لمحاولة تعديل الوضع، وحينما واجه العلمانيون صعوبات ومقاومة من المتدينين سعوا للالتفاف على الوضع الراهن من خلال الزواج خارج إسرائيل، أو عقد الزواج بشكل مدني[١] لدى محامٍ، معتبرين أن "قوانين الزواج والطلاق والمؤسسة الدينية أيضًا من العوامل السلبية المعوقة بشكل لا يلائم العصر وطابع حياة الأغلبية فى إسرائيل"[٢]. وهو الجمود الذى يمكننا أن ندلل عليه بحكم الشريعة فى الأخ الذى مات شقيقه قبل أن تنجب له زوجته ابنًا، حيث نصت الشريعة اليهودية على إجباره على الزواج من أرملة أخيه لكى ينجب منها ابنًا يحمل اسم شقيقه[٣]، ونُدلل على الجمود أيضًا بتكرار نفس التعقيدات حول قضية الزواج والطلاق منذ نهاية القرن التاسع عشر وما قبله وحتى يومنا هذا، ففى "عام ١٨٦٧ بدأ ظهور قصائد للشاعر العبرى "يهودا ليف جوردون" فى شكل قصص ساخرة، تنتقد انحلال الحياة الدينية لليهود، ومن بين تلك القصائد "حكاية اليود [الياء] أو أتفه الأشياء" التى أتمها عام ١٨٧٦، وهى تتناول مأساة إمرأة شابة مطلقة لا يمكنها أن تتزوج مرة ثانية لأن الحاخام رفض الاعتراف بقسيمة الطلاق لأن توقيع زوجها ينقصه حرف اليود (أى حرف الياء وهو أصغر حروف اللغة العبرية كتابة)، ولذا فهى تظل معلقة (عجوناه) لا يحق لها الزواج"[٤]، مما ينم عن رصد مبكر لتشدد رجال الدين وإغماطهم حقوق امرأة عن عمد.

---

(١) انتشر الزواج المدنى بشكل ملموس فى إسرائيل، لعوامل متعددة منها: رفع الحظر القانونى على تحول مسيحيين إلى الديانة اليهودية، وزيادة احتكاك المجتمع بشكل عام بغير اليهود، مما رفع معدل الزواج من غير اليهود، التعقيدات المصاحبة لإجراءات الزواج والطلاق لدرجة إعادة مراسم الزواج ثانية بعد إتمامه بأسبوع، باعتباره زواجًا باطلاً، فى حالة محددة حل فيها يوم السبت وحفل الزواج لا يزال مستمرًا. (אשר כהן, יהודים לא יהודים, שם, עמ' 134، 138)

(٢) אשר כהן, יהודים לא יהודים, שם, עמ' 154.

(٣) "اليبوم" יבום هو زواج الأرملة التى لم تنجب أولادًا من أخى زوجها، وقد وردت تفاصيل ذلك، وتبعات رفض شقيق المتوفى لهذا الزواج فى سفر التثنية الإصحاح ٢٥ : ٥- ١٠.

(٤) عبد الوهاب المسيري(د)، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، المجلد ٣، ص ٣٠٨، ٣٠٩.

وحينما نظم "جوردون" قصيدته عن حرف اليود فإنه كان يقصد بها الإشارة إلى مكانة حرف اليود الصغيرة في العبرية، والتي يدل استخدامها في بعض الأمثال على قمة التشدد، فنقول في العبرية: לא אוותר על קוצו היוד "لن يتم التنازل عن أحد أجزاء حرف اليود" فإن هذا يعني الإفراط في التشدد حتى في أتفه الأشياء(١).

وقد ثبت أن العلمانيين انبروا يتحدون معسكر المتدينين – ربما كنوع من التفاخر أو المزايدة على بقية العلمانيين – بإصرارهم أحيانًا على عدم الالتزام بقواعد الزواج وفقًا لقواعد الشرعية، كنوع من البرهنة على معارضتهم للدين "فقد تزوج "بن جوريون" امرأته في حفل مدني بنيويورك، ورفض لفترة من الوقت – مؤكدًا أن سبب الرفض يرجع لمبادئه – أن يعقد زواجه وفقًا للشعائر الدينية"(٢)، وكان أول ظهور قوي لمشكلة الزواج المختلط في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين عندما "تزايد عدد المهاجرين من دول أوربا الشرقية بشكل خاص، والذين اصطحبوا معهم زوجاتهم غير اليهوديات، وحين حاول وزير داخلية "بن جوريون" تسجيل كل ديانة لجميع السكان (للتحوط من العرب بتسجيل ديانتهم في بطاقاتهم الشخصية) وافق على تسجيل كل من يقول إنه يهودي، وأن أبناءه يهود مما أغضب الحاخامات، وجعل حزب المفدال يهدد بالانسحاب من الحكومة الائتلافية، بل وقام بالفعل بالتصويت لصالح سحب الثقة من الحكومة في الكنيست"(٣)، مما يعبر عن تنامي الضغوط السياسية للمتدينين لتحقيق أهدافهم في هذا الخلاف الذي سعى فيه العلمانيون لانتزاع بعض التسهيلات دون جدوى، أي أن الزواج يُعد بالنسبة للمعسكر المتدين، العمود الفقري وحجر الأساس لأي مجتمع يهودي متماسك وصالح، في مقابل الانحلال والتفسخ والاندماج والتشبه بالمجتمعات العلمانية الغربية، مما يصعد من الخلاف إلى حد بعيد.

---

(١) אברהם אבן שושן, המלון המרכז, הוצאת ארית ספר בע"מ. ירושלים، 1988، עמ' 267.

(٢) رشاد عبد الله الشامي(د)، إشكالية الهوية في إسرائيل، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٣) p603 Howard Sachar M، op. cit..

ومن الحالات الصارخة فى قضية الزواج، والتى وصلت إلى حد الصدام المبكر مع الحكومة الإسرائيلية "قيام نحو ثمانية آلاف مهاجر من الهند بالاحتجاج على تشكك الحاخامية الرئيسية فى شرعية زواجهم وطلاقهم، حيث رفض بعض الحاخامات التصديق عليها وإقرارها، وفى عام ١٩٦٣ اعتصمت عشرون عائلة من هؤلاء المهاجرين فى القدس مطالبين إما بإلغاء التعليمات الربانية أو إعادتهم لوطنهم الهند، وبالفعل وتحت ضغط الكنيست - فى عهد رئيس الوزراء "ليفى أشكول"- وافقت الحاخامية الرئيسية على حل وسط"(١) الأمر الذى يؤكد أن الخلافات وصلت بالفعل لحد المواجهة منذ ستينيات القرن العشرين، ففى عام ١٩٦٤ تمثل الحل الوسط فى اعتراف الحاخامية الرئيسية(الحاخامية الكبرى) بيهودية كل בני ישראל "بنى إسرائيل" (الطائفة اليهودية فى بومباي)، مع كل ما يترتب على ذلك فى قضايا الزواج والطلاق، لكن أتباع هذه الطائفة لم يعترفوا فى المقابل بمرجعية أية حاخامات عليهم.

وتتفاقم مشكلة الطلاق فى ظل تزايد معدلاته، وهو ما برز بشكل خاص "فى دول الكومنولث الروسى، حيث أصبح الطلاق إحدى المشكلات التى تواجه المؤسسة الحاخامية، إذ يصل العديد من المهاجرات الروسيات المطلقات اللائى لم يحصلن على قسيمة الطلاق، وبالتالى فكل منهن "عجوناه"، وحينما تتزوج للمرة الثانية ترفض الحاخامية أن تعترف بزواجها، ومن ثم تظل مشكلة قسيمة الطلاق الشرعية من أهم المشكلات التى تواجه المجتمع الإسرائيلي - القائم على الهجرة - وربما تصل هذه المشكلة فى أهميتها لنفس درجة خطورة مشكلة التهود على يد حاخام غير أورثوذكسي"(٢). ونلاحظ فى هذا المجال أن قانون الزواج والطلاق الصادر عام ١٩٥٣ يعد خير مثال على الصلاحيات الاحتكارية التى حصلت عليها الحاخامية الرئيسية فى حقل الأحوال الشخصية. هذا بالإضافة إلى أن تصديق الكنيست عام ١٩٥٥ على قانون الديانيم، فالديان (דיין) هو القاضى الشرعى أو الحاخامى،

---

(١) Ibid، p. 603، 604.

(٢) عبد الوهاب المسيري(د)، المرجع السابق، المجلد الخامس، ص٢٥٤.

والمحاكم الحاخامية هى المسيطرة بشكل احتكارى على الـزواج والطـلاق فـى إسرائيل، لذا فإن أسلوب عملها- بداية من القسم الذى يؤديه القاضى الحاخـامي- يثير خلافًا حادًا داخل المجتمع، فقد "تحفظ العلمانيون على القسم، لأنـه لا يـشير بوضوح لولاء القاضى لدولة إسرائيل، فى ظل حقيقة أن المكافآت والرواتب التـى تُمنح للقضاة الحاخاميين تتم جبايتها من الضرائب التـى يـدفعها الجميـع، حتـى المعترضون على أسلوب احتكار المؤسسة الدينية والمحكمـة الحاخاميـة لمـسائل الزواج والطلاق"[١]، الأمر الذى يستفز مشاعر غير المعتـرفين بفائـدة احتكـار المحاكم الحاخامية للزواج والطلاق على المجتمع، ويحفزهم نحو معارضة استمرار هذا الاحتكار باهظ التكاليف بخاصة وأن تعنت المحاكم الحاخاميـة ضـد المـرأة يتعارض مع ما ورد فى وثيقة إعلان الاستقلال التى تعبر عن المبادئ التى تقـرر أن تحكم بها إسرائيل والتى نصت على "المساواة الكاملة بـين المـواطنين بغـض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس"[٢]، ويمكن بسهولة رصد انتهاك إسرائيل لكل بنود هذا التعهد، وليس لتلك المتعلقة بالمرأة فقط.

رؤية الصحافة للخلافات حول الزواج والطلاق :

أ- تدخل المحاكم المدنية فى الزواج والطلاق:

تناولت غالبية المواد المنشورة فى الصحافة المستقلة قضية الزواج والطلاق من زاوية التضامن مع الحقوق المدنية التى تضمن للمجتمع الاستقرار.

وقد ثبت أن للصحف محل الدراسة وجهة نظر فى مساعى معسكر المتدينين والقوى السياسية المعبرة عنهم لتجاوز سلطات المحاكم المدنية وعدم الاعتداد بهـا، حيث ترى إنه يجب التصدى بقوة لمحـاولات تجـاوز قـرار للمحكمـة العليـا الإسرائيلية، يقر حالة لزواج إصلاحى، والضغط على وزير الداخلية المتدين "إيلى

---

(١) أسعد رزوق (د)، الدولة والدين فى إسرائيل، مرجع سابق، ص ٨٨ ، ٨٩.

(٢) Howard m. Sachar، Ibid، p. 354.

يشاي"، لكى يكف عن تقديم استشكالات ضد القرار الذى سيترتب عليه منح مزيد من الحقوق للمتزوجين زواجًا إصلاحيًا، حيث ذكر تقرير ليديعوت أحرونوت فى عام ٢٠٠٢:

> "هاجم عضو الكنيست "شاؤول يهلوم" الحاخامات الإصلاحيين الذين تحدثوا فى النقاش حول أهمية قرار المحكمة، وقال لهم: "إنكم تخفون حقيقة أن الحاخامات الإصلاحيين يزوجون غير يهودى بيهودية فى حضور قس"، وقد رد حاخامات إصلاحيون بأن هذا القول فوضوى موجه لإثارة الرأى العام ولا علاقة له بقرار المحكمة العليا"(١).

من الخبر السابق نجد أن الإصلاحيين يقرون اللجوء للمحاكم المدنية فى قضايا الزواج والطلاق، الأمر الذى ترتب عليه ترك المتدينين للموضوع الذى يجرى حوله النقاش، ومهاجمة الإصلاحيين بحدة، مما يعبر عن عدم قدرة المحاكم المدنية على فرض تنفيذ أحكامها، ولجوء المتدينين لتجاهل قرار المحكمة مع إثارة قطاعات عريضة من المتدينين بإبراز أن الإصلاحيين يزوجون اليهوديات لغير اليهود، وإبراز وجود قس عند إتمام هذا الزواج وهو أمر غير مستحب بالنسبة للمتشددين اليهود، ويرى قطاع من المتدينين أن الشريعة اليهودية تحرمه تمامًا، وقد اختارت الصحيفة أن تنشر عبارة فى التقرير تقول فيها: المقصود زعم فوضوى غير ذى صلة بحكم المحكمة العليا، وهى عبارة تعكس موقف الصحيفة لأنها تصم غالبية المتدينين بالفوضوية والديماجوجية.

وقد عبر عن حجم الأضرار التى تكمن فى التعنت فى قضية الزواج والطلاق، (الأمر الذى يدفع عدد من العلمانيين للجوء للمحاكم المدنية للحفاظ على حقوقهم)، خبر نشرته هاآرتس عام ٢٠٠٤، وجاء فيه:

---

(١) סמדר שמואלי, "פינס לישי: לא מסוגל לקיים בג"ץ תתפטר",ידיעות אחרונות, 28- 2- 2002.

"فى واقعة هى الأولى من نوعها، أصدرت محكمة الأسـرة أمس حكمًا بأن يدفع زوج رافض لتطليق زوجته تعويضًا قدره ٤٢٥ ألف شيكل، وتعد هذه هى المرة الأولى التى يُحكم فيهـا لزوجة مرفوض طلاقها بالحصول على تعويض مالي"(١).

الخبر السابق ينقل لنا حكمًا أبرزت الصحيفة أنه الأول من نوعه، فى ظـل توجه غالبية قضايا الطلاق للمحاكم الحاخامية، لأنها هى المخولة بالنظر فى تلـك القضايا، وإن كان تعنتها(٢) بشكل عام أحد أسباب تفاقم القضية الخلافية، هـذا مـع ملاحظة أن محكمة الأسرة محكمة مدنية ولا تتبع الحاخامية الرئيسية، بـل وزارة العدل وتعد محكمة ابتدائية، وهو ما لم توضحه الصحيفة، مما يمثل موقفًا غيـر محايد من الخلاف، وهو موقف متكرر فى الصحف محل الدراسة.

وتحت عنوان "مرفوض طلاقهـا" نشرت صحيفة معاريف فى عـام ٢٠٠٦ قصة خبرية مطولة عن حالة بعينها، بكل ما تحمله من مرارة ومعاناة، وجاء فـى القصة الخبرية:

"إننا فى ذروة حرب نخوضها ضد إرهـاب لا يتوقـف مـن الشمال، بيد أن هناك أيضًا من تخوض حربًا أخـرى: إنهـا حرب من أجل البقاء وإنقاذ حياة أبنائهـا. "إيليـشفع"(٣)(اسـم مستعار) إمرأة متدينة ومتزوجة وأم لطفلين، فى اليوم التـالى

---

(١) סיני רותי، ברקת עמירם،"תקדים: סרבן גט חויב לפצות את אשתו ב-425 אלף שקלים"، הארץ، 21 -12- 2004.

(٢) يبدو أن تشدد المحاكم الحاخامية ضد المرأة مرده تجاوب قضاة تلك المحاكم مع اللعنات التى حلت بحواء ونص عليها سفر التكوين وهى اللعنات التى لها جوانب بيولوجية وجوانب اجتماعية أيضًا. (تكوين ٣- ١٦)

(٣) **אלישבע**: اسم توراتى بمعنى "الراضية". وقد ورد الاسم فى سفر الخروج الإصحاح ٦ فقرة ٢٣. (سيد سليمان عليان(د)، نساء العهد القديم دراسات فى الأنساب والمعانى، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٦، ص ٤٣).

لزفافها رأت "إيليشفع" من زوجها سلوكًا جنــسيًا شــاذًا. (...) أدركت "إيليشفع" بشكل قاطع أنه لا يمكنها البقاء وإقامة علاقة أسرية طبيعية معه، وقد طلبت "إيليشفع" فتوى مــن الحاخــام، وأفتى لها، بشكل قاطع، بأنه يجب عليها أن تطلب الطلاق، بيد أن الحاخام لم يعطها إجابة عن السؤال عما إذا كان يجوز لها اللجوء إلى المحكمة، بينما أفتى لها حاخام آخر - من المنتمين للصهيونية الدينية - بشكل قاطع أنه لا يجوز لها في أي حال من الأحوال اللجوء إلى هيئــات قــضائية يرأســها الأغيــار (المحكمة).

وحسبما ذكرت المرأة فقد اعترف الزوج (...) بالأفعال التــي ارتكبها أمام الأطفال، وقد وبخه القضاة علــى ذلــك، وعلــى الرغم من أن "الأب من الممكن أن يلحق أضــرارًا بــأولاده" رفض القضاة إصدار أي قرار يقضي بأن تكون لقاءات الأب بأولاده (...) تحت المراقبة".(...) والآن أصــدرت محكمــة المرأة حكمها بتغريم المرأة مئات الشيكلات على كل مــرة لا تُحضر فيها الأولاد للقاء أبيهم(...). لقد حضرت إليّ "إيليشفع" (والحديث للصحفية كاتبة المقال. الباحث) عن طريــق أحــد الحاخامات المعروفين في المجتمع الصهيوني الــديني. (...) وقالت لي "لقد أرسلت خطابات لكثير من الحاخامات، لأنني لم أجد شريعة في المحكمة، فقراراتهم ليست شرعية ولا أخلاقية. (...) فالمحكمة على استعداد لنقل وصاية الأبناء لــشخص ذي سلوك مريب(...) أخذ كل محتويات المنزل لنفسه، ولا يــدفع نفقات لأولاده"[1].

(١) רבקה לוביץ, "מסורבת"، מעריב، 30 -7- 2006.

يظهر لنا فى النص السابق أن الكاتبة "رفقا لوفيتش"، وهــى محاميــة أمــام المحاكم الحاخامية، وتعمل فى "مركز العدالة للنــساء"[1] وجمعيــة קולך "قــولِخ" (صوتك) (المناصرة لحقوق المرأة فى إسرائيل) تسعى جاهدة للحفاظ على الفكــرة الأساسية، وهى رفض الإطار الحالى، بل والمنظومة الحالية المتبعة لنيل الطــلاق وفقًا للشريعة اليهودية، من خلال تكرار العرض، مع إبراز الجوانب الإنسانية سعيًا لإثارة القراء، ودفعهم للتعاطف مع الموقف الذى تتبناه الكاتبة مــن هــذه القــضية الخلافية، والصحيفة التى يمكن تلمس تأييدها لموقف الكاتبة من تخصيص زاويــة ثابتة لها فى الجريدة وإبراز مقالاتها بين مقالات الرأى لكبار الكتاب، تنــشر بهــذا الشكل تقريرًا يستخدم العاطفة بجانب العقل، من خلال إثارة المشاعر العاطفية التى ترتبط بالحس الإنسانى، مما يدفع القارئ العادى للقــول: أيــن روح القــانون؟ أى قانون هذا؟ وأية شريعة التى تدفع بامرأة لكل هذا العذاب والهوان؟!

وتبرز الصحيفة فى النص السابق القضية الخلافية، بإسهابها فــى وصــف تفاصيلها، بل وتصفها بأنها كحرب لبنان، مقرة بأن الخطر الخارجى لا يجــب أن يشغل عن معاناة البعض من تشدد المتدينين اليهود، فعلى الرغم من ثبوت استحالة استمرار زواج المرأة من شخص شاذ، لأنه يمثل خطرًا على أسرته وعلى أطفالــه – حسب اعترافه أمام محكمة – يرفض الحاخامات منحها الطلاق، أو حتى التوجه بشكواها الخاصة بحياتها الزوجية لمحكمة غير حاخامية، ومن التقرير يتضح لنا أن مواقف الحاخامات من تيار الصهيونية الدينية قد تختلف فى التعامل مع مثل هــذه القضايا عن موقف المتشددين دينيًا الرافضين للصهيونية، بل وقد تختلف من حاخام لآخر داخل المعسكر الواحد، وعلى هذا يمكن القول بأن الــصحيفة تؤيــد بــشكل ضمنى مواقف الرافضين لأوضاع المحاكم الحاخامية واحتكارها لعمليــة الــزواج

---

(١) **مركز العدالة للنساء** (מרכז צדק לנשים): جمعية إسرائيلية تستهدف توفير الحقوق الأساسية للنساء، ودعم وضعهن فى المحاكم الحاخامية، ومحاكم الأسرة فى إسرائيل، وتدعو لتوفير حل شامل للنساء اليهوديات اللاتى يردن الحصول على الطلاق، وللجمعية موقعًا إلكترونيًا على شبكة الإنترنت (ww.cwj.org.il)

والطلاق، وبالتالى تناصر الصحيفة الرأى الداعى لتدخل المحاكم المدنية فى تلـــك القضايا، ويمكن رصد أدوات استخدمتها الصحيفة للتعبير عن هذا التأييد (فى سعيها لحشد الرأى العام للموافقة على هذا الاتجاه) مثل:

١- إبراز قصص إنسانية تعرضت لاضطهاد ومعاناة غير مقبولة وغير مبررة، بسبب عدم قبول المحاكم الحاخامية – المنحازة عادة للزوج- لتدخل المحاكم المدنية فى قضايا الزواج والطلاق.

٢- الصياغة المؤثرة لمعاناة المرأة فى مقابل تشدد وتعنت الزوج والمحاكم الحاخامية، والعبارات الدالة على هذا الموقف، والتى وردت فى الاستشهاد.

٣- عدم السماح للطرف الآخر باستعراض وجهة نظره.

ب – الزواج المدني:

يقوم الزواج المدنى على عقد يتم صياغته كما يحلو للعروسين – غالبًا لدى محامٍ – لحفظ الحقوق، كبديل للعقد الدينى، وفى ذلـــك تجـــاوز لـــسلطة المحـــاكم الحاخامية المخولة بشكل احتكارى بعقد قرآن الراغبين فى الـــزواج، ولـــذا يثيـــر الزواج المدنى خلافات عديدة بين المعسكر الدينى الرافض لهذا الزواج والمعـــسكر المقابل الذى يرى أن رفض الزواج المدنى تدخل مثير للغضب – من المتـــدينين- فى أدق شئون الحياة الخاصة للفرد.

وفى هذا الاتجاه تبرز صحيفة هاآرتس مطالبة منظمة من منظمات المجتمع المدنى بالسماح للإسرائيليين بالزواج المدنى فى القنصليات الأجنبيـــة، بـــدلاً مـــن اضطرار أعداد كبيرة للسفر للخارج لإتمام الزواج هناك، بشكل لا يتعـــارض مـــع قانون الزواج، وقانون المحاكم الحاخامية فى إسرائيل، حيث ذكرت هاآرتس عـــام ٢٠٠٠:

"تقدمت منظمة "مشبحاه حداشا"(عائلة جديدة) التى تساعد من يجد صعوبة فى تأسيس عائلة فى إسرائيل، بسبب قوانين الأحوال الشخصية بدعوى قضائية أمام المحكمة العليا الإسرائيلية تطالب فيها من خلال رئيس مجلس إدارة المنظمة المحامية "إيريت روزنبلوم" بالسماح للقنصليات الأجنبية فى إسرائيل بعقد القران"[١].

تُعرّف الصحيفة فى الخبر السابق منظمة "مشبحاه حداشا"، وتقدمها للقراء على أنها تساعد من يجد صعوبة فى تأسيس عائلة فى إسرائيل، وهو تلخيص لأهداف المنظمة التى تقدم نفسها للجمهور على موقعها الرسمي[٢]. وكل هذا يعكس تأكيد الصحيفة على اتساع هوة الخلاف بين العلمانيين والمتدينين حول الزواج المدنى، والتكييف القانونى له، وتسهيل إجراءاته أمام من يرغب فى عقد قرانه بهذه الطريقة، أى أن الصحيفة هنا تروج لأفكار جديدة يتبناها المعسكر العلمانى كحلول نهائية للخلافات مع المعسكر الدينى، ويؤخذ على الصحيفة خلطها بين الخبر والإعلان الدعائى، وهو ما تجاوزت عنه هيئة تحرير الصحيفة نظرًا لتعاطفها مع أهداف تلك المنظمة.

ومع الوضع فى الاعتبار أن الالتزامات الحزبية فى إسرائيل أقوى من المبادئ نجد فى الصحف محل الدراسة تحريض ضد من يتخاذل من السياسيين العلمانيين عن دعم الزواج المدنى أبرزت صحيفة هاآرتس عام ٢٠٠٠ موقفًا سلبيًا لحزب ميرتس العلمانى عند التصويت على مشروع قانون يقر الزواج المدنى، وذكرت:

"حزب "ميرتس" لم يؤيد الزواج المدني!! وزراء ميرتس وأعضاء الكنيست المنتمون للحزب غابوا عن التصويت على

---

(١) ריינפלד משה، "עתירה: על משרד החוץ לאפשר לקונסוליות הזרות לערוך נישואין"، הארץ، 2- 2- 2000.

(٢) www.newfamily.org.il ٢٣-٢-٢٠٠٩

مشروع قانون تقدم به حزب "شينوي"، ينص على بدء العمل بعقود زواج وطلاق مدنى، ولم يحصل مشروع القانون سوى على تأييد ١٩ عضو كنيست فقط، فى حزب ميرتس يزعمون أنه لم يكن فى وسعهم تأييد المشروع بسبب التزامات ائتلافية"(١).

وفقًا للاقتباس السابق يتضح لنا أن الصحيفة هنا تركز على أمر تعتبره غريبًا، ولافتًا للانتباه، كما أن الصحيفة تعمل على تطبيق فكرة الجاذبية والتشويق للقراء، وتسعى فى النهاية لطرح أحدث تطور فى قضية شائكة فور حدوثه أو فى أسرع وقتٍ ممكن، نظرًا لأن قضية الزواج والطلاق من القضايا الخلافية فى المجتمع الإسرائيلي، وتتسم بأن لها جوانب إنسانية عديدة، فنظرًا لصعوبة الحصول على الطلاق عند الحاجة، فإن الكثيرين يفضلون الزواج المدنى داخل أو خارج إسرائيل. ونلاحظ أن الصحيفة اختارت هنا ألا تكتفى بعرض عام لما حدث لمشروع القانون، ونقلت للقارئ خلفيات وتفاصيل ما حدث وسببه، والاقتباس السابق – عن هاآرتس – بشكل عام، يضر بمصالح حزب ميرتس، وصورته أمام جمهوره الذى منحه ثقته، بخاصة وأن صياغته تبدو حيادية، وموضوعية، ومهنية، وهو ما استغله حزب شينوى بالفعل فى الانتخابات التالية، مذكرًا الجميع بأن حزب ميرتس، الذى من المفترض فيه أن يدافع عن مصالح العلمانيين، قَبِل حلولاً وسطًا، ورفض دعم حزب شينوى العلمانى أيضًا، حتى يتم تعديل التشريع المتعلق بالزواج المدنى، مما يعنى أن مواقف الصحيفة حول الخلاف من شأنها التأثير بشكل مباشر على شعبية الأحزاب الإسرائيلية، وبالتالى على نتائجها خلال الانتخابات، ويمكن القول هنا إن من يتبنى مواقف لا تتسق مع مواقف المعسكر العلمانى يتم معاقبته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الصحف محل الدراسة من خلال مهاجمته هو ومواقفه وانتقادها، بشدة أو من خلال إبراز تصريحات المعارضين له، وتذكرة القراء مرارًا بمواقفه التى ترى أنها سلبية أو قد تضره عند إجراء الانتخابات.

(١) אלון גדעון، "מרצ לא תמכה בנישואין אזרחיים "، הארץ، 8 – 2 –2000.

فى المقابل يوضح خبر منشور فى يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠١ أن الطلاق يكون مُيّسرًا للرجل فى المحاكم الحاخامية، حتى ولو اتخذت تلك المحاكم فى بعض الأحيان قرارات غير تقليدية، على عكس ما يُتبع مع المرأة اليهودية، ومن النماذج على ذلك ما جاء فى متن الخبر:

"سمحت مؤخرًا محكمة حاخامية فى بئر سبع لرجل متزوج – من سكان مدينة إيلات عمره ٦٠ عامًا – بالزواج من امرأة أخرى، وبررت حكمها بأن زوجته الأولى التى هربت منه للولايات المتحدة مع ابنتهما تحاول ابتزاز أمواله. (...) الزوج ترك وثيقة الطلاق ممهورة بتوقيعه فى المحكمة الحاخامية، حتى تستطيع زوجته الأولى مستقبلاً التوقيع عليها، وبذلك يحدث الطلاق وفقًا للشريعة اليهودية، وحتى ذلك الوقت سيظل زوجها متزوجًا من أخرى"(١).

نلاحظ فى الخبر السابق رصد الصحيفة وإبرازها لتسهيل غير مسبوق حصل عليه الزوج على حساب زوجته، وفى هذا تبنٍ كامل من المحكمة الحاخامية لوجهة نظر الزوج على حساب مصالح الزوجة الغائبة، وهذه الوضعية تبين لنا انحيازًا عنصريًا ملحوظًا من قبل المحاكم الحاخامية لمواقف الرجال على حساب النساء، وهو الانحياز المستمد من الشريعة اليهودية، إذ أن اليهودى بهذه الكيفية من حقه أن يعدد الزوجات، على الأقل من الناحية النظرية(٢). ولذا، فبإمكانه الزواج دون أن يكون معه نسخة نهائية من قسيمة الطلاق، وفى المقابل تعانى السيدات من الانتظار لسنوات طويلة حتى يتم تحديد موقفها وحصولها على حقها فى الطلاق،

---

(١) רונן טל، "בית-דין רבני התיר לגבר לשאת אישה שנייה"، ידיעות אחרונות، 6- 7 – 2001، עמ' 6.

(٢) جمع آباء بنى إسرائيل بين العديد من النساء دون حد أقصى، على غرار ما فعله إبراهيم ثم يعقوب وسليمان الذى تزوج المئات وفقًا لما ورد فى سفر ملوك أول (١١ – ٣).

وموقف الصحيفة باختيارها هذا الموضوع للنشر يؤكد رفضها لانحياز المحاكم الحاخامية لصالح الرجل، نظرًا لأن إبراز فشل تلك المحاكم يروج بشكل مباشر لفكرة إباحة الزواج المدنى دون معوقات كحل بديل.

ويوضح هذا التوجه أيضًا تقرير منشور فى يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٢، وجاء فيه:

"زيادة فى أعداد المتزوجين زواجًا مدنيًا فى الخارج. فى عام ٢٠٠٠ تزوج ٥٦٠٠ إسرائيلى فى الخارج، نصف هذا العدد تزوج فى قبرص"(١).

أبرز الاستشهاد السابق وجود اتجاه عام بين شريحة متنامية العدد من الإسرائيليين نحو الزواج المدنى، وإبرام العقد الخاص به فى قبرص لقربها الجغرافى من إسرائيل، هذا مع ملاحظة أن دولاً أوربية أخرى قريبة من إسرائيل (على رأسها بلغاريا وإيطاليا) غيّرت قوانينها بشكل أعاق إتمام الزواج المدنى للأجانب على أراضيها، حيث طالبت الراغبين فى ذلك بالحصول على موافقة السفارة على زواج رعاياها، وهو ما تهربت منه السفارات الإسرائيلية، خوفًا من غضبة المتدينين.

وفى نفس سياق تناول هذه القضية الخلافية، تم طرح فكرة أكثر سهولة فى التطبيق كبديل للزواج الأورثوذكسى (الديني)، وذلك فى تقرير منشور عام ٢٠٠٣ فى يديعوت أحرونوت:

"وفقًا لأرقام المكتب المركزى للإحصاء، فى النصف الأول من عام ٢٠٠٢ تزوج فى إسرائيل ١٢٨٩٧ شاب وفتاة، مقابل ١٦٢٧٢ زواج فى النصف الأول من العام السابق عام ٢٠٠١، أى بانخفاض بنسبة ٢١%.

---

(١) ידיעות אחרונות، 19- 11 -2002.

هناك من وضعوا هذه الحقيقة الإحصائية(...) فى خانة الأخبار الجيدة، من هؤلاء منظمة "مشبحاه حداشاه" (عائلة جديدة)، التى تعمل من أجل الزواج البديل(...) يفسر القائمون على "مشباحاه حداشاه" الامتناع عن الزواج بالرفض الآخذ فى التزايد بين الإسرائيليين الشباب والمتقدمين فى السن، للسماح للمؤسسة الدينية الرسمية بالسيطرة على أحد الروافد المهمة – إذا لم تكن الأهم – لحياتهم: بناء أسرة.

يستغنى آلاف الأزواج فى إسرائيل سنويًا عن خدمات الحاخامية، ويختارون أن يحيوا حياة عائلية كاملة، بدون زواج دينى، والأرقام آخذه فى الزيادة. (...) النتيجة: أكثر من ٨٠ ألف زوج وزوجة يعيشون الآن فى إسرائيل على طريقة "الإشهار أمام المجتمع"[١]. وهذا الوضع يتيح تسهيلات قانونية للأزواج والزوجات، كتلك المتاحة تقريبًا للمتزوجين. (...) وضع الإشهار لا يتم الوصول إليه بصعوبة، حيث توضح "روزنبلوم": المطلوب فقط إثبات وجود حياة مشتركة، يكفى أن يظهر اسم الزوج فى صندوق البريد المشترك، وإثبات أن خدمة توصيل الطلبات من السوبر ماركت تصل لنفس المنزل.

---

(١) **زواج الإشهار**: وضع قانونى يُطلق على من يحصلون عليه ידועים בצבור (معروفون فى المجتمع)، وينطبق على كل رجل وإمرأة يعيشان معًا حياة أسرية مشتركة دون زواج، ويترتب على هذا الوضع التفرقة بين العشيقة والزوجة بالإشهار، حيث تحصل الأخيرة على حقها فى الميراث، وعلى قسم من ثروة (الزوج بالإشهار) فى حالة الانفصال، مع حفظ كامل حقوق الطفل الذى يتم إنجابه من هذا الزواج، وهو وضع يتيح للزوج أن يظل متزوجًا من أخرى، أو أن يسجل نفسه فى الأوراق الرسمية عَزَبًا إذا لم يكن متزوجًا زواجًا رسميًا، وهذا الوضع بدأ تطبيقه أيضًا على الشواذ. (עו"ד דיינה הר–אבן، "ידועים בצבור: מה זה، למה ואיך"، ידיעות אהרונות، 7– 8 –2006).

(...) وعندما يتوفى المشهر زواجه، يكون من حق الطرف الآخر فى الزواج أن يرثه كما لو كان متزوجًا منه"[١].

استخدم النص السابق الإحصائيات الرسمية، وفسرها لخدمة أهدافه بترويجه إلى أنه: بسبب الخلاف حول تخويل صلاحية الزواج والطلاق فى إسرائيل للمحاكم الحاخامية بشكل احتكارى، وما يصاحبها من تشدد فى عمليات الطلاق، قلت أعداد المتزوجين لدى المحاكم الحاخامية بشكل ملموس، رغم أن انخفاض معدلات الزواج قد يسهم فيه إلى جانب تشدد المحاكم الحاخامية عوامل أخرى - مثل زيادة معدلات البطالة- مع تأكيد الصحيفة فى الوقت نفسه على أن السفر لقبرص لإتمام الزواج المدنى هناك (لقربها الجغرافى من إسرائيل) أصبح مكلفًا، وأنه تم مؤخرًا توفير البديل من خلال "زواج الإشهار"، الذى يتيح حتى الحق فى التوريث، مع شرط بسيط لإقراره، يتمثل فى إثبات أن طرفى هذا الزواج يعيشان معًا، ولو من خلال سؤال السوبر ماركت! وهى السهولة التى تتباين بشدة مع تعقيدات المتدينين فى قضايا الزواج والطلاق، وما يصاحبهما من مصروفات باهظة، وفى نفس الوقت عرضت الصحيفة تطمينات قاطعة، ومشجعة للفكرة على لسان القائمين على منظمة "مشباحاه حداشاه" المروجة للزواج المدنى فى إسرائيل، مع الوضع فى الاعتبار أن موقف الجريدة يمكن رصده من خلال اختيارها لهذا الإحصاء بشكل خاص دون بقية الاستطلاعات الكثيرة التى أُجريت بمناسبة نهاية العام، ومن خلال اعتبارها - دون توثيق - أن "كثيرين" يرون أن تنامى أعداد من سافروا لعقد زواج مدنى خارج إسرائيل، يعد خبرًا مبهجًا.

هذا وقد نقلت يديعوت أحرونوت هذه الأرقام بشكل موثق عن "مكتب الإحصاء المركزى فى إسرائيل"، وهو هيئة رسمية[٢] تتسم بالدقة والمصداقية، وقد

---

(١) עמליה ארגמן-ברנע, "מוותרים על חופה וקידושין", ידיעות אחרונות, 7- 1- 2003.

(٢) **הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה**(הלמ"ס): تُعين الحكومة مديرًا للمكتب الذى يضم ١٠ قطاعات داخلية تقدم إحصائيات عن المجتمع والاقتصاد ..إلخ تفعيلاً لقانون تداول المعلومات.

أوضح تقرير مكتب الإحصاء أن من تزوجوا فى الخارج يمثلون ٧% من إجمالى عدد السكان الذين تزوجوا فى هذا العام، وأن ١% فقط من زيجات العرب (فلسطينيى ال٤٨) تمت خارج إسرائيل وغالبيتهم تزوجوا فى الأردن وبعقد دينى شرعى فى مسجد أو كنيسة[١]، هذا مع ملاحظة أن الترويج للأفكار الجديدة والحلول غير التقليدية متكرر فى الصحف محل الدراسة.

وعلى نفس المنوال نشرت هاآرتس عام ٢٠٠٤ تقريرًا مسهبًا يكشف مواقف التيارات السياسية المختلفة من مشروعى قانون الزواج المدنى، تم تقديمهما للكنيست، إلا أنهما لم يحظيا حتى بدعم معسكر العلمانيين بالكامل، رفض الكنيست اليوم مشروعى قانون الزواج المدنى، الرفض جاء بأغلبية ٥٨ صوتًا من الكتل البرلمانية لليكود، والاتحاد القومى، والمفدال، وشاس، ويهدوت هتوراة، مقابل ٢٨ من ممثلى العمل وميرتس وشينوى والأحزاب العربية، وجاء فى التقرير:

"يبدو أنه تم الاتفاق سرًا مع زعيم الائتلاف عضو الكنيست "جدعون سعر" على أنه فى حالة ما التأكد من وجود أغلبية تتيح إسقاط مشروع القانون يُسمح لأعضاء الكنيست من شينوى تأييده.

فى نهاية التصويت خرج الوزير "لابيد" من قاعة الكنيست (...) وقال فى رضا: لقد لقنًا حزب العمل دروسًا، ففى الوقت الذى أيد فيه تسعة أعضاء من شينوى مشروع القانون، أيده من حزب العمل ثمانية فقط. (...) المتقدمان بمشروعى القانونين اتهما "لابيد"[٢] بالتلون، وأعضاء حزب شينوى بدغدغة مشاعر الجمهور.

---

(١) www.cbs.gov.il ١٥-٢-٢٠٠٩

(٢) "تومى لابيد" وهو إعلامى وسياسى علمانى توفى عام ٢٠٠٨.

من جانبه عبر عضو الكنيست "أوفير بيناس" عن غضبه الشديد من زملائه أعضاء الكتلة البرلمانية لحزب العمل الذين تغيبوا عن التصويت، ومنهم زعيم الحزب عضو الكنيست "شمعون بيريس" (...) واتهمهم بأنهم "صوتوا بأرجلهم"، حتى لا يغضبوا أعضاء الكنيست من الأحزاب الدينية والحريدية، فهم صغار يتملقون الدينيين وأنصار المعسكر الحريدي"(١).

نجد هنا تركيز من الصحيفة على نفاق غالبية أعضاء الائتلاف الحكومى، فعلى الرغم من أنهم أتوا من أحزاب تتبنى موقفًا حاسمًا من تلك القضية الخلافية، فإنهم على المحك العملى הצביעו ברגליים" "صوتوا بالأرجل"، كناية عن عدم ذهابهم للتصويت بناء على موقف إيديولوجى يدفعهم للمقاطعة، والملاحظ هنا أن الصحيفة اختارت أن تضمن تعبير عضو الكنيست فى التقرير المنشور، لأنه يدعم موقفها وتوجهاتها، وكل هذا يأتى فى إطار مناورة سياسية يتفادون بها تفجر الموقف وانهيار الائتلاف، وهو ما يعبر أيضًا عن قوة تأثير ونفوذ المعسكر الدينى داخل الائتلاف الحكومى والكنيست، ويبدو أن قادة المعسكر العلمانى يرون أنه بدلاً من الصدام الشامل مع المتدينين، فى هذا التوقيت، من الأفضل ترك الأمر معلقًا على وضعه الراهن، بخاصة وأنه عند الضرورة القصوى يتم تطويع الشريعة وتفسيرها، حسب الأهواء على طريقة: المصلحة العليا، أو أن الضرورات تبيح المحظورات، والمثال الواضح على ذلك قضية بيع الأرض فى عـام التبـويـر، أو تأجيرها صوريًا، حتى يتم تفادى تطبيق نصوص الشريعة فى شأنها، وهذا كله يستفز قيادات علمانية تسعى لاستقطاب دعم الأحزاب اليسارية بإحراجها فى الصحافة، واتهام قياداتها بالجبن والهروب من المواجهة، والصحيفة وفقًا لما سبق، توافق على توجيه انتقادات وتوبيخ لحزب العمل وتسعى لإحراجه لكى يتخذ مواقف أكثر قوة تجاه المتدينين وفى نفس الوقت تبرز تحالف حزب الليكود اليمينى – فى هذه الجزئية – مع أحزاب دينية.

---

(١) דעון אלון، "הכנסת הצביעה נגד נישואים אזרחיים"، הארץ، 10- 3- 2004 .

وفى هذا الإطار وتحت عنوان: هل تعد "عقد الزواج المدني" و"الدفن المدني" حلولاً بعيدة المنال؟ نشرت هاآرتس عام ٢٠٠٥، تحقيقًا مطولاً عن القضية الخلافية المطروحة للبحث أظهر اعتراف رئيس الوزراء آنذاك "أريئيل شارون" بأن استمرار وجود مواطنين لا يستطيعون الزواج فى إسرائيل أمر غير مقبول رغم أن أعدادًا كبيرةً من المهاجرين – أغلبهم من دول الكومنولث الروسى – لا يستطيعون الزواج فى إسرائيل، وأن عددهم بلغ نحو ٣٠٠ ألف شخص، وتناولت معالجة الصحيفة حلولاً مقترحة فذكرت:

"بتشجيع إيجابى من رئيس الوزراء تم إقرار تسهيلات فى عمليات التهويد، وأقيمت لجنة برلمانية برئاسة عضو الكنيست "رونى بار أون" (من الليكود) وصلت تقريبًا لاتفاق بشأن "عقد ارتباط"، كان من الممكن أن يكون بديلاً يتجاوز الأورثوذكسية، كما تم طرح مشاريع قوانين مختلفة للزواج المدنى، وفشلت فى الحصول على موافقة الكنيست، وحتى الآن لم تسفر الأفكار التى سعت لحل الإشكاليات الصعبة لموجة الهجرة عن شيء.

البدائل المقترحة بعيدًا عن المؤسسة الأورثوذكسية ليست كافية (...) ومنذ فترة عقد "منتدى تشجيع الاختيار الحر فى الزواج" فعالية غير مسبوقة، فقد أجروا – فى ملهى ليلى للرقص اعتاد الشباب الصغير من متحدثى الروسية قضاء وقت الفراغ فيه – "طقس زواج" بديل، لم تكن هناك سعادة حقيقية، بل احتجاج"(١).

وفقًا للتحقيق السابق فإن الصحيفة توضح أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الذى تولى منصبه لأول مرة عام ٢٠٠١ (أريئيل شارون)، لم يعد بشكل مباشر بحل

(١) לילי גלילי، "ברית זוגיות"? קבורה אזרחית? הפתרונות רחוקים"، הארץ، 25-11- 2005.

الخلاف ووضع نهاية له، توفر تعاملاً أفضل مع قضية حجب الحقوق المدنية عن أعداد غفيرة من المهاجرين، ولا سيما حق الزواج المدنى، وتؤكد الصحيفة أن الحل المنشود سيفيد أعدادًا غفيرة من المهاجرين، أغلبهم من دول الكومنولث الروسى، وفى نفس الوقت تعتبر الصحيفة أن كلمة "شارون" تستحق التأييد، والتعاطف لأنها تخدم الرأى الشخصى لهيئة تحرير الصحيفة، وليس "شارون" فحسب، فالصحيفة وجدت أن عبارة "شارون" المبهمة تعد فرصة، ومدخلاً للحديث عن القضية، والصعوبات التى يواجهها مئات الآلاف من المهاجرين، عندما يرغبون فى الزواج، وركزت الصحيفة على فشل مقترحات، ومشاريع قوانين عديدة لحل مشكلة الزواج المدنى، ورصدت حفل زواج غير أورثونكسى، اعتبرت أن هدفه الأول الاحتجاج، ولفت الانتباه، وعلى هذا فإن الصحيفة عبرت عن رؤيتها المؤيدة لتسهيل الزواج المدنى من خلال تعليقها على موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، ونلاحظ فى الاستشهاد السابق أن الصحيفة لم تستطلع رأى المعسكر الآخر ولم تنشر تصريحات تعبر عن مواقف قادته، مما ينم عن درجة من التشدد إزاء الخلافات، تتسم به هاآرتس بشكل ملحوظ نوعًا ما عن يديعوت أحرونوت ومعاريف، وهو ما يعكسه الاستشهاد أيضًا بتركيز الصحيفة على أن ما تحقق حتى الآن من حلول لا يلبى الاحتياجات وأن الأمر يحتاج حلولاً جذرية وشاملة.

ويؤكد الاتجاه نفسه طرح صحيفة يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٦ فكرة جديدة تطالب بمحو خانة الوضع الاجتماعى من بطاقة الهوية تضمنت تهديدًا صريحًا برفع دعوى قضائية لإلزام وزارة الداخلية بذلك، حيث ذكرت تحت عنوان: "تطور المجتمع يفرض محو خانة الوضع الاجتماعى من بطاقة الهوية" وجاء فى تقرير الصحيفة:

> "يجب عدم تضمين بطاقات الهوية بند الحالة الاجتماعية، لأنه لا داعى لأن يطّلع رجال المرور، والموظفون فى وزارة

الداخلية والحراس على تفاصيل شخصية لا تهم الدولة. (...) هذا يعد انتهاكًا للحرية والخصوصية، ولا طائل من ورائه.

ووزارة الداخلية من جانبها، وهذا مثير للسخرية، تعترف بأنها لا تستطيع تحديد الحالة الاجتماعية كما ينبغى. إلا أنها تسير فى الوقت نفسه على قواعد تم الاتفاق عليها منذ سنوات بعيدة مع القوى الدينية اليهودية فى إسرائيل. وواقع الحال أن عشرات الآلاف من الإسرائيليين متزوجون من أجنبيات لم يحصلن على وضع رسمى فى إسرائيل وهم فى نظر وزارة الداخلية "تحت الفحص". وهو الوضع الذى قد يستمر لأسابيع، أو شهور، وقد يمتد لسنوات(!) وبالتالى هم محرومون من الحصول على قرض أو تسهيلات عقارية، نظرًا لأن جهاز حاسب آلى فى مكان ما لا يستطيع أن يفهم ما هو مدون أمام الحالة الشخصية: "تحت الفحص". (...)

على وزارة الداخلية (...) أن تبادر بمحو هذا البند من بطاقة الهوية الإسرائيلية، قبل أن تفرض عليها المحكمة العليا هذا"(١).

تبرز خلافات المجتمع الإسرائيلي حول قضية الزواج والطلاق من خلال المقال السابق الذى يتناول القضية بشكل مباشر، فالصحيفة توضح أن المعسكر العلمانى مختلف مع المعسكر الدينى حول تعريف الزواج مما جعل وزارة الداخلية تضع فى خانة الزواج، فى بعض الأحيان عبارة: "تحت الفحص"، (בבירור) فى ظل رفض البعض الاعتراف بأن زواجه أو طلاقه يستوجب إقرارًا لشروط المحاكم الحاخامية المعقدة، مع ملاحظة أن الحاخامية الرئيسية تفرض فحصًا جديدًا ليهودية (הליך של בירור יהדות) (إجراء فحص يهودية) لمسجلين بالفعل كيهود

---

(١) אירית רוזנבלום، "אדוני השוטר אני רווקה"، ידיעות אחרונות، 16 -2- 2006 .

عند رغبتهم فى التسجيل كمتزوجين(١) (عدد هؤلاء يبلغ ثلث عدد الإسرائيليين المتزوجين فى إسرائيل!).

وقد أبرزت الصحيفة فى هذا الإطار أن استمرار الوضع الحالى – والذى تتحمل مسئوليته المؤسسات الدينية فى إسرائيل– يسبب خسائر مباشرة للفرد منها عدم الحصول على قروض أو تسهيلات عقارية، بالإضافة إلى أن هناك شريحة من المتزوجين هم منفصلون على أرض الواقع، ولا يلبى الوضع الراهن متطلباتهم، ناهيك عن تجاهل الوضع الحالى لزواج المثليين غير المعترف به فى إسرائيل، مما يعنى أن الصحيفة هنا تتبنى حلولاً جديدة للخلافات تصب فى مصلحة العلمانيين.

التناقض والخلاف بين المعسكرين المتنافرين فى هذه القضية تم التعبير عنه أيضًا من خلال تعليقات القراء على التقرير الصحفى وعلى المقترح، عبر الموقع الإلكترونى للصحيفة، حيث تباينت المواقف(٢) بشكل جلىّ. مع الوضع فى الاعتبار أن المعترضين أثارهم تدخل شخص علمانى فى قضايا الزواج والطلاق بدعوى التطور، الأمر الذى قد يفتح الباب أمام الزواج المدنى، ويمهد الطريق له، ونشر التقرير يعبر عن تبنى الصحيفة لفكرة جديدة أطلقها علمانيون واقتناعها بأنها تمثل وسيلة لحل الخلافات، وهو موقف متكرر من الصحف محل الدراسة.

فى المقابل أوضح تقرير منشور فى يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٦، أن غالبية الإسرائيليين، بما فيهم العلمانيون يفضلون الذهاب للزواج لدى حاخام، حيث نقل عن استطلاع شامل أن الغالبية العظمى من الإسرائيليين يفضلون الزواج

---

(١) אשר כהן, יהודים לא יהודים, שם, עמ' 154

(٢) جاء فى تلك التعليقات: (أوافق تمامًا). –(هذا مقال سبق عصره، أوافق مع خالص التحية). – (الفتيات غير المتزوجات يشعرن بالخجل من وضعهن الاجتماعي). – (أنـــا غير متزوجة، ولا أشعر بالخجل من تسجيلى فى البطاقة بهذا الوضع). – (لا أوافق، وكاتبة المقال حمقاء تمامًا). – (لقد اقتربت نهاية العالم).

الأورثوذكسى التقليدى وأنه ردًا على السؤال: "كيف تزوجت أو كيف تعتزم أن تتزوج؟ "أجاب ٨٤ % "وفقًا للشريعة اليهودية". فقط ١٣% يتزوجون زواجًا مدنيًا، ونسبة ضئيلة تدرس إمكانية أن تتزوج "بدون حاخام، لكن وسط مظـــاهر تقليدية"، أو العيش مع الطرف الآخر، بدون زواج. ٧٤ % من العلمانيين يفضلون الزواج وفقًا للشريعة، و ٢١ % فقط الزواج المدنى، وهى البيانات التى سعت الصحيفة لتفسيرها فذكرت:

" كيف تستوى هذه البيانات مع حقيقة أن البحث البسيط عن كلمتى "زواج مدني" يسفر عن عشرات المواقع على شبكة الإنترنت لوكالات سفر وسياحة، تعرض برامج سياحية للراغبين فى الزواج المدني؟ (...)

من جانبه يعتقد الدكتور "اشير كوهين" – من قسم علوم الدولة بجامعة بار إيلان– أن الخيار التقليدى حاز نسبة إقبال كبيرة، بسبب أن "الوضع القانونى حاليًا لا يتيح الزواج إلا من خلال الشريعة اليهودية"، ووفقًا لتقديره: "لو تم إتاحة البديلين بصورة مساوية، وتوفر بجوار المنزل مكتبان أحدهما للحاخامية والآخر لوزارة الداخلية، فإن هذا السؤال سيكون له مغزاه". ووفقًا لرأيه فإن الإجابة التى تلقاها الاستطلاع: "تميل ناحية الواقع المفروض على الإسرائيليين، فالناس يقولون لأنفسهم: توجد هنا مؤسسة حاخامية، لماذا أبدأ فى مسيرة طويلة لقبرص؟".

(...) أعرب الوزير "إسحق كوهين" – المسئول عن هيئة الخدمات الدينية فى إسرائيل فى ديوان رئيس الوزراء– عن رضاه وسعادته لنتائج الاستطلاع (...) وحسب رأى عالم الاجتماع دكتور "نيسيم ليئون" من جامعة بار إيلان، فإن

الإحصائيات حول كيفية اختيار طريقة الزواج تبين علاقة المجتمع الإسرائيلي بالدين"(١).

تعكس الصحيفة من خلال النص السابق تضاربًا فى التفسيرات والرؤى، ففى حين يرى الوزير المنتمى للمعسكر الدينى أن غالبية اليهود فى إسرائيل مرتبطون بالفعل بالدين، وأن المؤسسة الدينية تلعب دورًا أقرب يتسم بالزهد، والبعد عن المطالبة حتى برواتب متأخرة، نجد أن الباحثين يفسرون ذهاب الأغلبية العلمانية للحاخام عند رغبتهم فى الزواج، بالرغبة فى تفادى مشكلات قانونية، أو بذل مزيد من الجهد والمال، وتكبد مشاق السفر للخارج، لإتمام الزواج المدنى، ويمكننا أن نتفق فى هذا الإطار مع رأى عالم الاجتماع "تيسيم ليئون" – الذى جاء فى تقرير الصحيفة– على أن قضية الزواج وأسلوب معالجتها فى السنوات القادمة سيكون مؤشرًا صادقًا على توجهات المجتمع الإسرائيلي ونظرته للدين، وهو رأى يتسق مع تدريسه فى جامعة ذات توجهات دينية يهودية وإن كان من الواضح لنا أن المجتمع الإسرائيلي يطبق الزواج الدينى مضطرًا بضغط العوامل الاقتصادية، وليس لأن غالبيته من المتدينين. ويمكن أن نقول إن نتائج الاستطلاع لم تعبر عن مواقف العلمانيين الحقيقية من الدين، ففى حين يرى البعض من العلمانيين أنهم تقليديون، ويتجهون لهذا السبب للزواج لدى حاخام، فإن شريحة كبيرة ما كانت لتذهب للحاخام لو أُتيح لها بنفس النفقات والسهولة إتمام الزواج لدى مكتب محامٍ، هذا مع ملاحظة وجود نسبة من الإسرائيليين لا تكتفى حتى بالزواج المدنى، وتفضل العيش سويًا دون زواج، ويمكننا ملاحظة أن الصحيفة عند عرضها لوجهات النظر المختلفة أفردت مساحة أكبر لآراء المناصرين لفكرة الزواج المدنى، وهو ما يعبر عن تأييدها الضمنى لهذا الحل البديل للزواج التقليدى، وضرورة تسهيل عقده لمن يرغب فيه، حتى يصبح متاحًا وميسرًا لأعداد أكبر من الإسرائيليين. ويجب لفت الانتباه هنا إلى أن الصحيفة أبرزت وجود جهود كثيرة

---

(١) נטע סלע، "חילוני חילוני، אבל שיהיה רב בחתונה"، ידיעות אחרונות، 13 -10 -2006.

لتوفير الزواج المدنى بدون عراقيل، لكن صعوبة تحققه هو الذى يضطر الكثيرين للاستعانة بالزواج الأورثوذكسى، وفى ذلك تحريض من الصحيفة على توفير البديل (الزواج المدني) لمن يرغب فيه بنفس السهولة التى يتم بها توفير الزواج الأورثوذكسى (التقليدى الديني)، أى أن أغلبية الإسرائيليين يتزوجون طبقًا للشريعة بدون حماس، بل للتخلص من تكاليف السفر للخارج، ولو تقلص نفوذ المتدينين فى إسرائيل لتجنبوا هذا العناء.

وعلى نفس المنوال تقدمت منظمة "مشباحاه حداشا" بفكرة جديدة روجت لها باستفاضة عام ٢٠٠٧ صحيفة يديعوت أحرونوت فى تقرير مطول، جاء فيه:

"لماذا نسمح للحاخامات والساسة بأن يقرروا ما هو جيد لنا، ولا نمسك بزمام الأمور فى أيدينا؟ الارتباط لا يجب أن يكون فيه شركاء غير طرفيه أنفسهما. منظمة "مشباحاه حداشاه" تعرض إمكانية إضافية للارتباط: زواج عقد[١]، وهو اتفاق يحدد مضمونه طرفا الارتباط، وهو عقد معترف به أمام القضاء الدولى.

(...) الارتباط هو المشاركة الأكثر أهمية فى حياتنا، فهو يؤثر على حياتنا أربعًا وعشرين ساعة فى اليوم، وسبعة أيام فى الأسبوع، و٣٦٥ يومًا فى السنة، وطالما الأمر هكذا فلماذا نكون مستعدين للسماح للحاخامية وللساسة بأن يقرروا ما هو جيد بالنسبة لنا (...) زواج العقد لا يتعارض مع البدائل المتاحة حاليًا أمام الطرفين اللذين يقرران العيش معًا"[٢].

---

(١) **زواج العقد**: נישואי חוזה اتفاق قضائى على الحياة المشتركة يبلور صيغته من يقررا العيش معًا وتكوين أسرة.

(٢) עו"ד אירית רוזנבלום, "נישואי חוזה: מי אמר שחייבים ללכת לרב", ידיעות אחרונות، 2- 10 -2007.

تروج الصحيفة فى التقرير السابق لزواج بديل للزواج الدينى الأورثوذكسي[١]، حيث ركزت على قدر التسهيلات التى يتيحها لكل من يرغب فى العيش مع شريك حياته بعيدًا عن تعقيدات المحاكم الحاخامية، وتعزز هذا الرأى بمقوله إنه من غير المقبول أن يقرر رجال الدين أو حتى رجال السياسة ما هو جيد لكل فرد وما هو سيئ بالنسبة له، بخاصة وأن الصحيفة أوضحت أن قرارات السياسيين تخضع لتوازنات وحسابات خاصة بهم، وهو ما يعكس خلافًا حادًا حول هذه القضية الخلافية لا يمكن معه قبول الحلول الوسط. وانحيازًا من الصحيفة لموقف العلمانيين، وهو موقف متكرر من الصحيفة وبقية الصحف محل الدراسة، بخاصة أنها لم تسمح – بشكل غير مهنى وغير محايد- باستعراض الرأى الآخر المعبر عن مواقف المتدينين من الخلاف.

وبناء على ما سبق **نخلص** إلى أن الصحف محل الدراسة ترى أن تدخل المحاكم المدنية فى قضايا الزواج والطلاق ضرورة يجب السعى لتحقيقها لتجاوز الجمود الذى تصر عليه المحاكم الحاخامية، كما تسهب تلك الصحف فى استعراض نماذج لفساد تلك المحاكم الحاخامية ومعاناة المرأة الشاكية وأبنائها من هذا الجمود والانحياز والفساد، وتنظر الصحافة محل الدراسة فى الإطار نفسه للزواج المدنى أو الزواج البديل، بشكل إيجابى، وتروج للمنظمات الداعية له، كما تخصص مساحات كبيرة لاستعراض الأفكار غير التقليدية فى السياق، مثل: زواج الإشهار وحذف بند الحالة الاجتماعية من بطاقة الهوية فى إسرائيل، كما تضغط الصحف على القوى السياسية العلمانية لكى تدعم – عند التصويت فى الكنيست –

---

(١) للزواج الدينى مشكلات عديدة وتبعات وتعقيدات يسعى العلمانيون لتجنبها إذا ما تيسرت لهم السبل المادية والقانونية لذلك. ويجدر بنا الإشارة لبعض تلك التعقيدات التى تنحاز كثيرًا ضد المرأة: من حق الزوج ما تكسبه من كدها، وما تعثر عليه من لقيه، ومن حق الزوج التعويض الذى تستحقه عن أى ضرر تتعرض له وفى المقابل إذا مرضت الزوجة تركت المشنا للزوج الحرية إما أن يتكفل بعلاجها أو يسـرحها وتولى علاج نفسها. (ليلى إبراهيم أبو المجد(د)، المرأة بين اليهودية والإسلام، الدار الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٣)

مشروعات قوانين جديدة تتيح الزواج المدنى فى إسرائيل دون عراقيل، وكل هذا ينم عن موقف متشدد، مع ملاحظة أن هذه المعالجة وهذه المواقف أثمرت عن إعلان حزبى "يسرائيل بيتينو" و"كاديما" تأييدهما للزواج المدنى وضمن كلاهما برنامجه الانتخابي(١) ذلك فى انتخابات ٢٠٠٦.

ثانيًا - الاختلاط بين الجنسين:

تُعد قضية الاختلاط بين الجنسين من القضايا الخلافية الشائكة التى تسبب احتكاكًا شبه يومى، وفى إطار السعى لفرض قواعد الحشمة(٢) التى من بينها منع الاختلاط يبرز الصدام بين العلمانيين والمتدينين فى إسرائيل، وهو انعكاس مباشر للخلاف حول مكانة المرأة لدى المتدينين اليهود والتمييز العنصري(٣) ضدها، الأمر

---

(١) اضطر حزب "كاديما" للتراجع عن وعوده عندما دخل فى ائتلاف حكومى مع المتدينين، وعادت زعيمته "تسيبى ليفني" لتأييده قبيل انتخابات عام ٢٠٠٩ (מרב דוד، "לבני: אקדים את הנשואים האזרחיים"، מעריב، 30-10-2008)

(٢) ورد الجذر צנע فى سفر ميخا (٦: ٨)، بمعنى التواضع، و צניעות حاليًا تشير إلى قواعد الحشمة، و אשה צנועה تعنى امرأة عفيفة - مصُون - محصنة، على خلفية ارتباطها بالإغواء منذ واقعة إقناع حواء لآدم بتناول التفاحة، والهبوط من الجنة - حسب الرواية التوراتية تكوين الإصحاح ٣: ١-١٧، وتتضمن تلك القواعد تغطية المرأة لجسدها وعدم الاختلاط بالرجال. وهناك حاخامات يتوسعون ويتشددون فى تفسير المصطلح ليشمل حظر خروج المرأة للسوق وشعرها أو ذراعيها مكشوفين، وطهيها لزوجها طعامًا غير مطابق لقواعد الشريعة، وماشابه ذلك، وهو ما ينطبق أيضًا على الصور المنشورة فى الصحف الدينية(אמנון לוי، החרדים، בית הוצאת כתר-ירושלים، הדפסה 12، עמ' 1990، עמ' 240، 241 http://he.wikipedia.org ויקיפדיה)

(٣) بسبب تفسيرات الحاخامات المتشددة ترسخت لدى المتدينين فى إسرائيل عنصرية تجاه المرأة، ومن الأمثلة على ذلك تأكيد مفسر التلمود الحاخام اليعازر أن: "كل من علم ابنته التوراة فكأنما علمها الدعارة". وبشكل عام صارت الشريعة بخاصة فيما يتعلق بقوانين النساء، أضيق رداء شد على جسم الحياة الإنسانية. (ول: ديورانت قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧١، الجزء الثانى من المجلد الأول، ص ٣٦٩، ٣٧٠)

الذى يستفز قطاعًا عريضًا من العلمانيين والعلمانيات بالطبع، بخاصة عند محاولة فرض تلك القواعد على الجميع بالإكراه ودون اقتناع، كما أن للخلافات حول منع الاختلاط أبعادًا أخلاقية واجتماعية، واقتصادية متعددة، فضلاً عن كونه مظهرًا من مظاهر التشدد اليهودى فى أمور الطهارة، وضرورة عزل المرأة بشكل عام عن الرجل، والتى تتبدى حتى فى الصلاة داخل المعبد اليهودى، فالمرأة لا قيمة لها فى صلاة الجماعة التى تحتاج إلى عشرة رجال، لا يمكن لأى عدد من النساء أن يعوض غياب رجل واحد منهن، فضلاً عن تواجدهن فى مكان منعزل داخل المعبد (غالبا فى طابق علوى منفصل) بمدخل خاص.

رؤية الصحافة للخلاف حول الاختلاط :

من مظاهر الصدام الذى رصد بعض ملامحه الاقتباس السابق تخصيص خط "مهدرين"(١)، وهو خط أتوبيس نقل عام يتبع قواعد الثقافة الحريدية، وعلى رأسها الفصل التام بين الرجال والنساء، ووفقًا لهذا لا يسمح بجلوس رجل بجوار سيدة، وفى بعض الحالات يتم فرض جلوس الرجال فى الصفوف الأمامية للأتوبيس، مع تخصيص المقاعد الخلفية للنساء، كما يفرض على مستخدمى هذا الخط ارتداء ملابس تتناسب مع تعاليم الشريعة اليهودية، وقواعد الحشمة الواردة فيها، كما أنه من المحظور سماع الراديو أو الموسيقى فى الأتوبيس، مع استثناء الموسيقى اليهودية والأغانى الحسيدية من هذا الحظر، وتتميز هذه بتخفيض أسعار التذاكر، بدعوى أن مستخدميها هم من الفقراء، ويُذكر فى هذا الإطار أن لشركة إيجيد(٢) ٣٠ خط من هذه النوعية ينقل الركاب بين المدن المختلفة.

---

(١) מהדרין: خط مهدرين أو خط الأتقياء من מהדר بمعنى ورع تقى.

(٢)إيجيد: شركة النقل العام الأولى فى لإسرائيل، وهى تنقل الركاب داخل وبين المدن الإسرائيلية.

لا يمكن تفسير الحرص الشديد على عدم الاختلاط (البريء) بين الجنسين، بدرجة مبالغ فيها لا تتسق مع الحياة العملية وإيقاعها المتجدد السريع، سوى بنظرة دونية للمرأة يتم التعبير عنها فى إطار الالتزام الديني(١)، تمامًا "مثلما كان يتم تحريم القول بأن الأرض تدور حول الشمس لأن الكنيسة – فى العصور الوسطى– رفضت الاعتراف بذلك"(٢). وفى اليهودية ترتكز تلك النظرة العنصرية للمرأة على فقرة فى العهد القديم تقول: إلى الرجل يكون اشتياقك وهو يسود عليك، التكوين ٣ : ١٦. وهو ما يتسق أيضًا مع حرص الشريعة اليهودية على عدم الاعتداد بصلاة الجماعة لو قلّ عدد الرجال (أو الصبية) بها عن عشرة، حتى ولو شاركت فى الصلاة آلاف من السيدات وفى مجال التعليم ترى غالبية المتدينين أنه لا حاجة لتعليمها التوراة.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن رفض الاختلاط بين الرجل والمرأة يرتكز فى الواقع على نظرة دونية للمرأة يختصها بها المتدينون، فهى بالنسبة للشريعة اليهودية، وبخاصة التلمود الذى وضعه الرجال، متساوية مع الرجل فى الواجبات والعقوبات، وتختلف عنه فى الحقوق، بل هى فى درجة واحدة مع بقية ممتلكات الرجل(٣)، فى حين نجحت المرأة العلمانية فى إسرائيل فى استصدار قانون الفرص المتساوية، والذى يعد من مظاهره نشر إعلانات الوظائف الخالية بصيغة المذكر والمؤنث أيضًا، بجانب احترام مكانتها فى الجيش وفى الانتخاب.

ومن التقارير التى تناولت هذا المحور الخلافى تقرير تحت عنوان: "صيدلى يهودى حريدى رفض بيع عازل طبى، ولم يتم قبوله للعمل"، حيث كتب – عام 2000– "جاب كسلر" مراسل معاريف فى نيويورك:

---

(١) يردد الرجل اليهودى المتدين يوميًا صلاة يقول فيها: حمدًا لك يا رب لأنك لم تخلقنى امرأة، ولأنك لم تخلقنى غير يهودى ولأنك لم تخلقنى جاهلاً، فى حين تردد المرأة: حمدا لك يارب أنك خلقتنى كرغبتى. (הרב אליהו מונק، עולם התפילות –ימי החול، מוסד הרב קוק، י–ם، 1992، כרך1 מהדורה 8، עמ' 34).

(٢) ידידה יצחקי، בראש גלוי، אוניברסיטת חיפה، זמורה ביתן، 2000، עמ'41.

(٣) يؤكد هذا المعنى فقرة وردت فى التوراة والتى تقول: "واسترجع كل الأملاك واسترجع لوطًا أخاه أيضًا وأملاكه والنساء أيضًا". (سفر التكوين – الإصحاح ١٤ الفقرة ١٦)

"رفضت محكمة ابتدائية فى ميامى دعوى يهودى "حريدي" (متشدد دينيًا)، يعمل صيدليًا، كان قد رفعها على سلسلة صيدليات فى فلوريدا يتهمها بالتمييز العنصرى، بعد رفضها تشغيله لأنه أعلن فى المقابلة الشخصية التى تسبق التعيين أنه غير مستعد لبيع عوازل طبية للرجال.

من جانبها ذكرت سلسلة الصيدليات "اكرد" فى مذكرة الدفاع أنها لم تجد أية طريقة للنظر بعين الاعتبار فى رغبة رافع الدعوى –"هليل هلينجر"– دون الإضرار بمستوى الخدمة المقدمة لعملاء الشركة.

يذكر أن "هلينجر" يهودى متشدد دينيًا من الحركة الحسيدية، وله تسعة أبناء فى ميامى كان قد طالب بتعويضات من الشركة، نظرًا للمعاناة النفسية التى سببتها له، كما طالب بالحصول على تعويض عن فرصة العمل بسلسلة الصيدليات التى حجبت عنه – حسب زعمه – لأسباب عنصرية.

من جانبها قالت محامية سلسلة الصيدليات إن "هلينجر" بالغ فى تفسيره لعقيدته الدينية ولقانون حظر التمييز العنصرى، وأضافت أن السلسلة استعانت فيما مضى بعدد من اليهود المنتمين للمعسكر الحريدى ولم يرفض أحد منهم بيع العوازل الطبية للزبائن، هيئة المحلفين رفضت دعواه بالحصول على تعويض"(١).

وتعليقنا على الخبر السابق، الذى تم تخصيص مكان متميز فى صدر الصفحة لنشره، كنوع من لفت الانتباه لمضمونه، أن الخبر لا يتماشى مع السياق العام أو الخط العام فى هذه المساحة من الصحيفة، إلا أن المحرر وهيئة تحرير

---

(١) גבי קסלר، "רוקח יהודי סירב למכור קונדומים – ולא התקבל לעבודה "، מעריב، מעריב היום، 15 -2- 2000 ، עמ' 15.

الصحيفة تغاضوا عن هذا سعيًا لنشر الخبر والسخرية من اليهودى الحريدى المتزمت، ويبدو من الخبر أن الهدف من رفض الصيدلى المتدين بيع العازل يأتى تطبيقًا لقواعد عدم جواز الاختلاط بين الرجل والمرأة أو التجاوز فى الحديث مع النساء، من الموجودات فى الصيدلية للعمل أو للشراء، وهو ما أبرزته الصحيفة على أنه خبر غريب وغير عادٍ، مع الأخذ فى الاعتبار أن رفض البيع يأتى أيضًا لرفض الصيدلى المتدين لتنظيم الأسرة، على أساس مخالفته للشريعة، ورغبته فى الوقت نفسه فى زيادة أعداد اليهود، فى مقابل الوجود العربى الفلسطينى، وذلك وفقًا لتفسيرهم لفقرة فى التوراة تقول: "وباركهم الله وقال لهم أثمروا وأكثروا واملأوا الأرض" (تكوين ١ / ٢٨). ونظرًا لإبراز الصحيفة الخبر دون استطلاع رأى الشخصية المحورية فى الحدث أو من يعبر عن مواقفه، فإن هذا يعكس موقفًا غير محايد لأن المهنية تقتضى عرضها لتفسير وتبرير الطرف الآخر للواقعة وما فعله، وهو موقف متكرر فى الصحف محل الدراسة.

وتحت عنوان "راكبات درجة ثانية" كتبت "نعمى حزان"[(١)] بصحيفة معاريف عام ٢٠٠٤ حول قضية الاختلاط ومنعه بالإكراه على أكبر عدد ممكن من الإسرائيليين:

"استسلمت إدارة إيجيد لأنصار المعسكر الحريدى، وشغّلت خطوط أتوبيس بها فصل بين الرجال والنساء، تحت ستار الحفاظ على السلم الاجتماعى يهينون كرامة نساء.

فى هدوء وبزحف بطيء، بدأ لدينا تشغيل أتوبيسات ذات صبغة دينية متشددة، نتحدث هنا عن مواصلات عامة مدعمة، الدخول فيها من الباب الأمامى للرجال وللنساء من الباب الخلفى، الخطوط الدينية المتشددة تم فى القدس إضافة خمسة خطوط إليها، خطوط مشابهة تعمل أيضًا فى مدن أخرى، وفى

(١) أستاذة جامعية وهى تشغل منصب رئيس مجلس إدارة رابطة "حمدات" لحرية المعرفة والحرية الدينية والثقافة.

مسارات بين المدن، جهود "إيجيد" - الناقل القومى المدعوم بأموال الشعب - والتى تفعل كل شىء لإرضاء زبائنها المنتمين للمعسكر الحريدى واضحة تمامًا للعيان، إدارة "إيجيد" - خوفًا من تنفيذ التهديد بفتح خطوط منافسة- استسلمت للشروط الحريدية، لذا فإن الشركة التعاونية الاحتكارية مستعدة، تحت ستار السلم الاجتماعى، منح قطاع واحد الحق فى تحديد من يستقل أتوبيسًا عامًا ومن أى باب يدلف، إن تطبيق تمييز فى المواصلات العامة يعيد للأذهان قضية (...) النضال من أجل المساواة بين الأعراق فى الولايات المتحدة، فحتى حكم المحكمة العليا فى الأمر، كانت المقاعد الأمامية فى جنوب الولايات المتحدة مخصصة للبيض. بينما زُج بالزنوج للصفوف الخلفية.

ماذا حدث الآن بالذات؟ لماذا نجحت هذه الرحلة فى المرور الآن بدون ردود أفعال تقريبًا ؟ ليس من الصعب أن نجد إجابة على هذا: تأييد الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين- بجدار الفصل- فى الفصل بين اليهود والعرب، فإنه من المتوقع أن تزحف هذه الرحلة أيضًا لتأييد التقسيم بين المنتمين للمعسكر الحريدى وغيرهم، وبين النساء والرجال. ومن شأن حوار التمييز أن يمتد مثل النار فى الهشيم لكل قطاعات المجتمع الإسرائيلي، من يرغب فى خلق جيتوات فى إسرائيل على غرار ما كان فى أوربا"(١).

ونرى فى النص السابق أنه يهدف بشكل مباشر لإدانة ما قامت به شركة "إيجيد" نظرًا لأنها شركة تمول بأموال الدولة، وتقدم خدمة مدعمة، ويصور ما قررت القيام به على أنه خضوع للابتزاز، وتقارن كاتبته أوضاع المرأة فى

(١) נעמי חזן، " נוסעות סוג ב' "،מעריב، 4- 1- 2004 .

إسرائيل مع مطلع القرن الواحد والعشرين، بأوضاع الزنوج فـي مطلـع القـرن العشرين. محذرة فى الوقت نفسه من خلق جيتوهات تفـصل المنتمـين للمعـسكر الحريدى عن غيرهم، والرجال عن النساء، ويمكن أن نشير فى هذا الاتجاه أيـضًا إلى أن الحظر التام، والتشديد على منع الاختلاط بين الجنسين يتضمن أيضًا حظـر جلوس الزوج بجوار زوجته لأن "قواعد حشمة النساء" (تسنيعوت) تتضمن حظـرًا صريحًا لأى تعبير بدنى أو صوتى عن العاطفة بين الزوج وزوجتـه، فالإمـساك بالأيدى، أو حتى اللمسة الحانية للذراع، ممنوع أمام الغرباء خشية تهـيج الأفكـار الفاسقة"(١). وهى درجة متطرفة من التشدد والجمود، كما تعتبر كاتبة التقرير أن ما قامت به شركة النقل: تستر غير مقبول، من شأنه تهديد السلم الاجتماعى، لأنه فى الواقع يعكس انحيازًا لطائفة داخل المجتمع، بمنحها الحق فى تحديد من يُيـسر لـه استقلال أتوبيس عام ومن أى باب يصعد له!! وهو ما ترفضه الصحيفة بوضوح.

وفى خطوة نحو مزيد من التشدد ألقى الصحفيان "مئير سويسا"، و"أفيشاى بن حاييم" الضـوء علـى مساعى المتدينين لعدم الاختلاط حتى فى الشارع، وهو ما كان محل انتقاد وسخرية من أصوات علمانية، فذكرا فى معاريف عام ٢٠٠٤ تحت عنوان: "والآن فى بنى باراك.. أرصفة للنساء وأخرى للرجال":

> تم فى الأسبوع الماضى تعليق لافتات فى شارع "هاأدمور مويشا" فى حى "قهيلات فيشنزيتس" فى بنى باراك مكتوب عليها "إصلاح". ولا يتعلق الأمر بمناسك تصوفية تجرى فى الشارع، بل بقرار بإصلاح مخالفات الشريعة التى تجرى فى الشارع وتنظيم ترتيبات السير فيه بشكل نهائى.
>
> ووفقًا للإعلان سيسير الرجال اعتبارًا من الآن على رصيف مـن الشـارع، والنسـاء علـى الرصيف الآخر، وكل هذا

---

(١) ديفيد لانداو، الأصولية اليهودية، ترجمة مجدى عبد الكريم، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٤، ص٥٢، ٥٣.

- بالطبع- خوفًا من ارتكاب المحرمات فى الشارع الضيق المزدحم بالبشر، وبخاصة فى أيام السبت والأعياد.

تقع المسئولية عن القرار ونشره بواسطة إعلانات على الجدران على محكمة "قهيلات فيشنزيتس" الحاخامية، التى أعلنت أنه بناء على قرار محكمة الطائفة تقرر إصلاح الموقف وتنظيمه بشكل يحافظ على قواعد الاحتشام والقداسة حسب الشريعة، وسيكون الشارع مقسمًا بالطول، بحيث يكون الجانب الغربى للرجال، والجانب الشرقى (وهو الجانب الملاصق للمحلات) للنساء.

وأضافت لجنة الطائفة فى الإعلان أن هذا القانون يتعلق بالناس كافة، وأن كل الأتباع والمواطنين القادمين للمكان مُلزمون بالتصرف وفقًا لعادات المكان ولهذا القانون، وقد تمت الإشارة فى التوجيه أيضًا إلى أن الأمر يسرى على الأطفال والبالغين على حد سواء: برجاء تحذير الكبار والصغار، على حد سواء، حتى يتم الحفاظ على تلك القاعدة المقدسة بشكل فعال، ويجب أيضًا تحذير المواطنين والمارة من غير سكان المنطقة، حتى لا ينتهكوا هذه القاعدة"(١).

يعبر النص السابق عن مرحلة متقدمة للغاية من التشدد فى قضية منع الاختلاط بين الجنسين، حيث نقل صحفيان مضمون ما أعلنته لجنة الطائفة فى منطقة تقطنها غالبية متدينة تحت عنوان: תיקון גדול "إصلاح عظيم"، وسعيًا للتأثير على القارئ أرفقت الصحيفة مع تقريرها الخبرى صورة البيان، ونقلت الصحيفة عن البيان أن جميع المارة والقادمين للمكان - سواء أكانوا أطفالاً

---

(١) מאיר סויסה ואבישי בן-חיים، "ועכשיו בבני-ברק: מדרכות נפרדות לנשים וגברים"، מעריב، 31 - 5- 2004، עמ' 17.

أم بالغين – ملزمون بالسير على جانب لا تسير فيه النساء، وهو أمر غير عملى، ويصعب تطبيقه بأريحية بالنسبة للمتزوجين والعلمانيين أو حتى النساء وأولادهم الصغار. وموقف الصحيفة يبدو مهنيًا ومحايدًا بعدم سخريتها أو مهاجمتها التيار الدينى ومساعيه لفرض الشريعة على الجميع دون أدلة ومتابعة لجهودهم فى هذا المجال، مع ملاحظة أن الموقف المتشدد للمتدينين مستفز بدرجة تجعل الصحيفة ليست مضطرة للتعامل مع الخبر بشكل منحاز.

وتحت عنوان "حائط النساء"[١] سيتم تجهيزه قبل يوليو كتب "ينون كدري" فى معاريف عام ٢٠٠٤:

> "سيتم إعداد منطقة قيشيت روبينزون لصلاة "نساء الحائط" قبل نهاية شهر يوليو، ولهذا لا يجب السماح لهن بالصلاة فى ساحة حائط المبكى حتى ذلك الحين- هذا ما طالبت به الدولة اليوم فى جلسة محكمة العدل العليا.
>
> منذ خمسة عشر عامًا وجماعة النساء المسماة "نساء الحائط" تطالب بالسماح لهن بالصلاة فى ساحة الموقع المقدس، وهن يرتدين شال الصلاة ويمسكن بالتوراة. بينما ترى قطاعات واسعة من الجمهور الدينى الأورثوذكسى أن هذا الطلب يمس مشاعرهم الدينية .
>
> وكان قضاة محكمة العدل العليا قد قرروا فى أبريل 2003 – بأغلبية خمسة مقابل أربعة – السماح لهن بالصلاة فى موقع قريب من الساحة يطلق عليه "قيشيت روبينزون"[٢]، ولكن ليس

---

(١) **نساء الحائط** (נשות הכותל): جماعة من النساء أغلبهن من اليهود الأورثوذكس، يطالبن بالصلاة فى قسم للنساء وفقًا لأسلوبهن وهن يرتدين شال الصلاة وبصوت مرتفع ويقرأن التوراة. وقد أطلق عليهن هذا الاسم لترويجهم لصلاة النساء بصوت مرتفع وجماعى عند حائط البراق (الجدار الغربى للحرم القدسي) وللجماعة موقع على شبكة الإنترنت (www.irac.org)

(٢) **قيشيت روبينزون**: منطقة داخل القدس القديمة وكان مشيد بها جسرًا أثريًا لا تزال بعض أحجاره متناثره فى المكان.

في الساحة ذاتها، وعلى الرغم من ذلك اشترط القضاة قرارهم بأن يتم إعداد المكان بالشكل الملائم، وبالأسلوب المناسب لدخول الناس إليه، وبقائهم فيه"(١).

والتحقيق الصحفى السابق يعبر عن رفض تام لخروج المرأة للصلاة فى موقع قريب من مقر تواجد الرجال، وهو ما يحدث أيضًا داخل المعبد، حيث تتجمع النساء فى "עזרת נשים" (قسم الصلاة المخصص للنساء فى المعبد)، الذى غالبًا ما يكون له سلم خاص وفى الطابق الثانى من المعبد، واللافت للانتباه هو عدم احترام التيارات الدينية للأحكام القضائية، واعتبار أن مجرد ارتداء النساء لشال الصلاة، والصلاة فى ساحة موقع مقدس أمر يمثل استفزازًا للمشاعر الدينية اليهودية، ولذلك فشلت المنظمة على مدار ١٥ عامًا فى تحقيق هدفها لكونه يتعارض مع قواعد الحشمة ومنع الاختلاط.

يشار فى هذا الإطار لوجود تنظيم أمنى حريدى يحمل اسم משמרת הצניעות (دوريات حفظ قواعد الحشمة) وهو المخول بمراقبة وفرض قواعد الحشمة على الأحياء الحريدية ومن يسيرون فيها، فيحرص على تحذير الفتيات والنساء من اتباع خطوط الموضة، أو المجاهرة بقراءة صحف علمانية يديعوت أحرونوت مثلاً أو تدخين المرأة فى مكان عام، وهى الاتهامات التى يؤكد المنتمين للمعسكر الحريدى أنها غير صحيحة وأنهم يقومون بتلك المهام بوسائل سلمية(٢). كما تبين لنا من فحص الصحف محل الدراسة – وكذلك الفترة التالية لها– مما ينم عن استمرار الأزمة بدون حل ناجع منذ سنوات وحتى الآن.

---

(١) ינון קדרי، " "כותל הנשים" יוכשר עד יולי"، מעריב، 13 -6 -2004.

(٢) יאיר אטינגר، "אלימות، תקיפות ואיומים؟ בריוני משמרות הצניעות מתעקשים ש"הכל נעשה בנועם"، הארץ، 31 – 8 – 2008. מיכל שפירא، "משמרת הצניעות"، מעריב، 23- 9- 2006.

ويذهب تقرير صحفى آخر (تصدرته صورة كبيرة لإحدى الحافلات، وقد ظهر عليها شعار شركة "إيجيد" بينما أحد الرجال يصعد من الباب الأمامى وهو يتابع سيدة متدينة وأخرى علمانية تصعدان من الباب الخلفي) إلى أن الربح أصبح الهدف الوحيد للشركة ولو كان على حساب دهس حقوق الفرد على مرأى ومسمع من الجميع، واعتبر أن تسيير أتوبيس بنظام الفصل فى بنى باراك، وتطبيق قواعد منع الاختلاط يمثل امتهان لكرامة المرأة بإجبارها على الركوب من الباب الخلفى للحافلات، موجهًا انتقادات حادة لشركة النقل التى استجابت للمتدينين المطالبين بهذا الإجراء، منعًا للاختلاط، فيقول التقرير المنشور فى معاريف عام ٢٠٠٦:

"خطوط "المهدرين" التابعة لإيجيد تنتهك بشكل لا يغتفر كرامة النساء فى إسرائيل، متسترة بكلام كبير عن الحشمة تتخلى عن قيمها الأخلاقية مقابل حفنة دولارات.

تُشغل شركة إيجيد ثلاثين خط أتوبيس بين المدن ينفصل فيها الرجال عن النساء، مع العلم بأن الشركة توصف بأنها "الناقل القومي" (....)، وهذه بعض القواعد المتبعة فى خطوط المهدرين التابعة لـــ "إيجيد":

الصفوف الأربعة الأولى محجوزة للرجال فقط، النساء يصعدن فى أغلب الخطوط من الباب الخلفى، وفى جميع الأحوال يجلسن فى القسم الخلفى من الأتوبيس. (...)

يمكننا من كل ما سبق استنباط وجود علاقة وطيدة بين الثقافة الرأسمالية القاسية التى تعلى من قيمة الربح وتجعله قيمة وحيدة، وبين الثقافة المعادية للديمقراطية التى تنتهج سياسة قمع البشر"(١).

يعكس التقرير الصحفى بجلاء أن الخلاف حول هذه الجزئية مستمر منذ سنوات بلا حل فقد استفاضت الصحيفة فى توضيح جذور وتعيد قراءتها، كما

---

(١) במבי שלג، "גברים לפנים، נשים מאחור"، מעריב، 14- 7 -2006، מוסף שבת ،עמ' 22.

سعت لإضفاء مصداقية على رأيها، بتوثيقه ببيانات ترى أنها تدعم موقفها، الرافض لاستجابة شركة نقل الركاب لطلب كبار الحاخامات بتوفير هذه الخطوط[١] والصحيفة ترى أنه لا ضرورة لتلك الخطوط، الأمر الذى يبين استمرارية الخلاف الذى يمس تفاصيل الحياة اليومية بشكل مباشر، وموقف الصحيفة الصريح من هذا الخلاف هو مساندة العلمانيين بشكل جارف فى مواجهة ما تعتبره تحالفًا بين رأس المال وبين المتعصبين دينيًا. وترى الصحيفة ضرورة مواجهة انتهاك حقوق الإنسان فى هذه القضية من خلال موقف قوى للصحفيين[٢] ضد تلك السياسات، وبالتالى فقد ربطت الصحيفة بين ما يحدث – فى الخلاف حول الاختلاط – من الشركة الممولة حكوميًا وبين ما تعتبره ثقافة انتهاك حقوق الإنسان وقواعد الديمقراطية، وقمع البشر، أى أن الصحيفة ترمى من خلال تعاملها فى هذا الخلاف – المتكرر – لتصعيد الموقف وعدم قبول آراء المتدينين.

ونخلص مما سبق إلى أن الصحافة محل الدراسة ترفض وتتحفظ بشكل واضح، فى غالبية المواد المنشورة بها، على فرض عدم الاختلاط على الجميع، بل وتسخر من هذا الأسلوب وتهاجم شركات النقل العام التى تحصل على تمويل حكومى وترضخ لمطالب المتدينين فى هذا الخصوص، كما أن الحديث عن الاختلاط، بمعناه المتشدد، يدفع الصحافة للرد واتخاذ موقف الهجوم حيث تنتقد التفسير المتشدد لقواعد الحشمة، وتعلن رفضها وإدانتها لما يقوم به المتشددون دينيًا من تسيير دوريات لفرض تلك القواعد على كل من يمر فى الأحياء الدينية، والمواد

---

(١) سبق وأن احتج عدد من أعضاء الكنيست ومجالس بلدية، بخاصة بالقدس على تسيير شركة إيجيد لتلك الخطوط لأسباب على رأسها: تخفيض تذكرة الركوب فى بعض الخطوط بدرجة ملموسة، وهو الأمر الذى يجيئ من شركة ممولة من قبل الجمهور، وكذلك لفرض قواعد التعامل الحريدى داخل هذه الخطوط التى تُسيّرها شركة عامة. http://he.wikipedia.org/wiki/%D7

(٢) محررة الخبر وزوجها – يئير شيلج المحرر فى هاآرتس– كانا ينتميان لمعسكر المتشددين دينيًا ثم انقلبا عليه، وقد استفادت الصحافة موضوع الدراسة من مثل هذه النماذج لفهم أكبر للآخر وللتدليل على خطأ توجهاته.

المنشورة تعكس تناميًا فى التصعيد حول هذه القضية الخلافية، بخاصة مع ظهور منظمات تطالب بإباحة الاختلاط حتى عند حائط البراق، وهو ما يرفضه المتدينون بشدة فى حين أن تتخذ الصحافة محل الدراسة موقفًا مخالفًا من هذه القضية.

ثالثًا - العمل يوم السبت والتاسع من آب:

من الخلافات التى تكتسب دومًا أبعادًا سياسيةً وجدلاً، بل ومواجهات قـضية حرمة يوم السبت، نظرًا لأن المعسكر الدينى يرفض الاكتفاء بتطبيقهم لقواعد يـوم السبت، حيث يكثفون جهودهم دومًا لفرض تلك الوصية الدينية على دولة إسـرائيل بالكامل، حتى ولو تسبب هذا فى تكبيد المجتمع خسائر اقتصادية فادحةً، وهو ما لا يمكن تطبيقه على مجالات صناعية كثيرة مثـل "خرسـانة المبـانى، والزجـاج، والفخار، وماكينات حلب الأبقار آليًا الذى لا يمكن إنتاجه بشكل موسع إلا بنيـران أو كهرباء لا يتم إطفاؤها، وهو ما يدفع القوى الدينية لمحاربـة تلـك الـصناعات باعتبارها محرمة كتربية الخنازير، أو على الأقل أن يقتـصر العمـل فـى تلـك المجالات على العلمانيين فقط"[١]، وهو ما يخلق مشاحنات مستمرة بـين المتـدينين والعلمانيين، ومن الجمعيات العلمانية التى تتصدى لهذه المشاحنات "منظمة شـبات منوحا" שבת מנוחה والتى تأسست عام ٢٠٠٤ وتدعو للحفاظ على حرمة الـسبت، وتدعو رجال الأعمال والمستثمرين للمشاركة فى الضغوط لتطبيقه بخاصـة فـى المطارات، والأسواق التجارية"[٢]. "وبشكل عام توجد أيام سبت لها وضع خـاص متميز عن بقية الأيام"[٣].

---

(١) ישעיהו ליבוביץ, שם، עמ' 111، 112.

(٢) مثل: "شبات حازون"، وهو اليوم السابق ليوم التاسع من آب (حيث يختمون فيه رؤية أشعياء חזון ישעיהו (أشعياء الإصحاح الأول). وسبت التعزية שבת נחמו، وهو السبت الذى يلى التاسع من آب. שאול שיף، "צמרת העסקים של ישראל יוצאת למאבק על השבת"، הצופה، 2- 4 – 2004.

(٣) שלמה זלמן אריאל، לכסיקון לתודעה יהודית، הוצאת מסדה، רמת-גן، הדפסה שישית، 1976،עמ' 160. גם: דבורה והרב מנחם הכוהן (בעריכת)، חגים ומועדים، שבת ראש חודש، כתר، 1979، עמ' 31.

أما التاسع من آب فهو ذكرى تدمير الهيكل الأول والثانى، و"ذكــرى قمــع تمرد بركوخبا، وكذلك ذكرى الحكم على جيل الآباء الخارجين من مــصر، وفيــه يقرأ المتدينون مراثى ايخا، وهم يبكون فى نحيب"[١]، لكن الخلاف بين المعسكرين لا يستثنى هذه الأيام، ويدور حول العمل فيها أيضًا جدل مستمر، ويمكن القول بأن العلمانيين والتقليديين الذين يحتفلون ببعض الأعياد[٢] لا يقيمــون شــعائر تتطلــب نواحًا على الماضى، وكبتًا للذات وإرجاءً للذة، وإنما ينتقون الــشعائر الاحتفاليــة وحسب، وأغلبهم لا يصومون ولا يذهبون إلى المعبد فى العيد إلا لتبادل أطــراف الحديث مع أصدقاء، مثلما يحتفلون ببلوغ اليهودى سن التكليف الدينى (בר מצווה) بطريقة أقرب للاحتفال بأعياد ميلاد الأطفال.

وعلى رأس الأيام المفروض فيها الصيام وإظهار الحزن والحــداد، الأمــر الذى يثير خلافات ذكرى التاسع وهو يوم صيام[٣] وحداد على تدمير هيكل سليمان (الهيكل الأول) على يد البابليين أيام الملك البابلى نبوخذ نصر، وعلى تدمير هيكــل هيرودوس (الهيكل الثاني) على يد الرومان أيام القيــصر الرومــانى فــسباسيان، ويتمحور الخلاف حول حرص المتدينين على فرض الطقوس المتبعة يوم الــسبت وذكرى التاسع من آب على الجميع، وفى المقابــل يوجــد علمــانيون متــشددون يعتبرون أن من واجبهم استفزاز المتدينين وانتهاك الأوامر الدينية.

---

(١) שלמה זלמן אריאל, שם, עמ' 183،184.

(٢) ذكرنا التاسع من آب كمثال لبقية الأعياد التى تستوجب الصيام أو الحداد مثل יום כפור وهو اليوم السنوى الذى تدون فيه الأعمال، وترفع للسماء، وهو يوم عطلة للصيام والاستغفار من الخطايا، وعيد עֲשָׂרָה בְּטֵבֵת العاشر من طيفيت (طبيت) ويصوم فيه المتدينون طوال ساعات النهار حدادًا على بداية الحصار على القدس قبل خراب الهيكل.

(٣) تحل الذكرى فى التاسع من شهر آب حسب التقويم اليهودي، أى فى نهاية شهر يوليو أو بداية شهر آب/أغسطس حسب التقويم الميلادي، يبدأ الصيام فى عشية اليوم عند غروب الشمس ويستغرق ٢٥ ساعة تقريبًا حتى ظهور أول النجوم فى المساء التالى، خلال ساعات الصيام يحظر الأكل والشرب والقيام بأى عمل يهدف إلى التمتع، مما يخلق مشاحنات.

ومن النماذج على هذا، موقف البروفيسور افيعاد كلينبرج (ناشط يساري) الذى يرى أن "منظرى العلمانية هم أنبياء إسرائيل الجدد"(١)، مضفيًا أبعادًا فلسفية وراء التصدى للإكراه الدينى وفرض الطقوس التشريعية على الجميع، ويقول "كانت الطقوس الدينية متركزة فى الهيكل حتى هدمه، وهنا حول الحاخامات حياة اليهودى كلها لطقس دينى لا ينتهي"(٢) الأمر الذى ينطبق تمامًا على طقوس السبت والاحتفال بذكرى التاسع من آب.

رؤية الصحافة للخلاف حول العمل يوم السبت والتاسع من آب :

من الخلافات التى رصدتها الصحافة – محل الدراسة – قرار رئيس بلدية تل أبيب بفتح المقاهى والمطاعم يوم السبت، حتى ذلك الذى يتواكب مع التاسع من آب، وهو ما دفع الحاخام – الذى يصفه أنصاره بأنه صاحب الكرامات– "بصري" لاعتباره منكرًا لوقوع الكارثة النازية(٣)، وجاء فى تقرير حول تلك القضية نشرته يديعوت أحرونوت ما يعد تحريضًا من مدير عام جمعية "عام حوفشي"(٤) (شعب حر) لرئيس بلدية تل أبيب على رفع دعوى قضائية ضد الحاخام "بصري"(٥) ومن هاجموه لسماحه بفتح المقاهى يوم التاسع من آب وجاء فى التقرير المنشور عام ٢٠٠١:

---

(١) אביעד קליינברג, המוסר החילוני יורשו של הזרם הנבואי ביהדות, בתוך: יעקב מלכין,תרבות היהדות החילונית, שם, עמ' 343.

(٢) שם, עמ' 343.

(٣) **إنكار وقوع الكارثة النازية**: تهمة يلاحق بها الصهاينة ومن يناصرهم (فى ساحات المحاكم ووسائل الإعلام) الكُتاب ورجال السياسة فى جميع أنحاء العالم حين يشككون فى بعض أحداث وتفاصيل الأحداث النازية، ونادر ما توجه ليهودى.

(٤) **شعب حر** (עם חופשי): جمعية تأسست عام ١٩٩٧ على يد نائب رئيس بلدية القدس "ارنن يكوتيئيل"، بهدف حماية العلمانيين من الإكراه الدينى.(www.wikipedia.org/wiki)

(٥) **دافيد بصري**: حاخام حريدى من أصل عراقى، عرف عنه التشدد – هو وابنه الحاخام إسحق بصري– تجاه العلمانيين والعرب، مما أدى إلى التحقيق معه عام ٢٠٠٦ بتهمة التحريض العنصرى. (יובל יועז ולילך ויסמן, "הרב המקובל בצרי ובנו ייחקרו בחשד להסתה גזענית", הארץ, 21 – 3– 2006).

" فى أرجاء تل أبيب كانت مطاعم ومقاهى كثيرة مفتوحة أمس (السبت)، على الرغم من أنه وافق التاسع من آب. وقالت "طالي" -من مُلاك مقهى "مسريق" فى تل أبيب- على مدار السنوات الثلاث الماضية كنا نغلق المقهى بسبب الغرامة التى تبلغ ٥٠٠٠ شيكل، (...) لا يوجد أحد إطلاقًا يتذكر متى يحل التاسع من آب، هذا لا يعنى لنا شيئًا، وأنا لا أفهم لماذا يجب شل المدينة كلها بسبب شيء حدث منذ ٣٠٠٠ عام، أخيرًا جاء لنا رئيس بلدية شجاع. لقد اندلعت بيننا حرب ثقافية (...)، وقالت "رونيت مالكا" – ٣٥ سنة من "حولون": أنا أعتقد أنه يجب على كل فرد أن يفعل ما يناسبه، فمن ناحية أنا أحترم التاسع من آب، لكنى من ناحية أخرى أعتقد أنه لا يمكن فرض احترام هذا اليوم على آخرين، بخاصة وأن الأغلبية فى تل أبيب علمانية، والتاسع من آب يوم دينى، وعلى من يهتم بهذا اليوم أن يبقى فى منزله.

قال الحاخام الأكبر لإسرائيل "يسرائيل ميئير لاو" يوم الجمعة إن قرار بلدية تل أبيب بائس، ومخجل، ومحزن، ومقلق، وقال الحاخام "لاو" إن بلدية تل أبيب بقرارها هذا تقطع خيط الذاكرة الجمعية للشعب"(١).

أبرز تقرير الصحيفة مواجهة صريحة بين المعسكر العلمانى والمعسكر الدينى فى إسرائيل حول العمل يوم السبت، حيث تبين إن بلدية تل أبيب تراجعت عن فرض غرامات على فتح المقاهى والمطاعم فى يوم السبت الموافق للتاسع من آب، وهو ما أغضب المتدينين من رئيس البلدية الذى راعى أن ناخبيه من

---

(١) אבישי בן חיים וורד לוביץ', "מתקפה על חולדאי: "הוא מכחיש שואה", ידיעות אחרונות، 29 -7 - 2001.

العلمانيين، ويجب الاستجابة لتوجهاتهم، وهو ما فعلته الصحيفة بإبرازها موقف جمعية "عام حوفشي" (يوحى الاسم بضرورة تحرير الشعب من العبودية والاستقلال به بعيدًا عن تشدد المتدينين) العلمانية المناصرة لموقف رئيس البلدية، وكذلك موقف أصحاب المقاهى المفتوحة وروادها، قبل استطلاع رأى الحاخام الأكبر لإسرائيل، ونقلت عن هؤلاء الرواد رفضهم للإكراه الدينى بإجبار الجميع على حفظ هذا اليوم وعدم العمل فيه. مما يتسبب فى حالة شلل تام للمدينة لمجرد حلول ذكرى حدث وقع منذ آلاف السنين، فى نفس الوقت عرضت الصحيفة - بشكل مختصر- موقف المعسكر الدينى بتنويهها لشن الحاخام الأكبر هجومًا عنيفًا على بلدية تل أبيب واتهامه إياها بعدم الفهم والسطحية فى التفكير، متجاهلاً اتهام الحاخام "بصري" لرئيس البلدية بأنه معادٍ للسامية، وهو اتهام خطير وفيه قدر من التحريض المباشر، وعلى هذا نجد انحيازًا من الصحيفة لرأى العلمانيين فى هذه الجزئية، يمكن تبينه بسهولة من تخصيصها مساحة كبيرة لتوضيح آراء العلمانيين ومبرراتهم لانتهاك حرمة السبت والتاسع من آب.

وإذا تتبعنا المواجهة فى هذه القضية سنجد تقريرًا، نشرته يديعوت أحرونوت فى عام ٢٠٠١ أيضًا، يشير لوجود صفقة لتمرير قرار بلدية تل أبيب بدون مشكلات، مقابل منح أحد أنصار حزب شاس منصب الحاخام الأكبر لتل أبيب، وجاء فى تقرير الصحيفة:

> قال نائب رئيس بلدية تل أبيب ورئيس الكتلة البرلمانية لميرتس "ميخال روعيه" إن التعيين المتوقع للحاخام "عمار" يأتى فى إطار "صفقة" بين شاس ورئيس بلدية تل أبيب "حولداي"، وحسب قول "روعيه" فإن تعيين "عمار" يجيء مقابل الرد الضعيف من شاس على قرار "حولداي" بفتح المطاعم فى تل أبيب فى التاسع من آب"(١).

---

(١) יוסי יהושוע ורמי חזות, "תקדים בת"א: רב ראשי אחד במקום שניים", ידיעות אחרונות، 17- 8 -2001، עמ' 5.

تم فى وقت لاحق بالفعل السيناريو أو الصفقة – حسب وصف الصحيفة، وبذلك يكون الاستشهاد السابق قد توقع مسبقًا إقرار مجلس بلدية تل أبيب تولى الحاخام المرتبط بعلاقة مصاهرة بالزعيم الروحى لحزب شاس منصب الحاخام الأكبر لتل أبيب، وهو المنصب الذى ظل شاغرًا لسنوات، كما تم إلغاء ازدواجية المنصب، مقابل مواقف غير عنيفة لشاس على قرار مجلس البلدية، حيث جاء رفض الحزب للقرار بعد مرور فترة من الوقت وبشكل لا يدعو للعنف، وموقف الصحيفة فى هذا الصدد هو فضح الصفقات السياسية بين الطرفين ومحاولة إفشالها، والسعى لعدم تكرارها مستقبلاً من خلال كشف أطرافها وطبيعة ما تم الاتفاق عليه أمام الرأى العام.

وبشكل موازٍ رصد تقرير ليديعوت أحرونوت بين استمرار الخلاف حول العمل فى التاسع من آب، مؤكدًا إصرار المتدينين على عدم الاستسلام لانتصار العلمانيين فى تل أبيب، واستعداد قيادى حزب شاس "إيلى يشاي" لتقديم مشروع قانون يجهض فيه قرار بلدية تل أبيب بشأن فتح المطاعم، وجاء فى التقرير المنشور فى يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠١ :

> "قال زعيم حزب شينوى "يوسف لابيد" فى تعليق له (على اعتزام إيلى يشاى التقدم بمشروع لإلغاء قرار مجلس بلدية تل أبيب): أنا أرى أن يسمح لكل بلدية أن تقرر كيف تتصرف فى التاسع من آب. فكما ستُقرر – بالتأكيد – مدينة متدينة مثل بنى باراك إغلاق كل الأماكن العامة، سيكون مسموحًا لتل أبيب – أكثر مدينة علمانيةً فى إسرائيل – أن تقرر فتحها، مع الاحترام لكل ما يرمز له التاسع من آب.
>
> وأعلنت جمعية "عام حوفشي" – جمعية الدفاع عن حرية الدين والثقافة والضمير – أنها ستبدأ فى الإعداد لتقديم دعوى قضائية أمام المحكمة العليا ضد القانون الذى يعتزم "إيلى يشاي" أن يسنه ارتكازًا على حقيقة أنه: يتعارض مع قانون أساسى

يقضى بحرية التشغيل، كما أعلنت الجمعية أنها ستعمل فى الكنيست على "فضح أى عضو كنيست من الأحزاب العلمانية يؤيد القانون الظلامى لـــ"يشاي"(١).

والتقرير السابق يبين لنا إبراز الصحيفة أن القوى العلمانية تأهبت للحفاظ على مكاسبها بالسماح للمقاهى والمطاعم بالعمل فى تل أبيب فى السبت الموافق التاسع من آب، وذلك من خلال التأكيد على أن تل أبيب مدينة علمانية كبيرة، من حق سكانها أن يختاروا أسلوب العيش الذى يناسب معتقداتهم، وأنهم سيقطعون الطريق على أية محاولة لاستقطاب أو ابتزاز عدد من أعضاء الكنيست من الأغلبية غير المنتمية للأحزاب الدينية، وستفضح أى عضو كنيست من حزب علمانى يؤيد مشروع قانون يسمح بإعادة إغلاق تلك المحال التجارية، وهو ما نتبينه بشكل صريح من عبارة تصم القانون بأنه ظلامى، وتهدد بفضح كل من سيؤيده، وبذلك تؤيد الصحيفة الموقف الرافض لمشروع قانون "إيلى يشاي"، بخاصة وأنها لفتت الانتباه إلى كونه يتعارض مع قانون أساسى ينص على حرية التشغيل دون أن توضح ما إذا كانت نصوصه تتعارض بالفعل مع مشروع القانون من عدمه، وموقف الصحيفة يرفض فى الوقت نفسه الربط بين العيد الدينى والدولة المعاصرة. وموقف الصحيفة بشكل عام يعد تأجيجًا للخلاف وفيه انحياز واضح ضد المتدينين، كما أنه لا يسمح باستعراض وجهة نظرهم بشكل مهنى محايد.

ومن الجولات التى أبرزت الصحف محل الدراسة فرض المتدينين رأيهم باللجوء للقضاء المدنى الذى يهاجمونه كثيرًا(!) ذكر تقرير فى هذا الشأن نشرته معاريف عام ٢٠٠١:

"انتصار للمتدينين: محكمة ابتدائية فى "بتاح تقفا" تأمر بإغلاق فرع مطعم ماكدونالد أيام السبت"(٢).

---

(١) אבישי בן חיים،"ישי מזרז חקיקה נגד פתיחת מסעדות בתשעה באב"، ידיעות אחרונות، 23- 10- 2001.

(٢) מעריב، 11- 5- 2001.

"رفعت بلدية "بتاح تقفا" دعوى قضائية ضد مطعم ماكدونالد لبيعه هامبورجر يوم السبت، وذلك على خلفية شكاوى من الجيران المتدينين لتدنيس المطعم لحرمة يوم الراحة (السبت)"(١)

يبين لنا النص السابق أن المتدينين استعانوا بالقضاء المدنى وبالفعل "انتصروا" وحصلوا على حكم قضائى لتضرر الجيران المتدينين للمطعم، رغم أن المطعم ينتمى لسلسلة عالمية شهيرة توحد معايير الخدمات المقدمة فى جميع أنحاء العالم، مما يدل على قوة تنظيم عمل المتدينين، وإصرارهم على الوصول لأهدافهم بشتى الطرق، حتى ولو من خلال وسيلة يرفضون الاعتراف بها فى حالات كثيرة. واللافت للانتباه من القسم الثانى من الاستشهاد أن الصحيفة ذاتها – معاريف – أغفلت أن مجلس بلدية بتاح تقفا، تحرك (بعد) صدور حكم قضائى، وفسرت الخطوات القانونية التى يقوم بها ضد المطعم على أنها نوع من المجاملة للمتدينين، وهذا يعكس موقف متشدد من معاريف تجاه هذا الخلاف. بخاصة وأنها أشارت ليوم السبت على أنه "يوم الراحة"، مما نزع القدسية عنه، بخاصة وأن الراحة اختيارية لمن يرغب فيها ولا يجب فرضها على الجميع.

وفى المقابل وصفت معاريف اعتراض مجلس البلدية بأنه ينصب على بيع الهامبورجر، وفى هذا تبسيط وتخفيف من حدة الانتهاك للشريعة اليهودية، فقد تجاهلت الصحيفة أن ذلك يصاحبه محادثات هاتفية، وانتقال بالمواصلات، وفى كل ذلك انتهاك لحرمة السبت التى يحرص عليها المتدينون، وعلى هذا تكون صياغة الخبر فى معاريف غير محايدة وهدفها إغفال بعض الحقائق لحشد الرأى العام ضد مجلس البلدية حتى يتم الضغط عليه ليتراجع فى النهاية عن موقفه من الخلاف.

ويوضح لنا تقرير منشور فى يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠١ أن من يتبنى قضية فتح الطرق والمطاعم فى أيام السبت يصبح شخصية عامة، حيث جاء فى التقرير:

---

(١) מעריב، 16- 5 -2001.

"توفىّ أول أمس "ارنن يكوتئيلي" – طيب الرب ذكراه – (أحد قادة النضال ضد الإكراه الديني)، وهو ينتظر فى نيويورك عملية زرع قلب، "ارنن" أسس حركة "عام حوفشي"(شعب حر)، وكان نائبًا لرئيس بلدية القدس ورئيسًا للكتلة البرلمانية "للقدس الآن"، وناشطًا فى ميرتس سابقًا، وأحد المقاتلين من أجل فتح طريق بار إيلان فى القدس، وفتح دور العرض والمطاعم مساء أيام السبت فى القدس"(١).

والنص السابق يعد دليلاً على أن الصحيفة ترى أن "النضال" ضد الإكراه الدينى، وتطبيقاته على صعيد الحياة اليومية، وعلى رأسها عدم فرض وقف العمل يوم السبت، أو إغلاق الطرق أمام وسائل المواصلات والسيارات يوم السبت، من الأمور التى تجعل من يتبناها من الشخصيات المشهورة التى ترصد أخبارها الصحف باهتمام، وقد عبر عن هذا الموقف إبراز الصحيفة للخبر وإرفاق صورة كبيرة للمتوفى كدليل على الدعم والمساندة لأفكار الناشط الراحل.

ومن التقارير التى توضح مدى تشدد المتدينين فى هذا المجال، ما نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠١، وجاء فيه:

"وفد الإنقاذ الإسرائيلي سافر أمس لسوشى فى طريقه لمنطقة سقوط طائرة شركة "سيبيريا إير لاينز" بعد تأخر دام لمدة أكثر من ٢٤ ساعة. سبب التأخير هو اعتراض الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلي على السفر يوم السبت، وكذلك طلب الروس تخفيض عدد أعضاء الوفد. (...) بسبب عدم ورود تأشيرات الدخول من الحكومة الروسية تم تأجيل السفر

---

(١) שיר- לי גולן-מאירי, וצבי זינגר ואיתן עמית, ידיעות אחרונות, "נפטר ארנן יקותיאלי, ממובילי המאבק בכפייה הדתית", ידיעות אחרונות, 20- 4- 2001, עמ' 7.

للمساء، وعند هذه المرحلة تدخل الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلي العميد "يسرائيل وايس" الذى قال إنـــه نظــرًا لأن المهمة لا تعــد مهمة إنقاذ، لا يجب تــدنيس السبت ولا يجب إرسال وفد ليعمل يوم السبت"(١).

وهكذا نرى هنا أن الصحيفة تعمدت التركيز على نجاح المتدينين فى فرض رأيهم، وعدم إرسال وفد للبحث عن مصابين أو جثث من بين ٥٠ راكبًا إسرائيليًا كان على متن الطائرة المنكوبة، رفضًا للعمل يوم السبت – حتى فى ظل هذه الظروف الاستثنائية – نظرًا لأن احتمالية العثور على ناجين تكاد تكون معدومة وفى هذا تبلد مشاعر وجمود ملحوظ يبين أن العمل يوم السبت فى ظل ظروف عادية ولأسباب اقتصادية سيكون محور خلاف شديد بين المعسكرين، مع الأخذ فى الاعتبار فى هذا الصدد أن الضحايا هم من المهاجرين الروس الذين كانوا يعتزمون زيارة أقاربهم وأصدقائهم، مما جعل التعاطف معهم أقل، والتشدد بشأن العمل يوم السبت أكبر، وفى كل هذا انتقاد من الصحيفة للمتدينين وتشددهم فى هذا الخلاف، وتحريضًا للمهاجرين الروس ضدهم.

وفى نفس الاتجاه تناول تقرير نشرته يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٦ ردود أفعال غاضبة للمتدينين تجاه سلسلة محال تصر على العمل فى أيام السبت وفى الأعياد، فى مدينة تقطنها أغلبية علمانية حيث تظاهر مئات المتدينين احتجاجًا على عدم وفاء رئيس البلدية "تسفى بار" بتعهده للحاخام الأكبر الشرقى لإسرائيل الحاخام "شلومو عمار"، بأنه سيعمل على عدم عمل سلاسل محلات التسوق فى أيام السبت، وهو رد عليه رئيس البلدية بقوله إنه وعد الحاخام الأكبر بإغلاق مركز آخر لقربه من أكبر معبد فى المدينة، وأنه وفى بوعده وأغلقه، وجاء فى التقرير:

---

(١) עמ״ר רפפורט، "יש שבת – אין חילוץ"، ידיעות אחרונות، 7- 10- 2001، עמ' 13.

"هذا الأسبوع أوضح عضو مجلس البلدية "بن موشيه" إن: فتح محل مساء السبت يمس بشكل مباشر الفكرة الاجتماعية ليوم الراحة العام للسوق، وهى فكرة مشتركة للمتدينين والعلمانيين على حد السواء.(...) وردًا على قول الصحفى الذى أعد التقرير "لكن المحال التجارية مفتوحة فى شارع جابوتنسكى فى أيام السبت وفى الأعياد"، قال عضو مجلس البلدية: "صحيح لكنها تجارة خاصة بأفراد، وليست سلاسل تجارية. فعندما تسمح البلدية لسلسلة واحدة بالعمل سيتطور الأمر لفتح سلاسل أخرى، وربما مراكز تجارية كبرى.

أصدرت بلدية رمات جان تعليقًا ذكرت فيه: إن مدينة رمات جان تعد مثالاً يحتذى للعلاقات بين الجمهور الدينى والجمهور غير الدينى (..) توجد فى رمات جان مسابح للطهارة ذات مستوى راقٍ جدًا، ومعابد تمولها البلدية بموارد ضخمة، ورئيس البلدية يحترم الجمهور الدينى، ولن يسمح بأن تُهدر حقوقه، لكنه فى نفس الوقت لن يوافق على أن يسعى أى شخص لإفساد أسلوب حياة الجمهور غير المتدين الرافض للإكراه الديني"(١).

يبدو من النص السابق أن الصحيفة ترى أن الحدود الفاصلة بين تطبيق قواعد عدم العمل فى أيام السبت غير واضحة المعالم، بل تعد مطاطة يمكن تطبيقها فى شارع دون آخر فى نفس المدينة، ومع محل دون آخر حسب حجمه، مما يؤجج الخلافات بين المعسكر الدينى والمعسكر العلمانى الذى يلجأ فيه كل طرف لأسلحته، ففى حين لجأ أعضاء مجلس البلدية عن حزب المفدال للحاخام الأكبر، ولتنظيم المظاهرات الاحتجاجية، احتمى رئيس البلدية بالأغلبية العلمانية التى لا يريد إغضابها، واحتمى بفكرة رفض الاكراه الدينى، وضرورة التعايش

(١) ניר ארנון، "מאבק ללא הפסקה בחנות של רשת am:pm"، 3- 11- 2006، ידיעות אחרונות، מוסף ידיעות מקומי עמ'24.

السلمى فى ظل احترام متبادل بين المعسكرين، مذكرًا المعسكر الدينى بدعمه المالى السخى لمؤسسات دينية فى المدينة، وكأنه يؤكد تسامحه تجاه المعسكر الآخر، وفى نفس الوقت يلوح - بشكل غير مباشر - بوقف هذا الدعم أو تقليصه، فى المقابل أوضح التقرير أن المتدينين يحاولون تصوير تحركهم بأنه دفاع أيضًا عن شريحة من العلمانيين لأن ليوم السبت أبعادًا اجتماعية، بجانب الأبعاد الدينية الصريحة. والصحيفة بهذا الشكل تعبر فى التقرير عن قدر من التوازن نظرًا لأن الموضوع يمس بشكل مباشر مدينة مختلطة يعيش فيها أعداد كبيرة من العلمانيين ومن المتدينين أيضًا. وإن كانت هذه المهنية وهذا الحياد الظاهرى من الأمور التى لا تتكرر كثيرًا فى الصحف محل الدراسة.

وحول حرص الشخصيات العامة على عدم الإدلاء بتصريحات قد تغضب جمهورها بشأن العمل يوم السبت، نشرت معاريف عام ٢٠٠٦ تقريرًا جاء فيه:

> "يروى "فيجلين" قيادى الليكود المتدين أنه كان يحاور أحد كوادر الليكود المستنيرين حول طبيعة الدولة وقضية فرض الشريعة على الجميع، وفى نهاية حديثه سأله هذا الناشط القديم: "أنا بكل تأكيد أستطيع أن أتفق مع كل ما تقوله، لكن اشرح لى من فضلك أمرًا واحدًا (...) لماذا لا تطير طائرات العال يوم السبت؟ فأجبته: لا يوجد مسار جوى من خطوط العال يمر فوق منزلى ويقلق راحتي(...) لا فى يوم سبت ولا فى غير أيام السبت. فاستمر يسأل: إذا أنت موافق على أن تطير العال يوم السبت؟ فأجبته: من جانبى هى تستطيع أن تطير يوم السبت، لكنى أعتقد أنك أنت غير موافق على هذا (...) كلما طالب الجمهور فى إسرائيل بهوية يهودية أكثر، كلما تهاوى اتفاق الوضع الراهن، وكلما تم فتح مراكز تجارية ومحلات أكثر يوم السبت"(١).

---

(١) משה פייגלין، "תחליטו אתם"، מעריב، 13 -10- 2006.

يظهر جليًا من النص السابق أن الصحيفة ترى أن "فيجلين" كسياسى يناور ويراوغ، ويمارس مواهبه حتى آخر قطرة لكى لا يقول "لا" بشكل مباشر، فهو يريد أن ينسب هذه "اللا" للمستنيرين الأقل تمسكًا بالشريعة اليهودية، على اعتبار أنها من التقاليد اليهودية، وهو بالطبع يهيئ لنفسه خط رجعه إذا ما تم الاعتراض على تصريحاته الواردة فى مقاله، بأن يقول على سبيل المثال إنه كان يمزح لأنه يعلم أن الناشط الذى أمامه لن يوافق على عمل خطوط العال يوم السبت، فهو يتحدث عن عدم مرور الطائرات من فوق منزله، بينما الاعتراض هو على تدنيس السبت بالعمل والسفر وإشعال النيران(إدارة محركات الطائرات)، وهى أمور تخالف الشريعة اليهودية (وفقًا لما ورد فى سفر الخروج)[1]. وفى نفس المقال يؤكد "فيجلين" رفضه، بل وإدانته - غير المباشرة أيضًا- لعدم الاستجابة لتوجه الغالبية، وفتح مراكز تجارية ومحلات يوم السبت، على الرغم من أنها تخدم قطاعًا عريضًا من الجمهور، وتؤدى خدمات سريعة، وحيوية أكثر، تتعلق بسير الحياة اليومية، وليس بسفر شريحة معينة من المجتمع، على فترات متباعدة للخارج يوم السبت على طيران العال فالسوبر ماركت القريب يوم السبت ضرورة آنية - إذا ما قارناها بالطيران الذى لا يصرح "فيجلين" برفضه، وهنا نجد أن الصحيفة تنقل موقفًا ترويه شخصية متدينة حينما تجد أن فى ذلك خدمة لمواقفها.

ونخلص من المواد الصحفية التى تناولت تلك القضية الخلافية، إلى أن الجدل ينعكس بدرجة متفاوتة من تقرير لآخر، لكن القسم الأكبر من المواد المنشورة لا يتم فيها إتاحة الفرصة للمتدينين لكى يعبروا عن مواقفهم من الخلاف على غرار المساحة الممنوحة للعلمانيين فى هذا الصدد، كما أن التقارير المنشورة تبرز أن السبت هو فى الأساس يوم راحة، ولا يجب التعامل معه على أنه يوم مقدس، وبالتالى يتم نزع مبررات المتدينين عند سعيهم لفرض احترام السبت

---

(١) حظرت التوراة ممارسة أى عمل يوم السبت، وهو ما ينطبق على اليهودى وأسرته وعبيده وبهائمه وضيوفه.(خروج ٢٠ فقرة ١٠).

وحفظه على الجميع، وهو ما يسرى أيضًا على أعياد على رأسها التاسع من آب، وتفسح الصحف محل الدراسة المجال بشكل لافت للمنظمات المدافعة عن حق الجمهور، والأماكن العامة فى التصرف حسبما يحلو لهم فى أيام السبت والأعياد، وعلى هذا نرى أن الخلاف مرشح لمزيد من التصعيد لأنه يدور حول الحرية الشخصية اليومية، وخسائر يتكبدها دافع الضرائب الإسرائيلي، فى مقابل إصرار المتدينين على فرض وصية دينية أساسية على الجميع. بخاصة وأن الصحف محل الدراسة أبرزت أن قواعد إباحة فتح المحلات والمطاعم يوم السبت مطاطة، ومثيرة للغط.

ـ رابعًا: الدفن وتشريح الجثث وزرع الأعضاء:

تُشكِّل الطهارة والنجاسة[١] مشكلة أساسية فى عملية الدفن، بجانب إشكالية الدفن المدنى التى تعد مثلها مثل الزواج والطلاق المدنى أحد مظاهر السعى لمجتمع مدنى، ولذا أصبحت أحد محاور الخلافات بين المعسكر العلمانى والمعسكر المتدين فى إسرائيل، ولتلك المشكلة جذور قديمة، حيث طالب "موشيه "مندلسون" – فى القرن الثامن عشر، ومطلع القرن التاسع عشر – بتخلى اليهود عن طقوس الدفن الدينية، وقد خصص لذلك الموضوع مقالات عديدة فى "همئاسيف"[٢]، مما يدل على عمق الخلاف وقدر التعقيدات المحيطة به.

وفى إطار موازٍ تعد عملية التشريح بعد الوفاة من القضايا الخلافية الأساسية بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل، فعلى الرغم من أن غالبية دول العالم المتحضر والمتقدم يتــم فيها تشريــح الجثث لمعرفة أسبــاب الوفيات الغامضة، أو لمعرفة مدى صحة العلاج الذى تلقاه المريض قبل وفاته، أو لخدمة التقدم

---

(١) أمرت التوراة بالتطهر عند مس القتلى من الأغيار، حسب سفر العدد الإصحاح ٣١ فقرة ١٩.
(٢) שמואל אטינגר, שם, עמ' 74.

العلمي الطبي، فإن هذا الأمر "يثير خلافات حادة في إسرائيل، بسبب اعتراض المتشددين دينيًا على التشريح، لكونه ينتهك حرمة الجسد بعد الموت، وهو الاعتراض الذي يتم بشكل صارخ، وفي المقابل يرفض العلمانيون منح جسد المتوفى أو حتى الشخص الحي "طهارة" كما يرغب المتدينون، ويؤكدون أن تعنت المتدينين يقف حجر عثرة أمام التقدم والعلم الحديث"(١)، وهو ما ينطبق أيضًا على الخلاف حول زراعة الأعضاء البشرية بعد نزعها من المتوفين حديثًا، وهنا يمكن تبين أن العلمانيين يعتبرون أنهم يخوضون معركة ضد التخلف، وضد من يرفضون العلم والتطور والبحث العلمي.

رؤية الصحافة للخلافات: يمكننا القول إن للخلاف حول الدفن، وتشريح الجثث وزرع الأعضاء، وفقًا لرؤية الصحافة محل الدراسة، أوجه عديدة سيتناولها البحث كفروع من القضية الأساسية.

أ- رفض الدفن العلماني:

نقلت صحيفة هاآرتس للرأي العام قدر المصروفات الباهظة التي يتكبدها من يريد أن يدفن دفنًا علمانيًا مدنيًا، مما يمثل عائقًا أمام انتشار الدفن بعيدًا عن سلطة الحاخامات، واحتكار جمعية "حفرا قديشا"(٢) فكشفت الصحيفة أن احتياجات الراغبين في الدفن العلماني معطلة بسبب إصرار رئيس هيئة الخدمات الدينية في ديوان رئيس الوزراء "مئير شبيجلر" على عدم تحويل الميزانيات لمنظمات الدفن

---

(١) ישעיהו ליבוביץ, יהדות עם יהודי ומדינת ישראל, שם، עמ' 223، 224.

(٢) **حفرا قديشا:** (חברא קדישא) جمعية دفن الموتى، وهي جماعة تختص بدفن الموتى، وتعرف باسم "المتعهدون"، وصانعو المعروف"، وكذلك "جمعية إسداء المعروف"، أو جمعية "البر والحق". وكانت تلك الجمعيات تقام في الطوائف اليهودية في الشتات، ومن خزانة الجمعية كانوا يقيمون وليمة في المأتم وقت الحداد لكي تكون هذه الفريضة بمثابة زكاة لجميع أبناء المدينة، كما تقوم الجمعية بزيارة المرضى وتوفير طبيب عند الحاجة، ويقدمون العزاء، ويتولون الأيتام بالرعاية. (שלמה זלמן אריאל, לכסיקון לתודעה יהודית, שם، עמ' 58، 59).

العلمانى، مما يجعل المخصصات تعود بعد أسابيع لفائض الميزانية فى وزارة المالية، وذكرت الصحيفة فى تقرير لها عام ٢٠٠٧:

"يعطل موظف كبير فى ديوان رئيس الوزراء منذ ٩ أشهر ميزانيات مخصصة لتشييد مدافن عامة للدفن المدنى، ففى مارس من العام الحالى تم تخصيص ١٥ مليون شيكل لهذا الأمر (...) وكان الكنيست قد سن عام ١٩٩٦ قانون الدفن المدنى، الذى يعترف بحق مواطنى الدولة فى الدفن فى مدافن وطقوس حسب رؤاهم، وقد فرض القانون على الدولة أن تعمل على بناء مدافن عامة للدفن المدنى، إلا أن الحكومة لم تفعل شيئًا تقريبًا، وبدا القانون كخيال مآتة (...) المستفيدون المباشرون من هذا الوضع "حفروت قديشا" وأصحاب المدافن الخاصة - غير القانونية - والتى تحصّل مبالغ كبيرة عن المسموح به قانونًا.(...) حسب قول "يفعات سولل" محامية جمعية "منوحاه نخوناه" فإن: "التفسير الوحيد لتصرفات هيئة الخدمات الدينية هو الرغبة فى استمرار احتكار "حفرا قديشا"، والدفن المدنى حاليًا هو فى مقدرة الأغنياء فقط" "(١).

ويتبين لنا من النص السابق أن الصحيفة تبرز أن أحد الأساليب التى يرفض ويقاوم بها المتدينون الدفن العلمانى، هو الضغط على من يفكر فيه ماديًا، وتؤكد الصحيفة أن رفع كلفة الدفن العلمانى أمام العائلات الراغبة فى ذلك، مع إلغاء الميزانيات التى تقرر الحكومة تخصيصها لدعم هذا الأسلوب من الدفن (خصصت الحكومة ٧٠٠ مليون شيكل لتلبية حزب شينوى منها نسبة للدفن العلمانى إلا أن اللوائح التنفيذية للقانون تم تعطيلها)، يشل فعالية القوانين الإسرائيلية التى تقضى

(١) עמירם ברקת, "פקיד בכיר מעכב התקציבים, והקבורה האזרחית תישאר נחלתם של העשירים", הארץ, 21 -10- 2007.

بتشييد جبانات علمانية جديدة، ويجعل مكان الدفن المخصص لفرد واحد يبلغ ثمنًا مرتفعًا ليس فى متناول شريحة كبيرة من العلمانيين. وقد سرد تقرير الصحيفة تفاصيل المعوقات، التى تقف حجر عثرة أمام إتمام خطط تشييد جبانات للدفن العلمانى، مع توضيح وجهة نظر العلمانيين التى تؤكد أن العرقلة متعمدة، وأنه يشارك فى فرضها هيئات دينية تابعة لديوان رئيس الوزراء تعمل على ترسيخ احتكار جمعية "حفرا قديشا" للدفن، وبشكل صريح تعكس الصحيفة بشكل تفصيلى رفض المتشددين طريقة الدفن العلمانية، ووسائلهم فى فرض هذا الرفض على الجميع، وبذلك تروج الصحيفة لموقف بعينه من الدفن العلمانى وتسانده ولو بشكل غير مباشر من خلال إبراز أخبار بعينها ترصد تشدد القائمين على الدفن العلمانى، مع ملاحظة أن الصحيفة رأت أن توجه انتقاداتها لمسئول بعينه، لكى تضغط عليه أو يتم إقالته من منصبه لتطبيق سياسات تتفق مع آراء ومصالح العلمانيين، وفى المقابل تتعاطف الصحيفة مع القائمين على الدفن العلمانى وتؤكد على تعرضهم لمعوقات من شأنها فى النهاية المس بحرية المواطن الإسرائيلي فى اختيار ما يناسبه وما يؤمن به فى طقوس الدفن له ولأفراد عائلته، وهو التعاطف الذى وصل إلى حد الخلط بين الخبر والإعلان بنشر اسم جمعية "منوحاه نخوناه" واستعراض أهدافها والمعوقات التى تواجهها بشكل إيجابى دعائى مباشر، وقد لجأت الصحيفة كذلك للتركيز على بعض الوقائع والمبالغة فى قدر احتياج المجتمع لتلك الجمعية، مع الاستفادة من المعلومات المساعدة والتفسيرية للقصة الإخبارية التى رأت الصحيفة أنها تدعم رأيها، وفى هذا انحياز وخلط بين وقائع الخبر ورأى محرره الشخصى يهدف لتلوين الخبر.

ب- الاعتراض العنيف على تشريح الجثث :

رصد تقرير لهاآرتس منشور عام ٢٠٠١ خلافًا حادًا وصل لحد السعى لتنفيذ الأفكار والمعتقدات على أرض الواقع بالقوة، وجاء فيه:

"قام وفد يضم ٣٠ حاخامًا وحريديًا، برفقة عضو الكنيست "موشيه جفني"، وممثلين عن الرابطة الحريدية من أجل منع تدنيس المقابر، بزيارة كلية طب جامعة تل أبيب (...) "جفني" طلب الحصول على العظام الموجودة فى الكلية لأن فى الاحتفاظ بها خرقًا للقانون.

الوفد برئاسة "جفني" أشعل النيران مجددًا فى إشكالية قديمة، فمنذ سبع سنوات أصدر المستشار القانونى للحكومة آنذاك "ميخائيل بن يائير" أوامره بشأن سريان قانون الآثار على عظام الإنسان، وحسب تلك الأوامر فإن عظام الإنسان لا تعد آثارًا، لذلك يجب نقل العظام التى يتم العثور عليها عند إجراء حفريات للدفن"(١).

يعبر نشر التقرير السابق فى الصفحة الأولى فى هاآرتس (مع صورة ملونة لأحد أساتذة كلية الطب بجامعة تل أبيب وهو يضع فى مكتبه دولاب عرض لمجموعة من الجماجم والعظام الآدمية) عن حالة احتقان وتوتر، بين المعسكرين حول هذا الخلاف، وعملية حشد – من الصحيفة – للرأى العام ضد هذه الواقعة باعتبارها مثيرة وقد تؤدى لصدام كبير. ووفقًا للتقرير فإن هدف الزيارة غير المعلن عنها للوفد الدينى هو إدانة احتفاظ الكلية بعظام(٢)، كانت قد حصلت على قسم كبير منها من متحف روكفيلد فى القدس، ويرتكز الطرفان فى المواجهة على أسانيد قانونية لتعزيز مواقفهم، وفرض رأيهم على الطرف الآخر، منها تصريحات للمستشار القانونى للحكومة، ويتشبث الجانبان بضرورة تنفيذ ما يؤمنون بأنه هو الصواب، حتى ولو مثّل هذا تحديًا وصدامًا مباشرًا مع المعسكر الآخر، فالمتدينون

---

(١) חיים שדמי, "החרדים מנסים למנוע שמירת עצמות בבתי"ס לרפואה", הארץ, 16 -4 - 2001, עמ' 1 .

(٢) وفقًا للتوراة فإن **العظام تسبب النجاسة** لأن: كل من مس على وجه الصحراء قتيلاً بالسيف أو ميتًا أو عظم إنسان أو قبرًا يكون نجسًا سبعة أيام. سفر العدد الإصحاح ١٩ الفقرة ١٦.

وهم غير مختصين يطالبون بمصادرة العظام من داخل المستشفى والأطباء يصرون على عدم التنفيذ، ويمكن من تحليل النص السابق أن نلاحظ أن الصحيفة رفضت أن تفصح عن موقف متشدد صريح تجاه المتدينين فى هذا الخلاف، لكنها فى نفس الوقت بشكل غير مباشر أدانتهم وهيأت الرأى العام لاتخاذ موقف مضاد لموقف المتدينين الذين تجاوزوا صلاحياتهم القانونية وتهجموا على مستشفى لكى يفرضوا آراءهم داخله بالقوة.

وعلى نفس المنوال وتحت عنوان: صدام عنيف بين الشرطة الإسرائيلية ومتشددين دينيًا بسبب جثة طفلة، جاء فى معاريف عام ٢٠٠٦ تقرير مثير مزود بصور توضيحية لمسرح الحادث:

"احتجاجًا على أمر محكمة إسرائيلية ابتدائية بأشدود، بإجراء تحليل DNA (البصمة الوراثية) على عينة من أنسجة طفلة رضيعة فى مشرحة الطب الشرعى بأبى كبير، اختطف متظاهرون حريديم جثة طفلة رضيعة البارحة من داخل جبانة المدينة، سبق الاختطاف احتجاج جماعى لمئات من المنتمين للمعسكر الحريدى الذين تظاهروا فى ساعات الظهيرة أمام الجبانة فى المدينة احتجاجًا على القرار، وفى مرحلة معينة حدثت حالة هياج فى المكان، وتحولت المظاهرة لأعمال شغب ومصادمات، أصيب خلالها شرطى بحجر فى رأسه، الشرطى فقد الوعى، وتم نقله فى حالة بين المتوسطة والبسيطة لمستشفى برزلاى فى عسقلان.

سرقة الجثة تمت فى الساعة الحادية عشرة ليلاً بعد ساعات من المفاوضات بين الشرطة والحاخامات أسفر عن تفاهم على نقل جثة الرضيعة فى اليوم التالى لفحص فى معهد طب شرعى، حيث اكتشفت الشرطة أن مجهولين من أنصار الحريدية متطرفين قاموا بخطف جثة الرضيعة. (...) من فحص أجراه المكتب الطبى التابعة له المنطقة، حول ملابسات

وفاة الرضيعة، تبين رفض والديها إعطاء الرضيعة منذ ولادتها أية تطعيمات ضد أمراض الأطفال(...)، وقد صرح مصدر طبى لمعاريف بأن هذه ليست المرة الأولى التى تعارض فيها عائلات حريدية منح أطفالها التطعيمات التى يتلقاها الأطفال بشكل عام فى دولة إسرائيل"[١].

نجد هنا أن الصحيفة لم تعلق بشكل مباشر على الأحداث، واكتفت بسردها، تجنبًا لاستفزاز المتدينين، لكنها بشكل مهنى غير مباشر استثمرت الحدث بإبرازها التقرير بتخصيص مساحة كبيرة له، ولفت الأنظار إليه بنشره مصحوبًا بأكثر من صورة: للمصادمات، وكذلك للغرفة التى نشر متشددون قضبانها لخطف الجثة منها، وأوضحت الصحيفة أنه من غير المنطقى عدم وجود تواطؤ من الشرطة لغض الطرف عن عملية خطف جثة الطفلة، وأكدت أيضًا أن رفض المتدينين لتشريح الجثث أو إجراء تحاليل على أنسجتها يعد ظاهرة عامة، تمامًا مثل ظاهرة رفض تطعيم الأطفال بالتطعيمات الطبية المعتادة، ويفهم من النص عدم استبعاده أن يكون تدخل الحاخامات ستارًا تفاوضيًا خادعًا، وتوضيحه أن لجوء المتدينين للعنف لتنفيذ مخططهم وفرض رأيهم فى هذه القضية الخلافية.

وفيما يتعلق بالواقعة التى تناولتها الصحيفة فى النص السابق بالرصد والتحليل، يمكن القول إنه لا يوجد تحريم واضح لعملية التشريح فى العهد القديم[٢]. وبحسب ما جاء فى القانون الإسرائيلي، يمكن تشريح جثث الموتى إذا لم يطالب بغير ذلك آخر، أو نصَّ الميت على ذلك فى وصيته، كما يمكن تشريح الجثث لأسباب قانونية لمعرفة سبب الوفاة أو لأى أسباب أخرى، وقد وافق الحاخام الأكبر على القانون الإسرائيلي، لكن يكمن جوهر الخلاف فى وجود معارضة قوية من جانب بعض الحاخامات الأورثوذكس، وتُطرَح القضية من آونة إلى أخرى فى

(١) משה פריאל، "החרדים התנגדו לבדיקה - והטפו הגופה"، מעריב، 29- 5- 2006.

(٢) تحـ ث العهد القديم فقط عن ضرورة دفن جثة الميت فى نفس يوم وفاته حتى لا تتنجس الأرض. تثنية ٢١ : ٢٣.

إسرائيل"[1]، مما يعنى أن الأمر لا يزال محور خلاف ليس من المتوقع حله قريبًا، بسبب إصرار معسكر العلمانيين على حقهم فى التشريح، وتأكيد معسكر المتدينين أن هذا أمر غير قابل للمناقشة أو الحلول الوسط، وهو ما أكدته الصحيفة من خلال جعل المواقف التى تتبناها منسوبة لمصادر لها مصداقيتها، حتى تبدو الصحيفة فى النهاية محايدة ومهنية فيما يتعلق بالخلاف، وهو حياد ظاهرى، حيث يتبين لنا من فحص التقرير إنه لم يفسح المجال بشكل متوازن للمتدينين للتعبير عن مواقفهم من الخلاف.

ج ـ رفض الدفن مع الأغيار:

من مظاهر تشدد المتدينين فى قضايا الدفن، رفض الدفن مع الأغيار[2]، وهو ما يعتبره معسكر العلمانيين تخلفًا وجمودًا وفرضًا لإرادة رجال الدين وتفاسيرهم على غير المتدينين.

وهو ما عبرت عنه تقارير للصحف محل الدراسة منها ما نشرته صحيفة معاريف فى عام ٢٠٠٠، وجاء فيه:

> "تنتمى "روزا" لعائلة "بافيش" – من عائلات يهود ألمانيا – وقد تزوجت من "كورت شينا"، وهو شاب مسيحى. عندما تولى

(١) عبد الوهاب المسيري(د)، موسوعة اليهود واليهودية، مرجع سابق، المجلد الخامس، ص ٢٨٦.
(٢) وفقًا لتفاسير الحاخامات فإن الكهنة يُدفنون إما فى نهاية صف المقابر أو فى الصف الأمامى وعلى بُعد أربع خطوات من المقبرة، وذلك حتى يتسنى إقامة حاجز يقى أقارب الميت (وهم أيضًا من الكهنة) من الدنس الذى قد يلحق بهم لو لمسوا جثث الموتى من اليهود العاديين أو اقتربوا منها، ويمكن عند الضرورة دفنهم فى مقبرة عامة على أن يكون هناك فاصل من أربع خطوات بين مقبرة اليهودى ومقبرة أى من الأغيار، ويبدو الفصل الحاد بين اليهود والأغيار(غير اليهود)، الذى يشكل مقولة أساسية فى اليهودية، جليًا فى الموقف من مدى قداسة المدافن والموتى أو نجاستها. (عبد الوهاب المسيري (د)، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، المجلد الخامس، ص ٢٨٦).

النازيون السلطة، واجه الزوج خيار: تطليق زوجته اليهودية أو فصله من عمله بسبب تلويثه للعرق، فرفض تطليقها.

ويروى ابنه "لوثر": فى عام ١٩٣٣ وقف أبى فى الصف الأول ورفع ذراعه (مؤديًا التحية النازية) لهتلر، حينما كان يمر فى برسلاو، لكنه مع هذا رفض الطلاق، وكحل وسط تلقى اقتراحًا بأن تتنصر زوجته، لكنها هى التى اعترضت هذه المرة، كان مهمًا بالنسبة لها أن تحافظ على يهوديتها... وكان هناك شيء واحد مهم بالنسبة لها: أن تدفن كيهودية فى المدفن المسيحى بجوار زوجها، وأن يقرأ ابنها على قبرها קדיש יתום صلاة قاديش ليتيم(١)، حتى ولو كان لا يعتبر نفسه يهوديًا.

الحاخامات كما هو متوقع لم يقتنعوا، فى فرانكفورت لم يتوفر الشخص الذى يقوم بطقوس جنازة يهودية بتلك الشروط، ويدفن بسلام "روزا" وزوجها "كورت"(٢).

نلاحظ من القصة الخبرية السابقة أن الصحيفة أبرزت كون الظروف التى تسيطر على الأبناء والأقارب، وقت وفاة فقيدهم، لا تتيح لهم التفاوض أو الشرح فى مواجهة تعنت القائمين على الدفن من جمعية حفرا قديشا التى تحتكر العمل فى المقابر، وبالتالى تم التفريق بين الزوج وزوجته فى الدفن، بحجة أنه لا يجوز دفنها

---

(١) **قاديش(קדיש)**: كلمة آرامية تعنى "مقدَّس"، تُتلى كصلاة حداد على أرواح الموتى فهى تدل على نوع من التسابيح الدينية اليهودية المكتوبة بالآرامية. يُتلى قبل وبعد الصلاة أو قبل وبعد قراءة التوراة، وتسبيح القاديش كلمات تمجيد لاسم الإله ومشيئته والتعبير عن الأمل فى سرعة مجيء المسيح اليهودى المخلص. وهو يشكل الجزء الختامى فى الصلاة اليهودية (الشماع، الأدعية، القاديش). (عبد الوهاب المسيري (د)، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سبق، المجلد الخامس، ص ٢٣٤).

(٢) מרדכי חיימוביץ, "המצא מנוחה נכונה", מעריב, 17 -3- 2000 ، סוף שבוע עמ' 46.

بجوار زوجها المسيحى، والنص بشكل غير مباشر يوحى بأن تشدد الحاخامات فى إجراءات الدفن فرّق بين الزوجين، وهو ما فشلت فيه حتى النازية فى أوج قوتها، حيث رفض الزوج تطليق زوجته، ورفضت الزوجة أن تتنصر، ومع هذا تمكن الحاخامات من فرض رأيهم والتفريق بين الزوجين فى الدفن، وهو ما يعد تحريضًا من الصحيفة للمجتمع على رفض هذا التشدد، وهذا الجمود، ويمكن إدراك أن الاختيار هو فى الواقع رأى، وبالتالى فإن نشر الصحيفة لهذا الخبر بهذه الصورة يقدم نموذجًا مرفوضًا، ويجب التصدى له – من وجهة نظر الصحيفة– لوقف معاناة شرائح غير متدينة فى المجتمع، مع ملاحظة تجاهل الصحيفة لرأى المتدينين وقيادتهم فى هذا الصدد، وتقديم الصحيفة للتقرير بعد إضفاء طابع درامى عليه لجذب القراء، ولفت انتباههم لأخبار منتقاة قد تثير الملل لو تم تقديمها فى إطار تقليدى ومباشر.

فى الإطار نفسه يعبر عن رؤية الصحف محل الدراسة للخلاف تصريح لرئيس المحكمة العليا الإسرائيلية، جاء فى تقرير نشرته هاآرتس عام ٢٠٠٤، قال فيه:

> " قال "أهارون باراك" رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية، فى سيمنار بجامعة تل أبيب: حرىّ بنا أن نسن قوانين دستورية لصالح الحقوق الاجتماعية"(١) .

يوضح لنا الاقتباس السابق أن الصحيفة تؤكد على أن رئيس المحكمة العليا على إدراك تام بأن له دورًا اجتماعيًا، وأنه يسعى للاضطلاع به، الأمر الذى يثير المزيد من الغضب عليها فى أوساط المتدينين. والاقتباس يسعى لاشباع احتياجات الجمهور المستهدف للصحيفة، لأن غالبية القراء هم من العلمانيين الذين يعتبرون أن المحكمة العليا هى وسيلة حماية لهم من جموح المتدينين، لأن من صلاحيتها أن

---

(١) ברוך קרא، " ברק: להעניק מעמד חוקתי–על-חוקי לזכויות החברתיות "،הארץ، 17-3- 2004.

تسن قوانين عليا يتم من خلالها تجاوز القوانين الحالية، ونستخلص من ذلك أن المجتمع الإسرائيلي مستقبلاً سيظل فى حالة عدم استقرار وخلاف داخلى، طالما لم يتم حسم تلك القضايا الخلافية بشكل حاسم.

د ـ زرع الأعضاء:

وعن الخلاف حول نقل الأعضاء، والتعقيدات التى صاحبت جهود عضو الكنيست "عتنيئيل شنلر" (من حزب كاديما) بشأن زراعة الأعضاء رصد تقرير مطول مراحل التفاوض مع قيادات المتدينين على الكف عن معارضتها لإعلان الموت الإكلينيكى حتى يزداد عدد المتبرعين بالأعضاء البشرية، وورد فى التقرير المنشور بصحيفة هاآرتس عام ٢٠٠٧:

"المتدينون يعارضون إعلان الموت الإكلينيكى حسبما هو متبع فى المستشفيات، لو حدث اتفاق سيزداد تجاوب الجمهور الدينى مع الدعوة للتبرع بالأعضاء. (...) يذكر أن أقل من نصف عائلات مرضى أعلن موتهم إكلينيكيًا يوافقون على التبرع بأعضائهم لمرضى آخرين، بينما تزيد نسبة الموافقة بكثير فى عدد كبير من الدول الغربية. (...) إقناع الذين يرتدون قلنسوات صلاة مزركشة، يعد أمرًا أكثر سهولة، فى حين تعارض التبرع العائلات الحريدية بكل قوة. (...) عدد من ينتظرون زراعة أعضاء نحو ٨٠٠ مريض. (...) وفقًا لمشروع القانون الخاص بعضو الكنيست "عتنيئيل شنلر"، فإنه عند إبلاغ عائلة عن إعلان موت إكلينيكى لقريبهم يُوضح لهم

أن من حقهم (...) التشاور مع رجل دين، وفقًا لديانة المتوفى، قبل أخذ الأعضاء لزراعتها"[١].

أرفق مع التقرير كاريكاتير، عبَّر فيه رسام هاآرتس عن وضع نقل الأعضاء البشرية حاليًا فى إسرائيل ببائع يصيح فى الطريق: "ورد للبيع ..كُلية للبيع"، وفى ذلك إشارة إلى احتمالية قرب حل الخلافات بين الأطباء ورجال الدين حول الموت الإكلينيكى، وبالتالى توفير أعداد أكبر من الأعضاء البشرية لمن يحتاجونها، أى أن الصحيفة ترى احتمال قرب التوصل لحل لمشكلة إنسانية تتعلق بزرع الأعضاء، من خلال التبرع بها بعد الوفاة، وقد تبين لنا من النص السابق أن الصحيفة تبرز أن المشكلة معقدة مليئة بالتفاصيل الخلافية بين الأطباء ورجال الدين، وينبع التعقيد من حاجة الأطباء لرجال الدين لأن بدونهم ستتفاقم أزمة الاحتياج لزراعة أعضاء بشرية، والتى دللت على وجودها الصحيفة بنشر أرقام استعرضت فيها، تفصيليًا، أعداد المحتاجين للأعضاء البشرية، بشكل عاجل، وروجت الصحيفة لمشروع القانون الجديد معتبره أنه سيُيسر الأوضاع المتفاقمة، وإن كانت حساسية القانون تنبع فى الوقت نفسه من أنه سيحدد صلاحيات كل جانب فى تحديد الوفاة من عدمها، وبالتالى فإن أى مشروع قانون لن يتم إصداره بسهولة، وفى الأغلب لن يصمد أمام الاختبارات الفعلية على أرض الواقع، والتقرير جاء بصياغة تحمّل جزءًا كبيرًا من مسئولية وجود قوائم انتظار طويلة لمن يحتاجون لزرع أعضاء بشرية للمتدينين وقياداتهم.

ونخلص مما سبق إلى أن المواد الصحفية المنشورة حول الخلاف تعكس تعاطفًا واضحًا إزاء الدفن العلمانى، وفى المقابل ترفض تعنت المتدينين فيما يتعلق بتشريح الجثث بما يعرقل التطور والبحث العلمى، كما تبرز الصحف المرارة التى تواجهها بعض الأسر نتيجة تشدد المتدينين وحظرهم الدفن بجوار الأغيار، وتطالب

---

(١) רן רזניק," ח"כ שנלר: הממסד הדתי והחרדי מסכים לחוק לקביעת מוות מוחי"، הארץ ، 17- 10 - 2007.

بتشريع يقنع المتدينين بإباحة زرع الأعضاء، وهى الخلافات التى توقعت تقارير فى الصحف محل الدراسة أن تكون حلولها بعيدة المنال ومحل جدل مستمر لفترة طويلة قادمة.

ومن كل ما سبق نرى أنه لا توجد مؤشرات على تراجع الصحف محل الدراسة عن مواقفها المتشددة فى القضايا الخلافية إزاء المتدينين، وإن هادنت فى بعض التقارير، فهى بشكل عام تبرز مخاطر استمرار تعنت معسكر المتدينين وإصراره على الجمود، وانعكاس هذا الجمود بشكل سلبى ومضر على غالبية المجتمع الإسرائيلي بشكل قد يعرِّض أحيانًا حياة البشر للخطر، بخاصة فى ظل رفض معسكر المتدينين للعلم ولقبول توفير حلول للقضايا الاجتماعية الكثيرة التى تواجه المجتمع منذ سنوات بلا حل ناجع، وعلى رأس المواقف المتشددة للصحف محل الدراسة معارضتها المباشرة والضمنية لمواقف المتدينين من النساء وقضايا الزواج والطلاق والتى يتضرر منها مئات الآلاف، وترى أن الاستعانة بالمحاكم المدنية يخفف من غلو معسكر المتدينين وبالتالى سيخفف من معاناة المتضررين، وفى سبيل ذلك تتصدى الصحف بقوة لمحاولات قادة المتدينين الالتفاف حول قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية فى هذا الصدد، ومن قضايا الدفن وزرع الأعضاء والموقف من فرض احترام السبت والأعياد على الجميع، وقد انعكس هذا على سعى الصحف محل الدراسة للضغط على القوى الحزبية العلمانية لكى تعارض توجهات معسكر المتدينين وترفض عقد صفقات أو حلول وسط معها. فقد رصدت الصحافة محل الدراسة فشل المعسكر العلمانى فى إقرار حلٍ نهائى لمن يرغبون فى الزواج المدنى، وكانت رؤيتها تتمثل فى أن الانقسامات الداخلية والحسابات السياسية قصيرة المدى لقوى علمانية هى التى تؤخر الحل الحاسم وتؤجله، فموقفها إذن يتمثل فى ضرورة حث أنصار المعسكر العلمانى على الوحدة ومحاسبة المتخاذلين العلمانيين من أصحاب المصالح السياسية مع معسكر

المتدينين، وهى أحيانًا تستخدم فى هذا الأسلوب النقدى الساخر اللاذع وتستعين فى هذا المجال بالرسوم الكاريكاتورية.

ونجد هنا أن معاريف تولى اهتمامًا أكبر بالقضايا التى تناولت معاناة المرأة مع المحاكم الحاخامية وفتاوى الحاخامات المتشددة والمنحازة ضد المرأة، وخصصت لذلك مساحة ثابتة تنشر فيها تفاصيل معاناة إحدى السيدات المرفوض طلاقهن، وتعنت المحاكم الحاخامية وعدم نزاهتهم تجاهها، وإن كانت هاآرتس ويديعوت أحرونوت قد اختارتا أيضًا الاهتمام بمتابعة أوضاع الزواج المدنى والمعوقات التى تقف حائلاً أمام إتمامه فى الخارج، والدول التى تقدم قوانينها تسهيلات لذلك الزواج، وفى نفس الوقت اهتمت الصحف الثلاثة بإبراز أفكار يطرحها أفراد أو منظمات خاصة بالزواج أو الدفن، وبدرجة متساوية أفردت الصحف محل الدراسة مساحات كبيرة لكى تتناول فيها العراقيل التى تتعرض لها الحلول المطروحة لتحسين الأوضاع وكيفية تجاوزها، وتبين لنا من الرصد والتحليل أن للصحف موقفًا ثابتًا يتمثل فى تهميش آراء المتدينين وعدم منحهم مساحات نشر متساوية مع أصحاب الرأى العلمانى.

الفصل الثاني

رؤية الصحافة للقضايا الخلافية فى المجالات الاقتصادية

تعد الخلافات بين المعسكرين العلمانى والدينى فى إسرائيل فـــى المجـــالات الاقتصادية من الخلافات القائمة والمستمرة منذ إعلان الدولـــة، نظـــرًا لأن كـــلا المعسكرين اعتبرًا أن الاستعانة بوسائل اقتصادية يضغط علـــى الآخـــر، ويحقـــق مكاسب، ويتيح إملاء شروط على الآخرين، كما أن الـــضغوط الاقتـــصادية تعـــد سلاحًا فعالاً إلى حد بعيد عند حدوث مواجهات حول خلافات غير اقتصادية، وهو ما يتم تفعيله فى قضايا وخلافات على رأسها فرض وتطبيق الشريعة اليهودية على الجميع، فقد تفاعلت التيارات الدينية اليهودية مع الصهيونية، والحكومات الائتلافية التى تسيطر عليها القوى العلمانية بمنطق "برجماتي"(١). ويلاحظ الباحث فى هـــذا المجال تداخلاً كبيرًا بين السياسة والاقتصاد، واتباع المتدينين لهذا الـــدور بحنكـــة وتمرس، الأمر الذى دائمًا ما يستفز العلمانيين، فيعترضون محاولين وقـــف هـــذا الابتزاز غير المستحق، ونلاحظ فى هذا الإطار أن محاور الخلاف بشأن الاقتصاد يسرى على الأفراد والتعاملات اليومية، وعلى النظام السياسى أيضًا الذى يجب أن يخطط، ويوجه الملكية العامة، ويرسم السياسات الاقتصادية، بـــشكل يحقـــق فـــى النهاية المصلحة العامة، فكلا المعسكرين يرتبان الأولويات بشكل مختلـــف، ممـــا يعمق فى النهاية الخلاف، ويخلق تضاربًا فى المصالح.

---

(١) **البرجماتية**: Pragmatism نظرية فلسفية أثرت تأثيرًا كبيرًا فى الدراسات السياسية، خلاصتها أن الآثار الملموسة والمتضمنة فى فكرة ما أو قضية معينة هى التى تكوِّن معنى القضية فتنظر إلى المنفعة على أنها المعيار الرئيسى لكل قيمة. محمد عاطف غيث (د) وآخرون، قاموس علم الاجتماع السياسى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص٣٤٤).

رؤية الصحافة للقضايا الخلافية فى مجال الاقتصاد:

تبرز فى هذا الاتجاه حقيقة تضخم الميزانية المخصصة للمعاهد الدينية فى إسرائيل، "فميزانية المعاهد الدينية فى عام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، بلغت ١,١٧٤ مليار شيكل، وهى الميزانية التى تعادل ميزانية وزارة الخارجية بالكامل ! وضعف ميزانية وزارة العلوم والثقافة والرياضة، وهو ما يلتهم معظم ميزانية وزارة الأديان، التى بلغت فى العام نفسه ١,٧٢٢ مليار شيكل. وميزانية المعاهد الدينية تخدم ٢١٠ ألف طالب، بعضهم من المتزوجين، حيث ينقسمون إلى ٨٥ ألف طالب فى معاهد دينية يتفرعون لـ"شباب" يبلغ تعدادهم ٣٨ ألف فرد، و٤٧ ألف "بالغ" يدرسون فى معاهد دينية خاصة بهم تعرف باسم "كوللايم" (وهى للمتزوجين). بجانب ١٢٥ ألف طالب فى مدارس ثانوية دينية، على الرغم من أن المدارس الثانوية الدينية تحصل على تمويل كامل من وزارة التعليم"(١). مما يعنى حصولها، فى النهاية، على ميزانية مضاعفة، بجانب أن المبالغة فى أعداد الطلبة توازيها، بشكل تلقائى، زيادة فى الميزانية التى يتم إقرارها وسط صمت وزارة التعليم، كنوع من التوازنات السياسية، وحتى لا يتفكك الائتلاف الحكومى.

أولاً ـ توزيع ميزانية الدولة:

من القضايا الخلافية التى تهدأ ثم تعود لتتفجر من جديد قضية توزيع ميزانية الدولة، فنظرًا لأن توزيع مخصصات كل وزارة من الأمور الخاضعة لترتيب أوليات مختلف لكل شريحة فى المجتمع فهى محل خلاف دورى بين القوى السياسية المعبرة عن توجهات المتدينين وتلك الناطقة بلسان معسكر العلمانيين، وفى هذا الإطار كثيرًا ما ينبرى العلمانيون متهمين المتدينين، بشكل عام والمنتمين للمعسكر الحريدى بشكل خاص، بالابتزاز، والحصول على ميزانيات مُبالغ فيها

---

(١) רוני בריזון، על הישיבות הקדושות، השינוי، גיליון 16، יוני –יולי 2002.

بدون وجه حق، فى ظل عدم تفاعلهم مع المجتمع، وعدم أدائهم الخدمة العسكرية، ويستعين معسكر العلمانيين كثيرًا بالصحف محل الدراسة لتبرز وجهات نظرهم أمام الرأى العام وتنتقد صناع القرار إذا ما استجابوا لأولويات المتدينين فى توزيع ميزانية الدولة.

وقد عنيت الصحافة موضوع الدراسة بتناول قضية توزيع الميزانية وكشف تناولها أساليب الضغط التى تمارسها القوى الدينية للحصول على امتيازات خاصة عند توزيع الميزانية، ومن تلك النماذج العديدة نورد هنا تقريرًا نشرته يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٠، جاء فيه:

> "استمر أمس أيضًا الجهد المكثف الساعى للتوصل لاتفاق بين وزارتى التعليم والمالية من جانب، وشبكة "نبع التعليم التوراتي" التابعة لشاس من الجانب الآخر، حيث عُقد لقاء ليلى طويل فى هذا الشأن فى القدس(...) حيث حاول الجانبان التوصل لاتفاق حول القضايا الخلافية، مثل زيادة ساعات التعليم لمدرسى الشبكة، وزيادة ميزانية النقل، وما شابه ذلك، كما تم لأول مرة أمس بحث مسألة عجز موازنة الشبكة عن السنوات الماضية (...) وفى حزب العمل قالت الوزيرة "يولى تامير": إن الخطوات الحالية التى تتخذها ميرتس ستؤدى لانهيار الشراكة مع شاس، وستُبعد اليسار لصفوف المعارضة لأجيال"(١).

من النص السابق يتبين لنا أن الصحيفة تؤكد أن الابتزاز والتلويح بترك الائتلاف الحكومى والذهاب لأحضان المعسكر المقابل – فى هذه الحالة اليمين– أحد الوسائل المتبعة لابتزاز الأحزاب العلمانية، وبالفعل تنجح هذه الوسيلة فى كثير

---

(١) צבי אלוש، "פגישה לילית בין נציגי האוצר והינוך לאנשי רשת החינוך של ש"ס "، ידיעות אחרונות ، 19 -5 -2000، עמ' 4.

من الأحيان فى شق معسكر العلمانيين، وإجبارهم على قبول زيادات جديدة فى الميزانيات المخصصة للمؤسسات الدينية تحت بنود متعددة، وهو ما تتحفظ الصحيفة على مهاجمته بشكل مباشر من خلال تعليق منسوب إليها، لكنها فى نفس الوقت تختار نشر الخبر، الذى يعد بصيغته وطريقة عرضه رسالة تحذير غير مباشرة للرأى العام الإسرائيلي كله، واليسار العلمانى الإسرائيلي والأحزاب المعبرة عنه بشكل خاص.

وتابعت يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٠ تطورات السعى لإلغاء وزارة الأديان، وانتهاز "يوسى بيلين" العلمانى فرصة توليه منصب القائم بأعمال وزير الأديان لكى يوافق على حل الوزارة، وقالت فى تغطيتها للموضوع:

"قرر وزير العدل والقائم بأعمال وزير الأديان "يوسى بيلين" إلغاء وزارة الأديان"(١).

ولكى تتضح الصورة أكثر نجد أن معاريف اهتمت عام ٢٠٠٠ بنقل خبر القرار النهائى للحكومة حول هذه القضية وذكرت:

"صوتت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع على قرار حل وزارة الأديان. لأن الوزارة تعد "مركزًا للسيطرة والتمويل للأحزاب الدينية، فإدارة المعاهد الدينية تضخ نحو مليار شيكل إلى آلاف المؤسسات الدينية. وهناك ١٣١ مجلسًا دينيًا تنفق ٦١٠ مليون شيكل على الرواتب"(٢).

يكشف الخبر السابق تأييد الصحيفة لقرار الإلغاء – وإن لم تحتفِ بهذا بشكل يثير حفيظة المتدينين– بخاصة وأن إرادتها وتوجهها تحقق بالفعل، حيث أبرز الخبر أن وزارة الأديان كانت تكبد الاقتصاد الإسرائيلي وبالتالى المجتمع خسائر

---

(١) ידיעות אחרונות، 3- 9 -2000.

(٢) מעריב، 4- 9 -2000.

فادحة، وقد دل على هذا إجماع وزراء الحكومة الإسرائيلية علـى قـرار حلهـا، وتوضيح الصحيفة بالأرقام أن التمويل الذى تحصل عليه الأحزاب، والمؤسـسات، والمجالس الدينية من خلال الوزارة ضخم ولا يحقق فائدة، ومن هنا فإن الـصحيفة تروج إلى أن الإبقاء على الوزارة(١) يعد حديثًا خاليًا من المنطـق، بخاصـة وأن القارئ المتابع سيقارن تلك الميزانيات الضخمة بميزانيـة وزارة العلـوم أو وزارة الثقافة والتى تحصل كل واحدة منهما - فى نفس العام - على ١٨٨ مليون شـيكل فقط، مما يكشف سوء التوزيع وقدر الابتزاز.

وعلى نفس الصعيد أبرزت تقارير للصحافة محـل الدراسـة سـعى مـن المتدينين لإحكام القبضة على كم أكبر من الميزانيات، بعمل المتدينين على تـولى رئاسة اللجان المخولة بتوزيع الميزانيات، حسبما أوضـح تقريـر فـى صـحيفة معاريف فى عام ٢٠٠١، جاء فيه:

"فى الأسابيع القليلة الماضية قرر حسيدية جور(٢) التعبير عن سيطرتهم، وترجمة القوة التى وصلوا إليها بالسيطرة على بؤر جديدة، والهدف الحالى هو لجنة الموارد المالية فى الكنيـست، والتى تعد اللجنة الأكثر أهمية فى الكنيست، عضو الكنيـست "ليتسمان" والأدمور الخاص به يعلمان جيدًا أن الحكومة لا تقـدر على تمرير أى قرار اقتصادى بدون موافقة لجنـة التمويـل، وهى الموافقة التى لن يتم أخذها بدون تنفيذ غالبية المطالـب

---

(١) فى المقابل عطلت القوى الدينية تنفيذ القرارات، حتى ١ -١ - ٢٠٠٤ حيث تم فى هذا التاريخ فقط حل الوزارة وتوزيع صلاحياتها بناء على اتفاق ائتلافى بين حزب شينوى العلمانى وحزب الليكود، وقد أسفرت الضغوط المستمرة عن عودة الوزارة مرة أخرى عام ٢٠٠٨ تحت اسم وزارة الخدمات الدينية. (كميل منصور، المرجع السابق، ص ٩، ٣٩ والموقع الرسمى لوزارة الخدمات الدينية http://www.dat.gov.il/)

(٢) גור (نسبة لمدينة فى بولندا)، والتى يتزعمها حاليًا الحاخام "يعقوف آرييه التر"، وهو معنىّ بالقضايا الداخلية لأتباعه، لذلك لا يعد معروفًا أو مؤثرًا بدرجة كبيرة بين العلمانيين (אבישי בן-חיים، רועי שרון، "קרב רב"، מעריב، 13- 8- 2004، סופשבוע، עמ' 32).

الفئوية لرئيس اللجنة، هما يعلمان أن "ليتسمان" إذا أصبح رئيسًا للجنة سيجلس على أنبوب المياه الرئيسى لإسرائيل، وسيضخ الكثير من المياه لحسيدية جور، هم أيضًا يعلمون أن رئاسة اللجنة تعنى تدخلاً فى غالبية القرارات المالية الأخرى، فى إطار صفقات متبادلة تحت شعار "أعطنى وخذ"، أعطنى أصواتًا فى اللجنة وجدول أعمال مريح – حسبما تطلب وزارة المالية – وخذ ميزانية حسبما يحلو لك. (...) ينافس "ليتسمان" على المنصب عضو الكنيست "ميئير بروش" رئيس الهيئة البرلمانية لحزب يهدوت هتوراة (...) فى صراع حاد بعيد عن أعين العلمانيين"(١).

يوضح التقرير أن الصحيفة تبرز للقراء سعى القيادى البارز فى أجودات يسرائيل ويهدوت هتوراة "يعقوف ليتسمان" لتولى رئاسة لجنة التمويل فى الكنيست، باعتبار أنها اللجنة الأهم فى إطار الصفقات السياسية النفعية بين وزارة المالية والحكومة بشكل عام واللجنة، كما يشير التقرير بشكل صريح إلى أن اللجنة محط أنظار المتدينين بدليل أن منافس "ليتسمان" الرئيسى متشدد دينيًا أيضًا "مئير بروش"، وإن كان يثير الريبة أنه من نفس الحزب مما يشير إلى أنه من المحتمل أن يكون التنافس بينهما مجرد توزيع أدوار، يتفق فيه الطرفان فى النهاية على تنازل أحدهما ولو سرًا لصالح زميله، وهو ما يسهل تطبيقه عمليًا نظرًا لأن التنافس بينهما يتم بعيدا عن أعين العلمانيين، ووسائل الإعلام المعبرة عنهم، وهو ما رأت الصحيفة أن تحذر منه وتلفت النظر لما يدور خفية، من تخطيط لمزيد من المكاسب الاقتصادية لمعسكر المتدينين.

---

(١) שלום ירושלמי، "שניים אוחזין בתפקיד הנחשק"، מעריב، 27- 4- 2001، מוסף שבת עמ' 14.

ونلاحظ فى التقرير أن الصحيفة استخدمت تعبيرات تصعيدية تنم عن مواجهات مصيرية متمثلة فى التأكيد على أن المتدينين يسعون لاحتلال بؤر غير شرعية جديدة تمكنهم من التوسع المستقبلى بشكل غير مستحق وعلى حساب حقوق العلمانيين، كما نلاحظ أن الصحيفة صورت سعى المتدينين لتولى لجنة الموارد المالية فى الكنيست على أنه بمثابة السيطرة على نبع المياه، وحرمان من لا يروق لهم من موارد أساسية، وتمييز المناصرين بنصيب وافر عند التقسيم والمنح، لأن وزارة المالية تهدف دائمًا لاسترضاء اللجنة المشار إليها داخل الكنيست فى ضوء وجود مصلحة مباشرة فى عدم الصدام أو تعطيل مشروعات القوانين وحشد موضوعات ساخنة وافتعال أزمات، وهو ما يعنى أن الصحيفة تنتقد الصمت على هذا الوضع مطالبة بشكل ضمنى بأن يتم التصدى مبكرًا[١] لهذه الخطوة المؤثرة على الاقتصاد بكل ما يمثله من أهمية وتأثير، أو على الأقل تغيير معادلة "أعطنى وخذ" المطبقة بين لجنة الموارد المالية فى الكنيست ووزارة المالية إذا ما سيطر على اللجنة المتدينون.

وفى تأكيد على نفس المحور الخلافى نشرت معاريف عام ٢٠٠١ خبرًا جاء فيه:

> "قرر وزير الأديان أن تمول الدولة تأمينًا على الحياة وعلى الصحة لصالح طلبة المعاهد الدينية، وقد علق على ذلك عضو الكنيست "بيرتسكي": أنها وسيلة أخرى من وسائل التمييز الإيجابى لمن ترتكز عقيدتهم على التهرب من الخدمة الوطنية"[٢].

---

(١) عبرت صحيفة هاآرتس فى فترة زمنية سابقة بقليل لفترة البحث عن دهشتها البالغة من قيام وزير التعليم، العلمانى الهوى والتوجه، "يوسى ساريد" بالموافقة على "مضاعفة ميزانية الثقافة التوراتية عشر مرات خلال عامين، مما يوضح أن الخلافات الحالية هى استمرار لخلافات متكررة يدور الجدل حولها منذ سنوات.(שחר אילן, "תקציב התרבות התורני גדל פי 10 בשנתים", הארץ, 24 -11 – 1999).

(٢) מעריב, 1- 10 -2001.

أبرزت الصحيفة فى الخبر السابق أن وزير الأديان- وهو من حزب شاس- هو الذى اتخذ قرارًا يمس اقتصاد إسرائيل، بدون أن ينتظر الحصول على تأييد الرأى العام أو الكتاب أو حتى يستطلع رأيهم، ونقلت عن عضو كنيست من المعسكر العلمانى وصفه لهذه الخطوة بأوصاف يهاجم فيها المتدينين المتهربين من التجنيد، ومن يدللونهم بمزيد من الامتيازات، وباختيار هذه التصريحات للنشر فإن الصحيفة تروج إلى أن ما يحدث وسيلة جديدة لتمييز من لا يستحق ولا يقدم للدولة مقابلاً لتلك الامتيازات، وعلى هذا فإن قراءة الصحيفة لهذا الخلاف تتمثل فى أن الأولوية الأولى، والإيمان الأكبر للقوى الدينية المتشددة هو الابتزاز وعدم تقديم أى شيء للمجتمع بالتهرب من أداء الواجبات القومية، والتقرير على هذه الهيئة والصياغة يمثل تصعيدًا للخلاف.

وفى نفس الاتجاه نشرت هاآرتس عام ٢٠٠٢ تقريرًا جاء فيه:

"يدعم رجال أعمال من الصف الأول فى إسرائيل شبكة التعليم التابعة لشاس دعمًا ماليًا. ومنهم "دان بربر" مدير عام شركة اوسم، و"أمانون نويفك" رئيس مجلس إدارة شركة بيليفون، و"أفراهام بن موشيه" مدير عام كرمل مزراحى، و"سولى سكال" من شركة سكال، وآخرين، إن تفسير إسهام رجال الأعمال هؤلاء لمؤسسة التعليم التوراتى يتمثل فى تشجيع منظومة تعليمية تعلم تلاميذها: كيف يعيشون بدون أن يعملوا – على حساب المجتمع. (...) لقد تبرعوا[١] لمنظومة تُعلم البلادة (...) لقد شجعوا منظومة تعليم تخرج من داخلها نباتات طفيلية لا تستطيع أن تنفق على متطلباتها الحياتية

(١) بالإضافة للتبرعات تقدم الوزارات وخصوصًا وزارتى الشئون الاجتماعية والأديان، مبالغ طائلة لتمويل التعليم الدينى ودعمه اقتصاديًا لا تحسب ضمن الإنفاق على التعليم. (عزيز حيدر، دليل عام إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣١٤).

بعمل منتج. لماذا تبرع هؤلاء لمؤسسة شاس؟ لأنهم يعلمون أنهم ذات يوم ستكون لهم أذن مصغية لأى طلب تجاري"[١].

يبين لــنــا التقــرير السابق أن معسكر العلمانيين - الذى تنتمى له بشكل أو بآخر الصحيفة يعمد إلى تنفيذ سياسة عالجها التقرير صحفيًا على أنه: تجفيف المنابع بإرهاب رجال الأعمال الداعمين للمؤسسات الدينية اليهودية والمؤسسات التعليمية التابعة لها، مشددًا على أن هؤلاء المتبرعين يقعون فى خطيئة مزدوجة لأنهم من ناحية ينتظرون مقابل ما يتبرعون به من الأحزاب والقوى الدينية، ومن ناحية أخرى يدعمون من لا يخدمون المجتمع، وأن أموالهم تكرس لتعليم البلادة والطفيلية، كما يكشف هذا الاستشهاد أيضًا أن الصحيفة تروج ذات الاتهامات التى عمل الفكر الصهيونى على ترويجها ضد غلاة المتشددين دينيًا الرافضين فى حينهم للفكر الصهيوني[٢]، وتتجسد هذه الاتهامات بشكل بيِّن فى المفردات المستخدمة مثل "بلادة" و"نباتات طفيلية"، ويهدف استخدام هذه المفردات إلى أن يرمى فى ذهن القارئ بدلالات تقلل من شأن الفكر الحريدى والإيحاء بأن هذا الفكر لا يفيد الدولة رغم كل الدعم الذى تقدمه للحريديم، وأنه من المحتمل أن يؤدى ذلك الفكر إلى انهيار إسرائيل من الداخل والعودة إلى مرحلة ما قبل الدولة، وفى هذا عداء واضح من الصحيفة لأفكار وتوجهات المتدينين، كانت من أبرز مظاهره ذكر أسماء رجال الأعمال وأسماء مؤسساتهم التى يديرونها، فى تأكيد أيضًا على أن الصحيفة تثق فى معلوماتها ولا تخشى رفع دعوى قضائية ضدها، ويدل نشر التقرير بهذه المعالجة على أن الصحيفة ترغب فى إقناع الرأى العام وصناع القرار بأن المؤسسات التعليمية الدينية لا تحتاج لتخصيص شريحة كبيرة من ميزانية الدولة

---

(١) נחמיה שטרסלר، "שלח לחמך"، הארץ، מוסף הארץ، 13- 5 -2002.

(٢) يمكن مقارنة تلك الاتهامات باتهامات مماثلة وردت فى قصيدة لحاييم نحمان بياليك (١٨٧٣ - ١٩٣٤) بعنوان "موتى الصحراء"، وقصيدة تحمل اسم "على قلبكم الخرب". (رشاد عبد الله الشامى (د)، شاعر القومية اليهودية حييم نحمان بياليك، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٠٣، ١٠٤).

فى ظل تلقيها تلك التبرعات، وبالتالى يكون من الأجدى أن توجه لشرائح التعليم الأخرى أو لدعم خدمات عامة أخرى.

ويعبر عن الموقف نفسه ما جاء فى صدر الصفحة الأولى لصحيفة يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٤ تحت عنوان: "فى الطريق للانضمام للحكومة.. أنصار المعسكر الحريدى يحصلون على ٢٢٠ مليون شيكل إضافية"، حيث نشرت الصحيفة أن لجنة الميزانية أقرت تسليم نصف المبلغ الذى سيتم استقطاعه من ميزانية التعليم، ونسبت لـ"شارون" قوله: لا علاقة بين هذا والمفاوضات السياسية، لقد نكلوا بأنصار المعسكر الحريدى فى العام الماضى، ورأت الصحيفة أن هذا تم لأسباب ائتلافية، أما الملف الذى خصصت له الصحيفة صفحتين كاملتين، فقد جاء فيه:

" قال وزير كبير من الليكود أمس إنه تقرر تخصيص المبلغ خلال المفاوضات الائتلافية مع يهدوت هتوراة، وشاس، ويصل الاتفاق الشامل مع يهدوت هتوراة لنحو ٣٠٠ مليون شيكل (...) قرار تخصيص المبلغ اتخذه رئيس الوزراء "أريئيل شارون" بشكل شخصى، وأوضح موقفه بقوله: فى العام الماضى تم التنكيل أكثر من اللازم بأنصار المعسكر الحريدى، وأخذوا منهم أشياء ما كان يجب أخذها منهم (...) من لم يقبل هذا الزعم هو عضو الكنيست عن حزب العمل "أوفير بيناس"، حيث اتهم أمس وزير المالية "بنيامين نتنياهو" بتخصيص رشاوى للأحزاب الحريدية لشراء تصويتها على ميزانية الدولة، وبهذا الشكل يضعف "نتنياهو" اقتصاد إسرائيل(...) لهذا يوجد مال: -٧٠ مليون شيكل للتعليم الحريدى المستقل. - ٢٨,٥ مليون شيكل لمؤسسات تعليم حريدية. - ١٢,٥ مليون شيكل لتأمين دخل طلبة المعاهد الدينية المتزوجين. - ١١ مليون شيكل لمؤسسات دينية توراتية، ولهذا لا يوجد مال: -١٠٠ مليون شيكل

لخدمات تعليمية مساعدة. – ٣٠ مليون شيكل للتعليم الخاص. – مليون شيكل لتأمين منظومة التعليم. – مليون شيكل لدعم الأقليات"(١).

أبرزت يديعوت أحرونوت الخلاف بشكل يُظهر مساندة واضحة لرأى القوى العلمانية بشأنها، فقد استخدمت المانشيت الرئيسى للصحيفة لهذا الغرض، حتى تُحقق أكبر قدر من جذب الانتباه لقراء الصحيفة، أو حتى من يطالعون عناوين الصحيفة دون شرائها، ولسان حالها: يقول تقتير هنا، وإسراف هناك، لجأت الصحيفة للمقارنات لتبين للرأى العام أن هناك بنودًا أجدى اقتصاديًا واجتماعيًا بمثل هذه المبالغ التى تم تخصيصها للمتدينين، مشيرة إلى أن الرد الحكومى على طلبات محددة للجمهور غير المتدين يتمثل فى إجابة قاطعة: لا يوجد أموال، فى حين أنها توافق على ابتزاز الأحزاب الدينية، لضمان انضمامها للائتلاف الحكومى، أو على الأقل الحصول على تأييدها عند التصويت على الميزانية العامة للدولة، كما تضمن التقرير اتهامًا صريحًا لـ "شارون" وكبار مساعديه بأنهم يضرون الاقتصاد الإسرائيلي بامتثالهم لابتزاز القوى السياسية الحريدية، وقد نسبت الصحيفة التصريحات إلى تسريبات من مسئول فى حزب الليكود رفض ذكر اسمه، لكنها فى نفس الوقت، وبشكل مثير لفضول القارئ وصفته بأنه "وزير كبير"، وهذا الغموض يوضح أن الصحيفة تدرك أن المفاوضات الائتلافية حول المخصصات المالية حساسة للغاية، ويجب احترام سرية المصادر التى تكشف تفاصيل ما يدور حولها من خلافات واتفاقات، مع ملاحظة أن التقرير ينم عن تصعيد من الصحيفة تجاه مواقف المتدينين من القضايا الخلافية.

وعلى نفس المنوال نشرت يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٤، خبرًا يبرز عيوب التعليم الحريدى وضرورة تقليص الميزانيات الممنوحة له لهذا السبب، وجاء فيه:

---

(١) נורית פלתר ונחמה דואק, "מחיר האחדות", ידיעות אחרונות, 24- 8 – 2004, עמ' 2, 3.

"المحكمة العليا: الدولة لن تمول التعليم الحريدى إذا لم يتم فيه تدريس اللغة الإنجليزية والحساب"(١).

عند النظر فى الاستشهاد السابق نجد إبرازًا من الصحيفة لمحاولة من القوى العلمانية لربط الحصول على الميزانية بتقديم مناهج دنيوية فى مؤسسات التعليم الدينى، كما نجد تأكيدًا على أن الصراع لا يتركز فقط على إقحام مقررى اللغة الإنجليزية والحساب فى مناهج التعليم الحريدى بقدر ما يتركز على الحرص على فتح آفاق معرفية جديدة أمام الطالب الحريدى بغرض مساعدته على الحفاظ على التفوق النوعى لإسرائيل وعلاقتها بالغرب. ويجدر بنا الإشارة فى هذا السياق إلى أن حركة شاس استفادت من "سوء الأوضاع الاقتصادية التى لحقت بالاقتصاد الإسرائيلي منذ عام ١٩٩٦، وأقامت نظامًا اجتماعيًا بدأت من خلاله توزيع مساعدات مباشرة بنفسها"(٢)، وهو ما ينطبق على ما تحصل عليه شاس، وبقية القوى الدينية من تمويل لمؤسساتها المختلفة، وعلى رأسها المؤسسات التعليمية، وهى المعالجة الصحفية التى تكررت فى مقالات على مدار فترة البحث(٣)، مما يساعد على التذكرة ولفت الانتباه للخلاف وخطورته وأهميته .

ويؤكد الرأى السابق أيضًا ما ورد فى هاآرتس عام ٢٠٠٦ تحت عنوان "صمت الحاخام":

"لم يبارك الحاخام "عوفاديا يوسف" "شارون" فى درسه الأسبوعى، ولم يكن هذا من قبيل المصادفة، فلم يغفر لـ"شارون" السنوات الثلاث الصعبة التى قضاها فى المعارضة"(٤).

---

(١) ידיעות אחרונות، 16- 10- 2004.

(٢) سامى شلوم شتريت، ٢٠٠١ ، ص ٣٩ ، نقلاً عن نعمان عاطف عبد ربه، حركة شاس قوة اجتماعية سياسية تمثل اليهود الشرقيين، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، ٢٠٠٣ ، ص ١١٨.

(٣) تم الاكتفاء بتقديم نماذج لرؤية الصحافة نظرًا لأن ما يقدمه الباحث هو تقرير عن البحث يراعى فيه الاختصار قدر الإمكان.

(٤) שחר אילן، "שתיקת הרב"، הארץ، 12- 1- 2006.

يعكس النص السابق حرص الصحيفة على توضيح أن الحاخام لم يبارك[١] "شارون" فى عظته الأسبوعية مما يعبر عن رؤية الصحيفة لطبيعة العلاقة النفعية بين بعض رجال السياسة وبين الأحزاب الدينية، ولهذا وجدت الصحيفة أنه من الواجب تسليط الضوء على موقف "عوفاديا يوسف" السلبى من "شارون" وتوضيح أنه تبنى هذا الموقف نتيجة لقضاء حزب شاس لبضعة سنوات خارج الائتلاف الحكومى، أى أن "عوفاديا" – وفقًا لتحليل الصحيفة- تعمد أن يعاقب "شارون" ردًا على ما سببه لحزب شاس من خسائر، ويتسق هذا مع وصف الصحيفة لتلك الفترة بأنها كانت "سنوات صعبة"، مما ينم عن حرص على الربط بين التواجد داخل الائتلاف وبين الحصول على تعزيز مؤسسات وأنصاره بميزانيات مُبالغ فيها، كما تجدر ملاحظة أن مواقف القوى الدينية لها تأثيرها المباشر على أكبر القيادات السياسية فى إسرائيل، حتى لو جاء الموقف منهم بالسلب أى بتجاهل ذكرهم أو تجاهل مباركتهم بشكل دورى، والتقرير يعكس لنا أيضًا اجتهاد الصحيفة لتوضيح الصورة وشرح دوافع التقارب والتباعد بين رئيس الوزراء الإسرائيلي وزعيم حزب دينى على خلفية الأرباح والخسائر المادية.

ومن النماذج على معالجة الصحف محل الدراسة للخلاف حول توجيه الميزانيات بشكل سياسى بحت، ولأغراض انتخابية محضة ما ورد فى هاآرتس عام ٢٠٠٦ تحت عنوان "هل نسينا كل هذا ؟":

> "أدلى وزير المالية "إيهود أولمرت" – القائم بأعمال رئيس الوزراء حاليًا – بحوار لصحيفة "بقهيلاه" (الدينية) عبّر فيه عن شكواه المريرة لنسيان أنصار المعسكر الحريدى

(١) تكرر استثمار السياسيون المرشحون لرئاسة الوزراء فى إسرائيل لدعم رجال الدين اليهودى طمعًا فى أصوات أنصارهم، مقابل وعود انتخابيه برد الجميل، ويجدر بنا هنا أن نوضح أن عنوان التقرير لافت للانتباه نظرًا لتشابهه مع اسم فيلم سينمائى عالمى شهير The Silence of the Lambs، (صمت الحملان) تم إنتاجه عام ١٩٩١.

"الإنجازات الهائلة التى تمت من أجل الجمهور الحريدى، بمبادرة شخصية منه، فى إطار التعاون القوى، الذى ساد بينه وبين الجمهور الحريدى على مدار السنوات العشر التى شغل فيها رئاسة بلدية القدس"، وشهد "أولمرت" على نفسه: "لم يأت على الإطلاق زعيم علمانى أبدى إخلاصًا مثلى للحريديم، هل نُسى كل هذا؟ هل اختفت كل المدارس التى ساعدت فى بنائها لأبناء أنصار المعسكر الحريدي؟ هل تبخرت فى الهواء كل مسابح الطهارة(١)، والمعابد، ومؤسسات دراسة التوراة التى شيدتها؟" (...) أ"ولمرت" اشتكى أيضًا من القيادات المحلية للحريديم وتجاهلهم لـــ"الإسهام الحيوى الذى قمت به، والذى مهد الطريق أمام "أورى لوفوليانسكي" (رئيس البلدية الذى تولى المنصب بعد أولمرت) لكى يتم انتخابه رئيسًا لبلدية القدس بعد استقالتى (...) بعد تَركى العمل فى البلدية مورست علىّ ضغوط لكى أُعين قائمًا بأعمالى من العلمانيين، أى طفل يعرف أن الأشهر التى تولى فيها "لوفوليانسكي" المنصب كقائم بأعمالى مهدت له الطريق للرئاسة(...)".

سبب جنوح أنصار المعسكر الحريدى لتناسى إنجازات "أولمرت" هو أنهم ينسبون له دورًا أساسيًا فى تشكيل حكومة "شارون" بمشاركة شينوى ... لكن السؤال الذى لا يقل أهمية، وربما هو أكثر أهمية هو: كيف نسى الناخبون العلمانيون، وبخاصة مئات الآلاف من ناخبى شينوى –الذين يؤيدون

---

(١) מִקְוֶה: مسبح طهارة، يتكون من بركة يتم الغطس فيها للتطهر من الدنس على أن يكون عمق المياه فيه ثلاثة أذرع. (שלמה זלמן אריאל، לכסיקון לתודעה יהודית، הוצאת מסדה ، רמת-גן، הדפסה שישית، 1976، עמ' 108).

كاديما حاليًا – لأولمرت بسهولة حقيقة بيعه القدس للحريديم؟"(١).

توضح لنا النصوص السابقة أن الصحيفة تتبنى رأيًا رافضًا لسلوك أولمرت ونهجه غير السليم بتخصيص قسم كبير من ميزانيات بلدية القدس لمطالب المتدينين، ثم تعيين قائم بأعمال رئيس البلدية من المتدينين وليس من العلمانيين لكى تظل تلك الميزانيات تحت سيطرة معسكر المتدينين، ويشير هذا الموقف لسعى الصحفية للضغط على "أولمرت" وأقرانه ممن يشغلون مناصب هامة، فيمكننا أن نستنتج أن الصحيفة لاحظت أن الميزانيات والامتيازات التى يمنحها السياسى العلمانى لمعسكر المتدينين تستهدف حصوله على دعم سياسى يعزز من مكانته ويدفعه لمناصب أرفع، والصحيفة بنقدها لأولمرت تهدد بإفشال مساعيه وجهوده بإثارة غضب الأغلبية العلمانية ضده، كما أن الصحيفة تبرز أنه لم يحصل على ثمن ما جامل به المتدينين، دلالة على عدم جدوى التحالف مع المتدينين أو الاستجابة لمطالبهم.

ويوضح النص السابق أن موقف الصحيفة من أولمرت فى هذه القضية هو إدانته بشكل غير مباشر، وهو ما يمكن استنتاجه من وصفها ما حدث من أولمرت بأنه يمثل "بيعًا للقدس" للأقلية المتشددة دينيًا، بإتاحته فرض آرائهم على الجميع، كما يدل تتبع الصحيفة لمواقفه المعلنة وتصريحاته عبر شهور– أنها تريد أن تبرهن للرأى العام على تحيز أولمرت المستمر لمعسكر المتدين فى النواحى الاقتصادية وأن تحالفه مهم واستجابته لمطالبهم ليست موقفًا طارئًا أو استثنائيًا. وإن هذا ما يعلل تمهيده الطريق أمام رجل متدين ليتولى لأول مرة منصب رئيس بلدية

(١) שחר אילן،"האם כל זה נשכח?"، הארץ، 15 -2- 2006.

القدس[١]. وقد رأت الصحيفة أن ترسخ فى تقريرها السابق مفهوم أن الامتيازات المالية التى اعتاد أنصار المعسكر الحريدى الحصول عليها هى حلقة فى سلسلة متشابكة الحلقات وأنها لم تكن مقصورة على السنوات الماضية محل الدراسة، ولكنها تأتى فى سياق تراث طويل من الابتزاز أو الاستغلال المتبادل، مما يعنى أن الصحيفة تريد أن تقدم ما فعله أولمرت كنموذج تم كشفه فى مقابل تحالفات أخرى لم تُكشف بعد تسعى الصحيفة لضربها وإفسادها، بالتأكيد على أن المتدينين لم يلتزموا بدعم أولمرت رغم ما قدمه لهم بشكل غير مستحق، وكذلك تحذير من هو على استعداد مستقبلاً للتحالف مع المتشددين دينيًا من غضبة أنصار المعسكر العلمانى.

وعلى نفس المنوال يوضح لنا التقرير التالى المنشور عام ٢٠٠٦، رؤية كاتب بصحيفة هاآرتس لطبيعة العلاقة بين الشركات الكبرى والجمهور الدينى الحريدى، وجاء فيه:

> "تنظر الشركات التجارية للجمهور الحريدى على أنه هدف محتمل اقتصادى هائل، وتفعل كل ما فى وسعها للفوز به، لذا تم فى السنوات الأخيرة تأسيس إدارات لخدمة العملاء، وللعلاقات العامة للزبائن أنصار المعسكر الحريدى تقريبًا فى كل شركة، بداية من العال مرورًا بشركات التليفون المحمول ومنتجى المواد الغذائية، وتحرص الشركات على اتباع سياسات تسويقية حذرة، ولا يتحركون إلا بعد الحصول على شهادة تفصيلية بأن ما يقدمونه مطابق للشريعة. (...).

---

(١) عادت رئاسة بلدية القدس مرة أخرى للعلمانيين فى نوفمبر ٢٠٠٨، إثر انتخاب العلمانى "نير بركت" للمنصب، خلفًا لـ"أورى لوفوليانسكي"(רוני מלול، "פוליאסנקי לברקת: קיבלת יהלום יקר ערך"، מעריב، 12- 11- 2008).

ومن يطلبون هذه الشهادة هم من شبكات احتكارية حريدية، مثل "بنى باراك"، و"العاد"، – وهما المؤسسات الحريدية التى تمثل شركات تجارية– بالإضافة إلى سلكوم وموتورولا اللتان تمنحان رعاية للحفل الرئيسى فى بنى باراك الذى يوصف بـــالمعادل الحريدى لسليكوم وليوم، (...) وسط إعلان مكثف فى الصحافة الحريدية"(١).

يكشف لنا النص السابق أن الصحيفة ترى أن القطاع الدينى فى إسرائيل يمثل قوة اقتصادية هائلة على نحو يجعل رجال الأعمال على مختلف انتماءاتهم الاقتصادية يلهثون وراء هذا القطاع للحصول على تأييده، وتركز الصحيفة على التأكيد على أن المتدينين بشكل عام، وأنصار المعسكر الحريدى بشكل خاص يمثلون قوة اقتصادية لا يُستهان بها، ويمكنها أن تبتز بقية شرائح المجتمع لفرض أجندتها عليهم (وهذا صحيح إلى حد بعيد، ويعكس الواقع المعقد للمجتمع الإسرائيلي وما يحدث فيه) فما لا يتحقق بمقاعد الكنيست التى تحصل عليها الأحزاب الدينية وتمنحها فرصة الدخول فى ائتلاف حكومى، يمكن أن يتحقق من خلال التلويح بالقوة الشرائية للجمهور الحريدى، الأمر الذى يستتبعه استجابة كاملة من الشركات الكبرى العاملة فى إسرائيل لأية شروط يضعها الحاخامات، مثل الحصول على تصريح مسبق (يتم غالبًا دفع رسوم أو مكافآت له)، وفرض الوصاية على برنامج الحفل وترتيباته، وكذلك إعلانات فى صحف دينية ناطقة بلسان حال أحزاب وحركات دينية، مما يعنى تقديم دعم اقتصادى ملموس، وفعال لهذه القوى الدينية، الأمر الذى يُمكنها أيضًا من بسط ومد نفوذها لأماكن جديدة، والتوغل بين العلمانيين بشكل تبشيرى (من حيث الأساليب والتكتيك)، لإقناعهم بالتحول للالتزام الدينى، وكذلك الإنفاق على مؤسسات التعليم التابعة لها، وتدشين حملات دعائية مكثفة خلال فترات الانتخابات، وما يستتبعها من نفقات انتقالات ونشريات فى أيام الانتخابات.. وهو ما يعكس انتقادًا غير

---

(١) יאיר אטינגר, "תעודת כשרות לאמנים: הרבנים מאשרים המופע, החברה נותנת הסות", הארץ, 10- 10- 2006.

مباشر من الصحيفة لتلك التوجهات والأساليب إثارة للأغلبية العلمانية ضدها، وتحذيرًا وتنبيهًا من الصحيفة للمجتمع لطبيعة الخطر الذى يواجهه، ويمكن القول إن الاستشهاد السابق، والسابق عليه يعبران عن اتجاه لدى الصحف محل الدراسة مفاده أن المؤسسات الدينية تحصل على موارد إضافية، وبالتالى تكون المطالبة بتقليص ميزانياتها مشروع ومنطقى.

ونخلص فى هذا السياق إلى أن الخلاف حول الميزانيات وأوليات توزيعها، والعـــائد مـــن تلك المخصصات، تعتبره الصحافة محل الدراسة قضية أساسية، يجب أن تحظى بـــاهتمام الرأى العام، وهـــى تسعى لإثـــارة الرأى العام بإقناعه – بالإحصائيات والأرقام من خلال عقد المقارنات – بأن الأحزاب الدينية تبتز الأغلبية، مقابل تصويتها لصالح الائتلاف الحكومى، وتمرير بعض القوانين، وكثيرًا ما تلجأ الصحف محل الدراسة لفضح الشركات التى تدعم المتدينين اقتصـــاديًا، لكى تكف عن تقديمها لهذا الدعم. وتعمل على تصعيد القضية الخلافية أو طرح حلول بديلة تتبنى وجهة نظر العلمانيين فقط للخلاف.

ثانيًا ـ استخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية لفرض الرأي:

تناولت الصحافة محل الدراسة سعى المتدينين ومن يهادنهم أو يقبل مطالبهم، لفرض آرائهم التشريعية الدينية على الجميع، حتى ولو تسببت فى خسائر للاقتصاد الإسرائيلي، على غرار مهاجمة العلمانيين بشكل شخصى وزير العمل لتهديده بمنع فتح المحلات فى تقرير نشرته هاآرتس عام ٢٠٠٠، وجاء فيه:

> "هاجم أمس قادة حزب ميرتس وزير العمل "رعنان كوهين" (من حزب العمل) لتهديده بمنع فتح محلات فى مركز تجارى جديد فى هرتسيليا"[١].

---

(١) הארץ، 4- 9- 2000.

لفتت الصحيفة الأنظار لتزّعم حزب ميرتس العلمانى اليسارى الهجوم الشخصى على وزير العمل، الذى تبنى وجهة نظر المعسكر الحريدى، رغم عدم انتمائه لهذا المعسكر، وحاول فرضها على الجميع، دون مراعاة الأبعاد الاقتصادية والخسائر التى ستنجم عن ذلك. وفى ذلك تأييد ضمنى من الصحيفة لقادة حزب ميرتس العلمانى ومناصرة لآرائه وترويج لها بين قراء الصحيفة.

وبعد يومين من نشر التقرير سالف الذكر، جاء فى تقرير لمعاريف عام ٢٠٠٠ حول مقاطعة شركات مملوكة للدولة أو مملوكة لأفراد لعدم التزامها الديني:

"شاحاك" يدرس تسيير خطوط طيران تابعة لشركة العال يوم السبت، حتى قبل خصخصتها، أنصار المعسكر الحريدى غاضبون ويهددون: "سنقاطع العال"[١].

يوضح لنا النص السابق حرص الصحيفة على إبراز رؤية مفادها أن تشدد المتدينين يقف عقبة أمام إنقاذ شركة الطيران الإسرائيلية من الإفلاس، وهو التشدد الذى وصل إلى حد تجاوز عدم تعاونهم فى قضايا السبت، وهكذا أشارت الصحيفة إلى أنه فى الوقت الذى تبحث فيه الحكومة الإسرائيلية، والوزير المسئول عن قطاع الطيران – امنون شاحاك – تحديدًا، عن حل ينقذ الشركة الوطنية الإسرائيلية من الخسائر التى تتكبدها، ووصل الأمر إلى دراسة حلول غير تقليدية، على رأسها الخصخصة أو تسيير خطوط طيران فى أيام السبت، فإن المتدينين يلوحون بمقاطعة الشركة لتغرق تمامًا. وتكمن أهمية توضيح الصحيفة بأن قرار تسيير رحلات يوم السبت سيسبق الخصخصة فى أن مثل هذا القرار سيرفع سعر الشركة عند طرحها للبيع، لأن أى مستثمر سيتردد فى اتخاذ قرار من شأنه إثارة غضب شريحة من الجمهور المستهدف، وهى شريحة المسافرين المتدينين، أى أن موقف الصحيفة هو رفض مقاطعة العال وتنبيه المجتمع للتبعات السلبية لهذه المقاطعة.

---

(١) מעריב، 6 -9 -2000.

فى المقابل أبرزت صحيفة معاريف عام ٢٠٠٠ تقريرًا موسعًا ينقل مطالبة عدد من الأصوات العلمانية بمقاطعة منتجات بعينها، لدعم تلك المنتجات للقوى الدينية، حيث احتلت الإشارة للتقرير الغلاف الخارجى لملحق "معاريف هيوم" بالصحيفة بالكامل، وجاء فى التقرير:

"يبدو الأمر وكأنه بداية مواجهة سينضم لها مستقبلاً الآلاف، فالجمهور العلمانى يرفع رأسه ويرد على أنصار المعسكر الحريدى بسلاحهم الأقوى.. مقاطعة المستهلكين لمنتجات الرافضين لأفكارهم، ففى نهاية الأسبوع الماضى خرج للمراكز التجارية مئات من النشطاء المتطوعين التابعين لعدة حركات علمانية، توحدوا تحت حركة "المشترون الأحرار"، لكى يتم فرض مقاطعة على المنتجات التى عليها خاتم "أجودات إسرائيل" بأن المنتج مطابق لتعاليم الشريعة اليهودية الخاصة بالأطعمة، ويوزعون مطبوعات ورقية تحتوى على قائمة بعشرات الشركات التى تضع خاتم أجودات إسرائيل، بجانب خاتم الحاخامية الرئيسية العادى، مطالبين الجمهور بعدم شراء منتجات تلك الشركات، ويقول "روتم بلانك" من قادة "المشترون الأحرار" : ينضم إلينا يوميًا عشرات المتطوعين الجدد – من الشباب وكبار السن – يريدون المساعدة، الجمهور يشجعنا بشكل مدهش.

منذ بدأت الحملة تلقت خطوط التليفون الخاصة بالمنظمة عشرات من الرسائل، يسأل فيها مستهلكون عما يجب أن يقاطعوه، وعشرات آخرين يريدون الانضمام لنا كنشطاء. (...) وخلال الأيام الماضية قام المتطوعون بإرسال أكثر من ألف فاكس يوميًا، للأفراد الراغبين فى الحصول على القائمة.

ويقول منسق النشاط "يارون يادعان": لا نمتلك قوة مماثلة لتلك الموجودة وسط الطائفة الحريدية. فهناك يقولون للأفراد "لا تشتروا"، وهم بلا تردد لا يشترون، لدينا النضال مختلف، نحن نعطى الأفراد القائمة حتى يتوقفوا عن تمويل الشركات التى لديها خاتم مراقبة الأطعمة من أجودات يسرائيل.(...) المسئولون فى شركة "تريه" (إحدى الشركات التى تضمنتها قائمة المقاطعة) قالوا نشغل فى مصنعنا مراقبين لقواعد الشريعة من قبل الحاخامية الرئيسية، ومراقبين من قبل المحكمة العليا للطائفة الحريدية"(١).

من النص السابق يتبين لنا أن عددًا من العلمانيين قرر أن يكف عن اتخاذ موقف الدفاع فى مواجهة حملات ناجحة للمتدينين لمقاطعة سلع لشركات لا تروق لهم، فأعدوا قائمة بالسلع والشركات التى يدعون لمقاطعتها، لقبولها الحصول على تصريح حريدى على الأطعمة، بجانب تصريح الحاخامية الرئيسية، ونظموا حركتهم فى إطار منظمة غير حكومية، تضم عشرات من النشطاء ومركزًا لتلقى الاستفسارات الهاتفية، بجانب توزيع مطبوعات وملصقات على رواد المراكز التجارية، وإرسال آلاف الفاكسات، ونرى فى النص السابق أن الصحيفة اعتبرت أن سلاح المقاطعة سلاحٌ يتبناه ويستخدمه فى الأساس المعسكر الدينى، بل وأنه يعد أقوى أسلحة المتدينين، كما نلاحظ أن الصحيفة استبقت الأحداث وتبنت وجهة النظر القائلة بأن الفكرة آخذة فى الانتشار، وستلاقى قبولاً أكبر وقدرًا أكبر من النجاح.

وفى نفس الاتجاه رصدت صحيفة يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠١ تهديد عدد من المتدينين بمقاطعة سلسلة محطات تموين السيارات بالبنزين، حيث جاء فى الصحيفة:

---

(١) אסף חיים ואייל טל، "הגיע הזמן לכפיה חילונית"، מעריב، 27- 9 - 2000، מעריב היום، עמ' 2، 3.

"يدعو حزب يهدوت هتوراة لمقاطعة شركة الوقود "باز"، بعد أن أطلقت أمس خدمة جديدة تعمل أيضًا أيام السبت، ومن خلالها يمكن للجمهور أن يستلم من محطاتها خطابات وطرود بريدية، ورخص للقيادة.

الخدمة الجديدة التى تدعى "بيك أب" ستقدم بالتعاون مع شركة "افيف شيجور"، وفى إطار هذه الخدمة يمكن أن تطلب مقدمًا أن يُرسل لك ما تريد استقباله من بريد أو رخص قيادة على إحدى محطات "باز"(١).

رصد الخبر السابق موقف حزب يهدوت هتوراة من خدمة جديدة تتضمن استلام خطابات ووثائق يوم السبت من محطات تزويد السيارات بالوقود، مما يعنى انتهاكًا أكيدًا لحرمة يوم السبت بالتحرك والانتقال من مكان لمكان وإدارة محرك السيارة، حيث تبين إن رد الفعل السريع للحزب على هذه الخدمة تمثل فى الدعوة لمقاطعة شركة الوقود "باز"، مما سيسبب لها خسائر من الممكن أن تتجاوز قدر المكاسب التى تجنيها من الخدمة الجديدة مما يجبر الشركة على الاستسلام والاستجابة لمطلب إيقاف هذه الخدمة يوم السبت. وموقف الصحيفة على هذا النحو يمثل تصعيدًا وحثًا للرأى العام العلمانى على مواجهة هذه التحركات من جانب المتدينين، لكنه لم يصل لحد الدعوة للمواجهة الشاملة مما يشى بأن للصحيفة توازنات تجعلها تترك القارئ يستخلص النتائج دون تحريض زائد عن الحد.

ويعكس ما ورد بصحيفة معاريف عام ٢٠٠٢ موقفًا مؤيدًا لموقف صحيفة يديعوت أحرونوت حيث نشرت معاريف تقول :

"هدد عدد من الحاخامات بمقاطعة المركز التجارى الخاص بـــ"رفيفو" و"بن زقن" فى اشدود، لكون الشركة التى أجرت

(١) נורית פלתר، "החרדים: נהרים את פז"، ידיעות אחרונות، 26 -6 -2001، עמ' 18.

٥٠٠٠ مترًا لصالح "تيف طعم"، وهى شركة تبيع، من بين ما تبيعه، لحم خنزير، ومنتجات غذائية أخرى ليست كاشير"(١).

وهكذا يتضح لنا أن موقف الصحيفة هنا يتمثل فى السعى لتكوين رأى عام ضاغط، بعد توضيح أن الحاخامات يشهرون سلاح المقاطعة لفرض رأيهم الدينى على الجميع، حتى ولو كانت العقوبة جماعية، ويتضرر منها من هم ليسوا طرفًا في الخلاف، وفى هذا الإطار يدل إبراز أن الحاخامات يدعون لمقاطعة مركز تجارى بأكمله (لمجرد استئجار شركة أغذية، لا تلتزم بقواعد الطعام المطابق للشريعة اليهودية، جزء من المركز التجاري) على تصوير الصحيفة لتشدد المعسكر الدينى فى إسرائيل بشكل سلبى مرفوض من جانبها.

ومن معالجات الصحف محل الدراسة للمقاطعة والخلافات الاقتصادية بين المعسكرين العلمانى والدينى ما جاء بمعاريف عام ٢٠٠٤ :

"هذا الأسبوع استغل الحاخام "عوفاديا يوسف" عظته الأسبوعية ليمنح مستمعيه درسًا قصيرًا فى الإعلام، أبدى الحاخام اشتياقه للأيام التى كان فيها التجار – حسب قوله – يستغلون فترة مكوثهم فى محلاتهم لقراءة كتب التوراة وفقرات العهد القديم(براشاه)، فى الفترات التى لا يتواجد فيها زبائن. وقال: "كان الرزق متوفرًا، وحينما كنت تسأل التاجر عن حجم دخله كان يجيبك: "نشكر الرب لأنه جيد"، وماذا يحدث الآن يقرأون الصحيفة". (...) "فقط صحيفة ومقالات تعادى التوراة ودارسيها". والخلاصة: "لا يوجد لديهم رزق"، لقد نسى الحاخام

(١) מעריב، 16 –11 – 2002.

أن يروى لتلاميذه: ماذا كان سيفعل بدون صحافة، وبدون إعلام، وأين كانت شاس ستكون اليوم بدون الإعلام"[١].

من التقرير السابق يتضح لنا أن صحيفة معاريف تسخر من الحاخام، وتتهمه بالمبادرة باختلاق المشكلات مع الصحفيين، لترويجه إلى أن قراءة التجار للتوراة تزيد من رزق التجار ودخلهم، وأن قراءة الصحف (المستقلة) التى تهاجم التوراة ودارسيها تحجب البركة وتحد من دخل التاجر، أى أن الحاخام يدغدغ المشاعر الإنسانية الطامحة لجنى أرباح أكبر، بحض الإسرائيليين على قراءة التوراة كسبيل لزيادة الرزق، وفى نفس الوقت تعبر الصحيفة عن دهشتها من ربط الحاخام بين الرزق وبين قراءة التوراة خلال أوقات العمل، وكأنه يشجع على مقاطعة التاجر غير المتشدد دينيًا، كما يشجع بشكل عام على مقاطعة الصحف المستقلة لمهاجمتها رجال الدين وتنتقد سياساتهم، أى أن التقرير برمته ينم عن رؤية وموقف ومعالجة معادية لتوجهات وأفكار الحاخام "عوفاديا يوسف" والمعسكر الذى يقوده ويؤثر فيه.

ويعبر عن موقف صحيفة هاآرتس المعادى فى أغلب المادة المنشورة بها، تقرير نشرته عام ٢٠٠٧ كشفت فيه لقرائها، ولصُناع القرار فى إسرائيل، عن ملمح من ملامح ما تصفه بنهج حريدى لتخفيض إيجارات الشقق فى مناطق تجمع أنصار المعسكر الحريدى، حيث ذكرت:

> "هكذا يتم الإشراف فى القطاع الحريدى على أسعار إيجارات العقارات: فى الأوقات التى ترتفع فيها أسعار الإيجارات يتم تشكيل لجان تضم حاخامات تهدف إلى خفض الزيادات، كيف؟ من خلال فرض مقاطعة على أصحاب الشقق الغالية"[٢].

---

(١) צבי אלוש، "רב עם העיתונים"، מעריב، 26 – 8 –2004، 24 שעות ، עמ' 13.

(٢) א ק מירובסקי، "ועדות אכלוס של רבנים מפקחות על מחירי השכירות במגזר החרדי"، הארץ، 18– 10 –2007.

يبين النص السابق لنا أن الصحيفة تتحفظ على تدخل رجال الدين الحريدى فى قضية اقتصادية صريحة، الأمر الذى يوضح مدى التزام أنصار المعسكر المتدين بتنفيذ تعليمات رجال الدين بفرض مقاطعة اقتصادية تجاه مجال بعينه، أو شريحة بعينها من الشركات أو رجال الأعمال، مما يحقق فى النهاية بالفعل خفضًا لإيجارات العقارات التى يقطنها المتدينون، بخاصة وأن شريحة كبيرة من المتدينين تلتزم أيضًا بعدم السُكنى فى منازل مرتفعة النفقات، وهو الإجراء الذى كان سيكون محل إشادة أو على الأقل صمت فى حالة ما إذا تبنت مثل هذه الدعوة شخصية أو جماعة علمانية التوجه.

وعلى ضوء ما سبق **نخلص** إلى أن الصحف محل الدراسة ترى أن سلاح المقاطعة للضغط على المعسكر المناوئ سلاح أجاد المتدينون استخدامه إلى حد بعيد، نظرًا لانصياع أنصاره شبه التام لتعليمات الحاخامات، لكن هذا لم يمنع ظهور دعوات علمانية لمقاطعة كيانات متدينة أو جهات تدعمها، فالصحف فى هذا الإطار تسعى إلى تكوين رأى عام ضاغط، بعد توضيح أن الحاخامات يشهرون سلاح المقاطعة لفرض رأيهم الدينى على الجميع، وهو ما ترفضه تلك الصحف بشدة، مع ملاحظة أن صحيفة معاريف وصحيفة هاآرتس تبديان موقفًا أكثر تشددًا وأكثر استهدافًا لإثارة الرأى العام فيما يتعلق بهذا المحور عن صحيفة يديعوت أحرونوت، وهو ما يمكن استخلاصه أيضًا من كثرة تناول هذا المحور على صفحات معاريف وهاآرتس مقارنة بتناوله فى يديعوت أحرونوت.

ثالثًا ـ الموقف من التوقيت الصيفي:

ظهرت قضية التوقيت الصيفى مع ظهور حزب "شاس" على الخارطة السياسية الإسرائيلية فى انتخابات العام ١٩٨٤، حيث حرص زعيم الحزب آنذاك "إسحق بيرتس" على تولى منصب وزير الداخلية فى حكومة الوحدة القومية بين

الأعوام ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨، وقد "حاول آنذاك إلغاء العمل بهذا التوقيت كليًا، مما أدى إلى مظاهرات قادتها حركة "راتس" التى أصبحت فيما بعد تسمى "ميرتس- ياحد" حتى وقت إعداد الرسالة.

وهذا التوقيت فى إسرائيل ليس ثابتًا، بل يتحدد لكل سنة على حدة بسبب الأعياد العبرية، ويعلن المتدينون الأصوليون إن التوقيت الصيفى، بخاصة فى شهر سبتمبر يعوق أداءهم صلاة غفران خاصة يؤدونها طيلة هذا الشهر ويرتبط توقيتها بشروق الشمس، حيث إنه يصعب عليهم بعد انتهاء الصلاة الالتزام بمواعيد العمل والدراسة وغيرها، فى حين يؤكد الاقتصاديون الإسرائيليون أن التوقيت الصيفى يوفر على إسرائيل سنويًا ما بين ٧٠ مليون إلى ٨٠ مليون شيكل"[1]. وفى هذا الإطار خصصت صحيفة هاآرتس افتتاحيتها فى ٢١- ٩- ٢٠٠٧ لتفنيد آراء المتدينين المطالبة بإلغاء التوقيت الصيفى، أو على الأقل بدء العمل بالتوقيت الشتوى مبكرًا قدر الإمكان، وجاء فيها:

> "الزعم بأن تقديمها الساعة الصيفية هو انتصار للمتدينين يعد أمرًا عجيبًا، فالمتدينون - بشكل أساسي - يريدون أن يطول نهار الجمعة بقدر الإمكان، حتى يستطيعوا الاستفادة منه قبل دخول السبت، والمتدينون أيضًا يريدون أن يتمكنوا من الذهاب إلى البحر فى النور قبل الغروب مع أطفالهم، فى الساعات المتبقية بعد انتهاء يوم العمل، ومن المشكوك فيه أن يكون المتدينون يريدون زيادة استهلاك الكهرباء المنزلى والقومى عندما يهبط الظلام مبكرًا هكذا، ويفترض أنهم لا يريدون أن تقل "מנוחת שבת" (راحة السبت) بمقدار ساعة.

(١) قدرى حفني (د)، المرجع السابق، ص ٤٠.

أصبح موعد انتهاء العمل بالتوقيت الصيفى موضوعًا مثيرًا للجدل بين المتدينين والعلمانيين، على الرغم من أنه لا يتعلق إطلاقًا بقضايا دينية جوهرية مثل التهويد، والزواج والطلاق، والطعام المطابق للشريعة اليهودية، وحفظ السبت، والجدل يعد نموذجًا لاستغلال سياسى رخيص، يحاول فيه سياسيون من المعسكر الدينى تقديم إنجازات لناخبيهم، والنتيجة هى انتصار انتزع بثمن باهظ جدًا.

لا أساس من الصحة للزعم بأن تغيير التوقيت الصيفى جاء للتسهيل على المتدينين لكى يقوموا مبكرًا لصلاة "سليحوت"(١)، لأن التوقيت الشتوى دخل حيز التشغيل، وقد قاربت فترة "السليحوت" على الانتهاء، بقى فقط التبرير بأن صوم يوم الغفران يكون أسهل لو انتهى فى السادسة مساء، وليس فى السابعة وهو مبرر نفسى ولا علاقة له بالدين، لذا فالنضال على التوقيت الصيفى هو نضال قوة، المتدينون فرحون لأنهم يكتشفون فى كل مرة أنهم لا يزالون أقوياء.

لقد أراد العلمانيون دومًا تضمين التوقيت الصيفى فى القانون، حسبما هو متبع فى العالم، إلا أن الأحزاب الدينية أرادت أن يبقى الجدل مفتوحًا، وفى عام ٢٠٠٥ تم سن القانون بمبادرة من وزير الداخلية "أوفير بيناس"، وبذلك تم اعتماد تصديق قانونى على حل وسط مشوه، لا يفيد لا المتدينين ولا العلمانيين، فبعد شد وجذب هنا وهناك، تقرر أن يتم تغيير التوقيت

---

(١) **סליחות**: صلوات مصاغة فى فصول شعرية قديمة(بيوط)، تقوم على طلب غفران الذنوب. وهى مخصصة لطلب الخلاص والنجاة للشعب اليهودى. (*שלמה זלמן אריאל*، לכסיקון לתודעה יהודית، הוצאת מסדה ، רמת-גן، הדפסה *שישית*، 1976، עמ' 120).

الصيفى قبل دخول ليل يوم عيد الغفران، فقد تقرر فى موضوع غير محورى وغير دينى، ولا يوجد فيه أية تنازلات من المتدينين، لأنهم يستطيعون فى كل الأيام – ما عدا يوم الغفران – الاستمتاع مثل الجميع بيوم أطول، الاستسلام لتيار سياسي غريب، بشكل باهظ الثمن اقتصاديًا، وبشكل يضر، بجودة الحياة.

لكى نوقف هذه المهزلة، نحتاج إلى أن يقوم شخص من المعسكر الحريدى بالذات، لكى يقول الحقيقة، إن النضال لا علاقة له بالدين، لا يحسن من وضع المتدينين، لا بشكل عملى، ولا من ناحية الشكل والصورة. كما أنه بالفعل لا يُسّهل على الصائمين فى يوم عيد الغفران، لأن فى النهاية ساعات الصوم الخمس والعشرين ستبقى كما هى خمسًا وعشرين"(١).

فندت افتتاحية هاآرتس المبررات التى يسوقها معسكر المتدينين، ووصفتها بأنها لا تفيد حتى المتدينين أنفسهم، ولا تحقق سوى الخسارة المعنوية بإهدار ضوء النهار الذى يمكن خلاله الاستمتاع والتنزه بعد انتهاء يوم العمل، وكذلك الخسارة المادية بتشغيل الكهرباء لفترة أطول فى المنازل والأماكن العامة، وركزت على أن الموضوع لا يعد من الموضوعات الدينية أو حتى من الموضوعات ذات الأهمية، مثل التهويد أو الزواج والطلاق، وأن أسبابًا نفسية فقط هى التى تقف وراء استمرار الخلاف، وإصرار القوى السياسية الدينية على ألا يصدر قانون يضع نهاية للخلاف حول التوقيت الصيفى، وأرجعت هاآرتس حماسة الأحزاب الدينية لوقف التوقيت الدينى للسعى لمغازلة ناخبيهم، وتصوير أنفسهم، وقد حققوا لهم انجازات على صعيد الصراع مع المعسكر العلمانى، وترى الصحيفة أن الحل

(١) "השמש זורחת על כולנו"، מאמר המערכת، הארץ، 21- 9- 2007.

يكمن فى استقطاب أصوات دينية مؤثرة لكى تقنع جمهورها بأن هذا التشدد فى هذه القضية الخلافية لا طائل من ورائه، ويتبين لنا من معالجة الصحيفة لهذا الأمر أنها تتخذ من أسلوب الجدل والإقناع بالحجة وسيلة لتحقيق رؤاها فى القضايا الخلافية مع تصوير المتشددين دينيًا على أنهم يدرسون قراراتهم بشكل واقعى ومنطقى، وبالتالى لا يخدمون حتى مصالحهم الشخصية.

وعلى هذا فإن الصحف محل الدراسة ترى أن إصرار المتدينين على عدم العمل بالتوقيت الصيفى يسبب ضررًا كبيرًا للاقتصاد، ويمنع تحقيق الراحة حتى لمن يلتزم بالتعاليم الدينية، وبالتالى فموقف الصحف محل الدراسة هنا معارضة توجهات المتدينين والسعى لتفنيد منطقها، بل وإقناع شريحة من المتدينين بأن العمل بالتوقيت الصيفى يصب فى مصلحتهم أيضًا ولا يسبب لهم أى خسائر.

رابعًا ـ عام التبوير وآثاره الاقتصادية:

نظرًا للآثار الاقتصادية المباشرة التى تترتب على عام التبوير أو שְׁמִטָּה بالعبرية، فإن هذه القضية تثير خلافات مستمرة فى المجتمع الإسرائيلي رصدتها الصحافة محل الدراسة، حيث إن "عام التبوير أو العام السابع أطلق عليه هذا الاسم لأن فيه يكون المرء فى حِلٍ من الالتزامات، وتعاد الأراضى لسابق عهدها، ويجب على اليهودى أن يخصص كل الثمار التى تنمو فى السنة للفقراء والبهائم والحيوانات فى فلسطين، وإذا احتفظ بثمار الحقل لنفسه تصبح محرمة"(١). (وذلك وفقًا لما جاء فى سفر اللاويين ٢٥: ٤) وهو ما يعنى خسائر مادية محققة لمن يلتزم بهذا من ناحية، وارتفاع أسعار الثمار من ناحية أخرى فى هذا العام، وهو ما يتضرر منه، ويرفضه العلمانيون بشدة.

---

(١) שלמה זלמן אריאל, לכסיקון לתודעה יהודית, שם, עמ' 168.

ومن التقارير التى رصدت الخلاف فى الصحف محل الدراسة تقرير ورد عام ٢٠٠٧ فى جريدة هاآرتس، وجاء فيه:

"ما هى علاقة التبوير بالمشتريات فى السوبر ماركت: خلاف بين حاخامات سيؤدى إلى ارتفاع أسعار الخضروات بنسبة ٥٠%، قبل أسبوعين من حلول عام التبوير، لا يوجد أى شيء يضمن أن يتوفر للجمهور الإسرائيلي الخضروات والفواكة الطازجة بأسعار معقولة، السبب خلاف تشريعى دينى حول الاعتراف بـ"رخصة البيع"(١)، وهى الحل التشريعى الذى يمنح "كشيروت تبوير"(٢) للخضروات التى تمت زراعتها بواسطة مزارعين يهود فى أرض إسرائيل، فبـ"رخصة بيع" "يبيعون" شكلاً أراضى إسرائيل الزراعية لواحد من الأغيار(٣)، عادة ما يكون درزيًا، حتى تكون الخضروات والفواكة قد تمت زراعتها على أرض وكأنها غير مملوكة ليهود ومسموح أكلها، وفى نهاية عام التبوير تباع الأرض مجددًا لأصحابها القدامى.

إن القطاع الحريدى لم يقبل أبدًا بهذا الحل التشريعى اليهودى المقبول من الحاخامية الرئيسية، وأغلب حاخامات المدن الكبرى، حتى وإن كانوا قد رأوا فيه بعض الشر. فى السنوات الأخيرة تصدع هذا الاعتراف وأعلن عدد كبير من الحاخامات، بخاصة فى القدس سحب اعترافهم بهذا الإجراء.

---

(١) رخصة البيع ابتدعها حاخامات سفارديم فى القرن التاسع عشر ويقرها الحاخام عوفاديا يوسف ويعترض عليها حاخامات آخرون حاليًا.

(٢) يقصد الكاتب صلاحية شرعية استثنائية للمزروعات فى عام التبوير.

(٣) يتعارض هذا البيع مع ما ورد فى سفر اللاويين: "والأرض لا تباع بتة" (لاويين ٢٥ فقرة ٢٣).

هذا وقد حذر مسئولون بمنظمة زراع الخضروات من أن الضرر المباشر الذى سيقع على الزراع من جراء سحب الاعتراف "برخصة بيع" سيتراوح من ٦٠٠ – ٧٠٠ مليون شيكل، ووفقًا لرأيهم فإن جمهور المستهلكين سيضطر فى عام التبوير إلى دفع زيادة فى أسعار الخضروات تبلغ ٥٠% مقارنة بالأسعار فى عام عادي"(١).

يركز النص السابق على أن هناك علاقة مباشرة بين عام التبوير والتشدد فى تطبيقه وأسعار الخضروات والفواكه، (تجاهل التقرير أن الأسعار ليست هى السبب وأن الخلاف احتدم عام ٢٠٠٧ بشكل خاص بسبب مواقف رجال شاس المتشددة) ويمكن تلمس دغدغة التقرير الصحفى لمشاعر المستهلك العادى، بتوضيحه أن الإصرار على رفض حل سيرفع الأسعار بمعدلات غير معتادة تصل لـــ٥٠% عن الأسعار الحالية، أى أن التقرير يُبرز هنا أن المستهلك سيتحمل أعباء إضافية لا طائل من ورائها على المستهلك على الرغم من أن هناك تخريجات يمكن بها الالتفاف على هذا الأمر الدينى، مع إشارة الصحيفة إلى أن هذه التخريجات أو الحلول سبق وأن وافقت عليها الحاخامية الرئيسية، وهكذا يؤكد النص بالأدلة القاطعة، ومن خلال استطلاع رأى خبراء أن التشدد الفقهى، أو بالأحرى عدم قبول التحايل الدينى، من شأنه التسبب فى مزيد من الآثار السلبية على الاقتصاد، مما يدل على أن الصحيفة تروج لعكس هذا الموقف سعيًا لخفض الأسعار أمام المستهلكين وهو موقف سيُكسِب الصحيفة قدرًا كبيرًا من التأييد والجماهيرية حتى بين عدد من القراء المتدينين.

---

(١) עמירם כהן, "מחלוקת רבנים עלולה לייקר הירקות ב- 50% " ، הארץ ، 29 – 8– 2007 ، The Marker עמ' 1– 2 .

وفى سياق موازٍ رصدت صحيفة معاريف عام ٢٠٠٧ دعوة عدد من المتدينين لمقاطعة حديقة عامة، على الرغم من إنفاق ملايين عليها وذلك لتشجيرها خلال عام التبوير، وكذلك نعت حاخامات للحديقة بأنها "ملعونة" وذكرت الصحيفة:

"حتى يتم الانتهاء من تجهيز الحديقة فى يوم الثلاثاء من الأسبوع الجارى تم غرس أشجار وبسط نجيل منذ شهر، بعد بدء عام التبوير والتى وفقًا للتقاليد اليهودية محظور فيها العمل فى الأرض الزراعية، الأعمال سجلها متدينون فى المدينة بكاميرات، وتم نشر الصور بين رجال دين من الذين لم ينسوا الشكاوى السابقة من العمل فى الحديقة فى أيام السبت، وهو ما أثار غضبة كبيرة بين الجمهور الدينى فى المدينة، وفى إطار محاولات التغطية على الأعمال التى تمت بشكل يخالف الشريعة اليهودية، تم تغطية الجدار المحيط بالحديقة بكتان أخضر..

هذا وقد دعا "ارييه بنينو" رئيس حركة شاس الجمهور الدينى لمقاطعة الحديقة البلدية بسبب إهانة الدين وقال: من المؤسف أن يتم إهانة الدين من أجل زيارة رئيس الوزراء وهى مهمة، إننا ندعو الجميع لمقاطعة الحديقة لأنها تجاوزت الشريعة، ولا تعد حلالاً.

يذكر أن نحو ربع سكان مدينة عفولة يصفون أنفسهم بأنهم "محافظون على التقاليد"، وقد قال أحد القادة الدينيين فى المدينة: لقد ارتكب هنا تجاوز، عمل يوم السبت وغرس نباتات فى عام التبوير.. حفظنا الرب، إن هذا المكان ملعون. كما قال أحد الحاخامات ذوى الكرامات لصحيفة معاريف: وفقًا للشريعة حرام زرع نباتات فى عام التبوير، ويجب اجتثاث كل ما تم زرعه"[١].

---

(١) דודו בזק, "הדתיים נגד הפארק ה"לא כשר" בעפולה", מעריב, 2- 11- 2007.

يعكس التقرير الصحفى السابق حالة التربص التى يسعى فيها أنصار كل معسكر من المعسكرين الرئيسيين العلمانى والمتدين فى المجتمع الإسرائيلي لتصيد أخطاء للمعسكر المنافس، والضغط من خلال أدوات اقتصادية لوقف ما يعتبرونه تجاوزات أو انتهاكات، والتقرير فى الواقع يركز من خلال العناوين الفرعية على تكلفة الحديقة العامة التى يطالب المتدينون بإهدارها، وهى من المال العام، أو مقاطعة الحديقة بما تحتويه من أنشطة للجمهور لكونها "حديقة ملعونة"، وغير مطابقة لمواصفات الشريعة اليهودية. والتقرير بشكل عام يوضح للقراء مدى التطرف الفكرى المسيطر على معسكر المتدينين موضحًا كمَّ الخسارة الاقتصادية التى سيتكبدها المجتمع لو تم الانصياع لآراء المتدينين.

وعلى هذا **نخلص** إلى أن الصحف محل الدراسة ترى أن عام التبوير يسبب خسائر فادحة للاقتصاد الإسرائيلي، ويكبد المواطن العادى أعباء لا طائل من ورائها، لأنه يتسبب فى رفع أسعار الخضروات والفواكة، وتروج لضرورة وجود مرونة من قبل الحاخامات فى هذا الصدد وعدم الالتزام بعام التبوير، بخاصة وأنه من المعلوم اقتصاديًا الآثار السلبية لمثل هذا العام على معدلات التصدير للخارج، مما يضعف من قوة العملة فى مواجهة العملات الأجنبية، فيصبح التأثير ملموسًا بالنسبة للجميع، أى أن الصحف محل الدراسة تتبع سياسة تصعيدية فى هذه القضية الخلافية، عن طريق إثارة الرأى العام ضد جمود المتدينين، وهو ما ينعكس على حالة من التربص والتصيد كانت بادية على المادة المنشورة فى هذا الصدد.

خامسًا ـ إبراز تورط المتدينين فى جرائم اقتصادية :

يمكن ملاحظة تكرار إبراز الصحافة محل الدراسة لحالات يتم فيها إدانة رجال دين أو شخصيات معروفة بتدينها فى جرائم اقتصادية أو تورطهم فى

عمليات مشبوهة[1]، ومن النماذج البارزة على معالجة الصحف محل الدراسة لقضايا الفساد بشكل عام وجرائم (المتدينين) الاقتصادية بشكل خاص ما ورد فى يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠١ عن قضية القيادى السابق فى حزب شاس الدينى "آرييه درعي":

".. خلال إجاباته أمس على أسئلة الدفاع قال وزير الداخلية الأسبق "آرييه درعي" إنه لم يقم بتعارض مصالح عندما حول من وزارة الداخلية إلى بلدية القدس ٤٠٠ ألف شيكل (تساوى اليوم أكثر من مليون شيكل)، وأن المال كان مخصصًا لشراء مبنى لجمعية "قول يهودا" (صوت يهودا) التى يترأسها شقيقه الحاخام "يهودا درعي".

فقال القاضى "حييم لحوفيتسكي" لـــ"درعي": أنت يا سيدى معروف بين الناس بكونك شخصًا ذكيًا. ولك مقولة شهيرة: "هل حافظتم جيدًا على أنفسكم؟" هل قلت لنفسك: لن أفعل هذا حتى أمنع القيل والقال والطعن فيما أفعله ؟

وأضاف القاضي: فى كثير من المرات نتنحى نحن القضاة فقط حتى لا نتجنب الشبهات. ألم تفكر، يا سيدى، فى عدم الخوض فى هذا؟

أجاب "درعي": لم أر فى هذا تعارضًا. لم أبادر لفعل هذا، ولم يتوجه شقيقى لى بطلب، بل توجه به لمدير عام شبكة التعليم

---

(١) مع ملاحظة أن العلمانيين ليسوا ملائكة وقد تورط إيهود أولمرت وافيجدور ليبرمان وغيرهم من العلمانيين فى قضايا مختلفة ولم يتهموا الصحف بأنها تترصدهم أوتعاديهم مثلما يشكوا المتدينون.

التوراتى، تصرفت بشكل سليم تمامًا، ولو لم أفعل هذا لكنت مقصرًا فى أداء مسئولياتي"(١).

يبدو من التغطية الصحفية للقضية أن الصحيفة منحت الموضوع مساحة كبيرة – نحو نصف صفحة – بجانب صورة كبيرة وعناوين فرعية كثيرة ، وبجانب نقلها الحرفى للمواجهة بين القاضى وزعيم حزب شاس آنذاك، فقد تدخلت للتوضيح بأن المبلغ الذى كان أحد البنود التى اتهم بسببها "درعي" بالفساد، أصبح يساوى حالاً مبلغًا أكبر نظرًا للتضخم وارتفاع الأسعار، حتى يكون وقع الرقم الجديد أكبر على القارئ. كما بينت فى اختيارها للفقرات التى انتقتها من المواجهة انتقاد القاضى اللاذع لــ "درعي" وإصرار الأخير على أنه لم يتجاوز أو ينتهك القوانين والأخلاق، على الرغم من أن نقل مبلغ من وزارة الداخلية لبلدية القدس لكى تشترى جمعية يترأسها شقيقه أمر غير منطقى، بجانب أنه كان يجب على الشخص الذكى أن يتجنب الشبهات فى جميع الأحوال، ويدل هذا على أن رؤية وموقف الصحيفة معادٍ لــ"درعي" وفعلته، وبالتالى تبرزه كنوع من الإدانة المسبقة، حتى يدفع ثمن ما ارتكبه سياسيًا وشعبيًا لو أفلت من العقاب الجنائى.

ونلاحظ فى هذا الإطار أن جريدة معاريف تناولت الحدث نفسه، وفى نفس اليوم من خلال تخصيص مساحة صغيرة لا تتجاوز ١٢٠ كلمة، وبــدون صــور أو عناوين فرعية، مما ينم عن موقف أقل تشددًا حيال "درعي" وفساده.

ومن النماذج على تستر المتدينين بعباءة الدين من أجل الاحتيال والسرقة، القضية التى أفردت لها يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠١ مساحة كبيرة، نظرًا لأن السرقة استهدفت ممتلكات ومنقولات ثمينة لمعابد يهودية، وجاء فى التقرير:

---

(١) עדנה אדטו, "השופט: למה נפגעת בעסק הזה? דרעי: אולי אינני כל-כך חכם", ידיעות אחרונות, 20- 4- 2001, עמ' 8.

"...انتهت الشهادة التفصيلية لـ "أمنون أدري" – حريدى من حيفا – الذى أصبح شاهد ملك مدينًا بذلك أربعة من أصدقائه فى واحدة من أكبر عمليات سرقة تحف المعابد اليهودية فى التاريخ، فقد زار "ادري" وأصدقاءه ٦٠ معبدًا يهوديًا فى إسرائيل وخارجها تحت ستار كونهم مصلين عاديين، وعندما لا يكونون تحت ملاحظة الجمهور يخفون هنا كتابًا مقدسًا، وهناك أدوات خاصة بالمعبد، هنا فتحوا نافذة لكى يدخلوا منها ليلاً ، وهناك دسوا قطعة من تحف المعبد فى كيس التفيلين وبهـذا الشكل جمعوا مسروقات تقدر بمبلغ لا يقل عن ٥٠ مليون دولار"[١].

فى النص السابق تبرز الصحيفة أن بعض المتدينين لا يتورعون حتى عن سرقة المعابد والكتب المقدسة لتحقيق ثروات طائلة، وفى هذا دليل على أنه يوجد بين المتدينين من يتمسكون ببعض الطقوس الدينية الظاهرية، بينما هم فى الواقع لصوص. وهذا الموقف من الصحيفة يزعزع ثقة شريحة من الرأى العام فى المتدينين أو على الأقل لا يمنح المتدين أفضلية أو ثقة عمياء لدى من يتعامل معه .

كما يجدر بنا ملاحظة أن الصحيفة نوهت لقرابة أحد المتهمين بحاخام شهير وذكرت اسمه بالفعل. وسخرت الصحيفة فى العنوان من المتدينين بصياغته على غرار فقرة فى التوراة[٢] فى إشارة للتناقض بين التعاليم الدينية وما ارتكبه اللصوص من جرم.

---

(١) שוש מולא، "ופרצת ופרצת"، ידיעות אחרונות، 20- 4- 2001، 7 ימים עמ' 14، 15.

(٢) سفر التكوين الإصحاح ٢٨ الفقرة ١٤ ופרצת ימה וקדמה مع ملاحظة أن اسم الفاعل من الفعل يشير للص الذى يسطو على المنازل ليلاً، وهو ما تقصده الصحيفة بينما كان المعنى فى الفقرة التوراتية "يمتد".

وفى الإطار نفسه نشرت يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠١، بشكل موسع، تقريرًا عن تورط حاخام ذى شهرة وتأثير، فى مسعى مزدوج لإقناع رئيس وزراء جزيرة إسبانية بتسهيل أعمال مجموعة من رجال الأعمال الإسرائيليين، ومن ناحية أخرى الترويج لمشروع سياحى يقام على أرض الجزيرة الأسبانية، على الرغم من تضمنه إقامة كازينو للقمار، وجاء فى الصحيفة:

" قبل ساعات قليلة من دخول السبت هبط إلى مطار عاصمة جزيرة بالما دى ميوركا الإسبانية المستشار السرى لرئيس الوزراء "أريئيل شارون" الحاخام (صاحب الكرامات) "يجائيل شريقي" ... المشهور بلقب "صاحب أعلى مشاهدة". كان "شريقي" البالغ من العمر ٣٤ سنة متحمسًا للغاية، فتلك كانت رحلته الأولى لخارج إسرائيل، وقد استعد لرحلته جيدًا بحمله فى حقائبه بجانب الملابس والكتب المقدسة، علب تونة، ووجبات ساخنة، لتمده بما يحتاج له من طعام كاشير لمدة أسبوع، وقد انضمت لـ "شريقي" أيضًا زوجته، وابنته التى تبلغ من العمر سنتين، واثنان من مساعديه.

رسميًا قيل إن هذا الوفد الغريب وصل فى إجازة عائلية بريئة، فى الواقع تمت دعوة الحاخام من قبل مجموعة "يهلوميم"، وهى شركة يملكها رجال أعمال إسرائيليون وإسبان، من أجل الترويج لمشروع سياحى، يضم تشييد فندقين، وكازينو للقمار فى باميلا العاصمة(...)

الهدف هو إقناع رئيس وزراء الجزيرة الإسبانية بالسماح بإقامة رجال أعمال إسرائيليين كازينو، نجح "شريقي" فى إبهار رئيس الوزراء (...) كما تفاخر فى حوار لصحيفة إسبانية بأنه "مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل

شارون". قال "شريقي": لا يوجد هناك عدد كبير من اليهود، لم أعتقد أن هناك من سيقرأ هذا، وأضـــاف "شـــريقي": يـــزور مايوركا سنويًا ٢٥ ألف سائح إسرائيلى، فما الـــسيئ فـــى أن يكون لهم "فندق كاشير"، وربما أيضًا معبد، إن الكازينو أمـــر ثانوى فى هذا الموضوع. حاولوا ألا تبرزوه إذا كان ممكنًـــا ، لأن هذا لن يلقى صدًى طيبًا عند من يسمع به"(١).

نستنتج من النص السابق أن الصحيفة تبرز أن الحاخام يقدم خدماته لرجال الأعمال كما يقدمها لرئيس الوزراء الإسرائيلي بمقابل مادى، رغم أن هذه الخدمات تعد لا أخلاقية وغير قانونية بدليل حرصه على إخفاء الهدف الأساسى من الزيارة، والزعم بأنها للسياحة، ويدل على هذا أنه عند افتضاح أمر الحاخام ومواجهة الصحيفة له بعلمها بحقيقة ما يعمله، وطبيعة مهمته فى أسبانيا، طلب من الصحيفة عدم إبراز أن المشروع الذى يدعمه يشمل كازينو للقمار، وهنا ووفقًـــا للمعـــالجة أو القراءة الخاصة بالصحيفة لسيناريو الأحداث، فقد اعتبرت الصحيفة ما يجرى تجاوزًا لا يمكن السكوت عليه، ولذلك رفضت طلب الحاخام بتجاهل نشر ما يتعلق بالكازينو، بل ووضعته كعنوان رئيسى للموضوع كنوع من التشهير والتندر، والثابت هنا أن الصحيفة ركزت على أن الحاخام استعد للمهمة بدراسة السوق المستهدف (عدد الزوار القادمين للجزيرة الأسبانية من إسرائيل سنويًا)، وأن رجل الدين استغل مركزه وتأثيره المرتكز على سلطة الدين، وتحرك بشكل انتهازى لتحقيق مصلحته التى تقاطعت مع مصالح بعض رجال الأعمال، حتى ولو أقر بذلك تجاوز صريح للشريعة، مما ينم عن موقف انتقادى حاد من الصحيفة تجاه الحاخام عبَّر عنه أيضًا عنوان التقرير –البابا كازينو– حيث يرتبط لقب بابا بعدد

---

(١) שוש מולא، עופר פטרסבורג، ונורית וורגפט، "הבאבא קזינו"، ידיעות אחרונות، 17 – 8- 2001، 7 ימים עמ' 31 -34.

من رجال الدين المنتمين ليهود المغرب على غرار البابا سالى أبو حصيرة المتوفى عام ١٩٨٤ ووريثه البابا باروخ.

وعلى نفس المنوال جاء التقرير التالى الذى ورد فى يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٧ تحت عنوان "فضيحة ليفويف .. بالون انفجر"، وتضمّن:

"بدأت قصة شركة ليفويف فى البورصة مع مطلع عام ٢٠٠٦، بدون جلبة تم طرح الشركة فى البورصة فى تل أبيب، وجمعت ٧ مليون شيكل، بعد أن تم تقدير الشركة بمائة مليون شيكل، الأمر الوحيد الذى لفت الانتباه فى الطرح كان حقيقة أن الشركة لم يكن لديها موافقات على الأسهم التى تم طرحها، فى حادثة نادرة للغاية.

ليفــويف أنتجت مــاكينة تتعامــل مع القرح أى الجروح التى لا تندمل، وتتجدد بعد شفائها بفترة معينة، هناك وسيلتان للحصول على موافقة على تسويق الجهاز: طريق طويل من خلال الحصول على موافقات من هيئة الأطعمة والأدوية الأمريكية، وطريق مختصر عن الطريق السابق، وبفحوص أقل بكثير فى أوربا وإسرائيل، ليفويف سارت فى الطريقين بشكل متوازٍ، وبدأت فى توقيع عقود مع شركات تسويق أوربية بمبالغ وصل إجماليها ٤٧ مليون يورو، وفى إسرائيل يتم اختبار الجهاز فى ١٢ مستشفى... فى أيام معينة ارتفع سهم الشركة من ٢٠ -٣٠ % فى اليوم، وبدأت الأخبار تتداول عندما ارتفعت أسهمها بشكل عجيب بمقدار ٩٠٠% بإجمالى قيمة مليار شيكل، وبدأت هيئة سوق المال تحقق مع رئيس الشركة الحريدى فى شبهة جريمة نصب لرفع الأسهم"(١).

---

(١) גולן חזני, "בלון שהתפוצץ", ידיעות אחרונות, 27 – 4 –2007 ، המוסף לשבת עמ' 9.

والنص السابق يشير إلى تعامل لا يتسم بالشفافية من شركة يمتلكها حريدى، الأمر الذى يوضح أن الصحيفة تبرز تورط رجل الأعمال المتدين فى تجاوزات قانونية الهدف منها خداع المسئولين وخداع صغار المستثمرين فى البورصة، وهو ما تصدت له جهات التحقيق فى إسرائيل، وأبرزته الصحيفة سعيًا للتأكيد على أن النجاح غير مرتبط بالتشدد الدينى، لكن الأرباح تنامت بشكل مبالغ فيه نتيجة الاحتيال والنصب الذى لم يتورع مالك الشركة المتدين من القيام به، وفى ذلك رسالة تحذير ضمنية من الصحيفة للقراء مفادها ضرورة التعامل المالى الحذر مع المتدينين، لكونهم لا يتورعون عن ارتكاب جرائم اقتصادية.

ومما سبق **نخلص** إلى أن المادة المنشورة بالصحف محل الدراسة تخصص مساحات كبيرة لتغطية تجاوزات المتدينين، وهو ما يمكن تعليله بأنها ترى أن التركيز على مثل هذه التقارير يكشف للرأى العام أن تدينهم ظاهرى فقط، كما أن تلك الصحف بالتالى ترى أنه لا يجب مشاركة المتدينين فى أعمال أو معاملات تجارية، لكثرة ارتكابهم جرائم اقتصادية، وهذا يدل على أن الصحافة تلعب فى هذا الصدد دورًا تحريضيًا ولا تسهم فى اندماج المتدينين مع العلمانيين فى أعمال تجارية.

سادسًا ـ التأثير الاقتصادى للحاخامات على المشاهير ورجال الأعمال:

وعن تأثير الحاخامات على الأثرياء واستفادة بعض المصانع والتجار من ذلك بشكل مباشر، جاء فى مقال رأى بمعاريف عام ٢٠٠٠:

> "يأكل المتدينون فطائر يكون الإشراف على إعدادها أكبر بكثير، ففور طحن القمح يتم التخزين فى مخازن خاصة، محمية من تسرب المياه، يزورها بانتظام جيش من طلبة المعاهد الدينية المتزوجين حديثًا لكى يتأكدوا من عدم وصول الرطوبة للطحين، وبعد ذلك ينقلون الطحين فى شاحنات

محكمة الإغلاق لمخابز عليها إشراف خاص، وهناك تتحول لفطائر، بالنسبة للعلمانيين ما سبق يعد جنونًا كاملاً، لكنهم فى الواقع ليسوا الجمهور المستهدف من ذلك، فالعملية التى نتحدث عنها مكلفة، وفى بعض الأحيان مكلفة للغاية، فالفطيرة التى تتبع إرشادات وإشراف شبكة مهدرين تتكلف ضعف – وربما أكثر – تكلفة الفطيرة العادية، ولو كان فى ذلك مخافة الرب – وليس فقط انصياعًا أعمى – لكان قد تم منذ فترة إيجاد وسيلة تخفض من سعرها، لأن بدون ذلك يتم قياس مدى تدين المرء بقدر ماله، ولو كان "بعشط"[١] حيًا بيننا لكان، حسب تقديرى، قد أكل من الفطير العادى لكى لا يشعر الفقراء من أتباعه بأنهم يعوزهم كل شيء وأيضًا آثمون"[٢].

وهكذا يتبين لنا هنا أن الكاتب اختار أن يتناول الموضوع بشكل ساخر مؤكدًا أن اختيار مقدار الثراء كمعيار للتدين نوع من السفه المرفوض، وأن التدين الحقيقى يرفض إنفاق مال لا طائل من ورائه، بخاصة أن الأسعار المضاعفة ستكون بمثابة عائق أمـــام الفقراء سيـــزيد من إحبـــاطهم، وأن هذا العبء المالى لا يمثل إشكالية أمام الأثرياء، لكنه يعبر فى الوقت نفسه عن "انصياع أعمى"، لأنه من السهل إيجاد وسائل تخفض من سعر التكلفة لتلك الفطائر لكى لا تصبح متاحة للأثرياء فقط. أى أن الصحيفة تنشر هنا تحليلاً يؤكد بشكل منطقى أن التشدد فى الوصايا الدينية واستغلال رجال الدين ذلك يكبد الأسر الإسرائيلية أعباء إضافية، وفى ذلك محاولة للتأثير على الرأى العام من خلال لفت الانتباه إلى أن أحد أسباب معـــاناة الإسرائيلي الفقير يتمثل فى تشدد رجال الدين الذى لا يرتكز على منطق أو التزام بجوهر الدين.

---

(١) مؤسس الحركة الحسيدية "إسرائيل اليعيزر" الذى عرف باسم "ישראל בעל שם טוב" أو (إسرائيل ذو السمعة الطيبة).

(٢) יאיר לפיד، "לא סופי"، מעריב، 21- 4- 2000، סוף שבוע עמ' 8.

ومن التقارير التى تناولت قدرة أحد مدعى الكرامات وتحقيق المعجزات فى الاحتيال على كبار الأثرياء من يهود العالم، ما جاء فى تقرير نشرته يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠١:

" ... هم جميعًا يقولون إنهم كانوا ضحايا لشخص واحد مقيم فى بئر سبع يبلغ من العمر ٤٠ عامًا، استطاع أن يحوز ثقتهم و(يحلب) منهم على مدار أشهر طويلة مبالغ مالية ضخمة، يبلغ إجماليها ملايين الدولارات، الرجل عرفه الجميع على أنه الحاخام "دافيد بن ببا" من بئر سبع، حيث قدم نفسه إليهم على أنه صاحب كرامات متصوف يعيش حياة فقيرة وله قدرة على تحقيق المعجزات، وعلى التنبوء بالمستقبل، وأنه يقوم بجمع تبرعات لمؤسسات دينية ورعاية أيتام، وهو متهم بالاحتيال عليهم بجراءة.

يومان قبل ذلك وصلت لإسرائيل هذه المجموعة المحترمة على متن "جسر جوي" من الطائرات الخاصة النفاثة قادمة من مدن مختلفة فى أوربا، لقسم منهم كانت تلك هى الزيارة الأولى لإسرائيل (وربما تكون الأخيرة). (...) توجهوا مباشرة إلى إدارة النصب فى شرطة جنوب إسرائيل، وهناك كان فى استقبال المليونيرات المحترمين رجال مدير الإدارة الرائد "عوفار مسينج"، الذين تلقوا أقوالاً تفصيلية، انصبت كل الأقوال حول مغامرات "دافيد بن ببا" "[١].

ومن القصة الإخبارية السابقة يتبين لنا أن الصحيفة أبرزت أن مجموعة من اليهود يجمع بينهم ثراؤهم الشديد، وأن شخصًا قدم نفسه إليهم على أنه حاخام،

---

(١) צבי אלוש، "עלילות בן-פפה ו-12 המליונירים"، ידיעות אחרונות، 3- 8 -2001، המוסף לשבת עמ' 16.

ويقرأ الغيب تارة، وتارة على أنه يجمع تبرعات لمؤسسات دينية نجح فى خداعهم (رغم خبرتهم الكبيرة، ونجاحاتهم، وثروتهم) مما يدل على قدر تأثير رجال الدين فى أصحاب الملايين من اليهود المتدينين، بخاصة عندما يدعون أنهم سيوظفون علاقتهم بالسماء لخدمة رجل الأعمال أو الثرى اليهودى، وقد تضمن التقرير مساحة تمثل ١: ١٦ من المساحة الإجمالية لعرض وجهة نظر المتهم الذى تصدرت صورته التقرير، ممَا يدل على موقف مسبق معادٍ للنصاب الذى يقدم نفسه على أنه متشدد دينيًا، وقالت فيها محاميته تصريحات مفادها الاعتراف بصحة بعض الاتهامات منها حصوله بالفعل على الأموال من المليونيرات، وأنه يتنبأ بالمستقبل باستخدام كتاب التوراة، وهذا يعد أسلوبًا صحفيًا يعزز مصداقية التقرير أمام القراء، وفى نفس الوقت يجنب الصحيفة دعاوى قضائية قد تطالبها بدفع تعويضات لتبنيها وجهة نظر واحدة تحمل اتهامات صريحة لشخصية شهيرة متعددة العلاقات، مع الأخذ فى الاعتبار أن المساحة الكبيرة للموضوع الأساسى هى التى تعكس قناعة هيئة التحرير فى الصحيفة، مما ينم فى واقع الأمر عن حكم مسبق من الصحيفة بالإدانة للمشتبه فى قيامه بالنصب. والصحيفة على هذا تتبنى رؤية مفادها ضرورة عدم الإنصات لرجال الدين فى موضوعات مشبوهة بخاصة بالدجل والشعوذة، حتى تضمن تحجيم نفوذهم وتأثيرهم فى قطاع مؤثر وهو القطاع الاقتصادى.

يتدخل الحاخامات فى عقود مالية بمئات الآلاف من الدولارات سنويًا، وهى عقود خاصة بمشاهير فى مجالات مختلفة، وهى ظاهرة تؤكد نفوذ وتأثير هؤلاء الحاخامات على أنصارهم ومريديهم فى المجال الاقتصادى، والذى وصل إلى درجة إقناع مدربين كبار بترك عروض مالية أفضل لصالح عروض بالتعاقد بمبالغ أكبر، فهل يتم كل هذا دون عمولات ؟ وهل يتبرع هؤلاء المشاهير فيما بعد لمؤسسات دينية ؟ أم يكتفون بالدعم المعنوى، ورد (الجميل) بالترويج فى انتخابات،

بخاصة وأن هؤلاء المشاهير يرون أى إنجاز يتحقق لهم فى حياتهم يتحقق بسبب مباركة الحاخام على تعاقد مالى بعينه.

يؤكد هذا الاتجاه النص التالى الذى نُشر عام ٢٠٠٧ فى هاآرتس تحت عنوان "الحاخام حدد ذهابى لمكابى وأنا أفعل ما يقوله الحاخام":

على الرغم من تمسك رئيس الاتحاد، "آفى لوزون" به لا يعتزم "جى ليفي" البقاء فى منتخب الشباب، فهو يعتزم قيادة مران المنتخب هذا الصباح وفى نهايته سيقدم لـ "لوزون" استقالته، ويسافر مع مكابى تل أبيب لتركيا، لأداء مباراة العودة أمام فريق ارشيسبور.

أمس قال "ليفي" لملحق هاآرتس الرياضي: أنا من أتباع الحاخام "يشعياهو بينتو"، الحاخام قرر ذهابى لمكابى تل أبيب وأنا سأفعل هذا بالفعل. لست التابع الوحيد له كل شعب إسرائيل أتباع للحاخام "بينتو". حتى رئيس الاتحاد "آفى لوزون"، و"آفى نمني"، وكثيرين فى مجال كرة القدم يؤمنون بقدراته، لقد قرر الحاخام وأنا أفعل ما يقوله".

واتضح أمس أن الحاخام "بينتو" اشترط شرطين لكى يوقع "ليفي" لصالح مكابى تل أبيب :

أ- أن يكون التعاقد لمدة عامين. **ب**- أن يتم مضاعفة أجره. وألا يتم أى تفاوض حول ذلك، وأن يتم التنفيذ لا أكثر ولا أقل..فيكون الراتب بالضبط ضعف راتبه من اتحاد الكرة. ولهذا السبب طلب "ليفي" من مكابى تل أبيب ١٥٠ ألف دولار فى الموسم ، وتمت الاستجابة لطلبه.

وكان "لوزون"، الذى يتخذ قراراته منذ سنوات بناء على نصيحة الحاخام، قد رفض فى الموسم الماضى عرضًا مغريًا بقيمة ١٧٠ ألف دولار من هبوعيل تل أبيب، كان العقد جاهزًا، بقى فقط التوقيع، إلا أن الحاخام أصر على بقاء "ليفي" فى المنتخب، وقد قال أمس أحد المقربين من "ليفي": "لقد قال الحاخام "لا" لهبوعيل تل أبيب، وانظروا أى إنجاز تاريخى حققه، لقد وصل "ليفي" لنهائيات بطولة أوربا للناشئين (...). إن قدرات الحاخام "بينتو" فوق الجميع، إنه يرى أشياء على المدى البعيد"(١).

ومن النص السابق يتبين لنا أن المدرب الشهير يلتزم بتعليمات الحاخام المفضل لديه بشكل حرفى، ودون مناقشة أو تردد، رغم أن الأمر يتعلق بعقود، ومقابل مادى يجب دراسته بشكل عملى وأخلاقى متجرد، وهو ما ترى الصحيفة أنه أمر شاذ وغير منطقى ويستحق النشر وتخصيص مساحة كبيرة له فى تقرير مزود بصورة، وكأنها تكشف عن تنظيم يجمع بين أفراده عدم رجاحة العقل، وهى بهذه الرؤية وهذه المعالجة تخيف بقية المؤمنين بالشخصيات الدينية وبضرورة تدخلها فى الاختيارات المهنية والمفاوضات المالية البحتة من احتمالية التشهير بهم إعلاميًا الأمر الذى قد يفقدهم شعبية بين صفوف العلمانيين، وعلى الرغم من أن فكرة تأثير الحاخام على نتائج المباريات تبدو غير منطقية، لأنه لو كانت له قدرات غير طبيعية لفاز الفريق الإسرائيلي ببطولة أوربا كل عام، فإن الصحيفة لم تسخر أو تنتقد المدرب بشكل مباشر وصريح نظرًا لأنها فى حاجة لعلاقات جيدة معه لكى يدلى لها مستقبلاً بتصريحات عن أحوال فريقه، وهو ما ينم عن موقف ضعيف إزاء الخلاف لاعتبارات فى التوزيع وأرباح الصحيفة المالية.

---

(١) משה בוקר ודוד מרואני، "הרב פינטו קבע שאלך למכבי، ואני עושה מה שהוא אומר"، הארץ، 29 – 8 – 2007، מוסף ספורט עמ' 1.

ومن النماذج على إبراز الصحف محل الدراسة لتـأثير الحاخامـات علـى رجال الاقتصاد، وكبار الأثرياء الـضخمة، وأصـحاب القـرار فـى المجـالات الاقتصادية الكبرى، وما تشهده العلاقات بين الطرفين من مصلحة مشتركة تقريـر نشرته هاآرتس عام ٢٠٠٧، وجاء فيه:

" طوال الفترة الماضية كان الحاخام "برل لزر" الذى يصفونه بأنه "حاخام بوتين"، وهو أحد المقربين من الملياردير "ليف لفيف" يتم دعوته للقاء الرئيس الروسى "فلاديمير بوتين"، لكن الرئيس الروسى استدعىْ أمس للقاء أجراه مع ممثلى كونجرس يهود أوربا الحاخام "بنحاس جولدشميدت" المقرب من "أركادى جاديماك".. (١).

يعكس النص السابق رؤية الصحيفة لحقيقة وجود صراع بين كبار رجال الأعمال فى إسرائيل من أجل الدفع برجال الدين اليهودى لبؤرة الأحداث الإعلامية والاقتصادية داخل وخارج إسرائيل، فهى تبرز أن رجل الأعمال يسعى إلى مساندة الحاخام المتحالف معه، وتقديمه أمام الرأى العام فى روسيا وداخل إسرائيل على أنه الممثل الأول لليهود فى روسيا، وهو ما يتم الاعتراف به وبشرعيته من خلال لقاءات بالرئيس الروسى، وعلى هذا نلمس تركيز الصحيفة على كشف التحالف بين أصحاب رؤوس الأموال ورجال السلطة الدينية لتأثيرها على شريحة كبيرة من المجتمع، وفى هذا محاولة من الصحيفة لتقويض هذا التحالف بانتقاده، وإثارة الرأى العام ضده عن طريق لفت الأنظار إليه.

ومن كل ما سبق نجد أن الصحف محل الدراسة حرصت أن تنشر كمًا كبيرًا من الأخبار والتقارير والمقالات التى تؤكد على تكبد المجتمع الإسرائيلي لخسائر اقتصادية مباشرة نتيجة السياسات المتشددة للقوى الدينية فى إسرائيل، ورأت تلك

---

(١) לילי גלילי، "מהפך: הרב "של גאידמק" הוזמן לראשונה לפוטין"، הארץ، 11- 10 – 2007.

الصحف أن الحل يكمن فى الضغط على أصحاب القرار لكى لا يستجيبوا لطلبات وابتزاز المتدينين، وكان للصحف موقف مماثل مع الشركات التى ترعى القوى الدينية وتستجيب لطلباتها، وفى المقابل تبرز الجرائم الاقتصادية التى يرتكبها متدينون للتدليل على أن التدين ظاهرى فقط ولا ينم عن التزام أخلاقى، وتبرز تأثير رجال الدين على كبار رجال الأعمال والمشاهير والأثرياء، وتحذر منه، والصحف فى هذا الإطار دومًا تفصح عن أسماء المتورطين فى تلك الفضائح والمشكلات كعنصر من عناصر الضغط، بخاصة وأن للمشاهير وللشركات مصالح اقتصادية ضخمة قد تهتز عندما يفقد ثقة غالبية الإسرائيليين.

الفصل الثالث

رؤية الصحافة للقضايا الخلافية فى المجالات الأمنية

وصلت الخلافات بين العلمانيين والمتدينين على صعيد المجالات الأمنية إلى حد كبير من الاحتقان فى السنوات الماضية، وتعد تلك القضايا الخلافية فى هذا المجال بالغة الخطورة، بعد التطور الأخير المتعلق بالدعوة لعصيان الأوامر، على خلفية توجه الحكومة الإسرائيلية لإخلاء المستوطنات فى قطاع غزة والحديث عن تكرار التجربة مع بؤر استيطانية، تعتبرها الحكومة الإسرائيلية غير شرعية، وكذلك مستوطنات فى الضفة الغربية.

فعلى مدار سنوات طويلة كان على رأس القضايا الخلافية قضية تجنيد المتدينين، فقطاع عريض من العلمانيين يريدون تجنيد طلبة المعاهد الدينية، حتى تقل أعباء المجندين العلمانيين، بينما ترى شريحة من العلمانيين أن تجنيد المتدينين يمثل خطورة من حيث احتمال قيامهم بانقلاب، أو السعى للتبشير للتوجهات الدينية بين الجنود العلمانيين.

وتتعاظم أهمية تلك الخلافات وخطورتها فى ظل حقيقة أن المجتمع المدنى والمجتمع العسكرى فى إسرائيل يكادان يكونان وجهين لعملة واحدة، ولذلك شاعت مقولة إن إسرائيل جيش له دولة، أو أنها معسكر جيش كبير، والدليل على ذلك الإحصائيات التى تؤكد أن "٨٨% من الذكور فى إسرائيل يخدمون فى الجيش الإسرائيلي، سواء فى القوات النظامية أو قوات الاحتياط، كما أن ٦٢ % من النساء فى إسرائيل يخدمن فى القوات النظامية"(١)، وهى نسبة مرتفعة إذا لاحظنا أن نحو ٢٠ % من سكان إسرائيل هم من فلسطينيى ال٤٨ وغالبيتهم لا يخدمون فى الجيش، بجانب أنصار المعسكر الحريدى الذين يرفضون الخدمة أيضًا.

---

(١) محمد محمود أبو غدير(د)، الصراع الدينى العلمانى داخل الجيش الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٩.

إذا كان المعسكر الدينى منقسمًا إزاء الموقف من التجنيد – حيث يرى التيار الدينى القومى أنه لا مانع من التجند بشروط، – "فإن التيار الدينى بشقيه يرى عدم السماح للفتاة الدينية فى حال تجنيدها، بالخدمة فى الوحدات المقاتلة، ويرتكز التيار الدينى في موقفه هذا على فقرات من الكتب المقدسة تحض على أن تقبع المرأة اليهودية فى بيتها لخدمة زوجها وأولادها"(١)، مما يشير إلى وجود مستويات من التشدد داخل معسكر المتدينين بالنسبة لهذه الإشكالية، وأن الانضمام للجيش لا يعنى نهاية المعضلة، فهو فى بعض الحالات يعد بداية لها.

ومن التطورات اللافتة فى هذا السياق ما حدث فى أعقاب قرار المحكمة العليا، التى طالبت وزير الدفاع بتوضيح أسباب عدم تجنيد طلاب "اليشيفوت" (المعاهد الدينية)، حيث تم تعيين "لجنة طال"(٢) التى قدمت توصياتها يوم ١٤ أبريل ٢٠٠٠، وكانت توصيات هذه اللجنة بمثابة حل وسط بين مطلب تجنيد كافة الشبان أنصار المعسكر الحريدى، وبين طلب إبقاء الوضع على ما هو عليه، وكانت أهم توصياتها منح الفرصة لآلاف الشبان أنصار المعسكر الحريدى للانخراط فى سوق العمل دون هاجس التجنيد، وكان بإمكان خطوة كهذه تخفيف حدة الفقر الذى يميز أجزاء واسعة من مجتمع أنصار المعسكر الحريدى، والذى ينمى داخله بؤر التوتر والعنف الموجه نحو الداخل والخارج.

ويضاف إلى كل هذا إصرار تيارات داخل المعسكر الدينى على توجيه الانتقادات الحادة للجيش الإسرائيلي والسخرية منه، بل وتشكيل ميليشيات مسلحة للإرهاب، والعنف، وفرض حالة من الردع على الجميع، بما فيهم الجيش الإسرائيلي نفسه، كما يضاف إلى هذا حالة الاحتقان، والتهديد بالانفجار الشامل

---

(١) محمد محمود أبو غدير(د)، المرجع السابق، ص ١٣٩.

(٢) لجنة وقانون "**طال**": نسبة إلى القاضى العسكرى المتقاعد צבי טל "تسفى طال" الذى ترأس لجنة شكلت عام ١٩٩٩ فى أعقاب صدور حكم من المحكمة العليا يحظر على وزير الدفاع استمرار سياسات الإعفاء الجماعى من الخدمة لطلبة المعاهد الدينية، وبعد صدور القانون عام ٢٠٠٠ تبين فشله.

بعصيان الأوامر عند إقدام الحكومة برئاسة "أريئيل شارون" علـــى تنفيـــذ خطـــة الانسحاب أحادى الجانب من غزة(١) وتفكيك المستوطنات من قطاع غزة.

رؤية الصحافة للخلاف فى المجالات الأمنية:

عبرت الصحف محل الدراسة عن موقفها ورؤيتها للخـــلاف مـــن خـــلال معالجتها لمحاور محددة للخلاف، وتركيزها على نقاط بعينها لحشد الـــرأى العـــام حول مواقف مجابهة للمعسكر الدينى، وإضعاف المعسكر المتشدد دينيًا من خـــلال توجيه انتقادات إليه ومهاجمته، ومحاولة توضيح أن هناك تيارات معتدلـــة داخـــل المعسكر الدينى يجب الالتفات إليها والإنصات لرأيها، ومن الأمثلـــة علـــى رؤيـــة الصحافة لهذا الخلاف:

أولاً – الدعوة لعصيان الأوامر:

بدأ رصد الجدل حول انصياع الجنود المنتمين لمعسكر الصهيونية الدينية للأوامر العسكرية من عدمه قبل سنوات من بدء تنفيذ خطة الانفصال (الانسحاب أحادى الجانب من غزة) ومن النماذج على هذا ما جاء فى تقرير نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٠ لفت الأنظار إلى نفوذ وقوة تأثير الحاخامات الرافضين لأوامر الحكومة والجيش بشأن إخلاء المستوطنات:

---

(١) **الانسحاب أحادى الجانب من غزة:** يطلق عليه البعض فك الارتباط، وقد تم فى منتصف شهر أغسطس ٢٠٠٥ ، رغم معارضة آلاف المستوطنين، كما تم الانسحاب من ممر صلاح الدين (فيلادليفي) الفاصل بين أراضى قطاع غزة، والأراضى المصرية، والاكتفاء بتأمينه بعناصر من حرس الحدود المصرى، بناء على اتفاق مبرم فى هذا الشأن، مع ملاحظة أن قطاع غزة كان دومًا يمثل عبئًا على إسرائيل.. تسعى الأغلبية للتخلص منه فى صفقة جيدة. (טניה רינהרט، שקרים על שלום- מלחמות ברק ושרון בפלסטינים، ספרי תל אביב، תל אביב، 2005، עמ' 197-196).

"إن حاخامات "يشع"[١] عادوا لقلب المسرح السياسى، وأطلقوا تصريحات لاذعة ضد سياسات رئيس الوزراء، وقال مقرب من حاخامات "يشع": لدى حاخامات "يشع" قوة هائلة، فمن ورائهم تلاميذ وجنود يستجيبون لكل كلمة يقولونها"[٢].

ومن الاقتباس السابق يتضح لنا أن يديعوت أحرونوت رصدت مبكرًا خطر المتشددين وقاداتهم من غلاة الحاخامات على الدولة والمجتمع، على الرغم من أن دورهم الأساسى هو الاستيلاء على أراضى الفلسطينيين وإرهابهم، فقد حذرت الصحيفة من تأثير الحاخامات فى الخلاف حول القضايا الأمنية، ووصفت هذا التأثير بأنه يمثل قوة هائلة .. فى ظل انصياع التلاميذ والجنود التام لأوامر وتفسيرات الحاخامات[٣]، وكذلك فى ظل مواقف الحاخام المتشددة تجاه سياسات رئيس الوزراء، مما جعلهم محط أنظار الجميع، نظرًا لتأثيرهم وخطورتهم على الأحداث السياسية الكبرى. وموقف الصحيفة بناء على ما سبق يرفض تحالف المعسكر الدينى مع القوى اليمينية المتطرفة، وتلويحهم بالخروج عن الخط العام للدولة فى القضايا الأمنية نظرًا لتنامى قوتهم، ونلاحظ فى هذا الإطار أن التحذير يجيء فى ذروة المواجهات مع الفلسطينيين(فشل جولات التفاوض واندلاع انتفاضة الأقصى)، وليس فى فترة هدوء، مما ينم عن استشعار الصحيفة لخطر داهم قد يعوق التصدى المنظم – من وجهة النظر الرسمية الإسرائيلية- للفلسطينيين.

ومع مرور الوقت اتضحت الرؤية أكثر، فنبهت معاريف عام٢٠٠١ لسيناريو محدد:

" فى السنوات القليلة الماضية حدث اهتمام بتوجه الجنود المتدينين

---

(١) مجلس مستوطنى الضفة الغربية وقطاع غزة- ישע انقذ –خلص.
(٢) ידיעות אחרונות، 31 -12- 2000.
(٣) ترتكز تفسيرات دعاة ضم الأرض المحتلة وبالتالى عدم الانسحاب منها على فتوى الحاخام "موشيه بن نحمان" (١١٩٤–١٢٧٠) التى تنص على عدم ترك الأرض التى أورثها الرب لنسل إبراهيم وإسحق. (יהושפט הרכבי، הכרעות גורליות، עם עובד،תל אביב، 1986، עמ' 208)

- بخاصة هؤلاء المنتمين للصهيونية الدينية- للحاخامات فى أمور متنوعة، وفى حالات غير قليلة اصطدمت إجابات الحاخامات بالخط الذى أقره الجيش الإسرائيلي وبرز الاهتمام بالسؤال: كيف سيتعامل الجنود المتدينون إذا أمر الجيش بإخلاء تجمع سكنى (مستوطنة) فى "أرض إسرائيل". الوضع النموذجى كما يراه (الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلي) "يسرائيل فايس" يتمثل فى توجه الجنود قبل كل شيء إلى الحاخام العسكرى، وبعد ذلك إذا لم ترضهم الإجابة يمكن أن يتوجهوا إلى حاخاماتهم، ويرتكز الحاخام "فايس" فى ذلك على الشريعة اليهودية التى تنص على أنه عند وجود تجمع سكنى ومنطقة يوجد حاخام للمنطقة(١)، يحدد الصواب، حتى لو كان هناك كبار من خارج المكان لديهم رأى مختلف.

وحسب قول الحاخام الرئيسى للجيش الإسرائيلي فإن الجنود المتدينين لا يعتبرون أن الحاخامية العسكرية هى العنوان الذى يمكن، أو متاح، أو من الصواب التوجه إليه (...) وبالنسبة لموضوع إخلاء مستوطنة (...) أقول: إذا أمر المستوى السياسى الجيش بسحب قواته من هناك لا يوجد لدى أدنى شك فى أن الجنود - بما فيهم الذين يوصفون بأنهم الأكثر تطرفًا - سيقومون بتنفيذ المهمة، فإذا كان الجيش سيسحب قواته من هذه المنطقة، فإنه ينطبق عليها مبدأ إنقاذ النفس من خطر محدق، وحرام على اليهودى البقاء هناك"(٢).

---

(١) **מרא דאתרא** (سيد المكان): ويطلق هذا الاسم على الحاخام الرئيسى للمدينة.

(٢) שלמה צזנה، "אם הדרג המדיני יורה לצבא לפנות את נצרים..."، מעריב، 27- 4- 2001، מוסף שבת עמ' 19.

عبرت الصحيفة فى التقرير السابق عن موقفها من الخلاف من خلال شواهد بعينها منها منح الحاخام الأكبر للجيش مساحة نشر كبيرة لتقديم تصريحاته المطولة للرأى العام نظرًا لأن تصريحاته تعكس مخاوف مبكرة من الدعوة لعصيان الأوامر العسكرية فيما يتعلق بإخلاء المستوطنات، وقد خصصت الجريدة صفحتين كاملتين، أبرزت فيهما ثقة الحاخام الأكبر فى أنه هو المخول بإصدار الفتاوى الدينية للمجندين وتشديده على أنه يعد حاخام المنطقة أو سيد المكان، أى أن الانصياع لآرائه – الرافضة لعصيان الأوامر– يعد تطبيقًا لقواعد الشريعة اليهودية، ولا يقبل الجدل، وكذلك أبرزت الصحيفة قول الحاخام بأن تجاوزه وذهاب الجنود لحاخامات "من الخارج" يعد إهانة له، وهو ما يمكن اعتباره تهديدًا ضمنيًا للجنود. ونرى أيضًا تركيز الصحيفة على محاولة إقناع الجنود المتدينين – باللغة التى يفهمونها – بأن إخلاء المستوطنات "حلال" وفقًا للشريعة اليهودية وأن المكوث فى مكان خطر هو الذى يتعارض مع نصوص الشريعة (وهو المبدأ[1] الذى سبق وأن أعلن الحاخام الأكبر الأسبق عوفاديا يوسف أنه ينطبق على الانسحاب من الضفة وغزة).

وعلى هذا نتبين أن الصحيفة تحاول من خلال الحوار أن تنفذ إلى شرائح من المتدينين وتقنعهم من خلال براهين دينية بأن عليهم الالتزام بأوامر إخلاء المستوطنات حال صدورها، وفى نفس الوقت حشد الرأى العام حول رفض عصيان الأوامر فى ظل تأكيدها على أن المتمردين لا يوجد لديهم حتى المبرر الدينى، لعصيان الأوامر وبالتالى تهيئة الأجواء لعدم التعاطف معهم إذا ما تم قمعهم والتعامل معهم بقوة .

وتحت عنوان "معفيون من عملية الانفصال"، وعناوين فرعية مثل "من هم الذين من المنتظر إعفاؤهم من الإخلاء؟"، ذكرت معاريف عام ٢٠٠٤:

---

(١) يردد من يؤيد الانسحاب من الأراضى الفلسطينية فتوى פיקוח נפש דוחה שטחים بينما يردد من يرفض ذلك عبارة פיקוח נפש דוחה ציות לחוק، فى إشارة إلى أن إنقاذ حياة اليهودى أهم من الأرض أو أهم من الانصياع للقانون، وفى كلا الحالتين تفسير للفقرة ٥ من الإصحاح ١٨ بسفر اللاويين.

"من المقرر أن يحسم مجلس الوزراء المصغر السياسي- الأمنى اليوم موضوع من سيكون مسئولاً عن إخلاء المستوطنات فى خطة الانفصال: الجيش أم الشرطة، لكن من المداولات التى أجرتها مؤخرًا المؤسسة الأمنية، وجهاز الشرطة، اتضح أنه سيكون هناك على الأقل مجموعة سكانية واحدة معفية فى جميع الأحوال من الإخلاء: فلن يتم على كل ما يبدو إجبار الجنود، ورجال الشرطة، الذين يعانون من مشكلات خطيرة تتعلق بتأنيب الضمير، على المشاركة الفعالة فى إخلاء المستوطنات"(١).

يوضح تقرير معاريف أن الخلافات بين المتدينين الرافضين لتنفيذ الأوامر وقيادات الجيش، بلغت ذروتها، ووصلت محاولات التوصل إلى حل وسط لطريق مسدود، وهو ما ترتب عليه البحث الجاد والسريع فى الفئات التى سيتم إعفاؤها من المشاركة فى الإخلاء، وهو ما يبرهن على أن الحديث لا يدور حول مبدأ عصيان الأوامر وكيفية مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة بصرامة، بل عن تصنيف من سيتم إعفاؤهم من المشاركة فى الإخلاء، وكأن الحل هو الاستجابة لمن يعلنون أنهم سيعصون الأوامر، ولمن يؤكدون أنهم عند أول مفاضلة بين تعليمات القادة وتعليمات الحاخامات سيختارون الانصياع للحاخامات، وهو ما ترفضه الصحيفة بشكل ضمنى واضح.

وحول تقدير معاريف - فى نفس العدد ونفس الموضع - لخطورة الموقف فى ضوء التقارير الواردة بشأن إعفاء شرائح من أفراد الشرطة والجيش من المشاركة فى عملية الإخلاء ذكرت الصحيفة تحت عنوان "الانفصال فى رحمة":

(١) אורי יבלונקה, אילאיל שחר ועמיר רפפורט، "פטורים מהתנתקות"، מעריב، 19- 3 – 2004، עמ' 2، 3.

"إذا كان المسئولون فى المؤسسة العسكرية الأمنية يرون أن إخلاء المستوطنين من جوش قطيف سيكون على غرار إخلاء بؤرة استيطانية منسية فوق تل فى السامرة (بالضفة الغربية) وأن الأمر يحتاج فقط لمزيد من الجنود، فإنه من الأجدى أن يبادر أحد ويوقظهم وبسرعة.(...) إذا نجحت إدارة الانفصال (الانسحاب أحادى الجانب) فى إزالة أخطر الألغام فى عملية الانفصال، ونجحت فى منع شباب الصهيونية الدينية من الوقوف أمام أمر بالإخلاء يتعارض مع الأفكار التى ترسخت فى ضمائرهم، فإنها بذلك تكون قد فعلت شيئًا عظيمًا من أجل المجتمع الإسرائيلي، الذى يواجه إحدى أصعب الفترات فى تاريخه"[١].

يعد الاستشهاد السابق نموذجًا بارزًا علـــى أن الصحـــافة محـــل الـــدراسة لا تكتفى بالرصد والتحذير، بل أيضًا تلعب فى بعض الأحيان دور الشريك فى صنع الأحداث، ولذلك تحذر الصحيفة من مغبة اتباع سياسات بعينها فى وزارتى الدفاع والداخلية إزاء أزمة أمنية متوقعة، فقد وجدت الصحيفة أنه من واجبها أن (توقظ) من يريدون التعامل بشكل روتينى مع الأزمة الأمنية مؤكدة أن العلاج الأمنى للأزمة غير كافٍ، وأنه يجب التعامل معها بالعقل والحوار، مع الأخذ فى الاعتبار أن الصحيفة ترى أن الأزمة الخاصة بإخلاء قطاع غزة من المستوطنين ليست مهمة روتينية، بل تعد من أخطر الألغام وأخطر الفترات التى واجهت المجتمع الإسرائيلي، وهذا يدل على أن الصحيفة تقدر أن قوة المتدينين الذين يلتزمون بتعليمات الحاخامات وفتاويهم داخل الجيش والشرطة كبيرة ولا يستهان بها وتشكل خطورة على المجتمع بأسره، وأن العلاج الناجع لمثل هذه الأزمة المتوقعة هو الحوار، وتجنيب هؤلاء المجندين، ضغط وإحراج التناقض بين الفتاوى الدينية وبين الأوامر العسكرية.

---

(١) חנוך דאום، "להתנתק בחמלה"، מעריב، 19- 3 – 2004، עמ' 3.

ويتفق تقرير لـ"الكس فيشمان" مع التقرير سالف الذكر من حيث ضرورة التعامل الفكرى مع الأزمة والخلاف وليس التعامل الأمنى معها فقط، حيث ذهب تقرير الكاتب إلى أن المعاهد الدينية قد تكون حصان طروادة ساعة الحسم، بسبب تردد منتسبيها بين أوامر القادة العسكريين، وأوامر الحاخامات، ولذلك تضمنت العناوين الفرعية للتقرير ذكرها أن قيادة أركان الجيش الإسرائيلي تنظر بقلق كبير لخطر عصيان جماعى للأوامر، وبعدها ذكر التقرير المنشور فى يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٤:

".. الجدل هنا ليس سياسيًا. نحن نتحدث هنا عن شيء آخر، عن رأى التوراة فيما يتعلق بأمر دينى يهودى وفقًا للشريعة، لقد أدخل الحاخامات تلاميذهم الجنود فى أزمة بعد أن نقلوا الإشكالية السياسية إلى ملعب القواعد الدينية (...)

لقد طرح الحاخامات خلال الأسابيع الماضية، أمام آلاف كثيرة من الجنود المتدينين فى الخدمة الإلزامية، ومن المتطوعين الذين تخرجوا من مراكز تأهيل للخدمة العسكرية، وخريجى معاهد ههسدير[١] الدينية وأنواع دينية أخرى خيارات لمواجهة "إثم" الانفصال عن قطاع غزة، ويجب على الجيش الآن أن يقنع هؤلاء الجنود بألا ينصتوا لحاخامهم، بل لأمر ديمقراطى ينص على: الالتزام برأى الأغلبية، وبالفعل سيصدر رئيس الأركان خلال أيام رسالة توجيه (يطالب فيها جميع أفراد الجيش بالابتعاد عن السياسة) (...)

---

(١) **معاهد ههسدير:** (ישיבות ההסדר) معاهد دينية عليا خاصة بالصهيونية الدينية يتم فيها تدريس التوراة، بجانب تأدية خدمة عسكرية موجزة، أى أنها تعد بديلاً للخدمة العسكرية الفعلية، وتوجد فى إسرائيل -حتى عام ٢٠٠٧ - نحو ٤٠ يشيفات هسدير.

المسئولون بمراكز التأهيل للخدمة العسكرية على اتصال دائم بوزارة الدفاع، بل إنهم يحصلون على قدر كبير من ميزانية قطاع الفتية، وناحال فى وزارة الدفاع، وهم حاليًا مطالبون من الجيش بإدانة عصيان الأوامر، والنتيجة هى وثيقة مثيرة للاهتمام أعدها رؤساء ٢٣ مركزَ تأهيلِ للخدمة العسكرية، حتى نهاية هذا الأسبوع تخبطوا حول إصداره وانشغلوا فى تعديل صياغات، لكن البيان قد يصدر فى أية لحظة، وسيكون معبرًا عن تخبطهم، ورغبتهم فى إرضاء الجميع"(١).

يلفت التقرير السابق انتباه القراء إلى أن المعاهد الدينية تتلقى تمويلاً من الجيش الإسرائيلي، وهو الأمر الذى دفع الجيش لمطالبة قيادات تلك المعاهد، ومراكز التأهيل العسكرى للمتدينين بإصدار منشور يقطع الطريق على التخبط والمخاوف من عصيان الأوامر، ونجد هنا تأكيدًا من الصحيفة على مراوغة القائمين على إدارة تلك المعاهد الدينية، وهو موقف تصعيدى ومباشر نظرًا لأن موقف تلك المعاهد لم يعلن بعد، والصحيفة هكذا تستبق الأحداث وتتوقع سيناريو سيئًا للأحداث، والاستشهاد السابق بشكل عام يدل على أن تحذيرات الصحافة المبكرة بشأن ضرورة التعامل فكريًا مع الأزمة الأمنية المتوقعة قد أثمرت وقرر رئيس الأركان إصدار بيان يسعى فيه إلى إقناع أفراد الجيش بالابتعاد عن الخلافات المحتدمة والجدل السياسى. كما قرر قادة الجيش الاستعانة بتصريحات تدين عصيان الأوامر منسوبة لمعاهد دينية تتلقى دعمًا ماليًا من الجيش حتى يكون لموقفها ثقل بين المتدينين، وهو ما اهتمت الصحافة محل الدراسة بنشره بشكل مسهب مما ينم عن تأييد ضمنى لمواقف قادة الجيش.

---

(١) א. ס פישמן، קצינים יודהו מצה"ל. חיילים ייעצרו ויישפטו، ידיעות אחרונות، 22-10 -2004، המוסף לשבת עמ' 10، 11.

في المقابل وفيما يتعلق بهذه القضية الخلافية، ظهرت على الساحة بعض الأصوات المعتدلة التى بحثت عنها الصحف المستقلة وأبرزتها، ومن تلك الأصوات رئيس معهد "هر عتسيون" الدينى الذى أدلى بحوار نادر لمعاريف عام ٢٠٠٤، حول الشرعية الدينية لقرار الحكومة، وحول الأزمة الروحية المتوقعة فى أعقاب الانفصال عن غزة، وقال: "سأقول لتلاميذي: نفذوا الأمر":

"سؤال: لو افترضنا أنك تلقيت اتصالاً هاتفيًا من أحد تلاميذك فى الجيش الإسرائيلي، وقال لك: يا فخامة الحاخام لقد كلفونا بمهمة إخلاء، وأنا أشعر بصعوبة نفسية تعيقنى عن فعل ذلك، ماذا تقول له؟

– سأقول له نفذ المهمة، وإذا قال لى لا أستطيع على الإطلاق لأسباب نفسية. سأنصحه بالتغلب على هذه المشكلة، لأن عصيان الأوامر أخطر من المشكلة النفسية.

من جانب آخر أنا أستطيع أن أتفهم جنديًا يجيء ويقول لي: أنت بالفعل رئيس معهدى الدينى، لكن فى القضايا الخلافية القومية لست المرجعية الخاصة بى، مرجعيتى هى الحاخام "افراهام شابيرا".

سؤال: ماذا ستقول له؟

– لن أفرض عليه تعاليمى.

سؤال: من المقرر أن يتخذ الكنيست هذا الأسبوع قرارًا تاريخيًا يقضى بتسليم قطعة من أرض إسرائيل للغرباء، هل ترى فى هذا شرعية دينية يهودية؟

- بالتأكيد، إذا افترضنا أن الدوافع التى أدت لهذا دوافع مشروعة، أى لدواعى أمنية، بالمعنى الواسع للمصطلح، من حيث الوضع الأمنى والدولى المستقبلى لإسرائيل، لقد تعلمت أن أنظر للمدى البعيد فى مثل هذه القضايا(...)

وقد كان الحاخام "حاييم من فريسك" مستعدًا لتدنيس حرمة يوم السبت من أجل إنقاذ شخص قد يدخل السجن الروسى، حتى لا يصاب بأزمة قلبية بعد ٢٠ عامًا فى السجن.

لم أكن أبدًا من الأنصار المتحمسين لرئيس الوزراء الحالى (شارون)، لكنى أرفض قبول أن هذا الشخص - صاحب الإنجازات الكبيرة - سيتغير فجأة ذات صباح، أنا مؤمن بأنه يرى أو يعرف أشياء غير ظاهرة للجميع، حقًا أنا غير مقتنع تمامًا بأن هذه خطوة جيدة. وحزنى على تسليم قسم من أرض إسرائيل لأعدائنا كبير، لكن هذه قيمة واحدة تقف أمامها قيم أخرى"(١).

يكشف لنا الحوار السابق، أن الصحيفة تسعى إلى إبراز عدم معارضة الحـــاخام "اهارون ليختنشتاين" الانسحاب أحادى الجانب وإخلاء قطاع غزة، وأنه لا يرى غضاضة شرعية فى تنفيذه، لذلك تجاهلت مقدمة التقرير كذلك العناوين والعناوين الفرعية الإشارة إلى معارضة الحاخام بشكل عام لسياسات رئيس الوزراء آنذاك "أريئيل شارون"، وكذلك اعتباره أن إجراء الانسحاب خطوة غير جيدة، وأنه حزين لتسليم قسم من أرض إسرائيل للأعداء الفلسطينيين.

ونلاحظ أيضًا أن عناوين الحوار جاءت لتعكس وجهة نظر عدد من المعتدلين داخل معسكر المتدينين، وكيفية تعبير الصحافة العامة عنها، ومن

---

(١) ישראל וומן، "אגיד לתלמידיי: בצעו את הפקודה"، ידיעות אחרונות، 22- 10 -2004، המוסף לשבת עמ' 6، 7.

العناوين والمتن يتبين لنا أنه كان من الصعب على محررى الصحيفة العثور على حاخام يرى فى هذا الخلاف موقفًا إيجابيًا أو قريبًا من مواقف معسكر الأغلبية، الذى توافق نسبة كبيرة منه على قرار خطة الإخلاء، والصحيفة لم تخفِ أن الحاخام "أهارون" يحاول طوال الحوار أن يكون متوازنًا بتأكيده على أنه غير مؤيد لقرار الائتلاف الحكومى، لكنه فى نفس الوقت يدعم موقف الجيش الإسرائيلي إزاء الأصوات المطالبة بعصيان الأوامر، ومن هنا يمكن تفسير تطوعه بالقول (دون أن تطرح عليه الصحيفة سؤالاً حول هذا) إنه يمكن لعدد من تلاميذه فى معهده الدينى ألا يعتبروه مرجعية فى الأمور المتعلقة بالقضايا القومية، ومنها قضية إخلاء المستوطنات، وفى هذا رغبة شخصية فى عدم الصدام مع الحاخامات الذين يدعون لعصيان الأوامر، وتبين لنا من الحوار السابق أنه يعكس موقف الصحيفة المتمثل فى تخصيصها مساحة كبيرة لآراء بعض الأصوات المعتدلة داخل المعسكر الدينى، وهذا يدل على أن الصحف المستقلة تسعى إلى شق صف المعسكر الدينى ولتوضيح أن المعسكر منقسم على نفسه ولا يؤيد بالكامل عصيان الأوامر، وعلى هذا يعكس الحوار رؤية الصحيفة المتمثلة فى الاستعانة بالأصوات المعتدلة داخل معسكر المتدينين من أجل تحقيق أهداف ورؤى المعسكر العلمانى فى النهاية، وجدير بالإشارة هنا إلى أن الحوار المنشور لم يشهد تعليقًا فى النهاية من الصحيفة مكتفية بالتأكيد فى بداية الحوار حول أهمية الحاخام وندرة خروجه لوسائل الإعلام للتعليق على الأحداث السياسية الهامة، مما يدل على أن الصحيفة تعضد آراءه ولا تعترض عليها.

وفى موقف نادر، يتعارض مع الخط العام الذى تأسست عليه الصهيونية الدينية، بدت الحاخامية الرئيسية فى إسرائيل على خلاف علنى مع الحكومة الإسرائيلية فى قضية أمنية حساسة، وهى قضية إخلاء غزة من المستوطنات، تطبيقًا لخطة "شارون" عام ٢٠٠٥ فى هذا الصدد، فالحاخامية الرئيسية لم تكتف

بالتزام الصمت، وعدم دعم الجيش والحكومة، بل دعت أيضًا إلى مظاهرة غاضبة، وهو الموقف الذى غطته صحيفة معاريف عام ٢٠٠٥ فى تقرير تضمن:

"اتخذت الحاخامية الرئيسية موقفًا رسميًا ضد الانفصال، بتوصية من الحاخام الأكبر لإسرائيل "شلوموه عمار"، قرر مجلس الحاخامية الرئيسية تنظيم وقفة للصلاة، والدعاء لإلغاء الانفصال (...) ومن أجل "إنقاذ الرب لشعبه ولممتلكاته"، وقد أكد مدير مكتب الحاخام عمار الحاخام "يجائيل كريسبيل" أن: "الأمر لا يتعلق بمظاهرة سياسية، لكنها صلاة"، وأوضح أنه تم الحديث خلال الجلسة عن أن الصلاة ستكون من أجل حتى من قرروا لأسباب سياسية أو غير سياسية ضرورة القيام بالانفصال، سنصلى لكى ينقذهم الرب ولا يضطرون لفعل هذا.

من جانبه هاجم زعيم حزب شينوى عضو الكنيست "تومى لابيد" القرار وقال: إنها (الحاخامية) مؤسسة رسمية، ويوجد هنا تعارض مصالح واضح، بالطبع لا يمكن القول للحاخامات صلوا من أجل هذا ولا تصلوا من أجل ذاك، لكن حسب رأيى فإن هذه الوقفة غير قانونية، كما صرح زعيم ميرتس - ياحد عضو الكنيست "يوسى بيلين" بقوله: إن الصلاة من أجل إلغاء الانفصال مثلها مثل أية مظاهرة سياسية أخرى، على كل حاخام مشارك فى هذه المظاهرة أن يوقف نفسه عن العمل فورًا لدى الدولة، بدءًا من الحاخامين الكبيرين أنفسهما، إذا شاركا، وانتهاءً بأصغر حاخام من حاخامات الأحياء، إن الحاخامية الرئيسية تثبت المرة تلو الأخرى أن وجودها غير مستحق"[١].

---

(١) אבישי בן חיים، "הרבנות הראשית תקיים עצרת לביטול ההתנתקות"، מעריב ، 5 -7- 2005، עמ' 9.

كشف لنا التقرير السابق أن الصحيفة تبرز وصول الخلاف إلى حد الصدام بين الحكومة الإسرائيلية والمؤسسات الديمقراطية فى الدولة من جانب، وبين الحاخامية الرئيسية من جانب آخر، والصحيفة هنا تتحفظ على التصريح برأيها الرافض لموقف الحاخام الأكبر، لكننا نستطيع إدراكه من المساحة الكبيرة التى خصصتها الصحيفة لمن يهاجمون الحاخامية وموقفها بشراسة وصلت إلى حد المطالبة بإلغاء الحاخامية الرئيسية تمامًا ومحاسبة الحاخامين الكبيرين على مواقفهما السلبية التحريضية ضد الانسحاب أحادى الجانب وإخلاء المستوطنات، وهذا يدل على أن الصحيفة تسعى لأن تبدى تقاريرها حيادية مهنية إلى حد ما، لكنها فى الوقت نفسه تحقق أهدافها بالإسهاب فى نقل مواقف من ينتقدون بشدة الحاخامية الرئيسية والقائمين عليها حيث أبرز التقرير رأى القوى العلمانية وعلى رأسها زعيمًا أكبر حزبين علمانيين شينوى وميرتس المتمثل فى التأكيد على أن تلك الوقفة، وتلك الصلاة غير قانونية، وأنه يجب على من يشارك فيها الاستقالة من منصبه كموظف فى الدولة، وفى هذا خلع لغطاء الشرعية عن الحاخامية الرئيسية لتبنيها موقفًا سلبيًا من خطة إخلاء المستوطنات الأمر الذى يدل على سعى الصحيفة لإثارة الرأى العام ضد الحاخام الأكبر والضغط عليه لكى يتراجع عن مواقفه المتشددة.

ومن النماذج على موقف الصحف محل الدراسة من الخلاف حول الدعوة لعصيان الأوامر العسكرية والامتثال فقط لأوامر الحاخامات تقرير ورد فى هاآرتس عام ٢٠٠٥، وجاء فيه:

"الحاخام" "افراهام شابيرا" قال: "وفقًا للتوراة فإن تسليم أرض بلدنا المقدسة للأجانب يعد ذنبًا وإثمًا". الحاخام "دافيد ليئور" أضاف: من غير المسموح لأى شخص سواء مواطن أو شرطى أو جندى بالجيش تقديم المساعدة من أجل اجتثاث "تجمعات سكانية"، الحاخام "زلمان ملاميد" صرح: "يجب على المرء تقديم كل ما فى قدرته حتى لا يرتكب إحدى المحظورات فى التوراة"[١].

---

(١) הארץ، 18 -7 -2005.

وعند النظر فى الاقتباس آنف الذكر نجد أن الصحيفة حرصت على عرض آراء أكثر من حاخام فى مسألة الانسحاب، وكان الغرض من عرض كل هذه الآراء الإيحاء للقارئ أنها لا تعتمد على رأى أحد الحاخامات وإنما تعتمد على آراء مجموعة من الحاخامات، ويهدف تكثيف هذا العرض إلى الإيحاء بأن الصحيفة تتبنى موقف الديانة اليهودية ولا تعكس موقفًا فرديًا، ويتضح من هذا الاقتباس أن الصحيفة تحث جمهور قرائها على عدم تبنى موقف الحاخامات حينما تتعارض الأوامر العسكرية مع تعليمات التوراة، لأن فى منح الكلمة العليا فى هذا الشأن الدنيوى الميدانى القح لمن لا يعلمون تفاصيل سياسية أو عسكرية، وهم بدورهم لا يسعون لمعرفتها، خسارة للدولة، لأن رأى الدين اليهودى فى هذا المجال لا يحتمل أى جدال أو مراجعة، من وجهة نظرهم، وهو ما يجعل هذه القضية تكتسب أبعادًا خطيرةً، فى ظل تصعيد كلا المعسكرين بشكل من شأنه تفجير صدام فى أى وقت.

فى الوقت نفسه تحذر افتتاحية هاآرتس فى ١٨ / ٧ / ٢٠٠٥ من مغبة التمادى فى التطرف فى المجالات الأمنية، وسط محاولات للتهرب من اتخاذ موقف واضح من قبل الحاخامية الرئيسية، باعتبارها مرجعية للصهيونية الدينية وأنصارها، فتقول:

"إن دعوة الحاخامين الرئيسيين السابقين "مردخاى الياهو" و"افراهام شابيرا" لجنود الجيش بعصيان أوامر الجيش بإغلاق قطاع غزة أمام معارضى الإخلاء لا تعد فتوى دينية يهودية، إنها فعل تحريض صريح، وعمل من أعمال التمرد السياسى الذى يجر جنودًا كثيرين لانتهاك قانون الدولة، فالحاخامان المحرضان يجريان مقارنة ملفقة بين الانفصال وبين تدنيس السبت، وبهذا يضللان الجمهور كله، ويحطمان بأيديهما التحالف بين الصهيونية الدينية وقيادتها وبين الدولة.

إننا نقر حقيقة عندما نذكر أنه يوجد حاخامات آخرون يعتقدون أن العكس هو الصحيح، وأنه يجب على كل جندى متدين، ويؤمن بقدسية أرض إسرائيل الانصياع لأوامر قادة الجيش، وقرارات الحكومة والكنيست، والنموذج على ذلك رئيس معهد ههسدير "هار عتسيون" الحاخام "أهارون ليختنشتيان" الذى ننشر مقاله اليوم فى الصفحة الثالثة من ملحق الصحيفة. (...) من رحم الصهيونية الدينية ولدت جوش إيمونيم(١) التى عملت بعدوانية على تحطيم المنظومة الديمقراطية، وقد أسفرت حاليًا أجندتها المسيحانية العنيفة عن بثور، على غرار عصيان تنفيذ الأوامر، تحمل فى طياتها نذر كارثة قادمة فى الجيش، ويتزعم هذا الجمهور بفخر حاخامان مهيجان ومئات الحاخامات ممن يحصلون على رواتب من الحكومة، فهناك أحد الحاخامات الرئيسيين السابقين، الحاخام "عوفاديا"، يتحدث بلغة واهنة، وآخر، هو الحاخام "يسرائيل مئير لاو"، الذى يتطلع إلى منصب رئاسة الدولة، صامت تمامًا، والأخيران مسئولان أيضًا عن الوهن التراجيدى الكبير الذى ضرب أساس بيتنا القومي"(٢).

تشير افتتاحية هاآرتس بوضوح وبشكل مباشر لتقصير، يبدو أنه متعمد، من قبل الحاخامين الرئيسيين فى إسرائيل، وهو ما يتضح بجلاء من العنوان الذى جاء ذا دلالة قاطعة متهمًا الحاخامات بأنهم "الحاخامات مفككو البيت"، وأنهم يسيرون بشكل أو بآخر على نهج "جوش أمونيم"، وأن سياساتهم وتصريحاتهم ستسفر فى

---

(١) جماعة استيطانية متشددة تأسست عام ١٩٧٤، رصد الباحث بعض أنشطتها العنيفة فى ملحق الدراسة، ٣١٣.

(٢) مאמר מערכת، "הרבנים מפרקי הבית"، הארץ، 19- 7- 2005.

النهاية عن "كارثة"، لن يكون من مظاهرها الوحيدة عصيان الأوامر العسكرية، وتستشرف الافتتاحية أيضًا أن الكارثة لن تقع فى الجيش فقط بسبب أنصار الصهيونية الدينية (باعتبار أنهم هم من يؤدون الخدمة الإلزامية من بين بقية شرائح القوى الدينية فى إسرائيل) وحاخاماتهم، بل ستطال أيضًا أساس "البيت القومي"، وهو تعبير يدق ناقوس الخطر بالنسبة للإسرائيليين، لأنه يعيد الوضع إلى ما قبل قيام الدولة، وإلى ما قبل صدور وعد بلفور الذى تحدث عن تطلع اليهود لتشييد بيت قومى لهم، وعلى هذا فالصحيفة ترى أن الحاخامين الرئيسين لم يقوما بدور إيجابى فى هذا الخلاف الخطير وبالتالى قررت معارضة مواقف الحاخامين وممارسة ضغوط عليهما حتى يعارضا بشكل صريح الدعوة لعصيان الأوامر، وفيما سبق تعبير من الصحيفة عن رفضها لأى موقف توفيقى من جانب قيادات المعسكر الدينى حتى ولو كان بحجة الحفاظ على المجتمع لأن النتيجة النهائية ستمثل كارثة حقيقية على إسرائيل، وهو ما عبرت عنه الصحيفة بالنشر المكثف عن نفس الموضوع فى يومين متتالين.

ولم تتوانَ الافتتاحية عن استخدام فزاعة "جوش إيمونيم" للتخويف من مستقبل مظلم، نظرًا لأن الغالبية فى إسرائيل استقرت على وصمها بالإرهاب، واللجوء للعنف ضد الخصوم والخروج على القانون، فالصحيفة تحذر من أن كل ما تحمله جوش إيمونيم من سمات سيتكرر ثانية، فى ظل تشكيل جماعات يهودية إرهابية سرية، كما استخدمت الافتتاحية أسلوب السخرية من طريقة حديث "عوفاديا يوسف" الطاعن فى السن (كثيرًا ما يتم وضع نص ما يقوله مكتوبًا على الشاشة عند نقل خطاب له)، وكذلك من تطلع "مئير لاو" لمنصب رئاسة الدولة، رغم كونه متهمًا بعدم التدخل لإنقاذ الدولة من أنصاره المتشددين، دعاة الفوضى، غير المنصاعين للشرعية!!

وفى نفس الاتجاه حاولت يديعوت أحرونوت تشجيع الحكومة والتيارات العلمانية على التصدى لدعوات اللجوء للعنف وعصيان الأوامر واحتفت بنجاح

عملية الإخلاء، على الرغم من تهديدات أعداد من المتدينين بإفساده ووقفه بصور غير قانونية، فذكرت فى تقرير لها كتبه "إيتان هيفر"(١):

"إن نجاح عملية الإخلاء برهن للجمهور أن الأساس هو ألا نخشى شيئًا على الإطلاق من أنصار مجلس المستوطنين أو قياداتهم، فقط يجب التعامل بجرأة، لقد وضعت الحكومة الإسرائيلية للمرة الأولى حدودًا أمام أنصار من مجلس المستوطنات، من الآن لم يعودوا قادرين على كل شيء .. من الآن لم يعودوا نوابًا للرب"(٢).

ومن المقال السابق يتبين لنا أن الحل الذى تقدمه الصحيفة هنا للقراء – والذى يتبنى وجهة نظر علمانية لهذا الخلاف– هو مزيد من الجرأة فى التعامل مع المتشددين دينيًا. حيث سخر الكاتب من قدرتهم مستقبلاً على التهديد بوقف قرارات للحكومة، مؤكدًا أنهم لا يعبرون عن رأى الرب ولا يعدون ظله على الأرض، وعلى هذا تدعو الصحيفة بوضوح وبشكل مباشر للتصعيد ضد المتشددين المتدينين مهما كانت مكانتهم أو مناصبهم الدينية.

فى المقابل تبرز أحيانًا الصحافة محل الدراسة آراء دعاة الاعتدال النسبى والتعقل داخل معسكر المتدينين فى هذه القضية الخلافية، ومن النماذج على هذا الحوار النادر مع رئيس جامعة بار إيلان، والذى أجرته معه صحيفة هاآرتس عام ٢٠٠٥، وجاء فيه:

---

(١) **ايتان هيفر**: المحرر العسكرى ليديعوت أحرونوت، عمل مستشارًا لإسحق رابين عندما شغل منصب وزير الدفاع بدء من عام ١٩٨٥، ثم عمل كمديرًا لمكتبه عندما أصبح رئيسًا للوزراء بدء من عام ١٩٩٢ حتى اغتيال رابين عام ١٩٩٥. (http://he.wikipedia.org/wiki، איתן הבר، היום תפרוץ מלחמה، ، הוצאת עידנים، תל אביב، 1987)

(٢)איתן הבר، "סגניו של אלוהים"، ידיעות אהרונות، 21- 8- 2005.

"يقول رئيس جامعة بار إيلان بروفيسور "موشيه قفا" – وهو من المفكرين البارزين فى الصهيونية الدينية – إن القيادة الحاخامية التى دعت إلى عصيان أوامر الإخلاء فشلت ويجب إدانتها، ودعا الجمهور المتدين إلى عدم الإنصات للحاخامات فى شئون الدولة، وحذر من أنه فى حالة سيطرة المتطرفين على الصهيونية الدينية سيمثل هذا نهايتها.

(...) ويقول أيضا: لا تــوجــد حاجة لاستبدال الحاخامات، لا يجب السماع لهم، فلم يتم انتخابهم من قبل شخص ما، ولذا فهم من ناحية المجال السياسى الثقافى العام مثل العامة، مثل أى شخص، مثلك، ومثلى. ولذا فإن مقولة جيدة لى مثل مقولة أى حاخام.

(...) وكان "قفا" قد تسلم رئاسة الجامعة وهى منهكة، بعد مقتل "إسحق رابين"، وأصلح صورتها. (...)

(...) خلفية النقد الذى وجهه "كفا" للحاخامات هى بالطبع الانسحاب أحادى الجانب من قطاع غزة، فهو ينتقد بحدة الدعوات لعصيان الأوامر ولعدم التجنيد، والتعهدات بعدم تنفيذ خطة الانفصال، حرص "قفا" على عدم التصريح بأسماء الحاخامات الذين تطرق إليهم، ولذا فإن الأمر هناك يحتاج لدليل قصير للمواقف التى اتخذها الحاخامات، (...) أولاً من المهم أن نوضح مواقف الحاخامين الذين يمثلان القيادة الروحية للصهيونية الدينية: الحاخام الأكبر السابق "افراهام شابيرا"، والحاخام الأكبر الأسبق "مردخاى الياهو"، تزعم "شابيرا" الداعين لعصيان الأوامر، كما دعا لعصيان الأوامر أيضًا الحاخام "زلمان ملاميد" رئيس معهد بيت إيل الدينى،

والحاخام "إيلان موريه"، و"الياقيم لفانون"، قال الحاخام "الياهو" عن عصيان الأوامر أقوالاً أقل وضوحًا، وتمثل موقفه الأخير فى أنه يجب على الجنود أن يقولوا إنهم غير قادرين على تنفيذ الأمر، لكن "الياهو" هو الذى وعد بألا يخرج الانفصال إلى حيز التنفيذ.(...)

يقول" قفا": لقد تحدث كل هؤلاء الحاخامات المتطرفين الذين دعوا لعصيان الأوامر بثقة مؤكدين أن الانسحاب أحادى الجانب لن يتم... لقد خسروا بالضربة القاضية، لقد رفض المعسكر الكبير المتحمس، على الرغم من ألمه وحزنه، أن يسمع لهم، وأنا أقول الحمد لله.. الحمد لله...٩٠ % من حاخامات الصهيونية الدينية كانوا يعارضون الدعوة لعصيان الأوامر"[١].

نجد فى التقرير السابق – الذى يتضمن حوارًا – تركيزًا على أن معسكر المتدينين يشهد مراجعة ذاتية، وكذلك إبرازًا للتشكيك فى صلاحية الحاخامات ودمغهم بالفشل، وتحميل عدد منهم مسئولية تفشى التطرف، وعصيان الأوامر بين شباب اليهود، كما نجد الحوار يبرز أيضًا اتهامًا مباشرًا لهؤلاء الحاخامات بأنهم حاخامات يمثلون الأقلية، وأن لا وزن لهم إذا ما تمت مقارنتهم بمن يرفضون الدعوة لعصيان الأوامر، ونستشف من تدخل المحرر بالحديث عن طلبة يهددون برفض الخدمة العسكرية، وكذلك تدخله لتوضيح أن موقف الحاخامات المتشددين من الانسحاب موقف تسعى فيه للتحذير من خطورة الموقف، وبالتالى تقدم دعوة غير مباشرة للتصدى للحاخامات المتشددين الذين تعهدوا بإفشال الإخلاء، بجانب حرص مجرى الحوار على تقديم خلفية للقضية تبنى فيها موقفًا معاديًا لتطرف الحاخامات المتشددين.

---

(١) שחר אילן، "אל תשמעו לרבנים"، הארץ، 25- 9 – 2005.

وأنه كانت ستقع كارثة لو تمت الاستجابة لرأى هؤلاء الحاخامات المتشددين، بخاصة أن هناك من طلبة المدارس الثانوية من بدأ يعلن رفضه التجنيد فى الجيش بسبب عملية إخلاء غزة.

كما تدخل محرر الصحيفة ومُجرى الحوار وأوضح ما لم يقله رئيس جامعة بار إيلان على سبيل الحرج، من مواقف سلبية للحاخامين الرئيسيين، وفى المقابل أسهب فى الإشادة بانجازات البروفيسور المعتدل كرئيس لجامعة ذات توجه دينى، معتبرًا أنه من الشخصيات الناجحة والمؤثرة فى التعليم الدينى بأكمله وبين رؤساء الجامعات الإسرائيلية أيضًا، وفى ذلك تعزيز للآراء التى تبناها البروفيسور والتى تحاول الصحيفة إبرازها والترويج لها.

ثانيًا ـ الخلاف حول تجنيد أنصار المعسكر الحريدى والتسهيلات الممنوحة لهم:

أثارت المحكمة العليا الإسرائيلية عام ١٩٩٨ ضجة هائلة عندما "أصدرت حكمًا مفاده أن التسوية المعمول بها منذ سنوات طويلة، بشأن تأجيل خدمة طلبة المعاهد الدينية، غير سليمة، وهذا الحكم دفع أنصار المعسكر الحريدى فى بداية عام ١٩٩٩ لتنظيم مظاهرة ضخمة معادية للمحكمة العليا"[١]، وقد استمر الخلاف وتطور، فى الفترة محل الدراسة، ورصدت الصحافة أبعاده ، بخاصة وأن تلك الفترة شهدت صدور قانون حاول تنظيم العلاقة بين المتدين الحريدى والجيش الإسرائيلي، ومن النصوص التى تطرقت لهذا الخلاف خبر نشرته هاآرتس عام ٢٠٠٠، وجاء فيه:

---

(١) אשר כהן، בין השלמה להסלמה: התפתחויות בשסע הדתי-חילוני מאז קום המדינה ובעקבות הבחירות לכנסת ב-2003، גשר- כתב עת לעניינים יהודיים، מכון הקונגרס היהודי העולמי، גליון 148، 2003، עמ' 13.

"أقر الكنيست قانون التهرب من التجنيد، وقد صوت لصالح القانون ٥٢ عضو كنيست، واعترض عليه ٤٣ عضوًا، بينما امتنع ٧ عن التصويت"(١).

الخبر السابق يوضح لنا أن القانون تم تمريره بصعوبة، لا سيما وأنه لم يحصل على تأييد أكثر من ٦٠ عضوًا من أعضاء الكنيست المائة والعشرين، في حين امتنع عن التصويت ٧ وغاب عنه ١٨ حتى لا يتعرضون لإحراج أو ضغط وابتزاز، مما يعبر عن إشكالية خطيرة بالفعل.

وفي نفس السياق ذكرت يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٠:

"أسفر النضال على قانون "طال" أمس عن ثلاثة تطورات: الأول – قرر "باراك" اجتياز اختبار القبول المعقود له أمام الحاخامات، وأعضاء الكنيست عن حزب يهدوت هتوراة.. وهو اختبار أقسى من اختبار القوات الخاصة في هيئة الأركان الإسرائيلية. الثاني- حكم حزب العمل على نفسه بالانتحار الجماعي. الثالث- حتى "أريئيل شارون" وضع نفسه في اختبار أمام حاخامات يهدوت هتوراة، وقد قال عضو الكنيست "تومي لابيد": لقد غشوا الجمهور العلماني"(٢).

أوضح لنا النص السابق أن الخلاف بلغ درجة كبيرة من الحدة عبرت عنها مواجهة مقدم مشروع القانون "إيهود باراك" لمناقشات واعتراضات كثيرة من جانب أنصار المعسكر الحريدي، وكأنها اختبارات للقبول في القوات الخاصة – التي خدم فيها باراك قبل تحوله للسياسة، كما يبين لنا تقرير الصحيفة أنه منذ اللحظة الأولى لإقرار القانون، الذي من المفترض أنه أتى ليحل القضية إلى حد

---

(١) הארץ، 4- 7 – 2000.

(٢) "ביהדות התורה איימו: נבוא חשבון עם שרון"، ידיעות אחרונות، 4- 7- 2000.

بعيد، عبر كلا المعسكرين عن عدم رضاهما عنه، حيث أثار إقرار القانون زعيم حزب علماني كبير (شينوي)، وأكد أن ما حدث غش للجمهور العلمانى، فى الوقت الذى أثار فيه القانون أيضًا حفيظة أنصار المعسكر الحريدى، فزعموا بأن موقف الليكــود عند التصويت عليه يعد خيانة، حسبما نشرت معاريف فى اليوم التالى (٥- يوليو ٢٠٠٠):

"أنصار المعسكر الحريدى يقولون: لقد طعننا حزب الليكود فى ظهرنا، ونحن نعتبر أن خطاب شارون "أم كل الخيانات"(١).

والنص السابق يوضح لنا أن الصحيفة تبرز أن المتدينين الرافضين للقانون يرون أنه لولا موقف الليكود لما تم إقرار القانون وفرض نصوصه على المتدينين، وهو ما يؤكد أن القانون لم يحل المشكلة ويضع حد للخلاف، وإنما جاء بمثابة مسكن مؤقت للألم، ربما يتبين فى وقت لاحق أنه يفاقم المرض الأساسى، على غرار ما حدث فى اتفاق ستاتوس كو، وهو ما يبين رصدًا من الصحيفة لتشدد المعسكر الدينى وتحفزه للانقلاب على "شارون" وكل من يهدد مصالحهم أو يقلص نفوذهم.

وعلى الرغم من عدم انخراط المتدينين بالشكل الكافى والفعال فى صفوف الجيش، كأقرانهم من العلمانيين فإنهم يحصلون على مميزات أمنية وحماية، حتى ولو وضعوا أنفسهم فى مواضع الخطر، واستفزاز العرب، وفى هذا الإطار نشرت صحيفة معاريف صورة ضخمة لتجمع من أنصار المعسكر الحريدى، بعضهم صغار السن وجميعهم غير مسلحين وقد توجهوا للضفة الغربية (وسط الجماهير العربية) برفقة حراسة من الجيش الإسرائيلي توغلت معهم، وسط الجو العدائى المتوقع إزاء مثل هذا الاستفزاز، وعلقت الصحيفة على الصورة بقولها:

"فى ظل تأمين من جنود الجيش الإسرائيلي وصل أمس عشرات من أنصار المعسكر الحريدى للصلاة فى قبر راحيل فى بيت لحم"(٢).

---

(١) מעריב, 5- 7- 2000.

(٢) מאיר סויסה, "האם המשקפת הסודית בידי הפלשתינים?", מעריב, 7- 11- 2003, עמ' 5.

نلاحظ من الاقتباس السابق أن الجريدة ربطت بين الصورة، والتعليق، وموضوع فقد بندقية آلية، ومنظار قناصة سرى، خلال عملية للجيش الإسرائيلي فى الضفة الغربية، على الرغم من أن فقدان المنظار لم يحدث فى عملية تأمين أنصار المعسكر الحريدى، ومع هذا وضعت الصحيفة الصورة والتعليق داخل إطار خبر فقدان العتاد الإسرائيلي، وكأنه يشير إلى أن ضغط التكليفات على عناصر الجيش يجعلهم يخطئون.

وهو ما يمكن رصده بالفعل بعد مرور ثلاث سنوات على صدور القانون، والتى تعد فترة كافية للحكم على مدى تفاعل واستجابة أنصار المعسكر الحريدى مع قانون "طال" טל الذى يضع لهم خيار الانضمام للجيش، كأحد خيارات ثلاثة، بجانب أداء خدمة مدنية أو العودة للمعهد الدينى، أو على الأقل تعد مؤشرًا ينم عن مكنونات قطاع عريض من أتباع المعسكر الحريدى تجاه هذا القانون، ومن هنا تأتى أهمية النص التالى الذى كتبه المحلل "شموئيل متلمان"، فى معاريف عام ٢٠٠٥ وجاء فيه:

"بعد ثلاث سنوات من سن قانون "طال" الذى يتيح لطلبة المعاهد الدينية المتزوجين الخروج لـ "عام الحسم"، الذى فى نهايته يقرر أتباع المعسكر الحريدى ما إذا كانوا سيتجندون أم سيعودون للمعهد الدينى، اتضح أن واحدًا وثلاثين طالبًا فقط فى معهد دينى اختاروا الخدمة العسكرية. هذا الرقم تم عرضه أمس فى المحكمة العليا الإسرائيلية، خلال مداولة أربع دعاوى قضائية تلتمس عدم تنفيذ القانون.

وكانت الدعاوى قد تم رفعها، منذ نحو ثلاث سنوات، من قبل حركة مراقبة جودة السلطة، ونحو عشرين ألف طالب، ..

وحزب "ميرتس" وجمعية "يسرائيل احيرت"[١] (...)، وكانت معاريف قد كشفت أمس أن هناك واحدًا وأربعين ألف وأربعمائة وخمسين طالبًا فى معهد دينى تم تأجيل خدمتهم العسكرية بسبب إعلانهم أنهم يدرسون التوراة، وهو رقم قياسى منذ قيام الدولة، وخلال مداولة الدعوى القضائية بالأمس اتضح أنه منذ سَن القانون خرج ألف ومائة وخمسة عشر طالبًا لتأجيل "عام الحسم"، وهو عام يحصل فيه الطالب على عطلة من المعهد الدينى، ويقرر ما إذا كان يرغب فى أن يتجند، أم ينضم لخدمة مدنية أو أن يعود للدراسة بالمعهد الدينى، من بين هؤلاء أنهى أربعمائة وسبعة وخمسون طالبًا عطلتهم ذلك العام، ولم يتجند منهم سوى واحدٍ وثلاثين طالبًا فقط. فى حين حصل خمسةُ وثمانون على إعفاء من الخدمة، وعاد مائة وستة لوضع "تأجيل الخدمة بسبب دراسة التوراة.."[٢].

اللافت للانتباه فى النص السابق أن الصحيفة صاغت الخبر لكى يركز على العدد القليل من المجندين، مما يبرز فشل القانون فى حل الخلاف حتى بعد مرور أكثر من عام على إصداره، وقد خصصت الصحيفة للموضوع صفحة كاملة، منحت المتدينين منها نحو عشرة فى المائة من المساحة للتعبير عن رأيهم، فبعد أن استعرضت موقف ورأى المطالبين بإلغاء قانون "طال"، الذى يعتبر فى رأيهم عنصريًا، ويقوم على التمييز بين المواطنين، ويكرس تهرب المتدينين من الخدمة العسكرية، خصصت الصحيفة مساحة صغيرة من الصفحة لاستعراض رأى

(١) تأسست عام ١٩٩٨ وتهدف لتغيير الأوضاع الاجتماعية ودعم التعليم المشترك والحوار مع الآخر.
(٢) שמואל מיטלמן، "10 מתגייסים בשנה"، מעריב، 11- 7 - 2005، עמ' 9.

المتدينين، ورأى العلمانيين فنقلت عن الحاخام عضو الكنيست (عن حزب يهدوت هتوراة) "افراهام رافيتس"، تحت عنوان: "يتعلمون من أجل الجميع"، قوله:

"تفاعل الجمهور الحريدى مع قانون "طال" بشكل إيجابى، لأنه اعتبره إطارًا لائقًا يتيح لطلبة المعاهد الدينية الذين أنهوا دراستهم الاندماج فى الحياة المدنية، وأداء دورهم فى خدمة قوات الاحتياط، وبدايةً لم يكن هدف القانون هو التعبير عن مواقف حزب شينوى، وميرتس، ومحترفون لهم انتماءات متنوعة يتقدمون كل بضعة سنوات بدعاوى قضائية أمام المحكمة العليا.

يجب على هؤلاء الذين يعتقدون أنهم، بقوة المحكمة العليا، سيجعلون طلبة المعاهد الدينية المقدسة يغلقون كتب الجمارا، وبقوة المحكمة العليا سيغلقون المعاهد الدينية نفسها، أن يدركوا أن هذا الوضع ليس واقعيًا، لدينا وعد من الرب الخالق يقضى بألا ينسى شعب إسرائيل التوراة، وتطبيقًا لهذا الوعد يصل طلبة المعاهد الدينية الليل بالنهار منشغلين بدراسة التوراة، وبذلك يمنحون البركة لعموم الشعب الإسرائيلي. يمكن لقانون "طال" أن يفيد طالما أنه يقدم حلاً لهؤلاء الذين أنهوا دراستهم ويريدون الخروج لسوق العمل، وبين هذه المرحلة وتلك، يجب عليهم أداء واجبهم أمام المجتمع بالخدمة، ليس من الضرورى أن تكون عسكرية، حيث يمكن أن تتم فى تخصصات هؤلاء الخريجين، مثل التعليم والإرشاد، لكن من يحلم بتغيير فصول التكوين، ووقف دراسة التوارة، من الأفضـــل لـــه أن يعرف أنه لن يساعد أى شخص، ولن ينفع لا "قانون طال"، ولا قانون "تال تال". لن يستطيع أى قانون

العمل ضد قوانين الطبيعة اليهودية، ولن يستطيع إجبار طلبة المعاهد الدينية إغلاق الجمارا والانفصال عن إخلاصهم وانشغالهم بالتوراة"[١].

هنا نجد أن رؤية الصحيفة ومعالجتها للخلاف تتسم بالموضوعية المنقوصة، فقد سمحت بنشر رأى المتدينين، لكن بشكل مختصر للغاية مقارنة بالمساحة التى خصصتها لآراء العلمانيين حول نفس الخلاف، ويمكن تفسير سماح الصحيفة للمعسكر الآخر باستعراض رأيه فى الخلاف بأن هيئة تحرير الصحيفة رأت أن عضو الكنيست المتدين تبنى لهجة ساخرة من قانون "طال"، متوقعًا فشله المستقبلى وأنه مثل (תלתל) خصلة أو ركام بلا قيمة، على أساس أنه يهدف إلى إجبار الطلبة على استكمال دراستهم الدينية! وهو ما يصب فى مصلحة المعسكر العلمانى أيضًا الذى ترى كوادره أن القانون لا يحقق المساواة بين العلمانيين والمتدينين، ولا يجبر المتدينين على أداء واجبهم للمجتمع مقابل الحقوق والامتيازات التى يحصلون عليها.

ويؤكد الموضوعية المنقوصة التى تتبعها صحيفة معاريف عند تناولها لهذه الجزئية أنها لم تكتف بتوجهاتها لتفنيد آراء السياسى الدينى، بل نشرت فى نفس اليوم عام ٢٠٠٥ مقال رأى لعضو الكنيست وزعيم حزب شينوى "يوسف (تومي) لابيد"، تحت عنوان "هذا القانون محتقر" يهاجم فيه مواقف المتدينين ويذكر الرأى العام أنه اعتبر القانون منذ البداية "رشوة تتجاهل أحد القضايا الأكثر إيلامًا فى المجتمع"، وصدق توقعه ففى ثلاث سنوات كاملة تقدم ٣١ فقط من خريجى المعاهد الدينية للحل الذى يوفره لهم القانون معتبرًا أن هدف هؤلاء تغطية سوأة ٤١ ألف طالب معهد دينى يتهربون حاليًا من الخدمة فى الجيش الإسرائيلي وجاء فى المقال:

"إن الجيش الإسرائيلي استعدادًا للانفصال عن غزة، يحشد مجددًا كل قوات الاحتياط المتوفرة له، حتى يقوم بأعمال، من

(١) מנחם רהט, "לומדים למען כולם", מעריב, 11- 7 – 2005, עמ' 9.

بينها حراسة المستوطنات الحريدية التى لا تستطيع حماية نفسها، إن تقدم ٣١ خريج معهد دينى لصفوف الجيش هو استهانة بالظلم الذى تحقق للجمهور العلمانى وللجمهور المتدين الذى يضع قلنسوة الصلاة على رأسه، ويؤدون الخدمة بالجيش، ويخدمون الدولة بإخلاص، بعرقهم وأحيانًا بدمائهم.

لا يمكن أن يستمر هذا الاحتيال والاستغلال للأبد، حتى ولو كان هناك حاليًا قضايا أكثر إلحاحًا وأكثر أهمية، أنا وزملائى لن نسمح أن يتم تجاوز قضية تجنيد طلبة المعاهد الدينية، ستظل القضية مطروحة على جدول أعمال تلك الدولة التى يستغلهـــا أشخـــاص يصلون ثلاث مرات يوميًا، لكن قلوبهم لا تعرف الرب"(١).

يتبين لنا من التقارير السابقة أن ملف تجنيد المتدينين وطلاب المعاهد الدينية تحديدًا يحظى باهتمام الصحافة محل الدراسة، وهى ترى أن القضية تثير خلافًا حادًا داخل صفوف المجتمع الإسرائيلي، وأن قانون "طال" لم يستطع أن يحل، حتى بعد مرور سنوات على سنٍ، مشكلة الأغلبية التى ترى أنها تتعرض للظلم بتحملها، دون غيرها، مسئولية ضريبة العرق والدم (أداء الخدمة العسكرية كاملة)، وفى هذا السياق تبرز الصحف تهرب قسم كبير من المتدينين من الخدمة العسكرية زاعمين أن لديهم واجبًا مقدسًا يحمى الجميع هو دراسة التوراة، كما ترى الصحف أن فى إدعاء أنصار معسكر المتدينين أن دراسة التوراة تحتاج لجهد جهيد لدرجة مواصلة الليل بالنهار فيه قدر كبير من المبالغة المرفوضة، كما ترفض خلط المقدس والدنيوى، وهو ما استثمرته القوى العلمانية عند استعانتها مجددًا بالمحكمة العليا التى أقرت بفشل القانون(٢).

---

(١) יוסף(טומי) לפיד، "החוק הזה בזוי"، מעריב، 11- 7 - 2005، עמ' 9.

(٢) قررت الأغلبية فى الكنيست عام ٢٠٠٧ مد العمل بقانون "طال" خمس سنوات.

وقد سجلت الصحف محل الدراسة مواقف عديدة دالة على هذه الظاهرة وهذا الاتجاه، حيث رصدت في أعداد كثيرة تدخل الحاخامات بشكل مباشر في أدق الأمور الخاصة بتجند المتدينين في الجيش ومنها التقرير الإخباري التالي الذي نشرته صحيفة معاريف عام ٢٠٠٦، وجاء فيه:

"على الرغم من أن قادة الجيش الإسرائيلي كانوا يعتقدون بأنهم رأوا كل ما يمكن رؤيته في مجال العلاقات الحساسة مع الجنود المتدينين (...) قدم جندي - كان حتى فترة قريبة جنديًا مقاتلاً، ثم انضم مؤخرًا للأعمال الإدارية في مقر القيادة - لقائده خطابًا من حاخام للإعفاء من الخدمة العسكرية(...)

ويخشى المسئولون في الجيش الإسرائيلي للغاية من تأثير الحاخامات على جنود متدينين (...) بخاصة في فترة الانفصال عن غزة.(...) الخوف كان من أن يأمر حاخامات - وقد قام بالفعل عدد من الحاخامات بذلك - بعدم تنفيذ الأوامر العسكرية.

وكان جندي (...) قد قدم خطابًا لقائد سرية القيادة، وكان الخطاب - المكتوب بخط اليد - ممهورًا بتوقيع وكيل حاخام مشهور في جنوب إسرائيل، حقًا هو حاخام اختلف الناس حول تقييم مواقفه، لكن له جمهور كبير من الأتباع، أوضح الحاخام في الخطاب الموجه للقائد أن الجندي معفىً من كل مهام في إطار وظيفته في القيادة، في ضوء حقيقة أنه توجد عمليات في القيادة تتعارض مع عقيدته وتضر بمشاعره.

وقال مصدر داخل الكتيبة: (...) لدينا حرص شديد على حقوق الجنود المتدينين، وفي الوقت الذي كان الجندي يجتاز

فيه فترة التأهيل، طلب أن ينتقل إلى قسم خريجى المعاهد الدينية، على الرغم من أنه لم يأت من هذا المسار، وقد درست الكتيبة الطلب، ووافق المسئولون بها عليه، ومؤخرًا طلب (...) الخروج للعمل وتلقى علاج من مشكلات صحية، (...) تمت الموافقة أيضًا (...). يوم الأحد اختفى ووجدناه فى المعبد، حيث طلب أن يدرس التوراة، فأوضحنا له أن بإمكانه أن يفعل هذا بعد أن يُنهى المهام المنوطة به، وحينئذ وصل الخطاب. الجندى خرج فى نهاية الأسبوع، ومنذ ذلك التاريخ لم يعد إلى الكتيبة، وهو حاليًا مسجل تحت بند: غائب عن الخدمة فى الجيش، وأكد المصدر(...) سنبحث عن الجندى، وعندما يعود إلى الكتيبة سيُجرى معه قائد الكتيبة لقاء، وسنجد طريقة لمساعدته"[١].

وهكذا نجد أن الصحيفة تبرز خطورة الخلاف حول خدمة المتدينين بالجيش الإسرائيلي، وتوضح أن إعفاءهم من غالبية المهام الخطيرة فى حالة تجنيدهم، لم يضع حدًا للمشكلات، فتدخّل الحاخام لإعفاء الجندى من الخدمة، على الرغم من أن خدمته داخل كتيبة تراعى مشاعر اليهود المتدينين، بشكل عام، ومطالب هذا الجندى المتكررة بشكل خاص، وقد عمدت الصحيفة نَعرض تلك التفاصيل بإسهاب، ورصدت استمرار القائمين على الكتيبة فى تدليل هذا الجندى، وتأكيدهم أنه إذا عاد، سيجلس مع قائد الكتيبة وسيسعى، ومعه الجميع، لمساعدته.. وكأنهم يلتمسون حلاً وسطًا مع هذا المتهرب من الخدمة، مع ملاحظة أن الصحيفة استجابت لرفض المصدر الذى علق على الخبر ذكر اسمه، وربما يرجع هذا لفرض الرقابة العسكرية على الصحف فى إسرائيل، وملاحظة أن ضباط الجيش يتهيبون من ذكر حتى اسم الحاخام الذى تدخل فى شئونهم ومنح هذا الجندى إعفاءً،

(١) חנן גרינברג، "המפקדים נדהמו: החייל הציג פטור מהרב"، ידיעות אחרונות، 15 – 5 – 2006.

حتى لا يثيرون غضبته، ويضطرون للدخول معه فى مواجه معه أو على الأقل إجراء تحقيق معه، وفى اختيار الصحيفة لهذه القصة بكل هذا الإسهاب للنشر استفزاز لمشاعر العلمانيين وتحريض الحاخامات، ورفض لأية تسهيلات غير مبررة ولا يتمتع بها الجنود العلمانيون، وعلى هذا الأساس نرى أن الصحيفة ذهبت بنشر التقرير سالف الذكر إلى إحراج القيادة العسكرية، بفضح تهاونها فى بعض الأحيان مع الجنود المتدينين، الأمر الذى قد يعرِّض عددًا من الضباط للتحقيق، ويدفع آخرين للتصدى مستقبلاً لهذه التجاوزات بحزم أكثر، أى أن الصحيفة تبدى تعجبها واستنكارها لتدليل القائمين على هذه الكتيبة للجندى المتدين وحاخامه، وتحملهم جانبًا من المسئولية بتهاونهم، واللافت للنظر فى تناول الصحيفة أنها لم تحاول محاورة الجندى أو الحاخام الشهير أو وكيل هذا الحاخام الذى وقع على الخطاب لكى يعرضوا وجهة نظرهم للرأى العام، ومبرراتهم، مما يدل على موقف غير مهنى وأن الصحيفة تعمد للتصعيد تجاه هذا الحاخام وأتباعه وترفض مواقفهم.

انتهزت صحيفة هاآرتس عام ٢٠٠٦ فرصة وجود وزير الدفاع الإسرائيلي "إيهود باراك" فى ذكرى تأبين أحد المحللين فى الصحيفة، ونقلت عنه ما وصفته بأنه "قنبلة"، لمجرد حديثه غير الرسمى، عن عدم تمثيل كل الطوائف فى الجيش الإسرائيلي، وجاء فى تقرير الصحيفة:

> "صمت "إيهود باراك" طويلاً، وفى نهاية المطاف ألقى قنبلة: "لقد تحول الجيش الإسرائيلي من جيش الشعب إلى جيش نصف الشعب"، وأضاف "باراك" الذى كان يتحدث فى مؤتمر لتأبين زميلنا "زئيف شيف": لا يجب على الجندى أن يشعر وهو يخرج للمعركة أن قسمًا من المجتمع يعتبره أحمق، فالجندى لا يستطيع أن يركض للأمام بكل قوته، إذا شعر أن الجبهة الداخلية مخترقة(...) لن يصمد مجتمع يتعرض لتهديد شامل، إلا إذا عرف كيف يحترم الذين يدافعون عنه"[1].

---

(١) יואל מרקוס، "גט כריתות להרדים"، הארץ، 4 -8 -2007.

ومن النص السابق يتبين لنا أنه يتبنى وجهة النظر التى تذهب إلى أن التهرب من التجنيد يمثل خطورة كبرى، ليس على الجيش الإسرائيلي فحسب، بل على المجتمع الإسرائيلي ذاته، لأن من يدافعون عن الدولة، والمجتمع يعتبرون أنفسهم حمقى غُرر بهم، ولذا خلص "باراك" إلى أن المجتمع الإسرائيلي لن يصمد أمام التهديد الشامل، طالما لا يحظى الجيش باحترام الشعب بأكمله وليس نصفه فقط، معتبرًا أن موقف المتدينين من قضية التجنيد يعد اختراقًا للمجتمع، وللجبهة الداخلية، وقد لجأ "باراك" فى حديثه – وسايره محرر الصحيفة – للمبالغة للتأثير فى القراء، فنسبة المتهربين لم تبلغ حتى الآن ما يعدل نصف الشعب. هذا مع ملاحظة أن الصحيفة بدأت تروج لمواقف بعد أن لاحظت تجميد مشاريع قوانين من قانون "طال" بعد الأزمة الحكومية فى صيف عام ٢٠٠٠، وتغيير السلطة الذى تبعها، وكذلك اضطرار اريئيل شارون، الذى منح التأييد الإيديولوجى لتجنيد طلب اليشيفاه، إلى التراجع عن موقفه كرئيس للحكومة بسبب اعتماد حكومته على كتلة المتدينين، مما يؤكد أن الصحيفة لا تتحالف مع السياسيين العلمانيين طوال الوقت بل تقييم مواقفهم كل فترة.

وقد عبرت الصحف المستقلة فى تناولها للخلاف حول تجنيد أتباع المعسكر الحريدى والتسهيلات الممنوحة لهم عن مخاوفها، من أن تثير ظاهرة إعفاء المتدينين من الخدمة العسكرية أو تأجيلها امتعاض العلمانيين، الذين يرون فى زعم المعسكر المتدين أنه يحارب بقوة الدين كذبة غير منطقية، ولا يمكن تصديقها، وفى واقعة نادرة الحدوث، أعادت صحيفة هاآرتس نشر مضمون تقرير إحصائى، سبق وأن نشرته يديعوت أحرونوت، حول معدلات إقبال خريجى المدارس الثانوية الدينية على الانضمام للوحدات القتالية بالجيش الإسرائيلي، حيث انتقدت الصحيفة زميلتها يديعوت أحرونوت، وشككت فى صحة ما نشرته من بيانات تتعارض مع البيانات الرسمية الصادرة عن الجيش، بل وطالب محلل الشئون الدينية فى هاآرتس

المسئولين بالجيش الإسرائيلي بكشف سر هذا التضارب، ومحاسبة المسئول. فذكرت هاآرتس عام ٢٠٠٧:

"نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت يوم الجمعة الماضي مانشيتًا جديدًا مزلزلاً يقول: " أين يدرس المتهربون من الخدمة العسكرية" والذى دار حول قائمة المدارس الثانوية التى يعد خريجوها أكثر انضمامًا للوحدات القتالية فى إسرائيل(...).

تكشف المطالعة المختصرة للقائمة حقيقة مدهشة: القائمة تضم فقط مدارس ثانوية علمانية، وقد كان فى حوزة الصحيفة أيضًا قائمة منفصلة للمدارس الثانوية الدينية، لكن لأسباب تحريرية غير واضحة، تم نشر تلك القائمة يوم الاثنين، فى خبر منفصل تحت عنوان: "العلمانيون أكثر انضمامًا للوحدات القتالية"، هل هذا صحيح حقًا؟ بمقارنة القائمتين يتضح أن المدارس الثانوية العلمانية تسبق فى مستوى الوحدات القتالية نظراءها المتدينة، فالمدرسة الثانوية الأكثر تميزًا، هى مدرسة كيبوتسية فى "ساديه إلياهو" حصلت على درجة ٨٠,١٣، وهى الدرجة التى حصلت عليها المدرسة الثانوية رقم ٢٢ فى القائمة العلمانية، وهذا يتعارض مع البيانات التى تم تسريبها من الجيش الإسرائيلي فى السنوات الأخيرة (...) ويبدو أن تفسير هذه الفجوة يكمن فى المعايير التى تم تحديدها لمنح الدرجات فى قائمة المدارس، فهى تشمل ليس فقط حقيقة الانضمام للخدمة فى وحدة قتالية، لكن الاستمرار فى الخدمة من عدمه. (...)

إذن هل العلمانيون حقًا أكثر انـضمامًا للوحـدات القتاليـة؟ الإجابة على هذا السؤال تكمن فى المقاييس التى اختفت عنـد إعداد القوائم، هذا وقد رفض المسئولون عـن إدارة الإعـلام بالجيش الإسرائيلي إجراء حوار لمعرفة من هم الذين أعـدوا القائمة، وكذلك رفضوا التعليق بأنفسهم على الأسئلة المتعلقـة بالموضوع"(١).

تكمن أهمية النص السابق فى أن محرره "يئير شيلج"، وهو متخصص فـى الكتابة عن القضايا الدينية بصحيفة هاآرتس، سعى للتشكيك فى بيانـات صـحيفة يديعوت أحرونوت معتبرًا أن الخطأ يكمن فى المعايير التى يتم تطبيقهـا لترتيـب المدارس وفق انضمام خريجيها للوحدات القتالية، فالمتدينون الذين ينضمون لخدمة قتالية مختصرة (سنة ونصف بدلاً من ثلاث سنوات) فى إطار يـشيفات ههـسدير يمنحون مدارسهم درجة أقل نسبيًا. والمثيـر للانتبـاه هنـا أن الصحيفة سـمحت – بشكل لم يتكرر ثانية – للمحرر بانتقاد معالجة يديعوت أحرونوت لقضية قيـاس معدلات طلب تأجيل الخدمة ونسب. كما سمحت له باستعراض وجهة نظره التـى تتلخص فى كشف أن تناول يديعوت أحرونوت لم يكن موضوعيًا ولا مهنيًـا لأنـه حاول إخفاء بعض الحقائق والإحصائيات عن القارئ للتأثير عليه، وهـى خطـوة عادة ما يقوم بها المحرر بعد استئذان رئيس تحريره نظرًا لأن انتقادًا كهـذا مـن شأنه جر الصحيفة المنافسة للرد، ويدل هذا على أن الصحيفة أولت هنـا اهتمامًـا بالتنافس مع صحيفة أخرى مستقلة، وعنيت بأن تبدو محايدة ومهنية أمـام القـارئ لكـى يكـون أكثـر اقتناعًا برجاحة وصدق مواقفها عندما تنتقد بدورها المتدينين أو تهاجم توجهاتهم، وذلك على الرغم من أن هاآرتس قامت فـى مـرات عديـدة بتلوين الأخبار وفقًا لتوجهاتها، بإخفاء بعض المعلومات وإبـراز أخـرى، وخلـط

---

(١) יאיר שלג, "החילונים יותר קרביים? בשביל זה צריך לדעת לקרוא מספרים", הארץ, 29- 11- 2007.

الرأى الشخصى بالخبر. ونوضح فى النهاية أن المحرر هو بالفعل عضو بهيئة تحرير الصحيفة وسبق له الكتابة فى مجلة نقودا الناطقة بلسان المستوطنين ودرس فى طفولته وصباه فى معهد دينى، والتحق بالجيش وفقًا لنظام يشيفوت ههسدير، مما يدل على أن الصحف تستعين أحيانًا بمن هم تعايشوا لسنوات طويلة مع المتدينين ثم تراجعوا عن مواقفهم المتشددة، لأنهم أكثر دراية بطبيعة ما يجرى فى معسكر المتدينين، وسيكون لانتقادهم تأثير كبير على القراء.

وفى إطار موازٍ جاء فى مقال رأى لـ"تومى لابيد" نشرته له معاريف عام ٢٠٠٧:

"يعد كذب جنود كثيرين على ضباط الصحة النفسية[١] لكى يتم تسريحهم من الخدمة فى الجيش الإسرائيلي من الأمور ذائعة الانتشار(...) لكن من يحتاج إلى ضابط الصحة النفسية هو الجيش.

وماذا بشأن آلاف الفتيات اللاتى يعلنّ أنهن متدينات لكى لا يخدمن فى الجيش؟ عدد لا يحصى منهن يحصل على حمام شمس، وهن يرتدين البكينى على شاطئ البحر (...) إن عشرات آلاف من الشباب الأصولى يتم إعفاؤهم من الخدمة فى الجيش الإسرائيلي، هذه فضيحة فى حد ذاتها، ولكنها تتم بشكل قانونى طالما كانوا يتعلمون فى معهد دينى. الجمهور العلمانى لا يعلم على الإطلاق أن القانون ينص على تجنيد الشباب الأصولى الذى لا يتعلم، يوجد عدد لا حصر له من الشباب الأصولى الذين يحصلون على الإعفاء من الخدمة العسكرية، مسجلين فى المعاهد الدينية، ولكن بدلاً من التعلم

(١) קב"ן: קצין בריאות הנפש ضابط الصحة النفسية ومن صلاحياته كتابة تقرير للإعفاء من الخدمة العسكرية.

يعملون فى الخفاء، وليس الجمهور الأصولى وحده هو الـذى يعلم ذلك، بل والجيش الإسرائيلي أيضًا. (...) إن مؤسسات الدولة تعانى من ضعف العقل، فهى عديمة الثقة بالنفس، ولا تستخدم صلاحياتها، لأنها تخشى أن تتهم بانتهاك الديمقراطية، وهى لا تدرك أن خرق القانون والنظام هو انتهاك للديمقراطية"(١).

أتاحت الصحيفة لـ"تومى لابيد" (عضو الكنيست العلمانى التوجه) فى النص السابق أن يشن هجومًا لاذعًا للغاية على المتهربين من التجنيد، وعلى الحكومة الإسرائيلية فى آن واحد، وتكمن أهمية المقال السابق فى كونه يتهم المؤسسات الإسرائيلية بارتكاب مخالفات خطيرة – من وجهة نظرة – لا يمكن تجاوزها، ولجأ فى هذا النقد الحاد لأسلوب السخرية بقوله إن الجيش يحتاج لطبيب نفسى. وموقف الصحيفة هنا السعى لتغيير الوضع الراهن، وعدم قبول خداع المتدينين فيما يتعلق بقضية التهرب من أداء الخدمة العسكرية، مع ملاحظة أن المقال حمّل مسئولية ما يَحدُث للجميع بداية من الجيش الإسرائيلي مرورًا بالرأى العام الذى يتغاضى عن مواجهة المشكلة ويتجاوزها، انتهاء بالهيئات المنتخبة المنوط بها الدفاع عن الديمقراطية، ويعد تركيز الصحيفة على إفساح المجال لرأى مفاده أن ما يحدث انتهاك لمبادئ الديمقراطية والمساواة، وتشجيع لقطاعات أخرى على التهرب من الخدمة الإلزامية وخدمة الاحتياط بحجج متنوعة تصعيدًا وتحريضًا للرأى العام ضد مواقف المتدينين. كاتب الصحيفة هنا لم يكتفِ بالتحريض بل اقترح حلولا لتلك القضية – من وجهة نظره – بحثه الجيش على اتخاذ مواقف رجولية تجاه المتهربين، وحثه الحكومة على تطبيق القانون واحترامه، وأن تتعامل بحزم، مع أهمية تنبيه الجمهور العلمانى بتفاصيل ما يتم فى قضية تهرب المتدينين أو من

---

(١) יוסף (טומי) לפיד، "הולשת דעת"، מעריב، 12 -12- 2007.

يزعمون تدينهم من الخدمة العسكرية، ونشر الصحيفة مقال "لابيد" وإبـــرازه يعبـــر عن تأييد ضمنى من الصحيفة لما جاء فيه وترويج له داخل المجتمع الإسرائيلي.

وفى تناول للقضية ذاتها يبدو أكثر مهنية وموضوعية ذكرت هاآرتس عـــام ٢٠٠٧ تحت عنوان فرعى "إننا لا نُعلِّم دُمى":

"دار الحوار بين الحاخام "شموئيل الياهو" وبين اللواء "العـــازر شتيرن" حول الخلاف الساخن المتعلق بإلغاء مسار الخدمة فى يشيفوت ههسدير، وهو الاتجاه الذى يقوده اللـــواء "شـــتيرن"، الذى سبق له نيل جائزة "الصهيونية الدينية"، وعـــن هـــذا كتب الحاخام "الياهو": نحن لا نعلّم دمى. إننا نعلّم تلاميذنا من هو الشعب اليهودي".

"نشبت مواجهة قاسية بين الحاخام "شموئيل الياهو" وبين مدير قطاع الموارد البشرية سابقًا. دارت المحادثـــة الهاتفيـــة بـــين الاثنين حول أمور خلافية بين الجمهور الدينى القومى وبـــين اللواء "شتيرن"، من بينها محاربة مدير قطاع الموارد البشرية السابق " لـــ"يشيفوت ههسدير"، وكـــذلك الـــدعوات المناديـــة بعصيان الأوامر المتعلقة بإخلاء المنزل المتنقل فـــى ســـوق الخليل، على عكس عصيان الأوامر الذى لم يتم عنـــد إخـــلاء جوش قطيف.

اشتكى اللواء "شتيرن" من الهجمات العنيفة التى تعرضً لهـــا من القطاع الدينى القومى، و قد رد الحاخام على ذلك بخطاب ذكر فيه: لقد هاجمك أشخاص بالكلام بالفعل، لكن لـــم يعتـــد عليك أى فرد بدنيًا، وأنا لا أعتقد أنه يجب الاعتـــداء عليـــك وأنت عند حائط المبكى (حائط البراق) (...) لكن طالما إنـــك تسيئ للآخرين ولمعتقداتهم، فلتتحمل مـــسئولية أفعالـــك (...) حتى ولو كانت مؤلمة".

وأضاف الحاخام "الياهو"(...) لم نوصِ بعصيان الأوامر. لماذا ؟ لأن الدولة غالية علينا، لم نرد أن نمـزق النسيج الرخـو للمجتمع الإسرائيلي"(١).

اختارت الصحيفة هنا إبراز أن الخلاف حول هذه القضية الأمنية متفاقم منـذ سنوات، ومرشح لمزيد من التفاقم، فمن وجهة نظر رجـال العـسكرية الإسـرائيلية خدمة نسبة من المتدينين فى وحدات يشيفوت ههسدير هى مجرد تحايل، لا طائل من ورائه، وتمييز لفئة، بدون داعى، عن بقية فئات المجتمع بتقديم تجنيد فـى ظـروف مخففة للمتدينين، على عكس المجندين من العلمانيين الذين لا يحصلون علـى هـذه الميزة، ويتحملون العبء الأكبر من المخاطر والمشاق، وفى المقابل يـصر رجـال الدين على أنهم يخدمون المجتمع كله بدراسة التوراة ودراسة تاريخ الشعب اليهودى، وهو ما يشير إلى أن الحوار – فى الفترة الحالية – بين المعسكرين العلمانى والمتدين فى هذه الإشكالية أقرب لحوار الطرشان، وعلى هذا الأساس أصبح من الطبيعـى أن يتصاعد الصدام وهو ما حرصت الصحيفة على تركيز اهتمامها عليه بنقلها إعـلان الحاخام بشكل مباشر حين هدد اللواء بردود أفعال غاضـبة ومؤلمـة محمـلاً إيـاه مسئولية ما سيحدث له، وهذا يدل على أن الـصحيفة تحـذر بـؤرًا سـاخنة بـين المعسكرين على رأسها تهرب المتدينين من أداء الخدمة العسكرية لأن تلك الظـاهرة تفت فى عضد المقاتلين فى أى جيش، ونظرًا لأن تهرب قطاع كبير من المـواطنين الذين يتمتعون بالحقوق ولا يؤدون واجباتهم، من شأنه أن يزيد من الأعباء على مـن يؤدون الخدمة بدلاً منهم، كما لفتت الصحيفة انتباه صناع القرار والرأى العـام إلـى خطورة المواجهات التى ستقع بين الجيش والمستوطنين، عند محاولة قوات الجـيش إخلاء بؤر استيطانية أو منازل سيطر عليها مستوطنون. ووضح انحيـاز الـصحيفة ضد المتشددين دينيًا بنقلـها عـن الحاخام مواقفه السلبية، وعدم نسب أى اسـتفزاز أو موقف سلبى للطرف العلمانى فى الخلاف.

---

(١) אמיר בוחבוט، "מעשיך מסכנים את החוסן של עם ישראל"، הארץ، 16– 9 –2007.

ثالثًا ـ انتقاد المتدينين للجيش وسياساته:

من الأمور التى تزيد من شقة الخلاف فى القضايا الأمنية أن بعض المتدينين ينفرون من أفراد من الجيش، بسبب تصرفاتهم العلمانية، الأمر الذى يهاجمونه بشكل صريح وحاد، ومن النماذج على هذا التوجه ومن التقارير الصحفية التى رصدت هجوم المتدينين على الجيش وسياساته التقرير التالى لمعاريف – نشرته عام ٢٠٠١ – والذى جاء فيه:

> "إن حركة شاس التى تزعم دائمًا وأبدًا أنه يوجد فى إسرائيل اضطهاد ضد اليهود الشرقيين، تزعم فى الأيام الحالية أن الجيش الإسرائيلي أيضًا يعد قسمًا من منظومة التمييز، جريدة يوم ليوم الأسبوعية الناطقة رسميًا بلسان شاس أكدت فى "تحقيق خاص"، نشر فى نهاية الأسبوع الماضى، أن معنى الاختصار الذى يشير للجيش الإسرائيلي " צה"ל " هو جيش ترقية اليهود الغربيين، الزعم الرئيسى فى "التحقيق" هو أن الجيش يحدد جماعة الجودة التى تعد التصنيف من أجل الدمج فى الجيش، حسب الأصول التى تنتمى إليها عائلة الجندى، حيث يتم فورًا تحديد أن الشرقيين أقل فى التصنيف"(١).

رغم حساسية الاتهام وجهت حركة شاس الدينية المناصرة لليهود من أصول شرقية اتهامًا صريحًا ومباشرًا للجيش الإسرائيلي لأنه من وجهة نظرها يقوم بعملية انتقاء عنصرى عند تقييم الجنود، وأن هذا التقييم يتضرر منه عادة اليهود الشرقيون، وهو ما يشكك فى النهاية فى سياسات الجيش بشكل عام، وقد وصلت السخرية إلى حد التندر باسم الجيش نفسه واستبداله باسم عنصرى (جيش ترقية اليهود غربيون).

---

(١) שלמה צזנה، "ש"ס: "צה"ל – צבא הקידום לאשכנזים"، מעריב، 20- 4 -2001، עמ' 5.

ومن النماذج على هذا الموقف ما نشرته معاريف عام ٢٠٠٣ تحت عنوان "شباب المعهد الدينى غادروا المدينة بسبب المجندات"، وجاء فيه:

"يبعد المعهد الدينى الثانوى فى "ماتسبيه رامون" ٢٠٠ متر عن أماكن إعاشة مجندات وحدة عسكرية، إلا أن هذه المسافة من وجهة نظر مدير المعهد الدينى قليلة للغاية، وهو يخشى من أن تكون الملابس غير المحتشمة، والأجواء "غير التعليمية" ماسة ببراءة تلاميذ المعهد الدينى. منذ شهرين (...) هـــدد مدير المعهد الحاخام "افيحيل"، بأنه لو انتقل الجنود للموقع الجديد، فإن المعهد الدينى سيضطر لترك التجمع السكنى (اليشوف)، والآن ينفذون التهديد: قريبًا سيترك تلاميذ المعهد الدينى المكان إلى موقع بديل خارج اليشوف (...)

وبرر الحاخام "افيحيل" قلقه بقوله: فى أوقات الفراغ تتجول المجندات بملابس غير محتشمة، والأجواء هناك غير تعليمية من ناحية التعاليم التوراتية، موضحًا بسرعة: ليس لنا، لا سمح الله، أية مشكلة مع الجيش الإسرائيلي. (...) وأضاف مصدر آخر طرف فى القضية: لقد قال مدير المعهد الدينى إن الأمر يتعلق بالتعليم، وهو لا يريد أن يكون شرطيًا: إن الهرمونات لدى الشباب تنشط، والفتيات حسناوات، وقد اعتدن السير فى أوقات الفراغ بسراويل ضيقة (استريتش)، وقمصان ملتصقة بأجسادهن(بادي)"(١).

ونستخلص من الاقتباس أن نشره وإبرازه بهذه المعالجة يزيد من غضبة المجندين والمجندات، فهو يذكِّرهم بأن هناك متدينين لم يؤدوا الخدمة، أو أمضوها

(١) אלי ברדנשטין, "בחורי הישיבה עוזבים את העיר –בגלל החיילות",מעריב, 6- 11 – 2003, עמ' 10.

فى "يشيفوت ههسدير"، وفى ظل ظروف مخففة للغاية، كما أن غضبة الجنود والمجندات ستزيد عندما يقرأون أن جيرانهم المتهربين من الخدمة لا يريدون حتى البقاء بالقرب منهم ويستهجنون تصرفاتهم الشخصية ويرغبون فى فرض سلوك شخصى لا يرغبون فيه عليهم، هذا بجانب تنبيه الصحيفة للرأى العام إلى لهجة الابتزاز والتهديد التى أسفرت عن حل مؤقت سريع (الإقامة داخل مقر إعاشة خاص بالجيش)، وآخر متوسط المدى (كرافانات بقيمة ٤ ملايين شيكل)، وثالث بعيد المدي(تشييد مبنى جديد للمعهد الديني)، وذلك بتدخل مباشر من رئيس الوزراء الذى استجاب تمامًا للضغوط، متجاهلاً مشاعر المجندين، الذى قد يرون أن مثل هذه المبالغ والميزانيات كان يمكن أن تخصص لهم كمكافأة عن تأمينهم للموقع، أو زيادة مرتباتهم على سبيل المثال، وهو ما يعكس موقف الصحيفة الرافض لمثل هذا الابتزاز المبطن بالانتقادات لسياسة الجيش وأفراده.

وفى سياق متصل نشرت هاآرتس عام ٢٠٠٧ تقريرًا، جاء فيه:

"إن المتدينين الذين يخدمون فى الجيش ويعملون، كان يمكن أن يكونوا بمثابة جسر بين العالم العصرى واليهودية التقليدية، لأن من بينهم يهودا يحافظون على الفرائض، ويمتازون بإسهامهم فى تقديم المجتمع الإسرائيلي والإنسانية كلها، لكن أين القوة الكبيرة عند هذه الجماعة التى ستنظم نفسها لإنقاذها من قيادة تخلت عن مبادئ الديمقراطية والحديث عن أرض إسرائيل الكاملة، ولا تحجم أيضًا عن جعل أفاضل أبنائها يتمردون ــ حتى لو كان الأمر يُكلف إنشاء سرطان سلوك فى الجيش الإسرائيلي، سيتفشى سريعًا أيضًا فى جماعات أخرى من السكان لا تؤيد هذه السياسة أو تلك لحكومة منتخبة؟"(١).

---

(١) דן בן דוד, הארץ, 13 – 8 – 2007.

من التقرير السابق يتضح لنا أن الصحيفة تتناول الخلاف وتنتقد وجهة النظر المروجة لأن المجندين المتدينين يمكن أن يشكلوا جسرًا بين المعسكرين العلمانى والمتدين، فالصحيفة ترى أن التجربة فشلت حتى الآن فى تحقيق النتائج المروجة، وهكذا تحمل الصحيفة هذا الفشل للمتدينين بإشارتها إلى أنهم عندما أصبحوا فى حالة اختبار هو الأول من نوعه فشلوا باقتدار، وعلى هذا الأساس فإن موقف الصحيفة يتمثل فى أن انتقادات الجنود المتدينين لسياسات حكومة منتخبة مرفوض. ويجب إدانته والتصدى له بحسم، حتى لا يصبح ولاء هؤلاء الجنود للجيش، وللحكومة المنتخبة محل شك، وهذا يدل على أن الصحيفة لم تقتصر على رصدها للواقع الحالى، بل وتحذر من تفاقم الأوضاع مستقبلاً وتحذر من خطورة انتقال سلوك الجنود المتدينين تجاه الجيش، كالفيروسات المعدية، لشرائح أخرى فى المجتمع.

رابعًا ـ الموقف من تشكيل جماعات يهودية إرهابية سرية واللجوء للعنف:

يبلغ الخلاف مداه وتبرز مظاهره فوق السطح، حين يستبيح المتطرفون، من كلا المعسكرين، دماء وأموال الآخرين من المخالفين لهم فى الرأى، لكونهم خونة أو كفرة، فالتطرف غالبًا ما يكون فى دائرة الفكر، الذى قد يتحول إلى تعبير سلمى عن الرأى أو إلى إرهاب إذا كان مصحوبًا بعنف مادى أو سلوك إجرامى، وخطورة هذا النوع من الإرهاب تتمثل فى صعوبة إحباط مخططاته مسبقًا، نظرًا لصعوبة تحديد اللحظة التى يقرر فيها المتطرف اللجوء للعنف، فالإرهاب اليهودى كثيرًا ما ينطلق فى وجه المجتمع الإسرائيلي، والحكومة الإسرائيلية لأسباب سياسية يتم تغليفها بغلاف من التفسيرات الدينية، التى تضفى عليها قدسية، وبالتالى حماية حتى من الجدل حولها، وهو المنطق الذى يتضح لنا من تصريح لأحد قادة المتشددين فى المعسكر الدينى الحاخام "يوئيل بن نون"، يلخص لنا فيه دوافع لجوء أنصاره للعنف فيقول: "أوضحنا، من خلال الردع، أن أية حكومة إسرائيلية ستحاول إخلاءنا (من الأراضى المحتلة) ستتسبب فى وقوع أحداث رهيبة ومفزعة.

لم يكن النضال على أسطح ياميت، على ياميت، بل كان محاولة لإيجاد ردع مضاد لأى إخلاء مستقبلى فى الضفة وغزة"(١)، ويرتكز من يخرجون على القانون، ويتبنون العنف ضد كل من يخالفهم الفكر على أن "رغبة الرب وحدت للأبد شتات أبناء يعقوب، وكما وحدت إرادة الرب مناطق الأرض المقسمة توحيدًا أبديًا"(٢)، وهو ما يعنى أن من يتبنى العنف يبرر ذلك بأن لدولة إسرائيل طبيعة خاصة، لأنها تأسست برغبة وشرعية إلهية، وبالتالى فإن كل من يتنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل، التى حددها رب اليهود، يكون كافرًا. ومن نفس المنطلق يرى هؤلاء المتطرفون أنه يجب دحر الفلسطينيين والعرب، لأنه إذا كان مباحًا سفك دم بنى جلدتهم فإنه من الأولى، والأسهل سفك دماء الفلسطينيين، والعرب الذين يقفون حجر عثرة فى وجه ترسيخ وجود هذه الدولة، وبالتالى طفا على السطح من يتبنون نهج السفاح "باروخ جولدشتاين"، الذى ارتكب مذبحة الخليل فى ٢٥ فبراير ١٩٩٤، وتمكن من قتل عشرات المصلين، داخل الحرم الإبراهيمى فى شهر رمضان من ذلك العام.

عبرت الصحف محل الدراسة عن مخاوفها من هذه الأوضاع المتفاقمة فى مقالات عديدة نعرض هنا بعضًا منها ونبدأ ذلك بمقال كتبه الصحفى "أمير جيلات" عام ٢٠٠٠ تحت عنوان "من ينصاع للقانون ومن لا ينصاع" عبَّر فيه بالأرقام عن مخاوفه من ظاهرة تنامى أعداد المتدينين الذين لا يحترمون القانون، وبالتالى اللجوء للعنف والمواجهات الدامية عند اللزوم، حيث استعرض المقال استطلاعًا جديدًا أظهر أن طلبة اليشيفوت يؤيدون أكثر من غيرهم الانصياع للقانون (حينما لا يكون هناك تعارض مع الدين)، وأن الالتزام الدينى تلازمه مواقف سلبية تجاه الشرطة والقضاء، وجاء فى المقال:

---

(١) רוביק רוזנטל, קו השסע- החברה הישראלית בין קריעה ואחוי, ידיעות אחרונות, ספרי חמד, 2001, עמ' 66.

(٢) אריה סטריקובסקי, המדינה בהגות היהודית, משרד החינוך, ירושלים, 1991, עמ' 36- 37.

"٨٢,٥% من طلبة المعاهد الدينية يزعمون أن هناك قوانين تعلو على قوانين الدولة - إلا أن ١٦% منهم فقط يقولون إنه لا يجب الانصياع لقانون يتعارض مع ضميرهم، كما اكتشف البحث أيضا أن مؤيدى نتنياهو عبروا عن موقف أكثر إيجابية تجاه فكرة أنه "توجد قوانين تفوق قوانين الدولة أهمية" مقارنة بالذين صوتوا لـــ"باراك".(...)

- ٣٥,٨% من العرب قالوا إن اللجوء للعنف مباح لمنع الحكومة من تهديد أمن الدولة، مقابل ٥,٨% من طلبة المعاهد الدينية، و١٠,٧% من عموم الجمهور اليهودى.

- ٥٠,٩% من طلبة المعاهد الدينية أجابوا بأنهم غير ملزمين بالانصياع لقانون يتعارض مع عقيدة دينية، مقابل ٤٥,٥% من العرب و٢٦,٣% من عموم الجمهور اليهودى.

- ٣٩,٤% من العرب أجابوا بأنه من حقهم نزع الملصقات الإعلانية التى تتعارض مع الأخلاق العامة مقابل ١٢% من طلبة المعاهد الدينية، و١٣% من عموم السكان"(١).

من النص السابق يتبين لنا أن الصحيفة أبرزت أن نسب اليهود المتدينين الرافضين للانصياع للقانون مؤثرة ومثيرة للقلق، وأنها عمدت للمقارنة بين الخطر الكامن فى رفض المتدينين للقوانين، واعتبارهم أن هناك مرجعيات لها الأسبقية والأولوية فى التطبيق، برفض شرائح من فلسطينى ال٤٨ للانصياع لبعض القوانين، مما يعنى أن الصحيفة تحذر المجتمع من أن اليهود المتدينين مثلهم مثل فلسطينى الـــ٤٨ بمثابة قنابل موقوتة مرشحة للانفجار فى أى وقت، على خلفية رفض اختلاف النظرة للتحديات والمخاطر، وعدم قناعة المتدينين بأن القوانين

(١) אמיר גילת, "מי מציית לחוק, ומי לא", מעריב ، מעריב היום, 15 -2- 2000 ، עמ' 13.

والانصياع لها هى بمثابة الجدار الأخير والوحيد الآمن لاستمرار وحدة أى مجتمع، ويضاف إلى هذا أن الصحيفة ركزت على الإشارة إلى أن أنصار حزب الليكود من المتدينين أكثر رفضًا للانصياع الكامل غير المشروط للقوانين، وهذا يعكس أن موقف الصحيفة هو مهاجمة وفضح من يرفضون القوانين الوضعية ومهاجمة من يتحالفون معهم كذلك من أحزاب وقوى سياسية يمينية.

ومن التقارير التى ترصد مظاهر العنف المنظم من القوى الدينية ضد من يخالفونهم الرأى، التقرير التالى الذى نشرته صحيفة معاريف عام ٢٠٠٣، وجاء فيه:

> "لعب "يهودا مشى زهاف" على مدار سنوات دور ضابط عمليات الطائفة الحريدية، حيث قاد المظاهرات - وكذلك عمليات اللجوء للعنف، ضد من يدنسون حرمة السبت، وقد تقرر أن يتم تكريمه في ذكرى "يوم الاستقلال" بقيامه بإشعال شمعدان[١] على قبر مُنَظِّر الصهيونية ومن دعا إلى قيام الدولة "بنيامين زئيف هرتسل"، ويقول بدون أن يرتجف "من أجل مجد دولة إسرائيل"[٢].

لا يقتصر دور الصحيفة هنا على رصد وفضح تاريخ الناشط الحريدى، لكنها اتخذت موقفًا قويًا تجاه من سمح له بأن يشارك فى احتفال قومى، وهى بهذا تعتبر أنه غير جدير بأن يردد عبارات تمجد فى دولة إسرائيل. وترى أنه من غير المقبول الجمع بين العمل السرى العنيف والمشاركة فى الاحتفالات الرسمية للدولة، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الصحيفة تتهم من يسعون لفرض رأيهم على المجتمع من خلال العنف بعدم الولاء للدولة وتطالب بمعاقبته بالمقاطعة والنبذ على

---

(١) الفقرة الرئيسية فى الاحتفال السنوى بما تطلق عليه إسرائيل "عيد الاستقلال" (ذكرى إعلان قيام الدولة فى ١٥ مايو ١٩٤٨) .

(٢) מעריב، 28 - 4 -2003.

الأقل، كما تدين بشكل ضمنى المسئولين الحكوميين الذين اختاروا مثل هذه الشخصية العنيفة الخارجة عن القانون للمشاركة فى الاحتفال الرسمى.

وعلى نفس المنوال سمحت الصحف محل الدراسة بالتحريض المباشر والعنيف ضد المتدينين الدمويين ومن الأمثلة على ذلك التقرير التالى المنشور فى يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٤، حيث جاء فيه:

"أكد عضو الكنيست "أفشالوم فـيلن"[(١)] أن بـين المـستوطنين "مئات من أمثال "ايجال عامير" ".. أى مئات من القتلة، أوضح عضو الكنيست أنه: "على السلطة أن تبين أنها تمتلـك مـدافع وبنادق آليـة، وأنهـا مـستعدة لاسـتخدامها"، لمـاذا ؟ لأن "الديمقراطية الإسرائيلية ستصل فى العام المقبل إلـى سـاعة الحسم بالنسبة لها.. وسيكون الأمر على هذا النحو: إما نحـن أو هـم... فالعدو الداخلى حاليًا أخطر بكثير من "عرفات"... أو "الأسد" أو أى عنصر عربى آخر... فهـؤلاء الأشـخاص يمثلون لنا خطرًا يهدد استمرار وجودنا".

(...) نشر عدد من الشباب دورية تحت اسم "كورمورن"، واحد من هؤلاء الشباب.. كتب فى الدورية: أخرج فى الليل لأنمـى مواهب جديدة مثل قنص نساء المستوطنين ببندقيـة القناصـة، وأصبح مدمنًا لصوت ضجيج تفجر جماجمهن، ولصوت هـذا الرنين والارتجاج ولمشاهدة أشلاء المخ المتطايرة فـى هـواء الليل الهادئ".(...) وربما يكون هذا الفتى المريض هو مـصدر إلهام "فيلن"، عندما قال: فى نهاية المطاف سنجد أمامنا وضـعًا يتحتم فيه الضغط على الزناد ببطء وبمسئولية وبهدوء وبتعقل"،

---

(١) عضو كنيست عن حزب ميرتس اشتبك فى معارك لفظية كثيرة مع القوى الدينية .

(...) لا شك أنه إذا كان هناك يهودى مجنون يبادر بإطلاق النار على جنود الجيش الإسرائيلي أو رجال الشرطة سيضطر هؤلاء للرد عليه وإصابته. لكن عضو الكنيست المحترم من اليسار الآخذ فى الاختفاء يدعو أيضًا إلى كارثة جديدة (...) ومما يقوله "فيلن" نفهم أنه يدعو إلى تجهيز مدافع الجيش الإسرائيلي لضرب المستوطنين بالنار، وكأنه قمع للشغب، (...) فى هذا دعوة صريحة لحرب أهلية (...) حتى وهم يحشدون لمساعدتهم كل شعوب العالم وأعداءنا – ينشغل اليسار المتطرف فى إسرائيل، وكتبته، بالدعوة للهجوم على ربع مليون من سكان المستوطنات وتصويرهم كوحوش، فى تحريض على سفك الدماء"(١).

وهكذا يتضح لنا رصد الصحيفة لتزايد احتمالات الصدام الشامل بين القوى العلمانية والقوى المتعاطفة معها من جانب، والقوى الدينية والقوى المتحالفة معها من جانب آخر، ففكرة الوسطية بين الإفراط والتفريط غائبة، إلى حد بعيد فى تناول القضايا الخلافية بين المعسكر الدينى والمعسكر العلمانى، هذا بجانب عدم وجود شفرة اجتماعية أو ثقافية تربط المعسكرين، ولا يستثنى فى هذا حتى الخطر الخارجي. وعلى هذا أبرزت الصحيفة رؤية مفادها قناعة عدد من نشطاء العلمانيين بأن شخصية على غرار "ياسر عرفات" ستكون أقل خطرًا، على اليسار الإسرائيلي ومعسكر العلمانية المتحالف معه، من المستوطنين والقوى الدينية المتحالفة معها، وكذلك الحال بالنسبة لبقية أعداء إسرائيل، ويتضح من النص كذلك أن الصحيفة تتيح الفرصة لصوت متشدد لكى يعبر عن شجبه لسلسلة طويلة من الهجمات، ودعاوى التحريض، والعقاب الجماعى للمستوطنين، ثم ينطلق الكاتب فى ثنايا حديثه مسقطًا صورة بشعة دونها كاتب مجهول فى دورية مغمورة على فكر

---

(١) אריה אלדד، "מי מייהל למלחמת אחים"، ידיעות אחרונות، 24– 8 – 2004، 24 שעות עמ' 7.

عضو الكنيست اليسارى، ولا يضيع الفرصة ليتهم معسكر اليسار، ومن يتحالف معهم، بالتعاون مع أعداء إسرائيل، وفى هذا اتهام صريح بالخيانة. وقد أشار الكاتب في مقاله إلى احتمال اللجوء إلى مواجهة دامية واشتباكات بالأسلحة[١]، على غرار ما تم بالفعل قبل قيام الدولة مع عصابة اتسل الصهيونية التى ترددت فى الانصياع لأوامر الجيش الإسرائيلي الوليد، ونشر مقال على هذا الغرار وبهذه القوة والصراحة فى مهاجمة اليسار العلمانى أمر نادر الحدوث فى الصحف محل الدراسة، مما يدل على أن الصحف محل الدراسة تتيح الفرصة أحياناً للطرف الآخر لكى يعبر عن وجهة نظره ويشرحها للقراء.

وفى إطارٍ موازٍ نشرت معاريف عام ٢٠٠٤، ردًا للحاخام الرئيسى لبئر سبع ينفى فيه قيامه، هو وأنصاره، بالدعاء بالموت على رئيس المجلس الدينى فى المدينة، وجاء فى الرد:

> "نفى أمس الحاخام الرئيسى الشرقى فى بئر سبع "يهودا درعي" بشدة قيامه أو قيام ممثل له بتنظيم حفل "بولسا دينورا"[٢] ضد رئيس المجلس الدينى فى المدينة الحاخام "يعقوف اسور".

---

(١) يتسق تحليل الصحيفة الذى يتنبأ بوقوع صدام مع إحصائية حديثة أشارت إلى أن غالبية المتدينين (٩٧%) واليهود المتطرفين (٩١%) يعتبرون أنفسهم "وطنيين جدًا تجاه العالم اليهودي"، فى حين أن نسبة كبيرة من السكان العلمانيين ترفض هذا التعريف تمامًا. (عوزى أراد ويجال آلون، الشعور الوطنى والأمن القومى الإسرائيلي، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة ترجمات، العدد ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٦، ص ٣٤).

(٢) **بولسا دنورا**(פולסא דנורא): بالآرامية تعنى سياط النار، وتشير لإعلان جماعة من اليهود عن إهدار دم أحد اليهود، ويقوم الطقس على تجمع لعدد من اليهود يتم عند منتصف الليل للدعاء بالقتل على يهودى خائن لتفريطه المقدسات. وقد تم القيام به فى الخمسينيات ضد أحد القائمين على أعمال الدفن لموافقته على نقل مدافن يهودية لتشييد دواوين للحكومة الإسرائيلية. وفى عام ١٩٩٥، ضد رئيس الوزراء الراحل رابين قبل مقتله بشهر، (עפרי אילני، "מחקר: עסקנים הרדים המציאו את הפולסא דנורא"، הארץ، 24- 10 2007)

وكانت معاريف قد نشرت أمس مزاعم الحاخام "اسور"، والتي وفقًا لها تم تنظيم حفل لذلك، على خلفية العلاقات المتوترة بين الحاخامين، وحسب الحاخام "درعي" فإن نشر الزعم دون نشر رد عليه مس بمكانته ومكانة تلاميذه، وزعم الحاخام "درعي" أن خلفية طرح هذا الزعم الكاذب هو تأييده للمرشح لمنصب المجلس الدينى فى المدينة "دافيد قورقوس" بدلاً من الحاخام "اسور".

... ويقول الحاخام "درعي": وفقًا للشريعة اليهودية يجب على التلاميذ الاحتجاج لكرامة أستاذهم، لذا فى الأسبوع الماضى تقدم تلاميذى لمبنى المجلس، وقرأوا فقرات فصول من الأدعية من أجلى، (...) لقد أراد رئيس المجلس التعتيم على إهانة طلبة معاهد دينية ولم يعرف كيف، ففعل هذا من خلال تلفيق تهمة كاذبة"[١].

يتبين لنا هنا أن معالجة الصحيفة تبرز أن تهديد قطاع من المتدينين باللجوء للعنف والدعوة إليه لا يوجه ضد العلمانيين فقط، بل هو موجه أيضًا عند نشوب خلاف داخلى مع بعض المنتمين للمعسكر المتدين، وهو ما يوضح أنه من الأسهل استخدام الأسلوب نفسه وبشكل أكثر حدة مع العلمانيين، وعلى هذا الأساس فإن موقف الصحيفة هنا هو التحذير من تنامى العنف داخل المعسكر الدينى بتياراته السياسية المتشعبة، والدعوة بالتالى لوضع بديل لصيغة الوضع الراهن، وفى هذا تحذير من أن "الوضع الراهن قابل للتقوض، فى أية لحظة متى توافرت الظروف لذلك"[٢]. أى أن الصحيفة تبرز تعاظم هاجس الصدام الشامل بين المعسكرين وتحذر

---

(١) אורי בינדר ואלמוג בוקר، "הרב יהודה דרעי לא היה פולסא דנורא"، מעריב، 25- 8 - 2004، עמ'21.

(٢) يحيى محمد عبد الله إسماعيل(د)، الدينيون والعلمانيون فى إسرائيل: نحو حرب ثقافية؟، رسالة المشرق، المجلد الخامس العشر، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٢١.

منه، وتلمح إلى أن الشرارة الأولى ستأتى من معسكر المتدينين لأنهم الأكثر لجوءًا للعنف. والملاحظ هنا أيضًا أن الصحيفة منحت الحاخام المتهم بإجراء طقس "بولسا دينورا" حق الرد بخاصة وأنه لم ينكر فيه غضب تلامذته له وتجمهرهم بالفعل.

وفى إطار رصد وإدانة بعض جرائم المتشددين دينيًا والمتحالفين معهم من معسكر اليمين المتطرف، كتب زعيم حزب ميرتس السابق "يوسى ساريد" وهو من القيادات العلمانية فى إسرائيل، مقال رأى (نشرته يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٥) أثار ردود أفعال عدد كبير من القراء، لأنه يؤكد على لجوء المتدينين للعنف والإرهاب الدامى بشكل منهجى، على خلفية مذبحة ارتكبها أحد المتدينين فى بلدية "شفا عمرو" (داخل أراضى ال٤٨)، فذكر تحت عنوان "القتلة يهجمون من اليمين":

"يجب أن نسمى الأشياء بأسمائها، إن ما حدث هو هجوم إرهابى، ولا أعرف إطلاقًا لماذا حاول قادة الشرطة، وعدد من المراسلين الميدانين تخفيف هذا الوصف الإجبارى، يوجد إرهابيون يهود، حتى الآن من الصعب استيعاب هذا إلا أنه حقيقة، ولما يرتكبونه لا يوجد اسم آخر سوى إرهاب.

مرة ثانية شخص متدين، يرتدى قبعة صلاة مزركشة، مرة أخرى مستوطن (خرج من ريشون لتسيون لكى يصبح قويًا)، مرة ثانية من "تافوح"[١] تلك التفاحة الفاسدة الموضوعة فى صندوق كبير مصاب بالعدوى، (...) الجميع يعرف أن فى هذه اللحظة يتجول فى إسرائيل أشخاص كثيرون، كل نيتهم هو إيقاف الانفصال، بأى ثمن، وهم يحصلون على تشجيع من حاخامات ومن مشغلين، يصورون المؤسسات الديمقراطية للدولة ومن يترأسونها كخونة، تعد عملية إبعادهم من الطريق فريضة مقدسة"[٢].

---

(١) **تافوح**: תפוח مستوطنة يعنى اسمها بالعبرية تفاحة.

(٢) יוסי שריד، "הרוצחים מגיחים מימין"، ידיעות אחרונות، 4- 8 -2005.

من المقال السابق يتضح لنا أن موقف الصحيفة يتمثل فى إفساح المجال كاملا لـ "يوسى ساريد" لكى يعبر عن استشعاره خطرًا حقيقيًا على مؤسسات الدولة من الإرهابيين المتدينين، مؤكدًا أنهم لا يتورعون عن تصفية المؤسسات الديمقراطية، وممثليها، لأسباب دينية، نظرًا لأن الدين يحث على قتل الخائن.

والصحيفة هنا تعترض على بعض المراسلين، وعدد من قيادات الشرطة الذين يسعون لتصوير الأعمال الإرهابية ضد العرب من قِبل المتدينين، على أنها حوادث فردية يرتكبها مختلون، حيث نوهت إلى أن الحوادث الإرهابية متكررة من نفس النبع المتطرف، محذرة فى الوقت نفسه من مغبة انتشار هذه الأفكار الدينية المتطرفة، واصفة إياها بأنها كالتفاحة العطنة التى تفسد من حولها، أى أنها تطالب بالتصدى لحسم للمشكلة، وأن يتم اجتثاث الخطر من جذوره حتى لا يتفشى، وفى هذا الموقف تصعيد واضح ضد المتشددين دينيًا الذين يلجأون للعنف.

الرد على ما تضمنه مقال "يوسى ساريد" لم يتأخر – فى نفس المكان – كثيرًا حيث نشر باب الرأى بالصحيفة، بعد ٤٨ ساعة (عام ٢٠٠٥) مقالاً تحت عنوان "اليسار يوجه اتهامًا ملفقًا بالقتل":

> "فى أعقاب جريمة القتل فى شفا عمرو بدأت موجة تحريض جديدة ضد المستوطنين، (...) المنطق بسيط: أليس القاتل متدينًا؟ كل المتدينين مذنبون، القاتل مستوطن؟ (ولا تربكونا بحقائق عن محل إقامته) إذن كل المستوطنين ساندوا، (...) لقد أضاف آباء "يوسى ساريد" الروحيون أننا نصنع بدماء القتلى فطائر الفصح، لقد حرض وزير التعليم السابق بكتابته مقال "القتلة يهجمون من اليمين"، (...) إن الهدف السياسى المشترك والحاسم بالنسبة للأحزاب التى على يسار حزب العمل هو إقامة دولة فلسطينية، وتطهيرها من اليهود(...) يوجد مقابل كل قاتل سياسى يؤيد الاستيطان مائة ممن يقتلون

لهدم الاستيطان، لكن علينا ألا ننجر للـ "ساريدية"، محظور أن نعمم تجاه جماعات كاملة، (...) لن نترك إخواننا في جوش قطيف بسبب فرية دم التي يحيكونها لنا، سنلجأ لكل الوسائل المشروعة، وسنزيد ونعزز من جهودنا للاعتراض على الانفصال عن الواقع والاستسلام للإرهاب "(١).

سمحت الصحيفة، في واقعة نادرة إلى حد ما، بنشر وجهة نظر كاملة للمتدينين، وربما يدل هذا على أن الصحيفة تمنح حق الرد في بعض الأحيان حينما يتسم بالعقلانية ويقر بأنه يجب على المتدينين أن يلجأوا للطرق الشرعية للتعبير عن مواقفهم وليس اللجوء للعنف وهو ما تضمنه المقال بالفعل، حيث نتبين في المقال السابق وجود تحالف بين المتدينين وبين اليمين الإسرائيلي، واللافت للانتباه في المقال أنه يتبع أسلوب: الهجوم خير وسيلة للدفاع.. ويتهم اليسار وأنصاره بأنهم قتلة، اتهم المقال "يوسي ساريد" بالتعميم، وبأنه يتحرك وفقًا لهذا بمنطق خاطئ لا يمكن التعويل عليه. متهكمًا في الوقت نفسه على كون "يوسي ساريد" وزير تعليم سابق، ناحتًا مصطلحًا جديدًا هو "الساريدية"، للتعبير عن سخريته من مواقف "ساريد" المتعلقة بالتعميم ضد اليمين، بما فيه أصحاب التيار الديني داخله. ويمكننا القول إن كاتب المقال خلط الأوراق بشكل متعمد، حين وضع "ساريد" في سلة واحدة مع من اتهموا اليهود بصنع فطائر الفصح بدماء الأطفال المسيحيين، ومع منظمات المقاومة الفلسطينية، وعدد كبير من فلسطيني الـ٤٨ ، و(الخائن) – حسب تعبير كاتب المقال- "مردخاي فانونو"، مقدمًا في النهاية روشتة علاج تتمثل في: عدم الاستسلام لما يصفه بالإرهاب، وتقديم كل الدعم المتاح للمستوطنين – الذين يصفهم بالأشقاء – في مستوطنات غزة، لأن الانفصال من وجهة نظره يعد انفصالاً عن الواقع، وما سبق يعكس أن الصحيفة تقبل أحيانًا، بخاصة في هذه الحالة التي يتعلق الأمر فيها بالرد على اتهامات "ساريد" الخطيرة والمباشرة ترك مساحة تعبير لأصوات معبرة عن معسكر المتدينين، لكنها لا تفعل هذا كثيرًا.

---

(١) הדר ליפשיץ، "עלילת דם שמאלנית"، ידיעות אחרונות، 6- 8 -2005.

ومن النماذج على لجوء المتدينين للعنف وللتحرك المنظم سرًا لفرض مواقفهم، بشكل يعد انتهاكًا صريحًا للقوانين السائدة فى البلاد، ما جاء فى التقرير التالى المنشور فى معاريف عام ٢٠٠٧:

"تعرضت أول محرقة[١] فى إسرائيل لحرق الجثث للحرق أمس، وقع حريق الأمس بعد نحو أسبوع من نشر تقرير صحفى فى جريدة محلية حريدية حول محرقة جثث الموتى، تم خلاله الكشف عن موقعها بالتفصيل، وكان التقرير الصحفى قد نشر بعد زيارة قام بها رئيس منظمة "زكا"[٢] "يهودا مشى زهاف"، وممثلون عن الإدارة القانونية للمنظمة. (...)

وتحارب "منظمة زكا" منذ فترة طويلة المكان، فمنذ ستة أشهر أصدرت فتوى تنص على أنه من المحرم دفن من أعطى وصية بحرق جثته، وكذلك تحريم تقديم العزاء فيه، وقد قال مساء اليوم الحاخام "مشى زهاف": أنا أُحَيِى من قام بهذه الفعلة. حقًا نحن نرفض المعارضة بالقوة، لكننا فرحون بالنتيجة.

---

(١) عادة **حرق الجثث** هندوسية الأصل، حيث تُحمل الجثة بعد الوفاة بقليل وتحرق الجثة، بينما يطوف أهل الميت حول المحرقة، وكان متبعًا فى مرحلة سابقة فى الهند أن تلحق أرملة الميت بزوجها فى محرقة الجنازة. ومن أشهر من أوصى بحرق جثمانه بعد وفاته عالم النفس اليهودى سيجموند فرويد، (جفرى بارندر، المعتقدات الدينية لدى الشعوب، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، مدبولى للنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦، ص ١٦٤، ١٦٥، وموسوعة بهجة المعرفة، المجموعة الثانية ٢، الشركة العامة للنشر والتوزيع، الجماهيرية العربية الليبية، طرابلس، ١٩٧٩، ص٧٧).

(٢) **זק"א** – איתור חילוץ והצלה": منظمة "الوصول، التخليص، والإنقاذ" تأسست عام ١٩٩٥ للتعامل بشكل مرتب ومسئول مع ضحايا الهجمات والكوارث، وهى معنية بالتعامل الإنسانى والدينى المتعلق بحرمة الموتى، وهى تضم حاليًا ١٥٠٠ متطوعًا، وللمنظمة موقع إلكترونى على شبكة الإنترنت (www.zaka.org.il)

(...) ذكر أصحاب الشركة فى موقع لهم على شبكة الإنترنت أن الشركة تأسست عام ٢٠٠٤ بواسطة مجموعة من المستثمرين الإسرائيليين، بعد أن لاحظ المؤسسون حاجة حقيقية لذلك فى إسرائيل، وبعد دراسة متعمقة للسوق استمرت عامين (...) نجحوا فى توفير خدمة، ومواد تلبى حاجة السوق"[١].

بالنظر للنص السابق يتبين لنا أن الصحيفة لم تنتظر نتائج التحقيقات، وبادرت للربط بين الحريق وبين تحريض من صحيفة ناطقة بلسان متدينين، بل وربطت بين الحريق وبين زيارة جمعية الإسعاف والإنقاذ الدينية وبالتالى هى توجه إصبع الاتهام ضمنيًا للمتدينين، وقد أبرزت الصحيفة أن المتدينين لم يكتفوا بالتحريض ضد المحرقة الوحيدة من نوعها، بل سرعان ما تم تدميرها بالحرق، وفى ذلك سعى من الصحيفة لإثبات أن موقف المتدينين الحقيقى من القانون أو السلطة المختصة بتطبيقه يتسم بالسلبية، ويعد إبراز الصحيفة لهذا السلوك العنيف نوعًا من الإدانة والرفض له، وإن كان الأسلوب غير الصريح فى الإدانة مرجعه الخوف من اتهام قوى متشددة بدون دليل دامغ، وفى المقابل نوهت عن المجهود الكبير والأسلوب العلمى الذى اتبعه القائمون على شركة "المحرقة"، نظرًا لدراستهم للسوق وتبينهم حاجة المجتمع للخدمة التى يقدمونها، وفى هذا مساندة ضمنية لموقف العلمانيين من الخلاف، ودعاية لجهودهم لتغيير الوضع الراهن، من خلال حشد الرأى العام حول أفكارهم والدفاع عن المؤمنين بالأفكار العلمانية فى مواجهة عنف المتدينين.

وحول رد الفعل السلبى والمتخاذل من الشرطة الإسرائيلية تجاه عنف المتشددين الدينيين – سعيًا لفرض الشريعة على الجميع بالإكراه – جاء فى تقرير نشرته هاآرتس عام ٢٠٠٧، أبرز عنوانه الرئيسى افتقاد الأمن فى مدينة يقطنها

---

(١) אלעד הופר، "נשרף המתקן לשריפת גופות"، מעריב، 23- 8 – 2007.

غالبية من العلمانيين، بسبب أقلية من المتدينين، مشيرًا إلى أن الشرطة تخشى مواجهة تلك الأقلية، حيث أبرزت الصحيفة- فى العناوين الفرعية- أن أتباع المعسكر الحريدى فى أحد أحياء المدينة يقولون إن الشرطة تعهدت بالامتناع عن أية أنشطة داخل منطقتهم، إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الحاخامات، وقد جاء فى التقرير:

"يبلغ تعداد مدينة "بيت شمش" حاليًا ٧٣ ألف نسمة هنا أيضًا تم تعليق لافتات فى عدد من الأحياء مدون عليها: "المشاركة فى الانتخابات الدنسة .. حرام"، و"يجب على اليهودية أن ترتدى ملابس حشمة"(...).

خرج "تناى شاؤولي" هو وزوجته من المركز التجارى فى حى "رامات بيت شمش -١" الذى تقطنه غالبية من المتدينين، ليجدا إطارات السيارة مثقوبة، وهو مقتنع بأن من خربوا سيارته أرادوا إبعاد النساء حاسرات الرأس، من أمثال زوجته، عن المركز التجارى الحريدى، لذا قال فى يأس: الحياة هنا أصبحت لا تطاق. (...)

من بين الجمهور الحريدى فى إسرائيل تبلغ نسبة الجماعات الأصولية نحو ٢ % فقط لا يزيد تعدادهم عن ١٥ ألف نسمة، وهم أقلية أيضًا فى بيت شمش. لكن قوتهم وتأثيرهم كبيران، ففى السنوات الأخيرة أداروا حروبًا مقدسة، ذات مرة من أجل تعليق لافتات التنبيه لضرورة الحفاظ على قواعد الحشمة للمرأة والفتاة اليهودية، ومرة على خطوط الأتوبيس، ومؤخرًا اعتراضًا على خطط إقامة مدرسة حكومية دينية بالقرب من حيّهم، وكذلك تسويق الحى الذى يتم بناؤه حاليًا "رامات بيت شمش- ٣ " بين غير أتباع المعسكر الحريدى، منذ أسبوعين ونصف التقى سرًا ضباط شرطة (...) قادة الطائفة الحريدية فى المدينة"[١].

---

(١) יאיר אטינגר، "האם התקפלה המשטרה בפני קנאי בית שמש?"، הארץ، 5- 12- 2007.

يكشف لنا التقرير السابق بشكل اتسم بالصراحة النادرة، أن الشرطة تتخاذل عن توفير الأمن للأغلبية العلمانية، فى مواجهة تجاوزات، واستفزازات، وعنف الأقلية المتدينة، بناء على اتفاق غير مكتوب بين الشرطة والمتدين، مما ينم عن إدانة الصحيفة القوية لتخوف الشرطة من الدخول فى مواجهات مع المتدينين وكوادرهم المتمرسة على استخدام العنف، وحرصها على التنسيق معهم والالتقاء بهم سرًا، وهو ما فضحته الصحيفة أمام الرأى العام. وموقف الصحيفة هنا هو حث الشرطة على حماية من يتعرضون للإكراه الدينى العلنى، ومنع المتشددين دينيًا من ملاحقة وإيذاء العلمانيين، مع تنويهها إلى أن المتدينين أقلية، لكنهم يفرضون سطوتهم بالقوة والعنف. وفى إبراز الصحيفة لمقولة إن الوضع أصبح لا يطاق تصعيد واضح من الصحيفة إزاء المتدينين، وهو ما يعكسه أيضًا عدم استطلاعها الطرف الآخر أو السماح له بالدفاع عن نفسه، فى موقف غير مهنى وغير موضوعى يتكرر كثيرًا فى الصحف محل الدراسة.

وعلى نفس المنوال اختارت هاآرتس عنوانًا مثيرًا لتسرد تحته – عام ٢٠٠٧ – تفاصيل واقعة، تعبر عن عنف المتدينين، حتى تجاه المستوطنين، حيث نشرت التقرير تحت عنوان "هكذا احتلت بؤرة استيطانية دينية غير قانونية مستوطنة علمانية مجاورة"، وجاء فيه:

> "سيطرت بؤرة استيطانية، غير قانونية، على مستوطنة أقدم منها. لقد كانت العملية مثل أى غزو لدرجة أن سكان "حيننيت" قرروا النضال ضد الجيران، واستعانوا بمحامى "السلام الآن"(١) و"يش دين"(٢) "ميخال سفراد"، الذى يمقته

---

(١) **שלום עכשיו**: حركة "السلام الآن" تأسست عام ١٩٧٨ عندما أرسل مجموعة من الجنود والضباط خطاب يطالبون فيه الحكومة الإسرائيلية بانتهاز فرصة التوصل لسلام مع مصر، والحركة تطالب بالانسحاب من أراضى ٦٧ وتعارض الاستيطان، وتقبل قيام دولة فلسطينية. (peacenow.org.il)

(٢) **יש דין**: منظمة إسرائيلية لحقوق الإنسان قائمة على العمل التطوعى، وتتمحور أنشطتها حول السعى لوقف انتهاكات حقوق الإنسان الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.(www.yesh-din.org)

مجلس المستوطنين، فى الأسبوع الماضى تقدم "سفراد" بطلب باسم الرابطة التعاونية "حيننيت" للمستشار القانونى للحكومة، ولوزارة الداخلية ولرئيس المجلس المحلى شومرون، طالبًا إحباط الانقلاب على سلطة الشرعية فى المستوطنة العلمانية على يد البؤرة الاستيطانية الدينية.

(...) وفى حالة "حيننيت" و"طال منشيه" فإن الأمر بمثابة زواج يقود للمشكلات بين تجمع سكنى أقيم بموافقة (حكومية إسرائيلية)، تقطنه غالبية علمانية من المهاجرين القادمين من القوقاز يبلغ تعدادهم ٦٤ أسرة و٢٤ عائلة فى مركز استيعاب، وبين بؤرة استيطانية دينية قومية غير قانونية، تقطنها غالبية من اليهود الغربيين، يتعاطف معها مجلس المستوطنين، (...) المغزى الاجتماعى لما سبق هو: الغزاة الدينيون سيتمكنون من تمرير قرارات للسيطرة على الموارد، وفرض طابع حياة معين على المؤسسين، (...) "رونين اسوروف" أحد سكان حيننيت يخشى من تطور المستقبل ويقول: "إذا استمروا فى السيطرة على اللجنة، عاجلاً أم أجلاً سنضطر لمغادرة المكان، لا أرى أية إمكانية لتعايش سلمى بين جماعتين مختلفتين لهذه الدرجة فى السمات". (...)"[١].

من التقرير السابق يتضح لنا أن الصحيفة جنحت لتبنى الإثارة للفت الأنظار، ولحشد الرأى العام ضد احتلال "بؤرة استيطانية" لمستوطنة، ويجب أن نسجل أولاً أن كل المستوطنات غير قانونية وغير شرعية، وأن التصنيف الداخلى للمستوطنات فى الخطاب السياسى والإعلامى فى إسرائيل غير منطقى وغير أخلاقى، أما على مستوى الصراع بين العلمانيين والمتدينين فقد تبنى التقرير،

---

(١) עקיבא אלדר، "כך כבש מאחז דתי התנחלות חילונית שכנה"، הארץ، 23 -12 – 2007.

بشكل واضح، وجهة نظر العلمانيين، التى تفيد بأنهم على الرغم من كونهم مستوطنين (متشددين، ومتعصبين إيديولوجيًا) فإنهم لا يستطيعون التعايش السلمى مع المتدينين، وسيكونون منعزلين لأنهم سيغيرون طابع الحياة وسيفرضون أوضاعًا اجتماعية غير مقبولة بالنسبة لغالبية السكان، واللافت للنظر أن التقرير تجاهل أن الوصول للسلطة فى المستوطنة تم من خلال انتخابات، وصور الأمر بأنه غير قانونى نظرًا لأن من تولى السلطة ينتمون لبؤرة "غير قانونية"، كما أبرز التقرير رأى سكان مستوطنة "حيننيت" الذى أكد أنهم خشوا من تهديدات فى حالة اعتراضهم على التوغل والاختراق من قبل المتدينين، بالإضافة إلى اتهامات بالخيانة، وعدم مساندة المشروع الصهيونى، وهى مظاهر تعكس عنف المتدينين ضد العلمانيين لفرض أفكارهم عليهم، وعبر التقرير الصحفى عن موقف الصحيفة الرافض لنتائج الانتخابات الأخيرة، حيث شككت الصحيفة فى نزاهة الانتخابات بالأسلوب الذى أفرز سيطرة المتدينين على السلطة، وقد بلغت حدة الصحيفة فى هذا المجال درجة إعلانها رفضها لنتائج الانتخابات، وهو ما عبرت عنه بوصف ما حدث بأنه انقلاب لصالح بؤرة استيطانية وسيطرة لأفكارها على عدد كبير من السكان غير المتدينين.

ومما سبق، ومن المؤشرات التى أمامنا، نخلص إلى أن الصحافة محل الدراسة عبرت عن قلقها البالغ إزاء وجود بعض منظمات وخلايا سرية للمتطرفين المتدينين اليهود، بالإضافة لبعض من يتحركون بشكل فردى، ويتدربون على أعمال السلاح والتدمير والاغتيال، وطالبت بالتصدى الحاسم والمبكر له، وعدم اتخاذ مواقف وسط فى هذا المجال، وحذرت الصحافة أيضًا من تخطيط هؤلاء المتشددين لفرض وجهة نظرهم فى القضايا الخلافية مع بقية تيارات المجتمع بالقوة.

خلاصة

بناء على الدراسة الدقيقة للمادة الصحفية فى الصحف موضوع الدراسة تبين لنا أن الخلافات بين المتدينين والعلمانيين فى القضايا الاجتماعية كانت مطروحة، وتم التعبير عنها فى الصحافة محل الدراسة فى إطار تداعيات بدأت قبل قيام الدولة، وقد أرجعت الصحف تفاقم الخلافات لاختلاف المفاهيم الاجتماعية الأساسية التى تعارف عليها الطرفان واختلاف رؤية كل منهما للمجتمع عن الآخر، واختلاف رؤية كل منهما للدين ومكانته فى المجتمع، ومن المستبعد أن تثمر جهود تقريب وجهات النظر فى تلك القضايا، وعلى هذا الأساس رأت الصحافة محل الدراسة ألا تمنح – فى القضايا الخلافية – مواقف المتدينين مساحة مساوية لتلك التى يحصل عليها أنصار التوجهات العلمانية، وإن كانت فى بعض الحالات النادرة تسمح بنشر آراء لمتدينين يرفضون تصوير المتدين على أنه إنسان آلى يتحكم فيه عن بُعد أسياده من الحاخامات، وهو الموقف الذى يتكرر عند رصدها لكل القضايا الخلافية.

وعلى هذا فقد تبين أنه من النتائج التى يمكن استخلاصها بعد رصد وتحليل تقارير وأخبار ومقالات وردت فى الصحافة، محل الدراسة، حول الخلافات أن الخط العام للصحافة يتمثل فى إبداء المخاوف، والتحذير من توجهات معسكر المتدينين، بالإضافة إلى معارضة سياساته وانتقادها بقوة، وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:

على الصعيد الاجتماعي :

١– رصدت الصحف المستقلة حقيقة أن شقة الخلاف بين المعسكرين، تنعكس على الوسائل التى يتم من خلالها السعى لتحقيق الأهداف، فما يراه معسكر

وسيلة صالحة ونافعة، يراه المعسكر المقابل انتهاكًا للوضع الراهن وهدم له، ولـذا فإن الأوضاع على صعيد الخلافات بشأن القضايا الاجتماعية تتفاقم وربمـا تـصل إلى ذروتها قريبًا.

٢- عرضت الصحافة المستقلة آراء تطالب وزارة الداخلية بأن تبادر بمحو خانة الحالة الاجتماعية من بطاقة الهوية الإسرائيلية.. نظرًا للتعقيدات المـصاحبة فى توصيف الحالة الاجتماعية لأعداد كبيرة من الإسرائيليين، وهو الاقتراح الـذى يتوقع من يزكيه أن يثير مزيدًا من الخلافات، مما يجعله يهـدد مـسبقًا بـاللجوء للمحكمة العليا لتحقيق هذا المطلب، فى حالة تقاعس وزارة الداخلية الإسرائيلية عن تنفيذه أو عدم تحمسها له.

٣- اعتبرت بعض الأقلام الصحفية أن التشدد فى منـع الاخـتلاط واتبـاع قواعد الحشمة يعد تقليلاً من مكانة المرأة فى المجتمع، وتقييدًا لحرياتها الشخـصية يجب عدم الخضوع له.

٤- تنعكس الخلافات حول مكانة المرأة والتشدد فى منع الاخـتلاط علـى سياسات تشغيل خطوط المواصلات وترتيب الصعود والجلوس فيها، حيث يـصر المتدينون على أن تمول الدولة خطوط تتبع تلك القواعد بينما يرى العلمـانيون أن فى ذلك عنصرية وتجاوزًا خطيرًا.

٥- الخلاف حول الدفن المدنى والتشدد فى قواعد الدفن طبقًا للشريعة لا يـزال مستعرًا، كما أنه متفاقم بشأن زرع الأعضاء وتشريح الجثث.

٦- فى أحيان كثيرة تتجنب الصحف محل الدراسة اتخاذ موقف مباشر مـن الخلافات مع المتدينين – من خلال تعليق صريح – ويقتصر تناولها علـى انتقـاء الأخبار وإبرازها بطريقة تنم عن موقف رافض لمواقف المتدينين، وكذلك محاولـة لحشد الرأى العام ضد تلك المواقف من خلال نشر أخبار تبدو أنها محايدة ومهنية.

٧- توجه الصحافة محل الدراسة فى بعض الأحيان انتقادات لشخصيات ومؤسسات علمانية لكى تتحرك بسرعة بشكل يخدم مصالح العلمانيين فى القضايا الاجتماعية.

وعلى الصعيد الاقتصادي:

١- تم رصد الجدل حول الخلاف حول الميزانيات وجدوى تخصيص مبالغ كبيرة لمؤسسات لا تخدم سوى المتدينين، فى الصحف الثلاث وظهر من التناول والمعالجة تبنيها وجهة النظر العلمانية إلى حد بعيد.

٢- تبرز الصحف محل الدراسة التأثير الاقتصادى للحاخامات على المشاهير ورجال الأعمال، والذى يصل إلى حد الالتزام الحرفى بتعاليم الحاخامات عند إبرام عقود .

٣- ترصد الصحف محل الدراسة تورط المتدينين فى جرائم اقتصادية بشكل متكرر.

٤- تبين أن الصحف محل الدراسة تتابع بإسهاب قضية عام التبوير وآثاره الاقتصادية السلبية، وعلى رأسها رفع الأسعار أمام المستهلك.

٥- تعد الصحف - محل الدراسة - أداة فعالة لنقل تهديدات متبادلة بين المعسكر الدينى والمعسكر العلمانى باستخدام سلاح المقاطعة ضد مؤسسات وكيانات اقتصادية لا تلتزم برؤاها، ومواقف كل معسكر.

٦- تؤكد بعض التقارير الصحفية أن سلاح المقاطعة هو أشد ضراوة لدى المتدينين، بخاصة وأن الجمهور المتدين يستجيب لقادته، حين يدعونه للمقاطعة، بلا تردد أو تفكير.

٧- من القضايا التى تعد محل خلاف قديم جديد "التوقيت الصيفي"، وتحديد موعد بدء تطبيقه، وانتهاء العمل به، وتأثير ذلك على الاقتصاد، وفى ظل تعقيدات الطقوس والعبادات الدينية اليهودية مثل الصوم .

٨- قضية العمل يوم السبت تثير خلافات - انعكست على تقارير صحفية- كثيرة نظرًا لعدم وجود قواعد مستقرة أو واضحة لفتح المحال التجارية، ويترك التفسير فى كل حالة للمجالس البلدية التى قد تمنح فى بعض شوارعها تصريحًا بفتح محلات ومراكز تجارية ولا تسمح بهذا فى شوارع أخرى.

٩- تلجأ الصحف محل الدراسة للتشهير بأسماء مشاهير يؤمنون بتدخل الحاخامات فى توجيه اختياراتهم ومعاملاتهم المالية، فى محاولة لردعهم ومن هم على شاكلتهم ممن يخشون خسارة أنصارهم ومحبيهم من العلمانيين.

على الصعيد الأمني:

١- من غير المستبعد أن تعرب القوى العلمانية داخل صفوف الجيش عن تذمرها العنيف على التفرقة فى التعامل والواجبات بينهم وبين نظرائهم المتدينين.

٢- فى القضايا الخلافية نادرًا ما تتيح الصحف المستقلة الثلاث الفرصة المحايدة لآراء المتدينين، وتكتفى بنقل تصريحات عنهم توضح أنهم متطرفون، ويميلون للعنف، ولفرض الشريعة اليهودية على الجميع.

٣- أثبت قانون "طال" טל ، الذى يتيح للحريدى الانضمام للجيش، بالتجربة العملية، وبعد مرور بضعة سنوات فقط من سنِ فشله الذريع، وهو ما دفع العلمانيين، بشكل خاص، للسخرية منه، ووصفه بأنه: يدارى سوأة نحو ٤١ ألف طالب فى معهد دينى لا يخدمون فى الجيش الإسرائيلي.

٤- هناك أصوات علمانية تنشر، فى الصحافة محل الدراسة، آراء مفادهـا رفض الاستقطاب الدينى المرتبط بالمواقف السياسية المتطرفة المدعومة بـالمزاعم الدينية حول فلسطين، كما ترى ضرورة التصدى بكل قـوة للمـستوطنين (الـذين يؤمنون بأرض إسرائيل الكاملة) ولجموحهم، حتـى ولـو كـان هـذا التـصدى بالرصاص الحى فى مواجهتهم، لأنهم أخطر من الإسلام المتطرف، ومـن القـادة العرب المتشددين، وهو ما يُقابل باتهامات من المعسكر المقابل تحملهم – مُسبقًا – مسئولية نشوب حرب أهلية محتملة.

٥- تتحدث تقارير وردت فى الصحافة محل الدراسة عن خـشية الـشرطة الإسرائيلية مواجهة المتدينين أو حتى الاقتراب من تجمعاتهم، مما ينم عـن اتفـاق غير مكتوب بين الجانبين، أو توفر معلومات لدى الشرطة مفادها بـأن للمتـدينين كوادر عنيفة يمكنها ارتكاب أعمال من شأنها أن تتسبب فى وقوع خـسائر لـدى الطرفين.

٦- رصدت الصحافة المستقلة أن المجتمـع الإسـرائيلي أصـبح يمـوج بجمعيات ومنظمات الدين عندها لا ينفصم عن السياسة، أو أن الـدين يمثـل لهـا مظهرًا من مظاهر الجمود، والتخلف، والسيطرة يجب محاربته، ممـا يزيـد مـن التوتر، والخلافات والاستقطاب بين المعسكرين، بخاصة فى ظل وجود تنظيمـات سرية عنيفة فى معسكر المتدينين، قد تسعى لفرض رأيها على المجتمع فى قضايا عديدة من خلال العنف.

٧- أسهمت رؤية ومواقف ومعالجة الصحافة محل الدراسة لخطر عصيان أوامر إخلاء المستوطنات بشكل مبكر - بدءًا من عام ٢٠٠١ - فى تخفيف حـدة المواجهات والاشتباكات التى توقع البعض أن تكون دامية على خلفيـة الانفـصال والانسحاب أحادى الجانب من غزة عام ٢٠٠٥.

٨- عند مقارنتها بمعاريف ويديعوت أحرونوت خصصت صحيفة هاآرتس مساحة أكبر لتناول قضايا الانسحاب أحادى الجانب من غزة وما تفرع منها من جدل على غرار عصيان الأوامر العسكرية وتطرف الحاخامات وتدخلهم فى أمور دنيوية، مما يدل على توجه يسارى سياسى صريح يقوم على إبداء عدم خوف من المواجهة المباشرة مع المستوطنين المسلحين.

٩- بالمقارنة بهاآرتس ويديعوت أحرونوت، خصصت صحيفة معاريف مساحة أكبر للقضايا الاجتماعية والخلافات بشأنها مع المتدينين..عبر عن ذلك تخصيص مساحة ثابتة لتناول تفاصيل معاناة الزوجات بسبب تشدد المحاكم الحاخامية فى قضايا الزواج والطلاق ضد المرأة.

الباب الثالث

رؤية الصحافة العبرية للخلافات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل فى المجالات الثقافية والتشريعية

تمهيد:

تعد القضايا الثقافية، ومساعى السيطرة على المحيط الثقافى فى إسرائيل من القضايا المحتدمة على سطح الأحداث فى المجتمع الإسرائيلي، باعتبار أن الثقافة والمؤسسات الثقافية والتعليمية كالمضخة التى تمد كل معسكر بمزيد من الأنصار، وفى نفس الوقت تلعب دور معوّل هدم وتشكيك واختراق للمعسكر الآخر وأفكاره ومبادئه، "فالثقافة هى البيئة التى يحيا فيها الإنسان، والتى تنتقل من جيل إلى جيل، وتتضمن الأنماط الظاهرة والباطنة من السلوك المكتسب عن طريق الرموز، وتتكون ثقافة أى مجتمع من إيديولوجيته وأفكاره ومعتقداته وديانته، ولغته، وفنونه، وقيمه، وعاداته، وتقاليده، وقوانينه، وسلوكيات أفراده، وغير ذلك من وسائل حياته ومناشط أفكاره"(١)، هذا مع ملاحظة "تأثير الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية على الموقف من الثقافة ومنتجات الفن والموسيقى، والسينما وما إليها"(٢)، مع الوضع فى الاعتبار أن التطور العالمى السريع على الصعيد الثقافى وسهولة انتقال الفكر والإبداع يزيد من حدة ومظاهر المواجهة والخلاف بين المعسكريْن فى إسرائيل، وهو ما جعل الخلاف يحتدم أيضًا حول المؤسسات التعليمية والمحتوى الثقافى الذى تتبناه وتزرعه فى عقول التلاميذ، وغنى عن البيان أن السلطة التشريعية لها صلاحيات من شأنها إعادة صياغة أوليات الدولة بشكل مستمر، وهى سلطة لا تقل

---

(١) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي(د)، مرجع سابق، ص٦٧.

(٢) جون توملينسون(د)، العولمة والثقافة، ترجمة إيهاب عبدالرحيم محمد، عالم المعرفة الكويت، العدد ٣٥٤ أغسطس ٢٠٠٨، ص ٣١.

فى تأثيرها عن السلطة التنفيذية. ونظرًا لأن رصدى للقضايا الخلافية عكس تناول كبير للصحف موضوع الدراسة للخلافات فى مجال الثقافة والتشريعات فقد رأيت أن أفرد لها بابًا فى الدراسة، وقد تم تناول تلك الخلافات فى فصل يتناول رؤية الصحافة للقضايا الخلافية على الصعيد الثقافى (من خلال محاور على غرار الخلاف حول توجهات التعليم الدينى، والموقف من حرية الإبداع والمؤسسات الثقافية، مدى التجاوب مع ثقافة قبول الآخر.. إلخ)، وفصل ثانٍ يتناول رؤية الصحافة للقضايا الخلافية على الصعيد التشريعى (من خلال موقفها من الخلافات حول إجراءات التهويد، والمحاكم الحاخامية اليهودية، وحول سَن القوانين الجديدة والانصياع للسلطة القضائية، والانتقادات للحاخامية الرئيسية والدعوة لإلغائها..إلخ).

الفصل الأول

رؤية الصحافة للقضايا الخلافية على الصعيد الثقافي

أولاً ـ الخلاف حول توجهات التعليم الديني:

يعد التعليم واحدًا من أقدم الأنشطة التى مارسها الإنسان على سطح الأرض، وينشأ التعليم فى اللحظة التى تدرك فيها أية جماعة خصوصيتها وتفردها عن سائر الجماعات، فتعمل على تلقين أبنائها مقومات الأفكار التى ترى أنها تمثل سر تميزها وتفردها وخصوصيتها، وتنبهت إسرائيل منذ نشأتها إلى أهمية التعليم، حيث أدركت أن التعليم هو الوسيلة المثلى التى من شأنها صهر الجماعات اليهودية المختلفة القادمة من شتى بقاع الأرض فى بوتقة واحدة، وقد عبر المؤرخ الصهيونى ووزير التعليم الإسرائيلي "بن تسيون دينور" – تم فى عهده إلغاء التعليم الحزبى وتوفى عام ١٩٧٣– عن أهمية التعليم بقوله "إن أهمية التعليم تكمن فى أنه الوسيلة الوحيدة والمثلى التى تساعدنا على بناء وطن، وقد عبر عن أفكاره هذه فى المحاضرة التى ألقاها بعنوان: Educating for Citizenship . وعبر "دينور" فى هذه المحاضرة عن أنه من الواجب أن يرتكز التعليم الصهيونى فى إسرائيل على ركائز عدة على رأسها إذابة الفروق القائمة بين الجماعات اليهودية المختلفة، والتأكيد على محورية أرض إسرائيل فى فكر الجماعات اليهودية المختلفة على نحو يوضح أن نشاط الجماعات اليهودية عبر العصور كان يتمركز حول فكرة الهجرة إلى أرض الميعاد"(١) أى أن التعليم فى إسرائيل وضع على رأس أولوياته تحقيق أهداف سياسية، الأمر الذى جعل "نصوص الكتب المدرسية الإسرائيلية تعد ترجمة للمزاعم المرتبطة بالحفاظ على أمن إسرائيل"(٢) لكى تترسخ داخل التلاميذ منذ البداية.

---

(١) www.he.wikipedia.org 1-5-2007

(٢) صفا محمود عبد العال(د)، تربية العنصرية فى المناهج الإسرائيلية، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥، ص ١٩.

وعلى الرغم من اهتمام الحركة الصهيونية بتياراتها المختلفة بالتعليم فإن قضية التعليم لم تزل تمثل إحدى القضايا التى يحتدم حولها الصراع بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل. فنظرًا لأهمية قضية التعليم فإن الخلاف يحتدم فى إسرائيل حاليًا حول طبيعة المحتوى التعليمى لشبكات التعليم الدينية، وميزانيات تمويلها الحكومى، وما إذا كان هناك تناسب بين المخصصات المالية وبين المردود على الدولة وأعداد الطلبة فيها، وكذلك مدى نفعهم لإسرائيل، بالإضافة للمناهج التى تُدَّرس فى تلك المدارس، وتتعاظم أهمية دراسة التعليم اليهودى والخلاف حوله، نظرًا لأنه ثبت أن "التعليم الدينى اليهودى، عند مقارنته بالتعليم المسيحى والإسلامى، هو الأكثر سلبية فى التأثير على الفرد تجاه التعامل مع الآخر"(١) وهو مؤشر يؤكد أهمية دراسة الخلاف حول التعليم الدينى اليهودى بشكل دائم.

وكدليل على عمق الخلاف حول التعليم، نشير للدور المبكر الذى لعبته المدرسة فى ترجمة فكر الحاخام "أفراهام كوك"(٢) المنظر الأول للصهيونية الدينية "بتأسيسه عام ١٩٢٤ مدرسة "مركاز هاراف"(٣) التى تعتبر أول مدرسة صهيونية دينية فى إسرائيل"، وقد تخرج منها الآلاف من دعاة الصهيونية الدينية، وعلى رأسهم زعماء حركة "جوش إيمونيم"، وتمثل أفكار "كوك" ما يمكن تسميته "فلسفة التعليم العبرى فى المدارس والجامعات"، والتى تقوم فلسفته على أساس الترويج

---

(١) يوسف العودات، "مخرجات التعليم الدينى الإسلامى والمسيحى واليهودى الاجتماعية والسياسية"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن، العدد ٢٥ ، ٢٠٠٣، ص١٢١.

(٢) **أفراهام كوك:** (١٨٦٥–١٩٢٤) أهم مفكرى الصهيونية الدينية وأول حاخام أكبر لليهود الإشكناز فى فلسطين، ولد فى روسيا، وتلقى تعليمه الدينى فى إحدى المدارس التلمودية، ثم هاجر إلى فلسطين عام ١٩٠٤ واستقر فيها، وتتلخص سيرة حياته ونشاطاته القومية الدينية فى محاولة تقريب الصهيونية إلى المتدينين وتقريب المتدينين من الصهيونية. (عبد الوهاب المسيري(د)، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، المجلد السادس، ص ٢٤٤).

(٣) **مركاز هاراف** (מרכז הרב "הישיבה המרכזית העולמית"): معهد دينى بالقدس أسسه الحاخام الأكبر الأول للإشكناز "أفراهام كوك"، وله موقع على شبكة الإنترنت (www.mercazharav.org.il1-12-2008)

إلى أن الإبداع اليهودى لا يمكن تحقيقه إلا فى أرض إسرائيل"(١). وهى الرؤية المتطرفة التى يسير على نهجها قادة المعسكر الصهيونية الدينية حتى الآن، ومع هذا فإن عددًا من الكتّاب الإسرائيليين– منهم المتخصص فى الدراسات الاجتماعية والفلسفية "اليعازر شفايد"– يرون أن "الاتجاه نحو الفكر الحريدى أصبح ظاهرة داخل المؤسسات التعليمية، مما جعل نموذج المعهد الدينى الحريدى هو الذى يصور أكثر وأكثر على أنه النموذج المثالى للتدين"(٢)، بما يوضح تخوف التيار العلمانى من المستقبل، فى ظل جهود المعسكر الدينى المكثفة لاستقطاب الجيل الجديد فى إسرائيل من خلال الترويج للمؤسسات الدينية على أنها من المظاهر الأساسية للتدين.

ويجدر بنا هنا لفت الانتباه إلى أن التعليم العالى فى إسرائيل، متضمنًا بعض المؤسسات التعليمية ذات التوجه الدينى، يتمتع بمقومات تؤهله للمنافسة عالميًا(٣)، فقد نجحت سبع جامعات إسرائيل فى أن تحتل أماكن لها فى قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة فى العالم(٤)، ومن تلك الجامعات جامعة "بار إيلان"(٥). ولهذا دلالة واضحة على تعاظم تأثير جامعة بار إيلان التى تتسم بطابعها الدينى، وتطويرها لأدائها،

---

(١) صفا محمود عبد العال(د)، التعليم العلمى والتكنولوجى فى إسرائيل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص٩٤.

(٢) אליעזר שביד، עיונים בתקומת ישראל، אוניברסיטת בן גוריון، 2000، כרך 2، עמ' 6.

(٣) يرى الباحث أنه **على رأس أسباب هذا التقدم النسبى**: التمويل السخى، وضم علماء تعلموا وتأثروا بمناخ علمى فى دول متقدمة. وفى هذا تحدٍ يجب على العرب خوضه بكل قوة وجدية.

(٤) تضمن تقييم شنجهاى السنوى فى الصين لأفضل ٥٠٠ جامعة فى العالم: الجامعة العبرية بالقدس، وجامعة تل أبيب، وجامعة حيفا، وجامعة بن جوريون، وجامعة بار إيلان، ومعهد وايزمان، والتخنيون. وهو مؤشر هام ذو دلالة على الرغم من أن التقييم يعد مثيرًا للجدل فى الأوساط الأكاديمية، حيث يؤكد عدد من الأكاديميين البارزين أن طريقة تحديد الترتيب خاطئة. نظرًا لأنه يتم على سبيل المثال اعتماد معيار عدد الخريجين الحاصلين على جائزة نوبل كمعيار من المعايير الهامة فى الترتيب، وقد أتت جامعة هارفرد الأمريكية على رأس القائمة.

(٥) תמרה טראובמן ، האוניברסיטה העברית – בין 100 הטובות בעולם، הארץ، 11 –9 – 2007.

وآليات تنفيذ مناهجها، بشكل ملموس وواضح، وضعها فى مكانة متقدمة على المستوى العالمى.

ويمكن القول إن المؤسسات التعليمية الدينية فى إسرائيل فى المرحلة قبل الجامعية تنقسم إلى "תיכונים המקיפים "مدارس ثانوية شاملة"، والمقصود بشاملة هنا كونها تقبل أبناء الأسر العلمانية، والمحافظة على التقاليد القاطنة فى محيطها الجغرافى أى أنهم لا يلتزمون بالطقوس الدينية والشريعة بشكل كبير، وهؤلاء يمثلون نحو ٥٠ % من إجمالى عدد التلاميذ بهذه المدارس(١)، بالإضافة إلى ישיבות "معاهد اليشفيا الدينية" وאולפנות "مدارس أولبان"(٢) الدينية(٣).

وعلى هذا الأساس نجد أن قانون التعليم الحالى يثير خلافا كبيرًا فى إسرائيل، وقد أوضح الكاتب "يشعياهو لايبوفتس" (محرر الموسوعة العبرية والمتوفى عام ١٩٩٤) فى مطالبته بتعديل القانون، بعض أسباب الخلاف حوله فقال: إن مصادرة التعليم الدينى من ملكية الدولة والسلطة العلمانية وتسليمه للجمهور الدينى – بدعم مالى من الدولة أو بدون هذا الدعم – من شأنه وقف إضعاف هذا التعليم.. والقانون الحالى الذى كان هدفه الظاهر توفير تعليم دينى تابع لسلطة الحكومة هو بمثابة تسوية قانونية لضغط هذا التعليم داخل أطر متفق عليها. بقدر يمكن للسلطة العلمانية أن "تتحمله"، وفى الأماكن التى "تتنازل" عنها السلطة العلمانية لصالح المتدينين، وتوجد أحيانًا حالات تم الاتفاق فيها صراحة على تقسيم أعداد الطلبة بالنسبة المئوية بين التعليم العلمانى والدينى، ستؤدى مصادرة التعليم الدينى من أيدى السلطة العلمانية وتسليم ملكيته لجمهور أولياء الأمور المتدينين وبالتالى قيادتهم وتوجيههم للتعليم الدينى إلى توفير تنوع فى المدارس الدينية، بما

---

(١) מעורב שלומי، הצופה، 15 - 11- 2007.

(٢) אולפן: مدرسة لتعليم العبرية بصورة مركزة.

(٣) أعددت نبذة مختصرة عن المؤسسات التعليمية الدينية فى إسرائيل فى ملحق الدراسة، ص ٢١.

يتفق مع مزاج وتقاليد جماعات وتيارات مختلفة داخل المعسكر الديني"(١)، أى أن قانون التعليم بوضعه الحالى، رغم الميزانيات التى يتم بها – من خلاله – دعم التعليم الدينى محل خلاف شديد يوصف بأنه مصادرة لا تراعى المصلحة العامة، ولا تتيح تعليمًا متنوعًا يلائم الانقسامات الداخلية فى المعسكر الدينى، وبالتالى جاءت الدعوة لتسليم تلك المدارس لإدارة أولياء أمور متدينين.

ـ رؤية الصحافة للقضايا الخلافية حول التعليم:

مع تزايد اهتمام مفكرى الحركة الصهيونية ومؤسسات الدولة بالتعليم فقد حرصت الصحف الاسرائيلية من خلال محاور بعينها أن تدلى بدلوها فى هذه القضية. وسنحاول فى هذا المجال عرض نماذج لمحاور تناول الصحف الإسرائيلية لقضية التعليم فى إسرائيل.

أـ ضرورة دعم التعليم العلماني:

فى إطار القضايا الخلافية حول التعليم ومؤسساته فى الصحف محل الدراسة، يتنبأ التقرير التالى، المنشور فى صحيفة هاآرتس عام ٢٠٠٠، بمواجهة جديدة بين المحكمة العليا – مدعومة بنشطاء علمانيين – ومؤسسات تعليمية دينية ترفض وصاية وزارة التعليم، فى الوقت الذى تحصل منها على مميزات مالية، فيقول:

> "وافقت المحكمة العليا الإسرائيلية أمس على التماس عضو الكنيست "يوسى بريتسكي" (من حزب شينوي)، وأمرت وزارة التعليم بفرض تعليم إلزامى على مؤسسات تعليم دينية، وأمرت

---

(١) ישעיהו ליבוביץ, יהדות עם יהודי ומדינת ישראל, שם, עמ' 163، 164.

المحكمة بإعداد خطة أساسية تفصّل حدًا أدنى لساعات يتوجب تدريسها فى مناهج إلزامية.. وعلى وزارة التعليم أن توزع هذه الخطة خلال ٣٠ يومًا. واعترفت المحكمة العليا بقول عضو الكنيست "بريتسكي" بأن هدف تلك الأوامر هو تأمين دراسة كل تلميذ فى المنظومة التعليمية فى إسرائيل لحدٍ أدنى من الساعات من المواد الأساسية، حسبما تقرر السلطات التعليمية فى الدولة وهو ما ينص عليه القانون منذ ٥٠ عامًا ولا يطبق"(١).

ويعد هذا التقرير على قدر كبير من الأهمية إذ يكشف لنا أن صحيفة هاآرتس تبرز أن الأحزاب العلمانية فى إسرائيل، والممثلة من خلال هذا التقرير فى حزب شينوى، تحرص على ألا يخرج التعليم الدينى فى إسرائيل عن منظومة الدولة، وتكشف الصحيفة هنا أيضًا عن أن التعليم الدينى فى إسرائيل يحاول أن يشكل "جيتو" فى داخل الدولة يعزز من خلاله أفكاره السلفية المنغلقة على ذاتها(٢). ومن خلال النص السابق تبرز أمامنا مساندة الصحيفة للترويج أمام الرأى العام إلى أن إحدى الأدوات التى يرتكز عليها المعسكر العلمانى فى صد ما يعتبرونه "تجاوزًا غير مسبوق من معسكر المتدينين"، هو اللجوء إلى المحكمة العليا الإسرائيلية لإصدار تشريعات تنص على إحداث توازن بين التعليم الدينى والتعليم غير الدينى فى إسرائيل، وعدم خضوع سياسة وزارة التعليم الإسرائيلي فى هذا المجال لأى ضغوط أو أعمال ابتزاز تقوم بها القوى الدينية ضدها، بعد ٥٠ عامًا من الالتفاف على تطبيق القانون خدمة لأهداف القوى الدينية ومصالحها، كما يعبر

---

(١) ריינפלד משה ، "בג"ץ: להנהיג לימודי חובה במוסדות דתיים"، הארץ، 24 -1- 2000.

(٢) يعد التعليم من أهم وسائط التنشئة السياسية والاجتماعية، فعن طريقه يكتسب الطفل القيم والسلوكيات والولاء للوطن، بالإضافة للمعرفة، ويستخدم التعليم فى غرس عقيدة سياسية عند النشء، ويتم التعليم عن طريق المناهج والأنشطة ودور المعلم والنظام التعليمى ذاته. (إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي(د)، مرجع سابق، ص ٥٥).

الاستشهاد عن ترحيب ضمنى من الصحيفة بإدخال مناهج غير دينية فى التعليم الدينى سعيًا لكسر عزلة المنتمين للتعليم الدينى المستقل.

وقد أسفرت الانتقادات التى تكتظ بها الصحافة العلمانية الإسرائيلية والموجهة للتعليم الحريدى عن تقلص نفوذ المدارس الحريدية فى بعض المناطق، فنشرت يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٠ تقريرًا حول التراجع عن قرار بتشييد مدرسة حريدية فى حى تقطنه أغلبية علمانية فى مدينة "حولون"، وجاء فيه:

"حسب قول "إميل منور" رئيس جمعية "عام حوفشي"[١] فى حولون فإن القرار يعد انتصارًا للعقل المتزن، الذى يرى أنه لا مبرر لتأسيس مؤسسة تعليمية حريدية فى قلب حى علمانى تمامًا، يعانى من ندرة خطيرة فى أماكن صف السيارات، والأراضى المخصصة لتشييد مبانى خدمية للجمهور. وأضاف: آمل بعد هذه الواقعة أن تستخلص بلدية حولون دروسًا مستفادة، وتخصص أراضى لمؤسسات تعليمية حريدية فى الأحياء التى يقطن فيها غالبية حريدية فقط، فالقرار سيمنع نزاعات وتوترًا لا طائل من ورائه بين أتباع المعسكر الحريدى والعلمانيين.

أما "حاييم زفرلو" رئيس الهيئة البرلمانية لحزب شاس فى حولون فقد غضب من القرار وقال: لقد أخرجت أتباع المعسكر الحريدى أعضاء مجلس البلدية عن رشدهم وتملكتهم الكراهية، فقرار إلغاء تأسيس مدرسة حريدية يعد قرارًا وحشيًا، تم تمريره بضغط من نشطاء اليسار فى البلدية، بخاصة بعد إقرار تصريح إقامة مرتين من قبل، والقول بأنه يجب تأسيس المدارس الحريدية فقط فى الأحياء الحريدية مثير

(١) جمعية الدفاع عن حرية الدين والثقافة والضمير، وهى جميعة مناوئة لفرض الشريعة اليهودية على الجميع فى إسرائيل.

للسخرية، لأنه لا يوجد حي حريدى قط فى حولون، سنتقدم للجنة المخصصة لذلك بطلب لنقض القرار، وإذا لم نغير القرار سنلجأ للمحكمة العليا"(١).

ونجد هنا أن تناول الخلاف العلمانى الدينى فى صحيفة يديعوت أحرونوت يختلف عن تناوله فى صحيفة هاآرتس، ويكمن وجه التباين فى أنه فى الوقت الذى تعمل فيه صحيفة هاآرتس على التحذير من سطوة رجال الدين ونفوذهم فى المجتمع الإسرائيلي فإن صحيفة يديعوت أحرونوت بوصفها صحيفة خبرية تعمد إلى نشر آراء المعسكريْن الدينى والعلمانى مفسحة المجال أمام القارئ لاختيار الموقف دون أن تزج بنفسها صراحة فى معترك الخلاف، ونجد هنا أن الصحيفة توضح لنا أن المعسكر المتدين يسعى لاختراق الأحياء العلمانية بمدارس حريدية، وفى المقابل يتبنى المعسكر العلمانى سياسة تجفيف المنابع ويسعى لصد هذا الاختراق بدعوى أن تشييد مدرسة حريدية سيخلق توترًا دائمًا، فضلاً عن حاجة السكان لمثل هذه الأراضى لاستخدامها فى خدمات أخرى. ونرى أيضًا أن السجال حول هذه القضية الخلافية احتدم، فى ظل تأكيد أحد قيادات حزب شاس بأن قرار الإلغاء "وحشي"، بخاصة وأنه لا يوجد فى مدينة حولون حى للحريديم فقط، وهذا يعنى عدم تأسيس أية مدارس حريدية جديدة. ويمكن القول كذلك إن الاستشهاد يعبر عن توازن فى نشر آراء المعسكرين، وربما لا تجد الصحيفة غضاضة أو ضرر فى ذلك طالما أن الأمر حُسم لصالح الموقف الذى تؤيده بالفعل، وهو التوازن فى النشر الذى يغيب كثيرًا عندما تتناول الصحيفة قضايا لم يتم حسمها بعد.

وفى السياق نفسه نشرت هاآرتس عام ٢٠٠١ مقالاً جاء فيه:

"لقد أصبحنا فى إسرائيل أمام ثلاثة أصناف للتعليم: الدرجة المتميزة وهى الخاصة بالتعليم الحريدى، حيث عدد التلاميذ فى الفصل

---

(١) תומר זרחין, "חולון: בוטלה תוכנית להקמת בי"ס חרדי בשכונה חילונית", ידיעות אחרונות، 23 -10 -2000.

الدراسى هو الأقل، وعدد ساعات الدراسة التى تدفع تكلفتها الدولة هو الأعلى، (...) ومن فى النهاية يقف كالأحمق دومًا؟ صدقتم.. التعليم الحكومى، حيث يمكن وضع أربعين طفلاً فى الفصل الدراسى، وإرسالهم لمنازلهم فى الثانية عشـرة والنصف ظهـرًا، ولا يدل هذا إلا على أن للحمار العلمانى قدرة غير محدودة على التحمل"(١).

ويتسق هذا المقال سالف الذكر مع التقرير السابق من نواح عدة، فهو يوضح أن التعليم الحريدى تمتع بالميزانيات والدعم الحكومى فأصبحت له السطوة والأفضلية عن التعليم الحكومى العام سواء كمًا - أى من ناحية عدد التلاميذ المسجلين فى الفصل - أو كيفًا من ناحية جودة العملية التعليمية، وتلجأ الصحيفة هنا إلى أسلوب السخرية الحادة والانتقاد اللاذع، الذى يصل إلى حد الإهانة، سعيًا لتحريض القوى العلمانية على التحرك لوقف ما يعتبره مجالاً من المجالات التى يستسلم فيها المعسكر العلمانى لابتزاز المتدينين، مدللة على صحة ما تقول بأرقام، توضح أن المؤسسات التعليمية الحريدية بشكل خاص متميزة، لقلة عدد الطلبة بها وضخامة الميزانية، الأمر الذى يتيح لها تقديم خدمة تعليمية أفضل من تلك التى تقدَم فى المؤسسات التعليمية العامة، وذلك بعدد ساعات دراسة أطول، ويبدو أن الكاتب أراد أن يُذكر بكتاب لاقى شهرة - صدر فى عام ١٩٩٨ فى إسرائيل - وحمل "اسم حمار مسيح"(٢)، انتقد فيه كاتبه(٣) التيارات الدينية فى إسرائيل بشدة مركزًا على تعمد المؤسسات التعليمية الدينية الانتقاص من العلمانيين واتخاذها مواقف عنصرية تجاههم، مما أدى لاغتيال رئيس الوزراء "إسحق رابين" عام

(١) נחמיה שטרסלר، "חמור חילוני"، הארץ، 19- 10 – 2001.
(٢) ספי רכלבסקי، חמורו של משיח، ידיעות אחרונות וספרי חמד، 1998.
(٣) وهو من مواليد عام ١٩٦٦ ويعمل بإذاعة الجيش الإسرائيلي، وقد صدر له أيضًا عام ٢٠٠٨ كتاب يحمل عنوان "بلا حدود" (אין גבול) عن دار نشر זמורה-ביתן هاجم فيه المتدينين، والعلمانيين المتخاذلين إزاء التشدد الدينى.

١٩٩٥ على يد أحد خريجى جامعة بار إيلان، وبالتالى فقد تكررت السخرية من المتدينين، وسياسات مؤسساتهم التعليمية، ويجدر هنا توضيح أن الحمار ورد فى سفر زكريا[١] وأن الصحافة العلمانية لم تستعن به دلالة على تواضع المسيح المخلّص حسب رواية التناخ، بل أرادت به التدليل على غباء العلمانيين وحماقتهم فى مواجهة استغلال المتدينين لهم.

واللافت للانتباه هنا أن الوضع يتطور بالفعل فى صالح المتدينين، وأن التحذيرات من الأرقام التى يعتبرها العلمانيون مخيفة فى هذا المجال تتكرر كل بضعة سنوات دون جدوى ومن الأمثلة على ذلك تقرير نشرته هآرتس عام ٢٠٠١، وجاء فيه:

"زاد عدد التلاميذ فى التعليم الأساسى الحريدى فى السنوات العشر الأخيرة أكثر من ثلاثة أضعاف، وتجاوز لأول مرة عدد التلاميذ فى التعليم الحكومى الديني[٢]، فقد زاد نصيب أتباع المعسكر الحريدى فى هذه الفترة فى منظومة التعليم الأساسى اليهودى، من نسبة ٧,٦% أى واحد من كل ثلاثة عشر تلميذًا إلى ٢٠%، أى واحد من كل خمسة تلاميذ، وذلك حسبما أفاد المكتب المركزى للإحصاء ووزارة التعليم. ويبدو أن المؤسسة التعليمية والسياسية لا تعلم بتلك البيانات (...) وعلى هذا يمكننا توقع أنه خلال الاثنى عشر عامًا القادمة، عندما يصل طلبة الصف الأول حاليًا لسن التجنيد سيكون عدد من يحصلون على تأجيل ضعف العدد الحالى، بالإضافة إلى

---

(١) ورد فى الإصحاح التاسع من سفر زكريا فقرة ٩ : "ملكك يأتى إليك هو عادل ومنصور وديع وراكب على حمار".

(٢) تخدم مؤسسات التعليم الحكومى الدينى الجمهور الدينى القومى فى إسرائيل وتعمل فى جميع مستويات التعليم. (האנציקלופידיה העברית، שם، כרך 32עמ' 4).

أن التعليم الحريدى لا يؤهل منتسبيه للعمل للحصول على دخل يتعيشون منه، وكانت هاآرتس قد انفردت بنشر أول بيانات تفيد بزيادة التعليم الحريدى (...) من خلال وثيقة أعدتها ناشطة فى حزب شينوى (...) وقد قال عضو الكنيست "يوسى بيرتسكي" من حزب شينوى تعليقا على الإحصائيات الجديدة: إن الدولة تمول عناصر مناوئة لها، وهى بذلك تنتحر، هذا جنون، الإحصاء مخيف لأن المدارس الحريدية تخرج جهلة" (١).

يتبين لنا من التقرير السابق، أن الصحيفة أبرزته بالنشر فى الصفحة الأولى مدعمًا برسوم بيانية، وأنها اهتمت بمتابعة الوضع فى الفترة الماضية مع مقارنته بالوضع الحالى للتعليم وأعداد التلاميذ به حاليًا والأعداد المتوقعة مستقبلاً، ساخرة من المنظومة السياسية التى تتجاهل هذا الوضع وترفض مساندة العلمانيين بالشكل الكافى، مع تنويه التقرير إلى تأثير هذه الزيادة على الجيش الإسرائيلي، وعلى الأوضاع الاقتصادية فى إسرائيل، وجدير بالإشارة هنا إلى أن هاآرتس عمدت إلى استطلاع رأى القوى العلمانية وكوادر منتمية لها دون أن تطلب تعليق العناصر المنتمية للمعسكر الدينى مما يعكس موقفًا متشددًا، وغير مهنى من الصحيفة تجاه المعسكر المتدين فى هذه القضية الخلافية.

ويلفت تقرير نشرته صحيفة هاآرتس – عام ٢٠٠٤ – الانتباه إلى اضطهاد العلمانيين فى إسرائيل، وعدم حصولهم على حقوقهم، داعيًا لتعليم العلمانية بالمدارس، فيقول:

"من هو العلماني؟ العلمانيون الحقيقيون أقلية، إن الاعتقاد بأن الأغلبية العظمى من الإسرائيليين هم من العلمانيين "وَهْم"

---

(١) שחר אילן, "אחד מכל חמישה תלמידי יסודי-חרדי", הארץ, 15- 4- 2001, עמ' 1.

يجب التخلى عنه. يجب أن يكون هناك تعليم للعلمانية بالمدارس فى مواجهة التعليم الديني"(١).

يتضح من الاقتباس السابق أن صحيفة هاآرتس تنشر تقريرًا يتضمن خطوة للأمام، من وجهة نظر العلمانيين، فهو يحرضهم، ويحرض القوى الفاعلة فى المجتمع الإسرائيلي على عدم الاكتفاء بسياسات رد الفعل تجاه التعليم الدينى، وما يحصل عليه من مميزات، وتأسيس تعليم للعلمانية بالمدارس، لأن الأغلبية العظمى حاليًا من الإسرائيليين ليسوا علمانيين، وهكذا فإن الصحيفة تشكك فى استمرار سيطرة العلمانيين على السلطة فى إسرائيل بوصفهم يمثلون الأغلبية، والصحيفة هنا تعتبر أن التعليم هو الوسيلة التى ستمكن العلمانيين من التقوّى والصمود فى مواجهة التعليم الدينى، والتقرير يعبر أيضًا عن التضارب فى التقديرات بشأن أعداد المنتمين لكلا المعسكرين العلمانى والمتدين فى إسرائيل، وعن خلط فى المادة المنشورة بين الرأى وذكر الوقائع بحياد.

وحول وضع قطاع التعليم العلمانى فى إسرائيل بين التصنيفات المختلفة للتعليم توقع البعض مستقبلاً سيئًا له، حيث تؤكد ذلك "ياعيل باز ملاميد" فى مقال نشرته معاريف عام ٢٠٠٥، وجاء فيه:

"بينما نحن منشغلون بالانسحاب أحادى الجانب من غزة، أتى المكتب المركزى للإحصاء وأدخل على حياتنا رقمًا يجب أن يخيف كل من له نظر، بعد أربع سنوات، أى غدًا، سيكون نصف التلاميذ فى إسرائيل منتسبين للتعليم الحكومى، ماذا عن النصف الثاني؟ سينقسم كالتالي: ٢٥% من تلاميذ إسرائيل سيكونون منتسبين للتيار الحريدى، و٨% آخرين سينتمون للتعليم الحكومى الدينى، وكل الباقى سينتمون للقطاع العربى.

---

(١) גדעון ברוידא ، "מיהו חילוני" ،הארץ، 18 -3 -2004.

من وجهة نظر إسرائيلية علمانية – الموقعه أدناه – لقد ضعنا، فبهذه الوتيرة، خلال أقل من عشر سنوات، سيصبح الإسرائيليون اليهود العلمانيون، أو حتى المحافظون على التقاليد، أقلية بين تلاميذ إسرائيل، (...) من سنهى منظومة التعليم الحكومى سيؤمن بقيم مختلفة تمامًا عن تلك التى سيؤمن بها من سيُنهى منظومة التعليم الحريدى، وبقدر ما أيضًا عن تلك الخاصة بالتعليم الحكومى الدينى. (...) جدير بالذكر أن منظومة التعليم الحريدى ستضيف لصفوفها أكثر من ٦٠٠٠ مدرسًا، تُعلم خريجيها الإيمان بأنه يجب أن تقوم هنا دولة على أساس الشريعة اليهودية، وهى منظومة لا تعترف بسلطة القانون، وغالبية خريجيها لا يخدمون فى الجيش"(١).

حمل المقال السابق عنوانًا يعبر عن القلق والخوف الذى يسيطر على كاتبته، وتريد نقله للجمهور العلمانى فى إسرائيلى، فجاء يقول: "أفيقوا أيها العلمانيون". وتضمن المقال التحذير من أن السنوات الأربع التى سيتحول فيها من يتلقون التعليم العلمانى اليهودى لنصف عدد التلاميذ فى إسرائيل، ستمر سريعًا وكأنها يوم واحد، وأنه يجب على المجتمع أن يفزع لهذا التحول، لأن التعليم الدينى بشكل عام، والحريدى بشكل خاص، يُفرز مواطنين منعزلين عن المجتمع الإسرائيلي، ولا يحترمون القانون، ولا يخدمون فى الجيش، ويريدون تأسيس دولة الشريعة اليهودية. وقد نوهت الكاتبة – عرضًا – إلى أن من الأمور المقلقة أيضًا قرب زيادة أعداد المدرسين فى التعليم الحريدى بمقدار ٦٠٠٠ مدرس جديد. وكل هذا يعبر عن رؤية مفادها أن التعليم العلمانى فى خطر، وأنه يجب على العلمانيين التحرك، وعدم ترك التعليم الدينى يتمدد على حساب التعليم العلمانى.

---

(١) יעל פז–מלמד، "עורו החילונים"، מעריב، 7 – 7 – 2005، עמ' 7.

والنص السابق بشكل عام يعبر عن شعور العلمانيين بافتئات المتدينين على حق الأغلبية فى المجتمع، وعلى رأس هذه الحقوق الاجتماعية.

- كما هو بديهي- الحق فى تعليم متوازن، ويساعد على تشكيل الشخصية بشكل حر وفعال، وهـو مـا يعد تأكيدًا من جانب الصحيفة علـى أن التعليم الدينى لا يقدم هذا الحق كما ينبغى، وأنه يخلق شخصية تابعة سلبية، مما يمثل خسارة مجتمعية مباشرة، بجانب كونه يعد إهدارًا لحقوق المواطنة. ويدل هذا على أن الصحيفة ترى بدورها أن تزايد قوة وتغلغل المؤسسات التعليمية الدينية وبالتالى أعداد خريجيها كارثة يجب التصدى لها مبكرًا، وفى هذا تصعيد واضح من الصحيفة للخلاف.

ب ـ جدوى دعم المؤسسات التعليمية الدينية:

وفى إطار الخلاف نفسه أبرزت صحيفة معاريف – عام ٢٠٠٠ – تشبث حزب شاس باختيار وزير تعليم يوافق عليه الحزب، وجاء فى تقرير حول الموضوع:

"اشترط حزب شاس لكى يؤيد "أريئيل شارون" كرئيسًا للوزراء تلبية أربعة شروط هي:

١- عدم تغيير الوضع الراهن فيما يتعلق بتجنيد طلبة المعاهد الدينية.

٢- مشاركة حزب شاس مشاركة كاملة فى عملية السلام.

٣- مشاركة شاس بشكل فعال فى تخطيط ميزانية الدولة المخصصة للقضايا الاجتماعية.

٤- تعيين وزير تعليم يتم بعد الحصول على موافقة شاس عليه ومن خلال مشاورات مسبقة مع الحزب.

(...) وقد قال أمس مسئولون فى حزب شاس إنه على خلفية تجارب الماضى، وفى ضوء الفشل المتعلق بصلاحيات نائب وزير التعليم "مشولم نهري"، تقرر توضيح شروطنا لتأييد "شارون" قبل الانتخابات"(١).

من التقرير السابق يتبين لنا أن صحيفة معاريف أبرزت – فى العنوان والمتن – الشرط الرابع، من بين أربعة شروط وضعها حزب شاس ليمنح "شارون" تأييده فى الانتخابات، كدليل على عمق الخلاف حول قضية التعليم، واستمراريته، بخاصة بعد فشل عمل توازن بين المعسكرين بتعيين وزير علمانى، ونائب وزير متدين فى وزارة التعليم.

ومن الواضح أن الصحيفة ترى أن الخلاف يحتدم بين المعسكريْن فى ظل حقيقة أن التعليم الدينى يقدم فى النهاية للمجتمع الإسرائيلي مواطنين غير منتمين للأغلبية، لأنهم يعبرون عن ثقافة دينية متشددة منغلقة علـــى نفسها، وبـــالتـــالـــى لا يتفاعلون مع مجتمع الأغلبية العلمانية، وفى كثير من الحالات يحصلون على رواتب وامتيازات من الحكومة الإسرائيلية دون أن يقدموا للمجتمع إنتاجًا حقيقيًا يعترف به العلمانيون، وقد أبرزت الصحف محل الدراسة أيضًا أن الخلاف حول مضمون المناهج التعليمية يصل أحيانًا لحد التلويح بإسقاط الحكومة(٢)، وموقف الصحيفة هنا ينم عن مهنية وموضوعية حيث سمح لممثلين عن التيار الدينى بالتعبير عن موقفهم باختصار، وهذا يمكن تفسيره بأن الصحيفة فى حاجة لمهادنة

---

(١) שלמה צזנה, "ש"ס: נתמוך בשרון רק תמורת מינוי שר חינוך "על דעתנו"، מעריב، 29 12-- 2000.

(٢) من النماذج على ذلك أزمة احتدمت فى مارس عام ٢٠٠٠ عندما قرر وزير التعليم الإسرائيلي "يوسى ساريد" تضمين عدة قصائد لـــ"محمود درويش" (١٩٤١- ٢٠٠٨) ضمن القصائد الاختيارية المقررة على المدارس الإسرائيلية وكاد غضب المتشددين دينيًا ومن شايعهم من معسكر اليمين يؤدى لإسقاط حكومة باراك لولا تراجع الوزير عن قراره. (מרב יודילוביץ', מחמוד דרוויש: "הייתי רוצה שישראלים יקראו אותי"، ידיעות אחרונות، 24- 12 - 2001).

هؤلاء السياسيين مؤقتًا حتى تحصل منهم على متابعة لما يدور فى كواليس المفاوضات الائتلافية.

ومن المحاور التى يتخوف منها المعسكر العلمانى فى هذه القضية الخلافية تهرب المؤسسات التعليمية الدينية من الوفاء بالتزامتها المادية، وإصرارها فى نفس الوقت على زيادة أعداد طلابها، ومن الأمثلة على ذلك الاقتباس التالى المنشور عام ٢٠٠٠ فى صحيفة هاآرتس:

> "على الرغم من أزمة شبكة شاس التعليمية فإن عدد التلاميذ فى المدارس الابتدائية زاد بنسبة ١٠ %، غالبية الديون التى تجمعت على الشبكة هى أموال تم استقطاعها من رواتب العمال، ولم يتم تسليمها لمصلحة الضرائب أو صناديق المعاشات"(١).

تهاجم الصحيفة فى الاقتباس السابق شبكة شاس التعليمية، بعد أن رصدت زيادة عدد التلاميذ بما لا يتوافق مع الديون التى تتكبدها الشبكة، وتهرب الشبكة من تسليم الضرائب ومستحقات صناديق المعاشات، التى تم تحصيلها من العمال بالفعل فى الموعد المقرر، وهو ما يعنى التشكيك فى الموقف الوطنى لهذه الشبكة والقائمين عليها بشكل خاص، والتشكيك فى إخلاص أتباع المعسكر الحريدى لوطنهم (إسرائيل) بشكل عام، وهى مواقف تم رصدها من قبل، وتأتى فى إطار الخلاف حول تحفظ القوى الحريدية على الدولة الصهيونية بصبغتها العلمانية، وفى هذا تكرار للمواقف هدفه إقناع الرأى العام العلمانى، وحشده لمواجهة هذا التحفظ والرفض الحريدى.

وقد كانت صحيفة هاآرتس أكثر تحديدًا وصراحة ومباشرةً فى هذا المجال، عندما ذكرت فى تقرير لها – نشرته فى عام ٢٠٠٠:

---

(١) אילן שחר ، "המעיין מתגבר، אבל לאט"، הארץ، 11 -1 -2000.

"وزارة التعليم تخص منظومة التعليم الحكومية الدينية بميزة لا تتوافر لمنظومة التعليم الحكومية – العامة، والتعليم العربى، وهى ميزة تلقى التلاميذ اليهود المتدينين عدد ساعات دراسة أكثر"(١).

تتحفظ الصحيفة فى النص السابق على الميزانية التى تمنحها وزارة المالية للتعليم الحكومى الدينى، وهو ما يتم ترجمته إلى ساعات دراسية، وتستخدم فى تحفظها أسلوب المقارنة لتبين أن الوضع الحالى فيه ظلم بيّن للتعليم الحكومى العام والتعليم العربى، وهما يشكلان غالبية التلاميذ فى إسرائيل، كما أنهما يتميزان بأنهما من شريحتين إحداهما عامة (التعليم العام)، والثانية خاصة بأقلية(التعليم العربي) تمامًا التعليم الدينى، لتكون المقارنة موضوعية، ولا تقبل الجدل، وفى هذا تكرار للمضمون مع تنويع الشكل، من خلال الحفاظ على الفكرة الأساسية وتكرار العرض بأشكال مختلفة، حتى لا يصاب المتلقى بالملل، ونستخلص من هذا أن الصحيفة ترى أنه يجب تقليص الميزانية، وتوجيه بنودها لأوجه تفيد المجتمع، وهو موقف متكرر فى الصحف محل الدراسة بشكل لافت وبصيغ تناول مختلفة.

فى الوقت نفسه يبرز التقرير التالى المنشور فى يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠١، توقع عضو الكنيست عن حزب ميرتس، ذى التوجه العلمانى، وجود صفقات مشبوهة بين وزيرة التعليم ونائبها تتضرر منها المؤسسات التعليمية العلمانية فى مقابل مؤسسات التعليم الحريدى فيقول:

"تشهد الأوساط السياسية الإسرائيلية حالة من الغليان بسبب الاتفاق الذى تم التوصل إليه بين وزيرة التعليم "ليمور لفنات" ونائبها من حزب شاس، والذى وفقًا له سيحصل التعليم الحريدى على أموال من خلال المحليات، وقد قال عضو الكنيست "يوسى ساريد": عدنا للعصور المظلمة، وتمرير الميزانيات السوداء"(٢).

---

(١) סער ראלי،"התלמידים הדתיים מקבלים הרבה יותר שעות"، הארץ، 5 -1 -2000.
(٢) ידיעות אחרונות، 3- 5- 2001.

كشف النص السابق لنا أن الخلاف حول تمويل المؤسسات التعليمية يؤدى إلى تبادل اتهامات، وإلى حالة وصفتها الصحيفة بـــ "الغليان"، الأمر الذى تم التعبير عنه من خلال إبراز تصريحات يقارَن فيها الوضع الحالى فى إسرائيل، فيما يتعلق بهذه القضية، بالعصور المظلمة، ويصم الميزانية التى يتم اعتمادها بأنها ميزانية سوداء، وهى المواقف والتعبيرات التى تسعى لممارسة ضغوط رافضة لاتفاق تم التوصل إليه بالفعل بين وزيرة التعليم ذات التوجهات العلمانية الخالصة، ونائبها الحريدى، والذى خلص إلى حصول التعليم الحريدى على أموال من خلال المحليات. ويعد إبراز هذه المقارنات والتحذير من تكرار سيناريو سيئ بعينه من وسائل الجاذبية والتشويق، التى تستخدمها كثيرًا الصحف الإسرائيلية العامة عند معالجتها لقضية التعليم وتمويله .

ونجد فى صحيفة هاآرتس تقريرًا – نشرته عام ٢٠٠٢– يسعى لرصد تحرك عدد من أنصار العلمانية لتأسيس جمعية، هدفها التصدى لانتشار المؤسسات التعليمية الدينية اليهودية فى الأحياء الفقيرة، على طريقة التبشير.. لضم أنصار جدد، حيث أوضح التقرير إن:

"فى الأحياء الفقيرة فى إسرائيل المؤسسات التعليمية الحكومية آخذة فى الاختفاء، حيث تحتل مكانها مؤسسات حريدية. هذا وتحاول "جمعية تعليم إسرائيلي" مكافحة هذه الظاهرة، وعرض تعليم علمانى على الأطفال الصغار، ومن أجل فعل هذا تبنت أساليب "شاس" التسويقية متمثلة في: تجنيد منضمين من باب لباب، ويوم دراسى طويل ورسوم دراسية بخسة، حتى الآن تمكنت الجمعية من تأسيس ستة رياض أطفال"(١).

(١) תמר רותם، "הקרב על בני השלוש והארבע"، הארץ، 14 -10 -2002.

ويمكننا من النص السابق رصد إبراز الصحيفة لوجود: تصعيد متبادل وسباق علنى صريح على استقطاب الفقراء والتلاميذ وهم لا يزالون صغار السن، حيث يستخدم المعسكران آلية المؤسسات التعليمية لوسيلة فعالة لتفريخ مزيد من الأنصار، وحماية الأنصار القدامى من السقوط فى مؤسسات تابعة للمعسكر الآخر، تحت إغراء خفض الرسوم التعليمية. ويدل على هذا اعتبار التقرير أن تأسيس ستة رياض أطفال، تابعة لجمعية علمانية التوجه، إنجازًا يتوجب التنويه إليه. والتقرير بشكل عام يسعى لتصوير تحرك أنصار العلمانية بشكل إيجابى، مع الأخذ فى الاعتبار أن الصحيفة تتبنى فى تقريرها وجهة النظر الساعية للتوصل للمعرفة كما يقبلها التطور والذهن البشرى بشكل يتجاوز السمات المميزة ثقافيًا ودينيًا لجماعات بعينها، وهو ما ينطبق على معسكر المتدينين، مما يعد تصعيدًا للخلاف والمواجهة.

بلغ رد فعل قطاع من المتدينين على الانتقادات التى توجه لمؤسساتهم التعليمية فى حدته درجة توجيه التهديدات المباشرة بالقتل لكل من يسخر من تلك المؤسسات، حتى ولو كان ينتمى لتيار داخل المعسكر الدينى، وعبر عن هذا تقرير - نشرته يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٣، عن تصريحات أدلى بها زعيم حزب شاس الحاخام "عوفاديا يوسف"، وجاء فيه:

"مرة أخرى يقوم الحاخام "عوفاديا يوسف" بشن الهجوم، هذه المرة على أعضاء المفدال، الذين يرتدون غطاء الرأس المغزول (كيباه سروجاه) ويخدمون فى الجيش الإسرائيلي ويسخرون من طلبة اليشيفوت والكولليم لأنهم لا "يخدمون الدولة".

قال الحاخام "يوسف" فى خطبته الأسبوعية فى معبد "يحافيه داعات": "إن مَن لديه أفكار خبيثة عن الشباب من طلبة المدارس الدينية الشاملة ويصفهم بأنهم "متطفلون" هو شخص قذر وملحد.. وقتله مباح"[١].

---

(١) צבי אלוש, "מותר להרוג מי שמזלזל בבחורי הישיבה", ידיעות אחרונות, 3 -9 – 2003، עמ' 18.

في التقرير السابق نجد أن الصحيفة أبرزت في عنوان التقرير ومتنه – من بين ما ذكره الحاخام في عظته الأسبوعية– تصريحات تحض على استخدام العنف في قضية الخلاف حول المؤسسات الدينية التعليمية في إسرائيل، وأن الحاخام لم يتردد في توجيه الاتهامات التكفيرية لشريحة من المتدينين، (...) وسب أنصارها مؤكدًا على أن قتلهم مباح، وهو ما يعكس حالة من الاحتقان الشديد حول هذه القضية الخلافية حتى بين معسكر المتدينين، وسعى من الصحيفة للإيقاع بين المتدينين، وحث شريحة على اتخاذ مواقف عدائية من شرائح أخرى، بإبراز التصريحات التصعيدية، لطرفي الخلاف الداخلي. وكل هذا يعزز في النهاية موقف المعسكر العلماني، ويقنع أنصاره بتطرف المتدينين، حتى تجاه بعض من ينتمون لنفس معسكرهم، فموقف الصحيفة إذن هو التأكيد على أن الحوار غير ذي جدوى مع شخصيات متشددة على غرار هذا الحاخام الذي يُعلّم تلاميذه التطرف ويدافع عن عدم تفاعلهم مع المجتمع بتهديد الآخرين بالقتل.

تهديدات الحاخام لم تمنع الانتقادات الموجه للمتدينين حول مواقفهم من التعليم الديني، فقد انتقد باحث شئون المجتمع الحريدي الدكتور "يعقوف لوفو" تشدد المؤسسات التعليمية الدينية الأورثوذكسية المعاصرة في إسرائيل، حتى عند مقارنتها بمواقف كبار علماء الديانة اليهودية، وما كانوا يتبعونه داخل مؤسساتهم الدينية في عصور سابقة، فكتب يقول في هاآرتس عام ٢٠٠٤:

"إن أتباع المعسكر الحريدي يتجاهلون حقيقة أن عظماء التوراة أدمجوا الدراسات الدنيوية في معاهدهم الدينية، إنهم يعلمونهم – الآن – كيف يغضبون من الحكومة"[١].

ونرى هنا أن الصحيفة تلفت النظر إلى أنه كان من المفترض في القوى الأورثوذكسية، باعتبارها حركات أصولية، أن تلتزم بما اتبعه الأسبقون في مؤسساتهم التعليمية، وهو ما لم يحدث، مما يشير إلى أن الصحيفة رصدت تفاقمًا في

(١) יעקב לופו, "אנטי יהודי? לא ממש", הארץ, 27- 12- 2004.

الخلافات بين المعسكر العلماني والديني في إسرائيل حول هذه القضية، في ضوء سخرية العلمانيين منهم ومن ابتزازهم للحكومة للحصول على مزيد من الميزانيات والامتيازات، وتصويرهم لعلماء التوراة وقد تفرغوا لتدريس هذا الابتزاز لطلبتهم، وفي هذا محاولة من الصحيفة لشق صف المتدينين بتشكيكهم في صحة النهج الذي يتبعونه، وتعارضه في مجال التعليم مع ما سار عليه كبار رجال الدين اليهودي. وهو موقف لا يتكرر كثيرًا ربما لخشيـــة انزلاق الصحيفة لتفسيرات دينية خاطئة، أو لعدم قبول القارئ العلماني لمثل هذه الأساليب في الإقناع والحوار.

وفي سياق موازٍ رصدت صحيفة هاآرتس عام ٢٠٠٧ مواقف للحاخام "اهرون تيتلبويم" أدمور[١] حسيدى ساطمر حول قضية التعليم الديني بذكرها:

"من المنتظر أن يكون أحد الموضوعات التي سيكررها الأدمور في عظته خلال الزيارة "فشل" الزعامة الحريدية المعتدلة في التمسك باستقلالية مؤسساتها التعليمية، فأتباع "ساطمر" يرون أن طلب وزارة التعليم تدريس المواد الأساسية في المؤسسات الحريدية التي تتلقى تمويلاً من الدولة يعد تدخلاً علمانيًا في "التعليم الطاهر"، الذي يعد برهانًا على صدق نهجهم المنفصل"[٢].

نلمس من النص السابق إبراز الصحيفة حدوث مزايدة بين التيارات الداخلية[٣] للطائفة الحريدية حول توفير استقلالية تامة لمؤسسات التعليم الديني، وفقا لرؤية متشددة تصور "تمويل الدولة" على أنه "تدخلاً"، وربما "تدنيسًا"، "للتعليم

(١) **أدمور الجماعة:** هو المسئول الأول عن تنظيم حياة الجماعة الحسيدية، من خلال تعليمات يتم لصقها على المعابد ومؤسسات الجماعة، بما في ذلك تحديد اتساع المسكن الذي سيقوم الحسيدي بشرائه، ومنع استعمال رخام أغلى من رخام الخليل العادي في عمليات البناء، ومنع دعوة أكثر من ١٤ شخصًا للحفلات الخاصة. (صلاح الزرو(د)، المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٠٩).

(٢) אנשיל פפר, "אבן פינה לשכונה חרדית תונח על חורבות קולנוע "אדיסון", הארץ, 14 -8 -2007.

(٣) تعتبر جماعة"ساطمر" أكثر عزلة من بقية الجماعات الحسيدية الأخرى، وأتباعها أشد محافظة على التقاليد الحسيدية التي عاشها أجدادهم في السابق، وهم يعزلون أنفسهم ليس عن اليهود غير المتدينين بحسب، بل كذلك عن بقية اليهود أتباع المعسكر الحريدي أيضًا، إذ أن هؤلاء في رأيهم قد اندمجوا في الحضارة الغربية، وأضاعوا التقاليد اليهودية. (جعفر هادي حسن(د)، مرجع سابق، ص ٢٤٩).

الطاهر". وهى رؤية يقابلها أصوات علمانية تؤكد أن التمويل الحكومى الرسمى للمؤسسات التعليم الدينى غير عادل، لأنه مبالغ فيه، إذا ما قورن بالتعليم العلمانى أو التعليم العربى. والملاحظ أن التقرير اتسم بالمهنية والحيدة، دون سعى لتلوين الخبر وإثارة القراء فى اتجاه معين، بخاصة وأن الزعيم الدينى اتخذ مواقف بالفعل تتعارض مع مصالح قوى دينية أخرى، بالإضافة للقوى العلمانية. مما يعنى أن الصحيفة تلتزم تمامًا بالحياد فى نقل الخبر عندما تجد أنه يتضمن حقائق فى غير صالح المتدينين، وتفسح المجال فى مقالات الرأى ورسوم الكاريكاتير للهجوم الصريح على معسكر العلمانيين.

ونخلص مما سبق إلى أن الصحف محل الدراسة تتبنى وجهة نظر مفادها عــدم جدوى دعم المؤسسات الدينية ماديًا نظرًا لأن الميزانيات التى تحصل عليها لا تسفر فى النهاية عن خريجين مفيدين للمجتمع، كما تحذر الصحف محل الدراسة من انتشار التعليم الدينى فى مقابل التعليم العام، وتطالب بدعم التعليم العلمانى لمواجهة هذا الانتشار.

والصحف توجه انتقاداتها للتعليم الدينى بشكل عام والحريدى بشكل خاص، وتبرز فى نفس الوقت أن خطورة المؤسسات التعليمية الدينية تكمن فى أنها بالإضافة إلى تدريسها لمواد غير مواكبة للعصر ولمتطلبات سوق العمل، فإنها أيضًا تغرس داخل الطالب – وأسرته – طابع حياة جامدًا ومنغلقًا على نفسه، وقد عبرت الصحف محل الدراسة عن اهتمامها بالخلافات الائتلافية حول تسمية من يتولى منصب وزير التعليم نائب الوزير، نظرًا لتأثير تلك المناصب وما يواكبها من صفقات على سياسة التعليم فى إسرائيل، وقد دعمت الصحف بشكل ضمنى الأفكار العلمانية فى هذا الاتجاه.

ثانيًا ـ المسرح والسينما والتليفزيون وحرية التعبير:

"كانت هناك دومًا فى إسرائيل مواجهة بين العلمانى والمتدين فى الثقافة الإسرائيلية، وهو أمر يمثل نموذجًا واضحًا لتدخل المسرح الإسرائيلي النشط فى تشكيل الواقع، وتصوير طبقة المتدينين"(١) الأمر الذى جر عليه قدرًا كبيرًا من الغضب ومحاولات التضييق، بل والتكفير أيضًا.

وقد حلل الدكتور "رشاد الشامي"، فى كتابه متاهات الأدب العبرى، طبيعة معالجة المسرح للخلاف بين المعسكرين العلمانى والمتدين بقوله: "يشهد اهتمام المسرح بالصراع العلمانى الدينى على تفاعل المسرح الإسرائيلي مع الواقع، ومع مسار تغير المفهوم الذاتى لجماعة هامة فى المجتمع الإسرائيلي. ونظرًا لأهمية دور العرض المسرحية واتساع تأثيرها بين أوساط المتفرجين، فإن العروض التى تقدم موقف الصراع الأساسى فى المجتمع الإسرائيلي، مثل الصراع العلمانى الدينى، يمكنها أن تكون ذات تأثير كبير، بخاصة وأن معظم الشخصيات الدينية، سواء "الحريدية" أو "الدينية القومية"، تُصور فى عروض المسرح الإسرائيلي بشكل نمطى ثابت، أقرب للكوميديا، لأن المسرح كان منذ بدايته متعاطفًا مع الإحياء القومى الصهيونى الذى يستنكر الماضى الجيتوي"(٢)، ومن هنا يمكن تفسير حالة العداء الظاهر من المتدينين للمسرح(٣) وللمفاهيم التى يروج لها.

والخلاصة، أن المسرح، باعتباره وسيلة ثقافية لها دورها التنويرى، اتخذ منذ بدايته موقفا ساخرًا من النموذج الدينى اليهودى، ومن طريقة حديثه، وملبسه، وتوجهاته الفكرية، وانغلاقه على نفسه، مما دفع الجماعات الدينية لأن تشن هجومًا

---

(١) דן אוריין, "שנאת עצמו" בתיאטרון הישראלי- השסע החילוני – דתי על הבמה העברית, במה- רבעון לדרמה, 138- 1994, עמ' 34.

(٢) رشاد عبد الله الشامي(د)، متاهات الأدب والفكر الإسرائيلي، الدار الثقافية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ١٧٥.

(٣) يقبل المتشددون اليهود فقط مسرح العرائس المخصص للأطفال وبشرط أن يعمل تحت إشراف الحاخامات.www.chabubot.com 5-8-2008

مضادًا، بلغت حدته التكفير والإخراج من الملة، فى ظل قناعة عامة بين المتدينين بأن المسرح – وإن لم يهاجم المتدينين – مضيعة للوقت، ويلهى عن أداء الطقوس، ويساعد على الاختلاط بين الرجل والمرأة، وعدم اتباع قواعد الحشمة. وهو ما جعل الخلاف حول المسموح به والمحظور بخصوص المسرح من القضايا الخلافية، ومحور صدام متجدد فى إسرائيل، وهو ما ينطبق أيضًا على الأعمال التى تقدمها السينما والتليفزيون، "فالفكر المتخلف المنغلق يميل للتخوف من الغزو الثقافى الموجه، نظرًا لأن إنتاج برامج وأعمال درامية تتسق مع أفكار المعسكر الدينى وتخضع لمعاييره الرقابية ستكون باهظة التكاليف، وهذا ما يفسر أن نصف ساعات الإرسال التليفزيونى فى كثير من الدول النامية تشغله برامج مستوردة، صُنعت أساسًا لمشاهدين فى الدول المتقدمة"[١]، وهو ما ينطبق إلى حد بعيد على أنصار المعسكر الدينى فى إسرائيل، وبخاصة التيار الحريدى داخله، حيث يعتبر غالبية أتباع المعسكر الحريدى أن التليفزيون محرم، وأنه يتوجب على من يقطن حى حريدى ألا يقتنى جهاز تليفزيون، "ومنذ بداية بث التليفزيون الإسرائيلي عام ١٩٦٨ أعربت الجهات الدينية اليهودية عن قلقها من أن يزيد البث من انتهاك حرمة السبت، وتعريض الشباب لمظاهر لا تتفق مع العادات الدينية اليهودية"[٢]، حيث يتخوف المتدينون بشكل عام، وقطاع عريض من أتباع المعسكر الحريدى بشكل خاص، من بث برامج وأفلام لا تتسق مع القيم الثقافية للمعسكر الدينى فى إسرائيل، مع مواجهة صعوبات اقتصادية فى إنتاج برامج موجهة للمتدينين، نظرًا لصعوبة تسويقها.

---

(١) عواطف عبد الرحمن(د)، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٧٨ يونيو ١٩٨٤، ص ١٣، ١٤.

(٢) كميل منصور وآخرون، دليل عام إسرائيل ٢٠٠٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٤، ص ٤١٤.

رؤية الصحافة للخلاف حول الإبداع وحرية التعبير:

أ- السينما والمسرح:

ويعكس التقرير التالى الذى يتناول الجدل الدائر بسبب إسناد دور اليهودى المتدين فى أحد الأفلام الإسرائيلية الحديثة لأحد فلسطينى الـــ٤٨ موقف صحيفة يديعوت أحرونوت فى عام ٢٠٠١ من اليهودى المتدين وتقارنه بالشخصية العربية، وقد جاء فى التقرير نفسه:

"فى هذه الفترة بالذات التى تعد فترة صعبة، ويكتنفها التوتر فى علاقات اليهود مع العرب فى إسرائيل، يقوم "محمد بكري"[(١)] لأول مرة بدور يهودى، هذا ما يحدث فى فيلم "ميدان الأحلام"، الذى سيعرض فى دور العرض بدءًا من الأسبوع الحالى، اسمه فى الفيلم "افرام"، وهو يضع على رأسه قلنسوة الصلاة اليهودية، ويتلو صلاة قاديش، ويقبل المزوزاة[(٢)] عند مدخل المعبد. إخلاص "بكري" للدور فاجأ حتى المخرج "بنى تروتي" الذى قال: بالنسبة لى كان شيئًا غير لطيف أن أطلب منه تقبيل المزوزاة، لم أعرف كيف سيكون رد فعله، وكانت المبادرة من جانبه. لقد أبدى اهتمامًا وسأل أسئلة بشأن النصوص اليهودية. لقد حرص جدًا على لعب الدور بشكل صحيح ودقيق.

الشعور بعدم الارتياح لم ينته عند مشهد المزوزاة، فمع بدء الحملة الدعائية المروجة للفيلم بدا وكأن منتجى الفيلم

---

(١) **محمد بكري**: ممثل ومخرج من فلسطينيي ال٤٨ من مواليد ١٩٥٣.

(٢) **مزوزاة (מְזוּזָה)**: أنبوب توضع فيه لفافة مدون عليها صلاة "شماع" اليهودية (صلاة التوحيد) وتثبت فى إطار باب المنزل أو المعبد على يمين الداخل، ويتبرك اليهودى بوضع يده عليها أو تقبيلها عند الدخول أو الخروج. (שלמה זלמן אריאל، שם، עמ' 100)

يحاولون إخفاء "بكري". مبرر تلك المحاولة (...) اسم "بكري" – على الرغم من أنه بطل الفيلم – اختفى من اللوحات الدعائية، التى علقت فى منطقة المحطة المركزية لتل أبيب"(١).

أبرز التقرير السابق أن اختيار الممثل "محمد بكري" لأداء دور اليهودى المتدين فى فيلم إسرائيلى سبب صدمة أو على الأقل دهشة للكثيرين فى إسرائيل، واللافت للانتباه أنه من المحتمل أن يكون صناع الفيلم يريدون الربط بين اليهودى المتدين والعربى، وكأنهم يضعون خطوطًا تحت نقاط مشتركة، من وجهة نظر العلمانيين، بين العرب واليهود المتدينين، فكلاهما – وفقا للرؤية الإسرائيلية المتشددة – معادٍ لإسرائيل بدرجة أو أخرى، وبالتأكيد لا يعمل لمصلحتها ولا يخلص لها، وكلاهما متعصب إيديولوجيًا، وذو ثقافة ضحلة، ولعل ما يؤكد هذا الرأى أن صناع الفيلم رفعوا اسم بطل الفيلم من وسائل الدعاية الخاصة به، رغم اعتراف المخرج بأداء الممثل للدور بإتقان وحرفية. وقد دعم التقرير المنشور هذا الرأى، وربط، بشكل غير مباشر بين الآخر المتشدد دينيًا والآخر العربى، فكلاهما مختلف وغير مندمج، ويجب الاستفادة منه فى جزئية صغيرة محددة ثم تجاهله سريعًا، كما تدل العناوين الفرعية التى سبقت الموضوع وطريقة إخراجه بشكل لافت على اهتمام الصحيفة بمقارنة العربى باليهودى المتدين من خلال شاشة السينما ذات التأثير والجماهيرية.

وفى الإطار نفسه اتخذ الزعيم الروحى لحركة شاس مواقف أكثر تشددًا وأكثر مباشرة، حيث كتب "افيشاى بن حاييم" فى معاريف – عام ٢٠٠٣ – تحت عنوان: الحاخام يهاجم مجددًا: "يوجد إسماعيليون مثل القمامة":

"بالإضافة إلى تصريحاته المهينة ضد الجمهور العربى، تعهد الحاخام لممثلى المسرح بعقاب فى السماء، (...) ووصف ممثلى المسرح بالمهرجين متوقعًا لهم عذابًا أليمًا"(٢).

---

(١) אספה פלד، "ובתפקיד היהודי"، ידיעות אחרונות، 4- 5- 2001، 7 ימים עמ' 46.

(٢) אבישי בן חיים ، הרב יוסף שוב תוקף: יש ישמעאלים כמו 'זבלה'، מעריב، 2- 11- 2003، עמ' 22.

كان الزعيم الروحى لشاس فى هذا الموقف مباشرًا وصريحًا، فقد نقلت الصحيفة من خطبته قوله ما يفيد بأن المسرح والقائمين عليه "حرام"، وينتظرهم عقاب فى السماء، وهو ما يشى بأن هذا "الحرام" يجب مقاومته فى الدنيا بكل الإمكانيات المتاحة، وفى هذا تصعيد خطير ضد المسرح والقائمين عليه، ترفضه الصحيفة وتدعو لمواجهته، وهى بذلك تتبنى وجهة النظر العلمانية من الخلاف نظرًا لأن " العلمانيين يؤكدون أن الاتصال الدائم مع الإبداع والثقافة، من خلال السينما والمسرح والتليفزيون، يعلم صغار السن من خلال التعليم بإثارة الفضول"[1]، وهو ما يعد محاولة لإفراغ حجة حماية الأطفال -التى قد يتذرع بها المتدينين - من مضمونها.

ومن التقارير التى تكشف مظهرًا من مظاهر الخلاف، وأنواع الضغوط التى يتعرض لها صُنّاع السينما لتكييف أوضاعهم مع مواقف المتديين أو على الأقل مراعاتها تقرير نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت- عام ٢٠٠٤- يستعرض قصة استبعاد مديرة مهرجان سينمائى بالقدس لأحد الأفلام، ونقل تصريحات لمخرج الفيلم يروى فيه النقاش الذى دار بينه وبين مديرة المهرجان بعد مشاهدتها للفيلم:

> "مديرة المهرجان قالت لى إنها تعتبر أن الفيلم مناسب للعرض فى افتتاح المهرجان، لأنه يحقق متعة المشاهدة ويتعامل مع الشاشة الكبيرة بحرفية، لكنها عبرت عن مخاوفها من مشاهد الجنس، وقالت إنها لن تستطيع عرض الفيلم متضمنًا هذه المشاهد، أمام جمهور يضم حريديم، ويؤكد تصريح المخرج أنه لم يتعرض فى أى مرحلة لضغوط لحذف تلك المشاهد من الفيلم، و"ليا" (مـــديـــرة المهرجان) لا تؤمن بالرقابة، (...) وقلت لمديرة المهرجان إننى لا أعتزم أن أقوم بعمل مونتاج من جديد للفيلم، ويضيف المخرج: قررت رفض طلب إدارة

---

(١) يعقوب مالكين، اليهودية العلمانية، مرجع سابق، ص ٩٠، ٩١.

المهرجان المقدسى، وعدم إقامة العرض الأول للفيلم فى إطار المهرجان(...) وقد صرح اليوم مسئولون فى مهرجان القدس قائلين: "لم نشاهد بعد كل الأفلام المرشحة لافتتاح المهرجان، وبالتالى غير صحيح القول بأن فيلم "أفى نشر" كان مقررًا أن يفتتح به المهرجان، لأن الأمر لم يحسم، والقرار لم يتخذ بعد .. مشاهدة كل الأفلام، والفيلم أحد الأفلام الإسرائيلية التى تم تقديمها لنا"(١).

نجد هنا أن الصحيفة اختارت نشر هذا التقرير بحيث يبرز أن إدارة المهرجان تحسبت لغضبة أتباع المعسكر الحريدى فى القدس من مشاهد إباحية فى الفيلم، على الرغم من احتمالية وجود أعداد منهم داخل قاعات العرض ضئيلة، وفضلت حذف هذه المشاهد فى المونتاج، وهو ما رفضه المخرج مفضلاً الانسحاب والمشاركة به فى مهرجان آخر. وفى المقابل أوضح التقرير أن إدارة المهرجان سارعت بإصدار تصريحات تُبرئ نفسها، بشكل غير مباشر، من تهمة فرض رقابة أو وصاية على المخرج، وحولت مجرى الجدل فى اتجاه آخر بتوضيحها أن القرار النهائى بشأن الفيلم لم يكن قد صدر بعد، متجاهلة التعرض للأسباب التى دفعت مخرج الفيلم للانسحاب به من المهرجان. وهو موقف يعبر عن قدر من المواءمة فى اتخاذ القرار، ثم سعى لتجميله بحيث لا يتم إثارة غضبة العلمانيين والمدافعين عن حرية التعبير والإبداع على الجانب الآخر. كما عبر إبراز الصحيفة لنفى إدارة المهرجان استجابتها للضغوط من معسكر المتدينين، تأكيدًا على أن هذه الاستجابة تهمة خطيرة من شأنها إثارة غضبة الأغلبية العلمانية والصحافة المعبرة عنها على المهرجان.

وفى سياقٍ موازٍ تم التعبير عن حدة الخلاف من خلال تغطية الصحافة لقيام "أهرون تيتلبويم" أدمور حسيدى ساطمر بوضع حجر أساس حيّ سكنى جديد لأبناء

---

(١) מרב יודילוביץ', "סוף העולם: לא בירושלים", ידיעות אהרונות، 17- 5- 2004.

طائفته فوق خرائب دار عرض سينمائى، حيث ذكرت صحيفة هاآرتس عام ٢٠٠٧ تحت عنوان "وضع حجر الأساس لحي حريدى فوق أطلال دار عرض أديسون":

> "يرى أتباع "ساطمر" الحدث أنه انتصارٌ فى معركتهم من أجل "قدسية القدس"، (...) الأمر يتعلق بحدث له رمزية كبيرة بالنسبة للمتشددين من الجمهور الحريدى، فعلى مدار عشرات السنوات كانت دار العرض، الملاصقة لتجمعات الجمهور الحريدى فى "مئاة شعاريم"، و"جؤلا" بؤرة مظاهرات، ومواجهات عنيفة بين أتباع المعسكر الحريدى ورجال الشرطة. وقد أغلقت دار العرض منذ ١٥ عامًا، ومنذ ثلاث سنوات بيع المكان لحسيدية ساطمر.
>
> وقال أحد الحسيديم القائمين على تنظيم الزيارة: سيصل الأدمور لكى يمسح دماء كل أتباع المعسكر الحريدى الذين حاربوا ضد دار العرض، هذا رمز انتصار أتباع المعسكر الحريدى (...) هذا وسوف يحمل أيضًا اسم الحى الجديد "كريات يوئيل" – دلالة تاريخية، فالأدمور "يوئيل تيتلبويم" هو الذى أسس الحسيدية من جديد، بعد الكارثة النازية، ووضع أسس عقيدتها الرافضة للصهيونية"(١).

أبرزت الصحيفة هنا أن المعارك حول عمل دور العرض مرت بأكثر من تطور، فغالبية المتدينين لا يريدون أن تعمل دور العرض يوم السبت فى أحيائهم، ويعارضون هذا بشدة، وسرعان ما تطور الأمر ليتحول إلى اشتباكات على نطاق أوسع، استمرت لعشرات السنوات، تنتهى فى أغلب الأحيان بحل وسط، انتهت فى الحالة المشار إليها فى النص بإغلاق دار العرض منذ خمسة عشر عامًا، وهو سيناريو يتكرر منذ فترة طويلة فى معركة دار عرض "راف هيخال"، فقد أعلن العلمانيون انتصارهم، بعد استمرار الدار فى عرض الأفلام فى أمسيات يوم السبت، (رغم احتجاج المتدينين العنيف)، ومع ذلك وجدنا أن عددًا من المتدينين

---

(١) אנשיל פפר، אבן פינה לשכונה חרדית תונח על חורבות קולנוע "אדיסון"، הארץ، 14- 8- 2007.

يعتبرون ما حدث انتصارًا لهم معددين المكاسب التى حققوها وعلى رأسها أن "الفيضان" توقف، وأنه "لولا نضالنا"، كما ذكر الحاخام "سلومون"، لظلت باقى دور العرض والمقاهى تفتح أبوابها فى أيام السبت(١). وبالفعل يتضح من النص السابق أن الصحيفة ترى أن القضية يدور حولها خلاف شديد، وعلى هذا عمد التقرير الصحفى على رصد تباين فى المواقف بين المعسكرين، وتوضيح أنه موغل فى القدم، لدرجة أن الخلاف مستمر منذ ١٥ عامًا حول دار عرض، وفى تلك القضية لم يهدأ أتباع المعسكر الحريدى حتى انتصروا فى المعركة الدامية، وقاموا بشراء الدار، صونًا لقدسية القدس من تدنيس دار العرض لها، وموقف الصحيفة هنا هو التذكرة بأن دار العرض التى هدمت كانت لها أهمية عند المعسكرين العلمانى والمتدين وأن المتدينين لم يبنوا فوقها حيًا لهم من قبيل المصادفة، بل كإعلان عن نجاحهم فى فرض توجهاتهم التى طالبوا بها لسنوات عديدة، وفى هذا تحفيز للعلمانيين لكى يتبعوا نفس الأسلوب.

ونجد فى هذا الإطار أن الصحافة الإسرائيلية المستقلة قد عبرت هنا عن مخاوف المتدينين التى لا تقبل التشكيك أو المراجعة تجاه السينما بوصفها تحقق حراكًا اجتماعيًا نحو علمنة المجتمع، بجانب أن أحد مقوماتها: الترفيه وتحقيق اللذة والمتعة للمشاهدين. وهو ما يعتبره المتدينون مضيعة للوقت، وأمرًا يشغل المجتمع نفسيًا واقتصاديًا عن قضايا متعلقة بالشريعة، والصحيفة من جانبها تبدو مهنية فى تناولها للموضوع على اعتبار أن نشر تفاصيل انتصار المتدينين فى هذه الجولة يحفز العلمانيين، ويجعلهم حذرين من خسارة جولات أخرى مستقبلية، وإن استغلت بحرفية وصف الجو العام المحيط بالحدث وذكر بعض المعلومات التاريخية والسياسية، وتحليل الأسباب التى أكسبت الحدث أهمية، ويؤخذ عليها الانحياز عند وصفها دار العرض المهدومة بأنها مثيرة للشجن.

وفى نفس الاتجاه نشرت يديعوت أحرونوت فى اليوم التالى لوضع حجر الأساس للحى (تدشين حى "ساطمر" أمس على موقع سينما أديسون)(٢)، مما يدل على تغطية إعلامية مكثفة، واهتمام إعلامى بالحدث، كما يتبين لنا من النص

(١) يشعياهو ليفمان، العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل، مرجع سابق، ص ١٠٣.
(١) "אמש שכונת סאטמר נחנכה במתחם קולנוע אדיסון"، ידיעות אחרונות، 16- 8- 2007.

السابق أن المحتجين على دار العرض وتوقيت عرضها للأفلام من أنصار الجماعة الحسيدية هم أقلية (ذكر النص أنهم ١٢٠٠ عائلة فى إسرائيل) ومع هذا نجحوا من خلال العنف والإصرار على مواقفهم مدعومين بفرعهم فى الولايات المتحدة فى كسب جولة فى هذا الخلاف، مما يدل على لفت الصحيفة لأنظار القراء أن التنظيم الجيد من شأنه أن يضمن نجاح الأقلية فى مواجهة الأغلبية، وعلى هذا فالصحيفة تدعو بشكل ضمنى للتنبه إلى أن الأقلية قد تستمر فى فرض رأيها على الأغلبية طالما لم تتنبه وتتحرك للدفاع عن مصالحها.

وبشكل مواز اختارت صحيفة هاآرتس أن تقدم، عام ٢٠٠٧، عرضًا تاريخيًا لجولات القتال حول هذه القضية الخلافية، وتقييمها للنتيجة النهائية لهذا الصدام العنيف، فذكرت:

"بعد عشرين عامًا من النضال لفتح دور العرض فى القدس يوم السبت، من الواضح أن العلمانيين انتصروا فى قتال، وخسروا معركة، دليل المظاهرات: يوم ٢١ أغسطس ١٩٨٧ انتقل دليل دور العرض إلى الصفحة الأولى من صحيفة "كل هاعير" (كل المدينة) المقدسية، لم يحدث هذا مصادفة، بل لأن فى تلك الأسابيع كان يتم لأول مرة عرض أفلام فى ليالى السبت، وسط مظاهرات مؤيدة ومظاهرات معارضة لذلك،(...) خطط نشطاء من سكان الأحياء الفقيرة لتنظيم مظاهرة أمام مئاه شعاريم، وكانت نوبتجيات أتباع المعسكر الحريدى متأهبة للخروج للاحتجاج أمام بيت أرجون، وكذلك خطط نشطاء شباب للوقوف عند مدخل المدينة، وإقناع الشباب الذى يرغب فى الترفيه عن نفسه فى تل أبيب بالبقاء للترفيه فى القدس"[١].

يبدو الأمر – وفقًا للنص السابق – وكأنه معركة حربية حقيقية، تشهد انتصارات وانكسارات، لذا فهى تحتاج إلى نَفَس طويل وتخطيط جيد. كما نلاحظ أن حمية الرفض وتزايده فى هذا المجال ملحوظ ومتواصل لأن المتدينين يرون فى

---

(٢) שחר אילן، " בסך הכל רצינו לראות סרט"، הארץ، 17- 8- 2007.

هذه الاحتجاجات رفضًا لـــ"تجاوز مزدوج"، من ناحية لأنه يتم تدنيس السبت، ومن ناحية أخرى لأن ما تقدمه السينما حرام، ولا يتوافق مع تعاليم الشريعة من وجهة نظرهم. واللافت للنظر أيضًا أن الصحيفة تصف ما حدث بأنه خسارة جولة فى معركة، وبالتالى يعكس هذا رؤيتها بضرورة القتال بضراوة من أجل انتزاع ما تراه حقًا أصيلاً للعلمانيين فى مواجهة تشدد المتدينين.

وفى الإطار نفسه يمكننا القول إن الصحافة الإسرائيلية اهتمت كذلك برصد خلافات حول عروض مسرحية بعينها، لأنها كانت أكثر جرأة أو انتقادًا، ومن النماذج على ذلك الاتجاه ما جاء فى يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٧:

> "ظلت مراتب، ونوافذ محطمة وأبواب، ومحارة ملقاة على رصيف سوق الجملة فى الخليل فى اليوم التالى للإخلاء. (...) لا يمكن لأى مستوطن العودة للسكنى مجددًا هنا... "إن هذا الصمت يصرخ" قالها "تامير جرينبرج" – مؤلف مسرحية "الخليل" التى يتم عرضها عليه بإنتاج مشترك بين مسرح هبيما[1]، والمسرح الكاميري[2]، تدور المسرحية – التى حازت نقدًا امتدحها، بجانب مظاهرات غاضبة – عائلتى "ميمون"، و"كنعاني" الجيران فى الخليل. "بوعاز ميمون" هو الحاكم العسكرى، و"خضر كنعاني" كان رئيسًا للمدينة قبل احتلالها، ابن رئيس المدينة السابق حاول قتل الحاكم

---

(١) **هبيما:** הבימה الكلمة تعنى (مسرح – منصة– منبر) وتشير للـــ"المسرح القومى هبيما" الذى بدأ فى موسكو كفرقة مسرحية تأسست عام ١٩١٨ ، ثم استقرت الفرقة فى فلسطين عام ١٩٣١، وتم اعتبار مسرح هبيما مسرحًا قوميًا فى عام ١٩٥٨. (www.habima.co.i l22-1-2008)

(٢) **المسرح الكاميري:** קאמרי الكلمة تعنى (الغرفة) وقد تأسس عام ١٩٤٧ مقره تل أبيب، وهو معنىّ بعرض أعمال مسرحية إسرائيلية وعالمية، وقد فاز فى عام ٢٠٠٦ بـــ١١ جائزة تخصصها لمجالات المسرح: الإخراج، التمثيل، الموسيقى..إلخ، من بين ١٩ جائزة تقدمها الحكومة فى هذا المجال. والمسرح يعرض العديد من عروضه عبر شاشة التليفزيون التعليمى الإسرائيلي، بجانب برنامج عن أنشطة المسرح يتم بثه فى إذاعة الجيش الإسرائيلي. (www.cameri.co.il)

العسكرى، إلا أن رصاصته أخطأت هدفها وأصابت ابنه الرضيع(...)

فى السوق الذى تم إخلاؤه التقينا "أوريت ستروك" (...) وقد أصرت على أن تلتقى "جرينبرج" وسط الأطلال، وليس فى منزلها(...)على الرغم من أنها لم تر المسرحية التى كتبها إلا أنها فتحت النار عليها قائلة: إنه عرض معادٍ للسامية، وليس لدىّ أى رغبة لمشاهدته، فيرد "جرينبرج": إن تلك مقولة قاسية تصدر عن شخص متطرف للغاية، وقال "ستروك": إنه (المؤلف) هو المتطرف. سمعت من أشخاص حضروا العرض أنه بمثابة تحريض ضدنا كجمهور، مسرحيته تصورنا على أننا مخرفون، وجنود الجيش الإسرائيلي على أنهم متوحشون بلا إحساس، يقومون بعمليات لا منطق لها. لن أشترى تذكرة بمالى لكى يدخل بعد ذلك هذا المال جيبه"(١).

وهكذا يتضح لنا أن الصحيفة ترى أن خلافًا عميقًا يدور حول مسرحية تتناول المستوطنين والمتطرفين بقدر من الواقعية، فالاتهامات بالتطرف، بل ومعاداة السامية متبادلة بين المعسكرين، والسعى لكسب الرأى العام وكسب تعاطفه على أشده بين أنصار المتشددين، وأغلبهم متشددون دينيًا، وبين اليساريين وأغلبهم علمانيون، ومن الآليات المستخدمة فى محاصرة الطرف الآخر فى هذا المجال – حسبما أوضح تقرير الصحيفة – المقاطعة، وتكبيد الجانب الآخر خسائر مالية، كما نجد هنا أن الاتهام بمعاداة السامية وجهه الإسرائيليون بعضهم لبعض، مما يعكس رصد الصحيفة لاحتدام الخلاف وتصاعده.

---

(١) ענת מידן، "התיאטרון העירוני חברון"، ידיעות אחרונות، 10- 8- 2007، המוסף לשבת עמ' 12- 15.

ويمكننا القول فى هذا الإطار إنه من مشكلات التى ثارت فى المجتمع الإسرائيلي فى الثمانينيات – كما عبر عنها الباحث الإسرائيلي "يشعياهو ليفمان" مسألة: هل يجب أن يتحول "مسرح هبيما" فى تل أبيب إلى منبر للمناقشات العامة فى يوم السبت؟[1]، وفى النص السابق نجد رفضًا من المتدينين لمسرحية تُبدى بعض التعاطف مع الفلسطينيين، أو على الأقل يفهم منها ذلك، وهو الرفض الذى تجاوز النقد الأدبى أو تسجيل الاعتراض فى مقال أو تقرير صحفى، ليصل حد التظاهر العنيف، مع ملاحظة أن الصحيفة كانت شريكًا أساسيًا فى الأحداث بمقابلة وتصوير صاحبىّ الرأى المتنافرين حول المسرحية فى موقع تم إخلاء مستوطنين منه فى الخليل، وقد التزمت الصحيفة الموضوعية والمهنية فى هذا التقرير إلى حد كبير، وإن كان الحديث عن مسرحية بكل هذا القدر من الاهتمام والتفصيل يعد دعاية وترويجًا من الصحيفة للمسرحية.

ب- التليفزيون:

انعكس اتجاه غالبية أنصار التشدد الدينى لتقييد حرية التعبير، علـى اتخـاذ قطاع من المتدينين موقفًا سلبيًا من التليفزيون ورصـد تقريـر نـشرته هـاآرتس للصحفى والمراسل التليفزيونى "باروخ كارا" موقفًا متشددًا من جانـب المتـشددين دينيًا ضد مشاهدة التليفزيون، حين تنـاول ظـروف وأحـوال جنـاح للمـساجين المتدينين، يتم فيه فرض الشريعة بشكل صارم، وجاء فى التقريـر المنـشور فـى هاآرتس عام ٢٠٠٢:

(١) يشعياهو ليفمان، العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

"يتعين على المنضم حديثًا التوقيع على تعهد يلتزم بموجبه بالتصرف وفقًا للتعاليم الواردة فى كتاب "شولحان عاروخ"(١)، الذى يعد واحدًا من أهم كتب التصوف اليهودى، وأن يشارك فى كافة الصلوات والدروس، وأن يكون مسلكه دينيًا بالكامل، ويحرم مسئولو هذه الشعبة التليفزيون، ويبرر الحاخام "توليانو" هذا الأمر بقوله: إن التليفزيون مليء بالمشاهد الخليعة والعنف، فضلاً عن سفور النساء اللائى يظهرن به، ولكن ألا يحتفظ الجمهور الدينى بتليفزيون فى بيته..؟

يقول الحاخام "توليانو": لدى تليفزيون فى البيت، ولكن تقويم حياة السجين أمر يستلزم إجباره على العيش فى ظروف قاسية، حتى يسلك الطريق المستقيم. ونتبع فى هذا الأمر تعاليم الفقيه اليهودى "موسى بن ميمون"(٢).

يقدم لنا النص السابق نموذجًا على استنكار الصحيفة لموقف المتشددين من التليفزيون، حيث عبرت عن دهشتها من التناقض فى موقف أحد الحاخامات الذى يمنع مشاهدة التليفزيون بينما هو نفسه لديه جهاز تليفزيون فى منزله، وأبرزت ضعف حجة الحاخام بوضعها إجابته التى يوضح فيها أنه يرفض التليفزيون لأنه يحض على السفور والعنف والخلاعة، أمام إجابة أخرى يقر فيها بوجود تليفزيون فى منزله. وعلى هذا فإن الصحيفة تنتقد السياسة المتبعة من الحاخام المتدين تجاه مشاهدة التليفزيون بإبرازها أن الحاخام يطلب من السجناء تعهدًا كتابيًا بالتصوف وعدم مشاهدة التليفزيون وهو ما يعد إكراهًا دينيًا بخاصة وأنه من غير المستبعد أن ينضم لهذا الجناح داخل السجن مدانون علمانيون لمجرد استشعارهم أن هذا

---

(١) **كتاب "شولحان عاروخ"**: جمع فيه الرابى يوسف كارو جميع الشرائع والأحكام والفتاوى والتفريعات الواردة فى التلمود، وهو المعتمد عند المتحذلقين من اليهود. (حسن ظاظا(د)، الفكر الدينى الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٣١٥).

(٢) ברוך קרא، "במקום שעבריייני מין מתפללים"، הארץ، 15- 9- 2002.

الجناح سيحظى بمعاملة خاصة وامتيازات من إدارة السجن، ويكتسب النص أهمية مضاعفة لكون كاتبه شخص متدين.

ويظهر عدد من التقارير الصحفية أن الجفاء والتجاهل بين المتدينين من ناحية، والتليفزيون وما يبثه والقائمين عليه من ناحية أخرى هو جفاء متبادل، حيث أظهر هذا استطلاع للرأى، أجرته القناة الثانية الإسرائيلية ونشرته معاريف عام ٢٠٠٤، وجاء فيه:

"خلال استطلاع قامت به مؤخرًا (عام ٢٠٠٤) الشبكة الثانية بالتليفزيون الإسرائيلي، اتضح أنه من بين جميع الشخصيات التى تم رصدها طيلة ١٩ أسبوعًا فى جميع المواد المعروضة (أخبار، متابعة أحداث، حوارات، دراما، ترفيه)، فإن حوالى ٦٠% منهم كانوا: رجالاً، يهودًا، علمانيين، ومن قدامى السكان، وبعبارة أخرى، فإن ثلثى الشخصيات تنتمى للوجه الشائع(...). وتظهر شخصيات من جماعات مختلفة وفقا للنسب التالية: أتباع المعسكر الحريدى ٢%، المستوطنون ٢%، المهاجرون٢ %، العرب ٢%، الدينيون القوميون ٦%، النساء24% ، الشرقيون ٢٧ %.

وجدير بالذكر أنه فيما يتعلق بالبرامج الترفيهية (...) الأمر أسوأ بكثير من المتوسط الذى أوردناه: ١٠٠% من المشتركين يهود، ٩١% علمانيون، ٦١% رجال، ٥٠% إشكناز"[١].

ومن الاستطلاع السابق يتبين لنا أن الصحيفة اختارت أن تنشر ما يفيد بأن المتدينين أتباع المعسكر الحريدى والمنتمين للصهيونية القومية (بجانب المهاجرين الجدد والعرب واليهود من أصول شرقية) لا يظهرون على شاشات التليفزيون بشكل متوازن مع العلمانيين، مما يشير إلى تجاهل وجودهم أو على الأقل تجاهل طرح قضاياهم واهتماماتهم

---

(١) ניסן שריפי, "כך נהפוך את המסך", מעריב, 11 -8 -2004, מוסף מגזין, עמ' 6.

على شاشة التليفزيون، وهو ما تفسره الصحيفة بأنه رد فعل طبيعى لعدم تفاعل قطاع عريض من هذا الجمهور مع التليفزيون وما يقدمه من مواد مختلفة، أى أن الصحيفة لا تهاجم أو حتى تنتقد تجاهل التليفزيون وبرامجه للمتدينين، مما يعنى تأييدها الضمنى لهذه السياسات المتبعة، وفى هذا تأكيد من الصحيفة على أن الحقائق التى لا يمكن إنكارها تدل على عدم اندماج للمتدينين مع العلمانيين، ورفض كلاهما للآخر فى المجال الثقافى الفنى أيضًا. وتتم المعالجة هنا أيضًا عن قدر من الحياد والموضوعية فى التناول بنشرها إحصائيات وبيانات تتيح للقارئ بلورة رأى دون تدخل كبير من محرر المادة الصحفية.

أتاحت صحيفة معاريف – عام ٢٠٠٥ – لكاتب متدين شاب ومحلل ثابت بأخبار القناة العاشرة بالتليفزيون الإسرائيلي، أن يعبر عن آراء شريحة من المتدينين تريد مشاهدة برامج التليفزيون فى مواعيد لا تتعارض مع حرمة السبت، حيث كتب يقول:

"سأذكر لكم ثلاث حقائق لم تعرفوها عن المتدينين (ليس أتباع المعسكر الحريدى، المتدينين):

أ- المتدينون يمتلكون أجهزة تليفزيون ويشاهدونها بانتظام.

ب- المتدينون لا يشاهدون التليفزيون يوم السبت.

ج- يوم السبت يبدأ يوم الجمعة مع غروب الشمس، وينتهى بعد ٢٤ ساعة من هذا التوقيت.

من المهم للغاية التأكيد على تلك الحقائق التى تبدو بديهية ومعروفة للجميع، لأنه يوجد على ما يبدو شخص ما لم يسمع بها، عندما قرر إدراج البرنامج الساخر "دولة رائعة" مساء يوم الجمعة، حيث تم بهذا الشكل إبعاد كل من يحافظون على حرمة السبت عن متابعته. ولا يوجد تفسير آخر منطقى لهذا القرار المهين. فالظاهرة ليست جديدة،

فبرنامج "مباراة مُباعة" فى موسمه الأول تم بثه فى مساء الجمعة، وحينئذ شعرنا بالإهانة. (...) هل الأقليات الثقافية، والإثنية، والدينية فى إسرائيل هى جزءًا من المجموع العام؟ (...) الإجابة هى أن المتدينين ليسوا جزءًا من المجموع العام، هم لا يستطيعون مشاهدة "دولة رائعة".

قد يبدو هذا مبالغًا فيه أو سطحيًا، لكن تنازل برنامج ساخرًا مقدمًا، عن شريحة من السكان يقول هذا، إنه ليس من قبيل المصادفة أن يتم بث فيلم سينمائى أو مباراة كرة قدم مساء الجمعة، فكأننا نقول هكذا: إذا كنت تحافظ على حرمة السبت ..عليك أن تدفع الثمن، إن معنى بث "يوميات"، و"استديو الجمعة"، و"الاستديو المركزي" مساء يوم الجمعة نوع من القول بأنه لا دخل للمتدينين فى القضايا السياسية(...) ليس لهم حتى حق التصويت فى انتخابات الكنيست"(١).

يعكس النص السابق خلافًا حادًا حول توقيتات بث البرامج والأحداث الهامة مساء يوم الجمعة، حيث تشير الصحيفة إلى أن القائمين على إنتاج البرامج وإعداد جدول البرامج يضعون فى اعتبارهم أن مساء الجمعة، ومساء السبت وقت ذروة المشاهدة، نظرًا لعدم عمل غالبية الإسرائيليين فى هذين التوقيتين، مما يحقق دخلاً إعلانيًا وقدر تأثير أكبر، بينما ترى شريحة من المتدينين، ويعبر عن رأيهم كاتب المقال السابق، أن هذه السياسة تنم عن "إهانة" للمتدينين، موضحًا فى البداية أنه ليس كل المتدينين من أتباع المعسكر الحريدى الذين يحرص معظمهم على عدم اقتناء أو مشاهدة التليفزيون، واستند الكاتب، عند مطالبته بتعديل موعد بث البرنامج، إلى تعارضه مع مبدأ المواطنة، وعدم مراعاته لحقوق شريحة من المجتمع، تعتقد أنها تتعرض لعقوبة لأنها تحافظ على الشريعة اليهودية التى تحظر مشاهدة التليفزيون يوم السبت. وقد مد كاتب المقال الخط على استقامته متهمًا

---

(١) קובי אריאלי، "גם דוס הוא אזרח"، מעריב، 28 -10- 2005.

وسائل الإعلام المرئية، والقائمين على رسم سياساتها، بإهدار حق المتدينين فى متابعة القضايا السياسية، وبالتالى الحق فى التصويت عند إجراء انتخابات، ويتسق حرص قطاع من المتدينين على مشاهدة برامج، بشكل لا ينتهك حرمة السبت مع صدور فتوى – من الحاخام "أفراهام كوك" – بضرورة بيع تذاكر مباريات كرة القدم التى تُجرى يوم السبت فى اليوم الذى يسبقه(١)، ففى كلتا الحالتين توجد رغبة فى التحايل من أجل الاستمتاع بشيء ينتهك الشريعة اليهودية، وعلى هذا يتضح لنا أن صحيفة معاريف عرضت آراء المتدينين المستنيرين حول الخلاف، وهذا يدل على أن الصحيفة تستغل ما يفيدها من آراء داخل المعسكر المقابل، حتى يكون وقعه أكثر تأثيرًا على القراء، وفى نفس الوقت تبدو حيادية فتزداد مصداقية ما تنشره حول الخلاف فى الأعداد التالية، ويجدر هنا أيضًا ملاحظة أن الصحيفة بنشرها رأي الكاتب المتدين تساند فكرة جديدة تتمثل فى فتح المجال أمام المتدينين لمشاهدة البرامج التليفزيونية الجماهيرية التى تخاطب الجمهور العلمانى أو الأقل تشددًا فى المجتمع الإسرائيلي بهدف دفعهم للاندماج مع إيقاع الحياة العلمانى والاهتمامات الخاصة به. ويعزز هذا الرأى أن الصحف محل الدراسة لا تفسح المجال كثيرًا لآراء المتدينين بشكل مهنى محايد، ونادرًا ما تتبنى آراءهم.

ويمكن تلخيص رؤية الصحف محل الدراسة من الخلاف، حول الموقف من التليفزيون وبرامجه والأعمال الدرامية التى يقدمها بين المعسكرين، فى تقرير حول خلاف نشب بسبب إعلان لشبكة وباقة "يس" التليفزيونية، هاجم أتباع المعسكر الحريدى، حيث ذكر هاآرتس عام ٢٠٠٧:

> "قررت شركة القمر الصناعى "يس" أن تضحى بالشريحة التى يمثلها المتدينون فى السوق، فعلى أية حال من يرتدون الملابس الســوداء لا يخدمون فى الجيش، والأسوأ من هذا هو أنهم لم

---

(١) عبد الوهاب المسيري(د)، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، المجلد الخامس، ص ٢٢٨.

يــروا المــوسم الثــالث من مسلسل "افوديم" (ضائعون)[١]، ولا يعلمون مع من ستخرج الآن "تينت"[٢].(...) الأمر يتعلق بطائفة تتكون من بضعة آلاف من الذين تعرضوا لغسيل مخ، ويتحدثون باليديش[٣]، يجتمعون فى الظلام الدامس حول رجل دين، لكنهم يزرعون فى عمق العلمانيين جواسيس لجمع معلومات حديثة، من آن لآخر تفلت من أفواههم كلمة "النجدة" (باليديش) أو "الويل"، وكل هذا لكى يحملوا الهموم، وهكذا تحاول "يس" أن تسوق نفسها: "انظروا هنا، أتباع المعسكر الحريدى يكرهوننا، هؤلاء البدائيون يخرجون للشوارع ضدنا، كل ما هو سيّئ لهم بالتأكيد جيد لكم".

هذا الأسبوع طلب المذيع "رافى رشيف"، فى القناة العاشرة، من "يهودا افيدان" قيادى شاس الرد على هذا الإعلان، فأعلن بلا تردد: إنها معاداة للسامية"[٤].

وهكذا يتبين لنا أن الصحيفة رصدت أن غضبة أتباع المعسكر الحريدى بلغت مداها من الإعلان التليفزيونى، لدرجة اتهام القائمين عليه بمعاداة السامية، بسبب تصوير المتدينين بشكل خبيث، ومتآمر على الأغلبية، وإبراز تحدثهم بطريقة تنتمى للعصور الوسطى، وبأسلوب حياة أقرب للحياة البدائية، مما يجعل التليفزيون الإسرائيلي وشبكة "يس" غير معنية بالحرص على مشاعر هؤلاء الذين لا تهتم

(١) مسلسل أجنبى طويل عرضه التليفزيون الإسرائيلي لأكثر من أربعة أعوام.
(٢) شخصية نسائية فى المسلسل الشهير.
(٣) اليديش : لهجة أو رطانة ألمانية جنوبية كان يستخدمها يهود شرق أوربا. وهى خليط من المفردات الأمانية (٨٥%) والمفردات السلافية والعبرية (١٥%) وتكتب بحروف عبرية . كانت لغة المثقفين اليهود فى القرن التاسع عشر. أسهم الاندماج اليهودى فى دول غرب أوربا فى القضاء عليها هناك ، ولكنها مازالت مستخدمة بين يهود شرق أوربا واليهود المتشددين دينيًا من طائفة الحسيدية فى أمريكا وفى بعض أحيائهم فى القدس.
(٤) אסף ליברמן، "גוועלד חרדים רוקדים"، הארץ، 4- 12 - 2007.

شريحة كبيرة منهم بامتلاك تليفزيون، ويعبر تكرار الاتهامات وترديدها بالتفصيل – دون أدلة – عن رغبة الصحيفة فى تذكير القارئ بتلك الاتهامات وأن يدرس بنفسه مدى صدقها من عدمه، كما عبرت الصحيفة عن انتقادها الضمنى لرد فعل المتدينين لموقف شبكة الكوابل بإشارتها إلى أن قيادى شاس الذى طلب منه التليفزيون الرد والتعليق اكتفى بترديد اتهام مقتضب ومباشر للقائمين على شبكة الكوابل بأنهم معادون للسامية.

ج ـ الرقابة على الحفلات:

تعد محاولات التضييق والرقابة على فحوى الحفلات بأنواعها فى إسرائيل من القضايا الخلافية، بخاصة وأن المتدينين يسعون ليس فقط للسيطرة على مضمون حفلات الإنشاد الدينى اليهودى التى يتم تنظيمها بمناسبة عيد يهودى أو ختان طفل أو زواج وما شابه من مناسبات، بل يسعون أيضًا للتدخل فى مضمون حفلات العلمانيين مما يفاقم الصدام والمواجهة، وقد تناولت الصحافة موضوع الدراسة هذا الخلاف ورصدت اتجاه القوى الدينية لمحاربة إنتاج عروض مسرحية، من خلال عرقلة التمويل المادى ووضع عقبات أمامه، نرصد النص التالى عن يديعوت أحرونوت – نشرته عام ٢٠٠٠ – حيث جاء فيه:

"تقدمت حركة شاس بمشروع قانون ينص على سحب أية مساعدة تمويلية عامة من مسارح ومنتجى مسرحيات أو عروض وأفلام تطرح مضامين تروج لمعاداة قيم الدولة الأساسية أو الشعب، أو تمس مشاعر الجمهور الإسرائيلي أو جزءًا منه"[١] .

---

(١) ידיעות אחרונות، 4 – 1- 2000.

والصحيفة هنا تستعرض، بشكل مباشر، مطالبة حركة شاس بفرض وصايتها على المسرحيات والأفلام، وأن تُقيّم مضامينها أولاً من الناحية الدينية، حتى تسمح لها بالحصول على تمويل، وهو ما يمثل محور خلاف نظرًا لأن "معاداة قيم الدولة" أمر غير متفق عليه، كما أن اعتبار نص بعينه معادٍ للسامية سيكون محل خلاف كبير. وهو ما يسرى أيضًا على رفض المسرحيات والأفلام التى "تمس مشاعر الجمهور الإسرائيلي"، فهو تعبير مطاط، بشكل يجعل من الرقابة الدينية سيفًا مسلطًا، حتى على الأعمال التى لا تهاجم بشكل مباشر القوى الدينية وممثليها، والصحيفة لم تكن محايدة لأنها لم تسمح لأصحاب الرأى الآخر بشرح وجهة نظرهم ومبرراتهم.

ومن التقارير التى تحذر من خطورة أفكار المعسكر المتدين على حرية التعبير فى إسرائيل تقرير وزعه مجلس الصحافة الإسرائيلي، يهاجم فيه تصريحات يعتبرها سلبية منسوبة للحاخام "عوفاديا يوسف"، وجاء فيه "أكد مجلس الصحافة أنه يعتبر تصريحات الحاخام "عوفاديا يوسف" ضد الصحفيين، التى وصفهم فيها بأنهم "مجرمون وجهلة" بالغة الخطورة، وذلك فى أعقاب التغطية الإعلامية لأقواله فى موضوع ضحايا الكارثة النازية (...) تطرق الزعيم الروحانى لشاس للصحفيين كمجرمين جهلة، ودهماء تعرضهم لأعمال تنكيل وعنف من جانب أنصاره بالطائفة. الهجمات على رجال الإعلام، بعد تصريحات الحاخام تدل على خطر ملموس على سلامة الصحفيين الذين يقومون بدورهم المهني"[(١)].

وفيما يمكن اعتباره تصعيدًا ثقافيًا غير مسبوق، أقدم أتباع المعسكر الحريدى على تشكيل ميليشيات لمراقبة الحفلات، فتحت عنوان(شهادة صلاحية دينية للفنانين: "الحاخامات يقرون العرض الفنى..الشركة تمنح رعاية") نشرت هاآرتس عام ٢٠٠٦ تقريرًا صحفيًا جاء فيه:

> "أصبح الحاخام "موتقه بلوي" مشغولاً بالعمل طوال الوقت لقرب حلول عيد المظال، وهى الفترة التى تشهد مئات

---

(١) www.m-i.org.il، 8-200014

الحفلات الفنية لدى الجمهور الحريدى، لأن بين ثنايا "وقت فرحنا" ينطوى أيضًا ما يعتبره قائد "حرس القداسة والتعليم" ومبعوثوه أبشع مخاطر: عدم الالتزام بقواعد الحشمة، إبداء الإعجاب بالمغنين، التفسخ والاختلاط، فمنذ أسابيع طويلة تقدم لـ"بلوي" بطلب للحصول على شهادة صلاحية وفقا للشريعة: منتجون، ورجال إعلان حريديم، الذين يمثلون من بين ما يمثلون شركات تجارية كبيرة - مثل موتورولا وسليكوم - لمراكز الاحتفال، (...) قبل أن يمنح "بلوي" موافقته ويعلن أن الحفل الفلانى حاز موافقة الحاخامات - "فليحيوا أيامًا طويلة" - يفحص كل التفاصيل، ويقر شخصيًا كل مغن وفرقة غنائية، ويخرج للميدان لفحص ترتيبات الفصل بين الرجال والنساء، وهو يقول: فى أوقات السعادة يوجد خطر أن نفقد الرأس، إننا نتأكد من أن الجمهور لن يصل لحفل صراخ، أو لا سمح الله سجود لأوثان، فالإعجاب يجب أن يوجه فقط للحاخامات، يجب أن نحافظ على ألا يظهر فى حفل توراتى أى "جون لنون" يرتدى قلنسوة صلاة"(١).

نرى هنا أن الصحيفة نشرت تقريرًا يوضح أن الخلاف الثقافى متشعب ويدور حول نقاط مطاطة فى كثير من الأحيان، فقواعد الحشمة تختلف معاييرها من شخص لآخر، فضلاً عن فرض الوصاية على اختيار المغنيين الذين سيحيون الحفلات، وفرض عدم إبداء الإعجاب بالمغنيين، كما أن النظرة العامة لأوقات السعادة والفرح على أنها "بؤرة فساد وإفساد فى أحيان كثيرة"، نظرة فيها قدر كبير من التطرف والتشدد، وتؤكد أن الخلاف يدور حول نقاط "مطاطة"، لا يمكن الاتفاق عليها بشكل قاطع على المدى المنظور، ومن الأدلة على ذلك إبراز الصحيفة

---

(١) יאיר אטינגר، "תעודת כשרות לאמנים: הרבנים מאשרים המופע، החברה נותנת הסות"، הארץ، 10 -10 -2006.

لرفض الحاخام لمن يسير على درب نجم فريق البيتلز الشهير ومؤلف معظم أغانيه "جون لينون"، وهو ما يمكن تفسيره على أكثر من وجهة، بخاصة وأن للمغنى مواقف جريئة من الديانة المسيحية، وعلى هذا يجب منع ظهور من لهم آراء جريئة أو غير تقليدية حول الديانة اليهودية والمتدينين من المشاركة فى الحفلات.

ونلاحظ فى النص السابق أيضًا أن يديعوت أحرونوت أبرزت فى تقريرها سعى حركة شاس الدينية لأتباع سياسة تجفيف المنابع، من خلال خنق المسرح، والقائمين عليه اقتصاديًا، على أن يكون البديل هو فرض الوصاية الدينية على مضمون ما يقدمه المسرح فى إسرائيل، وهو ما يحقق فى النهاية الغرض منه عبر الرقيب الذى قد يعترض ويرفض كل من يقدم له، إذا عنّ له ذلك. بخاصة وأن الحديث فى التقرير الصحفى يدور حول تعارض ما ورد فى المسرحيات المقدمة والقيم الأساسية للدولة والشعب، وهى القيم غير المتفق عليها بشكل نهائى بعد، ومحل خلاف مستمر.

ونخلص مما سبق إلى أن الصحف محل الدراسة تحذر من المواقف المتشددة للمتدينين تجاه المسرح والسينما والتليفزيون، وذكّرت الرأى العام بنشوب اشتباكات دامية أكثر من مرة بسبب اعتراض المتدينين على تشغيل دور عرض فى أيام سبت، وأسهبت فى نقل تصريحات المتدينين عند نجاحهم فى شراء أرض دور عرض لهدمها، كما أسهبت فى نقل تصريحات لقادة متدينين تعادى المسرح والممثلين، وتحفظت الصحف على سعى المتدينين لتقليص ميزانيات المسرح بشكل خاص ووضع ضوابط مطاطة للاعتراض على مضمون العمل الفنى، وكشفت عن وجود رقيب دينى على الحفلات الغنائية التى يقيمها المتدينون فى الأعياد والاحتفالات الأسرية. الصحف محل الدراسة لا تنتقد تجاهل التليفزيون وبرامجه للمتدينين، مما يعنى موافقتها الضمنية على هذه السياسات فى مواجهة رفض المتدينين للتليفزيون وغالبية صور الإبداع.

ثالثاً ـ انعدام ثقافة قبول الآخر:

على مر السنوات حاولت شخصيات عامة، بشكل فردى فى أغلب الأحوال، التوصل إلى صيغة تضمن حدًا أدنى من التعايش السلمى بين المعسكرين، أو أرضية مشتركة للحوار وقبول الآخر، إلا أن واقع الحال كثيرًا ما برهن أن تلك المحاولات تأتى كاستثناءات تثبت القاعدة التى توضح لنا بجلاء أن ثقافة قبول الآخر، وإرهاصات الحوار بين المعسكرين كثيرًا ما تبوء بالفشل، وأن الرفض المطلق للآخر له الكلمة العليا فى النهاية، بما يضع مزيدًا من الأعباء على دعاة الحوار والتعايش بين المعسكرين المتنافرين، ولهذا الموقف خلفية تاريخية فقد "تحرك موقف العلمانيين فى أوربا فى نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، تجاه اليهودية التقليدية من الرفض المطلق للتعليم الذى تلقوه فى طفولتهم، فى محاولة لترجمة قيمها إلى لغة جديدة، وإلى الاستعداد للتوصل إلى تسوية معها لأسباب سياسية مجردة، وقد ثار الصهيونيون العلمانيون فى الشرق ضد تسويات "هرتسل" مع الصهيونيين الدينيين"[١]. وهناك تحذيرات عديدة من أن البديل للتعايش السلمى بين المعسكرين سيمثل خسارة للطرفين، ومن النماذج عليها التحذير من أن "فصل الدين عن الدولة لن يعنى إبعاد الدين لزاوية فى الدولة والمجتمع، أو عزل اليهودية الدينية عن الواقع السياسى، العكس هو الصحيح، ففصل الدين عن الدولة يعنى بداية المواجهة الكبرى بين اليهودية والعلمانية فى الشعب اليهودى وفى دولته، ويعنى الصراع بينهما على احتواء الشعب"[٢]. وفى المقابل يتشدد بعض قادة المعسكر العلمانى بشكل يقطع الطريق مقدمًا على أى حوار، وهو ما يمكن فهمه من خلال موقف القيادية العلمانية "شولاميت ألوني" من دعاة التسامح تجاه الآخر، حيث كتبت تقول: "لا أفهم لماذا يطلب منى أشخاص طيبون أن أبدى تسامحًا تجاه

---

(١) رشاد عبد الله الشامي(د)، القوى الدينية فى إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) ישעיהו ליבוביץ, יהדות עם יהודי ומדינת ישראל, שם, עמ' 164.

ما هو سيئ، بدلاً من مطالبتى بمحاربته"[١]، مذكرة بأن الدين يدعو لعدم التسامح مع الشر وتقول: "لم يدعُ أنبياء إسرائيل للتسامح، بل دعوا للعدل، واجتثاث الشر من بين صفوفنا"[٢].

تحت عنوان "خطان متوازيان يلتقيان" قدمت صحيفة يديعوت أحرونوت – عام ٢٠٠٠- نماذج للحالات النادرة التى يتقارب فيها علمانيون مع متدينين، فذكرت فى تقرير لها:

"إنهما صديقان غير عاديين، بعد "بينى بيجين"[٣] و"يوسى ساريد"، و"درعي" و"رامون"[٤]، و"ديدى تسوقر"[٥] و"إسحق ليفي"[٦]، استقبلوا "إيلى يشاي"[٧] (من شاس) و"حييم أورون"[٨] (من ميرتس).

---

(١) שולמית אלוני، סובלנות או מאבק، ב יעקוב מלכין(עורך)، תרבות היהדות החילונית הגות הדשה בישראל، שם، עמ' 449.

(٢) שולמית אלוני، שם، עמ' 451.

(٣) **بنيامين زئيف بيجين**: أحد قادة اليمين المتطرف(الليكود ثم حيروت ثم الاتحاد القومي)، من مواليد ١٩٤٣ خدم فى سلاح المدرعات وقد شغل عضوية الكنيست وعدة مناصب وزارية، وهو نجل رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل مناحم بيجين. האנציקלופדיה החופשית، http://he.wikipedia.org

(٤) **حاييم رامون**: من قيادات اليسار الإسرائيلي ولد عام ١٩٥٠ عمل محاميًا وخدم فى الجيش برتبة نقيب، كان رئيسًا للهستدروت، وشغل لفترة منصب وزير الصحة والداخلية، ورئيسًا للهيئة البرلمانية لحزب العمل. (أحمد فؤاد أنور(د)، فى إبراهيم البحراوي(د)، العرب واليهود بين الصراع والتسوية، مرجع سابق، الملحق الوثائقى ص ٤٨).

(٥) **دافيد تسوقر**: من مواليد ١٩٤٨، وهو من قيادات حزب ميرتس، وعضو كنيست. وخاض انتخابات الكنيست الرابع عشر على رأس قائمة حزب الخضر. (האנציקלופדיה החופשית، http://he.wikipedia.org).

(٦) **إسحق ليفي**: زعيم حزب المفدال (الحزب الدينى القومي)، من مواليد ١٩٥٧ فى المغرب، وشغل فى نهاية التسعينيات منصب وزير المواصلات فقرر إغلاق شارع فى القدس فى أيام السبت والأعياد. (מרדכי נאור، ספר החמישים، שם، עמ' 300)

(٦) **إيلى (الياهو) يشاي**: من مواليد ١٩٦٢، وهو الزعيم التنفيذى لحركة شاس، والوزير ونائب رئيس الوزراء. (www.knesset.gov.il12-6-2008)

(٧) **حييم أورون**: من مواليد عام ١٩٤٠ وهو عضو كنيست وزعيم حزب "ميرتس ياحد" – بداية من مارس ٢٠٠٨. (www.knesset.gov.il1-8-2008).

إنها لا تزال حتى الأن صداقة مترددة، وزير العمل "إيلي يشاي" زار كيبوتس وزير المالية "حاييم أورون" (جومس)، وغض الطرف عن حظيرة الخنازير الممتلئة، إلا أن "أورون" لم يحتفل عنده بالسبت، "يشاي" يرى أن: "أورون" (أحلى علماني)، بعكس "ساريد"، و"أورون" يطلب منه ألا يتشاجر. إنهما يتحدثان هاتفيًا على الأقل أربع مرات يوميًا، لكن وجهًا لوجه من الصعب أن نحصل منهما على اتفاق حول موضوع ما، إذا كان هذا سيكون حال المصالحة بين المتدينين والعلمانيين فلتستدعوا فورًا "تومي لابيد""(١).

تبرز الصحيفة هنا مساعي تخطي القضايا الخلافية، عبر التغطية الإعلامية لجهود التعايش السلمي بين العلمانيين والمتدينين، واللافت للانتباه أن الصحيفة تقدم للقارئ النماذج التي تقبل أن تتحاور مع المعسكر الآخر على أنها استثناءات، ولا تعد نماذج مبشرة على الإطلاق، فما يقبله عدد منهم في جلسات خاصة يعود ويرفضه، عندما يكون هناك شهود على الحوار، الأمر الذي دفع الصحيفة لتصوير مساعي تخطي الخلافات على أنها فاشلة، ولن تصمد أمام غلاة المتطرفين في المعسكرين، مثل "تومي لابيد"(٢) الصحفي، ووزير العدل السابق، وزعيم حزب شينوي.

وعلى نفس المنوال، قطع الحاخام "عوفاديا يوسف"، الطريق أمام اليسار العلماني لاستغلال فتوى كان قد أصدرها تبيح الانسحاب من أجزاء من "أرض إسرائيل"، طالما كان في ذلك إنقاذ لأرواح يهودية، حيث ذكر في حوار نادر له مع وسائل الإعلام، نشرته يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٠:

---

(١) יגאל מוסקו ، "קווים מקבילים נפגשים"، ידיעות אחרונות ، 21- 4- 2000، 7 ימים ، עמ' 18- 22.

(٢) **تومي لابيد:** من مواليد ١٩٣١ وتوفي عام في ١ يونيو ٢٠٠٨ بعد أن خاض معارك كثيرة ضد أتباع المعسكر الحريدي.

"سؤال: كيف هى علاقتك بمعسكر اليسار فى إسرائيل الذى يستغل كثيرًا فتوى سيادتك التى نصت على جواز إعادة مناطق؟

– عندما يكون الوضع يتعلق بإنقاذ حياة بشر ليس هناك أية صلة بالفتوى التى أصدرتها.

سؤال: سيادة الحاخام، إذن على أى أساس يتطرقون لفتوى سيادتك المؤيدة لتقديم تنازلات عن أجزاء من أرض إسرائيل؟

– عندما تحدثوا عن حكم ذاتى فى غزة أنا أيدت ذلك، فليذهبوا إلى غزة. إن فتواى سارية فى غزة، لكن هل نوقع على اتفاقيات تحضرهم لداخل بيتنا؟ لداخل مدينتنا؟ فى قلب المدينة العتيقة؟ كيف يفعل "باراك" هذا؟ إننى بالفعل لا أفهم، إذن كما قلت لا توجد أية صلة بين فتواى حينما يكون الانسحاب من أراض يؤدى أيضًا لخطر على الأرواح.

سؤال: إذن الحاخام يدعو لعدم استخدام فتواه فى كل ما يتعلق بتنازلات فى القدس؟

– بالتأكيد، حاشا للرب. (...)

سؤال: هل تحدث الحاخام عن الصحفيين ووصفهم بأنهم مجرمون؟

– تحدثت فقط عن هؤلاء الذين حرفوا أقوالى فى وسائل الإعلام، هناك أشخاص كثيرون يتمعتون بالاستقامة، لكن هؤلاء الذين أخذوا أقوال التوراة وحولوها لأقوال كراهية هم الذين تحدثت عنهم، كل من يحرف يرتكب أمرًا مرفوضًا، لكن

غالبيتهم جيدون ومستقيمون، وأنا آمل أن يقوم الصحفيون الذين يقتبسون من أقوالى، على الأقل ببذل جهد لفهم تلك الأقوال، لكن وهم غير متفهمين للأقوال يركضون لعمل أكداس مكدسة من التفسيرات! لا أملك سوى الأسف والأمل فى أن يكون خطأهم غير مقصود وأنهم، لا سمح الله، يحاولون من خلال هذا التشويه مناطحة الجمهور الدينى فى إسرائيل"(١).

للحاخام "عوفاديا يوسف" علاقة متوترة بالإعلام الإسرائيلي المستقل العلمانى التوجه، لذلك كانت السطور السابقة جزءًا من حوار، هو الأول من نوعه لوسائل الإعلام العلمانية المستقلة على مدار ١٥ عامًا كاملاً، فالحاخام على مدار تلك السنوات كان يكتفى بنقل قناة تليفزيونية - تابعة لحزب شاس - عظاته لأنصاره، ونلاحظ هنا أن الأسئلة تم صياغتها بدرجة من التفخيم لا تتلاءم مع تلك المتبعة فى وسائل الإعلام المستقلة العلمانية، ويرجع هذا إلى أن الحاخام اشترط لإجراء الحوار الذى دعا إليه بنفسه لتوضيح بعض مواقفه أن يجريه الصحفى "أدام باروخ" المتخصص فى فتاوى الحاخام "عوفاديا" ومندوب جريدة "مشباحا" الحريدية "يوسى اليتوف"، وفى هذا تقييد لحرية الرأى، ورفض مسبق لفكرة أن يكون الحوار متصلاً ومفتوحًا، يعبر عن تحفظ الحاخام على سياسات ومواقف الصحافة العلمانية وتشككه فى مصداقيتها، وهو ما حرصت صحيفة يديعوت أحرنوت على أن تلفت نظر القراء إليه، ويعد انتقادًا ورفضًا ضمنيًا من الصحيفة لموقف الحاخام.

ويمكن لنا هنا أيضًا تبين أن فترة التهدئة القصيرة والتى اقتربت فيها مواقف الحاخام مع مواقف أنصار اليسار - وغالبيتهم من العلمانيين - قد أنهاها الحاخام، بتأكيده على أن فتواه سارية فى غزة، وليس فى القدس وبقية الأراضى الفلسطينية، وهو الأمر الذى تسبب كذلك فى قطيعة بينه وبين "باراك"، حيث انسحب حزب شاس من الائتلاف الحكومى احتجاجًا على سفر "باراك" لكامب ديفيد لإجراء

(١) "אני לא מאמין שש"ס תחזור לממשלת ברק"، ידיעות אחרונות، 11- 8 -2000، עמ' 3.

مفاوضات حول الوضع النهائى هناك، ويُفهم من إجابات الحاخام المتعلقة بعلاقته بالصحفيين أنه يفسر الهجوم عليه من قبل بعض الصحفيين، نوعًا من الهجوم على الجمهور الديني فى إسرائيل، وإن كان لا يريد أن يصرح بهذا مباشرةً تجنبًا لتأجيج الصراع مع أولئك الصحفيين.

وعن طبيعة العلاقة بين الحاخام "عوفاديا يوسف" – باعتبار أنه أحد رموز المعسكر الديني – وبنيامين نتنياهو – العلمانى التوجه – صور رسم كاريكاتورى منشور عام ٢٠٠٠ فى صحيفة معاريف[١]:

> الحاخام "عوفاديا يوسف" وهو يحلب عنزة عمياء، كتب عليها الرسام "نتنياهو"، بينما يقول الحاخام: "حقًا إنه عنزة عمياء، لكن باستثناء هذا كل شيء جيد معه"، تعبيرًا عن ابتزاز الحاخام وحزبه الدائم[٢] "لنتنياهو"، الذى صرح مرارًا بأنه يستشير كثيرًا الحاخام، قبل إقدامه على قرارات هامة!

وعن علاقة الحاخام "عوفاديا يوسف" بالسياسيين العلمانيين، ومدى إسهامه فى التقارب أو التباعد بين المعسكرين يمكن نرصد هذا التقرير، الذى أبرزت فيه يديعوت أحرونوت – عام ٢٠٠١ – سخرية الحاخام من قيادات علمانية فى الحكومة الإسرائيلية، وجاء فى التقرير:

> "إن الزعيم الروحى لشاس الحاخام "عوفاديا يوسف" يضرب ثانية: فقد سخر الحاخام "يوسف" بالأمس فى عظته الأسبوعية

(١) שילה, מעריב, 13 -12 -2000, עמ' 7.

(٢) عبرت رسوم كاريكاتورية كثيرة عن هذا الموقف ومنها ما نشرته هاآرتس – فى ٢٨-٦-٢٠٠٠- حينما صورت رئيس الوزراء آنذاك إيهود باراك يبذل جهدًا كبيرًا لدفع عجلة بينما اكتفى عوفاديا يوسف بالاستمتاع المجانى دون بذل أى جهد مع المشاركة فقط فى توجيه العجلة. مما يدل على أن موقف الصحافة من عوفاديا يوسف يتمحور على أنه وحزبه كائن طفيلى، لا تتأثر سياساته بتغير رئيس وزراء من اليسار وتولى آخر من اليمين.

من عدد وزراء الحكومة الإسرائيلية، فقد قال إن وزير الدفاع (بن اليعازر) مثل الدب يرقص فى تثاقل، ووصف وزير الخارجية "شمعون بيريس" بأنه كالقرد الوثاب؛ فى مقابل هذا وصف وزير الداخلية "إيلى يشاي" – المقرب منه – بأنه كالأسد.

(...) أقوال الحاخام بخاصة تلك التى قالها عن وزير الخارجية أثارت ضحكات جمهور المستمعين، (...) وكان الحاخام "يوسف" قد أثار فى أوقات سابقة عواصف كثيرة بسبب تصريحاته عن شخصيات كثيرة فى إسرائيل، فقد وصف "نتنياهو" بأنه "عنزة عمياء"، وعن "أريئيل شارون" قال "إنه يتوق لشن حرب ويحرض عليها"، ووصف "يوسى ساريد" بأنه "شيطان" و"ملعون"، وعن "إيهود باراك" قال إنه "ليس لديه عقل"[(١)].

نرى هنا أن الصحيفة تتتبع تصريحات الحاخام "يوسف" التى يوجهها بشكل ساخر أو انتقادى للقيادات العلمانية، وهى التصريحات التى لا يمكن أن تساعد على مد جسور الثقة والحوار بين المعسكرين، بخاصة وأنها تتضمن سبابًا صريحًا، أو إزدراءً مهينًا أو سخرية لاذعة من تلك القيادات التى كان يتوجب على زعيم حزب شاس إظهار الاحترام نحوها، مع الأخذ فى الاعتبار أنه قبل الانضمام إليها فى حكومة ائتلافية، وهذا التتبع لتصريحات "عوفاديا" يعكس تحفزًا ضده – من قبل الصحيفة. ويمكن القول إن الصحيفة توقعت وانتظرت انزلاق الحاخام لتصريحات مثيرة للجدل ولغضبة معسكر العلمانيين، ثم حرصت على إبرازها. وهو أسلوب يدل على أن الصحيفة تهتم بأن تكون الصورة السلبية المتهورة لأحد قادة المتدينين هى السائدة فى أذهان القراء بتكرار نشر مواقفه وتصريحاته وإبرازها، لكى يقتنع

---

(١) צבי אלוש، "משל עובדיה" פרס – קוף בן– אליעזר –דוב מרקד"، ידיעות אחרונות، 16– 5 –2001، עמ' 11.

الرأى العام بأن مواقف الحاخام المتشددة ثابتة وأنه يعبر عن مواقف قطاع عريض من المتدينين، كما أن نشر الصحيفة لتلك التصريحات بهذه الكيفية من شأنه شق صف أنصار المتدينين وقطع الطريق أمام تحالف مستقبلى قريب بين قادة اليمين المتشدد والحزب الدينى.

كما صور رسم كاريكاتورى منشور عام ٢٠٠١ فى صحيفة معاريف[١] أيضًا:

شخصًا متدينًا يضع على رأسه قبعة الصلاة اليهودية – وقد كست وجهه ملامح الغضب وبدا عليه اعتزامه اللجوء لاستخدام العنف ضد من يقف أمامه- بلافتة يتظاهر بها (وقد كتب عليها: "أتيحوا الفرصة للجيش الإسرائيلي لكى ينتصر") على رأس جندى يرمز للجيش الإسرائيلي.

والرسم الكاريكاتورى السابق يعبر عن اعتقاد الرسام بأن المتدينين يعملون عكس ما يقولون، ويتصرفون تصرفات عنيفة فى قضايا أمنية حساسة، وأنهم بمثابة من يطعن أقرب المقربين إليه فى ظهره، حيث تم رسم الكاريكاتير فى أعقاب مواجهة بين المستوطنين وعناصر من الجيش الإسرائيلي فى مدينة الخليل.

تناولت الصحف موضوع الدراسة إشكالية العلاقة اليومية بين العلمانى والمتدين فى إسرائيل ومن الأمثلة على ذلك تقرير تحت عنوان "حرب استنزاف" نشرته هاآرتس – عام ٢٠٠٠ – وجاء فيه:

> "هذا الأسبوع رأى "يوسف لابيد" "حيم أورون" (سياسى متدين) يتحدث مع "يوسى بيلين" (سياسى علماني) فى الكنيست فقال "لبيلين": كيف تتحدث مع ناشط شاس هذا؟ "بيلين" الذى أبرم اتفاقًا لمنح الائتلاف الحكومى تأييدًا من خارج الائتلاف عند التصويت فى الكنيست مع شاس، وتطوع بإلغاء خطته لحل وزارة الأديان، (...) يبدو أقل مرارة من "أورون"، وهذا على

(١) שילה، מעריב، 3- 4- 2001، עמ' 7.

ما يبدو أحد الفروق بين ميرتس وحزب العمل، ففقدان البرآة يعد مسألة خبرة ورصيد يتجمع، (...) إن انحناء ميرتس إزاء شاس "من أجل عملية السلام" يبدو أسوأ من انحناء "بيلين" من أجل نفس الشيء"[١].

وهكذا يتبين لنا تأكيد الصحيفة على أن مجرد تبادل الحديث بين سياسى علمانى (من حزب ميرتس)، وآخر متدين (من حزب شاس) أمر غير معتاد، وقد يفسَّر على أنه تعاون غير مقبول، وانحناء واستسلام لاستغلال الأحزاب الدينية، حتى ولو كان هدفه المعلن ضمان تأييد الحزب الدينى لعملية السلام، التى يقودها حزب العمل عند التصويت عليها فى الكنيست، وهو موقف يقطع الطريق أمام فرص إجراء أى حوار جاد بين المعسكرين المتنافرين فى إسرائيل، ونستنتج من النص السابق أن التوتر بين المعسكر العلمانى والمتدين وصل حدًا بالغ الخطورة، الأمر الذى عبرت عنه الصحيفة بتوقفها أمام حديث عابر بين أحد نشطاء المتدينين وأحد نشطاء العلمانيين وتحفظ واستهجان أحد زملاء الأخير عليه، وكل هذا يوضح أن الصحيفة تلفت النظر فى النهاية إلى انعدام ثقافة قبول الآخر فى المجتمع الإسرائيلي بين المعسكرين الأساسيين المتدين والعلمانى.

وفى نفس الاتجاه الرافض للآخر ومحاولات البعض اختراق معسكر المنافس جاء فى تقرير نشرته صحيفة معاريف عام ٢٠٠١:

"يحاول ممثل الحاخام "أمنون إسحق" والمشهور بدعوته لإقناع العلمانيين بالالتزام بالتدين، تنظيم اجتماع للعودة للتدين بالذات داخل قاعة الطعام بكيبوتس مشماروت، فى الكيبوتس تملكتهم الدهشة وهم يعتزمون رفض الطلب وحسب أمين صندوق الكيبوتس: "هدف الاجتماع يتعارض مع رؤانا وقوميتنا"[٢].

---

(١) חנה קים, "מלחמת ההתשה", הארץ, 3- 11 - 2000, עמ' ב 3.

(٢) יוסי מזרחי, "ביקש לקיים כנס של המחזיר בתשובה אמנון יצחק- בקיבוץ", מעריב, 25- 4 -2001, עמ' 7.

يعكس النص السابق متابعة من الصحيفة محاولة أحد رجال الدين اليهودى استقطاب مزيد من الأنصار لمعسكره من خلال استئجار قاعة فى تجمع سكنى للعلمانيين، وحرص الصحيفة على أن تبلغ بهذا الأسلوب النشطاء العلمانيين أنها تراقب عن كثب مثل هذه المحاولات وردود أفعال العلمانيين عليها. وفى هذا رفض غير مباشر من الصحيفة لمثل هذه المحاولات، وحث لقيادات العلمانيين على اتخاذ موقف حازم منها.

وعن مساحات الخلاف والاتفاق حول الأحداث النازية وإلى أى مدى يمكنها أن تساعد على التقارب والتباعد بين المعسكرين العلمانى والدينى فى إسرائيل، نشرت صحيفة معاريف عام ٢٠٠١ تقريرًا عن رجل دين حريدى يقول إنه فر من ألمانيا النازية وهو فى مقتبل العمر، ويريد حاليًا تخليد ذكرى الضحايا، وجاء فى التقرير:

> "يعد الادمور من كاليف(١) من الشخصيات المعروفة فى العالم الحريدى،(...). جعلته رغبته فى تسجيل قصة الرعب، ومحاولة استخلاص الدروس المستفادة منها يُقدم على خطوة غير مسبوقة بالنسبة له: إجراء حوار مع وسيلة إعلامية علمانية بمناسبة ذكرى الكارثة النازية، بل وأكثر من ذلك، دعوة صحفى علمانى لمنزله، (...) من الصعب فى أيامنا الحالية أن نتجاهل أن مؤسسة "يد فشيم"(٢) لا يحظى بموافقة الحاخامات أتباع المعسكر الحريدى، ونتيجة لذلك لا يذهبون إطلاقًا إلى الموقع الرسمى لتخليد الذكرى، فهم يعترضون على بعض المضامين هناك، وعلى مصطلح "بطولة"

---

(١) مناحم مندل تاوف מנחם מנדל טאוב.

(٢) متحف إسرائيلى لتخليد ذكرى الكارثة النازية وضحاياها من اليهود، رغم أنه من الثابت وجود أعداد كبيرة من أعراق وجنسيات مختلفة لتلك الأحداث.

على سبيل المثال، كما يعترضون على بعض المعروضات، مثل عرض صور يبدو فيها يهود عرايا قبل قتلهم.

الادمور من كاليف في مقابل كل هؤلاء، يؤكد أنه لا يعارض أنشطة "يد فشيم"، وأنه على الرغم من الانتقادات التي لديه إزاء تلك المؤسسة فإنه لا يوجد لديه صراع معها، وأنا أريد إقامة مؤسسة مُكملة لها، وليست مؤسسة بديلة"(١).

من النص السابق يتضح لنا أن الصحيفة تبرز عدم انتماء معسكر المتدين لدولتهم وكأنهم دولة داخل الدولة، منعزلين طوال الوقت حتى عن القضية التي كثفت إسرائيل جهودها كثيرًا للترويج لها ألا وهي المبالغة في تخليد ذكرى قتلى الأحداث النازية، ولذا ألقت الصحيفة الضوء على حقيقة أن رجل الدين الحريدى غير راضٍ عن متحف النازية، لكنه في نفس الوقت يصيغ اعتراضاته وتحفظاته، بصياغات حذرة ومرنة، ساعد في إبرازها الصحفي العلماني، ربما كنوع من رد الجميل له على السبق الذي حققه له بدخوله - وهو علماني - لمنزل الحاخام، وانفراده بالحصول على حوار معه، لصالح صحيفة علمانية!! والنص السابق يعبر عن وجهة نظر ترى أن التركيز على الأحداث النازية ومحاولة الاستفادة منها أمر من شأنه أن يقرب المسافة بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل.

من النصوص التي تكشف مدى الضغط النفسي والمادي الذي يتعرض له من لا يرغب في الالتزام الديني، والخلاف حول سعي القوة الدينية لفرض تطبيق الشريعة على جميع اليهود في المجتمع الإسرائيلي تقرير نشرته هاآرتس - عام ٢٠٠٤ - لــ "تامار روتام" تحت عنوان "المغتَصبون الجدد"، وجاء فيه:

"من الخـــارج مظهرهم وتصرفـــاتهم مثل أتباع المعسكر الحريدى، إلا أنهم في حقيقة الأمر، سرًا، يتبعون أسلوب حياة

(١) שלמה צזנה, "יד ושם חרדי", מעריב, 20- 4 -2001، מוסף שבת עמ' 14.

علمانى تمامًا، ولا يلتزمون بالمحرمات المذكورة فى الشريعة اليهودية، لقد فقدوا الإيمان، لكنهم بقوا طوال حياتهم داخل صندوق.

"يمكن وصف "المغتصبين" بأنهم جماعة فرعية بين العائدين للعلمانية (الذين كفوا عن الالتزام الديني)، والوصف مقتبس من مغتصبى أسبانيا، وهم هؤلاء اليهود الذين غيروا ديانتهم فى فترة محاكم التفتيش، وإن احتفظوا بديانتهم اليهودية سرًا"(١).

يقارن التقرير السابق بين أتباع المعسكر الحريدى الذين يعيشون حياة علمانية سرية، وبين المغتصبين الذين اضطروا فى العصور الوسطى لتغيير ديانتهم خوفًا من إلحاق الأذى بهم، وهو ما يدل على أن الصحيفة ترى أن من يتراجع عن التدين يصبح مهددًا بدرجة كبيرة تدفعه للاحتفاظ بمعتقداته الجديدة سرًا. وعلى هذا يتبنى التقرير رؤية مفادها أن تدعيم المعسكر العلمانى يعمق المساواة بين المواطنين، ويحمى المجتمع المدنى وحقوق الفرد على عكس الرضوخ للمد الدينى وأفكاره داخل المجتمع الإسرائيلي، والصحيفة بهذا تبرز أن قطاعًا من المتدينين يُبدون تشددًا دينيًا غير حقيقى بسبب ضغوط من حولهم من أقاربهم وجيرانهم المتدينين وخشيتهم من ردود أفعالهم تجاههم، وحتى لا تتهدد مصالحهم وعلاقاتهم وبالتالى يحافظون على مكاسب ما، وهذا يدل على سعى الصحيفة لشق صف معسكر المتدينين بنشر أنباء عن وجود طابور خامس بينهم يعانى من إجباره على الالتزام الظاهرى بالتدين.

ذهب الكاتب "ينير شلج" فى مقال جاء تحت عنوان "تسوية الوضع النهائى بين العلمانيين والمتدينين سيبقى على الورق"، إلى وجود قوى سياسية إسرائيلية مستفيدة من استمرار الاحتقان والتوتر بين المعسكرين، فقال فى هاآرتس عام ٢٠٠٤:

---

(١) תמר רותם، "האנוסים החדשים"، הארץ، 19- 3 – 2004، מוסף הארץ، עמ' 32: 38.

"تم فى السنوات الأخيرة صياغة عدد ليس بقليل من الاتفاقات التى تسعى للتقريب بين القطاعات الإسرائيلية المختلفة، لكن تفعيل تلك الاتفاقات تواجهه عقبات، لأسباب عديدة من بينها وجود ساسة يستفيدون من الاستقطاب"(١).

يلفت النص السابق انتباه القراء إلى أن احتمال التوصل لحل عملى يتم الالتزام به من المعسكرين ضعيف للغاية فى ظل وجود اتفاقات وحلول وسط يتم إبرامها، ولا يتم تنفيذها على أرض الواقع، بسبب مصالح ذاتية لسياسيين يستفيدون من الاحتقان، وتفاقم العلاقات بين المعسكرين المتنافرين، وعلى هذا يحث التقرير المعسكر العلمانى على مزيد من التشدد، وعدم إبرام اتفاقيات جديدة تسعى للتقريب فى ظل عدم نجاحها فى الماضى.

ومن التقارير التى رصدت فيها الصحف محل الدراسة اعتراف شخص متدين بارز بأخطاء وقع فيها المعسكر المتدين، بل ودعوته بشكل مباشر لعدم الإنصات للحاخامات، وعدم التصلب والعمل من قبل كلا المعسكرين على عدم الاختلاط بالمعسكر الآخر تقرير نشرته هاآرتس – عام ٢٠٠٥ – وجاء فيه:

"يقول رئيس جامعة بار إيلان: لقد كان هذا خطأً تاريخيًا، أقصد الاستقطاب والتركز فى جيتو مع الانغلاق على النفس .. أقصد العيش فى أماكن لا يسكن بها إلا المتدينون، نحتاج لمنتمين للصهيونية الدينية فى تل أبيب العلمانية. (...) فطالما ظل الاتصال السكانى بين المتدينين والعلمانيين منعدمًا فإن هذا يعد فشلاً للصهيونية الدينية، ليس دور الإنسان المتدين أن يقول إنه ضعيف، ولا يستطيع الصمود أمام هذا التحدى، عليه أن يتماسك، لكن هذا لم يحدث كان هناك فصل، وفصل داخل

---

(١) יאיר שלג ، "הסדר הקבע בין החילונים לדתיים יישאר על הנייר"، הארץ، 8- 11- 2004.

الفصل. (...) وأنا أدعو المتدينين وأقول لهم: اسكنوا فى كل مكان فى دولة إسرائيل، انتشروا انتشروا، أثروا، لا يمكن التأثير بالسكنى فى أماكن مغلقة(...)

لقد مكث الحاخام "شمعون بار يوحاي" ١٣ عامًا فى مغارة خوفا من أن يفسده البشر وفى النهاية خرج، ونحن خرجنا منذ فترة من تلك المغارات أقصد الوحدة، حقا .. سيتحول عدد من الأفراد إيديولوجيًا ويغيرون آراءهم، لكن هذا جزء من الثمن، من المحتمل أن يكون حفيدى علمانيًا وأن يكون حفيدك متدينًا. فعلينا نحن الاثنين أن نعلم أنه يوجد ثمن للحوار، وإذا كنا نموت من أجل الوطن أفلا نكون مستعدين للحياة من أجله؟"[١].

يعبر النص السابق عن رأى أقلية داخل المعسكر المتدين تعترف بأنه من غير المنطقى، ومن غير المجدى الإنصات بشكل تلقائى وكامل لرأى الحاخامات فى جميع المجالات، كما يعبر عن أصوات تدعو المتدينين لأن يلعبوا دورًا إيجابيًا، وألا يخشوا الانفتاح على بقية المجتمع، والسعى للانغلاق والتجمع فى كثير من الأحيان فى أحياء سكنية تقطنها أغلبية متدينة، وفى هذا الإطار حث رئيس جماعة بار إيلان المتدينين على الخروج من شرنقتهم مذكرًا بتصرف أحد الحاخامات (شمعون بار يوحاي) الذى اضطر بعد سنوات طويلة للخروج من المغارة التى كان يحبس نفسه فيها، والآراء السابقة تعكس تطورًا فى المعسكر المتدين قد تكون أحد أهدافه أو نتائجه المرجوة السعى لتحقيق التقارب وقبول اللآخر، وهو ما يعكس فى النهاية موقف الصحيفة يمكننا القول بأنه يتمثل فى انتقاد ضمنى لمواقف غالبية المعسكر العلمانى الرافض للحوار مع العلمانيين والمتشبث بالانغلاق على نفسه ورفض مجرد الالتقاء بين الجانبين، ومن الواضح أن رؤية الصحيفة فى هذا الخلاف هو إبراز رأى الأقلية داخل المعسكر الدينى التى تجنح للاستنارة ومراجعة

---

(١) שחר אילן، "אל תישמעו לרבנים"، הארץ، 25- 9 – 2005.

النفس، والتوقف عن الانصياع للحاخامات فى كل الأمور الدنيويـــة. وعلـــى هـــذا تسعى الصحيفة لزعزعة المعسكر الدينى من الداخل، وحثها المتدينين على الذوبان والاندماج الكامل بين العلمانيين.

وعلى عكس ما دعا إليه رئيس جامعة بار إيلان قدمت معاريف برهانًا على صعوبة تحقيق الدعوة لدمج المتدينين مع العلمانيين، وذكرت فى عام ٢٠٠٥ تحت عنوان "لا نريد جيرانًا علمانيين":

"وفقا لممثلى وزارة البناء والإسكان وإدارة عملية الانفصال عن غزة فقد قال السكان المتدينون إن نيتسان "تجمع سكنى ديني"، وأنهم غير راغبين فى أن يكون جيرانهم الجدد من العلمانيين(...) يتنقلون بالسيارات يوم السبت، ويدنسون حرمته فى التجمع السكنى.

ممثلو وزارة الإسكان قالوا للوزراء إنهم لا يستطيعون قبول مطلب المتدينين، لأن عددًا من العائلات العلمانية حصلت أمس بالفعل على مفاتيح شققهم الجديدة، وبدلاً من هذا المطلب اقترح المسئولون فى وزارة الإسكان حلاً وسطًا ينص على تخصيص مناطق معينة فى نيتسان يتم اعتبارها مناطق دينية، واعتبار أخرى مناطق علمانية، وبذلك لا يزعج العلمانيون المتدينين فى راحة السبت"(١).

والنص السابق يوضح لنا رصد الصحيفة أن عدم قبول الآخر وصل لمرحلة متقدمة فى إسرائيل، حيث يرفض سكان متدينون قبول الأمر الواقع - حتى بعد تسلُّم جيران علمانيين لشققهم - مؤكدين أن وجود العلمانيين بالقرب منهم سيدنس حرمة السبت، الأمر الذى اضطر معه المسئولون للتصريح بأنهم سيقسمون مناطق

(١) אילאלי שחר، "לא רוצים שכינים חילונים"، מעריב ، 1- 8 -2005.

بلدة نيتسان بين المتدينين والعلمانيين، في دليل واضح على انعدام فرص التعايش السلمي بين المعسكرين، وهو ما يعكس أن رؤية الصحيفة للخلاف تتمثل في حشد الرأي العام حول فكرة اتخاذ موقف أكثر صرامة ضد المتدينين الرافضين للاندماج في المجتمع الإسرائيلي والحوار مع الآخر.

وحول رفض المتدينين للنقاش حول قضايا كثيرة وتحويل الدنيوي إلى مقدس لا يمكن المساس به أو التفاوض بشأنه والتوصل لحل وسط يرضي جميع الأطراف، أو حتى ترك حرية التعامل معه حسب معتقدات كل فرد في المجتمع، صور "افيعاد كلينبرج" أن تجربة أوربا العلمانية هي الحل، وكتب في يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٥:

> "يتملك رجال الدين ميل، من وقت لآخر، وبصوت عالٍ بقدر الإمكان، لبسط القدسية على أشياء: أماكن مقدسة، وقبور مقدسة، ورجال مقدسون، ومبادئ مقدسة، ورموز مقدسة (...) وعلى من يرغب في أن يعرف إلى أين سيقودنا هذا أن يتطلع لتاريخ أوربا. ففي لحظة معينة ملت الغالبية العلمانية من المقدسات وممن يقدسونهم، وتعاملت مع الدين والسياسة من خلال نصوص القانون(...) ويبدو لي أنه حان الوقت لنفعل هذا نحن أيضًا"(١).

يبدو من النص السابق تصوير الصحيفة لحجم الهوة بين المعسكرين فهي ترى أن الخلاف يدور بين من يمنحون الأولوية للمقدسات الدينية غير ثابتة الحدود، ومن يمنحون الأولوية للقانون الوضعي ويعتبرون أن اختيار مقدسات ومحاولة فرضها على الجميع يعد إكراهًا دينيًا غير مقبول، وعلى هذا يتبنى النص في هذه النقطة الخلافية وجهة النظر التي تدعو إلى انسحاب الدين من الحياة العامة ووقف هيمنته عليه، واقتصاره على الحياة الخاصة بكل فرد على حدى. تحاشيًا

---

(١) אביעד קלינברג، "קדוש، קדוש، קדוש- התורה כקרדום לחפור בה"، ידיעות אחרונות، 15- 9 -2005.

لحدوث انفجار كما حدث فى أوربا حين أصر الحكام لقرون طويلة على التمتع بسلطة سماوية بجانب سلطتهم الأرضية. وهذا موقف نادر من الصحيفة، وفيه قدر من المبالغة قد يكون الهدف منه لفت الانتباه لحجم الهوة والخلاف والضغط على المعسكر المناوئ للعلمانية (الديني) لكى يخفف من تشبثه بمواقفه.

تناول يديعوت أحرونوت لنفس المحور الخلافى كان أكثر حدة فكتب الإعلامى الشهير فى إسرائيل "يارون لوندون" عام ٢٠٠٥ تحت عنوان "اليهود يشنون حملة صليبية":

> "إن الدين – أى دين– مخلوط برؤية استعمارية، فأنصار الدين لن يألوا جهدًا حتى يفرضوا على غيرهم عقيدتهم، أو يتم إيقافهم من قبل قوى اجتماعية أخرى(...) إن الدين يتعامل بشكل جيد فقط حين تُكبح جماحه، وحينئذ يبدو فى هيئة ودودة(...) إن الدين يجمح حاليًا، وبالتالى حان وقت المدافع"(١).

يعد النص السابق من النصوص الكاشفة لحقيقة أن الخلافات بين المعسكرين – العلمانى والمتدين فى إسرائيل – مرشحة للتصعيد فالنص يعتبر أن المتدينين، فى أى مكان، يسعون لفرض عقيدتهم على من حولهم، تمامًا مثل الاستعمار فى القرن التاسع عشر، وهو بذلك يوازى بين المتدينين وبين المحتلين الغزاة، ليروج لفكرته التى تتلخص فى أن الحل الناجع تجاه هؤلاء المتدينين وتوجهاتهم هو "صدهم"، وكبح جماحهم، لأن الفكر العلمانى – من وجهة نظر الكاتب – كيان أكبر وأعمق، من الدين بشكل يقتضى فصل الدين عن الدولة وحاصرته داخل دور العبادة، وعلى هذا فإن النص السابق يعكس لنا رؤية الصحيفة المتمثلة فى أن ثقافة قبول الآخر مفتقدة لدى قطاعات عريضة فى المعسكرين، وأن التصعيد المستقبلى هو الأقرب للحدوث، نظرًا لأن الصحيفة تقارن الدين بالاحتلال وبالتالى تدعو بشكل صريح لمقاومته، وصد كل ما يساعد على انتشار نفوذه فى القضايا الدنيوية.

---

(١) ירון לונדון، "מסע הצלב של היהודים"، ידיעות אחרונות، 7– 7 – 2005.

وكتعبير عن عمق الخلافات بشكل لا يتيح مجرد إجراء حوار مستمر وجاد بين المعسكرين المتنافرين، نشرت يديعوت أحرونوت تقريرًا مطولاً - عام ٢٠٠٦ - يعرف فيه عدد من الشخصيات العامة فى إسرائيل أنفسهم، وجاء فيه:

"بمناسبة عيد الغفران رتبنا لقاء بين "شولاميت ألوني"(١) ("أنا أريد أن أصف نفسى بإسرائيلية، وليس يهودية")، والبروفيسور "يعقوف ملكين" ("اليهودى هو ببساطة العضو فى الشعب اليهودي")، والبروفيسور "شلوموه زند" ("لا يوجد ما يسمى بالشعب اليهودي")، و"أوران يهيشالوم" ("الدين لا يغطى كل كياني")، انطلقنا للبحث عن اليهودية العلمانية وهذا هو الحصاد.

لا أنيع سرًا عندما أقول إن الجميع لا يسارعون بأداء طقوس الاحتفال فى عيد الغفران، فهناك من يصومون، وهناك من يصلون فى المعابد، لكن يوجد أيضًا من يتجمعون فى الخارج، ينطلقون بالدراجات، يشاهدون مكتبة أفلام "الدى فى دي" التى تزودوا بها مبكرًا، توقف منذ فترة إجماع الكل على السعى لأن يكونوا يهودًا صالحين فى عيد الغفران، لكن ماذا تعنى فى الواقع عبارة "يهودى صالح"؟ نحن جميعًا نعرف قصة الطفل الذى أطلق صافرة داخل المعبد فى عيد الغفران، لأنه لا يعرف كيف يتلو الصلاة، لقد سُمعت تلك الصافرة فى أرجاء السماء"(٢).

يوضح لنا التقرير السابق أن الصحيفة ترصد بشكل غير مباشر حقيقة افتقار المجتمع الإسرائيلي لعوامل ثقافية تجمع بين الأضاد فى إسرائيل، وأن الصحيفة

---

(١) **شولاميت ألونى** : مؤسسة حزب راتس وزعيمة سابقة لحزب ميرتس وعضوة بالكنيست سبق لها أن تولت مناصب وزارية. (אשר כהן، יהודים לא יהודים، שם، עמ' 123).

(٢) מאיה פלדמן، " מיהו חילוני?"، ידיעות אחרונות، 1- 10 -2006 .

ترى عدم التعويل على الأعياد اليهودية، وخطأ التعامل معها على أنه بإمكانها أن تقرب بين المتدينين والعلمانيين، ودليل الصحيفة فى هذا أن قطاعًا عريضًا من اليهود يحتفل بعيدًا عن المعابد وعن الطقوس الدينية، ولا يمثل له العيد سوى فرصة لمشاهدة أفلام فى منزله، وأبرزت الصحيفة فى هذا الصدد أيضًا أن الخلاف وصل لدرجة عدم اعتراف البعض بوجود شعب يهودي(١)، وبالتالى عدم الاتفاق على تعريف من هو اليهودى الصالح، وهدف الصحيفة فى الأغلب هو التنبيه والتحذير من خلال طرح فكرة جديدة تقوم على محاولة اختبار إمكانية الحوار بين المعسكرين بشكل عملى، وترسيخ المفهوم العلمانى لليهودية القائم على الانتقائية فى الطقوس.

ومن الأدلة الكثيرة على فشل محاولات التقارب القليلة بين المعسكرين، نشرت هاآرتس – عام ٢٠٠٦ – تقريرًا تحت عنوان "المرشح الأول لمنصب الحاخام العسكري: السبت أهم من حياة غير اليهود"، جاء فيه:

"يعد تعيين العقيد احتياط "افى رونتسكي"، رئيس اليشيفا (المعهد الديني) بمستوطنة ايتمار – الذى يعتبر الجسر الأخير تقريبًا بين محيطه المتطرف وبين الجيش الإسرائيلي بعد الانسحاب أحادى الجانب من غزة – بادرة مصالحة تجاه المستوطنين.

ويبدو التعيين المحتمل للعقيد احتياط "افى رونتسكي" كحاخام عسكرى رئيسى، وهو الأمر الذى يبحثه حاليًا رئيس الأركان "دان حالوتس"، كفكرة عبقرية.

---

(١) يرى الباحث أن الوضع على هذا النحو يعزز من قدرة الفلسطينيين على التمسك بحقوقهم، نظرًا لأن احتدام الخلافات داخل المجتمع الإسرائيلي وانشقاقه على نفسه إلى حد بعيد يصب فى مصلحة الفلسطينيين.

فالحاخام "رونتسكي" الذى ترأس اليشيفا (المعهد الديني) في مستوطنة ايتمار في السامرة (بالضفة الغربية) بقى كآخر جسر تقريبًا بين محيطه المتطرف وبين الجيش الإسرائيلي بعد الانفصال عن غزة، إنه يعد عنصرًا داعيًا للاعتدال تحفظ دومًا على عصيان الأوامر، وعلى هجمات اليمين على ضباط الجيش الإسرائيلي، وإذا ما تم التعيين ستكون هذه بادرة حسن نية كبيرة من الجيش تجاه المستوطنين، الذين تمر علاقته بهم بفترة عاصفة، إلا أن مجرد نشر اقتباس من كتاب كتبه "رونتسكي" منذ عشر سنوات من شأنه إثارة أسئلة بشأن وجاهة القرار الذى يتم التجهيز له: ماذا يعتقد بالضبط المرشح لمنصب الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلي بشأن التعامل مع مخرب مصاب يوم سبت وإنقاذ حياة أحد الأغيار، وهل أوصى المسعف المتدين بالتهرب من تقديم علاج له "(١).

نرى هنا أن الصحيفة أبرزت اعتبار ترشيح العقيد المتطرف لمنصب الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلي فكرة مقبولة، بل وحلاً أخيرًا، بعد أن وصل الحوار بين المعسكرين الدينى والعلمانى لطريق مسدود، وبدأ التهديد الوعيد يأخذ سبيله للتنفيذ على خلفية رفض الانسحاب أحادى الجانب من قطاع غزة، وما يستلزمه ذلك من إخلاء لمستوطنات. ومع هذا لم يتردد كاتب التقرير فى ضرب "الجسر الأخير" بين المعسكرين مذكرًا بأنه قد لا يصلح لتولى المنصب بسبب تطرفه الشديد الذى وصل لحد فتوى سابقة منسوبة له نصح فيها جندى الإسعاف بالجيش الإسرائيلي بالتهرب من تقديم العلاج لغير اليهودى يوم السبت، وهو ما يشير إلى أن الحوار وثقافة قبول الآخر غير متوافرين بالقدر الكافى، وأن هذا سيكون من عوامل التصعيد بين المتدينين والعلمانيين فى الفترة القادمة، وفيما سبق نوع من ممارسة سياسة الترهيب والترغيب من قبل الصحيفة إزاء العقيد المرشح

---

(١) עמוס הראל، "המועמד המוביל לרב הצבאי: השבת חשובה מחיי גויים"، הארץ، 21- 2- 2006.

لتولى المنصب، فهى من ناحية تشير إلى أن ترشيحه فكرة عبقرية، ومن ناحية أخرى تلفت النظر إلى مواقف متطرفه لها عبر عنها منذ سنوات طويلة، وكأنها بهذا الأسلوب تعبر عن موقفها المتمثل فى أنها ستدعمه بشرط أن يعدل من مواقفه ويتراجع عن تشدده، وعلى هذا تكون الصحيفة قد اتبعت فى معالجتها للخلاف محايدة منقوصة.

وتعبيرًا عن أزمة دعاة الحوار وقبول الآخر، وإقرار عدد منهم بوصول جهودهم لطريق مسدود نشرت صحيفة هاآرتس حوارًا مع من وصفته بـ"أبى الحوار" بين المتدينين والعلمانيين فذكرت عام ٢٠٠٦:

> "أقام الحاخام الدكتور "دانى تروفر" منذ ٣٦ سنة منظمة جيشر (جسر) من أجل إجراء حوار علمانى دينى، عشية استقالته اعترف بأنه لم يحدث تقارب بين القلوب فى إسرائيل فى السنوات الأخيرة، الجانبان تطرفا أكثر فى مواقفهما (...) إنه محبط بشكل خاص من حقيقة أنه بعد كل هذه السنوات أصبح المعسكران يتباعدان عن بعضهما البعض فقال: لقد قادت الصهيونية الدينية نفسها للهامش، وأصبحنا عنصرًا متطرفا للغاية لا توجد حاجة للتعامل معه. فى الوقت الذى وصل فيه العلمانيون لوضع "أغيار يتحدثون العبرية"، فأغلبهم لا يستطيعون على الإطلاق، ليس فقط قراءة مصادر يهودية عتيقة، بل أيضًا كتب "عجنون"[١]، و "ى. ل بيرتس"[٢]، لأنهم لن يفهموا اللغة.

---

(١) **شموئيل يوسف عجنون:** من مواليد جاليسيا ١٨٨٧، هاجر لفلسطين عام ١٩٠٩ نشأ فى أجواء دينية، لذلك لم يكن مستغربًا تأثر أعماله الأدبية بقصص العهد القديم والقبالاة، وحاز جائزة نوبل للآداب عام ١٩٦٦ مناصفة مع شاعرة يهودية ألمانية، وقد اتسمت كتاباته بأسلوب كتابة متأثر بعبرية العصور الوسطى. (رشاد عبد الله الشامي(د)، لمحات من الأدب العبرى الحديث، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٨٤، ص٥٦، ٥٧).

(٢) **إسحق ليفوش بيرتس:** (١٨٥١– ١٩١٥) يعد من أشهر كتاب الهسكالاه، وكتب بالييدش والعبرية، وكان فى الوقت نفسه متعاطفًا مع التقاليد الدينية، وكتب بشكل إيجابى عن الحسيدية. האנציקלופדיה החופשית، http://he.wikipedia.org.

ما هى اللحظات التى أراد فيها نزع قناع السود الدائم الذى يتطلب منصبه وضعه لكى يوجه صفعة لشخص ما ؟ أجاب الحاخام "دانى تروفور" بشكل مفاجئ: كانت هناك لحظة واحدة ينطبق عليها ذلك عندما تم تعيين "شولاميت ألوني" وزيرة للتعليم، وقررت بشكل ديكتاتورى إلغاء ميزانيتنا، حضرنا إليها مع "مورله بار أون" الذى كان عضوًا فى إدارة المنطمة وانتخب لفترة عضو كنيست عن حزب ميرتس، وقال لها : أنا أعرفهم، إنهم على ما يرام، ومع ذلك أصرت على موقفها، كانت لديها آراء مسبقة ولا تريد تغييرها، ولم أرغب فى أن أوجه لها ركلة.

لقد حلم بأن تلعب الصهيونية الدينية – التى نشأ بين صفوفها – دور الجسر بين الكيانين المختلفين كلية، أما الآن فهناك كثيرون من جيل الشباب داخل الصهيونية الدينية يهزأون علانية من هذا الدور ويعتبرون "جيشر": "شيئًا يدوسه الجميع"، ويصفون جيل "تروفر" بأنهم تنازلوا عن هويتهم لكى يتم قبولهم بين الصفوة العلمانية، لكنهم لم يلاقوا سوى الاستخفاف"(١).

يبدو لنا من الحوار السابق أن الصحيفة اهتمت بإعلان أحد أنصار المعسكر الدينى عن فشله فى إجراء حوار مع الآخر العلمانى، ويبدو من النص أن الصحيفة سعيدة لهذا الفشل نظرًا لأن التقارب المنشود كان يرمى فى الأساس إلى خدمة مواقف معسكر المتدينين، والسعى للحصول على مميزات جديدة لهم من خلال الحوار، مع ملاحظة أن الصحيفة لفتت الانتباه إلى أنه على الرغم من أن المشكلات بين العلمانيين والمتدينين كانت دومًا موجودة وساخنة، لكن القائم على جهود الحوار لم يكشف النقاب عنها وعن نتائجها، إلا عندما قرر الاستقالة من

---

(١) יאיר שלג، "ההילונים הם גויים דוברי עברית"، הארץ، 5- 6- 2006.

منصبه، فكشف أنه على الرغم من الجهود المستمرة لمنظمته على مدار عشرات السنوات تباعد المعسكران لدرجة أنه يعتبر العلمانيين "أغيارًا يتحدثون العبرية"، معترفا فى الوقت نفسه بأن الصهيونية الدينية تطرفت لحد جعلها غير مؤثرة، وهو ما يعد تحريضًا منه على التأثير بشكل أكبر، ويبين لنا الحوار السابق مدى كراهية الحاخام لـ"شولاميت ألوني" زعيمة حزب ميرتس العلمانى ووزيرة التعليم السابقة (لدرجة أنه كان يرى أنها تستحق ركلة لمواقفها الرافضة لدعم منظمة جيشر)، وفى نفس الوقت مدى استخفاف الجيل الحالى من الصهيونية الدينية بجهود ترسيخ ثقافة قبول الآخر، ووصم من يدعون لها بأنهم عملاء ومنافقون رفض العلمانيون قبولهم بينهم، وهو ما يعكس رأى الصحيفة فى هذا المضمار والمتمثل فى حالة من اليأس فى التقريب بين المعسكرين، ورصد لتفاقم مستقبلى منتظر، تدعو الصحيفة للتعامل معه بواقعية.

ومن بين النماذج التى سعت أيضًا للتقارب، وخلق فرص جديدة لإقامة حوار وإيجاد ثقافة قبول الآخر بين المعسكرين المتنافرين تقرير نشرته هاآرتس عام ٢٠٠٧، وجاء فيه:

> "بعد مقتل "أسحق رابين" بثلاثة أيام اتصل هاتفيًا "شلومو فيشر"، وهو من اليسار الدينى، (...) بـ"يافا جيسر"، وهى زوجة حاخام التجمع السكنى عوفرا(...) قد اقترح "فيشر" على "جيسر"، (...) أن يعملا معًا من أجل نشاط يهتم بتعليم الديمقراطية فى الصهيونية الدينية.
>
> استجابت "جيسر"، وفى ذكرى مرور ٧ أيام على اغتيال رابين، أقيم فى صالون منزل فيشر اللقاء الذى أسفر عن تأسيس منظمة "يسودوت"(١) المعنية بإرساء قيم الديمقراطية فى التعليم الدينى القومى.

(١) **يسودوت יסודות**: منظمة أقيمت عام ١٩٩٥ على يد نشطاء فى الصهيونية الدينية، هدفها حسب الموقع الرسمى للمنظمة: "دعم التزام الجمهور الدينى بالقيم الديمقراطية لدولة إسرائيل،

فى بدايتها حظيت المنظمة بتمويل مؤثر من وزارة التعليم، لكن مع إجراء الاستقطاعات الكبيرة فى ميزانيات التعليم، اضطرت للبحث عن مصادر تمويل أخرى، (...) على مدار عمر المنظمة – اثنى عشر عامًا – تحركت المنظمة سرًا، بدون أى نشر، حتى لا تثير ريبة الجمهور المستهدف (...) وهذا العام تقيم المنظمة برامج مختلفة فى ٦٤ مدرسة، تشكل ١٠ % من شبكة التعليم الدينى، وسوف يجرى غدًا مؤتمر جماهيرى هو الأول من نوعه فى الكنيست(السبب الرسمي: الذكرى الستين لتأسيس الكنيست)، برعاية عضو الكنيست إسحق ليفى، من "الاتحاد القومي".

منذ اللحظة الأولى ضم طاقم "يسودوت" نماذج متنوعة (...) يقول "فيشر" إن التنوع ضرورى للتحدث مع الجمهور لأنه متعدد التوجهات"(١).

اهتمت الصحيفة هنا برصد نشاط منظمة "يسودوت" وتوضيح أنه ظل لفترة نشاطًا سريًا، وهو ما يعد دليلاً على عمق الخلافات بين المتدينين والعلمانيين، وأن من سيتجاوب مع دعوات التقارب والحوار سيتهمه معسكره بالخيانة، وهو ما يفسر أيضًا التمويه على لقاء للحوار فى الكنيست بالإعلان أن الهدف منه إحياء الذكرى الستين لتأسيس الكنيست، وليس الغرض الأساسى له وهو التقارب، ومحاولة رأب الصدع، وهو ما يضع مستقبل وفعالية تلك المنظمة– حسب رؤية الصحيفة– فى خطر، فى ظل حجب وزارة التعليم الإسرائيلية التمويل عنها، مما يدل على أن الصحيفة تتعاطف مع تجربة تلك المنظمة وهدفها الرئيسى وهو إجراء حوار بين المعسكرين المتناحرين داخل المجتمع الإسرائيلي، وإن كانت فى الوقت نفسه تتوقع

إنطلاقًا من هوية يهودية دينية"، ولتحقيق هذا الهدف تكثف أنشطتها فى المدارس الدينية. (www.yesodot.org.il30-6-2008)

(١) יאיר שלג، "היום נלמד לכבד שמאלנים (ואחר כך ערבים)"، הארץ، 31- 12 -2007.

لها الفشل وهو ما عبرت عنه بتكرار ذكرها عبارات تفيد بأن الجهود مستمرة "حتى الآن"، وكذلك بتأكيدها على أن تأسيس المنظمة تم بشكل انفعالى بعد أيام من مقتل رئيس الوزراء "إسحق رابين" على يد يهودى متشدد دينيًا. وعلى هذا تكون معالجة الصحيفة للخلاف بها قدر من الحياد، وفى نفس الوقت سعى لشق صف المتدينين.

ومن النماذج الدالة على مزيد من الاحتقان والتطرف بين الجانبين الدينى والعلمانى، تقرير يؤكد أن أحد الكتاب المتدينين أسقط من حساباته النقاط النادرة التى كان يراها إيجابية فى المعسكر الآخر، وذلك فى مقال – نشرته يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٧– جاء فيه:

"كإنسان متدين كنت، دائمًا وأبدًا، معجبًا بعدد من قيم الفكر العلمانى، وبشكل أكثر دقة: يرجع جل تقديرى له بسبب رفض هذا الفكر لتقديم نفسه على أنه "إيمان– عقيدة" للثوابت والتصلب الذى شعرت به فى محيطى الأورثوذكسى، (...) لم يحقق ممثلو العلمانيين دائمًا تلك المثاليات، شيء ما تصدع، وفى أقسام من المجتمع العلمانى ينمو نوع من الحريدية العلمانية.

(...) وجهة النظر واضحة: الجنود توقفوا عن الامتثال لأوامر قادتهم – ممثلى "السيادة"، ويحولون امتثالهم الأعمى من رب العالمين، لممثليه التافهين فى عالمنا: الحاخامات، وهذه النظرية تفترض منذ البداية أن الفرد المتدين، هو إنسان آلى مطيع، بلا رأى أو شخصية، يكرس نفسه لساداته، ويفعل ما يتسق مع ما يقولونه.

يكمن الخطر فى تلك الروبوتات المطيعة فى أنه من شأنها الاتحاد معًا بأعداد غفيرة، والسير معًا على طريقة "سيناريو من سيناريوهات الرعب المخيفة"، لكى تسيطر على البشر العلمانيين، الوحيدين ذوى الشخصية المستقلة.(...) الفوضى أخطر من الانصياع للحاخامات، (...) استعدادًا لاجتثاث جوش قطيف حذر الإعلام من عصيان جماعى بأعداد غفيرة للأوامر، لأن معسكرًا هامًا من الحاخامات روجوا ودعوا لعصيان الأوامر، وها هو الجبل الإعلامى يلد فأرًا، ومن بين آلاف الجنود كانت نسبة من عصوا الأوامر تكاد تكون صفرًا.(...) إذن كيف يعقل أن حقائق بسيطة لهذه الدرجة، اختفت من أمام ناظرى الغالبية الساحقة لرجال الإعلام؟ (...)

وليس من قبيل المصادفة أن نسبة "الذين يقررون التخلى عن التدين والعودة للحياة العلمانية تفوق بنسبة ٢٠% أعداد من يقررون التدين (...). لقد اتسعت صورة الحياة فى المجتمع الدينى جدًا، من استهلاك الثقافة: سينما، موسيقى متنوعة إلى ثقافة الملاهى الليلية والتعامل مع المرأة: ففى أحد الأطراف اللجوء إلى الخاطبة، وفصل كامل بين الجنسين، وفى الطرف الآخر صداقة رومانسية لا تهدف للزواج، وأخيرًا أحيانًا، العيش معًا قبـــل محفـــة العرس والقدوشين(...) الحاخامات لا يفرضون آراء سياسية، بل ما يحدث هو العكس: الشباب يختارون الحاخامات وفقا لرؤاهم"(١).

من النص السابق يتبين لنا أن الصحيفة خصصت مساحة ضئيلة من إحدى صفحاتها لكاتب متدين، وهى سياسة متبعة فى بقية الصحف العلمانية فهى تتيح

---

(١) אודי ליאון، "סדקים באמונה החילונית"، ידיעות אחרונות، 21 -8 – 2007.

النشر بشكل محدود للغاية، وعلى مساحات صغيرة، وغالبًا ما يكون الرأى المنشور غير تحريضى، وغير ساعٍ للتأثير فى القراء العلمانيين بدرجة تجعلهم يتشككون فى مبادئهم ويتحولون عن علمانيتهم، وفى هذا محاولة للتأكيد على ليبرالية الصحيفة وقبولها الرأى الآخر على عكس المتدينين المتشددين الذين لا يتيحون لأصحاب أقلام علمانية الكتابة فى صحفهم، والنص السابق يعبر عن رأى مفاده أن المتدينين المتشددين يُفرّغون المعسكر العلمانى من العنصر الوحيد الذى كانوا يرونه إيجابيًا فيه، ألا وهو الانفتاح، وعدم اتخاذ أحكام مسبقة على الأمور، فاتهم الكاتب المعسكر العلمانى بأنه أصبح حريدى التفكير، نظرًا لأن الحريدى الحقيقى يضطر للتعامل مع القوى العلمانية، أكثر مما يضطر العلمانى للتعامل مع القطاعات الحريدية، رافضًا فى الوقت نفسه تصوير المتدين على أنه "إنسان آلى" يتحكم فيه عن بعد أسياده من الحاخامات، وهكذا نرى أن الكاتب يتهم وسائل الإعلام بالمداهنة، والتحالف غير المنطقى – بشكل يتنافى مع الحقائق – مع معسكر العلمانيين، ولذلك يمكن القول بأن الخلافات الداخلية تتفاقم يومًا بعد يوم، منذ قيام الدولة، وأن احتمالية التوصل لنقاط التقاء بين المعسكرين أو حوار يعكس قبولاً لثقافة الآخر مستبعدة فى الفترة الحالية، أى أن الأوضاع فى هذا المجال تتفاقم، وربما تصل لذروتها قريبًا. بخاصة وأن الكاتب يحاول أن يغرى شرائح من العلمانيين، ويقربهم من الفكر المتدين، بسعى مزدوج: للتنفير – من ناحية – من الفكر العلمانى الجامد.. المتعصب، من وجهة نظر، وبإغراء شباب العلمانيين بإمكانية احتفاظه بالمتعة والترفية واللهو والجموح أيضًا من ناحية أخرى من داخل المعسكر الديني!! والنص السابق بشكل عام يروج إلى أن العلمانيين لا يعلمون الصورة الحقيقية للمتدينين الذين تطوروا فى جميع المجالات دون أن يقدم نموذجًا أو دليلاً على ذلك التطور بخاصة فى مجال الموقف من الإبداع والموقف من المرأة، ويؤكد على فكرة مفادها أن الانطباع السائد حول زيادة أعداد المتحولين للتدين عن أعداد المتحولين من التدين لاعتناق مبادئ العلمانية غير صحيح ومبالغ فيه، ويبدو للباحث أن الصحيفة نشرت رأى الكاتب المتدين لأنها لم تر فيه حجة

قوية تستقطب العلمانيين لمعسكر المتدينين، وأنه تناول فكرته بتهذيب، وفى نفس الوقت فإن مجرد نشر المقال يُفرغ اتهام الكاتب من محتواه والمتمثل فى اتجاه العلمانيين نحو الانغلاق ورفض الرأى الآخر، والتشبه بالمتدينين فى هذا المضمار، حيث إن الصحيفة بنشرها رأى الكاتب فى العلمانية قد برهنت على أنها تقبل النقد، والمراجعة، وأنها تتعامل مع الخلاف بقدر من الحياد.

نخلص مما سبق إلى أن القضايا الثقافية من القضايا الخلافية التى رصدتها الصحف محل الدراسة – بشكل متقارب من حيث درجة الاهتمام – ومن المحاور التى توضح رؤية الصحف لتلك الخلافات:

– تكرر فى الصحف محل الدراسة تصوير التعليم العلمانى على أنه يتعرض لخطر، ويتوجب دعمه بشكل مؤثر لكى يصمد أمام نفوذ وقوة التعليم الدينى.

– تقديم الصحف آراء ترسخ مفهوم أن التعليم الدينى يقدم للمجتمع شخصية تابعة سلبية، مما يعنى ضرورة منحه أولوية أقل حتى يقبل التطوير والتغيير.

– رصدت تقارير بالصحف محل الدراسة تهرّب المؤسسات التعليمية الدينية من سداد التزامتها وتراكم ديون وضرائب عليها، وإصرارها فى نفس الوقت على زيادة أعداد طلابها.

– تعتبر تقارير منشورة فى الصحف محل الدراسة أن مستوى الإمكانيات المقدمة فى المؤسسات التعليمية الدينية أفضل من تلك التى تقدم للمؤسسات التعليمية العامة – رغم أن هذا ينطوى على قدر من المبالغة – بسبب قلة أعداد الطلاب بالمقارنة بحجم الميزانيات، وتحرض الرأى العام على عدم قبول استمرار هذا الوضع.

– تسخر تقارير صحفية من تخوف المتدين من الأعمال الفنية والثقافية التى يقدمها المسرح والتليفزيون فى إسرائيل.

- رفض الصحافة محل الدراسة وصاية المعسكر المتدين على الأعمال الفنية فى إسرائيل، ومهاجمتها كل من يسعى لفرض رقابة أو ممارسة ضغوط عليها.

- رصد بعض التقارير الصحفية محل الدراسة تصريحات التكفير التى طالت ممثلى المسرح من قبل حاخامات مؤثرين وتصنيفها على أنها من قبيل الشطط غير المقبول.

- رصدت الصحف محل الدراسة فى حالات محدردة آراء لمنتسبين للمعسكر الدينى، تطالب بمراعاة حق المتدينين فى مشاهدة البرامج الجماهيرية، فى غير أوقات عطلة السبت، وهو ما يعكس تشجيعًا من الصحيفة لاندماج المتدينين فى المجتمع من خلال مشاهدتهم نفس البرامج التليفزيونية التى تحظى بنسبة مشاهدة عالية بين العلمانيين فى إسرائيل.

- حذرت الصحف محل الدراسة من تفاقم الخلاف حول عمل دور العرض فى أيام السبت، ولفتت الانتباه إلى أن الأمر وصل - فى السنوات الأخيرة - إلى حد سعى المتدينين لإغلاق، وهدم عدد من دور العرض فى محيط التجمعات والأحياء السكانية اليهودية، وتحويل أرضها لمساكن للمتدينين أو تخصيصها لتأسيس مدارس دينية، وهو ما ترفضه الصحف محل الدراسة وتحرص على رصد تفاصيله ونقلها للمعسكر العلمانى حثًا له على اتخاذ موقف قوى تجاه أنصار المعسكر الدينى.

- رصدت تقارير بالصحف محل الدراسة إقرار عدد من دعاة التقارب والحوار وقبول الآخر بفشل جهودهم وسط اتهامات لهم بالنفاق وتقبل الإهانات دون جدوى.

- رصدت تقارير فى الصحف محل الدراسة رأيًا مفاده أن الخلافات الحالية بين العلمانيين والمتدينين من شأنها أن تتفاقم مستقبلاً بسبب استفادة عدد من قيادات المعسكرين من هذا الخلاف والصراع.

- رصدت تقارير فى الصحف محل الدراسة حقيقة وجود شريحة من المتدينين ظاهريًا فقط خشية فقدانهم لمكاسب وتدهور علاقتهم بمن حولهم من المتدينين.

الفصل الثانى

رؤية الصحافة العبرية المستقلة للقضايا الخلافية على الصعيد التشريعي

اختلفت القوى الفاعلة فى المجتمعات اليهودية فيما بينها، منذ اللحظة الأولى لطرح الفكرة الصهيونية، حول ماهية الدولة، فقد كان هناك منذ البداية معسكر يريد أن تصبح إسرائيل دولة يهودية، بمعنى تطبيقها سياسات داخلية وخارجية تتواءم مع الشريعة اليهودية، وتشكل فى المقابل معسكرًا يريد الدولة علمانية عبرية لليهود، مما خلق، ولا يزال، خلافًا وتعارضًا إيديولوجيًا وفكريًا، ينسحب على صياغة بنود القوانين والمرجعية التى تستند عليها لتحكم المجتمع، وهل ترتكز تلك القوانين على المبادئ والأفكار الوضعية أم التعاليم السماوية؟ ويبلغ تطرف المعسكر الدينى فى هذا المجال حده، حين لا يكتفى فقط بالدعوة لإخضاع القوانين الحالية فى إسرائيل للمواءمة مع الشريعة، بل تُردد بعض أصواته أن "الشريعة اليهودية هى الحل لأزمة الكنيسة الحالية مع المجتمع المدنى، فى الدول الغربية التى تعانى من صدام، لا يضع له حدًا، سوى الكف عن الارتكاز على قوانين قديمة، والرجوع بها إلى المصدر، الذى جاء منه إيمانهم وثقافتهم، وهو ما تلبيه وتوفره اليهودية"(١)، وهو ما يعبر بالطبع عن موقف أصولى متشدد للغاية، ليس تجاه المجتمع الإسرائيلي فقط، بل تجاه الغرب المسيحى أيضًا.

ونظرًا لأن التشريع اليهودى فى نظر الكثيرين لا يتماشى مع روح وإيقاع العصر وتعقيداته، فقد حاولت الحاخامية الرئيسية فى إسرائيل توفير بعض الحلول للمشكلات التى تعترض المجتمع، وتجعل من الصعوبة بمكان تطبيق الشريعة

---

(١) אריה סטריקובסקי، המדינה בהגות היהודית،שם، עמ' 43.

كقانون تلتزم به الحكومة ومؤسساتها، وعن هذا يوضح الحاخام الأكبر السابق لإسرائيل "إسحق ايزيك هليفى هرتسوج" أنه، خلال فترة توليه منصب الحاخام الأكبر، طلب "من كل وزارات الحكومة وعلى رأسها الدفاع والصناعة ثم بقية الوزارات أن ترسل لنا، قدرًا من التفصيل يتيح لنا فهم، ما يعوق العمل فيما يتعلق بتطبيق شريعة السبت، حتى ندرس كل حالة، لكنهم لم يرسلوا لنا شيئًا(...) ولو وافق الكنيست على طلب الحاخامية الرئيسية بأن تكون الشريعة هى مصدر التشريع، سنجد حلاً يُمَكن من تقديم جميع الخدمات، ولا يضع الدولة فى خطر"[١]. والموقف السابق يعبر عن أن قانون السبت، ومساعى فرضه على الجميع هو محور الخلاف بين المعسكرين، لكنه ليس الخلاف الوحيد، فالحاخامية الرئيسية تطالب بإبلاغها بكل ما يعوق سن قانون للسبت، وفى نفس الوقت تطالب بسن كل القوانين بشكل يتسق مع تعاليم الشريعة، وهو ما دفع العلمانيين مبكرًا لتأسيس جمعيات لحماية مصالحهم، تعمل على رفض فكرة الإكراه الدينى، بتشريع قوانين تمنع التهويد غير الأورثوذكسى، وتضع تعريفا متطرفا فى قضية من هو اليهودى.

ومن الأمثلة على ذلك رابطة منع الإكراه الدينى التى تأسست فى يونيو ١٩٥٥، والتى كانت من أنشطتها البارزة – بالإضافة إلى حشد الرأى العام وإصدار المطبوعات، تكثيف النشاط (بدءًا من خريف ١٩٦٣)، بعد طرح مشكلة "من هو اليهودي؟"، ونظمت مظاهرة فى القدس ضد العنف المتزايد من قبل المتدينين، وسارت فى هذه المظاهرة جماعات كثيرة من الشباب العلمانى، وهم مسلحون بالعصى إلى حدود الأحياء الدينية[٢]، حيث لاحظ العلمانيون سعى المتدينين الدعوب لإدخال أجزاء قانونية من الدين اليهودى فى التشريع القانونى للدولة.

---

(١) שם, עמ' 126.

(٢) رشاد عبد الله الشامي(د)، القوى الدينية فى إسرائيل، مرجع سابق، ص ٥٤.

ونلاحظ فى هذا المجال أنه رغم وجود اتجاه رسمى فى إسرائيل للتخفيف من حدة إجراءات التهويد الأورثوذكسى بدءًا من عام ٢٠٠٥ (نظرًا لخروج شاس من الائتلاف الحكومى ومساندة شارون ومن بعده أولمرت) فإن نسبة المتهودين أو الذين سجّلوا أنفسهم فى عملية التهويد الأورثوذكسى لا يتجاوزون ٥ % من إجمالى عدد غير المعترف بيهوديتهم من المهاجرين، نظرًا لأن الإجمالى السنوى للمتهودين لا يتجاوز فى أفضل حالاته بضعة آلاف سنويًا، ففى عام ٢٠٠٤ بلغت حالات المتهودين ٣٦٠٠ حالة وفى الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٥ بلغت ٥٤٠٠ حالة"[١].

ومن هنا يعد التشدد فى إجراءات عملية التهويد لغير اليهود أو المشكوك فى يهوديتهم، وردود أفعال العلمانيين على هذا التشدد، وإصرارهم على وضع حد لاحتكار المتدينين لإدارة الجهة المخولة باعتماد التهويد، من القضايا الخلافية بين المعسكر العلمانى والمعسكر المتدين فى إسرائيل، ففى حين يصر المتدينون على أن المؤسسة الدينية الأورثوذكسية، متمثلة فى المحاكم الحاخامية[٢]، وحدها هى المخولة بالاعتراف بيهودية شخص ما من عدمه، فإن المعسكر العلمانى يدعو لاعتماد التهويد لدى مؤسسات دينية محافظة أو إصلاحية، ويدعمون رأيهم بالقول بأن من يرغب فى التهويد، ويجد صعوبات يسعى للالتفاف على التشدد الأورثوذكسى، بالتلاعب فى البيانات والشهادات، والتحايل بشكل أو بآخر للوصول

(١) כהן, יהודים לא-יהודים, שם, עמ' 28.

(٢) د **عمل المحاكم الحاخامية**: تعمل هذه المحكمة بموجب قانون القضاء فى المحاكم الحاخامية (زواج وطلاق) لسنة ١٩٥٣، ويكون التقاضى فيها على درجتين: ابتدائية من خلال المحكمة الحاخامية اللوائية، واستئنافية من خلال المحكمة الحاخامية العليا، ولتلك المحاكم صلاحية مطلقة فى قضايا الزواج والطلاق لليهود فى إسرائيل، وتطبق القانون التوراتى على هذه القضايا، وتوجد صلاحية للمحاكم فى الدعاوى المرافقة لدعاوى الطلاق، كنفقة الزوجة والأولاد. وعادة ما يفضل ذلك الأزواج نظرًا لأن المعتاد هو أن تحكم المحاكم الحاخامية بنفقة أقل بكثير من النفقة التى تحكم بها المحاكم المدنية. (موسى أبو رمضان، النظام القانونى، في: إسرائيل دليل عام ٢٠٠٤، كميل منصور (تحرير)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى مايو ٢٠٠٤، ص١٠٠).

للهدف(١)، أى أن موقف قطاع مؤثر من المتدينين ينبع من حرص على عدم تسلل الأغيار للشعب اليهودى، بينما يرى العلمانيون أن التشدد فى إجراءات التهويد يؤثر بشكل مباشر فى قضية من هو اليهودى، ويمس بشكل كبير مبدأ المواطنة، كما أنه يتعارض مع قانون حق العودة لإسرائيل .

والخلافات حول التهويد تبرز بشكل خاص فى أعقاب موجات الهجرة، فإذا كانت الهجرة الروسية فى التسعينيات من القرن العشرين هى الأكبر والأكثر تأثيرًا على القضايا الخلافية، فقد ظهرت أيضًا بدرجة أقل مع الهجرة من أثيوبيا فى الثمانينيات من القرن نفسه.

أولاً – الخلافات حول إجراءات التهويد :

تتفرع رؤية الصحافة محل الدراسة للخلاف حول إجراءات التهويد وفقًا لما يلي:

أـ دور المحكمة العليا فى الخلافات:

تتمتع المحكمة العليا فى إسرائيل بصلاحية إقرار التشريعات أو الاعتراض عليها – من منظور علمانى فى كثير من الأحيان – وعلى هذا يمكن للمحكمة أن تفرض رأيها حتى على رأى الأغلبية، فهى "المحكمة الأعلى درجة فى هرم المحاكم، وتتكون من عدد من القضاة من ذوى الخبرة، وعادة تنظر هيئة مكونة من ثلاثة قضاة فى القضايا المطروحة أمامها، وفى المسائل الأكثر أهمية من غيرها،

---

(١) يجدر بنا هنا ملاحظة أن **موقف حاخامات إسرائيل** ليس موحدًا من عملية اعتناق اليهودية فهناك رأى يؤيدها، بشرط أن تكون بنية خالصة، أى برغبة الانتماء للدين اليهودى، وليس لأى غرض آخر، وعلى أن تتم عملية التهويد دون تأخير، وعلى المحكمة الدينية ألا تغلق أبوابها فى وجه من يرغب فى التهود، بينما يرى المعارضون للتهود أن من يقرب غير اليهودى فكأنه خلقه. (رشاد عبد الله الشامي(د)، موسوعة المصطلحات الدينية اليهودية، المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ٨٥).

كالقضايا الدستورية والقضايا التى تتميز بكون القرارات التى تصدر بشأنها بمثابة سوابق قضائية، يتم توسيع الهيئة إلى عدد فردى أكثر من ثلاثة، ومن اختصاصات المحكمة استئناف النظر فى القضايا من المحاكم الأدنى درجة (المركزية)، والعمل كمحكمة عدل تعطى أوامر لسلطات الدولة، وللسلطات المحلية وموظفيها، وللأشخاص والهيئات والمؤسسات ذات الوظائف الاجتماعية، وفقا للقانون، بتنفيذ عمل معين أو الامتناع عن تنفيذ عمل معين، أو التوقف عن أداء مهماتهم إذا كان تعيينهم أو انتخابهم غير قانوني"[١]، وهو ما يوضح أن للمحكمة العليا صلاحيات واسعة النطاق تمكنها من البت بشكل نهائى فى قضايا خلافية.

بدأ تدخل المحكمة العليا فى الخلاف حول التهويد بشكل مباشر فى نهاية الستينيات حينما، "طلب الرائد "بنيامين شاليط" - باسمه وباسم أبنائه "اوران"، و"جليا" (من أم غير يهودية) تسجيلهما على أن قوميتهما يهودية، وأنهما بلا ديانة، وعندما لم تستجب وزارة الداخلية لطلبه رفع دعوى قضائية أمام المحكمة العليا، فوجد القضاة أنفسهم أمام مسألة تفسير المصطلح يهودى الذى لم يتم تحديده فى القوانين الإسرائيلية.. وبأغلبية خمسة ضد أربعة أصدرت المحكمة العليا حكمها لصالح المشتكى، وأمرت وزارة الداخلية بتسجيل ابنيه على أن قوميتهما يهودية.. وفى عام ٢٠٠٢ أصدرت المحكمة العليا حكمًا ينص على أنه بالنسبة لتسجيل السكان فقط يجب الاعتراف بعمليات التهويد غير الأورثوذكسية، وتسجيل المتهودين كيهود. وفى عام ٢٠٠٥ حكمت المحكمة العليا بأن يتم الاعتراف بالتهويد السريع[٢]"- وهو تهويد غير أورثوذكسى يتلقى فيه الراغبون فى التهود دراستهم فى إسرائيل، فى حين يتم حفل التهويد النهائى خارج إسرائيل- فيما يتعلق بقانون العودة والأمور المترتبة عليه"[٣] أى أن المحكمة العليا تتدخل بشكل مستمر

(١) موسى أبو رمضان، النظام القانونى، في: إسرائيل دليل عام ٢٠٠٤، كميل منصور (تحرير)، مرجع سابق، ص ٨٩، ٩٠.
(٢) يسمى بالعبرية גיורי קפיצה.
(٣) אשר כהן، יהודים- לא יהודים، שם، עמ' 76، 77.

فى الخلاف المعقد، والذى عبر عنه التصويت الداخلى لقضاة المحكمة العليا فى هذا الشأن، حيث جاءت الكفة المعارضة والمؤيدة لإصدار أول حكم فى هذا الصدد - الخاص بالرائد "شاليط" - متقاربتين للغاية.

وفى المقابل بدأت المحكمة العليا الإسرائيلية تثير غضبة المتدينين بتدخلها، منذ الثمانينيات، فى قضايا خلافية، نظرًا لأنه "مع مطلع الثمانينيات بدأ يتبلور اتجاه داخل المحكمة العليا الإسرائيلية يميل لتوسيع نشاطها القضائى، ليشمل قضايا جماهيرية محل خلاف"(١). هذا ويتجدد الخلاف كثيرًا نظرًا لصلاحيات المحكمة العليا الإسرائيلية التى تتضمن "الرقابة على المحاكم الدينية، عند خروجها عن نطاق الصلاحية، وفقا للمادة ١٥ من القانون الأساسى القضاء"(٢).

وهو الغضب الذى زاد عندما بدأ النقاش حول السعى إلى توصيف من هو اليهودى، وبالتالى تعديل إجراءات التهويد، فالطريقة التى سيتم بها تحديد من هو اليهودى، وإجراءات التهويد ستؤثر بكل تأكيد على طابع الدولة بشكل حاسم لا يمكن فيه قبول حلول وسط، فالتهويد فى هذا الإطار هو الحدود التى يسعى معسكر المتدينين لأن تكون واضحة ومانعة، حتى لا يختلط "الجانب الآخر" (العلماني) "معنا" (المتدينين)، وفقا لمفهوم ذلك المعسكر، فى حين يسعى المعسكر العلمانى بكل قوة لإزالة هذه الحواجز إنكارًا للسلطة الدينية، وتذويبًا لهذه الكتلة الجامدة المنغلقة على نفسها فى المجتمع، ومن هنا يحتدم الخلاف.

رصدت الصحافة الإسرائيلية محل الدراسة تلك القضية الخلافية، من منظور أن تشدد المعسكر الدينى وقادته يجعلهم لا يستسلمون بسهولة لجهود المحكمة العليا الرامية لتقليص نفوذهم فى المجال التشريعى والتقارير، ومن النماذج

---

(١) אשר כהן، בין השלמה להסלמה: התפתחויות בשסע הדתי-חילוני מאז קום המדינה ובעקבות הבחירות לכנסת ב-2003، גשר- כתב עת לעניינים יהודיים، מכון הקונגרס היהודי העולמי، גליון 148، 2003، עמ' 12 ، 13.

(٢) موسى أبو رمضان، النظام القانونى، في: إسرائيل دليل عام ٢٠٠٤، كميل منصور (تحرير)، مرجع سابق، ص ٩٣.

التى تبرهن على هذا تغطية يديعوت أحرونوت لتبعات حكم المحكمة العليا الإسرائيلية بإلزام وزارة الداخلية بتسجيل المتهودين الإصلاحيين والمحافظين كيهود فى بطاقات الهوية، وفى التعداد السكانى، ثم إعلان رئيس الوزراء – آنذاك – "أريئيل شارون" تجاوبه مع القرار، حيث أبرزت إعلان وزير الداخلية المتدين "إيلى يشاي" – بعد ثلاثة أسابيع من صدور حكم المحكمة – أنه لن ينفذ الأمر، وطلبه أن يكون إلغاء بند القومية فى بطاقات هوية المتهودين فقط، وجاء فى الصحيفة عام ٢٠٠٢:

"على عكس ما تم الاتفاق بشأنه مع الحركة الإصلاحية، تبين أن النية لدى وزير الداخلية "إيلى يشاي" هى حذف بند القومية من بطاقة هوية المتهودين فقط من أى نوع (تهويد أورثوذكسى أو محافظ أو إصلاحي)

(...) طلب "يشاي" من "الياكيم روبنشتاين" المستشار القانونى للحكومة أن يمثله فى الدعوى التى تتهمه بإهانة المحكمة، والتى رفعها ضده عدد من ممثلى الحركة الإصلاحية، لرفضه الانصياع لأمر المحكمة العليا، .. وقد أعلن "يشاي" إنه فى حالة ما إذا رفض المستشار القانونى تمثيله فإنه سيطلب موافقته على أن يوكل لنفسه أمام المحكمة العليا محاميًا خاص. (...)

وقال رئيس لجنة التشريع عضو الكنيست "أوفير بيناس" فى تعليق له على مبادرة "يشاي": لقد فوجئت عند سماعى بالمبادرة، فلو تم إلغاء بند القومية من بطاقات الهوية فيجب أن يسرى هذا على الجميع، وإذا لم يتم إلغاء البند فليتفضل وزير الداخلية ويسجل كل المتهودين من جميع التيارات كيهود، أنا لن أشارك فى جدل الوزير "يشاي"، الذى يسعى للتهرب من تنفيذ حكم للمحكمة العليا بأى ثمن، وكنتيجة لذلك يتضرر مئات الآلاف من المواطنين"(١).

---

(١) אבישי בן חיים, "השר ישי: סעיף הלאום יימחק רק אצל גרים", ידיעות אחרונות, 11 – 3 –2002.

نجد هنا أن الصحيفة تحذر مبكرًا من "نية" وزير الداخلية المتدين التراجع عن الاتفاق مع الإصلاحيين، والالتفاف على قرار للمحكمة العليا الإسرائيلية قضى بالتسجيل الفورى للمتهودين إصلاحيًا كيهود فى بيانات بطاقة الهوية، والمسئولة عنه وزارته، وتبرز الصحيفة محاولته إقناع المستشار القانونى للحكومة بدعمه والدفاع عنه، أو السماح له بالاستعانة بمحامٍ خاص فى محاولة لكسب جولة جديدة، مع نشر رأى مفاده أن موقفه يمثل صدمة لأنه يصر على التهرب من تنفيذ أحكام القضاء ويضر بمصالح مئات الآلاف من المهاجرين الجدد، ويدل هذا على تحريض للرأى العام وللسياسيين العلمانيين ضد موقف وزير الداخلية المتدين فى هذا الخلاف، بخاصة وأن الصحيفة نوهت للأثر السلبى لقرار الوزير، ولم تنقل عن أنصار التشدد مبرراتهم أو دوافعهم.

وفى جميع الأحوال يجدر بنا الإشارة إلى أن القرار الصادر عام ٢٠٠٢ بشأن حذف بند القومية من بطاقات الهوية لم يصدر ليطبق بأثر رجعى، وبالتالى بقيت الشريحة الأكبر من المهاجرين الذين قدموا لإسرائيل قبل صدور القرار – ويبلغ عددهم نحو ٣٠٠ ألف مهاجر – غير مدون فى بطاقات هويتهم أمام بند القومية ما يفيد بأنهم يهود، وهو ما انعكس على الاهتمام الواسع فى تغطية الموضوع من قبل الصحيفة التى تضع اهتمام شريحة كبيرة من القراء نصب أعينها لتحقق نسب توزيع وبالتالى تأثير أكبر.

وفى نفس السياق نجد أن المحكمة العليا تتعرض بدورها لضغوط من كُتاب الصحف المستقلة – محل الدراسة – لكى تصدر قرارات تصب فى مصلحة العلمانيين، ومن النماذج على ذلك ما جاء فى التقرير التالى المنشور فى معاريف عام ٢٠٠٤:

> "رفضت المحكمة العليا حسم قضية من هو اليهودى، والإصلاحيون مستمرون فى الانتظار، و"تومى لابيد" فى قمة الغضب، يعد حكم المحكمة العليا – الصادر اليوم – بشأن

الاعتراف بالتهويد للحصول على وضع قانونى فى إسرائيل وفقا لقانون العودة، فى الواقع تأجيلا لصدور قرار يحسم قضايا صعبة تتجاوز القصة الشخصية لمن تقدموا بالالتماس للمحكمة بعد أن تعلموا فى إسرائيل، وتم تهويدهم وفقا "لتهويد سريع" خارج إسرائيل، لكى يتجاوزوا القانون الذى يعترف بعمليات التهويد غير الأورثوذكسى التى تتم خارج إسرائيل، لكنه لا يعترف بهذا التهويد إذا تم فى إسرائيل، فالمحكمة العليا لم تقرر وجوب الاعتراف بالتهويد الإصلاحى والمحافظ الذى يتم فى إسرائيل ولم يحسم القضية القاطعة: من هو اليهودي؟"(١).

توجه الصحيفة فى التقرير السابق انتقادًا، للمحكمة العليا، سعيًا لحثها على اتخاذ مواقف أكثر حسمًا من القضية الأساسية التى تواجه قطاعًا عريضًا من المهاجرين الجدد، وليس من تقدموا بالالتماس فقط للمحكمة، مشيرة إلى أن الحل هو الاعتراف بالتهويد الإصلاحى والمحافظ داخل إسرائيل، بدلاً من الدراسة فى إسرائيل ثم التهويد خارجها، وفى ظل هذا التطور يبدو واضحًا أن المعسكر العلمانى يرى أن صلاحيات المحكمة العليا يمكن توظيفها للحصول على وضع قانونى يتيح للمتهود الحصول على الجنسية الإسرائيلية.

ويمكن الوقوف على قدر الاهتمام الذى توليه صحيفة معاريف لهذا المحور الخلافى من نشرها فى نفس اليوم من عام ٢٠٠٤ تقريرًا آخر حول نفس القضية ذكرت فيه:

"قررت المحكمة العليا تأجيل إصدار الحكم – لمدة ٤٥ يومًا – فى قضية صلاحية التهويد الذى تمت إجراءاته خارج إسرائيل. وخلاصة قرار المحكمة العليا تتمثل فى أن التهويد

---

(١) אבישי בן חיים, "מיהו יהודי", מעריב, 31- 5 -2004.

بهدف الحصول على جنسية يطرح من جديد قضية "من هو اليهودي"، فقد قرر القضاة أن الهجرة لإسرائيل بلورة لإرادة لدى اليهود للتوطن فى إسرائيل، لذا – حسب ما أقره القضاه – لا توجد أهمية لقضية قدر الوقت الذى مكثه المتهود فى إسرائيل، قبل أن يسافر للتهود فى الخارج لكــى يحــدد ما إذا كان جديرًا بالاعتراف بتهويده. لكن القضاة لم يحسموا قضيــة أى نــوع مــن التهــويد – أورثوذكسى أم إصلاحى أم محافظ – صالح بالنسبة لحق العودة"(١).

يتبين لنا هنا أن الصحيفة أولت موقف المحكمة العليا اهتمامًا ملحوظًا فسجلت أن رفض المحكمة نابع من عدم قناعتها باختزال قضية صلاحية التهويد فى نزاع بين مؤسستين، وتأكيد القضاة – بعد أربع سنوات من المداولات– أن القضية الأساسية التى تحتاج لحسم هى قضية: "من هو اليهودي؟"، وأبرزت الصحيفة أن القضاة لا يرون أهمية للروتين المتمثل فى إلزام من يرغب فى الاعتراف بيهوديته بالبقاء لفترة معينة فى إسرائيل، وأنه يكفى فى هذا السياق توفر إرادة (اليهودي) فى التوطن فى إسرائيل، وهو نوع من التساهل الذى ترفضه بشدة القوى الدينية فى إسرائيل، بالإضافة لكونه غير منطقى، ولا يرتكز على عنصر مشترك حقيقى يجمع من يسعون للاعتراف بتهودهم، تمهيدًا لحصولهم على الجنسية الإسرائيلية، وموقف الصحيفة هنا هو توجيه النقد لهذه التعقيدات من قبل القوى الدينية التى ترى ضرورة تجاوزها، وبهذا تكون الصحيفة قد أعادت فتح المناقشة حول تعنت القوى الدينية وتحسب المحكمة العليا لغضبتهم، وهى المواقف التى تضرر منها أعداد كبيرة من المهاجرين بقوا غير معترف بيهوديتهم، وأعلنت أعداد أخرى عن تمسكها بالبقاء غير يهود، ففى "عام ٢٠٠٢ انضم للقوات النظامية بالجيش الإسرائيلي ٦٥٠٠ مجند، طلب من بينهم نحو ألف طلبوا أن يؤدوا القسم

---

(١) ינון קדרי, "בג"ץ דחה ההכרעה בעניין הגיור"، מעריב، 31- 5 -2004.

الرسمى – بعد انتهاء فترة التدريب الأساسي – للانضمام للجيش على كتاب العهد الجديد، وليس العهد القديم، وبالفعل وفرت لهم الحاخامية العسكرية كتبهم المقدسة"(١). وعلى هذا فإن موقف الصحيفة هنا هو حث القضاة على حسم الخلاف لصالح المهاجرين، واستكمال الإجراءات الضرورية لإتمام ذلك.

هذا وكثيرًا ما تلجأ الصحف موضوع الدراسة فى تناولها للخلافات للمعلومات المساعدة، أو التفسيرية، إلى جانب الحقائق الأساسية للقصص الإخبارية بهدف تفسير الخبر، أو شرحه، وتحليل الدوافع والنتائج، والآثار المتوقعة، وعقد المقارنات، بشكل يركز على جانب معين، من الخبر، وقد يحذف بعض الوقائع، مع خلط الوقائع برأيه الشخصى، ومن النماذج على ذلك ما ذكرته صحيفة هاآرتس عام ٢٠٠٦ عن مواقف "أهرون باراك" رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية آنذاك:

> "يضغط رئيس المحكمة العليا "أهرون باراك" فى الأونة الأخيرة على جهاز النائب العام للإسراع فى تقديم رده على الالتماسات القضائية بشأن مسألة من هو اليهودى والتى تطالب الاعتراف بالتهويد الإصلاحى والمحافظ فى إسرائيل من أجل قانون حق العودة حتى يستطيع هو نفسه كتابة حكم فى هذا الشأن قبل أن ينهى فترة شغله لمنصبه فى المحكمة العليا، فى شهر ديسمبر، ومع هذا جهاز النائب العام لا يتعجل فى التعاطى مع الالتماسات القضائية، ويزعم أن الدولة لا تستطيع أن تبلور موقفها حتى يتم تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات.
>
> وكان سبعة متهودين وفقا لتهويد غير أورثوذكسى فى إسرائيل قد التمسوا منذ نحو ثلاثة أشهر أمام محكمة العدل أن يتم – نهائيًا – إلغاء الاحتكار الأورثوذكسى للتهويد فى إسرائيل،

---

(١) צבי אלוש ועמיר רפפורט, "6500 חיילים עולים בסדיר – לא יהודיים", ידיעות אחרונות, 13– 3– 2002, עמ' 20.

وإتاحة الفرصة أيضًا لمتهودين وفقا للتهويد الإصلاحى أو المحافظ فى إسرائيل أن يعودوا يهودًا وفقا لقانون حق العودة"(١).

وفقا للخبر السابق يتبين لنا أن السنوات الطويلة التى قضاها "أهرون باراك" فى منصبه كرئيس للمحكمة العليا لم تكن كافية لتحقيق هدفه وتوجهه إزاء قضية التهويد واحتكار الأورثوذكس لها، كما يعكس لنا أن هناك توازنات سياسية تمنع إصدار النائب العام خطوة فى هذا الاتجاه، كما يتضح لنا من كلمة "تهائيًا" أن التفاف الأورثوذكس على المحاولات السابقة لإقرار التهويد الإصلاحى والمحافظ تكرر وبقى الحال فى النهاية على ما هو عليه، مع إتاحة الفرصة للتهود بشكل إصلاحى فقط خارج إسرائيل، فى ظل محاولات مستمرة من القوى الدينية لتجاوز أحكام المحكمة العليا ومهاجمتها باستمرار، والصحيفة فى المقابل لم تتخذ موقفا محايدًا من الخلاف لأنها لم تستعرض آراء الأطراف الأخرى من الخلاف بالقدر الكافى، وحجبت عن الرأى العام حججهم ومبرراتهم.

بشكل مواز انتقدت الصحف محل الدراسة آليات ومؤسسات بعينها رأت أنها تعيق عملية التهويد، فتحت عنوان مركز التعددية اليهودية: ممثليات إسرائيل فى أوربا الشرقية تمارس التمييز ضد الإصلاحيين ذكرت هاآرتس عام ٢٠٠٦:

"سفارات وقنصليات إسرائيل فى دول الكومنولث الروسى وفى أوربا الشرقية لا تعترف بالتهويد الإصلاحي(٢) أو التهويد المحافظ(٣) من أجل منح وضع مهاجر لإسرائيل أو منح

---

(١) יובל בועז، "המשימה האחרונה שברק רוצה להשיג אותה"، הארץ، 6- 3- 2006.

(٢) فيما يتعلق بمسألة التهويد لا يطالب الإصلاحيون إطلاقًا بطقوس عبادة على الطريقة الأورثوذكسية، مثل الختان والغطس فى الحمام الشرعى، ولكنهم يطالبون من المتهود الانتساب إلى إطار تعليمى معين وأداء الطقس الذى يعلن فيه عن تقبله اليهودية كعقيدة ونمط حياة، (عبد الله عبد الدائم(د)، صراع اليهودية مع القومية الصهيونية، مرجع سابق، ص ٢٧)

(٣) **اليهودية المحافظة**: تيار دينى فى اليهودية، بمقتضاه تعد اليهودية ديانة وقومية فى آن واحد. ويعتقد المحافظون أن الشريعة اليهودية بها مجال للتغيير دون الابتعاد عن الشريعة، وأنه يجب إقامة الشرائع الدينية من خلال ملاءمتها لمتطلبات الحياة العصرية. ولا تعترف دولة=

تأشيرة دخول لإسرائيل بقصد الزيارة، وذلك، رغم حكم محكمة العدل العليا الذى يساوى وضع المنتمين إلى هذين التيارين اليهوديين بوضع التيار الأورثوذكسي من أجل الاعتراف بقانون العودة من قبل وزارة الداخلية- هذا ما يدعيه مركز التعددية اليهودية فى خطاب بعث به إلى القائم بأعمال رئيس الوزراء ووزير الداخلية، إيهود أولمرت، وإلى وزارتى الخارجية والداخلية وإلى المستشار القانونى للحكومة.

تقول المحامية "نيكول مائور" من مركز التعددية اليهودية فى خطابها إنه قبل أسابيع معدودة توجهت (ط. ش) - البالغة من العمر ٢٢ عامًا، مواطنة روسية تهودت منذ نحو عام ونصف فى المحكمة الشرعية لطوائف أوربا التابعة للحركة الإصلاحية- إلى سفارة إسرائيل فى موسكو من أجل الحصول على تأشيرة سياحية لإسرائيل. وكان الهدف من التأشيرة هو زيارة زوجها، الموجود فى إسرائيل لستة أشهر، فى إطار برنامج "مسَع" (رحلة)(١).

وتضيف المحامية "مائور" إن (ط. ش) قدمت شهادة التهويد الخاصة بها وكذلك الشهادة التى تثبت استحقاقها لوضع مهاجر بموجب التهويد أمام ممثل إسرائيل فى السفارة بموسكو،

=إسرائيل بالطائفة الإصلاحية والمحافظة ولا يحصل حاخاماتهما على الصلاحيات ولا على راتب من الدولة، ولا على ميزانيات لضرورة توفير الخدمات الدينية لأفراد طوائفهما. وقد اختلفت التقديرات حول حجم الإصلاحيين والمحافظين فى إسرائيل مقارنة بالمتشددين دينيًا، ففى حين قدّر عدد من قيادات المحافظين أن غالبية الإسرائيليين لا يناصرون اليهودية المحافظة أو الإصلاحية أظهر استطلاع للرأى أن 43 % من المجتمع الإسرائيلي يساند بدرجة ما التيار المتشدد دينيًا على حساب الإصلاحى والمحافظ. (אשר כהן، יהודים לא יהודים، שם، עמ' 26).

(١) برنامج تابع للوكالة اليهودية يهدف لتشجيع هجرة الشباب، من خلال المزج بين الدراسة والتعرف على إسرائيل.

بهدف الحصول على تأشيرة دخول لإسرائيل كيهودية، وتشير "مـــائور": "خلافًــا لمـــن هـــم يهـــود بـــالميلاد أو بـــالتهود الأورثوذكسى، رفض الممثل الإسرائيلي فى السفارة بموســكو طلب الحصول على تأشيرة سياحة إلى إســرائيل كمــستحقة لقانون العودة".

وأضافت "مائور" قائلة: "فى الأسابيع الأخيرة، اشــتكى ثلاثــة أزواج آخرين كانوا قــد تهــودوا فـــى الخـــارج بالطريقــة الإصلاحية (...)

وقد ذكرت وزارة الخارجيــة وديــوان رئــيس الــوزراء أن "الموضوع قيد الاستقصاء"، كمـــا ذكـــرت إدارة الــسكان أن "وزارة الداخلية أوضحت أنها تعمل وفقًا لقرارات المحكمـــة، وأن هناك نقاشات تدور حول هذا الموضوع لبلــورة معـــايير لمنح وضع المهاجر على أساس مثل هذه الأنواع من التهويد. والطلبات (...) يتم فحصها كل على حدة"(١).

مما سبق يتضح لنا أن الصحيفة تعكس رؤيتها حول إصرار المعسكر الدينى على تحويل الديانة للقومية، وجعل إسرائيل دولة للشعب اليهــودى، مـــن خـــلال التهويد وإجراءاته، حيث ترى الصحيفة، أن القضية الخلافيـــة تثيـــر العديـــد مـــن الإشكاليات بالنسبة لإسرائيل، مما يؤثر على قرارات الجهات الحكومية التى تخشى الالتزام بأحكام صادرة عن المحكمة العليا الإسرائيلية، خشية أن تتورط فى أزمات أو مواجهات شاملة مع القوى الدينية، لكون تلك القوى ترى أن التهويد المتشدد من خلال مؤسسات دينية أورثوذكسية مرتبط بإعلاء الطابع الدينى لدولـــة إســـرائيل، ويتولد عنه حساسية بالغة تجاه كل ما هو غير يهودى، وبالتالى وضـــع العراقيـــل الروتينية أمامه، حتى ولو تم من خلالها تجاهل أحكام قضائية ثابتة، وهى الأوضاع

---

(١) ראלי סער، "המרכז לפלורליזם יהודי: נציגויות ישראל במז' אירופה מפלות רפורמים"، הארץ، 10 -2 – 2006.

التى يعانى منها بشكل خاص المهاجرون الروس والراغبون فى الهجرة أو زيارة أقاربهم فى إسرائيل، حتى لو كان الزوج، وقد رصدت منظمة غير حكومية هذا الموقف وأرجعته لأسباب عنصرية، وأبرزها تقرير صحيفة هاآرتس الذى تضمن إجراء حوار حوله مع مسئولة بالمنظمة، مما يعكس اتهامًا صريحًا من الصحيفة للمؤسسات الحكومية بالضعف أمام القوى الدينية والاستجابة لضغوطهم، هدفه إجبار تلك المؤسسات على التراجع عن مواقفها.

ب- دور الهجرة الروسية فى تعميق الخلافات حول التهويد:

تحولت قضية من هو اليهودى من مجرد خلاف نظرى ومبدئى لقضية حياتية اجتماعية تمس مئات الآلاف من المهاجرين الجدد الذين توافدوا على إسرائيل، مع مطلع التسعينيات، بعد فتح أبواب الهجرة فى عام ١٩٨٩، ونظرًا لأن إسرائيل أصبحت، وفقًا لتقرير معهد تخطيط سياسات الشعب اليهودى، والصادر فى عام ٢٠٠٥ على وشك تخطى الولايات المتحدة فى كونها أكبر تجمع لليهود فى العالم[١] فقد تفاقمت المشكلة.. فأكبر تجمع لليهود فى العالم لم يتفق بعد على تعريف واضح لمن هو اليهودى، ولمن تخول له الصلاحيات للاعتراف باليهودية المهاجرين الجدد!

نلاحظ أن أعداد المهاجرين فى الثمانينيات والتسعينيات[٢] وبالتالى حجم التأثير فى القضايا الخلافية قد تباين قبل وبعد عام ١٩٩٠ حين "انفتحت أبواب

---

(١) אשר כהן, יהודים לא-יהודים, מכון שלום הרטמן, אוניברסיטת בר-אילן, כתר ספרים ، 2006، עמ' 15.

(٢) بدأت الموجة الأولى للمهاجرين المتحدثين بالروسية فى القرن العشرين اعتبارًا من عام ١٩٦٦، ثم تطورت إلى موجة هجرة جماعية اعتبارًا من عام ١٩٧١، وخلال السنوات ١٩٧٨ – ١٩٨٩ هاجر من الاتحاد السوفيتى سابقًا حوالى ٢١٥ ألف يهودى، وصل منهم إلى إسرائيل ٥٧ ألف فقط بينما اتجه الباقون لدول أخرى، واعتبارًا من عام ١٩٨٩، وفى فترة قصيرة نسبيًا وصل إلى إسرائيل حوالى ٧٢٠ ألف يهودى من أرجاء دول الاتحاد السوفيتى، وقد وصل عددهم فى عام ٢٠٠٠ إلى حوالى مليون يهودى من ذوى الثقافة الروسية، وأصبح لهم حزب سياسى يمثلهم هو -حزب "يسرائيل بعاليا" (إسرائيل فى هجرة) الذى تأسس عام ١٩٩٦(رشاد عبد الله الشامي(د)، الشخصية اليهودية، مرجع سابق، ص ١٤١).

الهجرة على مصراعيها بالسماح لـ ١٨٥٢٢٧ مهاجر عام ١٩٩٠ بالتدفق على إسرائيل (بما فيها الأرض المحتلة) وهى المعدلات المرتفعة التى استمرت على نفس المنوال حتى عام ١٩٩٧"(١)، حين "هبطت نسبة المهاجرين حتى وصلت إلى٥١,٧٤٥ مهاجرًا عام ٢٠٠٠ ووصل العدد عام ٢٠٠٧ إلى ٦٤٤٥ فقط"(٢)، أى أن الأعداد تضاءلت فى النهاية واضمحلت وأحد أسباب ذلك هو أن نسبة القادرين أو الراغبين بين العناصر المتبقية أصبحت صغيرة، بخاصة مع انحراف أعداد من الراغبين فى الهجرة لتردى الأوضاع الاقتصادية فى الكومنولث الروسى وفضلوا التوجه لبلاد غير إسرائيل.

وكان الكاتب والأديب "أ. ب. يهوشوع" – وهو من مواليد القدس عام ١٩٣٦– قد لخص التناقض فى المشاعر تجاه الهجرة الروسية بالنسبة للإسرائيليين بقوله عام ١٩٩٠: "الهجرة الكبيرة المتدفقة إلى إسرائيل مدهشة، إننى أتجول فى الطرقات وأشاهد هؤلاء المهاجرين وأشعر أنه بعد فترة طويلة من الجوع والعطش القومى يسقوننى لبنًا وعسلاً(٣). إن دولة إسرائيل يجتاحها شيء يبدو لى أنها تفهم أبعاده الهائلة، لا زلنا جميعًا مهاجرين وقدامى غارقين فى الحلم"(٤).

وقد تم رصد نماذج لتأثير الهجرة فى الخلافات بشكل عام وفى عملية التهويد بشكل خاص فى الصحف محل الدراسة منها، كما صورتها الصحافة محل الدراسة، وفى هذا الإطار جاء فى تقرير لمعاريف نشرته عام ٢٠٠١:

"أغلق انضمام "يهدوت هتوراة" للائتلاف الحكومى – فى وقت قريب للغاية من موعد التصويت على ميزانية الدولة – باب

(١) عبد اللطيف محمود(د)، الهجرة وتهديد الأمن القومى العربى، مركز الحضارة العربية، ٢٠٠٣، ص ٦٢.

(٢) عبد الوهاب المسيري(د)، موسوعة اليهود واليهودية، مرجع سابق، المجلد السابع، ص١٠٣.
הארץ، 23 -12 -2007.

(٣) فى ذلك إشارة للنص التوراتي: "أصعدكم من مذلة مصر إلى أرض الكنعانيين ...إلى أرض تفيض لبنًا وعسلاً". (سفر الخروج الإصحاح ٣ فقرة ١٧).

(٤) מרדכי נאור، ספר החמישים، שם، עמ' 259.

الأمل أمام عشرات الآلاف من المهاجرين الجدد غير المعترف بيهوديتهم، وكذلك ارتباطات مختلطة يكون فيها الرجل إسرائيليًا و(الزوجة) ليست كذلك أو العكس، ففى الاتفاق العلنى تعهد رئيس الوزراء باستمرار احتكار الحاخامية الرئيسية لموضوع التهويد (...) لن يتوفر مجال للحديث عن الحق فى اختيار حر عند الزواج. لقد التزم الحزبان المعبران عن المهاجرين فى الحكومة، وحزب العمل الصمت، وفضلوا إنكار وعودهم السابقة، وتخلوا عن كل هؤلاء المواطنين المهتمين بالزواج المدنى، أو تهويد غير معقد. إن قسمًا كبيرًا من السكان المهاجـــرين يبذل جهودًا لكـــى يتهـــود، لكنـــهـــم لا يستطيعون الوفاء بشروط الحاخامية الأورثوذكسية التى تطلب تعليمًا حريديًا للأبناء، والالتزام بقواعد الطعام الحلال طبقا للشريعة اليهودية، وتمسكًا شديدًا بشريعة السبت.

وهناك مشكلة منغصة أخرى هى قضية الزواج والطلاق، فلا أذيع سرًا عندما أقول إن ٩٣% من المهاجرين الروس يرغبون فى زواج وطلاق مدنى. فى دولة إسرائيل القانون الدينى هو أيضًا قانون الدولة. ووفقا لهذا القانون لا يمكن عقد زواج أو طلاق فى إسرائيل إلا وفقا لشريعة التوراة فقط، من خلال المحاكم الحاخامية الأورثوذكسية، وهذه الحقيقة تنتهك حق الإسرائيليين المعنيين بالزواج حسبما يختارون، والنتيجة على الساحة أن ١٥% من الإسرائيليين تزوجوا زواجًا غير أورثوذكسى.

ومن واقع دروس الماضى نعلم أن قضية الاختيار فى الزواج تعد قضية سياسية، ففى دولة إسرائيل الديمقراطية يمتلك رجال الدين قوة سياسية كبيرة، وفى ضوء الواقع المتغير باستيعاب

نحو مليون مهاجر من دول الكومنولث الروسى، يجب مراعاة الحقوق الأساسية لهؤلاء الذين – لأسباب مختلفة – لا يستطيعون أو لا يرغبون فى بدء حياتهم المشتركة بطقس دينى، وإتاحة الفرصة أمامهم للزواج حسب ما يعتقدون به. لقد حان الوقت لإتاحة الفرصة للإنسان لكى يتهود حسب اختياره سواء أكان تهويدًا أورثوذكسيًا، أم إصلاحيًا أم محافظًا. ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين، يجب على دولة إسرائيل كدولة عصرية، أن تقدم خدمات تهويد وزواج وطلاق لكل مواطن حسب معتقده وإيمانه.

(البروفيسور- هليل شوفال- رئيس مجلس إدارة حمدات (رابطة الدفاع عن حرية العلم والدين والثقافة – القدس)"[١].

النص السابق، والذى نشرته الصحيفة فى باب بريد القراء، وجاء مذيلاً بتوقيع كاتب الرسالة، يبين لنا أن الصحيفة ترى أن (لأنها تتحكم فى نشر الرسائل المرسلة إليها بشكل انتقائى فى أغلب الأحيان) مشكلة المهاجرين الروس مشكلة معقدة، وأن هناك من يرى أن معاناتهم مع إجراءات التهويد وسيطرة رجال الدين عليها تتنافى مع الحقوق الأساسية للمواطن فى أى بلد ديمقراطى متقدم، كما تتنافى مع روح القرن الواحد والعشرين، وتمس مصالح حياتيه لنحو مليون مهاجر روسى، كما يعبر عن إحباط شديد من سياسة الأحزاب المعبرة عن مصالح المهاجرين الروس التى تلتزم الصمت، بالإضافة إلى حزب العمل، حيث تتنصل من تعهداتها لأسباب ائتلافية، وصفقات سياسية معلنة أو سرية، وموقف الصحيفة هو التعاطف بالنشر.

---

(١) הלל שובל(פרופ'), "הדלת נטרקה", מעריב, 4-3- 2001, עמ' 7.

وتبدى صحيفة هاآرتس دهشتها من انفراد المتدينين الأورثوذكس بإجراءات التهويد وتخطى اللوائح، والصلاحيات التى تتيح للوزير المختص الإشراف على تلك الإجرءات، فنشرت – عام ٢٠٠٤ – تقول:

"أبدى المسئولون فى ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي، الذى يتولى حاليًا صلاحيات الوزير المسئول عن محاكم التهويد الحاخامية، دهشتهم لقيام الحاخام الأكبر السفاردى "عامار" بتشديد إجراءات قواعد التهويد دون إبلاغ المسئولين بديوان رئيس الوزراء بذلك"(١).

من الخبر السابق يتضح لنا أن الصحيفة تكشف أن تشديد إجراءات التهويد أو تسهيلها يتم من خلال مناورات وطرق غير مباشرة لمفاجأة المعسكر الآخر، وسط جدل قانونى حول صحة بعض الإجراءات واتساقها مع البروتوكول واللوائح القانونية، وهو الشد والجذب الذى يترقبه المهاجرون الجدد وقطاع كبير منهم من الروس نظرًا لارتباط مصالحهم بالمواقف المتباينة من هذه القضية الخلافية. وفى هذا محاولة لإفساد تكرار مثل هذه المخططات مستقبلاً من قبل المتدينين.

وتستمر الصحيفة فى تبنيها للقضية نفسها فتنشر فى اليوم التالى موقف لجنة الهجرة والاستيعاب بالكنيست من الإجراءات التى اتخذها الحاخام الأكبر ونشرتها هاآرتس فى عام ٢٠٠٤:

"أعلنت لجنة الهجرة والاستيعاب بالكنيست أنها تعتبر التوجيهات الداخلية، التى أصدرها الحاخام الأكبر السفاردى "عامار"(٢)، بشأن إجراءات التهويد، توجيهات "خطرة"(٣).

---

(١) עמירם ברקת, "במשרד רה"מ הופתעו: הרב הראשי החמיר את כללי הגיור בלי ידיעתם", הארץ, 19 -10- 2004.

(٢) **شلوموه عمار**: من مواليد ١٩٤٨، وهو من أصل مغربى، نجح عام ٢٠٠٣ فى كسر احتكار ذوو الأصول العراقية لمنصب الحاخام الأكبر للشرقيين بتوليه المنصب عام ٢٠٠٤، وهو يتمتع بعلاقة مصاهرة مع "آرييه درعي" قيادى شاس المقرب من الحاخام "عوفاديا يوسف"، وترشحه بعض التقارير الصحفية الإسرائيلية لخلافة الزعيم الروحى لحزب شاس. (אבישי בן חיים, רועי שרון, "קרב רב", מעריב, 13- 8- 2004, עמ'34.

(٣) הארץ, 20 -10- 2004.

ويمكننا أن نلاحظ أن الخبر يبرز أن لجنة الهجرة والاستيعاب ترى أن الإجراءات التى اتخذها الحاخام الأكبر المتعلقة بالتهويد "خطرة"، وهى بمثابة تحذير مباشر من مغبة قبول تلك الإجراءات أو الانصياع لها، أى أن المتضرر المباشر من هذا التشدد هم المهاجرون، مما دفع لجنة الهجرة فى الكنيست لتبنى الرفض لتلك التوجهات، ونجد هنا أن الصحيفة لم تستعرض وجهة النظر الأخرى فى تقصير مهنى متعمد نتيجة انحياز الصحيفة ضد مواقف الحاخام المتشددة.

كما نقلت يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٥ عن "أريئيل شارون" – رئيس الوزراء آنذاك – تطمينات، حرص على إبلاغها بنفسه للقوى اليهودية المعنية بفتح أبواب الهجرة والتهويد بدون تعقيدات تشريعية، حيث أكد لهم إن إلغاء وزارة الأديان، ورفع يد أتباع المعسكر الحريدى عن وزارة الداخلية سيسهل كثيرًا من إجراءات التهويد، وجاء فى التقرير:

"التقى أمس رئيس الوزراء "أريئيل شارون" ممثلى منظمة الجاليات اليهودية فى الولايات المتحدة ووكالة الهجرة، وقال لهم إنه يعمل على تبسيط إجراءات التهويد من أجل التخفيف من معاناة أشخاص ينتظرون عملية التهويد، ووفقا لقوله، سيتحقق هذا: لنهاية سيطرة أتباع المعسكر الحريدى على وزارة الداخلية، وإلغاء وزارة الأديان.(...)

وكان ممثلو منظمة الطوائف اليهودية فى الولايات المتحدة، والتى من بين أنشطتها جمع أموال من أجل إسرائيل قد وجهوا – فى مناسبات كثيرة – نقدًا للصعوبات الكثيرة التى تضعها عملية التهويد الأورثوذكسى، ولكونها متشددة وطويلة.

كلمات رئيس الوزراء لاقت بالطبع صدًا طيبًا فى نفوس الضيوف، لكنها فى نفس الوقت عمقت هوة الخلاف الناشب بينه وبين الأحزاب الحريدية التى بقيت خارج الائتلاف الحكومى الذى شكله مع شينوى والمفدال.

وقد تطرق "شارون" فى اللقاء أيضًا لتسليم وزارة الداخلية لحزب شينوى، وقال إنه كان يخطط لتسليم الداخلية لوزير من الليكود فى الحكومة الحالية، لكن هذا لم يتسن بسبب ضرورة ائتلافية"(١).

يمكننا هنا ملاحظة إبراز الصحيفة لتباين مواقف "شارون"، ومغازلته للمتدينين تارة، وللمهاجرين الجدد وللأحزاب العلمانية والقوى الإصلاحية اليهودية فى الخارج تارة أخرى، وهو الموقف الذى يمكن تفسيره بحرص "شارون" على العلاقة الطيبة مع الجهات التى تتبرع دوريًا لإسرائيل بمبالغ كبيرة، بجانب دعمها السياسى والإعلامى لـ"شارون"، لكن الصحيفة ألمحت فى الوقت نفسه إلى أن تبنى رئيس الوزراء لمثل هذه المواقف يكبده، تلقائيًا، انتقادات وخسائر ملموسة، حيث تحرمه تلك الإجراءات والسياسات من توسعة الائتلاف الحكومى، وجعله أكثر استقرارًا. مما يعكس رؤية الصحيفة للخلاف وتأكيدها على عمقه وتشعبه، وإن كان نشر تفاصيل الخلاف يزيد من تشابكه وتعقيده وهو على ما يبدو أحد أهداف الصحيفة لنسف أية إمكانية للتحالف بين اليمين المتشدد والقوى السياسية الدينية المتشددة.

وفى نفس السياق يأتى تقرير لمعاريف نشرته عام ٢٠٠٧، وجاء فيه:

"يبدو أن وزارة استيعاب الهجرة تشعر بالقلق من "الخطر الديموغرافى العربي"، ولذلك أصدر مدير عام الوزارة توصية لرئيس الوزراء بتشكيل هيئة جديدة تتولى عملية تهويد غير اليهود (الذين يقدرون بالآلاف سنويًا). والهدف زيادة عدد المتهودين القليل، حيث يبلغ عددهم حاليًا ٢٠٠٠ فرد سنويًا. نظرًا لأن المستهدف تهويد عشرات الآلاف من بين ٣٠٠ ألف مهاجر من دول الكومنولث.

---

(١) דיאנה בחור-ניר، "שרון: העברת תיק הפנים לשינוי תקצר את תהליך הגיור"،ידיעות אחרונות، 25 – 2 – 2003.

التقرير قدمه مدير عام وزارة استيعاب الهجرة "ايريز حلفون"، بصفته رئيسًا للجنة وزارية تدرس عملية التهويد، والتى تضم فى عضويتها مسئولين من وكالة الهجرة اليهودية، وضباطًا كبارًا فى الجيش الإسرائيلي، ومكتب التهويد الحالى التابع لديوان رئيس الوزراء، توصيات اللجنة جاءت من أجل تحسين عملية التهويد فى إسرائيل، لزيادة العدد بشكل مؤثر عدد المتهودين من بين المهاجرين الجدد.

ستكون الهيئة الجديدة مسئولة عن كل المنظومات المتعلقة بالتهويد، بما فيها المحاكم الحاخامية الخاصة بالتهويد، التى حتى اليوم يقال إنها تشكل الحاجز الأساسى للمتهودين، فى التقرير أوصت اللجنة بإجراء عدة عمليات فورية لتجاوز مصاعب وعوائق موجودة الآن، من بين ما تم التوصية به ضم عشرة قضاة شرعيين جدد لهيئة المهودين، وتشغيل محاكم شرعية متطوعة للتهويد فى أنحاء إسرائيل للتخفيف عن المتهودين"(١).

ونستنتج من النص السابق أنه يمثل تجسيدًا للخلاف – المستمر على مدار سنوات الدراسة – الذى يدور فى الأساس حول قانون العودة، وإشكالية إدخال غير اليهود فى الديانة اليهودية، ففى حين ترى القوى الدينية أن قانون العودة يشمل أبناء النساء اليهوديات فقط، يرى العلمانيون والإصلاحيون وكل سياسى براجماتى (نفعي) أن القانون يسرى أيضًا على كل من ينضم إلى الشعب اليهودى بأى طريقة مهما كانت، والنص يوضح أن العلمانيين تقدموا خطوة على طريق تحقيق مطالبهم ورؤاهم، حيث تمت التوصية بإزالة بعض العوائق الموضوعة أمام المتهودين، وبالتالى سينسحب تعريف يهودى على قدر أكبر من المهاجرين. ويجب هنا

---

(١) אלי ברדנשטיין، "התוכנית: כך יגוירו עשרות אלפי עולים חדשים"، מעריב، 20– 8 – 2007.

توضيح أن استمرار النشر وتكراره على مدار السنوات يعكس مدى تعقد الخلاف لأن استمراره يؤدى إلى تفاقمه طالما لم تجد حلاً، وفى هذا حث من الصحيفة على ضرورة البحث عن حل حاسم وسريع لتلك القضية الخلافية.

وفى نفس الاتجاه رصدت صحيفة هاآرتس محاولة إيجاد آلية جديدة للتهويد فى إسرائيل، بدلاً من النظام الحالى. فنشرت تقريرًا عام ٢٠٠٧، حول نشاط اللجنة المخولة بدراسة إمكانية تحقيق ذلك، جاء فيه:

"فى واقعة نادرة وحد تقرير لجنة دراسة قضية التهويد، الذى قدم هذا الأسبوع لرئيس الوزراء، تقريبًا، كل التيارات الدينية – من الحركة الإصلاحية حتى حاخامات أتباع المعسكر الحريدي– حيث رفضوا جميعًا توصيات اللجنة، وكانت اللجنة برئاسة "ايريز حلفون" مدير عام وزارة استيعاب الهجرة قد أوصت بإقامة هيئة تهويد جديدة، توحد الدراسة والإعداد للمتهودين، وكذلك المحاكم الحاخامية الخاصة، التى تقوم بعمليات التهويد. على أن تكون مسئولية كل عملية التهويد من صلاحية الحاخام الأكبر "شلومو عامار".

فبعد مشكلات بيروقراطية وعقبات تشريعية دينية، أصبح مجال التهويد اليوم مجمدًا تقريبًا، فى ظل تهويد أقل من ٣٠٠٠ فقط سنويًا من بين ٣٠٠ ألف مهاجر لم يتم الاعتراف بهم لدى الحاخامية كيهود، وقد قال "يعقوف أدري" وزير الاستيعاب أن الدولة مطالبة بإتاحة التهويد للمواطنين الراغبين فى ذلك، وفى الاندماج بشكل كامل فى المجتمع.

ركز أعضاء اللجنة الذين مثلوا كل الكيانات المعنية بالتهويد فى إسرائيل، من بينها: الحاخامية الرئيسية، والجيش

الإسرائيلي، والوكالة اليهودية، ووزارة التعليم، عملهم فى محاولة جعل كل عملية التهويد التى تستمر لأكثر من عامين مفيدة. وكان من بين التوصيات – استحداث عشرة كادرات للقضاة فى المحاكم الحاخامية، وكذلك استحداث وظيفة قضاة متطوعين فى المحاكم الحاخامية، لإتاحة زيادة أعداد المتهودين بشكل ملموس"(١).

من الاستشهاد السابق يتبين لنا أن الصحيفة تبرز سعيًا جديدًا لحل مشكلات المهاجرين الجدد، والذى يتم عبر البحث عن آلية جديدة للتهويد، بعيدًا عن تعقيدات المؤسسة الأورثوذكسية، أو على الأقل دعم المحاكم الحاخامية بمتطوعين لزيادة أعداد المتهودين وتوفير الوقت فى هذا المجال، مع التأكيد على مبدأ أن الدولة (إسرائيل) مطالبة بجعل التهويد متاحًا وميسرًا لكى يصبح اندماجهم فى المجتمع كاملاً ونهائيًا، وبالتالى فإن بقاء الأمر على ما هو عليه يمثل خللاً اجتماعيًا خطيرًا. ومن هنا فإن موقف الصحيفة هو مباركة التعيين الجديد كحل جديد من شأنه زيادة أعداد المتهودين، وهو ما يفسر عدم انتقاد الصحيفة للوظائف المستحدثة التى ستقابلها ميزانيات ومخصصات.

ثانيًا – رؤية الصحافة للخلاف حول المحاكم الحاخامية اليهودية:

يشكك العلمانيون فى مؤهلات القضاة فى المحاكم الحاخامية، وقدرتهم على إصدار الحكم فى قضايا متعلقة بالحياة العائلية فى مجتمع عصرى حديث – كما هو الحال فى إسرائيل بنظرهم، ويُرجع الدكتور "أسعد رزوق" سر موافقة "بن جوريون" على القانون الخاص بالمحاكم الحاخامية دون تعديل عليه، بأنه "أراد

(١) אנשיל פפר, "רוב הזרמים הדתיים מתנגדים לתוכנית הגיור ההחדשה", הארץ, 22- 8 -2007.

المساومة على قضية معرضة للانفجار، وانهيار الائتلاف الحكومى مع المتشددين دينيًا، وهى قضية قانون الخدمة العسكرية"[١].

يمكننا القول إن للخلاف حول المحاكم الحاخامية، وفقا لرؤية الصحافة محل الدراسة، أوجه عديدة سيتناولها البحث كفروع من القضية الأساسية.

القضاء المدنى بديل للمحاكم الحاخامية:

يدور جدل حاد ومستمر حول الاعتراف بولاية القضاء المدنى على المحاكم الحاخامية الفاسدة، والصحف موضوع الدراسة تروج إلى أن المشكلة ستظل قائمة طالما بقيت المحاكم المدنية ممنوعة من عقد وتسجيل الزواج والطلاق، وبقيت سيطرة المحاكم الحاخامية التامة عليها وعلى المسائل المرتبطة بها مثل الأملاك والوصاية على الأبناء وما إلى ذلك، ومن مظاهر معالجة الصحف موضوع الدراسة للخلاف حول رفض المتدينين الاعتراف بأحكام القضاء المدنى رفض أنصار حزب شاس، وقادتهم الاعتراف بإدانة "آرييه درعي" وترديدهم أنه بريء، رغم حكم المحكمة التى اتخذت حكمها فى إطار حملة ضد الحزب وتوجهاته، حيث رصد تقرير نشرته معاريف – عام ٢٠٠٠ – جهود أنصار شاس لإطلاق سراحه بعفو رئاسى، وجاء فى التقرير:

> "أقام أنصار "آرييه درعي" بالأمس خيمة احتجاجية أمام بيت الرئيس فى القدس طالبين من رئيس الدولة – موشيه كتساف – منح "عفو إنساني" لـــ"درعي"، وعلى الرغم من أن الخيمة قد أقيمت بتصريح من مجلس البلدية، فقد طلب مدير عام بيت الرئيس من المتظاهرين إخلاء المكان من الخيمة، وحسبما نشرت معاريف فى وقت سابق فقد قرر حزب شاس نقل

(١) أسعد رزوق(د)، الدولة والدين فى إسرائيل، مرجع سابق، ص ٩٠.

جهود إطلاق سراح زعيم حزب شاس السابق من معسكر "شئجات آرييه" (زئير أسد) الذى أقاموه أمام سجن معسياهو إلى بوابة بيت الرئيس فى القدس"(١).

ومن النص السابق يتبين لنا أن الصحيفة أبرزت عدم اعتراف أنصار الحزب الدينى بحكم نهائى لمحكمة مدنية(٢)، وإصرارهم على الاعتصام أمام السجن للضغط على الحكومة والرأى العام، لكى يتم إطلاق سراحه، وحينما وجودوا أنه لا طائل من هذا التحرك، قرروا الحصول على تصريح – بعلاقاتهم داخل مجلس بلدية القدس– لإقامة خيمة احتجاج للحصول على عفو رئاسى لإطلاق سراح "درعي"، وهو الإجراء الذى لو كان يرتكز على بنود قانونية لتقدموا بطلب فى هذا الشأن للرئيس الإسرائيلي دون إقامة خيمة احتجاجية أمام منزله، وعلى هذا اختارت الصحيفة أن تنقل موقفًا سلبيًا لأنصار المعسكر الدينى من القانون والمحاكم المدنية مما يحفز أنصار المعسكر العلمانى على التشدد تجاههم، والدفاع عن المحاكم المدنية وأحكامها – حسب موقف الجريدة هنا– يضعف فى المقابل من نفوذ المحاكم الحاخامية بشدة.

ويجب أن نوضح هنا أن صلاحية تعيين القضاة فى المحاكم الدينية مخولة للجنة مكونة من "عشرة أعضاء هم: الحاخامان الكبيران لإسرائيل، وقاضيان من

(١) שלמה צזנה וגולן יוסיפון، " בית הנשיא דורש מאוהדי דרעי לפנות אוהל המחאה שעיריית ירושלים אישרה"، מעריב، 24- 10 -2000، עמ' 15.

(٢) ظلت الأحكام الدينية لها السيطرة الكاملة على المجتمعات اليهودية باستثناء إرهاصات من أهمها موقف الفيلسوف اليهودى الهولندى "باروخ سبينوزا" فى القرن السابع عشر حين تمرد على القوانين الدينية للطائفة اليهودية، فتم نبذه ومقاطعته، ومن قبله الحاخام "يوسف بن افراهام حيون" فى القرن الخامس عشر حين تبنى وجود نظامين قضائيين منفصلين داخل المجتمع اليهودى أحدهما سماوى يرتكز على الشريعة ويديره السنهدرين، والثانى مدنى يرتكز على رغبات الملك، ويديره الملك أو من يمثله. (אביעזר רביצקי، דת ומדינה במחשבת ישראל דג.ם של איחוד،הפרדה، התנגשות או כפיפות، המכון הישראלי לדימוקרטיה، 1998، עמ' 99)

المحكمة الحاخامية العليا ينتخبهما قضاة المحكمة، ويمارسان هذه الصلاحية مدة ثلاثة أعوام، ووزير الأديان، ووزير آخر تنتدبه الحكومة، وعضوا كنيست ينتخبهما الكنيست بانتخاب سرى، وأخيرًا محاميان تنتخبهما نقابة المحامين، ويكون الحاخامان الأكبران فى دولة إسرائيل، وأيضًا عدة حاخامات محليين قضاة بحكم وظائفهم"(١)، وهو الوضع الذى يمكن من خلاله تغيير الأوضاع الداخلية والسياسات المتبعة لدى تلك المحاكم الدينية.

ويمكننا الوقوف على رؤية الصحف للخلاف أيضًا من طريقة تناول صحيفة يديعوت أحرونوت لقضية شائكة تكشف فساد عدد كبير من قضاة المحاكم الحاخامية من ناحية، ومن ناحية أخرى ترصد معاناة من يلجأ للقضاء المدنى يشكو هؤلاء القضاة مما يعتبره البعض تجديفًا فى حق الرب، وقد جاء فى التقرير المطول المنشور عام ٢٠٠١:

> "لن تنسى أبدًا "حيا هلن زيجر"، وهى حريدية (...) جدة (...) اليوم الذى أتت فيه لبيت الحاخام "دنيئيل فورمال"، فقد أتت "زيجر" لكى تسأله لماذا وقع على وثيقة رهيبة ضدها "تصريح من ١٠٠ حاخام"، التصريح (الذى يدخل حيز التنفيذ فقط عندما يوقع عليه ١٠٠ حاخام من ثلاثة دول مختلفة) سمح لزوجها "حاييم زيجر" بأن يتزوج إمرأة أخرى عليها، وهى لا تزال زوجته بدون أن يضطر لطلاقها لأن زوجته "حيا" هى "ناشز"، و"متمردة"، "يكرهها زوجها" و"مجنونة" و"دنسة"، و"لا تذهب لمسبح الطهارة بعد الحيض"، و"لا تلبى مطالب زوجها"(٢). (...) سألت الحاخام: لماذا وقعت على هذه

---

(١) موسى أبو رمضان، النظام القانونى، فى : إسرائيل دليل عام ٢٠٠٤، كميل منصور (تحرير)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى مايو ٢٠٠٤، ص ١٠٠.

(٢) وفقًا للمفاهيم اليهودية فإنه يحق للرجل إذا رأى فى امرأته عيبًا أن يطردها من بيته، ولا يقع الطلاق إلا إذا سلمها صك الطلاق ספר כריתות والذى يتنازل فيه عن حقوقه. وبدون تسليمها

الوثيقة؟ إنك لا تعرفنى، ولم نتقابل أبدًا، لكن الحاخام لم يُجب، وأشار إليها بيده أن تأتى خلفه للمعبد القريب، (...) توقف فى المعبد أمام منشور كان معلقًا على الحائط، (...) تحت العنوان "تحذيرات خطيرة فى شأن اللجوء للقضاء تحت أى اسم كتب الحاخامات: "إننا نحذر فى هذا أى رجل أو إمرأة من شعب إسرائيل فى أى مكان كان من أن يلجأ للقضاء الخاص بعبدة الكواكب[1] أو شرطتهم أو مكاتبهم"، ومن يذهب على الرغم من كل شيء إلى محكمة الدولة "يوصينا الدين بقتله، وكل من يبادر ويقتله يعتبر قد نفذ تعاليم دينه" لخص لها المكتوب الحاخام "فورمال"، وتوجه بنظره إلى "زيجر" وقال: إننا نقصدك، افهمى ماذا ينتظرك، وهو ما فسره اليوم محامى "زيجر كريس ساليفان"، على أنه تهديد صريح بالقتل. (...)

زيجر" قالت فى مرارة: طوال حياتى كنت أثق فى الحاخامات.(...) وعلى ما يبدو فإن "زيجر" هى أول سيدة حريدية تجرؤ على تقديم دعوى قضائية أمام محكمة أمريكية "علمانية" تطلب فيها تعويضًا قدره ١٤ مليون دولار من خمسة حاخامات، أعضاء المحكمة الحاخامية .. لكونهم هم الذين بادروا بإصدار "تصريح المائة حاخام" ضدها، لائحة الدعوى التى قدمتها تكشف صورة صعبة ومخجلة، لعدم الالتفات للطرف الآخر وتطرفًا وسطحيّة فى التفكير غير محتملين فى

=هذا الصك فإن من حقه ردها إليه، حسبما ورد فى سفر أشعياء الإصحاح ٥٠ الفقرة ١ (سيد سليه ان عليان(د)، المرجع السابق، ص ٣٣، ٣٤).

(١) **عبدة الكواكب والأبراج**: بالعبرية עכו"ם وهو اختصار עובדי כוכבים ומזלות ويشير لعبدة الأوثان وأبناء الديانات الأخرى الذين يطلق عليهم جويم أى الأغيار، وقد بدأ استخدام هذا الاختصار فى العصور الوسطى بدلاً من جوى، للتأكيد على أن المقصود عبدة الأوثان بالفعل، وليد المسيحيين، حتى يتم تجاوز من يهاجمون اليهودية باعتبارها تعادى غير اليهود. (שלמה זלמן אריאל، לכסיקון לתודעה יהודית، שם، עמ' 130).

أحسن الأحوال وفساد فى أسوأ الأحوال من جانب حاخامات المحكمة الحاخامية (...) إن هذا فصل طويل من التشويه القاسي، والكذب الفظيع من نسج تفكيرهم، لأنهم تلقوا رشوة بلغت عشرات الآلاف من الدولارات من زوجي"(١).

فى التقرير إذن تجربة ذاتية واضحة رأت الصحيفة أن تنقل تفاصيلها بما تتضمنه من اتهامات مباشرة بالفساد واستخدام النفوذ والسلطة الدينية للتنكيل بزوجة، وأوضحت الصحيفة أن قائمة الاتهامات الموجهة ضد الحاخامات شملت الإرهاب والتكفير، مما دعاها إلى رفع دعوى قضائية تطالب فيها خمسة حاخامات بدفع تعويض لها يبلغ قدره ١٤ مليون دولار، مما يؤكد وجهة نظر العلمانيين فى إسرائيل الذين يتحفظون بشدة على إقحام النصوص الدينية فى أمور الدولة لقابليتها للتأويل، وكذلك عدم إقرارهم بدورها فى تشكيل القيم والمفاهيم والمعايير، ويعكس التقرير تعاطفًا شديدًا من الصحيفة مع قضية تلك السيدة كمثال على معاناة قطاع عريض من العلمانيين والمتدينين أيضًا بسبب تشدد المحاكم الحاخامية وفى هذا ترويج من الصحيفة لفكرة الاستعانة بالمحاكم المدنية كبديل للمحاكم الحاخامية، مع ملاحظة أن الصحيفة لم تفسح المجال للطرف الآخر المتدين بأن يعبر عن وجهة نظره أو موقفه بالقدر الذى تقتضيه الموضوعية والمهنية، مما يدل على تصعيد شديد من الصحيفة إزاء هذا الخلاف.

ومن النماذج التى رصدت فيها الصحافة محل الدراسة مظاهر خلاف حول الاعتراف بولاية المحكمة العليا الإسرائيلية على الجميع، ذكرت يديعوت أحرونوت فى تقرير لها نشرته عام ٢٠٠١:

"أقر رئيس المحكمة العليا القاضى "أهرون باراك" بأن القول بأن قسمًا غير صغير من الجمهور فى إسرائيل يعتبر أن

---

(١) איבן עמית، "מעשה נורא באישה אחת ובמאה רבנים"، ידיעות אחרונות، 10- 8 – 2001، 7 ימים עמ' 22، 23.

المحكمة العليا هيئة غريبة، وهو يعتقد أن المحكمة يجب أن تعبر عن إشراف الشعب لا أن تشرف هى عليه فى تعالٍ، ومع هذا فإنه يرى أنه لا يوجد حل حقيقى للمشكلة. نظرًا لأن القضاة لا يستطيعون أن يكذبوا على أنفسهم وأن يصدروا أحكامًا لا يعتقدون إنها صحيحة.

وكان "أهرون باراك" قد دعا أمس للقاء غير مسبوق مع شعبة محررى الشئون الدينية بما فيهم مراسلو ورؤساء تحرير الصحف الحريدية، فـــ "أهرون باراك" هو الشخصية التى تواجه أكبر هجوم فى الصحف الحريدية التى تصفه بأنه "العدو الأول للجمهور". ووصل الأمر إلى حد أن رئيس تحرير صحيفة "هشافوع" "اشير سوقرمان" – الذى لم يحضر اللقاء كتب منذ عدة سنوات مقالاً تحت عنوان: "الهدف.. هو باراك" .

رئيسًا تحرير الصحيفتين اليوميتين "يتيد نئمان" الناطقة بلسان "ديجل هتوراة"، و"هموديع" الناطقة بلسان "أجودات يسرائيل" قاطعًا اللقاء بالأمس، وقد أصدرت اللجنة الروحية ليتيد نئمان بيانًا توضح فيه ظروف المقاطعة: لا نتعاون مع نيران القاضى "باراك" الشخصية التى تسعى لهدم جوهر الشخصية الإسرائيلية"(١).

من النص السابق يتبين لنا أن الصحيفة نوهت لإقرار أحد أطراف الخلاف – المعسكر العلماني – بأهمية الدور الذى تمارسه الصحافة الإسرائيلية فى صياغته وتوجيهه، وهو ما اتضح لنا عند التعامل مع الخلاف حول مكانة المحكمة العليا لإسرائيل، بل والاعتراف بصلاحياتها بين المعسكر الدينى حيث دعى رئيس

---

(١) רמי חזות, "ברק: חלק מן הציבור רואה בביהמ"ש העליון גוף מניכר", ידיעות אחרונות, 4- 5- 2001, עמ' 4.

المحكمة العليا الإسرائيلية رؤساء تحرير الصحف الدينية لمقابلته، إلا أن شقة الخلاف وصلت إلى حد رفض عدد من رؤساء التحرير المتدينين حضور اللقاء وإعلانهم عن هذه المقاطعة، مؤكدين أنهم يرفضون التعاون مع رئيس المحكمة العليا، وفى هذا إصرار على مواقف تراه عدوًا يجب استهدافه بل وتصفيته، وفى المقابل أبرز تقرير يديعوت أحرونوت أن رئيس المحكمة العليا يقر بعدم اعتراف قطاع من الجمهور فى إسرائيل بتبعيتهم للمحكمة العليا، وهو القطاع الذى وصفه القاضى "باراك" بأنه ليس بصغير، والصحيفة من خلال هذا التقرير تنقل للقراء انفتاح وليبرالية القاضى "باراك" فى مقابل تشدد وانغلاق كامل لقسم من منتقديه.

كما نرى هنا أن الصحيفة عمدت إلى عدم انتقاد رؤساء الصحف التى قاطعت لقاء رئيس المحكمة العليا، وهو ما يمكن تفسيره على أنه مراعاة للزمالة، ونظرًا لأن الموقف مباشر وسلبى من رؤساء التحرير بدرجة لا تستوجب نقده.

وفى إطار موازٍ سعى المتدينون إلى حشد الرأى العام ضد تعيين قاضية فى المحكمة العليا الإسرائيلية، لأنها سبق لها أن حكمت بفتح دور العرض السينمائى فى أيام السبت، مما حولها إلى شخصية يمقتها أتباع المعسكر الحريدى، حيث ذكر تقرير ليديعوت أحرونوت، نشرته عام ٢٠٠١ ، عن ذلك:

> "... كان متوقعًا فى لجنة اختيار القضاة فى مكتب وزير العدل أن يهاجم ممثل اليمين الدينى "ايلاه بروكتسيا" بتهمة: إدانة المستوطن "ناحوم كورمان"، وإلغاء قرار محكمة حاخامية بشأن امرأتين شاذتين، وسابقة أمر يقضى بفتح دور العرض السينمائى فى أيام السبت(...) البديل هو تعيين "ادموند ليفي" فى المقعد الخالى فى المحكمة العليا لأنه حسب "شتريت"[١]: يمثل الجميع لكونه: قاضيًا فى محكمة مركزية، ورجلاً متدينًا.."[٢].

---

(١) المقصود "مئير شتريت" وزير العدل آنذاك والذى تولى بعد ذلك منصب وزير الداخلية وهو من مواليد المغرب وتوجهاته نحو اليمين المتشدد.

(٢) אבניר הופשטיין וטובה צימואי، "עם הקוקו והסרפן"، ידיעות אחרונות، 10- 8 – 2001، 7 ימים עמ' 30.

يتبين لنا هنا حرص الصحيفة على التركيز على الربط بين الأحداث لكى تخدم رؤية مفادها اتخاذ كثير من رجال السياسة فى إسرائيل مواقف براجماتية تجاه قضية التهويد، وتجاه قضية ولاية المحاكم الحاخامية، فهم من ناحية يريدون اجتذاب أكبر عدد من المهاجرين لإسرائيل لخلق توازن ديموجرافى أمام معدلات الانجاب الفلسطينى المرتفعة – داخل وخارج أراضى الـــ٤٨ – ومن ناحية أخرى لا يريدون إغضاب القوى الدينية التى ترى ضرورة أن يكون التهويد الأورثوذكسى هو القناة الوحيدة للاعتراف بيهودية المهاجرين الجدد، كما يفهم من الصياغة أن القضاة العلمانيين يدفعون ثمن مواقفهم المعادية للمتدينين، وفى هذا انتقاد ضمنى لوزير العدل وطريقة اختياره للقضاة، وعلى هذا فالصحيفة تسعى لحشد الرأى العام حول هؤلاء القضاة العلمانيين ومساندة مواقفهم لكى يتم فى النهاية تعيينهم فى المحكمة العليا على حساب القضاة المتدينين.

وحول تعيين عضوين جديدين فى محكمة حاخامية، ثار خلاف وجدل كبير رصدته الصحف الإسرائيلية، من خلال تقارير متلاحقة، منها ما نشرته يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٢، وجاء فيه:

> "على الرغم من أن أعضاء المحكمة الحاخامية الكبيرة لا يوجد لهم عمل تقريبًا، من المنتظر أن يتم اليوم اختيار قاضيين شرعيين جديدين. الراتب ٤٠ ألف شيكل شهريًا، مقابل سبع ساعات عمل أسبوعيًا. أى بمعدل ١٤٣٠ شيكل فى الساعة. ليس سيئًا"(١).

ويتضح لنا من التقرير السابق أن الصحيفة تتناول أبعادًا مرتبطة بمبررات غير موضوعية لتعيين قضاة فى محاكم حاخامية، فالصحيفة تعترض بشكل غير مباشر على الراتب الكبير (الذى يكاد يقترب من عشرة أضعاف متوسط الرواتب

---

(١) שחר אילן، הארץ، 1- 9 - 2002.

فى إسرائيل) ولا مع عدد ساعات العمل، كما تشير بشكل قاطع إلى أنه لا حاجة لتعيين قضاة جدد فى تلك المحاكم لأن أعضاء المحكمة الحاليين "لا يوجد لهم عمل تقريبًا".

وفى السياق نفسه نشرت معاريف ويديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٢:

"حركة نحو سلطة جيدة تقدمت بالتماس للمحكمة العليا الإسرائيلية ضد تعيين القاضيين الشرعيين فى ضوء قلة عدد القضايا –المطروحة التى تفصل فيها المحكمة"[١].

اشتركت الصحيفتان هنا فى خبر مفاده اعتراض حركة من حركات المجتمع المدنى فى إسرائيل على تعيين القاضيين المشار إليهما، مستعينة فى هذا الاتجاه بالمحكمة العليا الإسرائيلية المعروف عنها سعيها لكبح جماح القوى الدينية فى إسرائيل والتصدى لمساعى فرض الشريعة على الجميع أو ما يعرف باسم الإكراه الدينى.

وفى متابعة أيضًا لنفس الملف ذكرت هاآرتس ويديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٢:

"بناء على توصية المحكمة العليا الإسرائيلية تم رفض اختيار قاضيين شرعيين، إلا أن خمسة قضاة شرعيين تم تعيينهم بواسطة وزير الأديان "أوحانا" فى محاكم إقليمية"[٢].

يستدل من النص السابق على أن الصحيفة ترى أن الضغوط العلمانية واستعانتها بالمحكمة العليا قد كللت بالنجاح، وتم إصدار توصية برفض تعيين القاضيين، ومع هذا فإننا يمكننا ملاحظة استمرار الحملة ضد المحاكم الشرعية فى الصحافة المستقلة بالإشارة إلى أنه رغم صدور التوصية، فقد تم تعيين خمسة قضاة فى محاكم شرعية إقليمية، وهو ما يعترض عليه تقرير الصحيفة، بدون أن يوضح ما إذا كانت هناك حاجة لتعيين كل حالة على حدة، أى أن موقف الصحيفة هو البحث عن أى خرق من قبل المتدينين لقرارات المحكمة العليا، وكشفه أمام الرأى العام.

---

(١) ידיעות אחרונות، מעריב، 1- 9 – 2002.

(٢) הארץ، ידיעות אחרונות، 2- 9 – 2002.

وفى سياق مواز ذكرت يديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٢:

"قالت السيدة "تحياه شابيرا" القاضية الدينية فى محكمة تل أبيب الخاصة بأتباع المعسكر الحريدي: "عليكم أن تكفوا عن التقليل من شأن حالات الاغتصاب بزعم عدم رغبتكم فى تدنيس اسم الرب، وقالت فى حيثيات إدانتها لحريدى عمره ٢٤ سنة لقيامه باغتصاب وتعذيب لفتاة عمرها ١٥ سنة: حان الوقت لكى يكف زعماء الطوائف الدينية عن تجاهل الظاهرة الخطيرة حتى لا يتم تدنيس قدسية الرب، وأن يساندوا الضحايا"(١).

يتبين لنا هنا تأكيد الصحيفة واختيارها إبراز رفض القاضية اتجاه المتدينين للتقليل من قدر انتشار حوادث الاغتصاب بين المتدينين ورفضها التكتم على مناقشة الظاهرة وحجمها الحقيقى بحجة صدور فعل أو قول ينم عن استخفاف بقدرة الرب ووصاياه، أو أن هذا يتضمن استخفافا بقيمة مقدسة، وهو ما يكشف لنا فسادًا مزدوجًا، فمن ناحية تتكرر حوادث اغتصاب بين المتدينين، ومن ناحية أخرى يتم التستر عليها وتكتم تفاصيلها.

وحول صورة عملية التهويد الأورثونكسى وتعقيداتها، ومحاولات التملص من قرارات المحكمة العليا وتجاوزها، فصل لنا تقرير مطول نشرته صحيفة معاريف وجهة نظر معادية لهذا التشدد، معددة الأسباب التى دفعتها لتبنى هذا الرفض، وجاء فى التقرير المنشور عام ٢٠٠٣:

"ماذا تعنى كلمة מוקצה (مُبعد) (٢) ؟ لماذا خلق الرب العالم؟ ما هى الوصية الدينية؟ ما هو الفارق بين الإيمان والإشراف الإلهيהשגחה(٣)؟ هل هناك فرق بين شعب إسرائيل قبل الكارثة النازية وبعدها؟ صف

---

(١) ידיעות אחרונות، 18- 11 – 2002.

(٢) **מוקצה** : مُبعد . مصطلح فى شرائع السبت يشير إلى الأشياء المحرم نقلها فى أيام السبت والأعياد، وكذلك المأكولات التى يحرم تناولها يوم السبت، ويستخدم مجازًا للشخص الذى يجب الابتعاد عنه بسبب سلوكه المعيب. (שלמה זלמן אריאל، לכסיקון לתודעה יהודית، הוצאת מסדה ، רמת-גן، הדפסה שישית، 1976، עמ' 108، 109).

(٣) الإيمان بأن الخالق يشرف على كل الأمور والمخلوقات، ويسير كل شيء، وهو أحد ركائز الدين اليهودى. (www.daat.ac.il26-9-2008)

لنا تسلسل الأحداث والقصص التى وقعت بين يعقوب وأبنائه، اذكر بالتفصيل واشرح عددًا من مبادئ رابى "موسى بن ميمون" الثلاثة عشر[١]. هذا هو عدد من الأسئلة التى توجه للمتقدمين لاختبارات التهود أمام المحاكم الحاخامية الخاصة بالتهويد، وهى الجهة الرئيسية المخولة بصلاحية للقيام بالتهويد فى إسرائيل، اختبارات التهويد غير ثابتة، فالأسئلة تتغير من متهود لآخر ومن قاضٍ فى محكمة حاخامية لآخر، وعلى الرغم من هذا يوجد شيء واحد واضح: لا يوجد أى إسرائيلى علمانى أو مرشح للتهود يفصح عن اهتمامه بهوية اليهودية العلمانية ينجح فى اختبارات التهود، وفى المحاكم الحاخامية للتهويد، حيث يتم فحص الراغبين فى التهود، ويتم تحديد من هو اليهودى، تنهار الهوية العلمانية الصهيونية، ففى تلك المحاكم تحدد قيمة الفرد ليس بكونه يحفظ "هتقفا" لكن بقدرته على ترنيم بيوط[٢]، ليس بإنهائه فرقة المظليين فى الجيش الإسرائيلي لكن حسب إنهائه أو عدم إنهائه أدعية ما بعد عيد المظال.(...) وبالنسبة للمحاكم الحاخامية الخاصة بالتهويد، السؤال هل المتقدم للتهويد مستعد للذهاب لقوات الاحتياط ثلاثين يومًا[٣] غير ذى مغزى، فالمحكمة تفضل من هو على استعداد للذهاب للمعبد ثلاث مرات يوميًا. المتهودون المحتملون يقفون أمام قاضى المحكمة الحاخامية بعد عملية تستمر انحو عام، تبدأ بحوار لمدة ٤٥ دقيقة مع مندوب المحاكم اليهودية(...) بعد الحوار يتم إرساله لأحد معاهد التهويد التى يدرس فيها ما بين ٤٠٠ – ٥٠٠ ساعة موزعة على مدار عام كامل"[٤].

---

(١) بالعبرية **שלושה עשר העיקרים**، وهى مبادى دينية وفلسفية وضعها ابن ميمون معتبرًا أنها تشكل أسس العقيدة اليهودية.

(٢) شعر دينى يهودى ظهر فى العصر الوسيط.

(٣) فترة الاحتياط فى الظروف الاعتيادية ٣٠ يومًا كل عام.

(٤) אבישי בן חיים، "האם אתה יהודי?"، מעריב، 25 –7 –2003، סוף שבוע עמ' 42-32.

يمكننا هنا الوقوف على حرص الصحيفة على تقديم نموذج لأصوات فى المعسكر العلمانى تـرفض المحـاكم الحاخامية وسيطرتها على عملية التهويد لأنها – أى تلك المحاكم – تضرب القواعد التى تأسست عليها الصهيونية كحركة علمانية، فى الوقت الذى تمنح فيه تلك المحاكم الحاخامية الأولوية للمواطن الذى يتشبث بالطقوس الدينية ويتعمق فى حفظها عن ظهر قلب، على حساب واجباته تجاه الدولة. هذا بالإضافة إلى أن اختبارات التهويد غير ثابتة بما يتيح التلاعب فى نتائجها، ولا يحقق العدالة للمتقدمين الذين يطلبون الاعتراف بهم كيهود، وإسهاب الصحيفة فى نقل تفاصيل الاختبارات وصعوبتها والسخرية من الأولويات والمعايير التى يتم بناء عليها الموافقة على التهود تعكس رؤية الصحيفة من هذا الخلاف، والمتمثلة فى فساد المحاكم الحاخامية الحالية وضرورة الاستعانة بآلية بديلة للقيام بدور تلك المحاكم كما ينبغى وبشكل يفيد المجتمع ومؤسساته وعلى رأسها الجيش.

ومن النماذج على التضارب والتردد فى مواقف رجال السياسة تجاه القضية الخلافية ورؤية الصحف محل الدراسة لهذا، ما نقله تقرير بيديعوت أحرونوت عام ٢٠٠٣ عن "أريئيل شارون"، حينما كان رئيسًا للوزراء، حيث جاء فى التقرير:

> " قال "شارون" لعدد كبير من الحاخامات: إن للشريعة اليهودية مجال رحب من الاعتدال، ويمكن تكييفها مع الاحتياجات العصرية، ودعا الحاخامات إلي: تقريب البعيد، وفتح الأبواب للمهاجرين فى أخوة وتسامح، يجب أن تعملوا تفكيركم من أجل إزالة آلام بلا فائدة (...) فى نفس الوقت تخول الحكومة فى جلستها القادمة الحاخام "حاييم دروكمان" صلاحيات منصبه كرئيس لمنظومة التهويد، وهى المنظومة التى من المقرر أن تقصر العملية البيروقراطية التى يجتازها المتهودون، وقد تحمس "شارون" لتعيين "دروكمان" لمواقفه التى تعد متساهلة .."شارون" قال فى أكثر من مناسبة إنه هو نفسه لم يكن لينجح فى عملية التهويد لو طبقت عليه اليوم.

هذا وقد صرح الحاخام "دروكمان": (...) يجب إعمال كثير من الفكر لأن الأمر يتعلق بمشكلة قومية. المجتمع الإسرائيلي لا يعي أنه توجد حاجة لتهويد. (...)

انفقت دولة إسرائيل حتى الآن ١٠ مليون شيكل تقريبًا لتأسيس معاهد تهويد، يذكر أنه فى عام ٢٠٠٢ تهود فقط بضعة مئات، من بين جمهور يبلغ تعداده ٣٠٠ ألف غير يهودى يعيشون فى إسرائيل، مصادر فى الوكالة قالت إن نحو ٥٠ ألف من بينهم هم شباب يعدون الهدف الأساسى للتهود"(١).

نلاحظ هنا أن الصحيفة اختارت نشر آراء بعينها لشارون كرئيس للوزراء، وأحد الحاخامات المستنيرين – من وجهة نظر الصحيفة – ومسئولين بوكالة الهجرة، تبرز أن التهود هدف قومى لدعم المجتمع الإسرائيلي بمهاجرين جدد، يتم انتقاؤهم وفقا لسنهم ومدى فائدتهم للدولة وليس بناء على قدر تشبثهم بالديانة اليهودية، وحفظهم لنصوصها المقدسة، وعلى هذا تناولت الصحيفة بسلبية قرار تخصيص عشرات الملايين من الشيكلات – دون عائد ملموس – فى ظل قلة أعداد المتهودين. وحمّلت الصحيفة – بنشر التقرير – مسئولية الخسارة القومية للبيروقراطية الدينية وقلة الوعى، ولهذا سعت الصحيفة لتوعية جمهور القراء بخطورة الخلاف وأسبابه من وجة نظرها، سعيًا لحشد هذا الجمهور فى اتجاه دعم التهويد الإصلاحى أو على الأقل الذى يتسم بالسرعة، والمرونة، كما أبرزت الصحيفة أن "شارون" – كرئيس للوزراء – اختار شخصية يرى أنـــها مرنة نوعًا ما لتكون مسئولة عن عملية التهويد، وأن تلك الشخصية ستقلل كثيرًا من صعوبات وروتين عملية التهويد، وفى هذا الإطار سعى "شارون" لاستمالة عدد آخر من الحاخامات بمطالبتهم بمزيد من المرونة فى التشريع الدينى، لوضع حد لما وصفه

---

(١) אילן מרסיאנו ודיאנה בחור-ניר, "רה"מ לרבנים: להתאים הגיור לצרכי הזמן "،ידיעות אחרונות، 1 - 9 - 2003

بآلام الراغبين فى التهود، ولفت "شارون" انتباه الجميع للقضية ومدى صعوبة الوفاء بشروط وإجراءات عملية التهويد، عندما وضع نفسه نموذجًا، وكأنه يشير للرأى العام بأن إسرائيل ستفقد أمثاله من المتحمسين لخوض الحروب واحتلال أرض الغير لو تشبثت بإجراءات التهويد المبالغ فيها.

ومن النماذج الدالة على الانتقادات التى توجهها الصحف محل الدراسة لمواقف المحاكم الحاخامية ما جاء فى صحيفة هاآرتس عام ٢٠٠٦:

"يوم الأربعاء الماضى ذهب (ب. ص) والبالغ من العمر ٤٠ سنة إلى مكتب إدارة السكان لتقديم طلب تسجيل (م) – ١٥ سنة – كابنة له، فى بطاقة الهوية(...) كان هذا نهاية لنضال قانونى خاضه (ب.ص) الذى هاجر من الاتحاد السوفيتى السابق، منذ ١٥ عامًا (...) تمثلت الصعوبة فى تبنى ابنة زوجته المتوفاه من كونه يهوديًا هاجر لإسرائيل وفقًا لقانون حق العودة، بينما لم تكن زوجته يهودية، وكذلك ابنتها من زواج سابق ليست يهودية. وفقًا لقانون التبنى فى إسرائيل، يجب على المتبنِى أن يكون من نفس دين المتبنَى، وفى حالة رغبة ولى أمر يهودى فى تبنى طفل غير يهودى يجب أن يجتاز الطفل عملية تهويد، وبناء على هذه المادة فى القانون تطلب المحاكم الحاخامية المخصصة للتهويد من أولياء الأمور العلمانيين الذين يطلبون تبنى رضع من خارج إسرائيل، أن يتعهدوا باتباع أسلوب حياة دينى، وهذه المادة تُصّعب جدًا – على المهاجرين الروس الذين يكون وضعهم كوضع (ب. ص) – تبنى ابن زوجتهم أو زوجهم، بخاصة لو كان هؤلاء الأطفال كبارًا وعاشوا فى إسرائيل غالبية سنوات عمرهم.

محكمة القدس المركزية قبلت مبرر (ب. ص) بأن الطفلة بلا دين، وقررت ألا تلزمها بالتهود. (...) وهو بلا شك سابقة تفتح الباب أمام

طلبات مماثلة، لأن غالبية المهاجرين من الاتحاد السوفيتى السابق – خلال السنوات الخمس الماضية- يعتبرون أنفسهم بلا انتماء ديني"[١].

نستنتج من التقرير السابق أن الصحيفة تتبنى سياسة التصعيد ضد قواعد دينية راسخة، وتنتقد بشكل ضمنى أسلوب إدارة المحاكم الحاخامية لعملية التهويد، وتسعى لكسر احتكارها لها، ومن هنا أبرزت الصحيفة قرار المحكمة المدنية دون أن توضح وجهة نظر الطرف الآخر فى موقف غير مهنى وغير محايد يتكرر كثيرًا فى الصحف محل الدراسة.

مع الأخذ فى الاعتبار أن المشكلة مطروحة طوال الوقت ففى خلال مناقشة أجرتها لجنة الاستيعاب والهجرة بالكنيست عقدت فى ديسمبر ٢٠٠١ نقلت يديعوت أحرونوت عن عضو الكنيست "فيكتور بريلوفسكي" من حزب شينوى قوله:

"لا تنسوا أن قانون العودة هو الرد اليهودى على قوانين نيرنبرج (...) لقد حدد النازيون أن أحفاد اليهود يذهبون أيضًا لمعسكرات الاعتقال[٢] النازية"[٣].

بالإضافة للتقرير السابق اهتمت الصحف محل الدراسة بمواصلة الرصد والتحليل لتلك المساعى لتعديل الأوضاع والتى كانت بمثابة المداولات التى مهدت للقانون حتى صدر فى النهاية، بحيث يتيح لكل حفيد التمتع بمميزات حق العودة "بغض النظر عما إذا كان الجد هاجر لإسرائيل أم لا، أو كان حيًا أم متوفى، وكان

---

(١) ראלי סער، "בסוף، לא אילצו אותה להתגייר"، הארץ، 14- 1- 2006.

(٢) **מחנות ריכוז:** تتجاهل الدعاية الإسرائيلية ومن يشايعها فى الغرب أن معسكرات الاعتقال ضمت عرب بخاصة من البربر من دول شمال إفريقيا، كما كان هناك نحو ١٠ % من المعتقلين ألمان، وكانت الأغلبية الساحقة من الروس، والبولنديين، والفرنسيين، والهولنديين، والتشيك، واليونانيين، واليهود القادمين من البلاد الأوربية الواقعة تحت الاحتلال النازى، وسيلة من جانب اليهود لابتزاز العالم الغربى، وبخاصة ألمانيا، وحدث أيضًا استغلال لعقدة الذنب الذى يحمله الأوربيون تجاه اليهود.

(٣) חיים שיבי، "מסרבי ציון החדשים"، ידיעות אחרונות، 25 -12- 2001، מוסף 24 שעות، עמ'8.

لهذه المناقشات والمقارنة دورها فى صياغة القانون بالشكل الذى صدر به"(١). وهو ما يعنى أن الصحافة محل الدراسة تساند المعسكر العلمانى فى مساعاة للاستفادة نفسيًا من التذكير بالأحداث النازية لتعديل القوانين وتقليص صلاحيات المؤسسات الدينية.

وفى إطار توجيه الانتقادات للمؤسسات الدينية المتشددة نشرت هاآرتس عام ٢٠٠٧:

> "حاخامات من الصهيونية الدينية يبادرون بتأسيس محاكم شرعية مستقلة للتهويد": فى تحدٍ جديد للمؤسسة الأورثوذكسية وافقت مجموعة تضم ٤٥ حاخامًا على المشاركة فى محاكم شرعية ستعمل بدون اعتراف من الحاخامية الرئيسية بها"(٢).

وهكذا نرى أن الصحيفة أبرزت الخبر دون استطـــلاع رأى الحـــاخـــامية أو الحصول على تعليق لها، مما يعد تجاوزًا مهنيًا، وتكرارًا للمواقف غير المحايدة التى تتبناها الصحافة محل الدراسة للقضايا الخلافية مع المتدينين.

ثالثًا ـ الخلاف حول سن القوانين الجديدة والانصياع للسلطة القضائية:

يرى المتدينون أن "أحزابهم لم تقدم فى السنوات الماضية مبادرات لسن قوانين، حيث أتت المبادرات الوحيدة لسن قوانين كرد فعل على توجه العلمانيين للمحكمة العليا الإسرائيلية، فحينما غيرت المحكمة العليا من الوضع الراهن، تحت شعار "المواءمة مع قيم حقوق المواطنة"، جاءت الأحزاب الدينية وقالت: هيا نصلح من جديد اتفاقية الوضع الراهن، هيا نحدثها، وهذا ما أطلق عليه تشريع لتجاوز

(١) אשר כהן, יהודים- לא יהודים, שם, עמ' 77.

(٢) אנשיל פפר, "רבנים מהציונות הדתית יוזמים בתי דין עצמאיים לגיור", הארץ, 18- 10 .2007

المحكمة العليا التى أصبحت السلاح غير التقليدى الذى استخدمه العلمانيون"[١]، الأمر الذى يدل على مواجهات تشريعية مستمرة بين المعسكر العلمانى والمعسكر المتدين فى هذا المضمار، ومن النماذج على ذلك التى رصدتها الصحافة محل الدراسة سعى صحيفة يديعوت أحرونوت – عام ٢٠٠٠- لمقاومة تطبيق الشريعة اليهودية وفرضها على المجتمع بالإكراه بلفت الانتباه إلى أن "إيهود باراك" حريص، بعد عام من فوزه فى الانتخابات وتوليه رئاسة الوزراء، على أن يضع فى حسبانه أصوات الناخبين المتدينين، وأنه بناء على نصائح أحد مستشاريه (الذى تمت مكافأته بعد الانتخابات) يقوم بلقاءات دورية مع قادة المعسكر الدينى، وترصد الصحيفة أنه فى إطار إدراك المعسكر العلمانى لخطورة مساعى فرض المتدينين الشريعة على الجميع بقوانين، والتهرب فى المقابل من أداء الواجبات إزاء "الوطن" مثل بقية المواطنين، أقام عدد من العلمانيين خيمة احتجاجية أمام مكتب رئيس الوزراء "باراك" لمطالبته بتنفيذ وعوده –التى لم يفِ بها- بشأن تجنيد أتباع المعسكر الحريدى وإصدار قانون ينظم ذلك، ورصد تقرير يديعوت محاولات "باراك" إسكات أصوات المحتجين، والظهور بمظهر جيد أمام وسائل الإعلام، وجاء فى تقرير الصحيفة:

"عند الظهر جاء حارس، معلقا مدفع رشاش على كتفه، من مكتب رئيس الوزراء، طلب رقم تليفون محمول، وقال بحماس، وكأنه يبلغنا بخبر سار: "المسئولون عن مكتب رئيس الوزراء يريدون التحدث معكم، وربما يتحدث رئيس الوزراء بنفسه".(...) "روعى اوليبنيق" مؤسس "هتعورروت"[٢] إفاقة – صحوة (...) قال: سيتعامل معنا "باراك" على خمس مراحل، فى الأولى سيتجاهلنا، وفى

---

(١) תמר הרמן ואפרים יער- יוכמן، יחסי דתיים- הילונים בישראל השלכות הברתיות ופוליטיות، מרכז תמי שטינמץ למחקרי שלום אוניברסיטת תל אביב، 1997، עמ' 39.

(٢) **התעוררות:** جـمعيـة للعلمـانيين، تدعو لتجنيد المتدينين ولها موقع على شبكة الإنترنت www.hitorerut.com 2-2-2008.

الثانية سيحتضننا، وفى الثالثة سيسيطر علينا، سيعرضون على ثلاثتنا – مثلا – إعفاءنا من تأدية الخدمة فى قوات الاحتياط هذا العام.

وفى الرابعة تصفية، فقط فى المرحلة الخامسة – إذا ظللنا صامدين– سيبدأون فى المجئ إلينا، (...)عندما بدأ "باراك" طريقه لرئاسة الوزراء لم يعرف الكثير عن التوترات الداخلية فى المجتمع الإسرائيلي، فهو لم يعرف إلى أى مدى تنامت الكراهية بين العلمانيين وأتباع المعسكر الحريدى (...) كل ما أراده "باراك" هو أن يفعل على غرار ما فعله من سبقه فى المنصب، بمغازلة قوية للحاخامات أتباع المعسكر الحريدى، والفوز بجزء من أصواتهم، وفى يوم عشرين أكتوبر ١٩٩٦ بعث له مساعده المخلص "يارون يعقوفس" مذكرة من ١٣ صفحة، تحت عنوان (بشأن: القطاع الدينى الحريدى، خلفية، أهداف وخطوط للعمل)، وكانت المذكرة ترمى لوضع حجر الأساس لتشكيل لجنة "باراك" للقطاع الدينى برئاسة "يعقوفس" (لم يحصل "يعقوفس" بعد الانتخابات على تعيين فورى فى منصب، لكنه فى النهاية حصل على نصيب جيد: عينه "باراك" مديرًا لهيئة الشركات)، المذكرة اقترحت على "باراك" أن يعقد بشكل أسبوعى لقاءات مع "المستوى الروحاني" – الحاخام "عوفاديا يوسف"، ورجل القبالاه "كدوري"، البابا "باروخ"، الأدموريم والحسيديم "شاخ"، "الياشيف"، "اويعرفاخ"، و"شتاينمان". وبشكل مواز سيتم عقد لقاءات مع المستوى السياسى "ارييه درعي"، و"بنيزري"، "رابيتس"، و"ليتمان"(١).

---

(١) נחום ברנע, "שלב ההיבוק", ידיעות אחרונות, 28– 4– 2000, המוסף לשבת ,עמ' 2.

من النص السابق يتبين لنا أن الصحيفة تبرز أن المحتجين يطالبون بالمساواة وأنهم يدركون أنهم سيتعرضون لضغوط وإغراءات من "باراك" ومعاونيه، لكي يتخلوا عن احتجاجهم المسيء لصورة رئيس الوزراء حال كونه لا يزال يبدأ فترة ولاية فى منصبه، وموقف الصحيفة فى هذا الصدد يناصر المعسكر العلمانى فى هذا الخلاف فالتقرير يسخر من "باراك"، ويتهمه بأنه لا يدرك السمات المميزة للمجتمع الإسرائيلي والحجم الحقيقى للمشكلات التى تضربه، ويتهمه بالنفاق السياسى، وربما الفساد أيضًا لمكافأته مستشاره لشئون القطاع الدينى، وتعيينه فى منصب رفيع، حيث ربطت الصحيفة فى تقريرها بين التعيين والخدمات التى أسداها هذا المستشار فى صناديق الانتخابات، ولم تشر لكفاءة أو ملكات تبرر تعيينه فى هذا المنصب، وهو ما يثير غضب الرأى العام ويلفت نظره لكى يمارس ضغوطه من أجل تحقيق أهداف ومصالح الأغلبية العلمانية.

وفى سياق مواز سمحت هيئة تحرير جريدة معاريف – عام ٢٠٠١ – بنشر رسالة بعث بها أحد القراء يهاجم فيها مشروع قانون تقدم به عضو كنيست علمانى يتيح لمن يرغب تدنيس حرمة السبت، وجاء فى الرسالة:

"سمعت فى الراديو ما قاله عضو الكنيست "يوسى بريتسكي" من حزب شينوى عن مشروع قانون يستعد للتقدم به للكنيست، بشأن يوم راحة قومى، فعضو الكنيست "بريتسكي" يقترح تشغيل مواصلات عامة، وتقديم خدمات البريد، وما شابه ذلك فى أيام السبت، وقد اعترف بأن قسمًا مما يتحدث عنه موجود بالفعل حاليًا، لكن تدنيسًا عفويًا للسبت لا يكفيه فهو يريد فرض التدنيس بقانون. (...) إن إلغاء عمل المواصلات العامة فى إسرائيل لا يتم بسبب إكراه يفرضه المتدينون، فقد تم قبل فترة طويلة من تأسيس دولة إسرائيل، على يد سلطات الانتداب البريطانى، فقد اعتبر البريطانيون الديمقراطيون

الليبراليون إنه من الطبيعى والمنطقى احترام التقليد اليهودى فى أرض اليهود، أى فلسطين تحت الانتداب، لذلك قرروا وقف المواصلات العامة يوم السبت فى كل أنحاء البلاد، باستثناء حيفا، التى كان يقطن بها نسبة كبيرة من السكان العرب، وقد بقى هذا الوضع ساريًا حتى الآن.

توجد فى الكرة الأرضية دولة يهودية واحدة فقط، وقد تأسست بهدف الحفاظ وصون القيم والتقاليد الخاصة بالشعب اليهودى، ومن بينها محفوظ للسبت مكانة مركزية. (د. نافيه تفجر، جفعات زئيف)"[١].

يشار بالنسبة للنص السابق أن بريد القراء يعبر بشكل أو بآخر عن توجهات الصحيفة، نظرا لأن محرر هذا الباب يتحكم فى نشر أو منع نشر خطابات بعينها، لكنه فى بعض الأحيان يستخدم بريد القراء فى تبيض وجه الصحيفة، وإظهارها بمظهر المحايد الذى يقبل آراء الأخرين، وعلى هذا يتم نشر رسائل مخالفة لآراء هيئة التحرير.

رصد تقرير نشرته صحيفة معاريف – عام ٢٠٠١ – مواجهة بين أنصار المعسكر الدينى وأنصار المعسكر العلمانى حول مشروع قانون تقدم به عضو كنيست متدين، وجاء فيه :

"نشبت عاصفة من الغضب فى الكنيست بسبب محاولات عضو الكنيست "يعقوف ليتسمان" (من حزب يهدوت هتوراة) الترويج لمشروع قانون يهدف لإخراج ابن أدمور يقضى حاليًا عقوبة السجن، لإدانته بالاغتصاب وهتك العرض لإحدى قريباته، فى نزهة خارج السجن، نظرًا لأن القانون الحالى لا

---

(١) נאוה טבגר(ד"ר)، "שבת או יום מנוחה?"، מעריב، 3- 4- 2001، עמ' 7.

يسمح للمدانين بارتكاب جرائم جنسية ولـم يعترفـوا بـذنبهم بالخروج فى نزهة خلال فترة قـضائهم للعقوبـة، مـشروع القانون – الذى تقدم به الحريدى "ليتسمان" – يتيح لمرتكبـى جرائم من هذا النوع الخروج فى نزهة من السجن"(١).

ويتبين لنا من الاقتباس السابق أن معاريف رصدت الخـلاف – ووصـفته بالعاصف والغاضب – داخل الكنيست، وذلـك بعـد أن استـشعر العلمـانيون أن مشروع القانون الجديد يخدم مصلحة أحد أبناء قيادات المتدينين فى إسرائيل، حيث يقدم له تسهيلات خلال فترة سجنه، على الرغم من بشاعة جرمه. كما رصدت أن العلمانيين الرافضين لمشروع القانون ربطوا بين توقيت طرحه وبين توقيت إدانـة ابن الأدمور، فى محاولة منهم لحشد أعضاء الكنيست والرأى العام نحـو إسـقاط مشروع القانون، وعلى هذا فإن موقف الصحيفة هـو فـضح المخطـط والـسعى لإسقاط مشروع القانون بالربط بينه وبين ابن الحاخام المـدان بالاغتـصاب، مـع صياغة الخبر على أنه حقيقة مؤكدة وانتهاز الفرصة للتذكير ثانية بتفاصيل ما فعله ابن الحاخام، لتحريض الرأى العام ضدّ مشروع القانون وضد من يدعمه.

وكتعبير عن خطورة الخلاف حول ولاية المحاكم العلمانية علـى اليهـودى المتدين جاء المانشيت الرئيسى لصحيفة معاريف عام ٢٠٠٢ والذى نقل ما صرح به الزعيم الروحى لحزب شاس، فذكر:

"قال الحاخام "عوفاديا يوسف": من يلجأ لمحكمة علمانية سـيمرض بالجزام، وقال زعيم شاس عن التعليم الرسمي: من يرسـل أطفالـه لمدرسة علمانية يجب أن يُلقى به من طابق مرتفع"(٢).

وفى الاقتباس السابق أبرزت الصحيفة لأقصى درجة تهديد صريح من الحاخام "عوفاديا يوسف" – حسب رؤيته المتشددة – لأى يهودى يلجأ لمحكمة

(١) מעריב، 31- 10 -2001.

(٢) שלמה צונה، "הרב עובדיה יוסף: מי שפונה לבימ"ש חילוני יחלה בצרעת"، מעריב، 18-8- 2002، עמ'19.

علمانية بعقاب سريع ومرض عضال من السماء، وهو ما استغله "عوفاديا" بشكل مباشر لأغراض سياسية متوعدًا من يستعين بالمحاكم العلمانية، وهو ما أبرزته الصحيفة كدليل على عمق الخلاف ومواقف المعسكر الدينى المتشدد منها وبالتالى دعوة الصحيفة لمقابلة هذا التشدد بقوة مناظرة من قبل العلمانيين حماية للقضاء المدنى ولحقوق أنصار المعسكر العلمانى.

كما اهتمت صحيفة معاريف عام ٢٠٠٤ بمتابعة مشروع قانون لتجنيد أتباع المعسكر الحريدى، فذكرت فى تقرير لها:

"خطوة تاريخية يشهدها الجيش الإسرائيلي: إذا ما لم يطرأ تغير فى اللحظة الأخيرة فسيتم فى المستقبل القريب تجنيد شباب أتباع المعسكر الحريدى فى جميع الوحدات العسكرية وليس فقط فى الناحال الحريدى كما هو متبع فى الوقت الحالى.

إن المشروع الجديد الرامى إلى تجنيد ودمج شباب أتباع المعسكر الحريدى فى الجيش، والذى يتم الكشف عنه هنا لأول مرة، يعتبر بالنسبة للجيش الإسرائيلي وأتباع المعسكر الحريدى شبه ثورة، ففى هذه المرة، وبعد عشرات السنين، يعد هذا مسارًا عسكريًا ذا طابع خاص لتجنيد جنود من أتباع المعسكر الحريدى فى وحدات عسكرية غالبية من يخدمون فيها من العلمانيين، على الرغم من الخوف التاريخى الذى يسود الطائفة الحريدية من احتمال أن تتسبب مثل هذه الخدمة المختلطة فى "فساد" أبنائهم، (...) مدة خدمة أتباع المعسكر الحريدى ستكون عامًا ونصف، وذلك فى مقابل ثلاثة أعوام للعلمانيين، كما تلقى أتباع المعسكر الحريدى وعدًا بأنهم فى كل وحدة يتم إرسالهم إليها سيخدمون فى مجموعات لا تقل عن عشرة أفراد، وذلك حتى يتمكنوا معًا من الحفاظ على عادات الصلاة وباقى أساليبهم فى الحياة.

ومن المقرر أن يقضى الجنود أتباع المعسكر الحريدى الخدمة فى وحدات الجبهة الداخلية (...) وفى نهاية فترة الخدمة القصيرة سيحصلون على الحقوق الكاملة التى يحصل عليها الجنود المسرحون، والتى عن طريقها يمكنهم الانخراط دون أى قيد فى سوق العمل.(...)

وحسبما هو معتاد فى الوقت الحالى، فإن جميع طلبة المدارس الدينية الذين يقرون بأن" التوراة هى مهنتهم"، يتم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية، وهم يحتاجون إلى تكرار هذا الإقرار من وقت لآخر حتى يظل إعفاؤهم من الخدمة سارى المفعول، ولكن فى مقابل ذلك يحظر عليهم العمل، وفى الآونة الأخيرة عقب القانون الذى يستند إلى توصيات لجنة طال، تم العمل بما يُعرف بـ "سنة الحسم"، والتى بمقتضاها يستطيع طلبة المدارس الدينية (اليشيفوت) التوقف عن الدراسة والخروج إلى العمل لفترة محددة، فى نهايتها يجب عليهم اتخاذ قرار بشأن تجنيدهم فى الجيش الإسرائيلي أو عودتهم إلى هذه المدارس الدينية، تشذ عن هذه القاعدة وحدة الناحال(١) الحريدي"(٢).

من النص السابق يتبين لنا أن الصحيفة تعلم مسبقًا أن قدرًا كبيرًا من الضغوط والعراقيل قد يتعرض لها مشروع القانون، وتعلم أن المتدينين سيسعون للحصول على مكاسب عند سن هذا القانون الجديد، ولهذا اختارت أن تنشر بإسهاب

---

(١) تجند بصفوفها فى السنوات الأخيرة شباب توقفوا عن الدراسة، وقد تلقى جنود الناحال الحريدى، الذين يعملون فى مهام قتالية فى قطاع أريحا، وعودًا بأنهم سيخدمون فى وحدة كل جنودها من أتباع المعسكر الحريدى، ولن يكون فيها فتيات، وكجزء من التسوية تلقى هؤلاء وعدًا أيضًا بالحصول على الطعام الشرعى على نحو متشدد وصارم، وفق ما هو متبع بين أوساط الطائفة الحريدية، وبأن الصلوات اليومية ودروس التوراة ستكون جزءًا لايتجزأ من جدول أعمالهم العسكرى.

(٢) עמיר רפפורט، "18 חודשי שירות، כל יום בבית"، מעריב، 14- 1- 2004، עמ' 8.

المميزات التى سيحصل عليها المجند الحريدى، فى مقابل استمرار المجند العلمانى على حالته دون تخفيف فى الخدمة أو ظروفها، وأكدت الصحيفة لذلك أن المكسب الكبير للحريديم يتمثل فى دخولهم سوق العمل بشكل قانونى، دون أداء خدمة عسكرية كاملة أو مرهقة، مع حصولهم - فى الوقت نفسه - على امتيازات مالية كبيرة، كما أبرزت الصحيفة ثقة مقدمى مشروع القانون فى تمريره، نظرًا لتضمنه إغراءات وتطمينات وترضيات كثيرة للمتدينين حتى يوافقوا على القانون الجديد، وتأكيد بنوده على مراعاة الصلوات اليومية ودروس التوراة، بل واعتبارها من جدول الأعمال العسكرى. وهذا يدل على أن الصحيفة تسعى لإجهاض المشروع بالتركيز على الامتيازات التى من شأنها استفزاز الأغلبية العلمانية.

وفى نفس الإطار سعى تقرير نشرته معاريف عام ٢٠٠٦ للتعريف بمؤتمر نسائى يدعو لولاية المحاكم المدنية على قضايا الطلاق، وتعديل القوانين فى هذا الصدد فى إسرائيل، وجاء فيه:

"يجب سن قوانين تمنع ابتزاز رافضى منح النساء الطلاق، قوانين تتيح عقد اتفاقات طلاق وإلغاءها فى حالة ما إذا تمت تحت ضغط، وإكراه، وقوانين تتيح لمحاكم مدنية تقسيم ممتلكات الطرفين بشكل مغاير فى حالة رفض أحد الطرفين منح الطرف الثانى الطلاق.(...) وندعو النساء المرفوض طلاقهن لفترة طويلة الاتصال بـــ"مركز العدالة للنساء" لدراسة السبل لإقامة دعوى تعويض ضد الزوج، وكذلك إقامة دعوى تعويض لمن تضررت من حصولها على الطلاق بعد فترة طويلة"(١).

نجد هنا أن موقف الصحيفة يتمثل فى ضرورة دعم الاتجاه الرامى لسن قوانين تمنع ما تصفه بابتزاز المرأة، وهو ما يعنى تبنى الصحيفة لموقف النساء،

---

(١) רבקה לוביץ', "לא שציפינו", מעריב، 9 -11- 2006.

ضد تشدد المحاكم الحاخامية، وتحريض على التصعيد بالدعوة لإقامة دعاوى قضائية، مع الدعاية المجانية فى نفس الوقت لمنظمة تناهض تشدد(١) المحاكم الحاخامية. مع الأخذ فى الاعتبار أن تشدد الصحيفة إزاء هذا الخلاف لم يقتصر على تبنى وجهة نظر دون أخرى، بل وصل أيضًا لعدم إتاحة أى مساحة للطرف الآخر لكى يوضح وجهة نظره، كما تدل دعوة الصحيفة للنساء المتضررات للمطالبة بتعويض أن الصحيفة تنصح النساء المرفوض طلاقهن لفترة طويلة بالانتقال من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم.

وفى سياق الصدام حول مشروعات القوانين، نشرت معاريف عام ٢٠٠٧ تقريرًا حول مشروع قانون تطالب بعض الأصوات العلمانية بدعمه والاحتشاد حوله، وجاء فيه:

دعوة لمساندة مشروع قانون لتغيير يوم العطلة الأسبوعية ليوم الأحد بدلاً من السبت، على خلفية دعوة المتدينين لعدم لعب مباريات كرة القدم يوم السبت"(٢).

ويتبين لنا من الاقتباس السابق أن الصحيفة أبرزت رأى عدد من الأصوات العلمانية المطالبة بالرد على المتدينين الساعين لحظر لعب مباريات كرة القدم يوم السبت، بسن مشروع قانون يغير يوم العطلة الأسبوعى، ويبتعد به عن اليوم الخلافى، وإن كان تغيير العطلة بقانون من شأنه إثارة غضبة ورفض المعسكر الدينى أكثر من غضبتهم فى الخلاف حول إقامة المباريات يوم السبت ومن غير

---

(١) هناك خلافات داخل المعسكر الدينى حول هذه الجزئية ولذا مارست الشريحة الأكثر تشددًا ضغوطها لبقاء الوضع على ما هو عليه، حين وافق الحاخام الأكبر للشرقيين "شلومو عمار" (فى بداية أكتوبر ٢٠٠٦) على عقد أول مؤتمر من نوعه لبحث أوضاع المتضررات من قوانين الزواج الحالية، كما وافقت قيادات دينية متشددة (مثل الحاخام يوسف شالوم اليشيف) على عقد المؤتمر فى منتصف أكتوبر بشرط عدم مشاركة النساء فيه (!) وفى الأسبوع الأول من شهر نوفمبر تراجع الحاخام الأكبر عن تأييده لعقد المؤتمر. עמירם ברקת، "אלישיב הורה לבטל את כנס מסורבות הגט..הרב עמאר נכנע"، הארץ، 5 – 11– 2006، עמ' 6.

(٢) רון עמיקם، "מי אוהב את השבת?"، מעריב، 13 –9 –2007.

المستبعد أن يكون مشروع القانون مجرد تلويح بالتصعيد، حتى يقبل المتدينون الأمر الواقع، خشية أن يخسروا فى جولة تشريعية قادمة ما حصلوا عليه من قبل، وهكذا نجد أن الصحيفة تروج لفكرة جديدة من شأنها استفزاز مشاعر المتدينين، كما تعمل الصحيفة على التصعيد والترويج لمن ينادون بالمبادرة فى التعامل القوى مع المتدينين وعدم الاكتفاء بسياسة رد الفعل فقط.

رابعًا ـ المطالبة بتعديل قوانين التبني:

بالإضافة للمطالبات بسن قوانين جديدة تحمى مصالح العلمانيين تبرز الصحف محل الدراسة فى معالجاتها للقضايا الخلافية ضرورة تعديل القوانين واللوائح التى يرى العلمانيون أنها غير منصفة وترسخ أفضلية للمتدينين مما يعد إكراهًا دينيًا ضدهم، ومن النماذج على ذلك تقرير نشرته يديعوت أحرونوت – عام ٢٠٠٣ – يسجل معاناة رجل وزوجته من العلمانيين، سعيًا لتبنى طفل فواجهها حقيقة أن الأفضلية فى هذا المجال للعائلات المتدينة، وجاء فى التقرير:

"تروى السيدة العلمانية ما جرى: قالت لى الموظفة إن لديها أطفالاً غير يهود يمكن تبنيهم بشكل أسرع فى الإجراءات المتبعة عند تبنى طفل يهودى، وأضافت أنه وفقًا للتوجيهات الصادرة لها فإنه عند التبنى يتم منح أولوية للعائلات المتدينة، (...) وقالت لنا: "لو كنتم تريدون أفضلية فى عملية تبنٍ فلتعودوا إلى هنا والزوج يضع على رأسه قلنسوة صلاة يهودية والزوجة ترتدى تنورة، وسوف يتم منحكم أولوية فى قائمة تبنى طفل يهودي". (...) إن تلك تفرقة رهيبة ".

(...) المسئولة عن التبنى على مستوى إسرائيل "إيلا بلاس" قالت، فى تعليقها على ما جاء على لسان الأسرة العلمانية، إنه عند تبنى طفل يهودى تمنح الأفضلية للعائلات المتدينة على حساب العائلات العلمانية، لأن هذا أفضل للأطفال أنفسهم، ولأن بهذه الطريقة فقط يمكن فى النهاية ضمان الاعتراف بيهودية الأطفال. (...)

وأضافت المسئولة فى الوزراة "بلاس": عندما تتقدم عائلة علمانية لتبنى طفل يصبح هناك احتمال ألا تسمح المحاكم الحاخامية بتهويد الطفل، (...)"(١).

وفقا للتقرير السابق يتبين لنا أن الصحيفة ركزت على الجوانب الإنسانية لدى العائلة التى تعانى من الصدمة بسبب صعوبة تبنيها لطفل، ومنح الأفضلية فى هذا المجال لعائلة متدينة، لأن هذه الجوانب تؤثر بقدر أكبر على الرأى العام، ويدل هذا على أن الصحيفة ترغب فى حشد الرأى العام حول فكرة وضع حد لمعاناة الأسر العلمانية بتعديل القوانين واللوائح المنظمة لعملية التبنى.

وقد حرصت الصحيفة، فى نفس الوقت، على منح وزارة العمل والرفاهية مساحة مناسبة للرد والتعليق، نظرًا لأنها تريد أن تستعين بها عند صياغة التعديلات التشريعية، بخاصة وأن الرد لم يهاجم الصحيفة وأوضح أن الوزارة ملتزمة بتطبيق قوانين ولوائح، مما يستوجب عند الشكوى من هذا الوضع أو السعى لتغييره تغيير القوانين نفسها، والحد من الصلاحيات الاحتكارية للمحاكم الحاخامية فى هذا الصدد، وهو الهدف الذى تسعى الصحيفة لتحقيقه فى النهاية، ونلاحظ فى هذا السياق أن الصحيفة لم تمنح ممثلى المحاكم الحاخامية فرصة للرد والتعليق، مثلما حدث مع وزارة العمل.

خامسًا ـ انتقاد الحاخامية الرئيسية والدعوة لإلغائها:

تكررت التقارير الصحفية – فى الصحف محل الدراسة – التى تهاجم أداء الحاخامية الرئيسية فى إسرائيل، بل وتطالب بإلغائها وتوفير النفقات التى تتكبدها ميزانية الدولة من أجل هذه المؤسسة وفروعها، بخاصة وأن لكل مدينة حاخام أكبر للشرقيين وآخر للغربيين، ومن هذه التقارير تقرير نشرته يديعوت أحرونوت – عام ٢٠٠١ –

(١) דוד רגב, "הנהיה: לא לתת לחילונים לאמץ תינוקות", ידיעות אהרונות, 21 – 2– 2003.

يكشف أن إلغاء منصب الحاخام الأكبر فى مدينة من المدن لم يؤثر على الأوضاع فيها، وأن التفكير فى تعيين حاخام أكبر تم فرضه فى النهاية بقرار من المحكمة العليا الإسرائيلية، وجاء فى التقرير:

"من المقرر أن تصبح تل أبيب يوم الأحد القادم أول مدينة فى إسرائيل يوجد بها بشكل رسمى حاخام أكبر واحد بدلاً من حاخامين – حاخام أكبر شرقى وآخر غربي (...). حيث يعتزم رئيس بلدية تل أبيب "رون حولداي"، عرض اقتراح توحيد المنصبين على مجلس المدينة للحصول على موافقته يوم الأحد القادم، ومن المتوقع أن يتوافر له فى المجلس أغلبية مؤيدة لاقتراحه، (...) وقد قال أمس الحاخام "بقشى دورون" المؤيد أيضًا لإلغاء ازدواجية منصب الحاخام الأكبر لإسرائيل إنه لا يوجد سبب واحد لاستمرار ازدواجية الحاخامية الرئيسية موضحًا: "إن هذا هو القانون الوحيد الذى تم سنه على أساس طائفى، لا يوجد سبب واحد لاستمرار الوضع الحالى للأبد، فازدواجية المنصب تتسبب فى خلافات لا ضرورة لها ونفقات ضخمة بلا فائدة تتحملها ميزانية الدولة"، ويقدر مسئولون فى مجلس بلدية تل أبيب أن تعيين حاخام واحد فقط للمدينة سيوفر على خزانة البلدية أكثر من مليون شيكل سنويًا.

وعلى أرض الواقع لا يوجد لتل أبيب أى حاخام أكبر منذ بضع سنوات، فمنذ اختيار الحاخام "لاو" كحاخام أكبر لإسرائيل – منذ سبع سنوات– لا يوجد للمدينة حاخام أكبر غربى، ومنذ وفاة الحاخام "دافيد هليفي" قبل ثلاث سنوات

لا يوجد حاخام أكبر شرقى، حيث فشل مجلس البلدية فى تعيين حاخام أكبر بسبب خلافات ومشاحنات داخلية"(١).

وفق التقرير السابق ترى الصحيفة أن منصب الحاخام الأكبر فى مدينة كبيرة في إسرائيل مثل تل أبيب يمكن الاستغناء عنه لسنوات، دون أن تتأثر الخدمات أو يتضرر جمهور من السكان، وأن حكم المحكمة العليا القاضى بتعيين حاخام أكبر أو حاخامين للمدينة كان سببًا فى لفت الانتباه لخلو المنصب، الأمر الذى من شأنه تغيير مفاهيم هيكل تنظيمى وإدارى استقر لسنوات طويلة، الأمر الذى يعد تصعيدًا من الصحيفة واستفزازًا لمعسكر المتدينين، كما يعكس تقرير الصحيفة سعيها لإقناع الرأى العام بأن الأفكار والحلول الجديدة منطقية، وضرورية طالما أنه لا تتحقق فائدة ملموسة من الازدواجية فى مناصب حاخامات المدن، وعلى هذا الأساس نرى أن الصحيفة تهدف إلى تقليص نفوذ المتدينين وأوجه الإنفاق على مؤسساتهم، وكانت آلية الصحيفة لتحقيق هذا الهدف حول التقليل من شأن رجال الدين اليهودى والدور الذى يقدمونه للمجتمع وإغراء القارئ العلمانى بالنفع المالى المباشر الذى سيتم تحقيقه لصالح الموازنة العامة فى حالة عدم استمرار المنصب مما يعنى أن الصحيفة ترى إعادة توجيه الميزانية لمجالات أكثر حيوية مثل الصحة والتعليم.. إلخ.

وكدليل آخر على وجود هذا الاتجاه لدى الصحافة محل الدراسة نشير إلى تقرير ورد بصحيفة هاآرتس – عام ٢٠٠٣ – وجاء فيه:

"أجلت المحكمة العليا الإسرائيلية انتخاب الحاخامين الكبيرين لإسرائيل لأسبوعين آخرين، ولاية الحاخامين ستنتهى اليوم، إذاعة الجيش الإسرائيلي – فى برنامج "الكلمة الأخيرة" – طرحت السؤال: ماذا سيحدث إذن فى دولة بلا حاخام أكبر؟ الإجابة كانت مذهلة:

---

(١) יוסי יהושוע ורמי חזות, "תקדים בת"א: רב ראשי אחד במקומשניים", ידיעות אחרונות, 17- 8 -2001, עמ' 5.

لا شيء، باستثناء مشكلة واحدة صغيرة: لن يكون هناك من يبيع الخمير[١] فى الفصح"[٢].

يتضح لنا هنا أن الصحيفة تربط بين قرار المحكمة العليا الإسرائيلية تجاهل انتهاء ولاية الحاخامين الأكبرين لإسرائيل وتأجيلها انتخاب من سيتوليان المنصبين لأسبوعين كاملين، وبين عدم وجود أى آثار سلبية لهذا القرار، باستثناء طقس بيع الخمير لأحد الأغيار وهو طقس صورى، وعلى هذا فإن الصحيفة تدعو لإلغاء المنصبين أو على الأقل تقليص صلاحيتهما، ومخصصاتهما، وفى سبيل تمهيد الأجواء والرأى العام لخطوة فى هذا الصدد لجأت الصحيفة لأسلوب السخرية والانتقاد اللاذع.

وعلى نفس المنوال يهاجم تقرير لمعاريف – عام ٢٠٠٥ – التدخل السلبى للحاخامية الرئيسية فى السياسة، فجاء فى التقرير:

"اتخذت الحاخامية الرئيسية موقفًا رسميًا ضد الانفصال، فبتوصية من الحاخام الأكبر لإسرائيل "شلوموه عمار" قرر مجلس الحاخامية الرئيسية تنظيم وقفة للصلاة والدعاء لإلغاء الانفصال، حيث اقترح الحاخام الأكبر، خلال الجلسة التى عقدها مجلس الحاخامية، تنظيم وقفة فى مطلع شهر آب (أغسطس) – قبل بدء الانفصال بعشرة أيام – للصلاة من أجل إلغاء الانفصال، ومن أجل "إنقاذ الرب لشعبه ولممتلكاته"، وقد أكد مدير مكتب الحاخام عمار الحاخام "يجائيل كريسبيل" أن: "الأمر لا يتعلق بمظاهرة سياسية، لكنها صلاة"، وأوضح أنه تم الحديث خلال الجلسة عن أن تكون الصلاة "من أجل حتى من قرروا، لأسباب سياسية أو غير سياسية، ضرورة القيام بالانفصال. سنصلى لكى ينقذهم الرب، ولا يضطرون لفعل هذا".

---

(١) **بيع الخمير**: يتم فى عيد الفصح التخلص صوريًا من كل الخمير داخل إسرائيل ببيعه – على الورق– عن طريق الحاخام الأكبر لأحدى الشخصيات الدرزية، ثم يقوم هذا الشخص بالتراجع عن الصفقة بعد انتهاء الاحتفال بالعيد، فى تحايل مكشوف على الشريعة اليهودية.

(٢) הארץ، 4-1 – 2003.

من جانبه هاجم زعيم حزب شينوى عضو الكنيست "تومى لابيد" القرار وقال: إنها (الحاخامية) مؤسسة رسمية، ويوجد هنا تعارض مصالح واضح، بالطبع لا يمكن القول للحاخامات: صلوا من أجل هذا ولا تصلوا من أجل ذاك، لكن حسب رأيى فإن هذه الوقفة غير قانونية. كما صرح زعيم "ميرتس ياحد" عضو الكنيست "يوسى بيلين" بقوله: إن الصلاة من أجل إلغاء الانفصال مثلها مثل أية مظاهرة سياسية أخرى، على كل حاخام مشارك فى هذه المظاهرة أن يوقف نفسه عن العمل فورًا لدى الدولة، بدءًا من الحاخامين الأكبرين أنفسهما، إذا شاركا، انتهاءً بأصغر حاخام من حاخامات الأحياء. إن الحاخامية الرئيسية تثبت المرة تلو الأخرى أن وجودها غير مستحق"(١).

أوضح لنا التقرير السابق أن هناك تربصًا – من الصحيفة – بالحاخامية الرئيسية ومواقفها من قبل المعسكر العلمانى فى إسرائيل، الذى سارع برد عنيف على مواقف سياسية للحاخام الأكبر وصل لحد المطالبة بإيقاف الحاخامين الأكبرين عن العمل بالإضافة لحاخامات المدن والأحياء، مع تذكرة الرأى العام بأن وجود الحاخامية الرئيسية لا يحقق فائدة للمجتمع وأن من الأفضل إلغاءها، وإن كان التقرير حرص فى الوقت نفسه على نقل وجهة نظر مدير مكتب الحاخام الأكبر الذى دافع عن الحاخامية الرئيسية مؤكدًا أن الصلاة والدعاء سيوجه أيضًا لمن يناصرون ويؤيدون الانسحاب أحادى الجانب، حيث سيتم الدعاء لهم بالهداية لكى يكفوا عن توجههم هذا، وحتى لا يتم إجبارهم على تنفيذ الانسحاب، وهو ما يعكس فى النهاية أن موقف الصحيفة عند تناول هذا المحور الخلافى هو الموضوعية المنقوصة، هذا مع ملاحظة أن بعض الكتاب الدائمين فى الصحف موضوع الدراسة يعلمون أن مواقفهم المتشددة من قادة المعسكر الدينى واضحة للجميع، على مدار سنوات طويلة، وبالتالى لا يضطرون للمهادنة أو للامتناع عن نشر الاتهامات

---

(١) אבישי בן חיים, "הרבנות הראשית תקיים עצרת לביטול ההתנתקות", מעריב ، 7-5-2005، עמ' 9.

والانتقادات، ولا يضطرون لعمل توازنات بعدم ذكر أسماء قادة المعسكر الدينى ومن الأمثلة البارزة على ذلك كتابات الكاتب العلمانى الشاب فى صحيفة معاريف "افياشى بن حييم" على الرغم من أنه يميل لمواقف معسكر اليمين الإسرائيلي المتشدد.

وعن دعوات كسر احتكار المؤسسة الحاخامية لعملية التهويد، مما يعنى ضمنيًا خطوة على الطريق نحو المطالبة بإلغائها، أوضح تقرير لصحيفة هاآرتس أن الأنشطة المستقبلية لمنظمة "تسوهر"(١) اليهودية - التى تميل إلى توصيف نفسها على أنها صهيونية دينية معتدلة - تشمل السعى للتهويد بشكل غير تقليدى، وسط محاذير واعتراضات كثيرة، فذكر التقرير المنشور عام ٢٠٠٧:

> "من المنتظر أن تبدو خطوة تأسيس شبكة منح شهادات بديلة لصلاحية الأطعمة، وفقا للشريعة اليهودية، (...) نوعًا من التحدى ضد القواعد المتشددة للحاخامية الرئيسية، ويقول رئيس المنظمة "رافى فويرشتاين" إن النضال القادم سيكون من أجل التخفيف من عملية التهويد الأورثوذكسي (...) يقول الحاخام "رافى فويرشتاين": حصلنا على تبرعات أحدها تبرع كبير من رجل أعمال إسرائيلى صهيونى دينى، غير معنى بنشر اسمه (...) رسالة "فويرشتاين" مزدوجة، وترفع شعار العصا والجزرة (...) لكن غالبية ما قاله فى الحوار كان مصحوبًا بنبرة متشائمة: "ليس هدفنا أن نكون البديل للحاخامية، لكن التأثير على نهجها، نحن جميعًا نثق فى أهمية

---

(١) **منظمة تسوهر**: تأسست عام ١٩٩٦ وكان معظم مؤسسيها من تلاميذ الحاخام الأكبر لإسرائيل "افراهام شابيرا"، وكانوا منتمين للمعهد الدينى "مركز هاراف" حتى شعروا بقوتهم من ناحية، وتشدد وجمود أفكار "شابيرا" من ناحية أخرى فانفصلوا عنه مؤسسين تلك المنظمة. (www.tzohar.org.il 20-3-2009)

الحاخامية الحكومية، لقد قلنا للحاخام الأكبر الحاخام "يونا متسجر" إننا مستعدون لأن نكون ذراعها الطولى(...). ويقول "فويرشتاين": أنا اتحفظ .. على خصخصة الحاخامية، ففى مجتمع متشرذم مثل المجتمع الإسرائيلي، وقسم كبير من أسباب تشرذمه يتعلق بالقضايا الدينية، تتبدى أهمية فى أن يتوافر فى إسرائيل عنصر دينى مركزى وحكومى، يستطيع أن يدرس صورة الاحتياجات الشاملة، وألا يُبقى المجال الدينى فقط لجمعيات خاصة، (...) كانت منظمة "تسوهر" (...) حريصة للغاية حتى اليوم على ألا تدخل فى صدام مباشر مع الحاخامية، وكان على رأس مشاريعها توفير وتنظيم "شواطئ بديلة" (...) وقد حرصت المنظمة على ألا تواجه الحاخامية بشكل مباشر، لكن تقدم خدمة أفضل(فعقود الزواج الخاصة بها مرجعيتها كـــانت ولا تزال الحاخامية)، وبسبب ذلك وجهت لهم من قبل الجمهور الدينى الليبرالى انتقادات حادة، لأن ذلك الجمهور كان يطالب المنظمة بجدية أكثر فى نضالهم ضد الحاخامية"(١).

نرى هنا أن الصحيفة تبرز تفاقم الخلاف بين المتشددين والمعتدلين نسبيًا من المتدينين حول قضية التهويد، وبالتالى-قضية الزواج، ويكشف لنا النص أن هناك قطاعًا من الصهيونية الدينية يصف نفسه بأنه "دينى ليبرالي"، ومن الواضح أن الصحيفة تساند وتظاهر هذا القطاع، على الرغم من أن أهدافه لم تتبلور ومفاهيمه بعد، فالصحيفة تنظر لمن يرفضون التشدد المبالغ فيه داخل معسكر المتدينين على أنهم وسيلة لشق صف المتدينين، وفى نفس الوقت برهان أمام الرأى العام على صحة الانتقادات التى توجهها الصحيفة باستمرار للتشدد الدينى اليهودى.

---

(١) יאיר שלג، "השמיטה היא רק המערכה הרשונה"، הארץ، 18- 10- 2007.

ولهذا ركزت الصحيفة اهتمامها علــى النتائج التى بــدأت تتــحقق عــلى يد منظمة "تسوهر"، منوهة بأصوات داخل معسكر المتدينين تطالب بمزيد من التدخل فى صلاحيات المؤسسات الدينية التقليدية المتشددة، وهذا يعكس وجود تقاطع فى المصالح بين الصحيفة وبين الأصوات المعتدلة وسط صفوف المتدينين، عبر عنه إفساح الصحيفة المجال لمنظمة "تسوهر" التى أسسها ويديرها متدينون، لشرح أهدافها وبرامجها للرأى العام، بل والدعاية لها، ولخططها المستقبلية، والتأكيد على أن تجربة المنظمة نجحت فى وقت قصير نسبيًا.

الخلاصة

نستخلص مما سبق أن الصحافة موضوع الدراسة ترى أن كلا المعسكرين العلمانى والدينى فى إسرائيل يعلمان أن الصراع حول التشريع والمؤسسات التشريعية، وحدود صلاحياتها، صراع ستتسع رقعته وحدته مستقبلا، وفى ظل تعارض المصالح، وقفت الصحافة على رغبة المعسكر الدينى فى تحويل النصوص الدينية إلى قوانين وضعية يلتزم بها الجميع، ومعارضة العلمانيين هذا الاتجاه، وعلى خلفية قناعتها أن على كل طرف أن يحاول إجهاض مساعى الطرف المنافس، وتقييد حدود حركته وصلاحياته وقدرته على المناورة، هاجمت الصحف المؤسسات التشريعية والمؤسسات الدينية الرسمية، بل وطالبت بإلغاء وزارات أو مؤسسات، فضلاً عن مهاجمتها وانتقادها بشكل دورى، ومن المحاور التى يبرز فيها هذا الاتجاه:

- تضع الصحف محل الدراسة المحاكم الحاخامية فى موضع اتهام، وتصورها بشكل سلبى، من خلال التشكيك فى صلاحيتها، وجدواها، وتمويلها فى ظل متغيرات العصر الحديث.

- يتبين من فحص التقارير الصحفية المنشورة حول القضايا الخلافية أن عدم حصول حزب واحد فى إسرائيل على أغلبية مقاعد الكنيست – على مدار سنوات قيام الدولة– يدفع نحو اتخاذ قرارات سياسية متقلبة، على غرار تولية وزارة الداخلية، أو وزارة الأديان لوزراء من أحزاب علمانية، مما يطلق أيديهم فى قضايا خلافية، بالإضافة للتردد الكبير فى حسم قضية إلغاء وزارة الأديان أو الإبقاء عليها.

- تبرز الصحف محل الدراسة اعتراف كبار المسئولين فى إسرائيل بصعوبة إجراءات التهويد، وكذلك إقرارهم بأنهم - وقد أسهموا بالكثير فى تأسيس الدولة وإدارتها- ما كان سيتم الاعتراف بيهوديتهم لو تقدموا فى العصر الحالى للمحاكم الحاخامية ملتمسين الاعتراف بيهوديتهم.

- تبرز الصحف محل الدراسة محاولات المعسكر الدينى تهميش تدخل القانون الوضعى، وبخاصة المحكمة العليا الإسرائيلية، فى إجراءات التهويد وتسعى قيادات القوى الدينية للالتفاف بشكل أو بآخر حول الأحكام القضائية فى هذا الصدد.

- تركز الصحافة محل الدراسة على إبراز أوجه الفساد داخل المحاكم الحاخامية مثل الرشاوى، وعدم النزاهة، وعدم الجدية فى العمل.

- أبرزت الصحف محل الدراسة معاناة عائلات علمانية من تشريعات تتيح للمحاكم الحاخامية عرقلة تبنيها لطفل يهودى، واعتبرت أن تلك التشريعات وسلوك المحاكم الحاخامية اضطهاد وتمييز استفزازى غير مبرر، وبالتالى دعت الصحف محل الدراسة لوضع حد لنفوذ وصلاحيات المحاكم الحاخامية فى هذه القضية.

- اعتبرت الصحف محل الدراسة أن الأسئلة التى توجه خلال اختبارات التهويد تعجيزية لكونها غير ثابتة، وتتغير من متهود لآخر ومن قاضٍ فى محكمة حاخامية لآخر، وتدور حول تفاصيل معقدة، تزيد من صعوبة اجتياز الاختبار الذى يرسب فيه كل من يُبدى سلوكًا علمانيًا، وهو التشدد الذى تُبدى الصحافة محل الدراسة انتقادها له.

- اعتبرت الصحف موضوع الدراسة أن المحكمة العليا ملجأ فعال لتحقيق أهدافها وترسيخ المفاهيم العلمانية وكبح جماح المتدينين، إلا أنها فى نفس الوقت وجهت انتقاداتها للمحكمة بهدف الضغط عليها واستخلاص أكبر قدر من المكاسب منها فى أسرع وقت ممكن.

- أفردت الصحافة محل الدراسة مساحة للنشر للأصوات المطالبة بإلغاء الحاخامية الرئيسية لأنها غير ذات جدوى، وليست سوى ديكور، وأبرزت أن إلغاءها سيحقق ضغطًا للنفقات.

- طرحت الصحافة محل الدراسة على الرأى العام بشكل إيجابى فكرة توحيد منصبىّ الحاخام الأكبر الشرقى والغربى، ووصف القانون الذى نص على هذه الازدواجية بأنه قانون طائفى يجب تعديله أو تجاوزه.

الخلاصة

تناولنا بالتحليل مادة صحفية تكمن أهميتها فى أنها خاصة بصحف مستقلة هى الأكثر توزيعًا فى إسرائيل يديعوت أحرونوت، ومعاريف وهاآرتس، ومن المفترض فيها التعبير بموضوعية عن تلك القضايا الخلافية موضوع البحث، وبالتالى نقل رأى المعسكر الآخر وإفساح المجال له للتفاعل وللتعبير عن مواقفه، على الأقل من باب المهنية وحق الرد، ومن ثم فإن رؤيتها الحقيقية ومعالجتها للخلافات هو أمر من شأنه أن يكون له عظيم الأثر فى تطور تلك الخلافات وتحديد مسارها المستقبلى.

بعد استعراض الخصائص الأساسية المميزة لموضوع البحث، يمكن القول إنه تم التوصل للاتجاه العام الذى يحكم رؤية الصحافة المستقلة للقضايا الخلافية بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل، من خلال الجمع بين مختلف جزئيات تلك الرؤية، والربط بين أوجه تطبيقاتها من معالجة صحفية، فى منطق شامل، جعل الظاهرة هى التى تعبر عن نفسها، وبالتالى وصلت النتائج إلى مرتبة موضوعية، غير عاطفية أو ذاتية، كما أنها مباشرة. ومن ثم نعرض أولاً السمات المشتركة وأوجه التباين فى المعالجة بشكل عام ثم نعرض ثانيًا نتائج خاصة بكل قضية خلافية على حدة.

السمات المشتركة وأوجه التباين فى المعالجة بشكل عام :

تعد الصحافة الإسرائيلية محل الدراسة طرفًا فاعلاً فى المستويات المختلفة للتعامل مع القضايا الخلافية بين العلمانيين

والمتدينين، وهى تحاول أن تفرض رؤيتها للخلافات من خلال التشخيص – وضع الاستراتيجيات – التحالف مع قوى بعينها- الترويج لأفكار بعينها- استخلاص الدروس المستفادة- اختيار التوقيت المناسب لتفجير المواجهات إلى غير ذلك من نقاط الخلاف.

ووفقا لرؤية الصحف محل الدراسة فإن الخلافات بين المتدينين والعلمانيين – والتى بدأت قبل قيام الدولة، وارتفعت حدتها مع تفعيل الفكرة الصهيونية – وصلت إلى حد الغليان بعد شعور كل معسكر بالغبن، وأن حجم قوته لا يتناسب، بشكل عادل، مع المكاسب التى يجنيها، والهيمنة التى يحققها، وعلى خلفية التخوين والتكفير، يمكن أن يصل الأمر فى أى وقت إلى حد الانفجار. فالخلاف بين المعسكرين يمكن اعتباره خلافًا موازيًا للصراع العربى الإسرائيلي، وهو بلا شك على رأس التناقضات التى يعانى منها المجتمع الإسرائيلي على مدار سنوات طويلة. وقد تبين من رؤية الصحف محل الدراسة أيضًا أن فكرة الوسطية بين الإفراط والتفريط غائبة إلى حد بعيد، فى تناول القضايا الخلافية بين المعسكر الدينى والمعسكر العلمانى، هذا بجانب تأكيد الصحف محل الدراسة على عدم وجود قضايا ومحاور اجتماعية أو ثقافية مشتركة تربط المعسكرين، إذا ما استثنينا الخطر الخارجي.

وقد ثبت من معالجة الصحف أن القضايا الخلافية الداخلية المستعرة بين المتدينين والعلمانيين استمرت فى الغليان فى الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٧ (الفترة المعنية بالدراسة) وإن قل تناولها بشكل أو بآخر مع بداية المواجهة المسلحة مع الفلسطينيين فى نهاية عام ٢٠٠٠، وبداية عام ٢٠٠١، ثم

زادت حدتها مع طرح وتنفيذ خطة الانسحاب أحادى الجانب من قطاع غزة عام ٢٠٠٥، وما ترتب عليها من نتائج حتى نهاية الفترة الزمنية للدراسة ٢٠٠٧، أى أن الخطر الخارجى يهدئ من الخلافات الداخلية فى إسرائيل لكنه لا يوقفها تمامًا، وعندما يتعلق الأمر بقضايا أمنية فإنه يفاقمها.

ثبت من البحث إنه لا يجب ربط الشخص الذى يصف نفسه بأنه يهودى (متدين) بشكل تلقائى بالمبادئ والتعاليم السماوية النبيلة، ففى حالات كثيرة نجد الصحافة المستقلة تبرز أنه يكتفى بالطقوس، ولا يتورع عن أعمال القتل والسلب والاحتيال والاضطهاد تجاه حتى بني جلدته، وهذا يؤثر بالسلب إلى حد بعيد على أحد الميادين المشتركة بين العلمانيين والمتدينين وهو مجال المعاملات الاقتصادية التى تغيب عند غياب الثقة، وهو أمر خطير لا يجعل المعسكرين يشعران بأنهما فى سفينة واحدة، وبالتالى لا يشعران بأن مصيرهما واحد، وقد ساعد فى هذا بشكل خاص التعليم الدينى الذى جعل لقاء أبناء المعسكرين فى مقاعد الدراسة غير متاح بعد أن أصبح غير متاح أيضًا فى أماكن السكن، مما يشير إلى أن التشدد بين المعسكرين يتفاقم جيلاً بعد جيل، فى ظل فشل محاولات بعض الجماعات تنظيم لقاءات بين العلمانيين والمتدينين، وفى ظل التحريض والموقف السلبى من قيادات تريد أن تستفيد سياسيًا من الخلافات حتى تضمن أصوات مزيد من الجماهير لها فى الانتخابات، وهو الوضع الذى يمكن أن يتفاقم بوتيرة أسرع فى حالة التوصل لسلام شامل مع العرب، وعدم استمرار الخطر الخارجى على إسرائيل، ويمكن القول بناء على ما سبق، إن "الطلقة الأولى" فى معركة

الانفجار الشامل ستأتى من جانب معسكر المتـــدينين، نظـــرًا لأنهم لا يزالون يمثلون أقلية داخل المجتمع، الأمر الـــذى قـــد يدفعهم، أو يدفع أفرادًا من داخلهم إلى درجة مـــن التطـــرف والتعصب تقنعهم بضرورة اللجـــوء إلـــى العنـــف والحلـــول الانقلابية، لتحقيق أفكارهم ورؤاهم، التى لا يمكن أن يحققوها بوسائل ديمقراطية، وهو ما يعد امتدادًا منطقيًا لتخوين وتكفير المتدينين لأنصار المعسكر العلمانى وسعيهم الدءوب لفـــرض الإكراه الدينى والاستيلاء على أكبر قدر من ميزانيـــة الدولـــة دون الالتزام بالخدمة العسكرية الكاملة فى صفوف الجـــيش، هذا بالإضافة إلى الارتفاع المطرد فى قوة التمثيـــل النيـــابى للتيار الحريدى داخل المعسكر الدينى، وهـــو الأكثـــر تـــشددًا وتطرفا، على حساب تيار الصهيونية الدينية الأكثر اعتـــدالاً، وهو ما عبر عنه عدد مقاعد الكنيست التى حصل عليها حزب شاس خلال انتخابات الكنيست السابع عشر والثامن عشر، فى مقابل عدد المقاعد التى حصل عليها حزب المفدال، ويعـــزز هذا الرأى أن التشدد والغلو الدينى، وما يصاحبه فـــى بعـــض الأحيان من مظاهر عنف وإرهاب، أصـــبح مـــن الظـــواهر المنتشرة فى بقاع عديدة على مستوى العالم.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بـــأن رؤيـــة الـــصحافة محـــل الدراسة عكست حقيقة أن الصراع بين المعـــسكرين يتمحـــور حول من هو "صاحب البيت" أو من هو صاحب "الكلمة العليا" فى الدولة؟ من أسسها بجدارة السلاح بلا مرجعية دينيـــة؟ أم من يحصل على شرعيته من السماء؟ وبالتالى فمن الـــصعوبة بمكان التوصل إلى تسوية تضع حدًا للاحتكاكات والـــصدامات بين المعسكرين، مع ملاحظة أن اتفاق "الوضع الراهن" لم يعد يلبى احتياجات وتطلعات كلا المعسكرين، فى ظل تنامى أعداد

المتدينين، ورفض تيار من المعسكر العلمـانى قبـول اتفـاق الوضع الراهن، بخاصة أن هذا الاتفاق – الذى سبق إعـلان قيام الدولة – لم يحد من الخلافات بين المعسكرين، واسـتغله المتدينيون فى توسيع صلاحياتهم ونفوذهم، بشكل يتعارض – من وجهة نظر العلمانيين – مع قواعد الديمقراطية، بـل مـع الشريعة اليهودية والتاريخ اليهودى، والمنطق أيـضًا. حيـث يتبنى المعسكر العلمانى والصحافة المستقلة، فى هذا الـصدد رؤية مفادها أن تدعيم المعسكر العلمانى يعمق المساواة بـين المواطنين، ويحمى المجتمع المدنى وحقوقه، كما أنـه يحقـق الخلاص الفردى والجماعى، وينأى بالمجتمع عـن التحجـر، وهى مواقف تزيد من حدة الخلاف نظرًا لأن اليهود المتشددين يعتبرون أن هذا التقدم فى الواقع انهيار أخلاقى شامل وكفـر بيِّن يجب التصدى له.

وقد لجأت الصحف موضوع الدراسة فى تناولهـا للخلافـات للمعلومات التفسيرية لتاريخ الخلاف وتطوره – مـن وجهـة نظرها بالطبع – إلى جانـب الحقـائق الأساسـية للقـصص الإخبارية بـهـدف تفسير الخبر، أو شرحه، وتحليل الـدوافع والنتائج، والآثار المتوقعة، وعقد المقارنات، بشكل يركز على جانب معين، من الخبر، وقد يحذف بعض الوقائع، مع خلـط الوقائع برأى شخصى لمحرر المادة الصحفية. والصحف فـى هذا الإطار لا تتحالف مع السياسيين العلمانيين طوال الوقـت بل هى تقـوِّم مواقفهم كل فترة.

تشير نتائج استقراء المادة موضع الدراسة إلـى أن الـصحافة المستقلة لا تستهدف زيادة توزيعها بين معسكر المتدينين لـذا فإنها تقدم الأخبار وتشرح وتفسر وتروج لتوجهـات تتبناهـا،

وهى تضع نصب أعينها تلبية حاجات القارئ فـــى المعـــسكر العلمانى، وإقناعه بأنه يقرأ صحيفة متميــزة جريئـــة تغطـــى اهتماماته بشكل موضوعى سريع وعميق فى الوقت نفسه، كما أنها تتصدى للفكر المتخلف على طريقة محاكم التفتــيش فـــى العصور الوسطى، واللافت للانتباه هنا أن الـــصحف تتنـــاول بعض التقارير القضايا بنوع من المهادنة أو الانتقاد الـــضمنى فقط، مما يشير إلى تأرجح بعض الكتّاب نتيجة الرغبـــة فـــى عمل توازن بين التشدد الكامل وبين استفزاز مشاعر المتدينين الأمر الذى قد يؤدى إلى إلحاق ضرر مباشر على الكاتب، بل وقد يضعه فى خطر حقيقى هو ومؤسسته الصحفية.

وبعد الرصد والتحليل والاستقراء لما بين السطور لمئات مـــن التقارير والأخبار– بخاصة التى تتناول نفس الموضوع أو الحدث – تبين أن الفروق فى التناول بين الصحف الثلاث محل الدراسة (من حيث التشدد تجاه الآخر المتدين فى القـــضايا الخلافيـــة) ضئيلة للغاية، وإن كان يمكننا القول إن صحيفة هاآرتس تتبنى خطًا صداميًا أكثر مع المتـــدينين، مـــن صـــحيفة معـــاريف وصحيفة يديعوت أحرونوت. واللافت للانتباه أن هذه السياسة استمرت فى ظل تولى صحفى متدين ("ديفيد لانداو"، والـــذى تولى رئاسة التحرير من ٢٠٠٤– ٢٠٠٨) رئاســـة تحريـــر هاآرتس، وربما يمكن تفسير هذا بأن هاآرتس منذ بدايتها تتبنى – نوعًا ما – مواقف معتدلة فى مجالات اجتماعية واقتصادية، ومواقف يسارية فى موضوعات سياسية وأمنيـــة، وهـــو مـــا يجعلها تدخل فى صدامات متكررة مع المتـــدينين أو تتحفـــز لتوجيه النقد لهم وإبراز سلبياتهم، وقد يكون هذا مؤشرًا أيضًا على أن السياسة التحريرية لـــصحيفة هـــاآرتس لا يحـــددها

ويضعها رئيس التحرير منفردًا، وفى المقابل نجد فى بعض الحالات أن يديعوت أحرونوت أكثر تشددًا بقليل من معاريف.

ويمكن القول فى هذا الإطار إن صحيفة هاآرتس أولت اهتمامًا أكبر من معاريف ويديعوت أحرونوت فيما يتعلق بالقضايا الأمنية، فيما أولت معاريف اهتمامًا خاصًا بالقضايا الاجتماعية، ومعاناة المرأة مع المحاكم الحاخامية وفتاوى الحاخامات المتشددة والمنحازة ضد المرأة.

وفيما يتعلق بنشر آراء معسكر الجانب الآخر – المتدين – خصصت هاآرتس بابًا ثابتًا (فى ملحق الثقافة) لتحليل نص دينى على يد حاخام معتدل، فى حين خصصت معاريف بابًا ثابتًا لمتابعة الأحداث التى قد تهم القراء من المعسكر الدينى فى تناول مستنير، وفى المقابل سمحت يديعوت أحرونوت بنشر العديد من مقالات الرأى لمتدينين مختارين بعناية، ونقلت الصحف الثلاث تصريحات لمتدينين تعبر عن تطرفهم أو سعيهم لابتزاز الحكومة والحصول على مزيد من المكاسب غير المستحقة، مع ملاحظة أن يديعوت أحرونوت ومعاريف – بوصفهما من الصحف المسائية تصدر مستهدفة الحصول على سبق أو إضافة على ما سبق نشره – تلجأ إلى العناوين والصور الموضوعية والنشر فى الصفحة الأولى بدرجة أكبر للفت أنظار القراء.

والمشترك بين الصحف الثلاث موضوع الدراسة أنها أفسحت المجال بدرجة ملحوظة للتعبير عن التيار العلمانى وأفكاره ومبادئه، فى مواجهة المعسكر الدينى الذى سعت لتفنيد آرائه والرد عليها وكشف خطورتها على المجتمع. والمشترك كذلك

رصد السلبيات داخل المعسكر الديني والسعى لزرع خلافات بين صفوفه وتياراته الداخلية.

كما أثبتت لنا الدراسة أن خلافات بعينها تنزوى كثيرًا، ولا تهتم بها الصحافة، فى ظل سيطرة حدث أهم على دائرة اهتمام غالبية الجمهور الإسرائيلي، ومن النماذج على ذلك الصدامات العنيفة والشاملة مع الفلسطينيين على خلفية انتفاضة الأقصى، والانسحاب أحادى الجانب من غزة وتفكيك المستوطنات.

وبشكل متكرر تبين لنا أن الصحافة محل الدراسة لا تتردد فى استخدام تعبيرات فظة عند تطرقها للخلافات، التى تزداد وتيرتها بين العلمانيين والمتدينين عندما يخرج حزب دينى من الائتلاف الحكومى، وتزداد وتيرتها بين المعسكر غير المتدين داخليًا عندما ينضم حزب دينى للائتلاف وتتم الاستجابة لابتزازه وتحقيق رؤاه.

لاحظنا بعد استقراء الصحافة موضوع الدراسة أنها تلجأ كثيرًا إلى أسلوب السخرية لانتقاد مواقف معسكر المتدينين والتسفيه من أفكارهم، وتتكرر هذه السخرية بشكل خاص فى المانشيتات، ومقالات الرأى والريبورتاجات والرسوم الكاريكاتورية، وكل هذا يعمق فى النهاية الخلافات، ولا يساعد على إزاحة السور النفسى بين المعسكرين العلمانى والمتدين، ويجعل الصورة النمطية للمتدين فى عيون كثير من العلمانيين: أنه متخلف، منحرف، ومبتز، ومنافق، ورافض للعمل وخدمة المجتمع، ورافض للالتزام بالقوانين، وعنصرى تجاه النساء، مع الأخذ فى الاعتبار أن الصحافة محل الدراسة تتباين فى حدة مواقفها تجاه المعسكر المتدين فهى لا تلجأ إلى المواجهة

الصريحة طوال الوقت، بل تتبع أحيانًا سياسة النفس الطويل في الانتقادات الضمنية وإبراز الأخطاء حتى تُحمّل في النهاية مسئولية الانفجار – في حالة حدوثة – لمعسكر المتدينين، وأن الصحف موضوع الدراسة غير معنية بإقناع الرأى العام بآرائها من خلال نشر تفاسير وشروح لفقرات العهد القديم تعزز موقفها، وقد تترك هذا يرد على لسان بعض رجال الدين المعتدلين إذا نقلت عنهم تصريحات حول الخلافات.

وقد جاءت المادة الصحفية التى تتناول الخلافات منسوبة لعدد كبير من الكتّاب والمحللين، مما يدل على أن القضايا الخلافية محور اهتمام واسع ولا تقتصر على محررين متخصصين فى الكتابة عنها دون غيرهم.

وفى هذا السياق يمكن أن نستخلص مواقف الصحافة محل الدراسة، وكيفية رصدها ورؤيتها للقضايا الخلافية البارزة بين المعسكرين المتنافرين فى إسرائيل، فبعد دراسة تقارير، وأخبار، ومقالات رأى، ورسوم كاريكاتورية، ورسائل منشورة بباب بريد القراء خلصت الدراسة إلى نتائج نوجزها فى الآتي:

أ ـ على صعيد القضايا الاجتماعية :

١– تبين لنا الصحافة محل الدراسة أنه من المستبعد أن تثمر جهود تقريب وجهات النظر فى القضايا الخلافية، وأن تظل مقتصرة، بشكل أو بآخر، على جهود فردية أو جهود تبادر إليها أقلية كنوع من الوجاهة الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى ضخامة الهوة بين المعسكر العلمانى والمعسكر الدينى، وطبيعة

الخلافات وخطورتها، هذا بجانب الخوف من الاقتراب الزائد الذى قد يستقطب علمانيين جددًا للعودة إلى حظيرة التشدد الدينى.

٢- رصدت الصحافة التى حددناها مجالاً لدراستنا أن المجتمع الإسرائيلي أصبح يموج بجمعيات ومنظمات الدين عندها لا ينفصم عن السياسة، مقابل جمعيات ومنظمات يمثل الدين لها مظهرًا من مظاهر الجمود، والتخلف، والسيطرة يجب محاربته، مما يزيد من التوتر، والخلافات بين المعسكرين، بخاصة فى ظل وجود تنظيمات سرية عنيفة فى معسكر المتدينين، قد تسعى لفرض رأيها على المجتمع فى قضايا اجتماعية عديدة من خلال العنف، وترى الصحف ضرورة مساندة المعسكر العلمانى فى هذه الخلافات.

٣- رصدت الصحافة التى حددناها مصدرًا للمادة موضوع البحث أن شقة الخلاف بين المعسكرين، تنعكس على الوسائل التى يتم من خلالها السعى لتحقيق الأهداف، فما يراه معسكر وسيلة صالحة ونافعة، يراه المعسكر المقابل انتهاكًا للوضع الراهن وهدمًا له، ولذا فإن الأوضاع على صعيد الخلافات بشأن القضايا الاجتماعية تتفاقم، وربما تصل لذروتها قريبًا، بخاصة وأن الصحف محل الدراسة تدعو لقرارات جذرية من شأنها تقليل نفوذ المتدينين ومؤسساتهم.

٤- عرضت الصحافة محل الدراسة آراءً غير تقليدية، وأفكارًا جديدة، لحل المعضلات من وجهة نظر علمانية، وتحمست لها وأبرزتها مثل تلك التى تطالب وزارة الداخلية بأن تبادر بمحو خانة الحالة الاجتماعية من بطاقة الهوية الإسرائيلية، نظرًا للتعقيدات المصاحبة فى توصيف الحالة الاجتماعية لأعداد كبيرة من الإسرائيليين، وزواج الإشهار فى الملاهى الليلية ومن خلال استخدام نفس السوبر ماركت لفترة طويلة، وهى الاقتراحات التى يعلم من يزكيها أنها ستثير مزيدًا من الخلافات.

٥- لا تعطى الصحافة محل الدراسة فـــى القــضايا الخلافيـــة مـــساحة مـــساوية لاستعراض رأى ومواقف المتدينين لتلــك التـــى يحــصل عليهـــا أنـــصار التوجهات العلمانية، وإن كانت فى بعض الحالات النادرة تسمح بنـــشر آراء لمتدينين يرفضون تصوير المتدين على أنه إنسان آلى يتحكم فيه عـــن بُعـــد أسياده من الحاخامات، وهو الموقف الذى يتكرر عند رصدها لكل القـــضايا الخلافية.

٦- رصدت الصحافة التى حددناها مجالاً لدراستنا فشل المعـــسكر العلمـــانى فـــى إقرار حلٍ نهائى لمن يرغبون فـــى الـــزواج المـــدنى، وأرجعـــت الـــسبب لانقسامات داخلية وحسابات سياسية قصيرة المدى لبعض القـــوى الـــسياسية العلمانية، وهى بذلك ترى ضرورة حث أنصار المعـــسكر العلمـــانى علـــى الوحدة ومحاسبة المقصرين وأصحاب المـــصالح الـــسياسية مـــع معـــسكر المتدينين.

٧- رصدت الصحافة محل الدراسة تأجج الخلاف حول قواعـــد منـــع الاخـــتلاط وضرورة تطبيقها من عدمه فى المواصلات العامة، وقد سخرت من تـــشدد المتدينين فى هذا المجال، ودعمت الآراء المطالبة بعدم الفصل بين الرجـــال والنساء فى المواصلات العامة، كما نظرت إلى التشدد فى هذا المجال على أنه انتهاك واستخفاف بحقوق المرأة، وانتقدت تقبل هذا التشدد مـــن بعـــض المؤسسات الحكومية، كنوع من النفاق للقوى الدينية.

٨- فيما يتعلق بقضية العمل يوم السبت والأعياد لا تتيح الصحف محل الدراسة – من المفترض فيها أنها صحف مستقلة محايدة – للمتدينين أن يعبـــروا عـــن مواقفهم من الخلاف مما يعكس موقفًا متـــشددًا مـــن تلـــك الـــصحف إزاء المتدينين، وفى نفس الوقت تبرز المواد الصحفية المنشورة أن الـــسبت هـــو فى الأساس يوم راحة، ولا يجب التعامل معه على أنه يوم مقدس، وهو مـــا يسرى أيضًا على أعياد على رأسها التاسع من آب. كمـــا تـــرى الـــصحافة

ضرورة دعم المنظمات المدافعة عن فتح المحلات التجارية فى أيام السبت والأعياد، وقد ركزت الصحف محل الدراسة اهتمامها على أن فتح المحلات والمطاعم يوم السبت يتم وفقا لقواعد مطاطة، وتوازنات سياسية واجتماعية تختلف من مدينة لأخرى، بل ومن حى لآخر.

٩- تخلط الصحافة التى حددناها مجالاً لدراستنا فى كثير من المواضع بين الخبر والإعلان مدفوع الأجر حيث تقوم بتضمين المادة المنشورة اسم هيئات أو مؤسسات وإنجازاتها، والمعوقات التى تواجهها بشكل دعائى، وهو أمر يكاد يكون مقصورًا على الهيئات التى تخدم الأهداف والرؤى العلمانية.

ب ـ على صعيد القضايا الاقتصادية:

١- رصدت الصحف الثلاث الخلاف حول الميزانيات وجدوى تخصيص مبالغ كبيرة لمؤسسات لا تخدم سوى المتدينين وأكدت رؤيتها المتمثلة فى أن الخلاف لا يزال مستعرًا، وقد تبنت وجهة النظر العلمانية إلى حد بعيد، وتبين من البحث أنها تسعى لإقناع الرأى العام والضغط على الساسة بنشر البيانات والأرقام التى تفصح عن ضرورة تقليص الميزانيات التى تحصل عليها المؤسسات والأحزاب الدينية.

٢- ركزت الصحف محل الدراسة قدرًا من اهتمامها على التأثير الاقتصادى للحاخامات على المشاهير ورجال الأعمال، حيث ترى الصحف إن هذا الاتجاه خطير وأن دورها هو كشف أبعاده وانتقاده بشكل قوى.

٣- تستثمر الصحافة محل الدراسة تورط المتدينين فى جرائم اقتصادية بشكل متكرر، وهى بذلك تعبر عن رؤيتها المتمثلة فى التأكيد على عدم ارتباط المتشدد دينيًا بالأخلاق التى تدعو لها كل الأديان السماوية.

٤- بعد البحث تبين أن الصحافة التى حددناها مصدرًا للمادة موضوع البحث تتابع بإسهاب قضية عام التبوير وآثاره الاقتصادية السلبية، وعلى رأسها رفع الأسعار أمام المستهلك، وهى بذلك تناصر إلغاء عام التبوير، وتروج لإمكانية تجاوزه بفتاوى دينية تراعى إيقاع العصر ومتطلباته.

٥- تعد الصحافة محل الدراسة أداة فعالة لنقل تهديدات متبادلة بين المعسكر الدينى والمعسكر العلمانى باستخدام سلاح المقاطعة ضد مؤسسات وكيانات اقتصادية لا تلتزم برؤاها، ومواقف كل معسكر. وقد رصدت تلك الصحف أن سلاح المقاطعة هو فى المقام الأول سلاح قوى للمعسكر الدينى إلا أن المعسكر العلمانى استخدمه مؤخرًا بشكل فعال.

٦- تؤكد بعض التقارير الصحفية أن سلاح المقاطعة هو أشد ضراوة لدى المتدينين، بخاصة أن الجمهور المتدين يستجيب لقادته حين يدعونه للمقاطعة بلا تردد أو تفكير، والصحف بذلك تعكس رؤيتها الداعية لتحفيز العلمانيين لاتباع نفس الأسلوب والرد بشكل قوى على ابتزاز أنصار المعسكر الدينى، وقد بينت تقارير الصحف أن الحاخامات يشهرون سلاح المقاطعة الاقتصادية لفرض رأيهم الدينى على الجميع، حتى ولو كانت العقوبة جماعية، وكان موقف الصحف محل الدراسة انتقاديًا لهذه الإجراءات.

٧- أبرزت الصحف التى حددناها مصدرًا للمادة موضوع البحث أنه من القضايا التى تعد محل خلاف قديم جديد مثل العمل بـ"التوقيت الصيفي"، وتحديد موعد بدء تطبيقه، وانتهاء العمل به، وتأثير ذلك على الاقتصاد، وفى ظل تعقيدات الطقوس والعبادات الدينية اليهودية مثل الصوم، وعبرت الصحف عن تأييدها لاستمرار التوقيت الصيفى لفوائده، ولذلك أفسحت الصحف مساحة لرأى مفاده أن الاستفادة.من تطبيق التوقيت الصيفى ستفيد المتدينين أيضًا ولن تضيرهم بشكل مؤثر وحقيقى، وفى هذا الإطار رأت هيئة تحرير صحيفة هاآرتس أن أسبابًا نفسية تقف وراء تشدد المتدينين فى الخلاف حول التوقيت الصيفى، وأن الحل يكمن فى استقطاب شخصيات دينية مؤثرة لتقنع الرافضين بعدم وجود ضرر من تطبيق التوقيت الصيفى.

٨- انعكست قضية العمل يوم السبت وما تثيره من خلافات على تقارير صحفية كثيرة نظرًا لعدم وجود قواعد مستقرة أو واضحة لفتح المحال التجارية، وترك التفسير فى كل حالة للمجالس البلدية التى قد تمنح فى بعض شوارعها تصريحًا بفتح محلات ومراكز تجارية، ولا تسمح بهذا فى شوارع أخرى، وهى القضية التى تناصر فيها الصحف العلمانيين بقوة.

٩- تتخذ الصحافة محل الدراسة مواقفًا مهادنة من الخلاف مع المتدينين - فى عدد محدود من المواد المنشورة بها- حين تتناول المادة المنشورة مشاهير أو نجومًا لهم شعبيتهم بين العلمانيين مثل كبار مدربى كرة القدم على سبيل المثال، لأن الصحيفة تحتاج لهم كمصادر تُدلى بأخبار أو حوارات، مما ينم عن قدر من التوازنات تضعها الصحف محل الدراسة لنفسها عند معالجتها للخلافات مع المتدينين.

ج ـ على صعيد القضايا الأمنية:

١- عكست الصحف محل الدراسة رؤية تكشف أنه من غير المستبعد حدوث تقسيم للدولة الإسرائيلية لتصبح كيانين لهما استقلالية ما، على غرار تايوان والصين أو مملكة المغرب والصحراء الغربية.

٢- يمكن من الصحف محل الدراسة استشراف أنه من غير المستبعد أن يحدث انقلاب عسكرى، بعد أن تتطور قضية عصيان الأوامر العسكرية أو أن يتبناها أحد الضباط ذوى الرتب الكبيرة، وهو ما حذرت منه الصحف بشكل غير مباشر.

٣- عبرت الصحف محل الدراسة عن رؤية مفادها أنه من غير المستبعد أن تترجم القوى العلمانية داخل صفوف الجيش تذمرها من التفرقة فى التعامل والواجبات بينهم وبين نظرائهم المتدينين إلى خطوات عملية عنيفة، وفى هذا المجال تناصر الصحف العلمانيين وتتعاطف معهم بشدة.

٤- ثبت لنا بالدراسة أنه فى القضايا الخلافية نادرًا ما تتيح الصحف المستقلة الثلاث الفرصة المحايدة لآراء المتدينين، وتكتفى بنقل تصريحات عنهم توضح أنهم متطرفون، ويميلون للعنف، ولفرض الشريعة اليهودية على الجميع.

٥- أبرزت الصحف محل الدراسة أن قانون "طال"، الذى يتيح للحريدى الانضمام للجيش، أثبت بالتجربة العملية، وبعد مرور بضعة سنوات فقط من عمره فشله الذريع، وهو ما دفع العلمانيين، بشكل خاص، للسخرية منه، ووصفه بأنه يدارى سوأة نحو ٤١ ألف طالب فى معاهد دينية لا يخدمون فى الجيش الإسرائيلي، والصحف بذلك ترى ضرورة توفير حل بديل وحاسم.

٦- هناك أصوات علمانية تنشر فى الصحافة الإسرائيلية محل الدراسة آراء تدعو لرفض الاستقطاب الدينى المرتبط بالمواقف السياسية المتطرفة المدعومة بالمزاعم الدينية حول فلسطين، كما ترى ضرورة التصدى بكل قوة للمستوطنين (الذين يؤمنون بأرض إسرائيل الكاملة) ولجموحهم، حتى ولو كان هذا التصدى بالرصاص الحى فى مواجهتهم، لأنهم – فى رأيها – أخطر من الإسلام المتطرف ومن القادة العرب المتشددين، وهو الأمر الذى يُقابل باتهامات من المعسكر المقابل تحملهم مسبقا مسئولية نشوب حرب أهلية محتملة.

٧- باستقراء رؤية الصحافة محل الدراسة نجدها تدعو فى بعض الأحيان لمعالجة الأزمة الأمنية المتوقعة من منظور فكرى يتم ترجمته إلى حوار مع الأطراف المعتدلة فى معسكر المتدينين.

٨- حملت الصحف محل الدراسة جزءًا من مسئولية تفاقم الخلافات وغلو المتدينين فى مطالبهم للقائمين على العمل بالجيش الإسرائيلي لتهاونهم مع من يخرقون الأوامر ويسعون للتهرب من أداء الخدمة بشكل صحيح.

د ـ على صعيد القضايا الثقافية والتشريع:

أولاً: الثقافية :

١- اتضح لنا من دراسة تقارير من الصحف محل الدراسة أنها ترى أن التعليم الدينى يقدم للمجتمع شخصية تابعة سلبية، كما تبرز أن المؤسسات التعليمية الدينية تتناحر ويهمش كل قطاع فيها بقية القطاعات.

٢- رصدت الصحف المستقلة تهرّب المؤسسات التعليمية الدينية من سداد التزامتها وتراكم ديون وضرائب عليها، وإصرارها فى نفس الوقت على زيادة أعداد طلابها.

٣- تعتبر تقارير منشورة فى الصحف محل الدراسة أن مستوى الخدمة التعليمية المقدمة فى المؤسسات الدينية أفضل من تلك التى تقدم للمؤسسات التعليمية العامة، بسبب قلة أعداد الطلاب بالمقارنة بحجم الميزانيات وتحرض الرأى العام على عدم قبول استمرار هذا الوضع.

٤- تدعو بعض الكتابات المنشورة فى الصحف محل الدراسة إلى تعليم العلمانية فى المدارس ردًا على المؤسسات التعليمية الدينية.

٥- تسخر التقارير الصحفية، محل الدراسة، من تخوف المتدين وجموده الشديد تجاه الأعمال الفنية والثقافية التى يقدمها المسرح والتليفزيون فى إسرائيل، وفى نفس الإطار ترفض وصاية المعسكر المتدين على الأعمال الفنية فى إسرائيل، وتهاجم كل من يسعى لفرض رقابة أو ممارسة ضغوط عليها.

٦- تعتبر التقارير الصحفية محل الدراسة أن تصريحات التكفير التى طالت ممثلى المسرح من قبل حاخامات مؤثرين من قبيل الشطط غير المقبول.

٧- فى حالات قليلة تم فى الصحف محل الدراسة رصد رأى أحد المنتمين للمعسكر الدينى، وفى نفس الوقت يطالب بمراعاة حق المتدينين فى مشاهدة البرامج التليفزيونية الجماهيرية، فى غير أوقات عطلة السبت.

٨- تطور الخلاف حول عمل دور العرض فى أيام السبت، ووصل الأمر فى السنوات الأخيرة إلى حد سعى المتدينين لإغلاق، وهدم عدد من دور العرض فى محيط التجمعات والأحياء السكانية اليهودية، وتحويل أرضها إلى مساكن للمتدينين أو تخصيصها لتأسيس مدارس دينية.

٩- رفضت الصحافة محل الدراسة موقف المعسكر الدينى من التليفزيون والمسرح والحفلات، مبرزة أن أحد أسباب تحفظ المتدينين الشديد على تلك الأدوات الفنية هو منع الاختلاط بين الجنسين.

١٠- رصدت الصحافة محل الدراسة استمرار الخلافات حول العمل يوم السبت والأعياد واعتبار كل مدينة أو حى مشكلة جديرة بالدراسة واتخاذ قرار بشأنها فى حد ذاتها، مما يوجد حالات من الابتزاز لأعضاء الكنيست.

١١- بينت تقارير فى الصحافة محل الدراسة أن أحد أساليب مقاومة المتدينين للدفن العلمانى، هو رفع كلفته أمام العائلات الراغبة فى ذلك بإلغاء الميزانيات التى تقرر الحكومة تخصيصها لدعم هذا الأسلوب من الدفن، وهو ما يشل فعالية القوانين الإسرائيلية التى تقضى بتشييد جبانات علمانية جديدة.

١٢- أبرزت تقارير فى الصحف محل الدراسة أن المتدينين يرفضون تشريح جثث الموتى لدرجة اللجوء للعنف فى بعض الأحيان لفرض رأيهم، مما يمثل تصعيدًا للخلاف.

١٣- بين استقراء بعض التقارير الواردة فى الصحف محل الدراسة أنها تنبه الرأى العام الإسرائيلي إلى استغلال رجال سياسة إسرائيليين استمرار

الخلافات بين المتدينين والعلمانيين بالمبالغة فى المزايدة على المعسكر الآخر تحقيقا لمكاسب شخصية.

١٤- تعالج المادة المنشورة آراء قيادات المتدينين أحيانًا بقدر من الموضوعية كنوع من رد الجميل لشخصية متدينة سمحت للصحفى بالحصول على سبق أو انفراد.

١٥- كشفت الصحف محل الدراسة أنها لا تعول كثيرًا على نجاح الأعياد اليهودية فى تقريب المعسكرين المتنافرين داخل المجتمع نظرًا لأن أنصار كل معسكر يتعاملون مع الأعياد بمفاهيم مختلفة، فضلاً عن انتقائية العلمانيين للأعياد التى يفضلون الاحتفال بها وفقا لعاداتهم المختلفة عن طقوس وعادات المتدينين.

١٦- لا تبدى الصحف موضوع الدراسة تحمسًا واضحًا للحوار مع اليهود المتدينين لأنها ترى أن هذا يصب فى مصلحة المتدينين الذين يجيدون الضغط للحصول على مزيد من الامتيازات.

ثانيًا: على صعيد القضايا التشريعية:

١- لاحظنا بعد كم كبير من الصحافة موضوع الدراسة أنها استعرضت فى تقارير عديدة جهود العلمانيين لتجاوز الحصار والاحتكار التشريعى الدينى فى قضية الزواج، وأبرزت محاولتهم الالتفاف على ذلك الاحتكار بإبرام من لديه قدرة مالية عقد زواج مدنى خارج إسرائيل والسعى لتوفير بدائل داخل إسرائيل – من بينها "زواج الإشهار" – تحفظ جميع حقوق الطرفين المادية.

٢- تضع الصحافة محل الدراسة المحاكم الحاخامية فى موضع اتهام، وتصورها بشكل سلبى، من خلال التشكيك فى صلاحيتها، وجدواها، وتمويلها فى ظل متغيرات العصر الحديث.

٣- يتبين من فحص التقارير الصحفية المنشورة حول القضايا الخلافيـــة أن عـــدم حصول حزب واحد فى إسرائيل على أغلبية مقاعد الكنيست – على مـــدار سنوات قيام الدولة– يدفع نحو اتخاذ قرارات سياسية متقلبة، علـــى غـــرار تولية وزارة الداخلية، أو وزارة الأديان لوزراء من أحزاب علمانيـــة، ممـــا يطلق أيديهم فى قضايا خلافية، بالإضافة للتردد الكبير فى حسم قضية إلغاء وزارة الأديان أو الإبقاء عليها.

٤- تبارك تقارير صحفية عديدة خطوة إلغاء وزارة الأديان فى إســـرائيل بعـــد أن ربطتها بالفساد المالى والابتزاز على يد الأحـــزاب الدينيـــة مطالبـــة بحـــل المؤسسات التابعة للوزارة أيضًا لأن بقاءها الأمر الذى يزيد من حدة العداء بين المعسكر الدينى والمعسكر العلمانى فى إسرائيل.

٥- تبرز الصحافة محل الدراسة محاولات المعسكر الدينى تهميش تدخل القـــانون الوضعى، وبخاصة المحكمة العليا الإسرائيلية، فى إجراءات التهويد وتسعى قيادات القوى الـــدينية للالتفـــاف بشكـــل أو بآخر حول الأحكام القـــضائية فى هذا الصدد.

٦- تركز الصحافة محل الدراسة على إبراز أوجه الفساد داخل المحاكم الحاخامية مثل الرشاوى، وعدم النزاهة، وعدم الجدية فى العمل.

٧- تؤكد الصحافة محل الدراسة أن معاناة عائلات علمانية من تـــشريعات تتـــيح للمحاكم الحاخامية عرقلة تبنيها لطفل يهـــودى، وتعتبـــر تلـــك التـــشريعات وسلوك المحاكم الحاخامية اضطهادًا وتمييزًا استفزازيًا غير مبرر، ويجـــب التصدى له.

٨- ترى الصحف موضوع البحث أن الأسئلة التى توجه خلال اختبارات التهويـــد غير ثابتة، وتتغير من متهود لآخر، ومن قاضٍ فى محكمة حاخامية لآخـــر، وتدور حول تفاصيل معقدة، وعلى هذا تزيد من صعوبة اجتيـــاز الاختبـــار

الذى يرسب فيه كل من يبدى سلوكًا علمانيًا، وهو التشدد الذى تبدى الصحف انتقادها له.

٩- أفردت الصحافة المستقلة محل الدراسة مساحة للنشر للأصوات المطالبة بإلغاء الحاخامية الرئيسية لأنها غير ذات جدوى، وليست سوى ديكور، وأبرزت أن إلغاءها سيحقق ضغطًا للنفقات.

١٠- تقدم تقارير صحفية المؤسسات الدينية بشكل سلبى لإصرارها على التدخل فى شئون عملية وطبية مثل إعلان الوفاة بناء على الموت السريرى (جذاع المخ)، الأمر الذى يحد من تبرعات المتدينين وأسرهم بأعضائهم للمرضى المحتاجين لعمليات زراعة أعضاء.

١١- تنشر الصحافة موضوع الدراسة تقارير محايدة حول الخلاف دون تلوينها أو السخرية من وجهة نظر المتدينين، عندما تجد أنه يتضمن حقائق فى غير صالح المتدينين.

١٢- تسعى الصحف موضوع الدراسة أحيانًا للإيقاع بين المتدينين، وحث شريحة على اتخاذ مواقف عدائية من شرائح أخرى داخلية، بإبراز التصريحات التصعيدية، لطرفى الخلاف، لدعم موقف المعسكر العلمانى، وإقناع أنصاره بتطرف المتدينين.

١٣- تحرص الصحف على تقديم أصوات فى المعسكر العلمانى ترفض المحاكم الحاخامية وسيطرتها على عملية التهويد، وتركز اهتمامها على لفت الانتباه للتناقض بين علمانية الحركة الصهيونية والسياسة المتبعة فى المحاكم الحاخامية بخاصة وأنها لا تتسم بالعدالة.

١٤- فى إطار سعيها لكسر احتكار المحاكم الحاخامية تتبنى الصحف سياسة التصعيد ضد قواعد دينية يهودية راسخة.

١٥- العمل على إسقاط مشروعات القوانين الجديدة التى تخدم المتدينين، من خلال كشف أهدافها الحقيقية وتوجيه النقد الحاد لها ولمن يدعمها.

١٦- تفسح الصحافة موضوع الدراسة فى بعض الأحيان المجال للأصوات العلمانية التى تنادى بأخذ زمام المبادرة عند التعامل مع المتدينين وعدم الاكتفاء بسياسة رد الفعل فقط.

١٧- تتعرض المحكمة العليا فى بعض الحالات لبعض الضغوط والانتقادات من الصحف موضوع الدراسة لكى تحثها على التدخل وحماية مصالح العلمانيين.

ملحق الدراسة

نشأة الصحافة العبرية الإسرائيلية المستقلة

الصحيفة هى "الكتاب وجمعها صحائف وصحف، والصَّحَفى بتشديد الصاد وفتح الحاء) من يخطئ فى قراءة الصحيفة، والتصحيف: الخطأ فى الصحيفة"(١).

وتستخدم "كلمة Press بمعنى صحافة، حيث يتم ربطها فى المقام الأول بالطبع والطباعة ونشر الأخبار والمعلومات كسمات مميزة لها، وهى أيضًا Journalism ومنها journalist أى صحفي"(٢)، والصحيفة هى כתב עת مطبوعة دورية تصدر وتوزع فى مواعيد ثابتة، يومية أو أسبوعية أو كل فترة أخرى، وتتضمن أخبارًا ومقالات رأى، وإعلانات، ومواد أخرى تتعلق بالأحداث الجارية، وهو من مظاهر الثقافة والتحديث، وكانت بداياتها فى القرنين السادس عشر والسابع عشر"(٣).

و"الشائع الآن استخدام كلمة "الصحافة" للدلالة على معنيين: معنى مقابل لكلمة Journalism أى المهنة الصحفية، ومعنى مقابل لكلمة Press أى مجموعة ما ينشر فى الصحف، وقد فرق المعجم بين هذين المعنيين، فدل على الأول بلفظة الصحافة (بفتح الصاد) وقد عرف الصحافة (بكسر الصاد) بأنها مهنة من يجمع الأخبار والآراء وينشرها فى صحيفة أو مجلة، والصحفى من يأخذ العلم من الصحيفة لا عن أستاذ، ومن يزاول حرفة الصحافة، والصحيفة إضمامة من

---

(١) الطاهر أحمد الزاوى، ترتيب قاموس المحيط، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، المجلد الثانى، ص ٨٠٠.

(٢) Onions C.T: THE Oxford Dictionary، Clarendon، Press، Oxford Third Edition، v 2، London، P.P 1662- 1663.

(٣) מרדכי נאור، רבותי העיתונות–פרקים בקורות התקשורת הכתובה בארץ، משרד הביטחון ההוצאה לאור، 2004، עמ' 15.

الصفحات تصدر يوميًا أو فى مواعيد منتظمة بأخبار السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة وما يتصل بذلك، وجمعها: صحف وصحائف"(١).

ولأهمية الإعلام وتأثيره يتم ممارسة ضغوط عليه وعلى القائمين عليه (تشريعية– أمنية) تحرم الإعلامى من حقوقه وتضيق عليه الخناق لدرجة قد تجعله فى النهاية يرضخ مما يؤدى إلى "شيوع الرقابة الذاتية من قبل المشتغلين أنفسهم أو من قبل رؤسائهم، وهناك أيضًا الضغوط التى تمارس تأثيرها على الرسالة الإعلامية، من خلال منع الإعلان –وهو أحد المصادر التمويلية الأساسية لأى مؤسسة إعلامية– عن المؤسسات الإعلامية الانتقادية أو الانتقائية فى منح الإعلانات"(٢).

وإذا كانت وسائل الإعلام تعد – فى الديمقراطيات الغربية – من الدوائر التى لا تخضع لسيطرة السلطة التنفيذية أو الأحزاب كليًا. فإنه من الواضح أنه من خلال بناء علاقات جيدة مع هذه الوسائل، يمكن التأثير فى أجندتها وقالبها بما يتناسب مع الخط العام للحكومة أو لأحد الأحزاب وسياسته، وعلى الرغم من صعوبة تأكيد أن وسائل الإعلام هى المؤثر الرئيسى فى قرار الناخب السياسى .. إلا أنه يمكن القول إن لهذه الوسائل دورًا مهمًا فى هذا القرار، من خلال ما تقدمه من معلومات سياسية، وخصوصًا للناخبين المحتملين، وتعتمد العلاقة بين الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام على المصلحة المتبادلة، فإذا كانت هذه الوسائل تفيد الأحزاب فى عرض منتجها السياسى للناخبين.. فإن القيادات السياسية لهذه الأحزاب تمثل أحد المصادر الأساسية لمادة الرأى فيها، ولذلك يجب أن تسعى الأحزاب السياسية لبناء علاقات إستراتيجية مع وسائل الإعلام، تقوم على الثقة المتبادلة، واستجابة كل طرف وفهمه للطرف الآخر"(٣).

---

(١) خليل صابات، الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٧، ص١٤.

(٢) عصام الدين محمد حسن(تحرير)، الإعلام فى العالم العربى، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، ٢٠٠٧، ص ٢٢.

(٣) راسم محمد الجمال(د) وخيرت معوض عياد، التسويق السياسى والإعلام، المكتبة الإعلامية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص ٥٤، ٥٥.

وبشكل مواز نرى أن "مديرى أجهزة الإعلام يقومون بوضع أسس عملية تداول "الصور والمعلومات"، ويشرفون على معالجتها وتنقيحها وإحكام السيطرة عليها، لكى تحدد معتقدات الرأى العام ومواقفه، بل وتحدد سلوكه فى النهاية، وعندما يعمد مديرو أجهزة الإعلام إلى طرح أفكار وتوجهات لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعى، فإنهم يتحولون إلى سائسى عقول"(١)، وهو ما يعد نوعًا من التضليل وأداة للقهر يتعاظم تأثيرها عندما يقدمها القائمون على وسائل الإعلام بشكل مبهر أو عندما تقل حدة المنافسة مع وسائل الإعلام صاحبة التوجهات والأهداف المختلفة.

وعلى صعيد بدايات الصحافة العبرية نجد أن الصحفيين اليهود استفادوا كثيرًا بإتاحة الفرصة مبكرًا أمامهم للعمل فى مجال الصحافة فى أوربا، بعد أن تأثروا بأفكار الهسكالاه وتعلمهم للغات الأوربية، "وذلك لأن الصحافة لم تكن تحت إشراف الحكومات أو المؤسسات التقليدية التى كانت تضع بعض الشروط لعمل اليهود فيها. وقد امتلك وأدار اليهود عددًا من الصحف الهامة فى ألمانيا وفرنسا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر"(٢)، ويمكن القول بأن الصحافة العبرية فى فلسطين بدأت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وأنها قد تأخرت فى الصدور مقارنة بالصحافة العالمية، لأن أوضاع اليهود كانت تحت الحكم العثمانى، من حيث العدد والتأثير، غير مشجعة، وكان عدد القراء لا يتجاوز بضعة مئات، وفى أغلب الأحيان عشرات القراء فقط، فى حين أن الباحث الإسرائيلي "افرايم تامي" رأى أن "الصحافة العبرية كانت منذ ظهورها دومًا ذات رؤية وتوجه صهيونيين"(٣)، فإن البداية جاءت من التيار الدينى الحريدى، حيث ظهرت "הלבנון" "هلفانون" (جبل لبنان) فى ٢٠ فبراير ١٨٦٣، ثم "חבצלת" "حفتسلت"(السوسن) فى

(١) هربرت أ. شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة ، الكويت، مارس ١٩٩٩، ص ٥.

(٢) שמואל אטינגר، תולדות עם ישראל בעת החדשה، שם، כרך 3، עמ' 113.

(٣) אפרים ומנחם תלמי، שם، עמ' 315.

٣٠ يوليو ١٨٦٣ وكلتاهما كانت تصدر مرتين شهريًا وأحيانًا مرة واحدة شهريًا[١].

وقد "أسس "هلفانون" يهوديان ينتميان إلى التيار الدينى الأورثوذكسى المتزمت (الحريدي)، ويدعيان "موشيه سالمون" و"ميخائيل كوهين"، وكان الشابان اللذان أنهيا دورة فى الطباعة فى ألمانيا يهدفان من خلال المشروع إلى تحقيق الأرباح جراء نشر الإعلانات فى الصحيفة، وبالتالى كانت الدوافع وراء إقامة أول صحيفة عبرية فى أرض فلسطين - "هلفناون " - اقتصادية محضة، وبشكل مواز أصدر الحاخام "يسرائيل باك"، صحيفة ثانية (حفتسلت)، كانت بمثابة الناطق بلسان الجناح الحسيدى فى التيار الدينى الأشكنازى اليهودى فى أرض فلسطين"[٢]، ومع هذا تم إغلاق الصحيفتين فى نفس العام[٣]، وهذا يوضح لنا أن غالبية الصحف التى صدرت حتى نهاية القرن التاسع عشر لم تكن منتظمة الصدور، ولم تستمر لفترة طويلة.

الصحافة اليهودية فى فلسطين:

يبدأ تاريخ الصحافة بين الجماعات الصهيونية فى فلسطين منذ فترة الانتداب البريطانى، إذ تأسست فى هذه الفترة عدة صحف عبرية، ويوم قيام الدولة كانت تصدر فى إسرائيل ٩ صحف يومية.

وطوال الفترة بين عامى ١٨٦٣ و ١٩٠٨ ظلت الصحف العبرية تصدر أسبوعية أو مرتين شهريًا أو مرة شهريًا، ففى ٣٠ سبتمبر من ١٩٠٨ قرر "اليعازر بن يهودا" تحويل صحيفته השקפה "هشقفاه" (رؤية) إلى صحيفة يومية، بعد أن نجح فى إصدارها عدة مرات أسبوعيًا، وفى هذا الإطار قام اليعازر بالعودة

---

(١) מרדכי נאור، שם، עמ' 15.

(٢) صالح النعامى، العسكر والصحافة فى إسرائيل، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص ١٨.

(٣) מרדכי נאור، שם، עמ' 22.

لاسم الصحيفة القديم "הצבי" "هتسفي"(وهو الاسم الذى سبق أن أصدر به صحيفة قبل ٢٤ سنة)[١].

"ومع قدوم المهاجرين الأوئل للهجرة الثانية بدأ صدور הפועל הצעיר "هبوعيل هتساعير" (العامل الفتي)عام ١٩٠٧، والتى تعد أول صحيفة ناطقة بلسان حركة العمال الجديدة فى البلاد، وفى عام ١٩١٠ بدأ صدور "האחדות " "هاأحدوت" (الوحدة) الناطقة بلسان "بوعلى تسيون" برئاسة تحرير دافيد بن جوريون وآخرين، وهى صحف عبرت عن واقع جديد للهجرة، كما صدرت عام ١٩٠٩ صحيفتا החרות هحيروت(الحرية)، و מוריה (موريا) الناطقتين باسم يهود حريديم"[٢].

وإذا كانت "تنشط فى إسرائيل مؤخرًا أربع صحف عبرية يومية ذات رواج كبير، ووضع صحافى واقتصادى مستقر، وهي: ידיעות אחרונות "يديعوت أحرونوت" (آخر الأخبار)، ומעריב "معاريف" (المساء)، و"הארץ" "هاآرتس" (الأرض)، וגלובס "جلوبس" (صحيفة اقتصادية)، وجميعها ملكية خاصة، وهذا ما يؤكد أن الصحافة فى إسرائيل انخرطت فى تحولات اجتاحت دولاً غربية أخرى، حيث تدنت مكانة الصحيفة الحزبية لتحل مكانها صحافة خاصة مربحة"[٣].

وبشكل عام، يمكن القول بأن الصحف الثلاث الأكثر توزيعًا وتأثيرًا فى إسرائيل حاليًا صحيفة "هاآرتس" التى بدأت بالصدور سنة ١٩١٩، وصحيفة "يديعوت أحرونوت" التى بدأت بالصدور سنة ١٩٣٩، وصحيفة "معاريف" التى تم تأسيسها عام ١٩٤٨ يوجد بها تيار فكرى سعى إلى حد بعيد للتصدى للتيار الدينى الرامى لتصوير إسرائيل على أنها دولة مقدسة، وأن كل العالم ضد الإسرائيليين لأنهم يهود، وأن الحل هو الانعزال عن العالم وتقوية الذات اليهودية من الداخل،

---

(١) שם، עמ' 25.
(٢) אפרים ומנחם תלמי، שם، עמ' 316.
(٣) كميل منصور، وآخرون، المرجع السابق، ص٣٧٤.

فالصحف العامة فى إسرائيل روجت إلى أن الشعب الإسرائيلي شعب مثل بقية شعوب العالم – أو يجب أن يكون هكذا على الأقل، وهو بشكل مباشر يؤكد انتماءه للصهيونية وللقومية، باعتبارها كانت مرحلة لا بد منها، بينما المرحلة الحالية هى مرحلة الانتماء الكامل للعالم المستنير. بعيـدًا عــن العنصــرية والتعصب لعرق أو لدين[١]. الأمر الذى انعكس على تصوير تلك الصحف للقضايا الخلافية بين العلمانيين والمتدينين فى إسرائيل.

وإذا تحدثنا بقدر أكثر من التفصيل عن سبل تعامل الصحافة المستقلة العامة فى إسرائيل مع التيار الدينى سنجد أن الصحف العامة عمدت إلى تجنب الصدام الذى دعت له بعض الأصوات العلمانية منذ وقت مبكر، ولجأت لتجاهل الوجوه المثيرة للمشكلات فى معسكر المتدينين، مع التركيز على الجوانب الموجودة فى التيار الدينى وتتناسب فى الوقت نفسه مع التيار القومى، وهو ما أوجد نوعًا من الازدواجية لأن بعض الكتابات اعتبرت أن التيار الدينى تيار سلبى، يعيش خارج الزمن والواقع، ويؤمن بالأساطير، بينما عبرت بعض الكتابات الأخرى عن التزام الصهيونية باليهودية وبالشعب اليهودى طمعًا فى قوة وقيمة مضافة للصهيونية ودولة إسرائيل، مع لفت الانتباه إلى أن الصحافة كانت حتى عام ١٩٧٣ صحافة مجندة وتابعة بشكل كامل للسلطة، ومع هذا عمدت فى أعقاب حرب ٦٧ إلى استخدام لغة مختلفة عند وصف الأراضى المحتلة (أرض إسرائيل) تتميز باستخدام مفردات من التناخ، لمنح الأرض قدسية[٢].

لكن هذا لم يمنع الصحف الحريدية من مهاجمة الصحف المستقلة العلمانية بحدة وعنف، فحين تهاجم صحيفة "هموديع" مثلاً الصحافة العلمانية فإنها تطلق على الصحفيين العلمانيين اسم "ذوى الرأى الطاهر"، بينما تريد أن تقول عنهم فى

---

(١) יעקב ידגר، הסיפור שלנו- הנרטיב הלאומי בעיתונות הישראלית، אוניברסיטת חיפה، פר׳ ב הוצאה לאור، 2004، עמ׳ 16- 17.

(٢) יעקב ידגר، שם، עמ׳ 21- 26.

حقيقة الأمر إنهم مشوهو الرأي"[١]، مما يؤكد أن دوافع الكتابة وشن الهجمات ورسم السياسات التحريرية فى الصحافة الإسرائيلية تتأثر كثيرًا بالانتماء الإيديولوجى.

أ- صحيفة "هاآرتس" הארץ (الأرض):

تعد "هاآرتس" "הארץ" (الأرض)، أول صحيفة عبرية تصدر مستقلة عن الأحزاب الصهيونية، حيث أسسها البريطانيون عام ١٩١٨، وكانت لها طبعة عبرية صدرت فى ٤ أبريل ١٩١٨، (تضم ثمانية صفحات بسعر قرش مصرى واحد)، واتخذت من القاهرة مقرًا لهيئة تحريرها لفترة قصيرة، وكان عدد الاشتراكات ١٣ مشتركًا فى جميع أنحاء فلسطين، ومعدل التوزيع لا يزيد عن هذا الرقم"[٢]، و"قد انتقلت ملكيتها من البريطانيين لليهود، وقد كان انتقالها من القدس لتل أبيب عام ١٩٢٣ بداية تحول مركز الصحافة العبرية من القدس إلى تل أبيب"[٣]، وكان البريطانيون قد قرروا فى ربيع ١٩١٩، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، خصخصة الصحيفة التى كانت تحمل اسم חדשות מהארץ (أخبار من الأرض)، وسعى الزعيم الصهيونى دكتور "حاييم وايزمان" لشراء الصحيفة، ونظرًا لأنه لم يكن يمتلك المال فقد استدعى لفلسطين المتبرع اليهودى الروسى "إسحق ليف جولدبرج"، والذى اشترى بالفعل الصحيفة من البريطانيين، وصدرت الصحيفة فى ١٨ يونيو ١٩١٩ برئاسة تحرير "نيسان توروف"[٤]. و"فى ديسمبر ١٩١٩ حذفت الصحيفة كلمة "حداشوت" من اسمها الأصلى، وأبقت فقط على كلمة "هاآرتس"، وقد تعرضت الصحيفة أكثر من مرة لخطر الإفلاس"[٥]، "وتوزع

---

(١) يشعياهو ليفمان، المرجع السابق، ص ٤٢.
(٢) אודות הארץ، www.haaretz.co.il
(٣) يشعياهو ليفمان، المرجع السابق، ص ٢٤٩.
(٤) מרדכי נאור، שם، עמ' 28.
(٥) אודות הארץ، www.haaretz.co.il

هاآرتس من العدد اليومى ٦٥ ألف نسخة، ومن العدد الأسبوعى ٧٥ ألف نـسخة، مالك الصحيفة الأول هو رجل الأعمال "إسحق ليف جولدبرج"، ومن أهم من تلـوه "شلومو زلمان شوكن"(١) الذى عين ابنه رئيسًا للتحرير عـام ١٩٣٩، وبقـى فـى منصبه ٥١ عامًا إلى أن تُوفى. وقد تمرد عدد مـن المحـررين علـى الـصحيفة وأسسوا فى عام ١٩٨٤ صحيفة "حداشوت" (أخبار)، التى توقفت عن الصدور فـى عام ١٩٩٣"(٢)، وهناك من يعتبر هاآرتس بشكل عام "أفضل صحيفة فى إسـرائيل من الناحية المهنية، وأنها تخاطب الصفوة فى كل طبقـة مـن طبقـات المجتمـع الإسرائيلي، بالإضافة لتمتعها بشبكة مراسلين فى معظم عواصم العالم، لأنها تسعى للتوازن بين الأخبار المنشورة بها المتعلقة بشئون محلية وتلك التى تتناول شـئونًا دولية"(٣)، وهو الرأى الذى تجابهه انتقادات حادة من الكاتب "يوسف حايم برنـر"، أكد فيها بعد مطالعته للأعداد الأولى من هاآرتس أن "الصحيفة، ليست سيئة، لكنها تميل للمبالغات، وتفتقر للعمق"(٤)، وقد واجهت الصحيفة منافسة حادة وصلت إلـى حد الملاسنات فى مواجهة صحيفة דואר היום "دوأر هايوم"(بريد اليوم)، الصادرة فى ١٩١٩، والتى ترأس تحريرها لفترة "زئيف جابوتنيسكي" زعـيم الـصهيونية التصحيحية، لكن "هاآرتس" تعاملت مع الأمر بقدر من الرصانة، على عكس جريدة "بريد اليوم" التى اتهمت "هاآرتس" بأن الروس (المهـاجرين الـروس) يـسيطرون عليها، بل وأنها ليست صحيفة على الإطلاق. لكن فى النهاية فشلت فى الاستمرار وتوقفت مسيرتها فى عام ١٩٣٣ ، بل وفشلت الجهود لدمجها فى "هاآرتس"(٥).

---

(١) تمتلك عائلة "شوكن" أيضًا "أكبر شبكة من الصحف المحلية فى إسرائيل، ومجلة أسبوعية باللغة الروسية، بالإضافة إلى مطبعة ودار نشر وشركات حاسب آلى، وتملك أسهمًا فى الشركات التى تدير محطات كوابل تليفزيونية (صالح النعامى، مرجع سابق، ص ٢٥).

(٢) *The Europe World Year Book 2003*، op .cit، Vo.1 ، P. 2209.

(٣) *The New Encyclopedia Britannica*، Encyclopedia Britannica، Chicago; Sydney، 15th. Ed.1986، Vo.5 ، p 599.

(٤) מ׳דכי נאור، שם، עמ' 43 ، 44.

(٥) שם، עמ' 28- 30.

ويعتبر الباحث "مناحم تلمي" أن هاآرتس "صحيفة صهيونية تقدمية"[١]، لكن هذا لا يمنع من سماحها بنشر آراء متشددة كثيرة أو أصوات يسارية تميل إلى الاعتدال النسبى، وقد "تبنت "هاآرتس" بالفعل منذ مستهل طريقها، مواقف ديمقراطية معتدلة فى مجالات اجتماعية واقتصادية، وخطًا "حمائميًا" يدافع عن حقوق الإنسان والمواطنة فى موضوعات سياسية وأمنية، وهى تسعى لتقديم مستوى لغوى رفيع، وتحرير رصين، وتنوع فى التحليلات المتعمقة، لذا كان شعارها لفترة طويلة "صحيفة لأشخاص يفكرون"، ورواجها يصل إلى ٦% من قراء الصحف فى الأعداد اليومية العادية، و٧ % فى الأعداد الأسبوعية، كما أن للصحيفة موقعًا ناجحًا على شبكة الإنترنت"[٢]. ووفقا للمسئولين فى هاآرتس نفسها فإن "الصحيفة توزع فى عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ من العدد اليومى اثنين وسبعين ألف نسخة، ومن العدد الأسبوعى نحو مائة ألف نسخة"[٣]، وعلى هذا يمكن القول بأن هاآرتس صحيفة صباحية تستهدف جمهور قراء ذوى درجة الثقافة والاطلاع الأكبر مما يجعلها لا تتصدر الصحف فى معدلات التوزيع.

ب- "يديعوت أحرونوت" ידיעות אחרונות (آخر الأخبار):

هى الصحيفة الأكثر رواجًا فى إسرائيل منذ أواسط السبعينيات، على الرغم من أن منافستها "معاريف" لم تكن مستعدة للتصريح بذلك أو الاعتراف به.. حتى أواسط الثمانينيات، وهى "أول صحيفة مسائية تصدر فى إسرائيل"[٤]، وتعد يديعوت أحرونوت أهم الصحف الإسرائيلية المستقلة حاليًا، "وقد تأسست كصحيفة يومية عام ١٩٣٩، وترجع أهميتها إلى أنها صاحبة أعلى توزيع فى إسرائيل منذ

(١) אפרים ומנחם תלמי, לקסיקון ציוני, שם, עמ' 316.

(٢) كميل منصور وآخرون، دليل عام إسرائيل، ٢٠٠٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٨١، ٣٨٢.

(٣) דב אלפון יהליף את דוד לנדאו בתפקיד עורך עיתון "הארץ", הארץ, 13- 2- 2008.

(٤) אפרים ומנחם תלמי, לקסיקון ציוני, שם, עמ' 316.

السبعينيات من القرن العشرين وحتى الآن"(١)، حيث بلغ عدد النسخ التى توزعها فى عام ٢٠٠٣ نحو "٣٠٠ ألف نسخة يوميًا و٦٠٠ ألف نسخة من العدد الأسبوعى، وهذا يمثل ثلثيّ قراء الصحف العبرية. وقد أسس يديعوت أحرونوت "نحوم كومروف"، وبعد فترة قصيرة انتقلت الملكية لعائلة "موزيس" الإعلامية، وقد ساعدت الأرباح المتحصلة من التوزيع على شراء الصحيفة أسهمًا كثيرةً فى القناة الثانية فى التليفزيون الإسرائيلي، وشبكة الكوابل، ومجلات، وصحف أخرى"(٢)، وقد ساعد على تحقيق نسبة التوزيع المرتفعة تميز الإخراج الفنى للصحيفة، بجانب تنوع موضوعاتها ومواكبتها السريعة للأحداث، حيث كانت أول ما طُبع بحجم التابلويد (المختصر) وأول صحيفة تستخدم الألوان فى الطباعة، وقد استطاعت يديعوت أحرونوت فى ١٥ فبراير ١٩٤٨ أن تجتاز أزمة انسحاب هيئة التحرير وموظفى الإدارة، ومعهم كثير من التجهيزات، ليصدروا "يديعوت معاريف"، وقد تمت كتابة اسم "يديعوت" بخط بارز حتى تحدث بلبلة لدى جمهور القراء، مع نشر خبر عن: إخراج فنى جديد ليديعوت أحرونوت.. فى ظل ورود ماكينات طباعة حديثة، وحث جميع الصحفيين على عدم قبول رئاسة تحرير يديعوت الأصلية، وهى الأزمة التى انتقلت للمحاكم بالطبع فترة طويلة(٣).

"وتمتلك عائلة موزيس صحيفة يديعوت أحرونوت، إلى جانب شبكة من الصحف المحلية، وصحيفة باللغة الروسية، ودار نشر ضخمة "عيدانيم" وأسبوعية نسائية לאישה "لايشاه" (للمرأة) ومجلة شبابية، وتملك العائلة أسهمًا فى الشركات التى تدير شبكات كوابل تليفزيونية، وتملك أسهمًا فى الشركات التى تدير القناة الثانية الإسرائيلية"(٤)، ويمكن القول بأن صحيفة يديعوت أحرونوت وصلت إلى حجم توزيع يقدر بأربعة أضعاف توزيع هاآرتس لأنها صحيفة تستهدف الوصول

---

(١) אנציקלופדיה www.ynet.co.il
(٢) *The Europe World Year Book 2003*، op .cit، Vo.1، p. 2209.
(٣) מרדכי נאור، שם، 84- 94.
(٤) صالح النعامى، المرجع السابق، ص ٢٥.

إلى أكبر قدر من الشعبية من خلال التركيز على القصص الخبرية المثيرة واللافتة للانتباه، وليس الأخبار ومقالات الرأى بشكل أساسى، والصحيفة تناصر المعسكر إلى حد ما بشكل جعل عدد من قيادات اليمين تهاجمها بشدة ومن الأمثلة الحديثة على ذلك ما ردده زعيم الليكود المتشدد بينامين نتنياهو حين قال "لإسرائيل عدوين رئيسيين : إيران ويديعوت أحرونوت"(١).

ج ـ صحيفة "معاريف" מעריב (المساء):

من الصحف المستقلة المؤثرة أيضًا والتى "تأسست عام ١٩٤٨، بعد أن وقع خلاف بين عدد من المحررين فى يديعوت أحرونوت (يتقدمهم رئيس التحرير) وبين إدارة الصحيفة فتم تأسيس "معاريف" التى ظهرت فى البداية تحت اسم "يديعوت معاريف" (أخبار المساء)"(٢)، وإذا كانت معاريف هى "ثانى صحيفة مسائية تصدر فى إسرائيل"(٣)، فإنها على مستوى التوزيع هى ثانى صحيفة أيضًا فى إسرائيل، فهى توزع من "العدد اليومى ١٦٠ ألف نسخة، وتوزع من العدد الأسبوعى ٢٧٠ ألف، وهى ملكية خاصة لعائلة "نمرودي" الإعلامية"(٤)، "وقد تعرضت الصحيفة لأكثر من أزمة مالية طاحنة، كما تعرض ملاك الصحيفة لأكثر من حكم قضائى بالسجن، لتورطهم فى جرائم تتعلق بالتنصت على المنافسين فى يديعوت أحرونوت، لكن "معاريف" لا تزال تمتلك، على الرغم من الأزمات المالية، كما من الأسهم فى أكثر من مؤسسة إعلامية إسرائيلية"(٥).

---

(١) "אצל אביגדור בחצר"، מעריב، 12- 2- 2009.
(٢) أحمد حسين عفيفي(د)، المرجع السابق، ص ٢٥٤.
(٣) אפרים ומנחם תלמי، לקסיקון ציוני، שם، עמ' 316.
(٤) The Europe World Year Book 2003، op .cit، Vo.1، p. 2209.
(٥) אנציקלופדיה www.ynet.co.il

ويمكن القول بأن صدور معاريف كان بداية تحول حقيقى فى مستوى الصحف الإسرائيلية المسائية، وحجم تقدير القراء لها، حيث كانت الصحف المسائية تعتبر، حتى صدور معاريف "صحف درجة ثانية، إلا أنه خلال سنوات قليلة أصبحت معاريف، ثم يديعوت بعد ذلك فى مصاف صحف الدرجة الأولى، بل وشاعت مقولة لرئيس الوزراء "ليفى أشكول": لا أقبل تحويل محادثات هاتفية لى خلال جلسات الحكومة إلا فى حالتين: الأولى هى اتصال هاتفى من"آرييه دسنشيك" رئيس تحرير "معاريف"، والثانية نشوب حرب"(١)، الأمر الذى يدل على نفوذ مبكر للصحيفة، وتأثير لافت للنظر للقائمين على العمل بها على دوائر صنع القرار فى إسرائيل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عائلة نمرودى تملك صحيفة "معاريف" بجانب إصدارها لصحف محلية، ومجلة شبابية، وأخرى للمرأة، إلى جانب "مكتبة معاريف" لنشر وتوزيع الكتب، وتملك أسهمًا فى شركات الكوابل التليفزيونية(٢). وصحيفة معاريف بشكل عام – مثل يديعوت أحرونوت – لها إخراج فنى متميز، وكثيرًا ما تجذب القارئ بصور موضوعية كبيرة الحجم، مقارنة بصحيفة هاآرتس التى تعتمد على الصور بشكل أقل وبأحجام أقل، وغالبًا ما تكون أرشيفية.

ومن كل ما سبق يتبين لنا اهتمام اليهود المبكر بالصحافة، الأمر الذى دلل عليه عمل عدد من أهم الشخصيات السياسية الصهيونية بالصحافة أو على الأقل الكتابة لها بانتظام بداية من "هرتسل"، و"جابوتنيسكي"، و"حاييم وايزمان"، مرورًا بـــ"مئير كاهانا"، ووصولا لقادة عدد من الأحزاب الحالية مثل "تومى لابيد" زعيم شينوى الراحل، و"يوسى بيلين"، و"يوسى ساريد"، و"شولاميت ألوني" من قيادات حزب ميرتس، وآخرين، كما يتبين لنا أن نشأة الصحف المستقلة محل الدراسة تشير إلى تأثير عميق فى المجتمع، وتفاعل مستمر مع القضايا الداخلية، فى ظل درجة من التنافس منذ البداية على التوزيع والتأثير وصل حدًا كبيرًا من الجدية، بل والشراسة التى خرجت عن القوانين فى بعض الأحيان.

---

(١) מרדכי נאור، שם، עמ' 100.

(٢) صالح النعامى، مرجع سابق، ص ٢٥.

نبذة مختصرة عن نشأة وتطور حركة الهسكالاه

كانت بداية الهسكالاه مواكبة لإصدار إمبراطور النمسا والمجر "جوزيف الثاني" (تُوفى عام ١٧٩٠) براءة التسامح عام ١٧٨٢ ليهود فيينا، ويبدو أن دعاة الهسكالاه استفادوا من هذا الحاكم، وكانت روسيا قد شهدت فى نفس الفترة تقريبًا خطوات إيجابية تجاه اليهود على يد الإمبراطورة الروسية "كاترينا الثانية" التى "أعلنت فى عام ١٧٧٨ سلسلة من الإصلاحات الإدارية والاجتماعية استفاد منها اليهود، بخاصة الأغنياء الذين وصل بعضهم لمجالس بلدية لأول مرة فى أوربا، وهى الأوضاع التى تحسنت أكثر بعد صعود القيصر الروسى "ألكسندر الأول" للسلطة فى روسيا عام ١٨٠٢، بعد تلافى بعض السلبيات فى تطبيق إصلاحات "كاترينا"، وفى هذا الإطار صدر قانون عام ١٨٠٤ الذى سعى لإصلاح أوضاع اليهود وتنويرهم"(١)، وكنتيجة مباشرة لتلك التطورات الإيجابية، بدت حالة حراك فى أوساط يهود أوربا ففى العام التالى لإعلان براءة التسامح نشر "مندلسون"، وهو أبرز دعاة الهسكالاه، ترجمته الألمانية لأسفار موسى الخمسة بحروف عبرية، مع تعليق ذى طابع عقلانى، وقد أسهم معه فى هذه الترجمة والتعليق رابطة أصدقاء العبرية التى أصدرت فى الفترة ١٧٨٣ ــ ١٨١١ فصلية عبرية تُسمّى "هاميئاسيف" המאסף (أى "المقتطف" أو"الحاصد" أو "الجامع")، وكانت تعد منبرًا لحركة "الهسكالاه" العبرية فى ألمانيا، واشترك فى تحريرها "موشيه مندلسون"، و"إسحق إيخل"(٢)، و"نفتالى هيرتس فيزل"(٣)، وغيرهم، وقد سعت لخلط الأدب

---

(١) שמואל אטינגר, תולדות ישראל בעת החדשה, שם, כרך 3، עמ' 44، 45.

(٢) إسحق إيخل: (١٧٥٦- ١٨٠٤) من النشطاء المركزيين لحركة الهسكالاه، وبالإضافة لمشاركته فى إصدار الأعداد الأولى من دورية همئاسيف فقد كتب التاريخ الشخصى لمندلسون وترجم كتب دينية يهودية للألمانية، مستفيدًا من دراسته لعدة سنوات فى معهد دينى، وله مسرحية ساخرة باليدش. **ויקיפדיה ، האנציקלופדיה** החופשית، http://he.wikipedia.org

(٣) نفتالى هيرتس فيزل: ١٧٢٥ - ١٨٠٥ ولد فى هامبورج بألمانيا، وانتقل مع والديه فى طفولته لفترة لكوبنهاجن وقد تلقى تعليمًا دينيًا تقليديًا ، ودرس العبرية وسعى لترجمة الأسفار=

العبرى بالثقافة الأوربية"[١]، وقد رفض كُتاب هذه المجلة عبرية الحاخامات، وحاولوا العودة إلى الكتاب المقدس بأسلوبه الكلاسيكى. نشرت المجلة قصائد فى مدح الحكومة والطبيعة، وقصصًا وعظية، وشروحًا للكتاب المقدَّس، ودراسات فى اللغويات العبرية، ومقالات فى تواريخ الجماعات اليهودية، وكان معظم الكتاب محافظين فى آرائهم السياسية، وقد حققت دعوة التنوير نجاحًا ساحقًا فى ألمانيا حتى أنها أسقطت الشكل العبرانى للحركة، كما رفض يهود ألمانيا اليديشية باعتبارها ألمانية فاسدة، واختاروا الاندماج الثقافى الكامل فى حضارة بلادهم، ولم تستمر حركة التنوير ذات الشكل العبرانى، إلا فى برسلاف حتى عام ١٨٣٠، و"كما حدث فى حركة النهضة الأوربية والمذهب البروتستانتى من معاداة لسيطرة الكنيسة، فقد عادت الهسكالاه المؤسسة الحاخامية بشكل صريح"[٢]، وقد جاء هذا فى إطار إعلاء تلك الحركة لقيم العلم والنفعية فى مقابل الأفكار الغيبية.

ويمكن تقسيم فترة الهسكالاه داخليًا إلى "عدة مراحل:

أ- مرحلة مظهر الجدل العقلى من ١٨٣٠ – ١٨٤٠ .

ب – مرحلة مظهر الرومانسية الدينية من ١٨٤٠ – ١٨٥٠ .

ج- مرحلة مظهر الإيجابية من ١٨٥٠ – ١٨٧٠.

د- مرحلة مظهر التحام الهسكالاه والقومية اليهودية من ١٨٧٠ – ١٨٨٠"[٣].

=الخارجية، وكانت أفكار الهسكالاه عنده متأثره بالأدب الألمانى. وقد أكد فى رسائله الثمانية التى نشرها عام ١٧٨٤ تحت عنوان "أقوال السلام والحق" أكد ضرورة الإصلاحات التربوية والحضارية اليهودية، واهتم بالدراسات العلمانية. (פ. להובר، תולדות הספרות העברית החדשה، ספר ראשון، הוצאת דביר، תל אביב، 1963، עמ' 65- 77).

(١) سعيد عبد السلام(د)، دراسة معجمية لمصطلحات الأدب، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٩٧، ص ٣٤١، ٣٤٢.

(٢) אליעזר שביד، ביקורת התרבות החילונית، מאגנס، האוניברסיטה העברית، ירושלים، 2006، עמ' 1.

(٣) אברהם שנן، מלון הספרות החדשה، יבנה، 1959، עמ' 952.

يؤكد الدكتور "رشاد الشامي" أن "الأدب العبرى المكتوب قبل فترة الهسكالاه كان فى معظمه أدبًا دينيًا، وذلك لأن الدور الرئيسى الذى لعبه الدين اليهودى فى حياة اليهود كان له أثر عظيم فى تحديد طابع الإنتاج الأدبى اليهودى حتى بداية القرن الثامن عشر"(١)، وهو ما يدلل على مدى توغل الدين فى التجمعات اليهودية فى أوربا، من القرن الثامن عشر حتى القرن التاسع عشر، كما يرى الدكتور "رشاد" أن إصرار قادة حركة التنوير اليهودية على استخدام العبرية، وهى لغة التوراة والتاريخ اليهودى، يكشف "تخطيطهم وإصرارهم على البقاء داخل الطريق الرئيسى للحياة اليهودية، مع فصل ما فى التراث اليهودى من خرافات وأساطير، وغموض ديني"(٢)، وهو ما يدل على مرحلة مبكرة فى العلاقات بين معسكر المتدينين ومعسكر العلمانيين حاول فيها الأخير تفادى الصدام، الذى كان لا بد منه فى النهاية بسبب أساليب معالجة القضايا، وبسبب عدد من الخلافات "المبدئية" التى لا يمكن توفير حلول وسط لها.

وفى جميع الأحوال فقد استفاد دعاة الصهيونية من حركة التنوير كثيرًا، حيث أخذت الحركة الصهيونية عن حركة "التنوير اليهودية"، تلك الرؤى المتعلقة بتحويل اليهود إلى شعب، ومن هنا عملت على تشجيعه على العمل فى المجالات الإنتاجية والتحدث بالعبرية.

---

(١) رشاد عبد الله الشامي (د)، تفكيك الصهيونية فى الأدب الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٣.
(٢) رشاد الشامي (د) المرجع السابق، ص ١٦.

نبذة مختصرة عن نشأة وتطور أدب (الإحياء القومي)

"كان الأدب العبرى هو الماكينة التى أنتجت الصهيونية بمفهومها الكامل، ومن خلال الأدب تمت بلورة القيم الصهيونية"(١)، وقد هيأ ما يعرف فى المصادر الصهيونية بأدب الإحياء القومى المجال للحركة الصهيونية وردد خلفها مقولاتها بشأن حق اليهود التاريخى فى فلسطين من خلال إعلاء شأن التراث والتجند شبه الكامل لإثارة مشاعر الحنين والانبهار بطبيعة فلسطين بين التجمعات اليهودية.

وقد قامت هذه الحركة فى نهاية القرن التاسع عشر "حوالى عام ١٨٧٢، وكان من العوامل التى أدت إلى قيامها الروح القومية التى سادت أوربا فى ذلك العصر والتى كان لها صداها فى تغيير الحياة اليهودية وإنهاء حياة الجيتو، وخروج اليهود من عزلتهم الاقتصادية بعد تطور الصناعة واضطرارهم للعمل فى المصانع، وتحسين المواصلات مما سهل الاتصال بين المدن الصغيرة والمراكز اليهودية فى المدن الكبيرة وقد دعمها انتشار الاشتراكية بين العمال اليهود"(٢).

ويمكن القول بأن الإحياء القومى أو الحركة القومية "قام على أنقاض حركة الهسكالاه بعد انتكاستها الكبرى وتحول معظم أدباء الهسكالاه إلى القومية، بعد أن أصيبوا بالإحباط لعدم تمكنهم من تحقيق أهداف الهسكالاه، وقد ساهم فى إبراز هذا الإحباط عدة عوامل داخلية وخارجية، وتتلخص العوامل الداخلية فى ابتعاد اليهود تدريجيًا عن أهداف الهسكالاه بعد أن اتضح لهم أنها لا تعبر تعبيرًا حقيقيًا عن مطالبهم الجماهيرية، بخاصة وأن هذه الحركة تحولت فى المرحلة الأخيرة منها

---

(١) אהרון בן–אור (אורינובסקי), תולדות הספרות העברית החדשה, הוצאת יזרעאל, 1963, עמ' 6.

(٢) نازك عبد الفتاح إبراهيم(د)، الشعر العبرى الحديث أغراضه وصوره، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٣ ، ص ١٦.

إلى حركة برجوازية تخدم أهداف السلطات السياسية للبلد الذى يعيشون فيه وتمالئ نظام الحكم على حساب مطالب اليهود، كما تتلخص العوامل الخارجية فى عدم ثقة الحكام فى اليهود وانتشار موجة المذابح – أو ما يسميها اليهود بالمذابح – والتى اجتاحت أوربا فى نهاية القرن الماضى، وهكذا قامت الحركة القومية داعية إلى إبراز كيان مستقل لليهود يتجلى فى قوميتهم اليهودية بعد أن فشلوا تمامًا فى الاقتناع بأهداف الهسكالاه"(١).

وقد رصد الدكتور أحمد حماد أهمية "الإحياء القومي" حيث قال "إن الإيديولوجية الصهيونية نشأت من داخل الأدب العبرى وكانت جزءًا لا يتجزأ منه، ولكن مع تقدم النشاط السياسى وتعاظم الدور الصهيونى وتنظيم المؤتمرات الصهيونية وبدء الهجرات الجماعية اليهودية إلى فلسطين فى تسعينيات القرن التاسع عشر، بدأ النشاط الصهيونى يخرج من سياج النشاط الفكرى الأدبى وأصبح نظامًا اجتماعيًا مستقلاً، يعتمد أساسًا على العمل السياسى (تكوين الأحزاب والأنشطة السياسية والاقتصادية، وبناء المؤسسات كجزء من بناء الاستيطان فى فلسطين)(٢).

وقد واكب ذلك أيضًا تغييرات فى صورة الأدب العبرى فى تلك الفترة، فقد "ارتبط الأدب العبرى من ثمانينيات القرن التاسع عشر فصاعدًا بتاريخ يهود شرق أوربا فتطور فى روسيا وبولندا وجاليسيا وخرج مع كتابه وقراءه من شرق أوربا لفلسطين وللولايات المتحدة، فازدهر فى الأولى واختفى فى الثانية فى فترة بين الحربين العالميتين، فى حين قضت الأحداث النازية عليه فى شرق أوربا"(٣).

---

(١) أحمد عبد اللطيف حماد(د)، الأدب العبرى الحديث الضال فى دروب الحياة، مرجع سابق، ص١٥.

(٢) إيهود بن عيزر ، صورة العربى فى الأدب العبرى، ترجمة أحمد حماد(د)، دار الحمراء بيروت ، ٢٠٠١، مقدمة المترجم ص ١٧.

(٣) גרשון שקד، הסיפורת העברית 1880– 1970، כרך א. הוצאת כתר והקיבוץ המאוחד، 1977، עמ' 27.

وهكذا نرى أن " قضية مكانة التقاليد بعد (الإنقاذ) من الشتات (وصف أحاهعام هذا بالعلاقة بين الماضى والمستقبل) شغلت الأدب العبرى كثيرًا والذى ربط مصيره بالماضى القومى ورفض الحل الاندماجي"(١).

مع ملاحظة أنه "فى عام ١٩٠٤ بدأت الهجرة الثانية التى حملت خمسين ألف يهودى، وتكمن أهميتها فى أن زعماءها أدركوا العلاقة بين الحياة والأدب، وكانت قيم الصهيونية عندهم أهم من الإنسان وصوروا الشخصية الصهيونية على اعتبار أنها حققت كل هذه القيم بالكامل، وهو الأمر الذى كشف فيما بعد، عن تناقض بين المطالب الطبيعية للهجرة الصهيونية وبين الواقع النفسى لهؤلاء المهاجرين الذين لم يكونوا قد تكيفوا بعد مع هذا الواقع"(٢).

على الرغم من إدراك الأدب العبرى الحديث بأنه انقلابى فى مضامينه وأهدافه، فإنه لا يكف عن محاولة رؤية عالمه الروحى الجديد والتعايش معه، بجعل ذلك العالم الجديد (العلماني) متصلاً بقيم الماضى، بل ويمنح تفسيرًا خاصًا جديدًا للأحداث التاريخية والروحانية فى ماضى الجماعة، ولا يتمكن هذا الأدب من التخلى عن الماضى، بسبب أسسه الرومانسية، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن كل عودة للأسس القومية تتوجه بطبيعتها إلى العودة للقيم الدينية، ويفسر كبار كتّاب الأدب العبرى الحديث الذين رسموا ملامح التراث الروحى للمجتمع وقادوه للعلمانية المعاصرة، قيم الثقافة الدينية القديمة، وفقا لمقولات جديدة"(٣)، الأمر الذى كان من شأنه دغدغة مشاعر المتدينين.

---

(١) גרשון שקד، הסיפורת העברית 1880- 1970، שם، כרך א. עמ' 30.

(٢) رشاد عبد الله الشامي(د)، الاتجاهات الرئيسية للأدب العبرى المعاصر فى إسرائيل، عالم الفكر المجلس الوطنى للثقافة والفنون،الكويت، المجلد ٢٤ العدد الثالث يناير ١٩٩٦، ص ١٠.

(٣) ברוך קורצווייל، ספרותנו החדשה המשך או מהפכה، שוקן، תל אביב، 1971، עמ' 140.

وفى المقابل اعتبرت الصهيونية الأدب أداة جيدة لتحقيق أهدافها ونشر أفكارها الصهيونية فأبدت اهتمامًا بالأدب القومى وطورته لكى يلبى حاجات روحية لدى اليهود.

ومن أغراض شعر تلك الفترة : - التعبير بالقصيدة عن ضمير الأنا الجمعى.

- التعبير بالقصيدة عن ضمير الأنا الذاتى.

- استخدام الموضوعات الدينية لما تحظى به من قداسة فى قلوب العامة ، لشرح أفكار الشاعر الخاصة، أو لتطبيق أهداف اجتماعية عامة.

- استخدام شخصيات العهد القديم لإذكاء روح البطولة والروح القومية لدى الشباب اليهودى فى العصور المختلفة.

- توافق الشخصية الدينية مع أغراض وفنون الشعر.

- التعبير بالقصيدة الدينية عن فلسفة الشاعر، وعن رأيه الشخصى فى الحياة اليهودية، وذلك من خلال عرضها عرضًا دينيًا"(١).

ومن أشهر كتّاب هذه الفترة بيرتس سمولنسكين(٢)، وآحاد هعام، حيث "أدرك سمولنسكين أن فكرة الهجرة إلى فلسطين فكرة من شأنها تعريض معظم اليهود للمخاطر، باستثناء هؤلاء الذين يتطلعون للدفن فى فلسطين، وأدرك أنه بالإمكان تشييد مستوطنات فى فلسطين، وبتلك الطريقة يمكن مغازلة اليهود بأن

---

(١) راجع: أحمد عبد اللطيف حماد(د)، تناول الشخصيات الدينية الواردة فى الكتاب المقدس فى الشعر العبرى الحديث، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٧٩، ص ٢٥- ٤٢.

(٢) عاش فى الفترة من ١٨٤٢- ١٨٨٥ وهو كاتب يهودى روسى قاد حملة الهجوم على حركة الهسكالاه، بعد أن تعلم العبرية وعلمها، داعيًا إلى الكف عن اعتبار اليهود مجرد طائفة دينية، والتعامل مع اليهودية على أنها أمة، وقد بدأ يروج لاستعمار فلسطين منذ عام ١٨٨٠.

الأرض مستعدة لاستقبال عدد كبير من السكان لأنها قادرة على استيعابهم"(١) مع ملاحظة أن سمولينسكين نادى بتحقيق الإحياء القومى دون أن يصطدم بشكل كامل مع أفكار الهسكالاه التى لم تكن قد أقرت بهزيمتها وفشلها بعد.

ويعد من رموز حركة (الإحياء القومي) "آحاد هعام" (أحد العامة) والعبارة تشير لكنية الكاتب آشير جينزبرج. ويُعَد آحاد هعام من أهم الكُتّاب والمفكرين فى الأدب العبرى الحديث، كما يُعد فيلسوف الصهيونية الثقافية "تلقى تعليمًا يهوديًا دينيًا فى (الحيدر) ولم يحصل على أى قسط من التعليم العلمانى، إلى حد أنه تعلم الأبجدية الروسية سرًا وهو فى الثامنة من عمره، وفى المقابل أتم دراسة ש"ס (اختصار لعبارة ששה סדרים "الفصول الستة")، وهو فى الثامنة عشرة من عمره"(٢).

"فى الفترة من ١٩٠٥- ١٩٠٧ (فترة حرب التحرير الأولى فى روسيا) شارك آحاد هعام فى المؤتمرات اليهودية التى استهدفت التوصل لصياغة لمطالب يهود روسيا من الحكومة الروسية"(٣)، مستغلا فى ذلك إطلاعه على أدب حركة الهسكالاه ودراسته للفلسفة. حيث روج إلى أن اليهودية تختلف عن المسيحية فى النظرة للعلاقة بين الجسد والروح.. وقد شدد على أن المركز الروحى المطلوب لا يمكن تأسيسه إلا فى (أرض إسرائيل) لقداستها مع دعم اللغة العبرية بالأفكار وليس فقط بعبرنة ألفاظ أجنبية (٤).

---

(١) שלמה אבנירי, הרעיון הציוני לגווניו, ספרית אפקים-עם עובד, תל אביב, 1980, עמ' 76.

(٢) יוסף קלוזנר(ד"ר), מניחי היסוד של מדינת ישראל, הוצאת ספרים אחי אסף בע"מ, מהדורה שניה, 1955, עמ' 95.

(٣) יוסף קלוזנר(ד"ר), מניחי היסוד של מדינת ישראל, שם, עמ' 98.

(٤) קלוזנר(ד"ר), מניחי היסוד של מדינת ישראל, שם, עמ' 100.

ولعظم تأثير أحاد هعام على الفكر الصهيونى أطلق البعض – فى حياته – على نهجه (الآحاد عامية) نسبة له، لكنه فضل أن يطلق على تياره الفكرى الصهيونية الروحية[١].

ورغم أن آحاد هعام كان علمانيًا قحًا فقد روج إلى أن المسيحية تسعى قمع الجسد صالح الروح فى الوقت الذى تسعى فيه الديانة اليهودية لإعلاء شأن الجسد لترقى إلى الروح، مثلما نادى بتحـــديث الثقافة اليهودية التقليدية حتى يمكنها التعايش مع العصـــر الحديث.

وقد تمثل دور آحاد هعام على الصعيد الصهيونى، فى مناصرته لجماعة أحباء صهيون التى سرعان ما أصبح مُنظرها الأول، ثم تراجع فى وقت لاحق عن تأييده لها، ولسياستها الاستيطانية التدريجية.

وقد عبر عن الاتجاه الدينى القومى اثنان من رجال الدين اليهودى اتسما بالطابع السياسى، حيث كرسا معارفهما الدينية وسيطرتهما على العامة لخدمة هذا الاتجاه السياسى الناشيء ، وهما يهودا القلعي[٢] وتسفى هيرش كاليشر[٣].

ونخلص مما سبق إلى أن مراحل الأدب القومى أسفرت فى النهاية عن تحول ملموس فى الموضوعات الأدبية والاتجاه الفكرى لأشهر الكتاب المؤثرين فى تلك الفترة و"بعد أن كانت نبرة اليأس والأمل فى الخلاص من خلال الاندماج هى المسيطرة فى الموضوعات الأدبية لفكر الهسكالاه المتأخر، بدأت تسيطر نبرة الإحساس بالاغتراب المكانى والاغتراب الفكرى فى الإنتاج الأدبى اليهودى، وقد تجلى هذا الاتجاه فى الأشعار والقصص الـــرومانسية الجديدة التى ملأت الأدب العبرى فى محاولة للبكاء على الأطلال

---

(١) שם، עמ' 99.

(٢) عاش فى الفترة من ١٧٩٨ – ١٨٧٨ ونشأ وسط أسرة متدينة وتأثر بالقبالاه وبمكوثه فترة من حياته فى القدس.

(٣) عاش فى الفترة من ١٧٩٥– ١٨٧٤ كان حاخامًا للطائفة اليهودية فى مدينة بولندية لمدة ٤٠ عامًا اهتم بالصهيونية فى فترة متأخرة مقارنة بالقلعى.

لا من أجل البكاء فى حد ذاته ، بل فى محاولة لإذكاء الفكر القومى وتذكير اليهود بماضيهم "المجيد" حتى تستيقظ فى داخلهم الغيرة والحماس القومى لاسترجاع هذا "المجد" الزائل. هذا بالإضافة إلى وجود نبرة رئيسية بدأت تسمع فى الفكر اليهودى أيضًا فى ذلك الوقت، وهى الدعوة إلى العمل[١].

---

(١) أحمد حماد (د)، الأدب العبرى الحديث الضال فى دروب الحياة، مرجع سابق، ص ٢١٧.

نبذة مختصرة عن نشأة وتطور الصهيونية

تشير كلمة ציון "صهيون" فى التراث الدينى اليهودى إلـــى جبـــل صـــهيون والقدس، وعلى سبيل التعميم انسحبت الكلمة على "الأرض المقدســـة" (فلـــسطين) كلها، وتعد الحركة الصهيونية أول حركة ظهرت بين اليهود تتبنى مفاهيم مرتبطـــة بالهوية القومية فى نهاية القرن التاسع عشر، وهى ترتكز على عاملين: الانجـــذاب نحو فلسطين، وتحويل الأقلية اليهودية فى فلسطين لكيان سياسى من خلال جـــذب مهاجرين جدد، ورفض الاندماج والذوبان فى الشعوب الأخرى. حيـــث "ظهـــرت الصهيونية كحركة علمانية أساسًا، ردًا على فشل الانعتاق فى توفير حلول شـــافية لليهود، وما تردد عن تمييز فى الدول الأوروبية خلال العصور الوسطى، و"معـــاداة السامية" فى العصر الحديث"(١).

"نحت مصطلح الصهيونية المفكر اليهودى النمساوى "ناثان بيرنباوم"(٢) فـــى أبريل ١٨٩٠، فى مجلة الانعتاق الذاتى، وشرح معناه فى خطاب بتاريخ ٦ نوفمبر ١٨٩١، قال فيه إن الصهيونية هى إقامة منظمة تضم الحزب القـــومى الـــسياسى، بالإضافة إلى الحزب ذى التوجه العملى (أحباء صهيون) الموجود حاليًـــا ويقـــصد

---

(١) Howard M. Sachar، op. cit p. 59، 60.

(٢) **ناثان بيرنباوم** : נתן בירנבוים مفكر وكاتب ولد فى فيينا عام ١٨٦٤ وتوفى عام ١٩٣٧ وهو من أوائل من دعوا للحركة الصهيونية، واشتهر باسم "متتياهو احير" . كتب أول مقالاته التى هاجم فيها الاندماج بين الشعوب عام ١٨٨٢ وفى عام ١٨٨٣ شارك فى تأسيس الرابطة القومية للطلبة "كاديما"، وفى عام ١٨٨٥ أصدر دورية دعت لاستيطان "أرض إسرائيل"، ومع ظهور هرتسل انضم للحركة الصهيونية، وكان من النشطاء الأوائل فى المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧، لكنه انضم فى وقت لاحق للمعسكر الحريدى ولأجودات يسرائيل العالمية، وانتخب سكرتيرًا عامًا لها. (אפרים ומנחם תלמי، לקסיקון ציוני، ספרית מעריב، תל אביב، מהדורה רביעית 1978، עמ' 50).

نهاية القرن التاسع عشر، وأصبحت الصهيونية الدعوة القومية اليهودية التى جعلت السمات العرقية اليهودية قيمة نهائية مطلقة بدلاً من الدين اليهودى، وخلصت اليهودية من المعتقدات المسيحانية والارتكان على حدوث معجزات أخروية، وهى الحركة التى تحاول أن تصل إلى أهدافها من خلال العمل السياسى المنظم، لا من خلال الصدقات"(١)، والمقصود عدم الاعتماد على الصدقات التى "كان عدد من يهود العالم يقدمها ليهود اليشوف القديم (الأورثوذكس) الذين كانوا لا يعملون ويرفضون التعليم العلمانى واستخدام اللغة العبرية خارج المعابد والصلوات"(٢)، وهذا يوضح لنا أن الجمود الدينى، وعدم الرغبة فى العمل والتطوير، كانا بمثابة عائقين أساسيين سعت الصهيونية مبكرًا لتجاوزهما، حيث حاول كل تيار داخل الحركة الصهيونية اختيار نهج خاص به فقد لاحظ آحاد هعام أنه بعد أن ضاعت الثقافة اليهودية وتحجر الدين، أصبح البعث الروحى ممكنًا فقط إذا ظهر جزء من الشعب على أرضه القديمة وإذا ترك الإنتاج الروحى النابع من ذلك آثاره الخلاقة على الشتات الإسرائيلي"(٣).

تعد الصهيونية توجهًا يطلق عليه الصهاينة مصطلح "الحركة القومية اليهودية"، وهى الحركة التى سعت لتحويل الديانة إلى قومية، ونظرًا لأن القومية لا يجب أن تقوم على أساس دينى فقط، فإننا نتحفظ على تسميتها، ونهجها فـ "الحركة القومية اليهودية " – وإسرائيل منذ قيامها – تتعمد إزالة الحدود بينها وبين اليهودية، و تجعل من نفسها مرجعية دينية ودنيوية لليهودية واليهود، على الرغم من أنها فى الأساس علمانية التوجه، "فقد كانت الصهيونية هى الدين الذى اتخذته إسرائيل لنفسها"(٤)، ولهذا لم يكن مستغربًا صدور القرار رقم ٣٣٧٩ والذى وصفت

---

(١) عبد الوهاب المسيري(د)، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، المجلد السادس، ص ٣.

(٢) מנחם קדם(ד"ר)، תולדות הציונות עד 1914، הוצאת אור עם، מהדורה שנייה، 1987، עמ' 9،8.

(٣) بوعز عفرون، الحساب القومى، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٤) صلاح الزرو(د)، المرجع السابق، ص ١٥٢-١٥٤.

فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة – عام ١٩٧٥ – الصهيونية على أنها "شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري"(١). مع ملاحظة أن الدعوة لعودة اليهود إلى فلسطين بدأت فى القرن السادس عشر(٢)، لكنها ظلت مرتبطة بالعاطفة الدينية التقليدية فى زيارة الأماكن المقدسة، أو السكن بجوارها.

ويجدر بنا فى هذا السياق أن نشير إلى أن "الصهيونية تجنبت وتجنب قادتها فى بدايتها الالتزام بحدود معينة للدولة المزمع إعلانها، لكن فى عام ١٩١٨ كتب دافيد بن جوريون كتابًا أسماه "أرض إسرائيل فى الماضى والحاضر" (صدر باليدش فى الولايات المتحدة) وصف فيه (أرضنا) بأنها تمتد من نهر الليطانى فى جنوب لبنان ومن سهل الحرمون ووادى عواج (جنوبى دمشق) فى الشمال حتى خليج العقبة فى الجنوب، على أن تصل الدولة غربًا إلى العريش وشرقا إلى خط العقبة عمان تقريبا"(٣)، مما يؤكد توجهها العدوانى التوسعى.

---

(١) الأمم المتحدة، القرارات التى تبنتها الجمعية العامة فى دورتها الثلاثين(٦ سبتمبر – ١٧ ديسمبر ١٩٧٥)، ملحق رقم ٣٤ (أ/ ١٠٠٣٤)، ص ٨٣، ٨٤.

(٢) من الأمثلة المبكرة على ذلك دعوة المحامى البريطانى هزى فنش سنة ١٦٢١ فى كتابه "البعث العالمى الكبير أو دعوة اليهود" التى لم تلقِ استجابة تذكر.

(٣) בני מוריס، קורבנות- תולדות הסכסוך הציוני הערבי 1881 - 2001، עם עובד، תל אביב، 2006، עמ' 79.

أبرز القوى الدينية فى إسرائيل

وفيما يلى عرض موجز لأهم الأحزاب والجماعات الدينية فى إسرائيل:

أولاً أحزاب دينية:

١- حزب "أجودات يسرائيل" :

" تأسس حزب "أجودات يسرائيل" אגודת ישראל فى بولندا عام ١٩١٢ بمبادرة من زعماء حريديم من ألمانيا، تعاونوا فى هذا مع حاخامات، ورؤساء يشيفوت، وأدموريم من شرق أوربا، بخاصة لتوانيا والمجر وبولندا، ويمكن تلمس محور أفكار ومبادئ الحركة من قول أول رئيس لها، وهو "يعقوب روزنهايم" "إن الصهيونية فى مدلولها الحقيقى هى شيطان الشعب اليهودى، الذى يحاول، فى اللحظة الحاسمة التى ينبغى فيها على هذا الشعب أن يثبت جدارته، أن ينزع عن رأسه تاج الوحدة التاريخية، تاج المسيحانية، وأن يهبط به إلى مستوى دولة سياسية شأنها شأن سائر الدول"[١]، أى أن الحركة – التى سرعان ما تحولت إلى حزب – ناصبت العداء منذ البداية للصهيونية[٢] باعتبار أنها كفر مبين وتحصر الفكر الدينى فى أهداف محدودة، رافضة بشدة أن يكون اليهود دولة مثل سائر الدول، ولهذا عارضت "أجودات يسرائيل" الانضمام للمؤسسات الصهيونية، ولكن مع بداية الثلاثينيات، وبتأثير الهجرة، انتهجت الحركة سياسة التعاون مع المؤسسات الصهيونية التى وجهت الاستيطان المنظم، وذلك لأنها اعتبرت بناء وطن قومى

---

(١) عبد الله عبد الدائم(د)، صراع اليهودية مع القومية الصهيونية- الصهيونية ومستقبل إسرائيل، دار الطليعة بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، ص٢٥، ٢٦.

(٢) تأسست عام ١٩٢٢ فى بولندا حركة פועלי אגודת ישראל (פאג"י) أى عمال أجودات إسرائيل وكانت أكثر تعاونا مع الصهيونية من أجودات يسرائيل. (www.ynet.co.il)

لليهود بمنزلة ملجأ مؤقت يقي اليهود شر كوارث المهجر، وعلى أثر ذلك انشقت مجموعة من أجودات يسرائيل عام ١٩٣٣، وأسست حركة "ناطورى كارتا" נטורי קרתא أو حراس المدينة، وعارضت هذه الحركة قيام إسرائيل، ورفضت الاعتراف بها، حيث اعتبرت الصهيونية، ومشروعات تأسيس دولة إسرائيل أكبر كارثة أصابت الشعب اليهودى، وقد "اعتمد الحزب على المنشقين عن همزراحى، وتنامى بشكل خاص فى بولندا، ويعتبر الحاخام "إسحق هليفي" (١٨٤٧- ١٩١٤) هو مؤسسه فى الخارج، ثم أقام له فرعًا فى فلسطين، حيث كان يهدف إلى صبغ فلسطين بالصبغة الدينية، انطلاقا من حقيقة كونه لا يعترف إلا بسيادة التوراة كقانون شامل فى البلاد، والحزب يشارك فى الحكومات الائتلافية، لكن بدون تولى حقائب وزارية، كنوع من التحفظ على علمانية الدولة"[(١)] وهو ما يعد درجة من درجات التناقض، ففى الوقت الذى يستغل فيه الحزب العديد من الامتيازات والمخصصات المالية الحكومية، ويشارك فى الائتلاف، فإنه يعلن تحفظه على الفكرة الصهيونية واتجاهات قادتها، والحزب منذ عام ١٩٩٢ يخوض الانتخابات ضمن قائمة حزب يهدوت هتوراه ، حيث فاز الحزب عام ١٩٩٢ بثلاثة مقاعد من بين أربعة مقاعد للقائمة بأكملها وفى انتخابات عام ٢٠٠٣ بثلاثة من خمسة للقائمة، وعام ٢٠٠٦ بأربعة من ستة مقاعد، وفى انتخابات ٢٠٠٩ فاز بثلاثة مقاعد من خمسة للقائمة.

٢ـ حزب "المفدال" (الحزب الدينى القومي) ممثل الصهيونية الدينية :

تأسس حزب المفدال המפדל من اندماج حزبى "هامزراحي" و"هابوعيل هامزراحي"، اللذين طمعا فى نفوذ وتأثير أكبر، وتم التوحيد أولاً خارج إسرائيل عام ١٩٥٥ ، وفى صيف ١٩٥٦ تم تنظيم مؤتمر فى إسرائيل وتقرر تشكيل

(١) בנימין אליאב (עורך), הישוב בימי הבית הלאומי, שם, עמ' 275.

الحزب الدينى القومي" מפלגה דתית לאומית الذى يعرف اختصارا بحزب المفدال، وتوجه الحزب: صهيونى دينى قومى يرفض الفكرة الصهيونية العلمانية القائلة بأن الدين موضوع شخصى مرجعه الضمير، ويرى ضرورة قيام المجتمع الاستيطانى الصهيونى والدولة الصهيونية على أساس الدين، فالحزب ينادى بـ"إقامة دولة بها مجتمع يهودى قومى يقوم على الأسس الروحية والتشريعية الدينية والاجتماعية للتوراة"(١) أى أن الحزب كان يرى منذ البداية أن جميع معايير ومتطلبات إيجاد مجتمع يهودى عصرى موجودة فى التوراة، ويجب تطبيقها فى جميع المجالات، وهى الرؤية التى تحقق فى المقابل حالة رفض شديد لدى المعسكر العلمانى، وعلى أرض الواقع يسعى حزب المفدال لتحقيق سياساته من خلال مؤسسات تعليمية دينية حكومية، وجامعة بار إيلان، والمعهد الدينى العالى "كيرم ديفنا". كما أن للمفدال منظمة نسائية وأخرى للفتيان وجمعيات معنية بالرياضة، بجانب صحيفة هتسوفية(٢) ودار نشر "مؤسسة الحاخام كوك" وقد شارك الحزب فى جميع الائتلافات الحكومية، ما عدا فترات قصيرة للغاية مثل عام ١٩٨٥، وعام ١٩٧٤، بعد الجدل حول تعريف من هو اليهودي"(٣)، وعلى هذا لا يتفق المفدال فى أهدافه مع التيار غير الصهيونى فى الحركة الدينية التى يمثلها "أجودات يسرائيل"، فهو يرى أن الصهيونية العلمانية هى العدو الأكبر للأمة اليهودية، لأنها تضع "شعب الله المختار" على قدم المساواة مع باقى شعوب العالم فى سعيها إلى إقامة وطن قومى، ولأنها تعتبر الدين مسألة خاصة مرجعها الضمير، وقد انقسمت كوادر الحزب قبيل انتخابات فبراير ٢٠٠٩ إلى حزبين **الاتحاد القومى** وله ٧ مقاعد و**البيت اليهودى** وله ٣ مقاعد.

---

(١) אפרים ומנחם תלמי، לקסיקון ציוני، שם ، עמ' 230.

(٢) **هتسوفيه**: اللفظة تعنى (الرقيب) وقد تأسست الصحيفة عام ١٩٠٦، وفى عام ٢٠٠٣ تم بيعها ولم تعد ناطقة بلسان حزب المفدال، ثم توقفت عن الصدور يوم ٢٦ -١٢- ٢٠٠٨ باندماجها مع صحيفة ماقور ريشون، والأخيرة صحيفة مستقلة.

(٣) אפרים ומנחם תלמי، לקסיקון ציוני، שם ، עמ' 230.

٣ـ حزب "شاس":

تعد لفظة ש"ס "شاس" اختصارًا لعبارة שומרי תורה ספרדים (حراس التوراة السفارديم)، والاختصار يشير أيضًا إلى المشنا لكونه اختصار لعبارة ששה סדרים "الفصول الستة"، وهو حزب تأسس عام ١٩٨٤ نتيجة الاحتجاج على عنصرية "أجودات يسرائيل" تجاه اليهود الشرقيين، برفض الحزب منحهم تمثيلاً مناسبًا فى المراكز القيادية، ودعم مدارسهم ومعاهدهم الدينية، وارتكز شاس كثيرًا على تأييد اليهود السفارديم"(١)، ونجح فى تحقيق نتائج تقدم بها باطراد للأمام، بشكل غيّر موازين القوى داخل المعسكر الدينى لصالح التيار الحريدى، مستفيدًا من ولاء الجماهير المناصرة للحزب للحاخام "عوفاديا يوسف" الزعيم الروحى للحزب، وكذلك نشاط الحزب وخدماته التى يقدمها للفقراء، وقد استمر الحزب قويًا عندما تولى الرئيس الحالى "إيلى يشاي" زعامة الحزب، بعد أزمة إدانة وحبس زعيم الحزب السابق آرييه درعي"(٢)، وبالفعل "نجح حزب شاس فى تسييس الدين، بعد أن بلور النزعة الشرقية الأورثوذكسية بشكل جديد، مما يوضح أنه فى النهاية ظاهرة مركبة بحد ذاتها"(٣). وواقع الحال أن الحزب قدم خدمات عديدة للفقراء، وجمع فى توجهاته بين المطالب الدينية التقليدية والمطالب الاجتماعية للفئات

---

(١) Howard، ibid، p.923، 924

(٢) **آرييه درعي**: تولى مناصب عديدة بداية من العشرينيات من عمره حيث شغل منصب مستشار وزير الداخلية، ووظيفة سكرتير مجلس حكماء التوراة، وفى عام ١٩٨٦ عُين مديرًا عامًا لوزارة الداخلية وفى عام ١٩٨٨ عُين وزيرًا للداخلية. وقد أدين "ارييه درعي" عام ١٩٩٩ بالفساد المالى وحكم عليه بالسجن ٤ سنوات، وفى نفس الوقت اعتبر غالبية ناخبى شاس أن درعى تعرض لمحاكمة غير عادلة، لأن القضاء يفرق بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين، (בני מוריס، קורבנות، שם، עמ' 577. وأحمد فؤاد أنور(د)، الملحق الوثائقى في: إبراهيم البحراوي(د)، العرب واليهود بين الصراع والتسوية، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ١٣).

(٣) باروخ، كيمرلنغ، نهاية الهيمنة الأشكنازية، ترجمة نواف عثامنة، دار مدار، رام الله، ٢٠٠٢، ص ٣٣.

المهمشة فى المجتمع الإسرائيلي الأمر الذى أتاح له فرصة تحقيق نتائج طيبة فى الانتخابات. وهو فى نفس الوقت يقدم نموذجًا واقعيًا للتوجه البراجماتى بين القوى الدينية فى إسرائيل، وللتقلبات السياسية فى ضوء مواقف مطاطة تتغير وتتبدل حسب رؤية القيادة الدينية للحزب.

٤ـ حزب "يهدوت هتوراة" (يهودية التوراة):

شهد عام ١٩٨٨ انقسامًا كبيرًا فى صفوف حزب أجودات يسرائيل، حين "استشعر الحاخام "شاخ" زعيم التيار الليتوانى فى الحزب تعاظم نفوذ حسيدية جور، وحينما أرسل خطابًا للصحيفة الناطقة بلسان الحزب – هموديع – ولم يتم نشره انسحب من الحزب مع أنصاره الليتوانيين وأسس حزب "ديجل هتوراه"، وصحيفته "يتيد نئمان"، وحصل الحزب فى انتخابات عام ١٩٨٨ على مقعدين فى الكنيست (مقابل ٥ لأجودات يسرائيل)، لكن فى انتخابات عام ١٩٩٢ اتحد الحزبان مجددًا تحت اسم "يهدوت هتوراة"، بعد اتفاق مسبق وواضح على تقسيم عدد المقاعد فى الكنيست"(١).

٥ـ حزب ميماد :

بالعبرية **מימ"ד** معسكر الوسط الدينى أو اليهودية العقلانية، وهو حزب يعتمد على اليهود الأشكنازيم (اليهود من أصول غربية)، "أسسه الحاخام "يهودا عميطل" (رئيس معهد دينى بالقدس) عام ١٩٨٨، بعد انشقاقه على حزب المفدال، ويتزعمه – حتى إعداد الدراسة مطلع عام ٢٠٠٩ – الحاخام عضو الكنيست "ميخائيل ملخيئور"، وكان الهدف من الحزب أن يكون بيتًا لكل الدينيين القوميين الذين

(١) שלום ירושלמי, "שניים אוחזין בתפקיד הנהשק", מעריב, 27- 4- 2001، מוסף שבת עמ' 14.

لا يوافقون على الاستقطاب اليمينى، كما تجلى فى حزب المفدال، ورفض الاستقطاب الدينى المرتبط بالمواقف السياسية المتطرفة المدعومة بالمزاعم الدينية حول فلسطين، والحزب كان دومًا متعاطفًا مع حزب العمل، وقد أكد فى مواقفه العملية أهمية توسيع التعليم الدينى، ودعم المؤسسات الدينية وضرورة تأدية طلبة المعاهد الدينية للخدمة العسكرية، وتعزيز مكانة المرأة فى المجتمع"(١). أى أن مواقف الحزب مثيرة للجدل بتأييده بعض مواقف القوى العلمانية، بخاصة حزب العمل اليسارى من ناحية، مع استمرار تأييده لبعض مواقف قوى دينية متشددة تقليدية من ناحية أخرى، سعيًا لخلق توازن بين الدعوة لأن تكون إسرائيلية دولة يهودية من ناحية ودولة ديمقراطية من ناحية أخرى، وهى معادلة فى غاية الصعوبة عند التطبيق العملى، وقد انضم لحزب العمل قبيل انتخابات عام ١٩٩٩ واختفى فى انتخابات فبراير ٢٠٠٩.

ثانيًا جماعات دينية:

١ـ جماعة "الحسيدية" (التقوى):

"تأسست فى شرق أوربا فى القرن الثامن عشر باسم החסידות الحسيدية (التقوى – الإحسان) نتيجة لجفاف النظام التعليمى التلمودى، ونمو الشقاق بين المتعلمين وغير المتعلمين، ومؤسس هذه الحركة هو "إسرائيل اليعيزر" الذى عرف باسم "ישראל בעל שם טוב" أو (إسرائيل ذو السمعة الطيبة) أو اختصارًا "بعشط" الذى احتقر دراسة التلمود، والاطلاع عليه، وفى نفس الوقت روج لقدر كبير من الخرافات"، وقد كان حجم تواجد أنصار الحسيدية فى الولايات المتحدة دومًا أكبر بمراحل من تواجدهم فى فلسطين"(٢)، وعلى رأس جماعات الحسيدية فى إسرائيل

(١) صلاح الزرو، مرجع سابق، ص ٤٠٧، ٤٠٨.

(٢) رشاد عبد الله الشامي(د)، القوى الدينية، مرجع سابق، ص ٢٠١، ٢٠٢.

حسيدية حبد חב"ד اختصارًا لثلاثة قواعد هى الحكمة والفهم والمعرفة وحسيدية برسلاف ברסלב التى أسسه الحاخام نحمان، على أساس أن عقل الإنسان محدود، وأنه يجب على البشر الحرص على الغناء والرقص كجزء أساسى من عبادة الرب، بجانب حسيدية جور גור (نسبة لمدينة فى بولندا)، والتى يتزعمها حاليًا الحاخام "يعقوف آرييه التر"، وهو معنىّ بالقضايا الداخلية لأتباعه، لذلك لا يعد معروفًا أو مؤثرًا بدرجة كبيرة بين العلمانيين"[١]، يختلف الحسيديم عن بقية اليهود المتشددين بالهالة المقدسة التى يمنحونها لقادتهم، وزعم قدرتهم على تحقيق المعجزات، وبالتالى يكون التزام الأتباع بتعاليمهم أمرًا لا يقبل الجدل أو النقاش، ويكون التابع متصوف.

٢ـ جماعة "نطورى كارتا" (حراس المدينة):

بالعبرية נטורי קרתא أى حراس المدينة وهى "جماعة يهودية معادية للصهيونية تأسست عام ١٩٣٥ بانشقاقها عن أجودات يسرائيل"[٢]، وهى تضم "يهودًا متـــدينين من الولايات المتحدة ومن كل أنحاء العالم، يعارضون الصهيونية ويعارضون قيام إسرائيل، ويعتقد أعضاؤها أن الصهيونية لا تمثل استمرارًا للتراث الدينى اليهودى أو تنفيذًا للتعاليم اليهودية، وإنما تمثل انسلاخًا عن التراث الدينى، بل إن الصهيونية من منظورهم هى من أخطر المؤامرات الشيطانية ضد اليهودية"[٣]، ويرفض قـــادة نطورى كارتا الصهيونية لأنهم "يعتبرونها الـــشيطان الأعظـــم لكـــون مؤســـسى الصهيونية لم ينتظروا المسيح المخلص وإقامة مملكة على أسس دينية، وقد تعاونت من هذا المنطلق مع السلطة الفلسطينية بعد دخولها الأراضى الفلسطينية فى أعقاب

---

(١) אבישי בן-חיים, רועי שרון, "קרב רב", מעריב, 13- 8- 2004, סופשבוע, עמ' 32.
(٢) رشاد عبد الله الشامي(د)، المرجع السابق، ص ٢٥٧.
(٣) عبد الوهاب المسيري(د)، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، المجلد السادس، ص ٤١٥.

توقيع اتفاقيات أوسلو"(١)، ومن المواقف الحديثة المعبرة عن سياسات نطورى كارتا قيام "دوف باك"، و"يسرائيل فايس"، و"أهارون كوهين"، من جماعة نطورى كارتا بزيارة بيروت لحضور ملتقى دولى حول حق الفلسطينيين فى العودة وتصريح الحاخام "فايس" لصحيفة "النهار" اللبنانية بقوله: "أنا يهودى، ولست صهيونيًا، نحن نؤمن بأن إسرائيل أنشئت على أرض فلسطينية، وأن هذا كان خطأ"، مضيفًا "إن اليهودية تختلف عن الصهيونية، والفلسطينيون هم ضحايا الصهيونية عديمة الأخلاق التى تتجاهل الفلسطينيين وحقوقهم، إننى أرفض العيش فى إسرائيل تحت المظلة الصهيونية، ولكننى سأكون مستعدًا للعيش فى دولة فلسطينية عندما تقوم"، وقال الحاخام "أهارون كوهين" لصحفيين لبنانيين: "نحن نعارض العنصرية الإسرائيلية، فقيام دولة على حساب حقوق وسيادة الآخر ليس أمرًا مشروعًا، ونأمل أن تنهار الدولة الصهيونية"(٢)، وهذا يعد تطبيقًا عمليًا لمواقف الجماعة التى تشارك فى المؤتمرات الدولية لتعبر عن رفضها للصهيونية وتأكيدها على أن سياسات إسرائيل لا تعبر عن مواقف كل يهود العالم بشكل تلقائى.

٣- جماعة "جوش إيمونيم" (كتلة الإيمان):

"تشكلت عام ١٩٧٤ من الجناح الأكثر تشددًا فى حزب المفدال، وذلك بعد أن تأثر "موشيه ليفنجر"، و"حاييم دروكمان" بفكر "تسفى يهودا كوك" باعتباره القائد المباشر لهذا التيار المتطرف"(٣)، ونلاحظ أن الانشقاق تم على الرغم من اتفاق جوش إيمونيم والمفدال فى المواقف من "أرض إسرائيل الكبرى"، ودولة الوعد

---

(١) أحمد فؤاد أنور(د)، إسرائيل ذلك المجهول، دار الوليد، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٨٩.

(٢) عقيل رضوان، "الحاخام وايس للنهار نطالب بتفكيك دولة إسرائيل"، جريدة النهار اللبنانية، ٢٤- ٢ -٢٠٠٥، ص ٧.

(٣) صلاح الزرو، المرجع السابق، ص ١٧٦، ١٧٧.

الإلهى اليهودية"(١)، وكان طرح "جوش إيمونيم" الأساسى هو (نحن نهتم بكمال البلاد والمنقذ يهتم بكل ما تبقى)"(٢). من أنشطتها الأساسية: الاستيطان وإثارة الرأى العام وحشده، والترويج للتمهيد للمسيح المنتظر، وفى عام ١٩٨٤ تم اكتشاف "التنظيم الإرهابى اليهودي"(٣) بين صفوفها، الأمر الذى عمق الانقسامات داخل الجماعة"(٤)، ونظرًا لأن جوش إيمونيم "ضمت فى صفوفها مؤيدين كثيرين من غير المتدينين، بخاصة من المستوطنين"(٥)، فقد نجحت جوش إيمونيم فى حشد "مظاهرات ضمت عشرات الآلاف من المتظاهرين فى القدس وتل أبيب مؤيدة للاستيطان"(٦).

وبناء على ما سبق، يمكننا القول بأن "جوش إيمونيم" كانت بمثابة حركة احتجاجية رفعت شعارات دينية ويمينية، وطبقتها على أرض الواقع من أجل دعم الاستيطان فى أرض إسرائيل الكاملة من وجهة نظرها، وهذا ما يفسر لجوءها للإرهاب والعنف، والاختفاء السريع من الساحة السياسية، بعد توقيع اتفاقية السلام، وإقرار قاعدة تفكيك الانسحاب من الأراضى المحتلة وتفكيك المستوطنات.

---

(١) رشاد عبد الله الشامي(د)، تقرير لجنة الإيديولوجية، دراسة مستقبلية لاحتمالات عملية التسوية السياسية حتى عام ٢٠٠٠، مركز الاستشارات كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١١٢-١١٣.

(٢) غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، دار الجليل، عمان، ١٩٨٨، ص ٤٠٢.

(٣) **التنظيم الإرهابى اليهودى** (מחתרת יהודית): تنظيم سرى مسلح لإرهاب الفلسطينيين ضم مستوطنين من الضفة الغربية والجولان تم اكتشافه عام ١٩٨٤ بعد زرع أعضائه عبوات ناسفة فى أتوبيسات يستقلها الفلسطينيين ومحاولة اغتيال عدد كبير من رؤساء البلديات العربية، وتم إلقاء القبض على ٢٧ عضوًا فى التنظيم وحكم عليهم بأحكام طويلة ثم سرعان ما أصدر الرئيس الإسرائيلي عفوًا عنهم جميعًا. (יצחק שמיר، סיכומו של דבר، עידנים، תל אביב، 1994).

(٤) יוסף גורני، החיפוש אחר הזהות הלאומית، עם עובד، ספרית אפקים، תל אביב، 1990، עמ' 148.

(٥) אפרים ומנחם תלמי، לקסיקון ציוני، שם، עמ' 80.

(٦) שם، עמ' 80.

٤ـ حركة "كاخ":

تعد "كاخ" من المنظمات الإرهابية اليهودية المتطرفة التى حظر نشاطها القانون الإسرائيلي وتفرع عنها عدد من التنظيمات السرية، כך تعنى "هكذا"[١]، حيث تضع البندقية والتوراة شعارًا لها، وهى من أكبر الحركات العاملة فى صفوف اليمين الإسرائيلي المتطرف، "ومن الصعب معرفة العدد الحقيقى لأعضائها، ومع هذا فمن المعروف أن عدد مؤيديها ضخم"[٢]. هذا و"تستمد كاخ مواقفها من مفهوم دينى. و"مؤسسها هو الحاخام "مئير كاهانا" الذى ولد فى الولايات المتحدة، حيث أسس فى بروكلين "رابطة الدفاع اليهودية"(JDL)[٣]، وكتب لصحف يهودية، ثم غادر الولايات المتحدة عام ١٩٧١ إلى إسرائيل، حيث أسس حركة "كاخ" عام ١٩٧٤"[٤]، مما ينم عن توجه مبكر ومباشر نحو العنف غير المبرر عند كاهانا، الذى "قبض عليه فى ١٩٨٠ وأودع الاعتقال الإدارى ستة أشهر، بسبب الاشتراك فى خطة لتدمير المقدسات الإسلامية فى الحرم القدسى، وقد ثبت تورطه فى سلسلة طويلة من "الاعتداءات وأعمال القتل ضد المواطنين الفلسطينيين فى الضفة الغربية، والمبشرين المسيحيين فى القدس"[٥]، وقد عانى من عنفه أيضًا عدد من قادة اليسار الإسرائيلي، بخاصة من حزب شينوى وحزب العمل"[٦]. وقد انتخب "كاهانا" فى عام ١٩٨٤ عضوًا بالكنيست، ولم ينتخب ثانية للكنيست، حيث حكمت

---

(١) **كاخ (כך)**: كلمة "كاخ" وشعارها مستوحى من شعار عصابة الإرجون التى كان يتزعمها مناحم بيجين، حيث تمثل في: خريطة عظيمة المساحة تمتد من النيل إلى الفرات، وتجثم فوقها بندقية جاهزة للانطلاق ومن تحتها عبارة "רק כך" أى "هكذا فقط". (حول شعار الإرجون: حامد أحمد موسى هاشم، نظرية المباريات ودورها فى تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربى الإسرائيلي، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٤، ص٢٠٩).

(٢) נדב העצני، "רשימת הארגונים היהודיים הקצוניים"، מעריב، 11-6 -1995.

(٣) Jewish Defense League.

(٤) Howard، ibid، p. 928.

(٥) هيثم الكيلاني (د) ، المرجع السابق، ص ١٣٢، ١٣٣.

(٦) Howard، ibid، p. 929.

المحكمة العليا بعدم شرعية حزب "كاخ" لأنه يريد أن يحرم فئة من المواطنين مـــن حقوقهم المدنية. وقتل فى نيويورك فى ١٩٩٠"[١]، لكن أفكاره لا تزال قائمة.

"ويتزعم حركة "كاخ" حاليًا "باروخ مرزيل"، المقيم فى مدينة الخليل (مستوطنة كريات أربع)"[٢]، وقد سبق لــ"مرزيل" أن رشح نفسه لانتخابات الكنيست عام (٢٠٠٣)، عن حزب حيروت"[٣]، مما يؤكد أن تأثير حركة كاخ لا يزال مستمرًا حتى وقتنا الحالى، وأن كثيرًا من المتطرفين لا يزالون يخرجون من تحت عباءتها.

---

(١) إيمانويل هيمان، المرجع السابق، ص١٤٤، ١٤٥.

(٢) נדב העצני، "רשימת הארגונים היהודיים הקצוניים"، מעריב، 11-6- 1995.

(٣) שלמה צזנה، "ברוך הגבר"، מעריב، 3 -1- 2003.

مواقف المتدينين من اتفاق الوضع الراهن :

نظرًا لأن أغلب اليهود فى إسرائيل من العلمانيين البعيدين عن الالتزام بقوانين الشريعة اليهودية، وإن حافظ بعضهم على رابطة واهية بها، فقد تم عام ١٩٤٧ التوقيع على اتفاق أطلق عليه اسم "ستاتوس كو" (الوضع الراهن)[١] تم التوصل فيه إلى حل وسط مع الجماعات الدينية، وتمت الإشارة فيه إلى كون يوم السبت يوم عطلة، واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير طعام "كاشير" لليهود فى كل مطبخ من مطابخ الدولة، ومنح كل تيار دينى الحرية الكاملة فى إدارة دفة التعليم الدينى، وفق حسابات معقدة، مع معالجة قضايا الزواج للمحافظة على سلامة الدين، ومنع انقسام الشعب اليهودى إلى قسمين.

وكانت "المبادئ الأساسية التى قام عليها هذا الاتفاق هي:

١- تعترف الدولة بالقضاء الدينى فى قضايا الزواج والطلاق الخاص باليهود من مواطنى الدولة أمام المحاكم الربانيـة (الحاخاميـة)، وتلتـزم هـذه المحاكم بالحكم وفقا لأحكام "الهالاخاه".

٢- فى القضايا الأخرى المرتبطة بالأحوال الشخصية يـتم الالتـزام بأحكـام "الهالاخاه"، ويتم الأخذ بها أمام المحاكم المدنية.

٣- تمنح الدولة "الحاخامية الرئيسية" صلاحيات، لتحدد تنظيم وتـشكيل هـذه المؤسسة التى تدعمها الدولة ماديًا.

---

(١) **ستاتوس كو**: "الوضع القائم – الوضع الراهن"، خطاب أرسله فى يونيو ١٩٤٧بن جوريون – رئيس الوكالة اليهودية – إلى "أجودات يسرائيل" (المعارضة للاعتراف بالدولة)، تحول لتسوية سارعت الوكالة اليهودية عند اقتراب موعد زيارة لجنة تابعة للأمم المتحدة لحسم الصراع على فلسطين بالتودد "لأجودات يسرائيل" للحصول على رضاها، مقابل الرسالة التى أرسلتها الوكالة تتعلق بمكانة الدين فى الدولة المزمع إقامتها، وقد أصبح هذا الخطاب وهذه التسوية المصدر والمرجع للتسوية التى حملت أيضًا تطمينات من الزعامة الدينية لهمزراحى.

٤- تمنح الدولة فى المجال المحلى صلاحيات للمجالس الدينية، تحدد تنظيمها وتكون مسئولة عن ميزانيتها.

٥- تهتم الدولة بالتعليم الدينى، وتقيم شبكة من المدارس الرسمية الدينية.

٦- تنشئ الدولة وزارة حكومية للأديان، لها ميزانية للخدمات الدينية.

٧- تشرع الدولة قوانين تستمد من الشريعة الدينية فيما يتصل بالسبت والأعياد، و"الكشيروت" (الطعام الشرعي)"[١].

كانت نتيجة الميل إلى الإخلال بالتوازن القائم على المبادئ سالفة الذكر أن أصبح الصراع بين المتدينين والعلمانيين من أشرس الصراعات التى تضرب المجتمع الإسرائيلي، وأكثرها تشعبًا وتجذرًا وشمولاً.

ويمكن القول فى هذا الإطار إن "إسرائيل شهدت إلى حد بعيد، فى العقدين الأولين من عمرها نوعًا من الاستقرار فى العلاقة بين العلمانيين والمتدينين، ولكن بعد تنامى قوة الأحزاب والحركات الدينية، تزايد السعى للابتزاز والحصول على مكاسب أكبر"[٢]. وهو ما نفسره بانشغال المجتمع الإسرائيلي فى هذه الحقبة فى سلسلة من الحروب، وهجمات المقاومة المستمرة داخل العمق الإسرائيلي، بالإضافة لحداثة اتفاق الوضع الراهن، وعدم تطلع كلا المعسكرين لتغييره نتيجة تغير موازين القوى بزيادة أعداد المواليد بين المتدينين وزيادة ممثليهم فى الكنيست، "فقد قامت إسرائيل فى عام ١٩٤٨ - بتعاون وتضافر الجهود بين العلمانيين والمتدينين - على أساس أن تكون دولة علمانية تقدَّم على أنها دينية"[٣].

---

(١) נא לעיין: יוסי מלמן, הישראלים החדשים, מבט אישי על חברה בשינוי, הוצאת שוקן, ירושלים ותל אביב, 1993, עמ' 155. גרשון ויילר, תיאוקרטיה ומדינת ישראל, ספרית אפקים – עם עובד, תל אביב, 1976, עמ' 180: 207.

(٢) انيتا شابيرا، المرجع السابق، ص٢٩.

(٣) ישעיהו ליבוביץ, יהדות עם יהודי ומדינת ישראל, הוצאת שוקן, ירושלים ותל אביב, 1979, עמ' 156.

وهو التناقض الذى ولد خلافات حادة ومستمرة، بين اليهود العلمانيين واليهود المتدينين حاولت الصهيونية الدينية، دون جدوى، تجاوزها بإيجاد إطار مشترك يجمع بين الإيديولوجية الصهيونية والشريعة اليهودية. وفى ضوء هذا وجدنا أن الصهيونيين العلمانيين يستخدمون الرموز والصياغات الدينية، لتلبية احتياجاتهم بعد إسباغ معانٍ غير دينية عليها، وهى معانٍ مستمدة من عالمهم القومى العلمانى، فى مقابل متدينين يؤيدون دولة إسرائيل بتركيبتها الحالية على أمل أن تدار مستقبلاً حسب الشريعة اليهودية.

نبذة عن العلمانية اليهودية فى فلسطين تحت الانتداب وفى إسرائيل

إذا انتقلنا إلى الحركات العلمانية اليهودية فى فلسطين تحت الانتداب، سـنجد أن أبرزها الحركة الكنعانية التى جمعت عناصر علمانية كانـت تتحـرك بـشكل فردى، من حيث انتهاجها نهج الأتراك حين اتخذوا - بزعامة "كمـال أتـاتورك"- العلمانية طريقًا وحيدًا لهم، وبدأوا فى إدارة ظهورهم للدين، حيث أطلق مؤسـسوها عليها اسم "حركة العبريين الشبان"، وقد جاء "أول ظهور لهذه الحركة عبر كتيـب نُشر عام ١٩٤٣ تحت عنوان "رسالة إلى المقاتلين من أجل حرية إسـرائيل" كتبـه الشاعر "يوناتان راتوش". وقد تمكن "راتوش" من أن يجمع حوله بعـض الـشباب كان معظمهم طلابًا وصحفيين وأدباء، وكان معظمهم فى الماضـى أعـضاء فـى الحركات الصهيونية السرية: "لحي" (المحاربون من أجل حرية إسرائيل) و"ايتسل" (المنظمة العسكرية القومية)"[١].

وقد أعلنت قيادات الحركة الكنعانية توجهاتها بشكل مباشر وصـريح حـين أوضحت "أنهم حقًا من الناحية البيولوجية هم أبناء وأحفاد وأبناء لأبنـاء الطوائـف المختلفة التى تشتت رغمًا عنها أو بإرادتها فى كل أرجاء المعمورة ويطلق علـيهم اسم اليهود، ولكنهم أبعد ما يكونون عن أن يشعروا بأنهم يهود. إن الدين اليهـودى بكل تقاليده، ليس غريبًا عنهم فحسب، بل إن الجيل السابق جعله مكروهًا لديهم، إن شرائعه وطقوسه وأعياده لا تتماشى مـع مـشاعرهم الأخلاقيـة ولا مـع إيقـاع حياتهم"[٢]، أى أن الكنعانية سعت بشكل مباشر لإلغاء الدين كأساس يمكن الارتكاز

(١) رشاد عبد الله الشامي(د)، إشكالية الهوية فى إسرائيل، عالم المعرفة، أغسطس ١٩٩٧، ص٢٧، ٢٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٨، ٢٩.

عليه عند تأسيس الدولة وهو ما تجنبت الصهيونية الإعلان عنه بمثل هذه الصراحة مفضلة التوصل إلى حلول وسط مع القوى الدينية لدمجها فى المجتمع، وعلى هذا الأساس كان أتباع "حركة الكنعانيين" يعتبرون أنفسهم عبريين، وليسوا يهودًا أو صهيونيين متدينين، عندما رفضوا ربط الشعب اليهودى بالدين اليهودى، وروجوا للميراث الثقافى السامي"[١]، وقد طور دعاة هذا الفكر شعاراتهم وتبنوا فى نهاية القرن العشرين الربط بين الإقليم السياسى والشعب حسب المفاهيم الغربية، وهذا لا يمنع الكنعانين من التحالف مع الصهاينة عندما يتعرض المجتمع للخطر"[٢]. وقد عانت الحركة الكنعانية منذ البداية من "فشلها فى تفسير كيفية الفصل الحاد بين اليهودى والعبرى، أو كيف ستحول اليهودى إلى عبرى، وإلى متى ستظل تعتمد على يهود الشتات كمصدر بشرى لجلب العبريين فى فلسطين"[٣]، ووفقًا لتقييم الأديب "أ. ب يهوشواع" للطرح الكنعاني: لقد نجحت العملية، ولكن المريض مات"[٤]، وكل ما سبق يوضح لنا أن علمانية الكنعانية هزت أركان المعسكر المتدين كما هزت الفكر الصهيونى التقليدى، لكنها فشلت فى الاستمرار كحركة مستقلة نجحت فى بلورة أفكارها بشكل عملي.

العلمانية فى إسرائيل :

ومن أبرز الأحزاب والحركات الممثلة للمعسكر العلمانى فى إسرائيل والتى تضع تطبيق العلمانية فى المجتمع على رأس أولوياتها:

---

(١) יוסף גורני، שם، עמ' 279.

(٢) שם، עמ' 280.

(٣) رشاد عبد الله الشامي(د)، إشكالية الهوية فى إسرائيل، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٤) א. ב. יהושע، שיבה למקורות הציונות، הוצאת שוקן، 1977، עמ' 25.

حزب "ميرتس" מרץ:

الكلمة تعنى "قوة" وهو ما يشير إلى الرغبة فى مواجهـة مظـاهر الإكـراه الدينى فى إسرائيل بحسم، وقد شكل مع مطلع القرن الواحد والعشرين مع حـزب "شاحار" كتلة برلمانية تحمل اسم "ميريتس – ياحـد"، وزعيمـه الحـالى "حيـيم (جومس) أورون" الذى تم انتخابه للمنصب فى عام ٢٠٠٨ خلفًا لـ "يوسى بيلين"، ووفقا لبرنامج الحزب فإن هدفه "جعل إسرائيل بوتقة لذوبان الثقافات المتعددة فيهـا وإتاحة الحرية للجميع فـى الاعتقاد، حيث لا يجـب التمييز بين اليهود والعـرب، أو اليهود الغربيين واليهود الشرقيين، أو العلمانيين والمتدينين، كما يطالب بالزواج المدنى والزواج المثلي"(١)، وهى كلها مواقف تثير حفيظـة المتـدينين وممثلـيهم السياسيين إلى حد يزيد من درجة الخلاف والصراع بين المعسكرين الغريمين فـى إسرائيل العلمانى والمتدين.

حزب "شينوي" שינוי :

الكلمة تعنى "التغيير" نظرًا "لسعى "شينوي" لتغيير حالة الهيمنة التى يفرضها حزبا الليكود والعمل على الساحة السياسية الإسرائيلية. ويصنف حزب شينوى ضمن أحزاب الوسط العلمانية. الأمر الذى جعله يدخل فى مواجهات كثيرة مع الأحزاب الدينية، انتهت فى بعض الحالات بانسحاب أحزاب دينية من الائتلاف الحكومي"(٢).

وقد "تأسس الحزب على فكر ونشاط حركة تأسست عام ١٩٧٤ تحت اسم "حركة التجديد الاجتماعى والسياسي"، وقد بلورت الحركة عام ١٩٧٥ ثمانية مبادئ لا تزال حتى الآن بمثابة البرنامج الأساسى لشينوى، والتى تنادى أهمها بصياغة

---

(١) 30-12-2007www.myparty.org.il/main-branch

(٢) יוסי ורטר، 2006 - 1 -13 www.haaretz.co.il

دستور لدولة إسرائيل، وفصل الدين عن الدولة، وعدم تدخل الدولة فى شئون الفرد الاقتصادية، ودعم السلام"(١)، وبعد مفاوضات استمرت لمدة عام اندمجت الحركة مع حركة "راتس" (ميرتس فيما بعد) عام ١٩٧٧ و"أسستا حزب "الحركة الديمقراطية للتغيير"، وكان اختصارها "داش" ד"ש بزعامة يجآل يادين"(٢). و"بعد انضمام عدد من نشطاء حزب العمل خاض الحزب انتخابات الكنيست عام ١٩٧٧، وحصل على ١٥ مقعدًا، وهو ما يعد إنجازًا كبيرًا. وتفكك الحزب بعد عام من تأسيسه، وتشكل حزب للمعارضين للانضمام للائتلاف الحكومى آنذاك تحت اسم "حركة التغيير والمبادرة"، وانضم له ثمانية من أعضاء الكنيست، وتقلص العدد فى الإنتخابات التالية لنحو ثلاثة مقاعد فى المتوسط"(٣)، ومن هنا ندرك أن المزايدات الداخلية بين الأحزاب العلمانية، يكون لها دومًا تأثيرها فى صندوق الانتخابات مما يدفع القوى العلمانية لاتخاذ مواقف أكثر تشددًا ورفضًا للحل أو الحلول الوسط فيما يتعلق بالخلافات مع المتدينين.

حزب "إسرائيل بيتنا" ישראל ביתנו:

حزب يمينى علمانى أسسه أحد زعماء اليهود الروس أفيجدور ليبرمان، الذى كان عضوًا فى الليكود ومن مساعدى بنيامين نتنياهو البارزين، قبيل انتخابات الكنيست عام ١٩٩٩ و"كان هدف الحزب آنذاك هو استقطاب الناخبين الروس من ذوى الميول اليمينية، وثنيهم عن التصويت لحزب يسرائيل بعليا (إسرائيل فى هجرة)، الذى كان يتجه فى ذلك الوقت لتأييد مرشح حزب العمل إيهود باراك، فى انتخابات رئاسة الحكومة، وقد خاض الحزب انتخابات سنة ١٩٩٩ على أساس برنامج انتخابى جرى التركيز فيه على حاجات المهاجرين الروس، وقد فاز الحزب

(١) www.shinui.org.il3-4-2008
(٢) رشاد عبد الله الشامي(د)، القوى الدينية فى إسرائيل، مرجع سابق ، ص ٢٧٦.
(٣) www.shinui.org.il3-4-2008

فى الانتخابات المذكورة بأربعة مقاعد فى الكنيست. وفى فبراير عام ٢٠٠٠ انضم الحزب للاتحاد القومى، الذى نصب ليبرمان رئيسًا له"[١].

"وقد تمكن الحزب فى انتخابات الكنيست - فى مطلع عام ٢٠٠٩- من الحصول على ١٥ مقعد فى الكنيست وتولى زعيم الحزب وزارة الخارجية فى حكومة نتنياهو "[٢] والحزب بدفاعه عن مصالح المهاجرين الجدد يثير غضبة اليهود المتشددين دينيًا فى إسرائيل والقوى السياسية الممثلة لهم.

---

(١) كميل منصور، المرجع السابق، ص ١٦٩، ١٧٠.

(٢) http://www.beytenu.org.il/ 7- 4- 2009

المؤسسات التعليمية فى القطاع الدينى فى إسرائيل

فى ضوء الدور الخطير الذى تلعبه منظومة التعليم فى أى مجتمع، فإن الخلاف الحاد حول هذه المنظومة داخل إسرائيل يعكس أبعادًا كثيرة "فالخلاف يسرى على ميزانية وزارة التعليم فيما يتعلق بالثقافة التوراتية الصهيونية، والثقافة الحريدية، فلكل منهما ميزانية منفصلة، على الرغم من أنهما يمولان أنشطة وفعاليات متشابهة، مثل دروس توراة، وأن الفارق الوحيد هو قلنسوة الصلاة التى يضعها على رؤوسهم المنظمون، وفى هذا الإطار، أثار وزير التعليم ضجة، بقوله إنه لا يستطيع إلغاء ميزانيات السيمنارات الرامية لإقناع العلمانيين بالتوبة، لكنه فى المقابل سيمول سيمنارات للمتدينين الذين يودون التحول للعلمانية"(١)، وهو الموقف الذى يعكس استمرارية الخلاف بين المعسكر الدينى والمعسكر العلمانى فى إسرائيل حول هذه القضية واهتمام الصحافة محل الدراسة برصدها.

وقد استغلت الأحزاب الدينية المؤسسات التعليمية المختلفة مثل المدارس والجامعات فى إطار صراعها الرامى إلى تكثيف نفوذها، فقامت من خلال هذه المؤسسات بعمل عمليات غسيل دماغ لأنصارها، نظرًا لأنها رأت فى التعليم أداة جيدة للمحافظة على صلاتها الدائمة بهم، ووسيلة فعالة لنقل معتقداتها إلى الجيل التالى من أنصارها، وهو الموقف العنصرى الذى كشفه "دليل عام إسرائيل" المنشور عام ٢٠٠٤، حيث أشار إلى أن التعليم الحكومى والدينى والمستقل يتمتعان - بعكس التعليم العربي - بامتيازات تظهر نتائجها فى حجم الصفوف ووحدات التعليم، حيث يشمل الإنفاق على التعليم فى إسرائيل الدعم الحكومى لثلاث "فئات اجتماعية ذات وضع خاص هي: أبناء الشرائح الاجتماعية التى تعانى الفقر، أبناء

---

(١) שחר אילן، "תקציב התרבות התורני גדל פי 10 בשנתיים"، הארץ، 24 -11 - 1999.

المهاجرين الجدد، المتدينون، حيث يتم منح برامج رعاية الطلاب المتدينين، على مختلف تياراتهم، تمويلاً سخيًا من جانب وزارة التعليم، بجانب مساعدات دورية من وزارتى الرفاه الاجتماعى والأديان، ومع هذا تم إعفاء المتدينين من تطبيق معظم قوانين التعليم الإلزامى وقانون اليوم الطويل"(١)، وهو ما يعد استجابة لابتزاز المتدينين، على حساب الشرائح الأخرى فى المجتمع الإسرائيلي، ومظهرًا من مظاهر العنصرية تجاه فلسطينى الـــ ٤٨.

أما المؤسسات التعليمية الحريدية فيأتى على رأسها :

أ- مؤسسة "מעין החינוך התורני" (منبع التعليم التوراتي) "وهى مؤسسة خاصة بحركة شاس – المعبرة عن الجمهور اليهودى الشرقى الديني- تضم ١٢٣ مؤسسة فرعية (رياض أطفال ومدارس ابتدائية) وتشمل ٧٢٣ فصلاً ، وتضم نحو ٣٠ ألف تلميذ ، ويعمل بها ٢٠٠٠ مدرس، وتقدم ٣٤ ألف ساعة معتمدة.

ب – مؤسسة החינוך העצמאי (التعليم المستقل) وهى شبكة التعليم الخاصة بحزبى أجودات يسرائيل ويهدوت هتوراة (المعبرين عن اليهود الغربيين)، وتضم ١٧٠ مؤسسة فرعية (رياض أطفال ومدارس ابتدائية) وتشمل ٢٣٥٠ فصلاً، وتضم نحو ٧٣ ألف تلميذ، يعمل بها ٥٠٠٠ مدرس، وتقدم ٩٠ ألف ساعة معتمدة"(٢). وتتفرع المنظومة التعليمية الدينية داخليًا لفروع متنوعة(٣).

---

(١) كميل منصور، وآخرون، دليل عام إسرائيل، ٢٠٠٤ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص٣٠٨: ٣١٤.

(٢) שחר אילן, חרדים בע"מ, הוצאת כתר, ירושלים, 2000, עמ' 33.

(٣) تتدرج تحت المؤسسات التعليمية الدينية أنواع مختلفة الأهداف، حيث تتخصص وتتوجه كل مؤسسة لشريحة معينة كالتالي:

ومن المؤسسات العلمية التى تمنح درجة الليسانس، بالإضافة إلى درجتى الماجستير والدكتوراه، ولها فى نفس الوقت دور فى تمثيل المعسكر الدينى والترويج لأفكاره "معهد الدراسات اليهودية"، حيث يهتم المعهد بصفة خاصة بإجراء البحوث الأساسية فى "الدراسات اليهودية فى الدياسبورا"، ويصدر المعهد مجلة فصلية (أربع مرات فى العام) متخصصة فى الدراسات اليهودية، مثل: دراسة الأدب اليهودى ودراسة ثقافة وتاريخ يهود إيطاليا، والدراسات اليهودية الدينية، ودراسة الفلسفة اليهودية، والمذهب الصوفى اليهودى وتاريخ الفكر اليهودى، ودراسة الفلكلور اليهودى، والدراسات اللغوية، ودراسات فى اللغة العبرية الحديثة، ودراسات فى اللغة العبرية القديمة، ودراسة النصوص التوراتية..إلخ"[1] مما يعنى أن سياسة المؤسسات العلمية الدينية تلقى دعمًا مستمرًا يمكنها من التشعب والاستمرار، ومنح درجات علمية رفيعة للباحثين.

ת"ת (תלמוד תורה) تعليم التوراة فى التعليم المستقل من سن ٤- ٦ سنوات، وتضم نحو ١٣ ألف تلميذ، غالبيتهم يحصلون على يوم دراسى كامل.

יסודי "החינוך העצמאי" ابتدائى التعليم المستقل، من عمر ٦ - ١١ سنة، وتضم نحو ٦٠ ألف تلميذ غالبيتهم يحصلون على يوم دراسى كامل.

יסודי "החינוך התורני" ابتدائى التعليم التوراتى من عمر ٦ - ١١ سنة، وتضم نحو ١٧٠ ألف تلميذ غالبيتهم يحصلون على يوم دراسى كامل.

מתיבתא من سن ١٢ - ١٧ سنة تضم ١٥ ألف تلميذ ٦٠ % منهم فى مدارس داخلية، والمواد الدراسية فى هذه المدارس تتكون من ٨٠% من الوقت والدرجات للمواد الدينية اليهودية، بينما للحساب ٥% واللغة العبرية والقواعد ٥% والجغرافيا ٥ % والتاريخ ٥ % أيضًا.

ישיבה קטנה (يشيفا صغيرة) من سن ١٢ - ١٧ تضم نحو ١٢ ألف تلميذ ٧٥ % منهم فى مدارس داخلية، والمواد الدراسية فى هذه المدارس تتكون من دراسة المواد الدينية اليهودية فقط، ٧٥ % للجمارا وتفاسير פירושים و25 % لدراسة التوراة وأقوال الحاخامات.

ישיבה גבוהה (يشيفا عليا) من سن ١٧ حتى الزواج، تضم نحو ٣٢ ألف تلميذ ٨٥ % منهم فى مدارس داخلية، وهى تدرس ١٠٠ % مواد دينية وتحديدًا تلك المتعلقة بالجمارا.

ישיבה לבעלי תשובה (يشيفا للتائبين) من سن ١٧ سنة وتضم نحو ٤٥٠٠ تلميذ ٩٠ % منهم فى مدارس داخلية، وهى تدرس المواد الدينية فقط وتحديدًا الجمارا.

כולל المعاهد الدينية المخصصة للطلبة المتزوجين، الذين يحصل كل طالب منهم على دعم حكومى يبلغ ٨٠٠٠ شيكل سنويًا. تضم نحو ٤٥ ألف تلميذ ، ٩٠ % فى يشيفوت. ويدرسون للجمارا فقط.

وإجمالى عدد التلاميذ ٢١٠ ألف تلميذ تتروح أعمارهم بين طفل فى الرابعة وكهل يريد الزواج، وهؤلاء يمثلون نحو ٥٧% من الجمهور الحريدى (שחר אילן ، חרדים בע"מ، שם، עמ' 33. שיא כל הזמנים 63000 אברך ילמדו בכוללים، הארץ، 29- 8 -2008).

(١) صفاء محمود عبد العال(د)، المرجع السابق، ص ٣٣٢.

قائمة المصادر والمراجع

ביבליוגרפיה

أولاً المصادر العبرية :

أعداد مختارة من الصحف الإسرائيلية يديعوت أحرونوت، ومعاريف، وهاآرتس من يناير ٢٠٠٠ إلى ديسمبر ٢٠٠٧.

ثانيًا ـ المراجع العربية:

أ- الكتب:

أحمد حماد (د): - الأدب العبرى الحديث الضال فى دروب الحياة، دار الزهراء، القاهرة، ١٩٩١.

أحمد فؤاد أنور (د): - إسرائيل ذلك المجهول، دار الوليد، القاهرة ، ١٩٩٦.

أسعد رزوق (د): - الدولة والدين فى إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث بيروت، ١٩٦٨.

إسماعيل راجى الفاروقي(د): - الملل المعاصرة فى الدين اليهودى مكتبة وهبه، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٨.

أفيفا افيف(د): – المجتمع الإسرائيلي، ترجمة وتعليق محمد أحمد صالح (د)، مراجعة محمد محمود أبو غدير (د)، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، الدراسات الدينية والتاريخية، العدد ٦، ١٩٩٨.

انيتا شابيرا: – الصهيونية الدينية، مدخل تاريخى، ترجمة محمد أبو غدير، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، مارس ١٩٩٨.

بديعة أمين: – الأسس الإيديولوجية للأدب الصهيونى، دار الشئون الثقافية العامة – بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.

بوعز عفرون: – الحساب القومى، ترجمة محمد محمود أبو غدير (د)، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥

جعفر هادى حسن(د): – اليهود الحسيديم، دار القلم، دمشق، دار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤.

جفرى بارندر: – المعتقدات الدينية لدى الشعوب، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، مدبولى للنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦

جون توملينسون(د): – العولمة والثقافة، ترجمة إيهاب

عبدالرحيم محمد، عالم المعرفة الكويت، العدد ٣٥٤ أغسطس ٢٠٠٨

حسن ظاظا(د): - الفكر الدينى الإسرائيلي - أطواره ومذاهبه، قسم البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥.

ديفيد لانداو: - الأصولية اليهودية، ترجمة مجدى عبد الكريم، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٤.

راسم محمد الجمال(د) وخيرت معوض عياد(د): - التسويق السياسى والإعلام، المكتبة الإعلامية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

رشاد عبد الله الشامي(د): - لمحات من الأدب العبرى الحديث، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٨.

- القوى الدينية فى إسرائيل، عالم المعرفة، الكويت، يونيو ١٩٩٤.

-الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية، كتاب الهلال، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٢.

- تفكيك الصهيونية فى الأدب الإسرائيلي، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.

- شاعر القومية اليهودية حييم نحمان

بياليك – أمير الشعراء العبريين، الدار الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٦.

– متاهات الأدب والفكر الإسرائيلي، الدار الثقافية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.

– بدايات الأدب العبرى الحديث، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٨.

رمسيس عوض(د): – محاكم التفتيش فى فرنسا، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.

ريجينا الشريف: – الصهيونية غير اليهودية جذورها فى التاريخ الغربى، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، عالم المعرفة،الكويت، ديسمبر ١٩٨٥.

سلوى على سليم(د) – الإسلام والضبط الاجتماعى، مكتبة وهبه، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٥.

سيد سليمان عليان(د) – نساء العهد القديم دراسات فى الأنساب والمعانى، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٦.

صفا محمود عبد العال(د): – التعليم العلمى والتكنولوجى فى إسرائيل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

– تربية العنصرية فى المناهج الإسرائيلية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٥.

صلاح الزرو(د): – المتدينون فى المجتمع الإسـرائيلي، رابطة الجـامعيين، الخليـل، الطبعـة الأولى، ١٩٩٠.

عبد الله عبد الدائم(د): - صـراع اليهوديـة مـع القوميـة الـصهيونية – الـصهيونية ومـستقبل إسرائيل، دار الطليعة بيروت، الطبعـة الأولى ٢٠٠٠.

عبد الغفار الدويك(د): – الحالة الدينية فى إسرائيل، المكتـب المصرى الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤.

عبد الوهاب المسيري(د): – الإيديولوجية الصهيونية، دراسة فـي علم اجتماع المعرفة، عـالم المعرفـة، الكويت العدد ٦٠، يونيو ١٩٨٨.

– الصهيونية والحضارة الغربية، كتاب الهلال، أغسطس ٢٠٠٣ .

عصام الدين محمد حسن: – الإعلام فى العالم العربـى، مركـز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، ٢٠٠٧.

عواطف عبد الرحمن(د): – قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويـت، العدد ٧٨ يونيو ١٩٨٤.

لويس جنزبرج: – قصص اليهود، ترجمـة وتـصدير جمال الرفـاعي(د)، مراجعـة محمـد خليفة حسن(د)، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢

ليلى إبراهيم أبو المجد(د): - المرأة بين اليهودية والإسلام، الدار الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٧

محمد أركون: - العلمنة والدين، ترجمة هاشم صالح، دار الساقى، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٩٦.

محمد محمود أبو غدير(د): - الصراع الدينى العلمانى داخل الجيش الإسرائيلي، مركز الدراسات الشرقية جامعة القاهرة، العدد ١٤، ٢٠٠٠.

منى ناظم (د): - فلسفة التاريخ الإسرائيلي فى مفهوم الربانى نحمان كروخمال- دراسة نقدية، دار الثقافة العربية، القاهرة ، ١٩٨٨.

ول ديورانت: - قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧١.

يشعياهو ليفمان: - العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل، ترجمة محمد محمود أبو غدير(د)، مراجعة إبراهيم البحراوى (د)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٠.

ب- المقالات والدراسات:

أديب نجيب: - موقف اليمين المسيحى والكنائس الأمريكية من قضايا الشرق الأوسط، سلسلة كراسات إستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣، العدد ١٢٢.

ج - دوريات:

- الأمم المتحدة، القرارات التى تبنتها الجمعية العامة فى دورتها الثلاثين(٦ سبتمبر- ١٧ ديسمبر ١٩٧٥).

قدرى حفني(د): - "الصهيونية"، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة "مفاهيم"، القاهرة الجديدة، مايو ٢٠٠٦.

- الشعور الوطنى والأمن القومى الإسرائيلي، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة الجديدة، سلسلة ترجمات، العدد ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٦.

هدى حجازي(د): - بعض كلاسيكيات الرفض اليهودى للصهيونية، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد ١٤ العدد الأول أبريل- مايو - يونيو ١٩٨٣.

يحيى عبد الله إسماعيل(د): - الدينيون والعلمانيون فى إسرائيل: نحو حرب ثقافية؟، رسالة المشرق، المجلد الخامس العشر، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

- "مع الدكتور حسن ظاظا"، مجلة الفيصل، الرياض، مارس ١٩٩٧.

د- الرسائل العلمية:

أحمد عبد اللطيف حماد(د): - تناول الشخصيات الدينية الواردة فى الكتاب المقدس فى الشعر العبرى الحديث، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٧٩.

نعمان عاطف عبد ربه(د): - حركة شاس قوة اجتماعية سياسية تمثل اليهود الشرقيين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، ٢٠٠٣.

هـ- موسوعات ودوائر معارف عربية ومعاجم:

إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي(د): - معجم مصطلحات عصر العولمة، الدار الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٤.

الطاهر أحمد الزاوي: - ترتيب قاموس المحيط، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩.

رشاد عبد الله الشامي(د): – موسوعة المصطلحات الدينية اليهودية، المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات، القاهرة ، ٢٠٠٢.

سعيد عبد السلام(د): – دراسة معجمية لمصطلحات الأدب، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٧، ص ٣٤١ ، ٣٤٢.

عبد الوهاب المسيري(د): – موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩.

كريم عزقول(د): – موسوعة بهجة المعرفة، الشركة العامة للنشر والتوزيع، الجماهيرية العربية الليبية، طرابلس، ١٩٧٩.

محمد عاطف غيث(د) وآخرون – قاموس علم الاجتماع السياسى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،١٩٧٩

ثالثـًا المراجع العبرية (מקורות):

أ – الكتب (ספרים):

תנ"ך

אביעד קליינברג: -המוסר החילוני יורשו של הזרם הנבואי ביהדות, בתוך: יעקב מלכין, תרבות היהדות החילונית, כתר, ירושלים, 2006

אביעזר רביצקי: -דת ומדינה במחשבת ישראל דגמים של איחוד-הפרדה, התנגשות או כפיפות, המכון הישראלי לדימוקרטיה, 1998

אליהו מונק (רב): - עולם התפילות –ימי החול, מוסד הרב קוק, י- ם, 1992, כרך1 מהדורה 8

אהרון בן-אור (אורינובסקי): -<u>תולדות הספרות העברית החדשה</u>, הוצאת יזרעאל, 1963

אליעזר שביד: -עיונים בתקומת ישראל- כרך 2, אוניברסיטת בן גוריון.

אמנון לוי: -החרדים בית הוצאת כתר-ירושלים, הדפסה 12, 1990.

אמנון רובנשטיין: -מהרצל עד גוש אמונים ובחזרה, הוצאת שוקן, תל אביב ירושלים, 1980.

אשר כהן: - הכיפה הסרוגה ומה שמאחוריה, אקדמות, כתב עת , גליון 15, מרחשון 2005.

- יהודים לא-יהודים, מכון שלום הרטמן, אוניברסיטת בר-אילן, כתר ספרים , 2006.

בני מוריס: -קורבנות- תולדות הסכסוך הציוני הערבי 1881 - 2001, עם עובד, תל אביב, 2006.

ברוך קורצוויל: -ספרותנו החדשה המשך או מהפכה, שוקן, תל אביב, 1971

גרשון ויילר: - תיאוקרטיה ומדינת ישראל, ספרית אפקים-עם עובד, תל אביב, 1976.

גרשון שקד: הסיפורת העברית 1880- 1980, הקיבוץ המאוחד, תל אביב , 1982, כרך ב'.

טניה רינהרט: -שקרים על שלום- מלחמות ברק ושרון בפלסטינים, ספרי תל אביב, תל אביב, 2007.

ידידה יצחקי: - בראש גלוי, אוניברסיטת חיפה, זמורה ביתן, 2000.

יהושפט הרכבי: -הכרעות גורליות, עם עובד,תל אביב, 1986

יוסי דוד (עורך): - מדינת ישראל: בין יהדות לדמוקרטיה, המכון הישראלי לדימוקרטיה, ירושלים, 2000.

יוסף גורני: - החיפוש אחר הזהות הלאומית, עם עובד, ספרית אפקים, תל אביב, 1990.

יוסף שלמון: - דת וציונות – עימותים ראשונים, הספריה הציונית, ירושלים, 1990.

יעקב ידגר: - הסיפור שלנו- הנרטיב הלאומי בעיתונות הישראלית, אוניברסיטת חיפה, פרדס הוצאה לאור, 2004.

יעקב מלכין: - יהדות ללא אל, כתר, הוצאת יהדות חופשית, ירושלים, 2003.

ישעיהו ליבוביץ: - יהדות עם יהודי ומדינת ישראל, הוצאת שוקן, ירושלים ותל אביב, 1979.

ישראל גוטמן(עורך): - יהדות זמננו, האוניברסיטה העברית, ירושלים, תשמ"ד.

מנחם קדם(ד"ר): -תולדות הציונות עד 1914, הוצאת אור עם, מהדורה שנייה, 1987.

משה מנדלסזון: - ירושלים- כתבים על היהדות, הוצאת לגבולם, תל אביב , 1947

אריה סטריקובסקי: - המדינה בהגות היהודית, משרד החינוך, ירושלים, 1991.

סמי מיכאל: - החוויה הישראלית, ספרית מעריב, 2001.

פ. לחובר: -תולדות הספרות העברית החדשה, ספר ראשון, הוצאת דביר, תל אביב, 1931 1963.

צבי גרץ: - דרכי ההיסטוריה היהודית, תרגם ירוחם טולקס, ההדיר פירש והקדים מבוא: שמואל, מוסד ביליק, ירושלים, 1969.

שלמה אבינרי: - הרעיון הציוני לגוניו, ספרית אפקים-עם עובד, תל אביב, 1980.

שמואל אטינגר: -תולדות עם ישראל בעת החדשה, הוצאת דביר תל אביב, הדפסה חמישית תשל"ו 1977.

תמר הרמן ואפרים יער- יוכמן: - יחסי דתיים- חילונים בישראל השלכות חברתיות ופוליטיות, מרכז תמי שטינמץ למחקרי שלום אוניברסיטת תל אביב, 1997.

– מקאלאת ודוריאת מאמרים וכתבי עת:

אליעזר שביד: -זהות יהודית ציונית, מאזניים, גליון 6, אפריל 1997.

אשר כהן: - בין השלמה להסלמה: התפתחויות בשסע הדתי-חילוני מאז קום המדינה ובעקבות הבחירות לכנסת ב-2003, גשר- כתב עת לעניינים יהודיים, מכון הקונגרס היהודי העולמי, גליון 148, 2003.

דן אוריין: -"שנאת עצמו" בתיאטרון הישראלי- השסע החילוני – דתי על הבמה העברית, במה- רבעון לדרמה, 138-1994

רוני בריזון: - על הישיבות הקדושות, השינוי, גיליון 16, יוני –יולי 2002.

– دوائر المعارف والمعاجم מילונים וליקסיקונים:

אברהם אבן שושן -המלון המרכזי הוצאת ארית ספר בע"מ. ירושלים, תשמ"ח

אברהם שנן: - מלון הספרות החדשה, יבנה, תל אביב, 1959.

אפרים ומנחם תלמי: -לקסיקון ציוני, ספרית מעריב, תל אביב, מהדורה רביעית 1978.

דבורה והרב מנחם הכוהן (בעריכת): -חגים ומועדים ,שבת ראש חודש, כתר, 1979.

שלמה זלמן אריאל: - לכסיקון לתודעה יהודית, הוצאת מסדה, רמת-גן, הדפסה שישית, 1976.

האנציקלופדיה העברית, חברה להוצאת אנציקלופדיות בע"מ, ירושלים תשמ"א.

رابعًا - المراجع الإنجليزية English References:

أ- الكتب BOOKS

Ahava (laura) Zarembski: - Refracted Vision An Analysis of Religious- -Secular Tensions in Israel, The Floersheimer Institute For Policy Studies, 2005.

Howard M. Sachar: - A History of Israel from the Rise of Zionism to Our Time, Alfred A . Knopf, New York, third edition, 2007.

Mark R.Cohen: - Under Crescent and Cross - The Jews in the Middle Ages, Princeton University Press: Princeton, New Jersey,1994

ب – دوريات journals :

"To boldly go'';Ilan Pappe; guardian. 20-4- 2005.

ج- الموسوعات والقواميس ودوائر المعارف (Encyclopedias& Dictionaries):

Encyclopedia Judaica ,Keter Publishing House.Jerusalem,1972.

The Jewish Encyclopedia; Isidor Singer, funke and Wagnalls ,New York and London, 1903.

خامسًا – مواقع الإنترنت :

www.cameri.co.il

www.cbs.gov.il

www.chabubot.com

www.daat.ac.il

www.dat.org.il

www.haaretz.co.il

www.habima.co.il

www.irac.org

www.knesset.gov.il

www.mercazharav.org.i

www.m-i.org.il

www.myparty.org.il/main-branch

www.newfamily.org.il

www.nrg.co.il.

www.peacenow.org.il

www.shinui.org.il

www.tzohar.org.il

www.wikipedia.org/wiki

www.yesh-din.org

www.yesodot.org.il

www.ynet.co.il

www.zaka.org.il

المؤلف فى سطور

د. أحمد فؤاد أنور

- حاصل على درجة الدكتوراه عام ٢٠٠٩ – من جامعة عين شمس بمرتبة الشرف الأولى.
- مدرس العبرى الحديث والفكر الصهيونى بكلية الآداب جامعة الإسكندرية – قسم اللغات الشرقية – (منذ عام ٢٠٠٩)
- صدرت له عشرة كتب فى موضوعات تتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى، "تاريخ اليهود" وأشهر مجرمى الحرب عبر التاريخ" و"أحداث غيرت مجرى التاريخ" و"الصحافة الدينية فى إسرائيل"، و"الكنز الثمين فى قواعد اللغة العبرية"، "مرة واحد يهودى"، و"إسرائيل ذلك المجهول".
- المشرف على تدريب اللغة العبرية بكلية السياحة والفنادق – جامعة الإسكندرية – مندوب للتدريس لكلية الدراسات العليا بجامعة الزقازيق.
- درّس لطلبة الكلية البحرية وأكاديمية الشرطة.

المراجعة اللغوية: هبة الله المخلص
الإشراف الفني: أنچي چورچ

هذا الكتاب يرصد ويحلل تطور الخلافات فى السنوات الأخيرة ومعالجة الإعلام الإسرائيلى للخلاف بين المعسكرين، على صعيد القضايا الاجتماعية والثقافية والأمنية والتشريعية، والتى وصلت إلى حد منع مشاهدة التليفزيون فى الأحياء الدينية، وتعرض مخالف هذا للضرب أو الإجبار على تركه مسكنه فى الحي الدينى، مع خلافات لا تهدأ حول الزواج والطلاق والدفن وأسلوب إدارة المؤسسات الاقتصادية فى إسرائيل. كما يسعى الكتاب لاستشراف ما سيسفر عنه تذمر المعسكر العلماني على التفرقة فى التعامل والواجبات بينهم وبين نظرائهم المتدينين فى صفوف الجيش الإسرائيلى.

هذا مع ملاحظة أن الأوضاع تتفاقم خطورتها أخيرًا نظرًا إلى أن المجتمع الإسرائيلى أصبح كيانين لهما استقلالية ما.

يعد هذا الكتاب محاولة جادة من أكاديمى متخصص عكف على دراسة ملف الخلافات الداخلية فى إسرائيل، نقدمها للمكتبة العربية، نظرًا إلى أن هذا الملف مرشح للتصعيد، وسيؤثر علينا فى جميع الأحوال، حتى لا تداهمنا الأحداث.

المجلس الأعلى للثقافة

تصميم الغلاف: محمد إبراهيم